

الاقتصاد السياسى

تأليف

احمد محمد ابراهيم

دكتور فى العلوم الاقتصادية والسياسية من جامعة باريس

حائز دبلوم مدرسة العلوم السياسية بباريس

مدرس الاقتصاد السياسى بكلية الحقوق

بالجامعة المصرية

الجزء الاول

حقوق الطبع والنقل محفوظة للمؤلف

مطبعة الاعتماد بشان حسن الكبريت

١٩٢٨ - ١٣٤٦

الاقتصاد السياسى

تأليف

احمد محمد ابراهيم

دكتور فى العلوم الاقتصادية والسياسية من جامعة باريس

حائز دبلوم مدرسة العلوم السياسية بباريس

مدرس الاقتصاد السياسى بكلية الحقوق

بالجامعة المصرية

الجزء الاول

حقوق الطبع والنقل محفوظة لل المؤلف

مطبعة الاعتماد بشان حسن الكبريت

١٩٢٨-١٣٤٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الكتاب الأول

مبادئ عامة في الحياة الاقتصادية وعلم الاقتصاد

الباب الأول

الحياة الاقتصادية

الفصل الأول

النشاط الاقتصادي

١ - ضرورة تحديد معاني الاصطلاحات الاقتصادية : علم الاقتصاد السياسي كسائر العلوم الأخرى يستعمل اصطلاحات ذات مدلولات خاصة ، غير أن أكثر اصطلاحاته العلمية ليست قاصرة عليه وحده ، اذ تستعمل أيضا في اللغة البارجة ، وكثيرا ما تستعمل في الاقتصاد السياسي بمعنى غير معناها الدارج ، فلهذا كان يحسن أن نبدا بتحديد معاني بعض هذه الاصطلاحات علميا ، على أن نعود الى تفصيل ذلك في موضع آخر

٢ — الحاجات (Les besoins - The wants) : هى الباعث للانسان على النشاط الاقتصادى ، وهى اما حاجات فسيولوجية تقضى سنة البقاء على الانسان بضرورة اشباعها ، مثل حاجات الغذاء ، واما حاجات اجتماعية ليس فيها من الضرورة مافى الحاجات الفسيولوجية . وانما يؤدى اشباعها الى زيادة سعادة الانسان للمادية والمعنوية ، مثل حاجات التعليم^١

٣ — الاموال (Les biens - The goods) : يطلق اسم الاموال فى اللغة الاقتصادية على الأشياء المادية التى تصلح لاشباع حاجات الانسان ، اشباعا مباشراً مثل الخبز ، أو غير مباشر مثل مختلف الأدوات التى تستخدم فى صنعه ومن الأموال ما لا يمتلك ويسمى بالاموال الحرة (Les biens libres) ومنها ما يمتلك ويسمى بالاموال الاقتصادية (Les biens économiques) ، ويطلق عليها أيضاً اسم الثروات (Les richesses - the wealth)^٢ وهى التى يبحث فيها الاقتصاد السياسى دون سواها ، ونحن فى مباحثنا سنستعمل اصطلاح الاموال . ونقصد بها دائماً الاموال الاقتصادية^٣

٤ — الخدمات (Les services - the services) : وبجانب الاموال المادية يوجد عمل الانسان الذى يصلح أيضاً لاشباع الحاجات ، وهو اما يدوى كعمل الحائك ، واما عقلى كعمل الطبيب ، ويطلق عليه اسم الخدمات ، وهى كالأموال تباع وتشترى ولها ثمن فى السوق وقد كثر الجدل بين الاقتصاديين من أهل الجيل الماضى حول مسألة ما اذا

١ يراجع فى تفصيل الحاجات وخواصها الفصل الاول من الباب الثالث من هذا الكتاب
٢ يفضل اليوم كثير من الاقتصاديين أول هذين الاصطلاحين لأن فى اصطلاح «الثروة» ما يشعر بالغمق وكثرة الاموال — انظر جيد (Oide) فى Cours d'Economie Politique ، الجزء الاول ، طبعة سنة ١٩٢٦ ص ٦٣
٣ يراجع فى خواص الاموال الاقتصادية أو الثروة الفصل الرابع من الباب الثالث من هذا الكتاب

كانت الأموال لا يمكن إلا أن تكون مادية ، أم أن هناك بجانب الأموال المادية أموالاً أخرى غير مادية ، أو عبارة أخرى ما إذا كان يمكن ادخال الخدمات في عداد الأموال ، وهي مسألة لم يمد الاقتصاديون اليوم يعبرونها التناقض كبيراً ، إذ ليس لها أية أهمية عمالية^١

٥ — النشاط الاقتصادي: (L'activité économique-Economic activity)

هو نوع من أنواع النشاط الانساني ، والفرض منه الحصول على الأموال والخدمات ، ومنه تكون الحياة الاقتصادية للفرد والجماعة ، وله صفتان ، صفة فردية وصفة اجتماعية^٢

١ — الصفة الاجتماعية للنشاط الاقتصادي : يعيش الانسان في جماعة يربط أفرادها ببعضهم علاقات متنوعة ويفتقر كل منهم الى الآخر منتجاً كان أو مستهلكاً (فاولاً) ان كان الانسان منتجاً مستقلاً يعمل بمفرده ، فهو محتاج في عمله الى أدوات متنوعة لا ينتجها بنفسه وان كان منتجاً في مشروع من المشروعات فهو يعمل بالاشتراك مع غيره تحت اشراف ادارة واحدة

(وثانياً) ان كان مستهلكاً فهو مفقر أيضاً الى أمثاله ، فالمصري قد يأكل خبزاً مصنوعاً من قمح انتجه استرالى ، ويشرب قهوة من بن زرعه برازيلي ، ويلبس رداء منسوجاً من صوف أغنام بوليفيا ومصنوعاً في مصانع النجاشا ، كما أن المصري يزرع قطناً يفسج منه ملابس يكتسبها أفراد منتشرون في بقاع الارض الواسعة

فالانسان في النظام الاقتصادي الحاضر لا ينتج الاشياء ليشبع بها حاجاته مباشرة وإنما ليستبدلها بغيرها ، فكل يبيع عمله أو ما أنتجه ، وكل يشتري عمل الغير أو ما أنتجه

١ وستلتقي بها عند البحث في خواص الاموال الفصل الرابع من الباب الثالث من هذا الكتاب

٢ انظر تروشى (Truchy) في Cours d'Economie Politique ، طبعة سنة ١٩٢٢ ، الجزء الاول ، ص ٢

وينشأ عن هذا علاقات عديدة متشعبة لا يمكن حصرها ، فمن علاقات بين البائعين والمشتريين ، الى أخرى بين أرباب العمل والعمال ، الى غيرها بين المقرضين والمقرضين ومن علاقات بين المنتجين أنفسهم ، الى أخرى بين المستهلكين وبعضهم ، الى غيرها بين العامل والعامل وهكذا

ب — الصفة الفردية للنشاط الاقتصادى — والنشاط الاقتصادى فردى من حيث أصله ، فصدره المصاحبة الشخصية التى تحمل كل شخص على السعى ليشبع حاجاته ، ويلصاح من أحوال معيشته ، والمصاحبة الشخصية لا تتمصر على الرغبة فى احراك السعادة المادية وحدها ، بل والسعادة المعنوية أيضاً فى مظاهرها المختلفة مثل السيادة والشهرة وما الهما

وتتوقف قيمة النشاط الاقتصادى على ما هو متوفر فى كل شخص من صفات خاصة مثل الذكاء ، والاقدام ، والمثابرة ، ونحوها ، وأظهر دليل على صفة الفردية فى الجهود الاقتصادية أعمال نوابغ الرجال فى كل أمة ، فهم الذين يشقون للناس جميعاً طريق الرقى والتقدم ، فأنت اذا تأملت فى القوى الطبيعية التى تمكن الانسان من تذليلها واستخدامها فى أعماله وجدت أن الفضل فى ذلك يرجع الى جهود بعض الافراد من نوابغ المخترعين

الفصل الثانى

تعريف الاقتصاد السياسى

٦ — التعريف : من الصعب تعريف الاقتصاد السياسى فى عبارة واحدة دقيقة ، فالتعريف المتداول وهو أنه علم الثروة يجعلنا نضل حقيقة موضوعه ، فالاقتصاد السياسى لا يبحث فى الثروة نفسها ، وإنما فى علاقتها بالانسان ، وموضوع بحثه الاصلى هو الانسان من حيث أنه ينتج الثروات ويستهلكها ومن حيث أن تلك الثروات

تستبدل وتوزع بين الناس^١

والاقتصاد السياسى هو علم ، وهو يدخل فى عداد العلوم الاجتماعية ، فيتخذ مكانه بين علوم الاخلاق والقانون والسياسة ، واذ كان علما اجتماعيا فهو يبحث فى الانسان الذى يعيش فى جماعة تتولد بينه وبين أفرادها علاقات وروابط ، ويميزه عن غيره من العلوم الاجتماعية أنه يبحث فى الانسان الاجتماعى من وجهة خاصة هى نشاطه فى سبيل الحصول على الاموال

وعليه يمكن تعريف الاقتصاد السياسى بأنه علم يبحث فى النشاط الانسانى الذى يندل للحصول على الاموال^٢

٧ — سبب تسمية هذا العلم بالاقتصاد السياسى : اذا كان موضوع هذا العلم هو الانسان الاجتماعى فى علاقته بالثروة ، فلماذا يمت بكلمة « السياسى » فيفيد بذلك أنه يبحث فى موضوعات خاصة بالدولة ؟

ان السبب فى ذلك يرجع الى التسمية التاريخية القديمة التى أصبحت لا تتفق وحقيقة موضوع هذا العلم ، فاصطلاح اقتصاد سياسى فى اللتين الفرنسية والانجليزية (Economie Politique - Political Economy) ^٣ يشتق من ثلاث كلمات يونانية معناها : المنزل — القانون — المدينة ، ولما كان اصطلاح « المدينة » عند اليونان الاقدمين يقابل اصطلاح « الامة » فى العصر الحديث ، فيكون معنى هذا الاصطلاح فى اللغة اليونانية القديمة « قوانين التدبير المنزلى السياسى »^٤

١ Perreau فى Cours d'Economie Politique طبعة سنة ١٩١٤

الجزء الاول ص ١ — جيد فى Cours الجزء الاول ، ص ٢

٢ قانون روش الجزء الاول ، ص ١

٣ أول من اطلق على هذا العلم فى اللغة الفرنسية اسم « اقتصاد سياسى » هو انطوان دى مونكريتان Antoine de Montchretien اذ اخذ عنوانا لكتاب نشره سنة ١٦١٥ (Traité de l'Economie Politique) ومن هذا الحين جرت أعلام الكتاب

بهذه التسمية فى فرنسا وغيرها — جيد فى Cours الجزء الاول ص ٦

٤ انظر جيد فى Premieres Notions d'Economie Politique ص ٣٤

وقد بحث فيه أرسطو وغيره من فلاسفة اليونان القدماء باعتبار أنه فن تزويد الدولة بالإيراد ، فكان موضوعه عندهم يقرب من موضوع علم المالية في الدول الحديثة ، ولما تناول الكتاب هذا الموضوع في القرون الوسطى لاحظوا أن إيراد الدولة يتوقف على إيراد الأهالي فتحول اهتمامهم إلى البحث في الوسائل التي تؤدي إلى زيادة ثروة الشعوب ، ثم مالوا إلى أن نمو الثروة الأهلية يتوقف على جهود الأفراد في حياتهم الاجتماعية ، فأصبح موضوع هذا العلم البحث في هذه الجهود وهو موضوع اجتماعي ، يختلف عن موضوعه السابق الذي سمي لاجله بالاقتصاد السياسي^١

ولهذا كان يحسن بالاقتصاديين أن يطلقوا على علمهم اسماً غير اسم اقتصاد سياسي ، وأن يقصروا هذه التسمية على بحث الوجهة السياسية للعلاقات الاقتصادية ، ومع أن بعض الاقتصاديين قد أخذ يستعمل في العهد الأخير اصطلاحات أخرى مثل « الاقتصاديات » Economics^٢ « والعلم الاقتصادي » (l'Economique)^٣ فقد ظل اصطلاح « اقتصاد سياسي » هو الاصطلاح المتداول

٧ — عمدة ما بين الاقتصاد السياسي والعلوم الاجتماعية الأخرى^٤:

كانت العلوم الاجتماعية حتى آخر القرن الثامن عشر موضوع درس واحد ، فرى لوك (Locke) في آخر القرن السابع عشر ، والفسيوكرات (Les Physiocrates) في القرن الذي أعقبه قد بنوا آراءهم الاقتصادية على أساس فلسفة عامة في التعلم

١ قانون سليجمان (Seligman) في Principles of Economics طبعة سنة ١٩١٦ ، ص ٧

٢ Marshall, Principles of Economics طبعة سنة ١٩٢٠ وأيضاً Seligman Principles of Economics طبعة سنة ١٩١٦

٣ Landry, Manuel d'Economie طبعة سنة ١٩٠٨

٤ راجع في هذا الموضوع كوفيس Cauwès في Cours d'Economie Politique الطبعة الثالثة ، الجزء الأول ، ص ٣٦ — ٥٤ — بيرو في Cours الجزء الأول ، ص

١٠ — سليجمان (Seligman) في Principles ، ص ٣١ — ٣٥

الاجتماعية ، ومن ذلك الحين سرى مبدأ تقسيم العمل الى العلوم قصرت الابحاث في كل منها على دائرة محدودة لما تبين من فائدة ذلك ولكن هذا التقسيم لم يرق لاجست كمت (Auguste Comte) واتباعه ، قداموا يعنون فصل العلوم الاجتماعية عن بعضها ، ولم يقبلوا أن يكون الاقتصاد السياسي موضوع علم مستقل ، فأدخلوه مع مختلف العلوم الاجتماعية تحت لواء علم واحد سموه علم الاجتماع (La Sociologie) ولكن هذا الرأي لم يتبع لانه ينافي سنة التخصص وينهض بهائنها

الا أنه لما كان الاقتصاد السياسي يتحد مع العلوم الاجتماعية الاخرى في موضوعها وهو الانسان الذي يعيش مع أمثاله وجب أن لا نفصل عما بينه وبينها من الروابط وان لا نتركه يعيش بمعزل عنها

٨ — عمدة الاقتصاد السياسي بعلم القانون: هناك رابطة قوية تصل ما بين الاقتصاد السياسي وعلم القانون ، فمن ناحية تبذل الجهود الاقتصادية في يثبات تخضع لسلطان القانون ، وتسرى عليها احكامه ، فيتمين عليها أن تتمشى مع تلك الاحكام قراعى مثلا ما تنص به القوانين الخاصة باللكية والعقود المدنية والتجارية الى غير ذلك ، ومن ناحية أخرى يهتم المشرع الذى يسن القوانين والفقهاء الذى يفسرها بمراعاة الظروف الاقتصادية الخاصة بالجماعة التى تطبق عليها احكامهما ، كما أن كثيرا من القوانين لم يصدر الا لداعى اعتبارات اقتصادية بحثة

وانك اليوم لا تكاد تلتقى بمسألة قانونية لا تكتشف لها وجهة اقتصادية حتى

انه ليتمكن القول بأن كل تشريع مهما كان موضوعه هو تشريع اقتصادى غير ان هذا الاصطلاح « تشريع اقتصادى » يطلق عادة على نوع خاص من أنواع التشريع ، فهناك قوانين ولو انها لا تهمل الاعتبارات الاقتصادية الا أن أول ما أوحى بها هو عامل العدالة ، مثل قوانين العقوبات ، وهناك قوانين أخرى من غير أن تهمل عامل العدالة الا ان ما أوحى بها هو العامل الاقتصادى ، مثل

القوانين الخاصة بالتجارة الداخلية والخارجية والنظم القدية والمصارف ، فهذا النوع الاخير من التشريع هو الذى يطلق عليه اسم « التشريع الاقتصادى »^١ ويخشى بعض الاقتصاديين ان يكون فى عمل المشرع ما يرقل عمل القوانين الاقتصادية ، لذلك هم يشلون الحكومات ان لا تتدخل فى الاعمال الاقتصادية بشكل ما ، وهذا رأى وقد أتى عليه وقت كان سائداً فيه بين الاقتصاديين لم يد متبعا اليوم فليس هناك من يقول بوجود امتناع الحكومات امتناعا مطلقا عن التدخل فى مظاهر الحياة الاقتصادية ، وكل ما يطلب منها هو أن لا تذهب بعيداً فى تدخلها ، وان تجتمع فى ذلك وحى الحكمة

وبما تقدم يتبين النوازل التى يجنيها المشرع أو الفقيه من درس الاقتصاد السياسى فان القوانين لا تؤدى الفرض منها على وجه الكمال الا اذا كانت موازنة لحالة البلاد الاقتصادية ، كذلك درس علم القانون هو ضرورى للاقتصادى ، لأن التشريع هو أقوى الوسائل التى يمكن التأثير بها فى الحالة الاقتصادية

٩ — **عمدة الاقتصاد السياسى** بعلم الجمهور : زعم بعض الكتاب أن تعاليم الاقتصاد السياسى تنافى تعاليم علم الاخلاق ، قائلين بأن الجهود الاقتصادية انما تبذل بدافع المصلحة الشخصية ، وأن علم الاقتصاد السياسى لا يهتم بتغير البحث فى الحصول على الاموال ، وانه يحارب الاحسان اذ يرى فيه اقراراً للمجموع ، فهو علم الاتمة ، ويكفى الرد على هذا الزعم ملاحظة ما يأتى :

(أولاً) أن لكل من علم الاقتصاد السياسى النظرى وعلم الاخلاق موضوعاً

١ من الصعب تعيين حد فاصل بين هذين النوعين من التشريع . فانك مثلاً اذا نظرت من بعض الوجوه الى القوانين الخاصة بالضرائب وجدت العامل المتطلب فيها هو عامل العدالة وهو نسبية الضريبة (أى ان يتناسب ما يؤد به كل شخص منها مع ابراده أو تزوجه) ولكنك اذا نظرت اليها من وجوه اخرى وجدت ان اختيار نوع منها دون نوع آخر يرجع الى اعتبارات اقتصادية مثل تأثير كل ضريبة فى الثروة السائلة ومقدار ما تأتى به من اليراد ونحو ذلك

مستقلاً عن الآخر ، فالاول يبحث في « المنفعة » والثاني يبحث في « الخير » ولو أن « المنفعة » و « الخير » وجهتان لظواهر واحدة ، الا ان لكل وجهة منهما علماً خاصاً بها

والاقتصاد السياسي النظري لا يبحث المسائل من وجهتها الاخلاقية ، شأنه في ذلك شأن علوم أخرى مثل الرياضة والكيمياء ، فهو يدرس الوقائع ، ويستخلص قوانين من خلال درسها من غير أن يشير باتباع طريق معين ، كما أن علم الاخلاق لا يبحث المسائل من وجهتها الاقتصادية

ولكن الامر يختلف هذا بالنسبة للاقتصاد الاجتماعي ، فهو اذ يضع قواعد لتحسين معاش الطبقات الأسوأ حالاً مثل العمال والمعجزة والمرضى والموزين فانه يخضع لتعاليم علم الاخلاق

(وثانياً) أنه لما كان الاقتصاد السياسي يبحث في علاقة الانسان بالاموال فلا لوم عليه ولا تريب أن يضع المصلحة الشخصية في مقدمة بواعث الجهود التي ترمي الى اقتناء الاموال أو زيادتها ، والمصلحة الشخصية ليس معناها عند الاقتصاديين مصلحة الفرد فحسب وانما تناول أيضاً مصلحة كل من تربطه به أو اصر القرابة والمحبة فالفرد يعمل غالباً مدفوعاً في تحسين حال أهله أكثر من رغبته في تحسين حال نفسه وهذه حجة قوية يستند عليها من يدافع عن نظام الميراث ضد من يريد البعث به ، فيقول بان في الثائمه مدعاة لتقليل الانتاج العام

الى هذا ان الاقتصاديين لا ينكرون وجود عوامل أخرى بجانب المصلحة الشخصية قد تغلب عليها ، مثل عامل الوطنية ، فكثيراً ما تكون هي التي تملي على الشخص خطة عمله ، غير أن البحث في هذا العامل وأمثاله يخرج عن دائرة اختصاص الاقتصادى

(وثالثاً) ان علم الاقتصاد لا يقتصر على البحث في الوسائل التي تؤدي الى

زيادة الثروات ، وهو لا يدعى بأن الانسان في حياته لا بهم بغير سواها ، فالاقتصاد الاجتماعى يبحث فى الالتزامات الاجتماعية التى تفرض على الافراد ، وفى وجوه القيام بها بما يتفق ومصلحة المجموع

ثم ألم ينبشأ التاريخ بأن تزايد الثروات فى كل المصور كان عاملا مهما من عوامل التقدم الاجتماعى ؟ ، ولقد أصدب شانج (Channing) اذ يقول بأن تزايد الانتاج يودى الى رفع مستوى التربية الاخلاقية ، وانك لا تجد أمة حل بها الفقر والامحطت مدارك أبنائها ووهنت أخلاقهم ، فلا يتوفر لهم من أوقات الفراغ ما يخصصونه للابحاث العلمية ، وما يصرفونه فى الاشتغال بالفنون والآداب ، كما أن الشعور بالمسئولية وكرامة النفوس ، وما الهما كل هذه صفات لا تنتشر الا فى ينات توفرت فيها أسباب الرخاء المادى

(ورباباً) أن الاقتصاد السياسى لا يحمل على الاحسان فى نفسه ، وانما يحمل عليه اذا أسئ استعماله ، ولم يكن من شأنه أن يصلح من حالة من ينطبق عليه وبيتم الاقتصاد الاجتماعى بتنظيم الوسائل لمحاربة الفسقة ، وعلا بتماليه أنشأ كثير من البلاد ما يسمى بصناديق المتقاعدن (Caisses de retraite) ومن من القوانين ما يكفل للعمال معاشهم اذا أصابهم حادثة من حادثت العمل ، أو حل بهم الكبر ، أو أصبحوا عن العمل عاجزين لمرض أو نحوه

١٠ — عموقة الاقتصاد السياسى يعلم السياسة : للاقتصاد السياسى علاقة كبيرة بلم السياسة ، قد كان المسائل الاقتصادية فى كل المصور أثر كبير فى السياسة الدولية ، من ذلك أن السياسة التجارية التى اتبعتها الدولة الكبرى منذ القرن السادس عشر كانت تملها عليها اعتبارات اقتصادية ، كما أن النظم السياسية وخصوصاً من حيث مبلغ ما يتوفر للافراد فيها من الحرية هى ذات تأثير كبير فى الحالة الاقتصادية ففى اذا كان عمادها الاكراه والضغط والتحكم فى الافراد صرفت الناس عن انشاء

المشروعات ، وامامت فيهم روح اقدام والاشترك في الاعمال^١
وأنت ترى أن كلام من الاقتصاد السيامي وعلم السياسة يبحث في مسألة واحدة
هامة وهي تعيين الحد الذي ينتهى عنده عمل الافراد ليبدأ عمل الحكومات

١ وقد ذهب بعض الكتاب الى القول بوجود علاقة بين النظم السياسية واستخدام
الثروات واراد خاصة أن يبين ان لتترب اشكالات مختلفة باختلاف أشكال الحكومات من ملكية
الى ارسنقراطية الى ديموقراطية Baudrillart, Histoire du Luxe public et privé
وارد في كوفيس الجزء الاول ٠ ص ٢٠

البَابُ الثَّانِي

علم الاقتصاد

الفَصِيلُ الأوَّلُ

الاقتصاد النظري — الاقتصاد العملي — الاقتصاد الاجتماعي

الاقتصاد الاهلي^(١)

١١ — الاقتصاد النظري : يدرس الانسان في علاقته بالثروة ، ويستخلص القوانين التي يسير عليها اتاج الثروات وتداولها وتوزيعها واستهلاكها من غير ابداء رأى بشأنها ، فهو يقتصر على تبين ماهوكائن

١٢ — الاقتصاد العملي : يطبق القوانين التي استخلصها الاقتصاد النظري ويبحث في الوسائل العملية التي تؤدي الى زيادة ثروة الشعوب ، فيدخل في دائرة بحثه النظم النقدية والتجارية ووسائل النقل والمصارف والبورصات ونحوها ، فهو يبين ما يجب أن يكون

ولكن هل يحسن في دراسة الاقتصاد السياسي أن نفرق بين ما يدخل في حدود الاقتصاد النظري وبين ما يدخل في حدود الاقتصاد العملي ؟ اتبع ذلك بعض الكتاب في مؤلفاتهم ، فأفردوا أبوابا خاصة منها للبحث في الاقتصاد السياسي كعلم نظري ،

(1) Economie Pure — Economie Appliquée — Economie Sociale
— Economie Nationale

وخصصوا أبواباً أخرى للبحث في تطبيق قوانينه^١ ، وقالوا بأن الاقتصادى ليس له أن يسطى نصائح وإرشادات ، ومهمته لا تتعدى وضع مبادئ العلم ، أما الاقتصاد العلمى فهذا من خصائص الحكماء ورجال السياسة ، ولكن الفريق الأكبر من الاقتصاديين لا يقيع هذا الرأى

من ذلك أن الفسيوكرات ، فى آخر القرن الثامن عشر كانوا يمحون فى الاقتصاد السياسى من الوجهتين العلمية والعملية ، فوضعوا مبادئ قلوا بلها قوانين طبيعية ، كما بحثوا فيما يلى شأن الملوك ، ويزيد ثروة رعاياهم^٢

وكان هذا أيضاً رأى آدم سميث ، وكثير غيره من الاقتصاديين الانجليز والفرنسيين لذلك نرى أنه لا يجب أن نغرق فى دراسة هذا العلم بين الاقتصاد النظرى والعملى ، فانه لما كان الاقتصاد السياسى علم الانسان وليس علم الاشياء ، قد أصبح من المستحيل أن ندرس مظاهر الحياة الاقتصادية من غير أن نستخلص قواعد نهتدى بنورها

١٣ — الاقتصاد الاجتماعى : يبحث فى العلاقات القانونية والتعاقدية التى تنشأ من ارادة الافراد لتحسين حالتهم وبين أفضل الوسائل التى يجب اتباعها فى توزيع الثروات لتحسين عيش الطبقات الأسوأ حالاً ، ولهذا السبب يطلق عليه بعض الكتاب وبخاصة فى المانيا اسم « السياسة الاجتماعية »

وقد عرفه الامتاذ سوشو (Souchon) بأنه « دراسة الافكار والجهود والنظم والقوانين على اختلاف أنواعها التى ترمى الى تحسين الحالة المادية للطبقات الأكثر عدداً » وعنده أن الاقتصاد الاجتماعى يتميز عن الاقتصاد السياسى فى مواضع أهمها : (١) أن الاقتصاد السياسى يبحث فى موضوع علم وهو الثروة على الاطلاق

١ انظر Courcelle-Seneuil, Traité d'Economie Politique الطبعة الثالثة ١٨٩٢

٢ جيد وريست Gide et Rist — تلويح للمذاهب الاقتصادية Histoire des Doctrines Economiques ، طبعة ١٩٢٢ ، ص ١ — ٥٨

ينبأ أن الاقتصاد الاجتماعى يبحث فى موضوع خاص وهو حالة الطبقات الاكثر عددا والأسوأ حالا

(٢) أن الاقتصاد السياسى يهتم خاصة بإنتاج الثروات وزيادتها، وهو لا يبحث فى التوزيع الا من حيث علاقته بالإنتاج ، فثلا هو يبحث فى نظام الملكية الفردية اذ يراه ضروريا لحل الافراد على الانتاج ، ولكنه لا يبحث فيها اذا كانت الملكية الفردية أعدل من الملكية الاشتراكية ، ينبأ أن الاقتصاد الاجتماعى يبحث فى التوزيع فى نفسه وفى درجة عدلته

(٣) ان الاقتصاد السياسى لا يبحث المسائل من وجهتها الاخلاقية ، ينبأ أن الاقتصاد الاجتماعى وهو يدرس حالة الطبقات الفقيرة يتأثر بفكرة العدالة والشفقة ونحوهما من المبادئ الاخلاقية ، فن هذا مثلا أن كثيرا من الاقتصاديين السياسيين ينتقدون مبدأ الثمانية ساعات (أى تحديد عدد ساعات العمل اليومى بنائى ساعات) لاعتمادهم بأنه يودى الى اقصا الانتاج ، فى حين أن الاقتصاديين الاجتماعيين ينتصرون له اذا وقعوا بأن تطبيقه يودى الى تحسين حالة العامل الجسمية والمعنوية^١ والاقتصاد الاجتماعى يقترب كثيرا من علم الاخلاق ، ولهذا ذهب فلراس (Walras) الى أن موضوعه البحث فى القوانين الاخلاقية التى يجب أن يسير عليها توزيع الثروات فى الجماعة^٢

ولو أن فريقا من الكتاب وبعض المعاهد العلمية تفرص على درس الاقتصاد الاجتماعى درساً خالصاً مستقلاً بنفسه ، الا أن شدة رابطة ما بينه وبين الاقتصاد السياسى تجعلنا نميل الى عدم التفريق بينهما فى دراستنا

١٤ — الاقتصاد الوهلى : يبحث فى الوسائل التى تستطيع بها أمة معينة

١. دروس الاستاذ سوشو فى الاقتصاد الاجتماعى فى مدرسة العلوم السياسية فى باريس ، عام ١٩٢١ — ١٩٢٢ ، ص ٤ — ٦

٢. فلراس Walras ، طبعة ١٩٠٠ ، ص ٣٩ ، من كتابه Principes d'Economie Politique Pure

بظروفها الخاصة بها أن تحتفظ بكيانها الاقتصادى وأن ترقى من أحوالها المادية ،
ويذهب بعض الاقتصاديين وبخاصة من الالمانين الى أنه يوجد لكل امة اقتصاد
أهلى خاص بها ، لاتصلح مبادئه أن تطبق فى أمة أخرى^١

الفصل الثانى

القوانين الاقتصادية

١٥ - معنى القانون: علم الاقتصاد السياسى شأنه فى ذلك شأن العلوم
الأخرى يستخلص قوانين من خلال إبحاثه وقد عرف مونتسكيو (Montesquieu)
القوانين بأنها « العلاقات الضرورية التى تستخلص من طبيعة الأشياء »^٢
وهناك تعريف متداول يقول بأن القانون هو ما يبين علاقة السببية بين ظاهرتين^٣
فكل ما يحدث فى الوجود هو فى الواقع نتيجة لحادث آخر ووظيفة العلم هى أن يثبت
فى قوانين بصوغها علاقة ما بين الظواهر وبعضها ، ولهذا فإن كل قانون علمى هو
فى الوقت نفسه قانون طبيعى لأنه يبين العلاقات الطبيعية أو الضرورية التى تربط
الظواهر ببعضها

فالقانون العلمى إذاً هو الذى يبين أن الاسباب المعينة تؤدى بالضرورة الى نتائج

١ راجع فى تفصيل ذلك List, Système National d'Economie Poilitique
٢ ويرى السلامة جيد أن هذا التعريف محل للاعتقاد اذ يستلزم لاستخلاص القوانين
البده بمعرفة طبيعة الاشياء ، مع أن العلاقات بين الاشياء هى التى يمكن وحدها أن تبين لنا
طبيعتها — جيد فى Cours ص ١٣ بالهامش
٣ بهذا المعنى يستعظم اصطلاح قانون فى علم الاقتصاد السياسى ، غير أن لهذا الاصطلاح
معنا أخرى فقد يراد به . (١) مجموع الملادات الشاملة فى احدى البلاد مثل The Common
Law فى انجلترا (٢) مجموع القواعد المنظمة لاحدى الهيئات مثل قانون شركة من الشركات
(٣) قاعدة يجب مراعاتها مثل القانون الاخلاقى — سليجسان فى كتابه مبادئ الاقتصاديات
طبعة سنة ١٩١٦ ص ٢٤

معينة ، وسيدودك أنه بخاصة في الاقتصاد السليم قد تكون الظاهرة الواحدة سبباً ونتيجة في وقت واحد لظاهرة أخرى ، فالتنم مثلها هو نتيجة للعرض والطلب ، ولكن العرض والطلب هما في الوقت نفسه نتيجتان للثمن ، ويتوصل العلم الى وضع قوانينه من طريق الملاحظة ، فاذا بدا اتصال مستمر بين ظاهرتين أو أكثر ، قلم في الذهن بأن هناك علاقة سببية بينهما ، فاذا جاءت ملاحظات جديدة أيدت الأولى ، ولم يحدث ما ينقضها ، فان ما سرى الى الذهن أولاً يتقوى وتثبت عموميته في النفس قراء قاتونا

غير أنه يجب أن لا ينبغي عن البال أن صحة هذا القانون هي تحت رحمة ملاحظات جديدة قد تؤدي الى المدول عن الاعتقاد الاول ، وهذا ما يعرض للعلوم الطبيعية أيضاً ، فكثير من التحليلات التي جملت بها تلك العلوم واعتبرت قوانين ما ثبت اليوم بطلانها ، ولكن ذلك أقل حدوثاً بالنسبة للعلوم الرياضية منه للعلوم الاجتماعية

١٦ — هل توجد قوانين اقتصادية : قلم بين الكتاب من ينكر وجود قوانين اقتصادية ثابتة ، ذاهباً الى أن القوانين الوحيدة التي تخضع لها الظواهر الاقتصادية هي قوانين وضعية أي من عمل المشرع ، وهو يستند في ذلك على أن الحقائق الاقتصادية تولد عن ارادة الانسان وتتأثر بفعله ، فهي تختلف عن الحقائق الطبيعية التي ليس لأرادة الانسان دخل فيها ، ولذلك فالقوانين الاقتصادية لا يمكن أن تكون عامة وثابتة كالقوانين الطبيعية إذ ان ارادة الانسان مختلفة ودائماً متغيرة^١

ويرد على هذا بأن هناك حقائق خاضعة لارادة الانسان وهي مع ذلك تسير على نظام ثابت ، ينطق بذلك احصائيات الزواج والطلاق والاستبدال بين الدول وقس على ذلك ، وانت ترى في الحياة الاقتصادية خاصة أن أغلب الناس يعملون متأثرين بمواظف واحدة ، وخاضعين لعوامل واحدة ، وفي هذا ما يكفي لاستخلاص

(٤) وهذا مذهب اليه الاقتصاد البلجيكي Emile de Laveleye في كتابه Elements d'Economie Politique طبعة سنة ١٨٩٠ من ١٧ وما بعدها

بعض علاقات ثابتة مطردة أى قوانين عامة

١٧ — صفة القوانين الاقتصادية : وقد ذكر الجليل بشأن صفة القوانين الاقتصادية ، فكان الفسيوكرات يقولون بأنها قوانين طبيعية ، يريدون بذلك انها قوانين لا يخضع لها الانسان فصحب كقوانين الظواهر الطبيعية ، بل هى نعمة من عند الآله وهى أصلح القوانين للانسان

وذهب فريق آخر من الاقتصاديين الذين عاش أغلبهم فى القرن التاسع عشر الى القول أيضاً بأنها قوانين طبيعية ، ولكنهم يقصدون بذلك أنها مجرد قوانين عامة ومطلقة كقوانين الطبيعة والكيمياء ، وليست قوانين أكهية ، وهم لا يسيئون فيها اذا كانت صالحة أو غير صالحة ، لأن الانسان يخضع لها ، وليس فى قدرته أن يمنع تأثيرها^١ وهناك الاقتصاديون أصحاب المذهب التاريخى ، وهؤلاء يذهبون الى أن القوانين الاقتصادية هى قوانين تاريخية ، بمعنى أن صحتها تتوقف على وجود حالة اجتماعية خاصة ، فهى ليست صحيحة الا فى الجهة التى تقوم فيها تلك الحالة الاجتماعية وهى لم تكن صحيحة فى الماضى حيث لم توجد تلك الحالة الاجتماعية الخاصة ، وهى لن تكون صحيحة فى المستقبل متى تغيرت الحالة الاجتماعية الحاضرة ، فالرأى عندم ان اختلاف الحالات الاجتماعية والنظم القانونية ينافى امكان وجود قوانين اقتصادية عامة تطبق فى كل الجهات وكل الصور

ونحن نلاحظ بوجه عام أنه يوجد قوانين اقتصادية عامة تسرى فى كل مكان وزمان ولكنها قوانين شرطية ، أى أن فعلها يتوقف على توفر شروط معينة^٢ وشأنها

١ من أصحاب هذا الرأى De Molinari وقد يسطه فى كتابه Les Lois naturel- les de l'Economie Politique الطبعة سنة ١٨٨٧ وأيضاً Maurice Block يقول به فى كتابه Les progrès de la Science Economique الطبعة سنة ١٨٩٦

٢ وهذا الرأى يطابق وجهة نظر الاستاذ مارشال Alfred Marshall اذ يرى أن القانون الاجتماعى هو ما يقول بتوقع تصرف معين تحت شروط معينة من جانب اعضاء طائفة اجتماعية — مارشال — Principles of Economics الطبعة الثالثة من ٣٣

في هذا شأن القوانين الطبيعية والكيمائية ، فأتت اذا أضفت بعض المواد الى بعضها لتحدث تفاعلا كيمياويا معنا ، لم تنظر به الا اذا كانت اضافة هذه المواد بنسبة معينة وفي أحوال معينة مثل درجة حرارة خاصة وضغط جوى خاص ، وكذلك شأن القوانين الاقتصادية ، فتأون العرض والطلب مثلا لا يحدث أثره الا في حالة المنافسة الحرة ولكن اذا قيدت المنافسة وحل مكانها الاحتكار شل عمله

١٨ - القوانين الثابتة والقوانين المتحركة : Lois statiques et Lois

dynamiques — القوانين الاقتصادية على نوعين : (١) قوانين ثابتة وهى الخاصة بظواهر اقتصادية في جهة معينة وعصر معين مثل قانون سعر الفائدة في بلد معين خلال سنة معينة (٢) قوانين متحركة وهى الخاصة بظواهر اقتصادية في جهات وعصور مختلفة مثل قانون تباين سعر الفائدة من بلد الى آخر ومن عصر الى آخر

الفصل الثالث

طرق بحث الاقتصاد السياسى^١

١٩ - معنى الطريقة علميا : الطريقة فى المعنى العلمى هى عبارة عن السبل

الذى يؤدى الى الحقيقة ، والطرق العلمية متعددة حتى أنه يصح القول بأن لكل علم طريقة خاصة ، هذه الطرق المختلفة يمكن ردها الى طريقتين وهما الطريقة الاستنباطية (La méthode déductive) والطريقة الاستقرائية (La méthode inductive)

١ يراجع فى تفصيل ذلك Schmoller فى مقاله L'Economie Politique, sa théorie et sa methode فى مجلة الاقتصاد السياسى - Revue d'Economie Politique سنة ١٨٩٤ وأيضاً فى كتابه principes d'Economie Politique ترجمة فرنسية الجزء الاول طبعة سنة ١٩٠٥ ص ٢٤ — ٢٦٢ وجيد فى Cours ، جزء أول ص ١٨ — ٢٦ ويبدو فى Cours جزء أول ص ٢٠ — ٣٤

٢٠ — الطريقة الاستنباطية : تشير من العلام لتنتهي بالخاص أى انها تسلم بصحة مبادئ عامة لتستخلص منها بطريقة التفكير المنطقي نتائج خاصة ، وهذه الطريقة تستخدم عادة في العلوم الرياضية وبخاصة في علم الهندسة.

٢١ — الطريقة الاستقرائية : هي عكس الطريقة الاولى أى انها تبدأ من الخاص لتصل الى العام ، فتبدأ بملاحظة حقائق خاصة ، باحثة عن العلاقات التي تربطها ببعضها ، لتصل من طريق التعميم الى وضع مبادئ العلم العامة أى قوانينه ، فتلا من ملاحظة أن كل الاجسام تسقط نحو الارض اهتدى نيوتن الى وضع قانون الجاذبية

٢٢ — المذهب الاقتصادي وطرق بحرها : كانت مشكلة الطريقة الاولى بالاتباع في الاقتصاد السياسى مثار خلاف كبير بين الاقتصاديين ، وهذا الخلاف لم ينفذ أواره الا منذ عهد قريب ، ونحن نعرض فيما يلى الطرق التي اتبعتها أشهر المذاهب الاقتصادية

٢٣ — (١) المذهب الحر القريم : لم يلتف أصحاب هذا المذهب جميعاً حول طريقة واحدة ، فالفسيوكرات وكانوا يقولون بوجود نظام طبيعى تخضع له الظواهر الاقتصادية كادوا يقتصرون على استخدام الطريقة الاستنباطية ، فن بضعة مبادئ عامة — مثل الحرية والملكية — قالوا بأنها أركان النظام الطبيعى استخلصوا مجموعة آرائهم الاقتصادية ، بينما كان آدم سميث في كتابه ثروة الشعوب ، يستخدم الطريقتين الاستنباطية والاستقرائية على السواء ، في حين أن بعض أتباعه مثل ريكاردو واستوارت ميل كانوا يكتفون من استخدام الطريقة الاستقرائية

وقد اشتهر أصحاب هذا المذهب بتأديهم في اغفال ما للظروف التاريخية من تأثير ، فكأنوا يدرسون النظم الاقتصادية كأنها واحدة في كل البلاد والعصور ، وقد جعلوا نظريتهم تدور كلها حول محور كون الانسان يعمل في كل الظروف على أن يحصل على اكبر اشباع ييسل أقل الجهد ، فنظروا الى الانسان في علاقته بالثروة

باعتبار أنه لا يخلص لغير المصلحة الشخصية ، وهذا شأنه أينما وجد ومتى كان^١
 ٢٤ - (ب) المذهب التاريخي : جاء المذهب التاريخي بطريقة في البحث
 تنابر طريقة المذهب الحر ، وتمتد بمثابة رد فعل لها ، وقد ظهر هذا المذهب في ألمانيا
 نحواً إلى منتصف القرن التاسع عشر ، ومؤسسه فيها راسشير (Roscher)^٢ فصادفت
 مبادئه رواجاً كبيراً في ألمانيا وغيرها ووجد له بين الاقتصاديين انصاراً عديدين في
 مختلف البلدان .

وتقوم أهم تعاليم هذا المذهب على الفكرة الآتية وهي أن انظم الاجتماعية
 والاقتصادية في تطور مستمر ، وهي حتى اليوم لم تبلغ في أى مكان نهاية تطورها ،
 ولذلك لا يحق للباحث أن يضع بشأنها قوانين عامة ومطلقة ، بل يقتصر على وضع
 قوانين تاريخية لا تتناول الاحالة اقتصادية أو اجتماعية معينة وعاليه أن لا يضع هذه
 القوانين الا بعد أن يتوفر له من الملاحظات مجموعة كبيرة تكون بمثابة الاحجار التي
 يشيد منها بناء هيكل العلم ، ويستعان في جمع هذه الملاحظات بالاحصائيات
 ومشاهدات السامعين بالنسبة للاحوال الاجتماعية الحاضرة ، ويسلم التاريخ بالنسبة
 للاحوال الماضية .

فطريقة هذا المذهب هي كما ترى الطريقة الاستقرائية ، وقد أمعن أصحابه في
 البحث والتفتيش ، واجتمع لهم من مواد البناء مقدار وفير ، ولكنهم ما فتؤوا في
 ابحاثهم واستقرائهم للحوادث منهمكين ، حتى كادوا ينصرفون عن التفكير في وضع
 القوانين التاريخية التي وعدوا بها

٢٥ - (ح) المذهب البيكولوجي : ويعرف أيضاً بالذهب النفسوي
 نسبة الى جنسية مؤسسه كارل منجر (Karl Manger) بجامعة فيينا ، وقد بسط

١ جيد في Cours الجزء الاول ص ١٩

٢ من أشهر مؤلفاته Principes d'Economie Politiques مترجم الى الفرنسية
 طبعة سنة ١٨٥٧

طريقته في كتاب أخرجه سنة ١٨٨٣^١ وطريقته تتخلص فيما يأتي :

لما كانت الظواهر الاقتصادية تنشأ من فعل الانسان وتأثر بأرادته ، فانه يفرض على من يدرسها التعرف بواعث أفعال الانسان وذلك يبيحه في أخلاقه وشهواته وعواطفه وهو بالتفكير يستطيع الاهتداء الى معرفة هذه البواعث اذ هي كمنة في نفوسنا

وقد جاءت طريقة هذا المذهب بمثابة رد فعل ورجوع الى الطريقة الاستنباطية التي تلمد أصحاب المذهب التاريخي في أغفائها ، وقد توصل زعماء المذهب البسيكولوجي باستخدام هذه الطريقة الى تحليل نظرية القيمة — وقد نظروا اليها باعتبار أنها محور الاقتصاد السياسي — تحليلاً دقيقاً متمماً ، وكذلك فصلوا في نظرية رأس المال^٢

٢٦ — (د) المذهب الرياضي : يرجع أصل هذا المذهب الى الاقتصادي الفرنسي كورنو (Cournot) الذي نشر في سنة ١٨٣٨ كتاباً جعل عنوانه « بحث في المبادئ الرياضية لنظرية الثروات » ومن أشهر أصحاب هذا المذهب فراس (Walras) في سويسرا^٣ وستالي جيفونز (Stanley Jevons) في إنجلترا^٤ وبرتو (Pareto) في إيطاليا^٥ وفيشر^٦ (Fisher) في الولايات المتحدة

Karl Manger; Recherches sur la methode des sciences Sociales ١
(١٨٨٤) et en particulier de l'Economie Politique

٢ وقد أبدع حفا بوهم بفرك Bohm-Bawerk وهو من أشهر أصحاب المذهب النسوي في التعليل والاستنباط في نظريته في رأس المال التي بسطها في كتابه القيم Histoire des théories de l'interêt et du capital des théories de l'interêt et du capital ترجمة فرنسية طبعة سنة ١٩٠٢ وسنعود اليها في موضع آخر

٣ Walras, Elements d'Economie Politique pure الطبعة الرابعة

٤ Stanley Jevons, Theory of Political Economy طبعة سنة ١٩١١

٥ Vilfredo Pareto, Economie Politique pure طبعة سنة ١٩٠٢

٦ Irving Fisher, Recherches Mathematiques sur la Théorie de la Valeur et des prix ترجمة فرنسية طبعة سنة ١٩١٧

وهذا المذهب يستعمل في إيجانه ما تستخدم العلوم الرياضية من طرق الاستنتاج والارقام والمعادلات وما إليها ، وهو لا يطبقها على الحقائق الاقتصادية كما تبدو في الواقع ، وإنما كما يفرض وجودها ، فتلا لتفسير كيف يتحدد ثمن الساعة في السوق ، يفرض وجود سوق بحالة خاصة ، قارب على قدر المستطاع من الحالة الحقيقية ، ويكون فيها العرض والطلب بنسبة معينة ، ثم تغير على التوالى النسبة بين العناصر المختلفة التي يتألف منها هذا الفرض ، ويبين كيف يمين الثمن عند كل تغيير ، وواضح أن كل نتيجة يحصل عليها باستخدام هذه الطريقة هي نتيجة تقريبية ، وهي شرطية أيضاً ، أى أن صحتها تستلزم توفر الشروط التي فرض وجودها ، وأخص ما أثبت فيه هذه الطريقة نظرية الاستبدال والثمن ، حتى لقد ذهب فئراس الى القول بأن « الاقتصاد السياسى النظرى يقوم كله على نظرية تعيين الائتمان في نظام فرضى اسمه المنافسة الحرة »^١

٢٧ — الطريقة المثلى في الاقتصاد السياسى : كل من الطريقتين الاستنباطية والاستقرائية ضرورى في البحث العلمى وهذا لا يقتصر على علم الاقتصاد السياسى بل يصدق أيضاً بالنسبة لسائر العلوم الأخرى ، فواء أ كان الاقتصادى حراً أم ببيكولوجيا أم رياضياً أم غير ذلك فإن هاتين الطريقتين لازمتان له في أبحاثه لزوم الرجل المبنى واليسرى مما للمشى^٢

ولابد من البدء في كل بحث بالملاحظة ، ومنها يتدرج بواسطة التعميم الى وضع مبادئ عامة أى صوغ قوانين ، وحينئذ يتدخل التفكير المنطقى ليستنبط النتائج الضرورية لتلك القوانين ، وللتثبت من صحة القانون يجب الالتجاء الى ملاحظات جديدة ، فإذا أيدت صحة النتائج المنطقية التي استنبطت فالتقانون الصحيح ، وان خلفتها كان الشك في صحته أولى من اليقين ، فالملاحظة أذاً هي نقطة ابتداء البحث وهي الوسيلة

١ فئراس . Elements d'Economie Politique Pure . الطبعة الرابعة . ص

١١ من المقدمة

٢ شمول . مجلة الاقتصاد السياسى سنة ١٨٩٤ ص ٤٦٢

للتحقق من صحة القوانين ، فمن الواجب أن يكون لها الكلمة الأولى والأخيرة في كل بحث

٢٨ — استعراض التجارب في الاقتصاد السياسي : التجارب على نوعين تجارب مباشرة ، وأخرى غير مباشرة

ففي التجارب المباشرة يمد الباحث الى بعض الظواهر ، فيعمل على تكوينها بنفسه ، ثم يأخذ بغير من عناصرها وأحوالها ويدون نتائج ملاحظاته ، والاستعانة بهذا النوع من التجارب في العلوم الاجتماعية يكلف من يقوم به تمكناً غالياً ولا سيما اذا اخضعت التجربة ، ومع هذا فأحياناً يلجأ إليها في الاقتصاد السياسي فينبها :

١ — الافراد — ومثل ذلك صاحب مصنع يخشى ان يفنى تقايل عدد ساعات العمل اليومي في مصنعه الى قليل ارباحه . فيتفق مع عماله على اتباع ذلك مدة من الزمن « على سبيل التجربة »

ب — الحكومات من طريق التشريع ومثل ذلك تجربة الحكومة الفرنسية لمكاتب البريد كمكاتب للدخار^١

أما التجارب غير المباشرة أو طريقة المقارنة فتقوم على ملاحظة الظاهرة الواحدة في يثبات مختلفة أى في أحوال مختلفة ، وقارن نتائج تلك الملاحظات ، ومنها يهتدى الى معرفة أثر كل سبب في تلك الظاهرة ، وهذه الطريقة عظيمة النفع في المسائل الاجتماعية ، اذ يستطيع الاقتصادى خاصة أن يستخلصها محل التجارب المباشرة ، فنلا طرق تنظيم العمل وتحديد ساعاته في بعض البلاد ، وكذلك طريقة استئثار بعض الحكومات خطوط المواصلات الحديدية في بلادها ، هي لاقتصادى البلاد الأخرى تجارب غير مباشرة ، يستطيعون أن يستخلصوا منها دروساً نافعة

٢٩ — بعض العلوم التي يستعين بها الاقتصاد السياسي — الاقتصاد

السياسى من حيث أن موضوعه الانسان فى حياته الاجتماعية ، يستعين ببعض العلوم الاخرى التى تتناول مثله الانسان الاجتماعى فى أبحاثها ، فلم التاريخ يزود الاقتصادى بمعلومات يكمل بها نتائج ملاحظاته ، وهو بدرسه يستطيع أن يتتبع فى تطوراتها النظم الاقتصادية التى قامت بين الشعوب المختلفة ، وهو يستنى من علمى الجغرافيا وطبقات الارض معرفة العناصر المختلفة التى تتكون منها البيئة الطبيعية ، فيستطيع أن يدرك مبلغ تأثيرها فى أعمال الانسان وفى حالته الاجتماعية ، وهو يجد فى علمه السكان La des (mographie) ما يوقنه على ما فى الشعوب المختلفة من صفات جنسية خاصة ، وعلى كثير من الاسباب التى تعمل على تقدم بعض الجماعات وتأخر بعضها

٣٠ — علم الإحصاء (La statistique) : وأهم تلك العلوم هو علم الإحصاء^١ فهو يخصى الوقائع والأشخاص والأشياء التى يمكن عدّها ، ويرتب الأرقام التى يحصل عليها ترتيباً يستطيع معه الباحث أن يلّم بما بينها من علاقة ، ومن الإحصائيات ما يقتصر على ظاهرة اجتماعية خاصة مثل إحصائية السكان فى وقت معين ، ومنها ما يتتبع بعض الظواهر فى يثبات مختلفة وعصور مختلفة مثل إحصائيات التجارة الدولية وإحصائيات المواليد والوفيات فى أزمنة متعاقبة ، فيجد الاقتصادى فى هذا كله عوناً ثميناً فى أبحاثه

ولكن ليس له أن يسأل هذا العلم أكثر مما يعطى ، فالإحصائيات تقتصروظيفتها على تدوين الحقائق ، وتضع لذلك أرقماً أو خطوطاً أو رسوماً ، من غير أن تبحث فى أسبابها ، فتفسرها ليس أمراً هيئاً ، وهو يستلزم معرفة البيئة والظروف التى تولدت فيها هذه الحقائق ، ولهذا يجب التزام جانب الحذر فى مقارنة الإحصائيات الخاصة بظواهر واحدة فى يثبات اجتماعية مختلفة مثل مقارنة إحصائيات السكان المصرية بمثلها فى البلاد الأجنبية

١ راجع لى تفصيل هذا الموضوع ، ses difficultés, Liesz ; La statistique ,
 ses procédés, ses resultats طبعة سنة ١٩١٩ وأيضاً Bowley ; Elements
 of statistics طبعة سنة ١٩٢١

والاحصائيات عرضة لأن يأتيها الخطأ من كل جانب ، فهناك صعوبات كثيرة
تقوم في سبيل وضعها ، وهناك أحوال يتعذر البحث فيها ، فوضع احصائية مثلا للزواج
والطلاق أسهل كثيراً من وضع احصائية لاجور العمل ، وأسباب الخطأ في الاحصائيات
متعددة ، فمن الخطأ ما يأتي من طريق المصادفة ، وهذا قد يصححه أخطاء أخرى
جاءت أيضاً من طريق المصادفة ، وانما من اتجاه مضاد للاول ، ومنها ما يأتي من سوء
نية بعض الاشخاص الذين يدلون بمعلومات كاذبة ، لما رب خاصة ، ولا يكون هناك
من سبيل للتحقق من صحتها

وهي الحكومات وحدها بفضل ما لديها من الموارد ومن طرق الارهاب قادرة
على أن تتولى بنجاح أمر الابحاث التي يقوم عليها وضع الاحصائيات ، لذلك ترى
أن هذا العمل يوكل في معظم البلاد الى مصلحة تابعة للحكومة ، ففي مصر مثلاً تقوم به
مصلحة الاحصائيات العمومية ، وهي تابعة لوزارة المالية ، وتصدر سنوياً احصائيات
مختلفة مثل احصائية مصر السنوية ، والاحصائية السنوية لتجارة مصر الخارجية ،
واحصائيات أسبوعية للوليد والوفيات والامراض المعدية ، واحصائيات زراعية
شهرية وغير ذلك^١

٣١ — التعميق L'Enquête — ما كان الاحصاء الانواع من أنواع التحقيق
فالتحقيق أوسع من الاحصاء نطاقاً ، اذ هو يتناول كل العناصر المادية والمعنوية التي
يتألف منها موضوع البحث ، في حين أن الاحصاء يقتصر على تناول العناصر التي
يمكن عدّها

١ ومن أدق الاحصائيات العامة وأجزلها نفاً لبلدات الاقتصادى الاحصائيات الآتية: —
The statistical abstract for the United Kingdom — the statistical
abstract for the principal and other foreign Countries — L'Annuaire,
statistique — Statistisches jahrbuch für das Deutsche Reich — L'An-
nuario statisticé italiano, L'Aunuaire statistique et économique du Ja-
pon — The statistical abstract of the United States .

والتحقيق يتخذ شكل مجموعة من الاسئلة شفوية أو مكتوبة توجه الى من يتناول أمره التحقيق أو الى غيره من كل من يستطيع أن يلقى الى المحقق بعض معلومات قيّمة في بحثه

وهناك ثلاث طرق تتبع في اجراء التحقيق^١

الطريقة الاولى : أن ينتقل المحقق بنفسه الى المكان الذي يعيش أو يعمل فيه الاشخاص الذين لهم علاقة بموضوع بحثه ، وهذه أفضل الطرق للوصول الى الحقيقة الطريقة الثانية : أن يستدعى المحقق اليه من يريد سؤاله ، وهي أسهل من الطريقة الأولى ، ولكنها دونها فائدة اذ لا يكون باتصال مباشر بالبيئة الاقتصادية فتعوزه بعض عناصر التقدير الصحيح ، وعادة لا يتبعها الا من كان له صفة رسمية الطريقة الثالثة : أن يرسل المحقق بالأسئلة الى من يريد سؤاله ، وهي أسهل الطرق جميعاً ، ولكنها أقلها فائدة

والتحقيق يقوم به عادة احدى هئيات ثلاث

- (٢) مصلحة حكومية مثل مصلحة الصناعة والتجارة في مصر قد تولت القيام بتحقيقات عن حالة بعض الصناعات المصرية لمعرفة مواطن الضعف فيها
- (٣) لجنة برلمانية مثل اللجان التي كان قد عهد اليها كل من البرلمان الانجليزي والفرنسي اجراء تحقيق في بعض المسائل الاقتصادية مثل حالة صناعة التسيج وحالة بعض للنتاجم والمواصلات الحديدية وأسباب بعض الازمات الاقتصادية
- (٤) هئيات خاصة مثل بعض الجمعيات الاقتصادية والتجارية والمالية

٣٢ — التحقيقات المفردة (Les monographies) : ومن التحقيق نوع

له أهمية خاصة اسمه monographie وفيه يتخير المحقق موضوعاً واحداً محدود الأبعاد
— مثل أسرة معينة أو مصنع معين — يعتبره نموذجاً لموضوعات أخرى تماثله ،

ويدرسه في كل ناحية من نواحيه ، غير مهمل واحداً من عناصره ، وما يخرج به من النتائج يعتبره صحيحاً أيضاً بالنسبة لكل ما يماثل الموضوع الذي تخيره

وكان الاقتصادى الفرنسى لبلای (Le Play) يكثر من استخدام هذه الطريقة حتى كاد يذهب في ذلك الى حد المغالاة ، وكانت أبحاثه تتناول بخاصة حالة العمال في أوروبا ، فكان ينتقى بعض أسر منها يدها نموذجاً للأسر الأخرى ، ويدرس ميزايتها من إيراد ومصرف ، وكذلك حالة معيشتها في أهم مظاهرها ، ويسمى النتائج التي يحصل عليها ، فيجعلها تتناول أيضاً سائر أسر العمال التي تماثلها^١

ومن مزايا هذه الطريقة أنها تعرض أمام أبصارنا قطعة من الحياة نراها كما هي في الواقع لا مجرد متوسط حالات ، أو مجموعة لها ، وهي أمور تخيل وجودها من غير أن نراها في الواقع

على أن استخدام هذه الطريقة ليس أمراً هيناً ، اذ يترتب على التحقيق صعوبات قل من يقدر على تلخيصها ، فضلاً عن أن في تصميم ما يلاحظ في حالة خاصة على سائر الحالات الأخرى التي يظن أنها تماثلها تصيب كبير من المجازفة ، قد لا يصيب الإنسان الحقيقة من رؤاها

١ وقد جمع لبلای في كتابه العمال الاوربيين « Les ouvriers Européens » سبعة وخمسين من هذه التحقيقات

الفصل الرابع

تقسيم الاقتصاد السياسى

٣٣ — تقسيم الاقتصاد السياسى الى انتاج وتداول وتوزيع واستهلاك
يتألف نشاط الانسان الاقتصادى من عمليات كثيرة متنوعة يمكن تقسيمها تقسباً أولياً
الى أقسام ثلاثة وهى الانتاج والتداول والتوزيع وكلها ترمى الى غرض واحد هو
الاستهلاك ، فالنروات تنتج ويتداولها الناس وتوزع بينهم من أجل عملية هى آخر
العمليات الاقتصادية وتعنى بها الاستهلاك

ولهذا جعل كثير من الاقتصاديين منذ ساي J. B. Say . يقسمون البحث فى
الاقتصاد السياسى الى أقسام أربعة (انتاج — تداول — توزيع — استهلاك) ،
وهذا التقسيم يبدو لنا — من الوجهة المنطقية خاصة — أفضل التقاسيم وأبعدها عن
التصف ، ولذلك رأينا أن نسير عليه فى دراستنا ،

فتدخل فى باب الانتاج كل العمليات التى تحدث تنميّاً فى أصل الأشياء أوفى
شكلها فتجعلها أكثر نمواً للانسان^١

وتدخل فى باب التداول كل العمليات التى ترمى الى نقل الشيء من مكان الى
الى آخر مثل عمليات النقل البرى والبحرى أو من شخص الى آخر مثل عمليات
الاستبدال ، كل ذلك لتجعله فى متناول المستهلكين ،

وفى باب التوزيع ندرس كيف يتم توزيع الأموال بين الناس ، وهذا البحث
لا يمكن أن يكون اقتصادياً بحتاً اذ يثير مشكلة مهمة هى عدالة التوزيع ، والبحث
فيها ليس من خصائص الاقتصادى وحده

وأخيراً بين في باب الاستهلاك كيف ينتفع بالأموال وقد وصلت الى أيدي المستهلكين

٣٤ — بعض المعلومات على هذا التقسيم : على أن هذا التقسيم محل لبعض الملاحظات أهمها :

(١) أن التفرقة بين الاتاج والتداول ليست مطلقة كما قد يبدو لأول وهلة ، فأولاً — لما كان معنى الاتاج كما سئرى أضافة الى الأشياء منافع لم تكن فيها من قبل ، فإن التداول يمكن اعتباره من بعض الوجوه اتجا ، فالفرض منه جصل الأشياء في متناول المستهلكين ، وبهذا يجعل فيها منفعة لم تكن لها من قبل ، فكلالاتاج والتداول ، الاول بتغييره من طبيعة الأشياء أو شكلها ، والثاني بتغييره من ملكيتها أو ملكيتها ، يميلان الأشياء صالحة لسد الحاجات

وثانياً — أصبحت وجهة الاتاج في الجماعات الحديثة الاستبدال ، فالتناس اليوم عادة لا ينتجون ما يستهلكون كما أنهم يستهلكون ما لا ينتجون ، فهم يبيعون ما اشترىوا ما يحتاجون اليه ، فالاتاج والتداول كما ترى هما عملتان غير مستقلتين عن بعضهما فكل منهما تكمل الأخرى

وثالثاً — عملتا الاتاج والتداول غير متماقتين في زمن حصولها ، بمعنى أن الأشياء لا تنتج أولاً ثم تداول ثانياً لتذهب الى أيدي المستهلكين بل أن هاتين العمليتين متلاقيان في كل آن ، فكثيراً ما يتعرض الاتاج في كل خطوة من خطواته عملية تداول مادي كالنقل أو قانوني كالاستبدال ، ففي صنع الخبز مثلاً ترى القمح ينتقل من يد الزارع الى يد الطحان ، ومن يد الطحان الى يد الخباز ، ثم يذهب في آخر الأمر الى يد بائع الخبز ، فهو في كل مرة خلال عملية الاتاج يتداول تداولاً مادياً وآخر قانونياً ، على أن هذين النوعين من التداول ليسا بالضرورة متلازمين فصانع السجائر في الاسكندرية مثلاً قد يرسل بسجائره الى مكتب يبعه في القاهرة ، فالتداول

المبادئ الحادث هنا لم يكن مصحوبا بتغيير في الملكية ، وبكس هذا قد تتغير ملكية الشيء من غير أن يحدث تغيير في مكانه ، وأظهر مثل على ذلك حالة الأموال التجارية اذ تنتقل ملكيتها من شخص الى آخر من غير تغيير في موضعها ومن المواد ما تنتقل من قارة الى أخرى لتجتاز أول خطوة في صنعها ، ثم تنتقل الى قارة ثالثة لتقطع خطوة أخرى ، ثم تعود أدراجها الى القارة الاولى ليستهلكها منتجوها الاولون

(٢) ان عمليتي الانتاج والتوزيع لا تحدثان على التتابع في أغلب الاحوال فالاشخاص الذين يتأزرون في انتاج شيء واحد لا ينتظرون أن يتم صنعه وييمه لكي ينالوا أنصبتهم في ثمن ييمه ، فأجور العمال وقائبة رموس الاموال ، وريع الملاك كلها تدفع الى مستحقيها أثناء عملية الانتاج فالنصل اذا بين الانتاج والتداول والتوزيع هو تخلي لتسهيل البحث أكثر منه أمر حقيقي



الباب الثالث

معلومات أساسية

الفصل الأول

الحاجات

٣٥ - معنى الحاجة اقتصادية - الحاجة كاصطلاح اقتصادي معنى أوسع من معناها في اللغة الدارجة ، فالتاس تتحدث عن الحاجة بمعنى الحرمان من شيء ضروري ، مثل الغذاء والراحة ، فيجرب قولهم عن المحروم منهما بأنه بحاجة الى الغذاء أو الراحة ، أما في المعنى الاقتصادي فيراد بالحاجة أية رغبة تساور نفس الانسان أيا كانت درجة شدتها وأيا كان نوعها ، فمثلا رغبات الانسان في التدخين وفي التزين بمحجر ثمين وفي تناول بعض الخمر أو المفيات مثل الأفيون ، هذه كلها تعد حاجات اقتصادية ، ولو أن من بعضها ما تحرمه الاخلاق والشرائع ، والحاجة هي الباعث على النشاط الاقتصادي^١

٣٦ - مفروضات الحاجات^٢ - للحاجات ثلاث خواص أصلية وهي قابليتها للزيادة - قابليتها للتشبع - امكان احلال حاجة محل أخرى

٣٧ - الخاصية الوكيل - قابلية الحاجات للزيادة أو التمدد^٣ - حاجات الانسان

١ - الجزء الاول ص ٦٥ وما بعدها

٢ - تروشي - الجزء الاول - ص ١٤ وأيضا جيد - الجزء الاول - ص

غير محدودة ، وهي تزايد بطراد ، وتسير في ذلك مع التقدم والمدنية ، وتتولد الحاجات الجديدة أولاً في الطبقات الموسرة من الناس ، ثم تسرى الى الطبقات الاخرى من طريق « التقليد » على قدر ما تسمح به وسائل معاشهم ، ثم تثبت أصولها في النفس بفعل العادة ، وأخيراً تكسبها الوراثة صفة فسيولوجية ، فيصبح أشباعها من الضروريات ، ولهذا فإن كثيراً مما يحتاج اليه الانسان اليوم في طعامه وشرابه ولباسه ويمه من الضروريات لم يكن مرفوا في الزمن الماضي ، وإن كان لوجوده أثر قد كان محدوداً من الثغاس ، وقد ذهب بعض الكتاب الى القول بأن الرجل المتدين إنما يتميز عن الممجي بكثرة حاجاته ، ذلك أن ازدياد الحاجات هو نتيجة المدنية كما أنه داع إليها غير أنه كثيراً ما عاب علماء الاخلاق على المدنية تزايد حاجاتها ، ونصحوا الانسان بأن يكون قنوا ، وقد ذهب « سنك » الى القول بأن النقي في قليل الحاجات ، كما كان لبلاى Le Play يقارن بين الشعوب الغربية التي زادت حاجتها زيادة كبرى وبين الشعوب الشرقية التي لا تزال تحي حيلة بسيطة ليقول بأن أمم الشرق أوفر سعادة وأهنأ معاشاً من أمم الغرب^١

ولو أن هذه التصايح والآراء صادفت قبولاً من نفوس البشر لأصاب المدنية الغربية ما أصاب الصين إذ بلغت ذروة الحضارة منذ ألف سنة ثم جددت في مكانها بوقف حاجاتها عن الزيادة ، وليس ثم خطر يهدد الاخلاق من جراء تزايد الحاجات ، فالمقارنة التاريخية تثبت أن الحاجات العقلية والاخلاقية في كل جماعة زادت حاجتها المادية هي أوفر كما واكثر تهذيباً مما كانت عند أسلافها ، الى هذا انه لا تستطيع أمة أن تبغ درجة كبيرة من الرقي العلمى والاخلاقى اذا كانت لا تستطيع اشباع حاجتها المادية

٣٨ — الخاصة الثانية : قابلية الحاجات للتشبع^٢ — كلما أخذ الانسان في اشباع

١ بيرو — الجزء الاول ص ٦٦ — ٦٧

٢ La satiabilite des besoins

حاجة كلما قلت درجة ضرورتها حتى تمسك الى الصفر ، فلذا تهادى في اشباعها بعد ذلك فقد تنقلب الى ألم ، فالله ضرورى لاطفاء الظأ ، ولكنه من أشد صنوف العذاب أن تكره شخصاً على تخرج كمية منه تزيد عن حاجته

وقابلة التشبع أكبر ظهوراً في الحاجات الفسيولوجية منها في الحاجات الاجتماعية فمن السهل معرفة مقدار أنلج الذي يكفى لاشباع حاجة فرد من الناس الى الغذاء ، ولكنه من الصعب تعيين عدد عقود اللاكى التي تشبع حاجة سيدة الى الزينة ، ومع ذلك ففى هذه الحالة أيضاً تقل درجة ضرورة حاجة السيدة كلما اقتنت عقداً جديداً ، وقد لا يشذ عن هذه القاعدة سوى التقود ، وذلك لأنها هى النوع الوحيد من التروات التي يمكن بواسطتها اشباع كل أنواع الحاجات ، وهى غير محدودة ، وهذا ما يبعد درجة التشبع بالنسبة لها الى ما لا حد له^١

وليس فى الامكان تعيين درجة ضرورة الحاجات بلاسبة لبعضها ، فمن المتيقن مثلاً أن تكون حاجة الانسان الجائع الى الطعام أشد من حاجته الى السجاير ، ولكنه لا يستطيع معرفة ما اذا كانت درجة ضرورة الحاجة الأولى هى ٥ أو ١٠ أمثال درجة ضرورة الحاجة الثانية مثلاً

٣٩- الخامسة الثالثة : امكان احلال حاجة محل الأخرى^٢ — كثيراً ما تناهض

الحاجات بعضها البعض ، وكثيراً ما يحدث أن لا تشبع حاجة الا على حساب حاجة أخرى ، فقد يؤذ الشخص قضاء سهرته فى دار التمثيل ، ولكنه اذ يجد عمن التذكرة مرتفعاً ، ينصرف عن التامى بالتمثيل الى التزه فى قلوب فى النيل ، كما أن من الناس

١ ولذلك يقول الاستاذ ترونى بأنه ليس محققاً أن تكون رغبة التمرى فى المليون
الناشر من الفرنيكات أضف من رغبته فى المليون الاول ، ولا أن تكون رغبته فى المليون
العشرين أضف من رغبته فى المليون العاشر — ترونى ، الجزء الاول ، ص ١٦

من يضحى السفر الى ربوع جميلة ، من أجل سيارة يفتنيها^١
وكذلك قد يحل الانسان مادة محل الاخرى في اشباع حاجة واجبة ، فيستختم
الخشب محل الفحم في الوقود ، ودقيق الذرة محل دقيق القمح في صنع الخبز ، والحرير
الصناعي محل الحرير الطبيعي في صناعة بعض الاقشعة وهمجرا
ونتيجة الاحلال أهمية كبرى ، فهي تدفع عن المستهلكين تحكّم المنتجين ،
ذلك أنه اذا أصبح اشباع حاجة أو الحصول على مادة يتطلب ثمنا باهظا انصرف
المستهلكون عنها الى اشباع حاجة أو اقتناء مادة غيرها ، وهي أم وأزع يصد
المحتكرين عن التغالى في رفع أثمان ما يحتكرو به من المواد ، وسنعود الى تفصيل هذا
عند البحث في تعيين الثمن في حالة الاحتكار ميين أن المحتكر ليس معطوق الارادة في
تعيين ثمن سلعته ، لأنه اذا ما تجاوز به حداً معيناً قص بمقدار ما يبيعه قصاً يؤدي
في النهاية الى انكماش أرباحه

الفصل الثاني

المنفعة الاقتصادية

٤٠ — التعريف : المنفعة الاقتصادية هي خاصة اذا توفرت في الشيء جلته
صالحاً لاشباع حاجة ، ومن حيث أن الحاجة معناها اقتصاديا الرغبة ، فإن الشيء
النافع يكون اقتصاديا كل ما يرغب فيه ، وهذا ما يجعلنا نعتبر بعض الاشياء نافعة
من الوجهة الاقتصادية ، ولو أن الرأي العام يعتبرها غير نافعة أو مضرّة ، فالحذر
والحشيش مثلاً هي أشياء نافعة — في لغة الاقتصاديين — اذ يرغب فيها بعض الناس^٢

١ ولاخطة أن مجال احلال حاجة محل حاجة اخرى هو أوسع نطاقاً في الحاجات الاجتماعية
منه في الحاجات الفسيولوجية

٢ من المعلوم أن الشيء النافع في اللغة الدارجة هو تقيض الضر من الاعياء كما أنه تقيض

٤١ — صفات المنفعة الاقتصادية : للنفعة الاقتصادية صفات أهمها ١

(١) أنها ليست صفة ملازمة للشيء وتنشأ عن طبيعته ، وإنما تتولد فيه على أثر الحاجة إليه ، فالشيء لا يكون نافعا إلا اذا رغب فيه فأذا رغب عنه تلاشت منفعته ، وهو يظل نافعا طالما ان الرغبة تنصرف اليه حتى ولو كانت تقوم على وهم باطل ، فالدواء الذي يظن المريض ان فيه شفاؤه هو نافع حتى ولو كان بطبيعته لا يشفي مرضا (٢) منفعة الشيء الواحد ليست واحدة بالنسبة لكل الاشخاص ، فالدراجة مثلا هي نافعة لرجل في مستقبل العمر ، ولكنها تكاد تكون عديمة النفع لرجل في دور الكهولة .

(٣) بالنسبة للشخص الواحد منافع الاشياء المختلفة مختلفة ، وهي تختلف باختلاف طبيعة الحاجات التي تشبعها ودرجة ضرورتها ، قطعة من اللحم مثلا بالنسبة للشخص الذي لم يتناول غذاءه هي أكثر نفعا من سيجارة من أجود نوع

(٤) بالنسبة للشخص الواحد منفعة الشيء الواحد ليست دائما واحدة ، اذ هي تتوقف على كينته ، ودرجة ضرورة الحاجة أو الحاجات التي يشبعها ، فالوحدة التي تشبع أشد الحاجات ضرورة هي أكثر الوحدات نفعا ، وكلما قلت درجة ضرورة اشباع الحاجة أو الحاجات كلما قلت منفعة الوحدة التي تستخدم في اشباعها

(٥) لا توجد المنفعة الا في الاموال التي يستطيع الانسان استهلاكها في اشباع

ما لا ينفع ولا يضر ، فاقفاد ليس بين المنع والاراج والمنع الاقتصادي اقبح من الاقتصاديين استعمال اصطلاحات اخرى بدلا من كلمة منفعة « utilité » فتقدم بروتو (Pareto) بكلمة ophélimité وتقدم الاستاذ جيد بكلمة désirabilité ، جيد في Cours الجزء الاول من ٥٥ — ٥٦ . ولكن هذين الاصطلاحين لم يظها في اختصاص مكانة الاصطلاح الاول ، فقد ظل هو السائد في عالم الاقتصاد ، وقد اردنا باضافة وصف « اقتصادية » الى « المنفعة » تجنب هذا القيس الى حد ما

حاجاته ، فاقوى المائلة الكامنة في أمواج المد والجزر ، والكثوز التي غرقت في البحر ولم يمتد الانسان الى مكاتها ، هي كلها عطل من المنفعة الاقتصادية

٤٢ — **قانون تناقص المنفعة والمنفعة النهائية** : ^١ أوردنا فيما تقدم أن منفعة الشيء تنوقف على كميته وانه كلما أشبعت الحاجة كلما قلت منفعته ، ويظهر ذلك جلياً من المثل الآتي : ضل اعرابي طريقه في الصحراء ونفذ ما كان معه من الماء فعطش عطشاً شديداً حتى أوشك على الهلاك ، وبينما هو كذلك عنرت به قافلة فاعطته كوباً من الماء ، فمن الواضح أن منفعة هذا الكوب بالنسبة له كبيرة جداً إذ كان فيه نجاته من الموت فإذا أعطى كوباً آخر كانت منفعته أقل ، إذ إن حاجته الى الشرب قد أشبعها جزئياً الكوب الاول ، وإذا أعطى كوباً ثالثاً كانت منفعته أقل ، وهكذا كلما قسم اليه كوب جديد كلما قلت حاجته الى الشرب حتى الكوب « د » الذي يفرض أنه لا يستطيع أن يتناول بهه كوباً آخر ، ومن هذا ترى أن منفعة كل كوب قد أخذت تقل عن منفعة سابقه حتى الكوب « د » الذي هو أقلها منفعة والذي إذا أعطى الاعرابي كوباً آخر لم يستطع تناوله وكان بالنسبة له عديم المنفعة فنمنعة هذا الكوب « د » تسمى بالمنفعة النهائية (*utilité finale*) وأحياناً يطلق عليها اسم المنفعة الحدية (*utilité marginales*) لأنها تقوم على فكرة حد فاصل يفضل بين : ١ — الحاجة واعدادها كما في المثل المتقدم ٢ — ما يملكه الشخص وما لا يملكه ، فالمنفعة النهائية لكية عندك من التفاح عددها خمس هي منفعة التفاحة الخامسة ٣ — الرغبة والألم ، فالجرة الاولى التي تملأ من النهر لا تكلف القروية تمباً كثيراً مع أنها عظيمة المنفعة لها إذ تستعمل ماءها في الشرب ، وكلما ملأت جرة كلما زاد تمبها وكلما قلت منفعة الجرة إذ أنه بعد اشباع الحاجات الضرورية تستعظم جرات الماء في أغراض ثانوية مثل تنظيف الدار وغسل الثياب ونحوها ، وهي توقف العمل إذا رأيت أن ملء جرة جديدة

تسبب لها إذا يتجاوز الرغبة ، فتنفعة الجرة الأخيرة التي ملأها تكون هي المنفعة النهائية
اذ هي الحد بين الرغبة والألم

٤٤ — المنفعة الكلية *L'utilité totale* : المنفعة الكلية لشيء يتكون من
وحدات متعددة هي عبارة عن ناتج اضافة منفعة كل وحدة منها الى منفعة سابقتها^١
فالمنفعة الكلية لخمس جرات من الماء مثلا تكون من : (١) المنفعة التي يحصل عليها
الشخص اذا لم يكن عنده سوى جرة واحدة (٢) المنفعة التي يحصل عليها اذا لم يكن
عنده سوى جرتين . . . وهكذا الى (٥) المنفعة التي يحصل عليها اذا كان عنده
خمس جرات

وعلى وجه عام اذا فرضنا سلعة مثل ^١ تتكون من وحدات عددها ^٥ وهي ^١
^٢ ^٣ . . . ^٤ ^٥ منافعها على التوالي ^١ ^٢ ^٣ ^٤ ^٥ م . . . م^٢ وفرضنا أن منافعها مرتبة
ترتيباً تنازلياً ، فإن منفعتها النهائية تكون عبارة عن م^٢ في حين أن منفعتها الكلية تكون
عبارة عن

$$١^٢ + ٢^٢ + ٣^٢ + ٤^٢ + ٥^٢ م$$

ومن هذا يتضح أنه كلما زادت كمية الشيء كلما زادت منفعة الكلية وكلما نقصت
منفعته النهائية ، فلكية الشراب التي تتكون من عشر لترات منفعة كلية أكثر من
المنفعة الكلية لكمية الشراب التي تتكون من خمسة لترات ، ولكن المنفعة النهائية لعشر
لترات هي أقل من المنفعة النهائية لخمس لترات

١ سلجمان ، في Principles من ١٧٦

٢ ريبو Réboud ، في Précis d'Economie Politique طبعة سنة ١٩٢٥ ،

ص ٤٠ وما بعدها

الفصل الثالث

القيمة

٤٥ — أهمية بحث القيمة : البحث في القيمة هو أساس الأبحاث الاقتصادية كلها ، حتى لقد قلم من بين الاقتصاديين من يصف الاقتصاد السياسي النظري بأنه علم القيمة^١ وذلك المكانة الخاصة ترجع الى سبب على وآخر نظري ، فاما السبب المعلى فهو ما للاستبدال — وأساسه القيمة — من الأهمية المعطى في الحياة الاقتصادية ، وأما السبب النظري فهو أن القيمة من بين كل الصفات التى تلتق بها فى العلاقات الاقتصادية هى الصفة التى يمكن قياسها ، والعلم الصحيح إنما تقوم دعائمه على ما يمكن قياسه وتظهر القيمة على شكلين : الشكل الأول قيمة المنفعة - (valeur d'usage) (valeur in use) الشكل الثانى : قيمة الاستبدال (valeur d'echange-exchange) (value)

٤٦ — قيمة المنفعة — هى عبارة عن درجة منفعة الشيء فى وقت معين بالنسبة للشخص الذى يمتلكه^٢ وتقسّم البحث فيها الى قسمين ، فنجعل القسم الاول يتناول الكلام فى قيمة منفعة الشيء منزولا عن غيره ، ونجعل القسم الثانى يتناول الكلام فى قيمة منفعة الشيء فى علاقته بغيره

٤٧ — (١) قيمة منفعة الشيء منزولا عن غيره — نظرية المنفعة النهائية : كانت قيمة المنفعة موضوع عناية كثير من أقطاب الاقتصاديين فنص بالذكر منهم جيفونز وفاراس وأصحاب المذهب النمساوى ، فادت بهم أبحاثهم الى وضع نظرية سموها نظرية المنفعة النهائية أو الحدية ، وهى تخلص فى أن « قيمة منفعة أى وحدة

١ فاراس ، « Elements d'Economie Politique Pure » ص ٣٩

٢ بيرو الجزء الاول ص ٦٩

من سلعة واحدة قابلة للتجزئة تقدر بمنفعتها النهائية أو بعبارة أخرى بقدر إشباع أقل الحاجات ضرورة بالنسبة للشخص الذى يمتلكها ولنضرب مثلاً يوضح ذلك : فلاح لم يبق لديه فى آخر العام الزراعى سوى أربع كيلات من الليرة ، قدرته ترتيباً تنازلياً بحسب قلاوت درجة الحاجات التى تخصص لاشباعها ، فهو يحتفظ بالكيلة الأولى ليتخذ منها بذوراً ، ويخصص الثانية ليصنع منها خبزاً ، والثالثة لتغذية بعض ما عنده من الحيوان والطيور ، والرابعة لبيعها فى السوق ويشتري بشمها دجاجاً قدرى من هذا أن منفعة كل واحدة من هذه الكيلات تختلف فى نظر الفلاح عن منفعة الأخرى أى أن لكل منها قيمة منفعة خاصة ، ولنفرض أنه لسبب ما قد كيلة منها ، وإذا كان مكرها بسبب ذلك على أن يتنازل عن أشباع حاجة من حاجاته الأربعة ، فهو لا شك يتنازل عن أشباع الحاجة الأقل ضرورة ، وهى حاجة شراء الدجاج ، فتقدر منفعة تلك الكيلة بحاجة شراء الدجاج ، ولما كانت هذه الكيلات الأربعة من نوع واحد ، فإن منفعة كل كيلة منها تقدر أيضاً بأشباع تلك الحاجة ، ولو نفرض أنه قد أيضاً الكيلة الثالثة ، فانه يتنازل عن أشباع حاجة أخرى ، وهى أقل الحاجات الباقية ضرورة ، وبذلك تقدر منفعة الكيلتين الباقيتين بأشباع تلك الحاجة

ومن هذا يتضح لك أنه مهما يكن عدد الكيلات التى يمتلكها الفلاح ، فإن قيمة منفعة كل واحدة منها تقدر بمنفعة الكيلة الأخيرة ، أى بالمنفعة النهائية ، أو بعبارة أخرى بأشباع أقل الحاجات ضرورة عند ذلك الفلاح

وليس يؤثر فى صحة هذه النظرية أن يعتمد الفلاح فى حالة قد أحصى الكيلات الى تخفيض اشباع كل حاجة من حاجاته ، بدلا من تضحية اشباع حاجة بجمتها كأن ينقص مثلاً من كمية البذور - زمن مقدار ما يصنعه من الخبز ، وما يقدم الى الحيوان والطيور ، يستطيع أن يشتري شيئاً من الدجاج ، فهو ان فعل ذلك أثبت أن التنازل عن اشباع حاجاته اشباعاً كاملاً هى تضحية أهون على نفسه من التنازل

عن اشباع حاجة واحدة بأكملها ، وبذلك تهدر قيمة منفعة البكيلة الأخيرة بأقل اشباع وهو هنا استطاعة الفلاح أن لا ينقص شيئاً من حاجاته المختلفة

٤٨ — ما يؤثر في قيمة المنفعة — أهم ما يؤثر في قيمة المنفعة عاملان :

١ — الكمية : فكل أشد الاشياء ضرورة للإنسان تكون أقلها منفعة إذا توفرت له بكميات تربو على حاجاته ، إذ أن منفعتها الهائية في هذه الحالة تسقط الى أدنى حد ، وكذلك قيمة منفعتها ، وبكس هذا قد يكون الشيء من الكماليات ، ولكنه يعد من أعظم الاشياء قيمة منفعة إذا كان نادراً ، فالماء وهو ضرورى لحياة الانسان ليس له سوى قيمة منفعة زهيدة في الأحوال العادية ، بسبب وفرة ، في حين أن الماس ، وفي وسع الانسان أن يستغنى عنه ، هو ذو قيمة كبيرة بسبب ندرته ، غير أن المسافر الذى يضل طريقه في الصحراء وينفذ زاده ، لو استطاع لاعطى كل ما في العالم من ماس مقابل جرعة من الماء

٢ — الافتقار : فقد يستطيع الانسان أن ينتفع بالشيء في الحال ، وقد لا يستطيع أن ينتفع به الا بعد مضي شيء من الزمن

ففي الحالة الأولى هو يشبع به حاجة حاضرة ، وفي الحالة الثانية هو يشبع به حاجة مستقبلية ، والانسان — على وجه علم — يفضل اشباع الحاجة الحاضرة على اشباع الحاجة المستقبلية ، ولهذا كان للثروات في الحاضر قيمة منفعة أكبر من قيمة منفعتها في المستقبل ، فالمرء يقبل عن طيب خاطر أن يكون ما يدفعه مقابل غدائه في يومه أكثر مما يدفعه مقابل هذا الغذاء نفسه ، اذا كان لا يتناول الا بعد سنة ، وهذا يفرض أن النفع في الحالتين يكون حالاً^١

٤٩ — (٢) قيمة منفعة الشيء في عزمته بغيره : في الواقع ان الانسان وهو يقدر قيمة منفعة الشيء لا ينظر اليه منعزلاً عن غيره ، وانما هو يقارن ما بين منفعتيه

ومنفعة الأشياء الأخرى ، فانه لما كان يحتاج الى أشياء عديدة ، وكانت قدرته في الحصول عليها محدودة ، فهو يجمل من منافع الأشياء التي يحتاج اليها درجات بعضها فوق بعض ، فالشخص مثلا الذي يضطر الى مغادرة سفينة على وشك الغرق ، ولا يستطيع أن يحمل معه الى قارب النجاة كل متاعه ، يفاضل بين قيمة منافع الأشياء التي معه ، فيحتفظ بأكثرها قيمة منفعة ، تاركا للبحر ماعداها ، فيأخذ معه مثلا دنائره وشيئا من الطعام والشراب ، ولكنه يترك ما كان في حقيبته من الهدايا وغانر اللباس ، وفي درس ميزانيات أسر العمال قائمة من تلك الوجبة ، اذ تبين كيف يوزع العمال دخلهم بين التمتع المختلفة التي يستنزها معاشهم

ونريد أن نفصح مكانا هنا للملاحظة الآتية ، وهي أن الانسان في تقديره قيمة منافع الأشياء يخضع لتأثير البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها ، « فاجلأنا ، ودرجة ضرورتها ، وتدرجها في المراتب ، وتقديرنا قيم الأشياء انما تكون بحسب ما تريد الحياة الاجتماعية التي نشترك فيها ، فلأرى ، والعادة ، والمودة ، وروح التقليد تكيف من أحوالها ، ونحن لا نشعر بذلك جليا ، بل اننا نعتقد أن ذلك من فعلنا ، في حين أن ذلك في الواقع انما هو ناتج اجتماعي »^١

٥٠ — قبحه المستحيل : يعرف الاقتصاديون عادة قيمة الاستبدال بأنها خاصة اذا توفرت في الشيء جعلته صالحا للاستبدال. ويعرفونها أيضا—وهذا لا يختلف كثيرا عن معنى التعريف الأول—بأنها قوة استبدال الشيء بالنسبة لغيره قيمة استبدال القمح بالنسبة للذرة قدر كمية الذرة التي يجب التنازل عنها للحصول على وحدة من القمح فهي اذا عبارة عن نسبة الكمية التي يستبدل تبعا لها شيئا أو أكثر . فاذا كان قمح من نوع معين يستبدل في السوق بذرة من نوع معين بنسبة أردب من القمح لكل أردبين من الذرة . فان قيمة استبدال القمح بالنسبة للذرة تكون

« ٢ » في حين أن قيمة استبدال الثرة بالنسبة للقمح تكون « ١/٢ »^١
ويطلق عادة على قيمة الاستبدال اسم « القيمة » . كما يطلق على قيمة
المنفعة اسم « المنفعة » .

وكان جيفوز^٢ قد اقترح ، منألبس بين « قيمة المنفعة » و « قيمة الاستبدال »
تسمية قيمة الاستبدال باسم نسبة الاستبدال (ratio of exchange) . ولكنه
لم يعمل بهذه التسمية . وظل اصطلاح « القيمة » هو الاصطلاح المتداول

وقد عني قداماء الاقتصاديين باظهار ما بين قيمة المنفعة وقيمة الاستبدال من
اختلاف . فمن الثروات ما تكون كبيرة قيمة منفعة ، في حين تكون زهيدة قيمة
استبدال . فالمنظر مثلا ، عند قصير النظر الذى يحمله قيمة منفعة كبيرة ، بينما أن
قيمة استبداله هي بلا شك أقل كثيراً من قيمة منفعة . وبكس هذا يوجد من
الثروات ما تكون عظيمة قيمة استبداله زهيدة قيمة منفعة ، فالؤلؤة الفاخرة وهي ذات
قيمة استبدال كبيرة ليس لها سوى قيمة منفعة ضئيلة عند المرى الذى يحتفظ بها
في خزينته

وهذا التماز بين قيمة المنفعة وقيمة الاستبدال يرجع الى أن تقدير قيمة المنفعة
يكون تبعاً لحاجات فرد معين ، هو الذى يقدّر قيمة منفعة الشيء ، وهي تختلف
باختلاف حاجاته . وليس لها أية صفة عامة أو أهمية اجتماعية . ولهذا يصح أن يطلق
عليها اسم « القيمة الفردية » (valeur individuelle) في حين أن تقدير قيمة
الاستبدال يكون تبعاً لحاجات كل الأشخاص الذين يرغبون في الحصول على الشيء .
فلها صفة اجتماعية ، ولهذا يصح أن يطلق عليها اسم « القيمة الاجتماعية » valeur

١ ومن هذا ترى أنه ليس للاشياء قيمة استبدال في نفسها ، وإنما بالنسبة لشيء آخر
فاذا سمعت انسانا يقول بان لشيء قيمة كبيرة فهو إنما يقصد أن قيمته كبيرة بالنسبة لشيء
آخر هو اللقود

٢ جيفوز ، في Theory of Political Economy الطبعة الرابعة ص ٨١

(sociale) ^١ وهى تستلزم وجود شخصين على الأقل ، كل منهما يرغب فى الشيء .
أحدهما يملكه ، والاخر يريد الحصول عليه

٥١ — التعميم : يعرف الثمن بأنه نسبة استبدال الشيء بالنقود أو ببنارة
أخرى بأنه قيمة استبدال الشيء بالنسبة للنقود ، فى الجملطات المتحضرة لا تنسب قيمة
السلع الى بعضها ، وانما تنسب الى سلعة معينة تسمى النقود ، فيقال بأن أردب القمح
مثلا يساوى مائتى قرش ، وان أردب الذرة يساوى مائة قرش وهكذا ، ومتى عرفت
أثمان الاشياء فمن السهل أن تعرف قيمة استبدالها ببعضها ، فمن المثل المتقدم يتضح
أن قيمة استبدال القمح بالنسبة للذرة هى « ٢ »

ومن المقارنة بين قيمة الاستبدال والتمن تستخلص النتيجةان الآتيتان :
النتيجة الأولى — أن أثمان السلع يمكن أن ترتفع كلها فى وقت واحد أو تنهبط
كلها فى وقت واحد كذلك ، فى حين أنه يستحيل أن ترتفع أو تنهبط قيمة استبدال كل
السلع ببعضها فى وقت واحد فمن المعروف مثلا أن أثمان كل السلع قد زادت زيادة كبيرة
منذ الحرب الاخيرة ، قد ضعفت قيمة استبدال النقود بالنسبة للسلع ، أو ببنارة أخرى
شائعة ، قد ضعفت قوة شراء النقود ، فما يشتري الآن من الباع بمبلغ ١٠٠ قرش هو
أقل مما كان يشتري منها بهذا المبلغ نفسه فى عام ١٩١٣ ، فمثل هذه الظاهرة لا
تعرض لقيمة الاستبدال ، فانه اذا حدث انزادت قيمة استبدال التفاح بالنسبة للبرقال ،
فان هذا يؤدى الى نقص فى قيمة استبدال البرقال بالتفاح ، فاذا كان التفاح
يستبدل بالبرقال بنسبة ١ (تفاحة) الى ٢ (برقالة) ثم أصبح يستبدل بنسبة ١ الى
٣ ، فان قيمة استبدال التفاح بالبرقال تصبح ٣ بعد ان كانت ٢ . فى حين أن قيمة
استبدال البرقال بالتفاح تصبح $\frac{1}{3}$ بعد ان كانت $\frac{1}{2}$

النتيجة الثانية — ان أثمان السلع يمكن أن تتغير من غير أن يترتب على ذلك

تغير في قيمة استبدالها ، فإذا حدث أن تغيرت ثمنان ككل السلع في اتجاه واحد وبنسبة واحدة ، فإن تضاعفت كلها مثلاً ، فإن هذا لا يدعو إلى حدوث أى تغيير في قيمة استبدالها ، فإذا فرض أن ثمن الكيلو جرام من اللحم هو ٢٠ قرشاً وأن ثمن الكيلو جرام من الخبز هو ٤ قروش ، ففي هذه الحالة تكون قيمة استبدال اللحم بالنسبة للخبز هي « ٥ » ، فإذا ما ارتفع ثمنهما على التوالى حتى بلغ ٤٠ قرشاً لكل كيلو جرام من اللحم و ٨ قروش لكل كيلو جرام من الخبز ، فإن نسبة استبدال اللحم للخبز تقل « ٥ » كما كانت ، أى أن قيمة استبدالها لم تتغير

٥٢ — **المشهور الاقتصاديين في تعيين أسباب تحديد قيمة الاستبدال :**
قيمة الاستبدال ، وقول القيمة فقط — مجارة لأغلب الكتاب الاقتصاديين — ليست واحدة بالنسبة لكل السلع ، فهي تختلف من واحدة إلى أخرى ، وهي عرضة للتغيرات بالنسبة لكل واحدة ، فما هو مصدر قيمة الأشياء ؟ أو عبارة أخرى لماذا تستبدل التفاحة بثلاث برتقالات ، ولماذا كان ثمن القندان « ١ » مائتي جنيه ، و ثمن القندان « ٥ » مائة جنيه ؟

مسئلة اختلفت فيها آراء الاقتصاديين اختلافاً كبيراً ، ولم يتفقوا حتى اليوم على تعيين أسباب تحديد القيمة ، وقد كان الرأى السائد إلى عهد قريب يرجع تحديد قيمة الشيء إلى سبب واحد . هذا السبب قل بعض الاقتصاديين أنه العمل . وقال آخرون أنه المنفعة . وذهب فريق ثالث إلى أنه الندرة . وقال فريق رابع بأنه المنفعة النهائية . واذ لم يسلم رأى من هذه الآراء من الضعف . فقد ذهب بعض الاقتصاديين إلى أن لتحديد القيمة أكثر من سبب واحد . وسنعود إلى تفصيل ذلك في باب التداول .
مكتفين هنا بالإشارة إلى صعوبة هذا البحث

الفصل الرابع

الثروات أو الاموال الاقتصادية^١

٥٣- البحث عن تعريف للثروة : لم يكلف آدم سميث نفسه عناء تعريف الثروة ، مع أنه وضع فيها مؤلفاً خالداً^٢ ، وكذلك فعل أغلب من جاء بعده من الاقتصاديين ، وبما يؤثر عن أحدهم وهو ستوارت ميل قوله « ان لكل شخص فكرة صحيحة صحيحة كافية عن المعنى المقصود بالثروة ، وليس يخشى من الخلط بين الابحاث الخاصة بالثروة ، وبين التي تتناول كبرى مصالح الانسانية الاخرى »^٣

ومع ذلك فان جميع الاقتصاديين لم يقتنعوا بالنزول على هذا الرأي ، وحاولوا تبديد ما يكتنف هذا اللفظ من الغموض واللبس ، فاقترح فريق منهم في ألمانيا وإنجلترا وفرنسا استبدال اصطلاح الثروة باصطلاح « الاموال » وقد اعترض على هذا الرأي بأن للاموال معنى أوسع من معنى الثروة ، اذ هي تطلق على كل ما يسد حاجات الانسان أيا كان نوعها مثل الحاجات الاخلاقية ، والبحث في هذه الحاجات يخرج عن دائرة اختصاص الاقتصاد السياسي

ولذلك كان لا بد في استعمال هذا الاصطلاح من اضافة صفة « اقتصادى » الى « الاموال » لتعيين

وأراد فريق آخر من الاقتصاديين ان يعرف هذا الاصطلاح تعريفاً دقيقاً ، ولكن آراءهم تضاربت في ذلك نظراً لاختلاف ما عنوه به

١ يلاحظ اننا نستخدم اصطلاحى الثروة - the wealth و La richesse والاموال الاقتصادية Les biens économiques - the economic goods بمعنى واحد

٢ راجع فى باب المذاهب الاقتصادية آدم سميث

٣ وهذا ما أورده عن ستوارت ميل لروابوليو فى كتابه Traité Théorique et pratique d'Economie Politique الجزء الاول ، ص ٩٩

وعندنا ، ويتبع في ذلك رأى الاستاذ سليجمان^١ ، أنه لا بد من توفر أربع خواص في الاشياء كي تعتبر الثروة

٥٤ — **خواص الثروة** — الخاصة الاولى . أن يكون الشيء نافعا أى صالحا لمد حاجة ، فهما كلن الشيء مضرآ في ذاته كالخمر ، فهو يعتبر ثروة مادام أنه يسد حاجة عند بعض الناس .

الخاصة الثانية : أن يكون الشيء مما يمكن تملكه ، فحرارة الشمس مفيدة ولكنها لا تعتبر ثروة ، طالما أن الانسان لا يستطيع تملكها لاستخدامها في أعماله الخاصة الثالثة : أن يكون الشيء منفصلا عن الانسان ، فالانسان في ذاته ليس ثروة . اللهم الا اذا كان رقيقا ، وهو في هذه الحالة يكون ثروة لغيره لا لنفسه ، وكذلك لا تعتبر ثروة صفاته الجسمية والعقلية سواء أ كانت طبيعية أم مكتسبة ، فالصحة مثلا لا تعتبر ثروة ، ولو أنها أساس كل ثروة . وكذلك المهارة ، فهي ليست بثروة طالما أنها لم تتحول الى ناتج ينتفع به . فالثروة اذاً تنحصر في الاشياء الخارجة عن الانسان المنفصلة عنه سواء أ كانت مادية مثل المنتجات الزراعية والصناعية . أم غير مادية مثل الاسم التجاري .

أما الخدمات — وهي الاعمال التي يقوم بها الانسان لسد حاجات الغير — مثل خدمات الطبيب والمحامي والمُعفى . فهذه قد تضاربت آراء الاقتصاديين بشأنها فمن رأى أنها ليست ثروة في ذاتها . وانما هي وسيلة للحصول على الثروة . وذلك لأنها تنقضى بمجرد تأديتها . فلا يمكن اضافتها الى كمية الثروة التي يمتلكها الشخص^٢ ومن رأى آخر أنها ثروة . لاذ تأتي بمنفعة وهي منفصلة عن الانسان . فليس هناك فرق بين الخدمات والاموال الاقتصادية ، اللهم الا أن الاموال الاقتصادية ستكون من مجموعة من الخدمات تؤدي على مرات متتالية ، فحين أن الخدمة تعلم بمد تأديتها

١ سليجمان في Principles ، ص ٨ وما بعدها

٢ مارشال في Principles ص ٥٦ ، وحيد في Cours : الجزء الاول ، ص ٦٢

مباشرة . ومع ذلك . فهناك من الاموال ما يتلشى بعد الانتفاع به مباشرة مثل التلح وسواء أ كان الصوت الذى يطرب الانسان بسماعه آتياً من « فتوغراف » أم من انسان يفتى . فان السامع فى الحالتين على السواء ينتفع بخدمة معينة^١

الخاصة الرابعة : أن يكون الشيء محدوداً فى كميته . فاذا كان موجوداً بكميات غير محدودة مثل الهواء فانه لا يعتبر ثروة . وهى وسطها الاشياء النافعة المحدودة فى كميته التى يكون لها قيمة . اذ ينل الانسان جهداً فى سبيل الحصول عليها ليستخدمها فى سد حاجاته ، وليحصل بها من طريق الاستبدال . — اذا لم يرد استهلاكها كلها أو بعضها — على أشياء أخرى نافعة توجد أيضاً بكميات محدودة . ولهذا عرف بعض الكتاب الثروة بأنها هى الاشياء التى لها قيمة^٢

١ سليجمان فى Principles ص ١٠ — وقال بهذا رأى أيضاً جان بانست سائى وباستيا

٢ . انظر ما أورده لروابوليو فى هذا الصدد ، فى Traité الجزء الاول ص ١٠١

الباب الرابع

نظرة عامة في تاريخ الافكار والمذاهب الاقتصادية^١

افصيل الأول العهد القديم

٥٦ — اليونان: كان من بين ما تناوله المفكرون والسياسيون من قضاة اليونان في إيجاتهم بعض المسائل الاقتصادية. فانك تلمر فيها كتبهم بعض فلاسفتهم مثل أرسطوطاليس (aristote) وافلاطون (Platon) على بعض آراء اقتصادية في العمل والملكي تورأس المال والنقود والفائفة^٢. ويد أفلاطون من أقدم واضعي مبادئ الاشتراكية.

١ تاريخ المذاهب الاقتصادية هو موضوع دراسة خاصة ، مكأنها قسم الدكتوراه في كلية الحقوق ، فتحن في هذا الباب لا تأتي الا بموجز لا تفي عن معرفته في دراسة علم الاقتصاد السياسي ، وأهم المصادر التي رجنا إليها في هذا الباب ما يأتي : أولا — المصادر العامة : أهمها « تاريخ المذاهب الاقتصادية من عهد الفسوكرات الى وقتنا الحاضر » للاستاذين جيد وريست (Gide et Rist) طبعة سنة ١٩٢٢ ، ومنها « تاريخ المذاهب الاقتصادية من افلاطون الى كيناي » لجوار (Gonnard) ومنها « تاريخ المذاهب الاقتصادية » طبعة سنة ١٩٠٩ لرامبو (Rambud) ومنها « دروس تاريخ المذاهب الاقتصادية » للاستاذ ديشان (Deschampe) وهي مجموعة الدروس التي القاها الاستاذ في كلية الحقوق في باريس في قسم الدكتوراه في سنة ١٩٢٢ ١٩٢٣ — ثانيا — المصادر الخاصة أهمها كتاب « رأس المال » لكارل ماركس ، الترجمة الفرنسية ، ومنها المنشور الشيوعي « لكارل ماركس وانجلز ، تطبيقات شاول اندلر (Charles Andler) ومنها بعض مقالات في مجلة الاقتصاد السيلي . . الخ

٢ وأهم هذه الآراء نحوها بطون ثلاثة أسفار ، اثنتان منها لافلاطون ، وهما (الجمهورية والقوانين) وواحد لارسطو وهو (السياسة)

واليه ينسب الاشتراكيون وبخاصة الشيوعيون
ولم يكن الاقتصاد السياسي علماً مستقلاً عند قدماء اليونان ، وإنما كان تاباً لعلمى
السياسة والاخلاق ، ويرجع ذلك الى أن المفكرين فى ذلك العهد كانوا شديدي
الاهتمام بالبحث فى شئون الدولة ، وفى النظريات السياسية ، فغلبهم ذلك عن الاهتمام
كما يجب بظواهر الاقتصادىة ، وهم ان كانوا خلفوا وراءهم مؤلفات يشعر عنوانها بأنها
كتب اقتصادية مثل كتاب « L'Economique » لزينوفون ، فهذه كان موضوعها
« التدير المنزلى » . الى هذا ان الانتاج لم يكن ينظر اليه عند قدماء اليونان بعين
لاعتبار ، لوجود وسيلة أخرى للكسب وهى حرفة الحرب ، التى نوه ارسطوطاليس
بنفهاها وعظيم مكانتها ، ولأن الرق كان منتشرأ ، فكان ذلك مدعاة لاحتقار العامل
الحر ، لانه يعمل ما يعمل الرقيق

٥٧ — الرومان : أما الرومان فلم يخلفوا وراءهم آراء يستند بها فى الاقتصاد
السياسى ، وان يكن لما كتبوا شئ من الاهمية فى نظر الاقتصادى ، فذلك لما
نظر اليهم القانونىة من التأثير على الحقائق والنظريات الاقتصادية ، فروما بأرائها
وبتشريعاتها فى العقود والملكية الفردية واهتمامها بتقرير مبسها ، واحاطتها بكل وسائل
الحماية ، وكذلك بتشريعها فى مسائل الميراث والوصية كان لها نصيب غير مباشر فى
تطور الأفكار والحقائق الاقتصادية

الفصل الثاني

القرون الوسطى

٥٨ — الوراء الاقتصادية في القرون الوسطى : في هذا العهد أيضاً لم يصل الاقتصاد السياسى الى أن يكون موضوع علم قائم بنفسه ، وكان رجال الدين هم رافى لواء العلم ، فتناولوا من ضمن أبحاثهم بعض المواضيع الاقتصادية ، وكانت آراؤهم فيها متأثرة بتعاليم الدين ، الذى كانوا يخلطون بينه وبين علم الاخلاق ، فهوا الناس عن الاندفاع وراء جمع الثروات ، وقلوا بوجوب مساعدة الغنى للفقير ، لأن حقوق الملكية يقابلها واجبات هى الاحسان الى الفقراء

وعلموا مسألة القيمة من وجهة خاصة هى تحديد الثمن ، فقالوا بان ثمن الشئ يجب أن يكون عادلاً (Juste prix) وعندهم أن « الثمن العادل » هو الذى يتوافر فيه شرطان : (الأول) أن يكون بحيث يستطيع المنتج أن يعيش فى مستوى الطبقة التى ينتسب اليها (الثانى) أن لا يكون فيه غبن على المستهلك

و بحثوا أيضاً فى أجر العامل من حيث تحديده ، فقالوا بانه يجب أن يكون عادلاً والأجر العادل هو الذى يستطيع به العامل أن يسد حاجاته الضرورية وحاجات أسرته وان يدخر منه شيئاً لأيام الشدة والفاقة

وكان التشريع الدينى يحرم القرض بفائدة ، وكان يطلق عليه اسم الربا (Usure) واتبعه فى ذلك التشريع المدنى ، وقد استند رجال الدين لثبوت هذا التحريم على أن النقود لا تثمر بنفسها ، وما تنتجه إنما يأتى من عمل من يقرضها ، فمن الظلم أن يتقاضى المقرض شيئاً يزيد عن مقدار ما اقترضه ، لأنه بهذا يستولى على جزء من عمل الغير

بدون مقابل ، كما ذهبوا أيضاً الى القول بان الوقت هو ملك مشاع بين الناس ، فلا يجوز أن يدفع له ثمناً (وهم يقصدون بذلك الوقت الذي يمضي بين الاقتراض والتسديد)^١

الفصل الثالث

التجار يون^٢

٥٩ — تعريف نظرية التجاريين : ساد أوروبا بين النصف الثاني من القرن الخامس عشر ، والنصف الاول من القرن الثامن عشر مجموعة من الاعتقادات والافكار توسّطت في نوعها بين الآراء الاقتصادية في القرون الوسطى ومذهب الفسيوكرات ، فهي كالأولى لا تكون مذهباً اقتصادياً بللعلى الحديث ، وهي كالمذهب الفسيوكرات تتناول بعض المسائل الاقتصادية ، وتبحث فيها من الوجهة الاقتصادية البحتة ، مجردة عن الاخلاق والدين ، وقد عرفها ديويوا (Dubois) بأنها نظرية اغتناء الشعوب من طريق تجميع المعادن النفيسة^٣ ويطلق على مجموع الوسائل الاقتصادية التي تتجأب إليها أغلب دول أوروبا في هذا المهد تطبيقاً لهذه النظرية اسم سياسة التجاريين

٦٠ — التعليل التاريخي لنظرية التجاريين : يرجع عهد ظهور نظريات

١ وقد طادت هذه الفكرة الى الظهور في ثوب جديد في العصر الحديث ، اذ تناولها الاقتصادى النمساوي يوهنم بثرثك بالبحث والتعليل ، وتطرق منها الى القول بأن الفائدة هي ثمن الوقت ، وكان ذلك أساس نظريته المشهورة في الفائدة التي بسطها في كتابه « تاريخ نظريات الفائدة » والذي يلفت النظر هنا هو أن يوهنم بثرثك قد استند على هذه الفكرة ليقول بمشروعية الفائدة ، في حين أن رجال الدين اتخذوها مبرراً لقول بتحريمها ، وسنمود الى تفصيل هذا في باب التوزيع عند الكلام على الفائدة

Les Mercantilistes ٢

٣ ديويوا ، Histoire des Doctrines Economiques ، ص ١٩٢ .

التجارين الى تكوين الدول الأوروبية الحديثة بما فيها من نظم اقتصادية مدسّعة ، وما بينها من مصالح متنافرة ، ولقد كانت السلطات المحلية قبل القرن السادس عشر تهتم بتنظيم التجارة والصناعة والدفاع عن المصالح المحلية والبلدية ، فلما ظهرت الوحدات السياسية الكبيرة بتكوين الدول الحديثة ، ظهرت أيضاً مصالح أهلية واقتصاد أهلي ، تسود المصالح المحلية ، وأخذت الدول في هذه الوحدات الجديدة تقوم في ميدان أوسع بلوظيفة التي كانت تقوم بها من قبل السلطات المحلية ، فكان من أثر ذلك أن أخذ الكتاب الذين يالجون المسائل الاجتماعية يهتمون بالبحث في الوسائل التي تؤدي الى اتناء الثروة الأهلية ، وزيادة إيرادات الدولة

وقد أطلق عليهم اسم التجارين لشدة عنايتهم بأمر التجار الخارجية ، ولأنهم ذهبوا الى تشبيه الأمة بالتاجر يأتي ربحها من فرق ما بين قيمة مبيعاتها (صادراتها) ومشترواتها (وارداتها)^١

وأشهر كتاب التجارين ماريانا (Mariana) (١٥٣٦—١٦٢٣) في اسبانيا والطنوبوسرا (Antonio Serra) (١٦١٤) في إيطاليا ، ويودان (Bodin) (١٥٣٠—١٥٩٦) واسطوان دي منكرتيان (Antoine de Montchretien) (١٥٧٦—١٦٢١) وكلاهما في فرنسا وتوماس من (Thomas Mun) (١٥٧١—١٦٤١) في إنجلترا

٦١ — مبادئ التجارين : لقد كانت كتابة التجارين ودعوتهم تدوران حول المبدئين الآتين :

المبدأ الأول : أن توجه الدولة جهودها الى اتناء موارد الثروة الأهلية ، وأن تتدخل تحقيقاً لهذا الغرض في كل ناحية من نواحي النشاط الاقتصادي ، وأن تعمل بوجه خاص على أنهاض الصناعة حتى ينسحق للبلد أن يسد حاجاته الى المواد المصنوعة

١ وهم الاقتصاديون أصحاب المذهب الحر الذين سموهم بهذا الاسم تصغيراً لشأنهم إذ نظروا الى كل المسائل الاقتصادية من خلال اعتبارات تجارية

من غير التجاء الى البلاد الأجنبية ، فتصدر من القوانين والأوامر ما ينظم الصناعات ، وتسهر بواسطة عملها على تنفيذها

المبدأ الثاني : أن تشمل الدولة بكل الوسائل على تزويد البلاد بأكثر ما يستطيع من الذهب والفضة ، وليس هذا — كما ظن بعض الكتاب الذين خدعهم تطرف بعض التجاريين في آرائهم — لتوهمهم بأن المعادن النفيسة هي وحدها الثروة الحقيقية وإنما لاعتقادهم بلها روح التجارة وأساس كل نشاط اقتصادي ، فضلا عن أنه لا يمكن الاستغناء عنها للانفاق على ما أخذت تصده الدول في هذا الحين من الجيوش وما تشيده من الأساطيل ، ولتدفع منها مرتبات موظفيها

ففي توفر النقود المعدنية في داخل البلد ما يمكن أهله من أداء الضرائب الفادحة التي تستنزفها هذه القعقات ، وهو في الوقت نفسه ، يمينهم على ارضاء ميلهم الى عيش الترف والبلذخ ، الذي أخذ يتسرب الى نفوسهم

وقد ساعد على تأييد هذه الآراء ما شوهد من اتراء اسبانيا ، وبلوغها أوج العظمة والجاه ، على أثر اكتشاف أمريكا ، وجلبها الذهب والفضة من مناجم بيرو والمكسيك .

٦٢ — تطبيق نظرية التجاريين : صادفت آراء التجاريين هوى في النفوس واتخذت الدول لها سياسة اقتصادية ترى الى تحقيقها فكان أهم مظاهرها ما يأتي : (١) تحريم تصدير المعادن النفيسة حتى لا يقل ما هو موجود منها . ويطلق على ذلك اسم السياسة البليونية نسبة الى (Bullion) وهي كلمة انجليزية معناها سبائك الذهب والفضة ، وقد كان لها حظ من الظهور في العصر الأخير أذ اتبعتها بعض الدول خلال الحرب العالمية الكبرى

(٢) اشراف الدولة على المعاملات التجارية التي تحصل بين ابنائها وابناء البلاد الأخرى ، وقد كانت هذه الطريقة ذائعة في إنجلترا بوجه خاص ، وكان الغرض

منها التحقق من أن تسوية الحسابات بين الفريقين لا تؤدي في النهاية الى نزوح جانب من النقود الانجليزية الى البلاد الأجنبية ، ففي حالة بيع سلع انجليزية في الخارج كان يجب على البائعين أن يردوا الى إنجلترا جزءا من الثمن على شكل نقود ذهبية أو فضية ، وفي حالة بيع سلع أجنبية في إنجلترا كان يجب على البائعين أن يستخدموا جزءاً من الثمن في شراء سلع انجليزية

(٣) تنظيم التجارة الخارجية تنظيها يؤدي الى زيادة قيمة الصادرات على قيمة الواردات اذ أن الفرق بين قيمتهما يدفع بنقود معدنية ، وفي هذا وسيلة لاغتناء الدولة اذ يكثر ما بها من الذهب والنقصة وهذه الطريقة يطلق عليها اسم طريقة ميزان التجارة

(Le système de la balance du commerce)

وهي تتطلب تشجيع الصادرات من المنتجات الوطنية ، والواردات من المواد الأولية التي تحتاج اليها الصناعات الوطنية ، وتقييد الواردات من المواد المصنوعة وذلك بفرض رسوم جمركية مرتفعة عليها ، وان تعمل الدولة على إيجاد أسواق تصرف فيها المصنوعات الوطنية ، وذلك باستعمار البلاد الجديدة وبالسيطرة على الأمم الضعيفة^١

٦٣ — سياسة كلبرت : وقد كان الوزير الفرنسي كلبرت (Colbert) من أكبر العاملين على تطبيق نظرية التجار بين فرنسا ، فلتخذ لهذا جملة من الوسائل أطلق عليها اسم « Colbertisme » أهمها ما يأتي : وضع نظم معينة تسيير عليها الصناعات — تشجيع بعض الصناعات بمنحها امتيازات خاصة — انشاء صناعات ملكية — تقييد توريد المواد المصنوعة — حرية توريد المواد الأولية — تشجيع تصدير المواد المصنوعة — تحريم تصدير المواد الأولية — تقييد تصدير القلال لكي تكون أسعارها رخيصة فتنقل أجور العمال منخفضة — انشاء شركات كبيرة للملاحة والاستعمار تشرف

١ وقد تطورت الافكار بشأن ميزان التجارة فيما بعد ، فلم تعد الدول تنهم بتشجيع الصادرات وتقييد الواردات الا لاهتمامها بتقديم الصناعة والتجارة . لا سيما وراء الاكتنار من المادان النفيسة . فأصبح ميزان التجارة ينظر اليه كقياس تقدم البلد الاقتصادي

عليها الدولة وقدم اليها الاعانات المالية ، وكان الاعتقاد السائد في هذا الحين في فرنسا وغيرها أن الأمة الواحدة لا ترجح الا ما تخسره الاخرى (Nul ne gagne qu'un autre ne perde)

الفصل الرابع المنهج الحر

٦٤ - سوء أرسباسة التجاريين : غالت الحكومات في تطبيق مبادئ التجاريين ، واكثر من التدخل في أعمال الافراد ، واقلمت نفسها وصية على الصناعة والتجارة ، تصدر لها القوانين والأوامر ، وتضع لها الطرق التي يجب عليها اتباعها ، واقلمت العقبات في سبيل التجارة في الداخل والخارج ، وذهبت في بعض الاحيان الى تحريم تصدير الغلال فسادت حالة الزراعة بجانب التجارة ، كما اختفت الصناعة في نظام الطوائف وارتفع صوتها بالشكوى من عدم قدرتها على تلبية رغبات عملائها ، فحدث كل هذا رد فعل في الافكار وتسرب الى النفوس الشك في صلاحية مبادئ التجاريين ، لا سيما وقد أخذ يظهر كتاب مثل فلتير وروسونجى أقلامهم بتمجيد الحرية والاشادة بذكر فضائلها ، فجاءت كتب الاقتصاديين ترد صدق هذه الأفكار

٦٥ - تكوين المنهج الحر : تكون المنهج الحر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر بظهور الشيوكرات في فرنسا ، وآدم سميث في إنجلترا ، ثم انتشرت مبادئه بسرعة في كل البلاد ، ومن أشهر أئتمه في إنجلترا غير آدم سميث ، ملتن وريكاردو واستوارت ميل ، وفي فرنسا غير الشيوكرات جان باتست ساي وبليستيا ، ولا يزال يتبع مبادئه الى وقتنا الحاضر كثير من الاقتصاديين

٦٦ - مبادئ المنهج الحر : ولو أن هذا المنهج تطور كثيراً منذ نشأته

الى اليوم ، فان الباحث يستطيع أن يستبين فيه أربعة مبادئ أساسية تقوم عليها تعاليمه
المبدأ الاول — النظام الطبيعي : يعتمد أصحاب هذا المذهب بوجود نظام
طبيعى تخضع له الظواهر الاقتصادية ، وهو أفضل من كل النظم التى تتعرض عنها
القوانين الوضعية ، وأقدرها على توفير السعادة والرخاء للأفراد والجماعات

المبدأ الثانى — قوة المصلحة الشخصية : المصلحة الشخصية هى أهم باحث على
المجهود الاقتصادية ، ولذلك فهم يقولون بأنه اذا ترك لكل فرد حريته ولم تتدخل الدولة
فى شئونه الاقتصادية ، فإنه ينظم مصلحه على أفضل وجه

المبدأ الثالث — توافق ما بين المصلحة الشخصية والمصلحة العامة : كل فرد
وهو ينظم مصالحه الخاصة ينظم فى الوقت نفسه مصلحة المجموع ، وهذا التوافق هو
أساس النظام الطبيعى

المبدأ الرابع — لزوم نظام الملكية الفردية : نظام الملكية الفردية هو عامل لا يمكن
الاستغناء عنه فى النظام الطبيعى ، اذ هو الذى يدفع المصلحة الشخصية الى الانصراف
الى إنتاج الثروات ، وفى هذا فائدة للمجموع كله ، وقد بدأ هذا واضحا لآدم سميث
نخى أنه لم ير ضرورة للإشارة اليه ، ولكن الفسيوكرات ينووه وتبسطوا فيه ، والملكية
الفردية عند أصحاب المذهب الحر تتضمن حق الميراث ، لأن مصلحة الأسرة من
المصلحة الشخصية ، ولأنها أشد ما يحمل الفرد على الادخار وجمع الثروات^١

٦٧ — سياسة المذهب الحر الاقتصادية : ما دام ان النظام الطبيعى الذى
تخضع له الظواهر الاقتصادية هو أفضل النظم للإنسان ، فيجب على الحكومات أن
تتمتنع عن كل ما يعرقل عمل هذا النظام ، فلا تتدخل فى الحياة الاقتصادية بشكل ما ،
ويجب أن يكون الفرد — الا فى حالات استثنائية — هو العامل الوحيد فى الإنتاج ، وان

١ دروس الأستاذ ديشامب Deschamps فى تاريخ « المدا ب الاقتصادية » . فى كلية
الحقوق فى باريس سنة ١٩٢٢ — ١٩٢٣ ص ٣٨ — ٤٢

ترك له أكبر قسط من الحرية ، فهذا المذهب قد سمي بالذهب الحر لأنه ينادى بمبدأ الحرية الاقتصادية

هذه هي المبادئ والسياسة العامة للذهب الحر ، غير أنك إذا أوغلت في تفاصيلها وجدت بين أصحاب هذا المذهب اختلافا كبيرا في الرأي ، وتباينا في الاستعداد النفسى ، فهم وإن كانوا يقولون جميعا بوجود توافق بين المصلحة الخاصة والعامة ، وهو مبدأ يشتمل في ذاته على مبلغ كبير من التفاضل ، إلا أنهم لم يكونوا جميعا متفائلين بدرجة واحدة ، بل لقد كان منهم من هو متشائم في نبوءاته ، مثل ملنس وريكاردو ، كذلك هم لم يتفقوا في تحديد الدائرة التي أرادوا أن يحصروا داخلها أعمال الدولة ، ولو أنهم كانوا جميعا يأخذون بمبدأ الحرية الاقتصادية^١

وأصحاب هذا المذهب ان بادوا بحرية الأفراد فهم لم ينب عنهم أن في الأرض اجحافا وظلما ، وإن النظم الاقتصادية القائمة بعبث عن الكمال ، ولكنهم يرجعون أسباب ذلك الى أن الأفراد لم تترك لهم الحرية التامة في أعمالهم ، ففي كل المصوب تداخلت الحكومات في الإنتاج ، والأسعار ، وعلاقة العمل برأس المال ، والقجاجة الخارجية ، وغير ذلك ، فترك ذلك أثرا سيئا في الحياة الاقتصادية ، فهذا يجب رفع تلك القيود التي تحد من حرية الأفراد

وهم لا ينكرون أن الحرية الاقتصادية تؤدي الى عدم المساواة بين الناس ، إلا أنهم يفتخرون لها ذلك ، لأنه مادام الناس متباينين من الوجهتين الجسمية والعلمية فلماذا لا يكونون كذلك من الوجهة الاقتصادية ، ثم هم يذهبون أبعد من ذلك فيقررون بأن التفاوت الاجتماعى والاقتصادى هو عامل مهم في التقدم والارتقاء ، إذ أن الرغبة في إزالته أو تخفيف وطأته هي باعث قوى يحمل الأفراد على الجد في العمل

٦٨ — المذهب الفردى أو الفردية : (L'individualisme) كثيرا ما يطلق

على المذهب الحر اسم المذهب الفردى أو الفردية ، وما هذا لأنه يتخذ الفرد غاية

في ذاته ، وإنما لأنه يقيم عليه دعائم التقدم الاقتصادى فى الجماعة ، فنده أن الفرد وهو يخدم مصالحته الفردية يخدم فى الوقت نفسه مصلحة الجماعة كما لو كان هذا فى نيته

المبحث الاول

نشأة المذهب الحر

§ ١ الفسيوكرات أو الطبيعيون^١

٦٩ — مذهب الفسيوكرات أو الطبيعيين : ظهر هذا المذهب فى فرنسا فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر^٢ وقد كان أصحابه أسبق الكتاب الى بسط آرائهم الاقتصادية بطريقة علمية ، ولهذا يعتبر مذهبهم أول مذهب اقتصادى ، ويعد زعما لهم كيناي (Quesnay) الذى كان طبيب ملك فرنسا لويس الخامس عشر ، وقد خلد شهرته فى عالم الاقتصاد وكتابه الذى أسماه « الجدول الاقتصادى » (Le Tableau Economique) ونشره فى سنة ١٧٥٨ ، وفيه يبين كيف يحصل تداول الثروات فى جسم الجماعة ، ويشبه ذلك بدورة الدم فى جسم الانسان

٧٠ — أئمة الفسيوكرات : ومن أشهر أئمة الفسيوكرات جورناى (Gournay) ومرسييه دى لاريشير (Mercier de la Rivière)^٣ ولروسن (Le Trosne)^٤ ولايه بودو (L'Abbé Beaudeau)^٥ والمركيز ميرابو (Marquis de Mirabeau) وديبو دى بيمور (Dupont de Nemour) الذى نشر فى

١ Les Physiocrates

٢ توسطت كتابة الفسيوكرات بين سنة ١٧٥٦ وسنة ١٧٨٠

٣ ومن أشهر ما وضعه كتابه L'Ordre naturel et essentiel des Sociétés politiques سنة ١٧٦٧

٤ اشتهر بكتابه de l'interêt social par rapport à la valeur, à la

٥ circulation, à l'industrie, et au Commerce économique سنة ١٧٧٧

L'Abbé Beaudeau, Introduction à la philosophie ٧

سنة ١٧٦١ كتاباً أسماه « الفسيوكراطية أو المختور الضروري لأفضل حكومة للنوع الانساني »^١ ، ومن هذا الحين اشتهر هذا المذهب باسم الفسيوكرات ونشئ هذه الكلمة من كلمتين يونانيتين وهما : (Phusis) ومعناها الطبيعة و (kratos) ومعناها حكومة ، فيكون معنى هذه الكلمة اشتقاقاً حكومة الطبيعة ومن أئمة الفسيوكرات أيضاً ترجو (Turgot) وقد أراد أن يحقق مبادئهم عند ما كان وزيراً للمالية في عهد لويس السادس عشر ، فألقى الجمارك الداخلية ، وأراد أن يقيم حرية التجارة والصناعة بآلفاء نظام الطوائف ، فكان ذلك سبباً في استياء الطبقات التي كانت تتمتع بامتيازات خاصة فدمست هذه الامتيازات ونجحت في اسقاطه

٧١ — طريقة الفسيوكرات : تقوم طريقة الفسيوكرات على مبدئين أساسيين أحدهما له صفة اجتماعية وهو مبدأ النظام الطبيعي (L'ordre naturel) ، والثاني له صفة اقتصادية وهو مبدأ الناتج الصافي (Le produit net)

المبدأ الاول — النظام الطبيعي : أقلم الفسيوكرات فلسفتهم الاجتماعية على أساس الفكرة الآتية ، وهي أن الخالق جل شأنه قد جعل في هذا العالم نظاماً طبيعياً يجب على الناس أن يتبعوا أحكامه لكي يظفروا من السعادة بأكبر قسط ، اذ هو أصحح النظام للانسان في كل المصور والبلدان ، وأحكام هذا النظام الطبيعي منبثة في نفوس العقلاء من الناس ، يهتدون اليها من تلقاء أنفسهم ، ولذلك نادى الفسيوكرات بوجوب ترك الحرية للأفراد ليستطيعوا توجيه جهودهم الى ما فيه مصلحتهم ، ولا سبها وأن هناك توافق بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة ، ولهذا كان شعارهم تلك الجملة « اتركه يعمل ، اتركه يمر » (laisser faire, laisser passer) — اتركه يعمل : هم بذلك يدعون الى حرية العمل ، أي ترك الناس أحراراً في أن يستعضموا جهودهم كيف

Physiocratie ou Constitution essentiel du gouvernement le plus avantageux au genre humain

يشاءون — أتركه يمر : هم بذلك ينادون بحرية الاستبدال في داخل البلاد وخارجها
غير أن تلك الحرية التي كانوا من دعائها في علم الاقتصاد لم يقولوا بها في عالم
السياسة ، فمن رأيهم أن السلطة السياسية يجب أن تكون في يد حاكم مستبد ، ولكنهم
اشتدوا فيه أن يكون متوراً^١ ، كي يستطيع فهم القوانين الطبيعية فيحمل على
اتباعها واحترامها

المبدأ الثاني : الناتج الصافي — ترجع فكرة الناتج الصافي عند الفسيوكرات الى
اعتمادهم بأن الأرض هي العامل الوحيد في الانتاج ، وإن الزراعة هي العمل الوحيد
المنتج ، إذ هي دون غيرها تنتج من الثروات أكثر مما تستهلك ، فهي وحدها تأتي
بنتائج صاف ، أما الصناعة والتجارة فلا تنتج شيئاً إذ تنحصر وظيفتها في أحداث تغيير
في شكل الثروات التي أنتجتها الزراعة أو في نقلها من مكان الى آخر ، ولهذا أطلقوا
على المشتغلين بها اسم الطبقة العقيمة (Classe sterile)

وقد ذهب كينزي في كتابه « الجدول الاقتصادي » الى أن كل جماعة تنقسم
الى ثلاث طبقات : (١) طبقة الزراعة (٢) طبقة الملاك (٣) الطبقة العقيمة ، وهي
تتألف من الصناع والتجار والخدم وأصحاب المهن الحرة

فمن بين هذه الطبقات الثلاثة لا توجد غير طبقة واحدة منتجة هي طبقة الزراعة
لأنها وحدها تأتي بنتائج صاف هو عبارة عن الفرق بين الثروة التي أنتجتها ، والثروة
التي استهلكها أثناء عملية الانتاج

أما الطبقة الثالثة فهي غير منتجة لأن ما تزيده في قيمة الأشياء يعادل ما تستهلكه
من المحصول الصافي أثناء عملها

أما طبقة الملاك فهي وإن كانت لا تدخل في زمرة الطبقة المنتجة ، إلا أنها
دعامة النظام الطبيعي ، قد كان عمل الاجيال المتعاقبة منها سبباً في اصلاح الأرض

واعدادها للزراعة بلخالة التي هي عليها الآن ، ومن أجل هذا يتعين احترام حقوقها

٧٢ — دورة الناتج الصافي : يدور الناتج الصافي في جسم الجماعة ، ويمد بالحياة ، كما يدور الدم في جسم الانسان ، والنقطة التي تبتدئ منها هذه الدورة هي الزراعة ، فالزراع يستهلكون من الناتج الصافي الذي أخرجه الأرض ما هو ضروري لهم ، وما تبقى بعد ذلك يقسم بينهم وبين الملاك ، وما تبقى عند الزراع والملاك يوزع على أفراد الطبقة الثالثة كضمن لعملهم ، وما يناله هؤلاء يعود ثمانية الى ائزراع من طريق شراء المحاصلات الزراعية التي يحتاجون اليها ، ثم تبدأ الدورة من جديد عند الزراع وهكذا

وعليه فإذا فرضنا أن قيمة ما أخرجه الارض في احدى السنين من الناتج الصافي ١٠٠ مليون من الجنيهات فإن طبقة الزراع تحتفظ لنفسها بجزء منه ولنفرض أنه ٤٠ مليوناً وذلك لتنفيذها وتنذية دواب الزراعة والبذر وكل ما تحتاج اليه في الزراعة ، فالباقي وهو ٦٠ مليوناً يأخذ يدور في جسم الجماعة ، اذ أن طبقة الملاك والصناع والتجار وغيرهم يحتاج الى شراء المحاصلات الزراعية من الزراع ، في حين أن الزراع والملاك يحتاجون الى شراء عمل الطبقة العقيمة ، فتم الدورة على الشكل الآتي :

« ا » الطبقة المنتجة وقد تبقى عندها من الناتج الصافي ما قيمته ٦٠ مليوناً تعطى :

٤٠ مليوناً الى طبقة الملاك والحكام على شكل اجارة وضرائب

٢٠ مليوناً الى الطبقة العقيمة مقابل ما تشتريه منها من المواد المصنوعة

وما تنتفع به من عملها

« ب » طبقة الملاك وقد حصلت على ٤٠ مليوناً من الطبقة المنتجة تعطى :

٢٠ مليوناً الى الطبقة العقيمة مقابل ما تشتريه منها من المواد المصنوعة

وما تستفيد من عملها

٢٠ مليوناً الى الطبقة المنتجة مقابل ما تشتريه منها من المحاصلات الزراعية

« > الطبقة القيمة وقد حصلت على ٢٠ مليوناً من طبقة الزراع ومنلها من

طبقة الملاك تعطى :

٤٠ مليوناً الى الطبقة المنتجة مقابل ما تشتره منها من الحاصلات الزراعية
وبهذا يعود الى الطبقة المنتجة (٤٠ + ٢٠ = ٦٠ مليوناً) وهو مقدار الناتج
الصافى الذى كانت قد أعطاه الى طبقة الملاك والطبقة القيمة ، وبهذا تنتهى الدورة
لتبدأ من جديد^١

٧٣ — الناتج المنطقية لنظرية الناتج الصافى : استخلص الشيوكرات من

نظريتهم فى الناتج الصافى نتائج خاصة بالضرائب وبتشجيع الزراعة
فأولاً : استندوا عليها ليقولوا بمشروعية الضرائب ، لأن الدولة وهى نجي حق
أصحاب الأراضى الزراعية فى الناتج الصافى ، وبما تقوم به من حر الترع ، وإنشاء
الطرق وغيرها من وسائل ترقية الزراعة تستحق نصيباً فى الناتج الصافى ، فمن الطبعى
أن تنال كل عام جزءاً منه تنفقه فى أعمالها المختلفة

وثانياً : قلوا بأنه من حيث أن الأرض هى مصدر الثروات فيجب ان لا يكون فى
الدولة غير ضريبة واحدة (وهى ما تسمى بالضريبة المفردة Pimpot unique)
تفرض على الأراضى الزراعية ويقوم بدفعها طبقة الملاك ، أما الطبقتان الأخريان ،
فاتبهما لما كانا لا تتناولان من الناتج الصافى الا ما يقوم بأودهما ، فان كل ضريبة
تفرض عليهما يزيد بقدرها نصيبهما فى الناتج الصافى بينما ينقص نصيب طبقة الملاك ،
ولهذا كان أولى بالدولة أن تسلك أقصر الطرق ، فتفرض الضريبة من أول الامر
على ملاك الاراضى الزراعية

وقد أثبتت التجارب فساد هذا الرأى فلان أمير باد (Bade) (احدى ولايات

١ جيد وريست ، تاريخ المذاهب الاقتصادية ص ٢٢ و ١٠ بعدها — ويكنى هنا أن تلاحظ
على هذه النظرية أن توزيع الناتج الصافى الاجتماعى الذى ليس الناتج الصافى الزراعى سوى
جزء منه هو أكثر تشعباً من ذلك

المانيا على صفة الرين المينى) وقد كان صديقاً لكيماى وميراىو وكان متأثراً بتعاليم الفسيوكرات أراد أن يطبق مبدأ الضريبة المفردة فى بلاده ، ففرض فى بعض مقاطعاتها ضريبة واحدة على الارض الزراعية . فكان لها من الاثر السيئ ما جعله يبدل عنها بعد زمن يسير

وثالثاً : لما كانت الزراعة هى مصدر الثروات فاتها وحده خليفة بالتفات الدولة وعنايتها . فيجب تشجيعها بكل الوسائل ، وخير ما يتبع فى هذا الشأن أن تقوم سياسة الدولة أزائها على مبدأ حرية التجارة . فلا يفرض من الرسوم الجركية فى الداخل أو الخارج ما يكون عقبة فى سبيل تصريف الحاصلات الزراعية

٧٤ — تأثير مذهب الفسيوكرات : أحدثت آراء الفسيوكرات وتعاليمهم تأثيراً كبيراً فى الافكار فى آخر القرن الثامن عشر . وكانت عاملاً مهماً فى إلغاء الجمارك فى داخل مملكة فرنسا . وقرير حرية تجارة القمح بين مقاطعاتها . وكذلك كان لها أثر ظاهر فى إلغاء نظام الطوائف وقرير حرية العمل ، وفى النظام المالى أثناء الثورة الفرنسية فقد كان نصف ايراد الدولة يأتى من الضريبة العقارية

§ ٢ — آدم سميث

٧٥ — حياة آدم سميث : لم يبلغ أحد من أصحاب المذهب الحر ما بلغ آدم سميث من الشهرة والصيت ، حتى قد تقب بأبى الاقتصاد السيامى

ولد آدم سميث فى ايقوسيا عام ١٧٢٣ ، وتلقى علومه فى جلاسجو واكسفورد واشتغل بمهنة التدريس ، فبدأ بلقاء دروس فى الاقتصاد السيامى وآداب اللغة الانجليزية فى أدبره ، ثم عين استاذاً للناطق فى جامعة جلاسجو ، وقد سافر الى فرنسا وسويسرا بين سنتى ١٧٦٤ و ١٧٦٦ ، وأقلم فى باريس نحو سنة اتصل فى خلالها ببعض فلاسفة الفرنسيين مثل ديدرو وفولثير ، وبعض زعماء الفسيوكرات مثل

كيناي وترجو ، وشغل في آخر حياته منصب مأمور جرك ادبهر ، وتوفي عام ١٧٩٠
وقد خلد ذكره كتابه « ثروة الشعوب »^١ التي نشره عام ١٧٧٦ ، فلم يلبث
أن غدا انجيل الاقتصاديين الاحرار ، كما غدا من بعده كتاب كارل ماركس في
« رأس المال » انجيل الاشتراكيين

٧٦ — افطار آدم سميت : تأثر آدم سميت كثيراً بفكر الفسيوكرات ،
وأخذ بارائهم في مواضع كثيرة ، ولكنه اختلف معهم في مواضع أخرى كانت آراؤه
فيها أقرب الى الصحة ، فهو لم يقر الفسيوكرات على حصر الاعمال المنتجة في الزراعة
بل اعتبر الاعمال الصناعية والتجارية منتجة أيضاً ، وكان الطبيعيون يقولون بأن
الارض هي العامل الوحيد في الانتاج ، فقام آدم سميت بصياح هذا الخطأ . ويميد الى
العمل حقه ، بأن عده أيضاً عاملاً ضرورياً في الانتاج ، فذكر في أول كتابه « ان
العمل السنوي في أمة ما هو الذي يمدّها بما تستهلكه في خلال السنة من الاشياء
الضرور يفتياتها ، وهذه الاشياء اما نتيجة مباشرة لهذا العمل ، أو هي استبدات
من الامم الأخرى مقابل هذا العمل »^٢

وكان العالم الاقتصادي يظهر لآدم سميت كمصنع واسع الارضاء يسود فيه مبدأ
تقسيم العمل بين السكان ، وتعاون في داخله كل الطبقات في انتاج الثروات ، فلا
ينفرد بها طبقة الزراعة وحدها ، ولكنه كان يرى — وهنا يظهر تأثير الفسيوكرات —
أن العمل الزراعي هو أوفر أنواع الأعمال انتاجاً

وآدم سميت كالطبعيين متفائل في فلسفته الاجتماعية ، فهو يستمد مثلهم بوجود
قوانين طبيعية تقوم على مبادئ الحرية والملكية الفردية ، وفيها توافق بين المصلحة
الشخصية والمصلحة العامة ، فهناك قوة خفية تسخر الانسان لخدمة المجموع . فبينما هو

١ هذه تسمية مختصرة ، أما عنوان الكتاب الحقيقي فهو An Inquiry into the
Nature and causes of the Wealth of nations

٢ آدم سميت . طبعة وارندلوك ، ص ١٧

لا يسعى الا وراء مصلحته الشخصية تراه في الوقت نفسه يخدم مصلحة المجموع كما لو كان هذا في يته ، ولذلك فهو يرى أن يترك لكل انسان طالما هو لا يعبث بقوانين العدالة الحرية التامة في اختيار السبيل الذي ترشده اليه ، مصلحته هو أن يستخدم عمله ورأس ماله كيف يشاء^١

فبدأ المنافسة الحرة يجب أن يسود بين الناس ، ولهذا حمل حملة عنيفة على نظرية التجاريين وسياستهم ، ودعا الى اتباع مبدأ حرية الاستبدال في التجارة الدولية ، ولكنه مع ذلك لم يذهب بعيداً كالطبعيين من حيث النتائج التي ترتب على مبدأ حرية المنافسة ، فهو يقول بتدخل الدولة للحفاظ على سلامة البلاد في الخارج ، وعلى الأمن في الداخل ، وأن تتولى القيام بالأعمال التي لا يستطيع الافراد أن يقوموا بها أو التي لا يجهدون مصلحة شخصية في القيام بها

المبحث الثاني

انتشار المذهب الحر

٧٧ — المذهب القديم (L'Ecole Classique) : صادفت مبادئ الحزب الحر وواجبا في كثير من البلاد ، وانتشرت فيها بسرعة ، ووجدت لها بين الكتاب والحكام انصاراً عديدين وبخاصة في إنجلترا وفرنسا ، وقد لبثت سائنة فهما خلال زمن طويلا ، حتى أطلق عليها اسم المذهب القديم ونحن نورد فيما يلي شيئا عن أشهر الاقتصاديين الاحرار في كل من إنجلترا وفرنسا

١ ويلاحظ هنا أن تفاؤل آدم سميث لم يكن مطلقا كتفاؤل بعض الاقتصاديين الاحرار مثل باستيا Bastiat ودنوييه Dunoyer ، فهو يقتصر على إنتاج الثروات دون توزيعها ، فآدم سميث لم يكن من القائلين بأن توزيع الثروات يتم بين افراد الجماعة على أعدل وجه

١٨ — المنهج الحر في إنجلترا

٧٨ — المقتسامون : لم يكن من جاء بعد آدم سميث من كبار الاقتصاديين الأنجليز متفاناً مثله ، بل كانت روح التشاؤم تبدو من خلال نظريتهم ، ولهذا أطلق عليهم اسم المتشاؤمين ، وأشهرهم : (١) ملثس (Malthus) ، (ب) وريكاردو (Ricardo) ، (ج) واستوارت ميل (Stuart Mill)

٧٩ — ١ — ملثس (١٧٦٦ — ١٨٣٦) : كان أهم ما اشتهر به ملثس نظريته في السكان^٢ وفيها يقرر أن عدد سكان الكرة الأرضية يزايد بسرعة مع أن موارد المعيشة لا تزيد بنسبة زيادتهم ، ولهذا فإنه يأتي يوم يكون فيه مصير الانسانية البؤس والشقاء ، وهو يرى أن ما ينزل بلجنس البشرى من الولايات المختلفة كالاوبئة والحروب والجماعات وما إليها هي « موانع » تقلل من عدد السكان كلما ازداد تكاثروهم

٨٠ — ب — ريكاردو (١٧٧٢ — ١٨٢٣) :^٣ ويدو أيضاً من خلال نظريات ريكاردو روح التشاؤم ، اذ تبين ما بين مصالح الطبقات المختلفة من تناقض

١ — ولد ملثس في إنجلترا عام ١٧٦٦ ، وبدأ حياته راعياً بكنيسة صغيرة ، ونشر في سنة ١٧٩٨ كتاباً في السكان لم يشأ أن يضع عليه اسمه ، وقضى ثلاث سنوات متجولاً في القارة الأوروبية وفي سنة ١٨٠٣ نشر الطبعة الثانية من كتابه مصححة ومكبرة ووضع عليها هذه المرة اسمه وحمل عنوان كتابه : *An essay on the principal of population or a view of its past and present effects on human happiness* وقد ميّن في سنة ١٨٠٧ أستاذاً للتاريخ والاقتصاد في (كوليغ هيلري) وظلّ في هذا المنصب حتى وفاته ، وقد حرفت نظريته في السكان محرفاً جملة بطور كأكبر عدو لزواج والاسرة مع أنه كان متزوجاً ، وكان له من الاولاد أربعة

٢ — انظر في تفصيل هذه النظرية الفصل الثاني من الكتاب الثاني من هذا المؤلف

٣ — هو أ. كير اسم في الاقتصاد السياسي بعد آدم سميث ، بل أن من الكتاب من يده أوسع شهرة منه (جيد وديست ص ١٦٠) ولد ريكاردو في لندره من أسرة يهودية من أصل هولندي ، واعتنق المسيحية بعد زواجه ، وقد عني أبوه بتدريسه منذ حداثة سنه على الاعمال المالية . فشب مولداً بها ، وانصرف الى الاشتغال بميليات البورصة ، فلم يلبث أن أحرز ثروة طائلة ، وهو لا يزال في مقتبل العمر ، وقد شغف بالاقتصاد بعد أن قرأ كتاب

فيذهب في نظريته في الرعي^١ الى أن ديع ملاك الارض الزراعية يزايد بطراد تبعاً لازدياد
أثمان الحاصلات الزراعية الذي يدعو اليه تزايد السكان ، فيترتب على هذا أن تأخذ
حالة ملاك الاراضي الزراعية تسير من حسن الى أحسن بينما تسوء حالة الطبقات
الأخرى بسبب الزيادة المطردة في أثمان المواد الغذائية

كذلك هو يذهب في نظريته في الأجور^٢ الى أن هناك قانوناً طبيعياً بمقتضاه
لا ينال العامل من الاجر الا ما يساوى القدر اللازم لسد النفقات الضرورية له ولامرتته
ذلك أنه اذا ما تجاوزت الاجور هذا الحد تحسنت حالة العمال ، فراد عددهم ، فلا
تلبث أن تعمل شدة المنافسة بينهم على ارجاع أجورهم الى مستواها الطبيعي ، كما أنها
اذا هبطت دون هذا الحد ، عمل الفقر والمرض والمهاجرة وما الى ذلك من جنود
الفاقة على تقليل عدد العمال . فلا تلبث أجورهم أن تعود ثانية الى مستواها الطبيعي
فهذه النظريات ليست في شيء من تغلؤل الشيوكرات وآدم سميت

ومن النظريات الاقتصادية التي اشتهر بها أيضاً ريكاردو نظريته في القيمة وفي
التجارة الدولية وسنبحث فيها في موضعها

وقد يقوم الانسان أن ملئس وريكاردو بعد اكتشاف هذه القوانين قد قددا
أيمانها في مبدأ التوافق بين مصلحة الفرد ومصلحة المجموع وانهما لا بد مطالبان
الدولة بالتدخل لدفع هذه الشرود التي تهدد المجتمع ، ولكن الواقع غير ذلك ، فقد
ظل هذا الايمان ملاً نفسيهما ، والعداء نحو تدخل الدولة متأصلاً فيهما ، وليس في هذا

آدم سميت ، ووال الى الاستغفال به ، فكان أول ما وضعه فيه محتواه Principles of
Political Economy الذي ظهر في سنة ١٨١٧ فأكسبه شهرة كبيرة وفي سنة ١٨١٩
انتخب عضواً في مجلس النواب الانجليزي ، فكان فيه ثانياً رفيع القدر مسدوع الكلمة وتولى
عام ١٨٢٣ وله من العمر ٥١ سنة ، وقد عني الناشر وبيد وقاته بجميع شتات ابحاثه ومراسلته
مع كبار الاقتصاديين الذين حاصروه فكانت عوناً ثميناً على فهم نظرياته

- ١ ستبسط هذه النظرية تفصيلاً في باب التوزيع
- ٢ وهذه النظرية أيضاً ستكلم عليها تفصيلاً في باب التوزيع

الموقف شيء من التناقض ، فقد وجدا تدخل الدولة غير مجد ، اذ كانا يعتمدان بأنه لا مرد لفعل القوانين الاقتصادية ، وإن العلاج الوحيد لمسألة السكان هو كما قلنا ملئ من عمل الأفراد أنفسهم ، ومن جهة أخرى كان اعتقادهما بتوافق المصلحة الخاصة والعامة متسكنا من نفسيهما حتى أن اكتشاف بعض التناقض بين مصالح الطبقات المختلفة لم يكن كافياً لزعزع هذا الاعتقاد ، ويظهر أن الشك لم يخامرهما في أن نظريتهما تؤدي إلى تقص هذا المبدأ ، وأنهما يمدان السبيل للاشتراكين الذين جملوا بعد ذلك واستغلوا نظريتهما لاثبت فساد النظام الاقتصادي القائم كما أن أعداء الحرب الحرة قد اتخذوا من هذه النظرية علاجاً لمحاربه

٨١ - ج - ستوارت ميل^١ (١٨٠٦-١٨٧٣) وهذا التشاؤم الذي تراه من خلال نظرية ملئ وريكاردو تتقابل به أيضاً فيما كتبه ستوارت ميل ، فهو يؤله أن يرى الانسانية تصرف كل همها في زيادة الانتاج والتقدم المادي ، فمن رأيه أن الانسان قد وصل الى درجة مخصوصة من بسطة العيش يجب عليه ان يحول جهوده الى جهة أخرى غير التطلع الى الاقتصادى ، فيهم بترية نفسه وتهذيبها ، وحينئذ يفكر الناس في توزيع الثروات بينهم توزيعاً عادلاً فتتحسن العلاقات بين الطبقات المختلفة منهم وقد ظهر في سنة ١٨٤٨ كتابه « مبادئ الاقتصاد السياسى » فجاء أوضح

١ ولد استوارت ميل عام ١٨٠٦ ، فجاء طفلاً خارقاً للعادة في نبوغه ، لقنسه أبوه جيمس ميل ، وقد كان اقتصادياً ، من العلم ، لا يستطيع أن يعلم به طفل آخر . فقد كان يصر في التاريخ العام والاداب اليونانية واللاتينية ولما يبلغ من العمر عشر سنوات . وقد كتب في الثالثة عشرة من عمره كتاباً في تاريخ روما وكان ملماً بالفلسفة ، ولم يكده يبلغ الرابعة عشرة من عمره حتى كان يعرف كل ما يمكن معرفته من الاقتصاد السياسى في زمانه ، وفي سنة ١٨٤٣ وضع كتاباً جليلاً في المنطق فأكسبه شهرة واسعة ، ثم نشر في سنة ١٨٤٣ كتابه الاقتصادى المشهور Principles of Political Economy ، وقد كان يشغل منصباً كبيراً في الهند ثم أصبح عضواً في مجلس النواب الانجليزى ، ومات في اڤينيون Avignon بفرنسا عام ١٨٧٣ بعد ان عاش فيها خمسة عشر عاماً

كتاب يبسط في عبارة منسجبة علمية نظريات آدم سميث وميلس وريكادرو ،
مضافا إليها آراء المؤلف الشخصية ، وكان أصلق معبر عن مبادئ الحزب القديم ،
ولهذا ظل خلال زمن طويل الكتاب الذى تتداوله أيدى الطلبة فى معاهد انجلترا
فى مادة الاقتصاد السياسى

ومما يلاحظ على آراء ستوارت ميل أنها اخذت بتباعد تدريجيا من الفردية التى
عرفناها لتقرب من الاشتراكية من غير أن يستقيا ، وكان هذا لتأثير فلسفة أجست
كمت والسان سيمونين فى نفسه. فتسرب اليه الشك فى صلاحية بعض النظم الاجتماعية
كنظم الوراثة والملكية العقارية والاجور ، ولكنه مع ذلك لم يذهب كالاشرائيين
الى حد القول بوجوب الغائها

ومن أشهر الاقتصاديين الاحرار فى انجلترا غير من تقدم ذكرهم ماك كيلوش
(Mac - Culloch)^١ وسنيور (Senior)^٢ والاستاذ مارشال (Marshall)
بجامعة كامبردج وهو أحسنهم جميعا . وهو وان كان يد من الاقتصاديين الاحرار
الا أن افكاره تختلف كثيراً عن افكار المذهب الحر القديم ، اذ كان متأثراً بافكار
الاقتصاديين الرياضيين وعلماء الاجتماع وقد بدا ذلك واضحا فى نظريات الاقتصاديين
الاحرار التى تناولها فخلع عليها ثوبا جديداً لا عهد لها به من قبل

§ ٢ - المذهب الحر فى فرنسا

كان من أشهر الكتاب الذين نشروا مبادئ الحزب الحر فى فرنسا ودافعوا
عنها جان باتست ساي (J. B. Say) وفردريك باستيا (Frederic Bastiat)

١ ماك كيلوش ، Principles of Political Economy ، طبعة سنة ١٨٣٠

٢ سنيور ، An Outline of Political Economy ، طبعة سنة ١٨٣٦ .

٧٢ - ١ - مبادىء بائست ساى (١٧٦٧ - ١٨٣٢)^١ : تترب آراؤه كثيراً من آراء الاقتصاديين الانجليز ، وكان قد قرأ عرضاً كتب آدم سميث . فشغف بالاقتصاد السياسى ، ومال الى الكتابة فيه ، وقد كان فضله كبيراً فى فرنسا ، اذ أنه بسلاسة أسلوبه عمل على نشر الاقتصاد السياسى فيها . وتغريب مبادئه الى ذهن الجمهور ، ويشير عن أتباع آدم سميث فى أنه كان أقل تمسكاً منهم بمبدأ عدم تدخل الدولة فى الاعمال الاقتصادية ، وقد مهر الاقتصاد السياسى بنظرية جديدة فى الاسواق التجارية (Théorie des débouchés) وفيها يبين أن المنتجات تستبدل بعضها ، وإن النقود ليست سوى وسيط فى الاستبدال^٢

٨٣ - ب - فرديريك باسشيا (١٨٠١ - ١٨٠٥)^٣ : كان مناظراً كبيراً ، يبحث فى المسائل الاقتصادية ويشير المناقشات حولها ، ويختلف عن ريكاردو وماتس فى أنه لم يكن متشائماً مثلهم ، بل كان فى مقدمة الاقتصاديين الذين أطلق عليهم اسم المتنازلين « ومن أشهرهم دنويه (Dunoyer) ، (١٧٨٦ - ١٨٦٢)

١ ولد ساى فى ليون سنة ١٧٦٧ ، وقضى حياته متنقلاً بين عدة وظائف ، فكان أولاً مستخدماً فى شركة تأوين ، ثم أصبح صحفياً ، فمديراً لمفرد قطن فى كاليه ، ثم عين استاذاً فى معهد الفنون والصنائع فى باريس ، واخيراً عين استاذاً فى كولييج دى فرنسا ، وفى سنة ١٨٠٢ نشر كتابه Traité d'Economie Politique ، فلم ترقى لنابليون آراؤه وفى سنة ١٨٢٩ ظهر كتابه المشهور Cours d'Economie Politique

٢ وقد عرف الاقتصاد السياسى بأنه بيان الاحوال التى يسير عليها تكوين الثروات وتوزيعها واستهلاكها ، ففكرة وجود قوانين اقتصادية هى اوضح عند من عند من تقدمه من الاقتصاديين

٣ ولد باسشيا فى بايون Bayonne بفرنسا عام ١٨٠١ وتقلب فى مناصب مختلفة ، فكان تاجراً ثم مزارعاً ثم قاضياً ثم نائباً وكانت حياته قصيرة وأقصر منها حياته العلمية ، فلهذه المدة سوى ست سنوات ، وأهم ما كتبه Les Harmonies Economiques وقد تولى قبل أن يتم كتابته Petits Pamphlets و Sophismes Economiques وقد سعى كثيراً — ولكن بدون جدوى — فى أن يلغى فى فرنسا عصبه للدقاع عن حرية الاستبدال على مثال عصبه منشستر التى كان يرأسها كوبيدين Cobden فى إنجلترا

في فرنسا وكارى (Carey) في أمريكا (١٧٩٣ — ١٨٧٩) والبرنس سميث Prince Smith في المانيا (١٨٠٩ — ١٨٧٤) ، وسموا كذلك لانهم لم يقرأوا المتشائمين على النتائج الوخيمة للتنوع الانساني التي استخلصوها من نظريتهم ولانهم كانوا شديدي الايمان في وجود قوانين الهية هي أفضل القوانين ، وفي توافق المصالح ، وفضائل الحرية الاقتصادية ، وقد كان بسببها شديد التعصب لمبدأ عدم تدخل الدولة في الاعمال الاقتصادية ، ففسد ان الدولة ليس لها سوى وظيفتين . المحافظة على سلامة البلاد وادارة الاموال العامة^١ ، ولذلك كان عدواً للدولة لحماية التجارة ولمذهب الاشتراكية ، وقد ظل لكتابته خلال نصف قرن تأثير عظيم في الافكار بفرنسا

ومن اشهر الاقتصاديين الاحرار في فرنسا غير من ذكرنا اسمائهم كورسل سني (١٨١٣ — ١٨٩٢) (Courcelle Seneuil) وميشيل شيفاليه (١٨٠٦ — ١٨٧٩) (Michel Chevalier) وبول لروابوليو (Paul Leroy - Beauieu) (١٨٤٣ — ١٩١٦)

١ ولقد ذهب دنيوبه الى ابد من ذلك ، فما يؤثر عنه قوله بان الحكومة لا يجب أن تكون سوى منتج الامن في البلاد producteur de securité

الفصل الخامس

المذاهب الاشتراكية

المبحث الاول

معلومات عامة في الاشتراكية

٨٤ — تعريف الاشتراكية : الاشتراكية هي تقيض الفردية ، وتطلق على مذاهب متعددة ، متباينة خططها ، متافرة اساليبها ، ولهذا كان من الصعب تعريفها في عبارة واحدة دقيقة ، والتعريف التقريبي لها انها « المذاهب التي ترى بين الناس نوعا من المساواة الفعلية تقول بإلغاء الملكية الخاصة إلغاء كلياً أو جزئياً وتنظيم الانتاج والتوزيع بواسطة المجتمع »^١

٨٥ — سمات المذاهب الاشتراكية . تشترك المذاهب الاشتراكية في ثلاثة امور تميزها عن غيرها من المذاهب الاقتصادية (فأولها) تحقيق نوع من المساواة الفعلية (وثانيها) إلغاء الملكية الخاصة إلغاء كلياً أو جزئياً (وثالثها) تنظيم الانتاج والتوزيع بواسطة المجتمع

الامر الاول : المساواة — ما يريد الاشتراكيون تحقيقه من انواع المساواة ليس هو المساواة القانونية (égalité de droit) فلهذا ليست سوى خطوة في سبيل المساواة التي يطالبون بها وهي المساواة الفعلية (égalité de fait) وهم يهتمون في الحبل على النظام الاجتماعي القائم ، واعتباره مسئولاً عن وجود التفاوت بين الناس في الثروات

١ اقتبسنا هذا التعريف من تعريف الاشتراكية للاستاذ Deschamps ، (دروس تاريخ المذاهب الاقتصادية) سنة ١٩٢٢ — سنة ١٩٢٣ ص ٤٤

وعندهم ان عدم المساواة ظلم ، وان النظم الموجودة اليوم تحمل اسباب هذا الظلم ، ولهذا يجب القضاء عليها ، فهم يرون ان الاغنياء مقتصبون لمقوق الفقراء ، والنسب جعل هذا الاغتصاب ممكنا هو نظام الملكية الخاصة ، ولهذا يجب القضاء عليها قبل كل شئ ، وهكذا تصل الى الصفة الثانية للاشتراكية قبرى أنها نتيجة لاولى الامر الثانى : الغاء الملكية الخاصة — يريد الاشتراكيون الغاء الملكية الخاصة واستبدالها بملكية المجموع ، وهذه يصبح أمرها بين يدى الدولة أو المقاطعة أو هيئة أخرى تمثل الجماعة ، وهم يريدون أن يستبدلوا كل المشروعات الخاصة الموجودة اليوم أو بعضها بمشروعات تملكها كذلك الدولة أو المقاطعة أو غيرها من الهيئات الإدارية

الامر الثالث : تنظيم الاتاج والتوزيع — وهو أهم ما يميز الاشتراكية عن الفوضوية اذ يشتركان فى المطالبة بالمساواة وبلغاء الملكية الخاصة، ولكن الفوضوية لا تتضمن نظاماً معيناً ، بل تترك الناس أحراراً لا يخضعون لسلطة ما ، أما الاشتراكية فاتها تتضمن تنظيم الاتاج والتوزيع تنظيمياً إدارياً ، فتحل مسؤولية المجموع محل مسؤولية الفرد الذى يخلو مجرد موظف يخضع لما يلقى عليه

والبحت فى نوع الادارة التى تتولى أمر التنظيم يتخذ وجهه سياسية ، اذ يصبح أن تكون ادارة ملكية أو ديمقراطية أو اوليجرشية (oligarchique) ولكن اغلب الاشتراكيين المعاصرين يريدونها ديمقراطية كى تصبح الادارة ومن يخضع لها شيئاً واحداً ، وبهذا تتحقق الاشتراكية والحرية على السواء

وقد يعبر بعض الاشتراكيين من الاهمية للمساواة الفعلية ما تتبادل بيجابيه المساواة السياسية ، فيرضى بأن تكون الادارة فى الاشتراكية ادارة ملكية ، اذا كان يستعد أن هذا أفضل وسيلة لتحقيق الاشتراكية وبقائها ، فن هذا أن السان سيمونين كانوا يأملون أن ينهض نابليون الأول بتحقيق مبادئهم ، ومن بعده تيجورا

بأمالهم نحو لويس الثامن عشر ونابليون الثالث
وقد بين كايه (Cabet) في مقدمة كتابه (Voyage en Icarie) أن
الاشتراكية تتحقق في نظام دستوري كما تتحقق في نظام جمهوري ، وأخيراً يتبين من
موقف زعماء النقابية الثورية (Le syndicalisme révolutionnaire) قبل
الحرب الكبرى أن الاتوقراطية هي في نظرم شرط ضروري لتحقيق الاشتراكية
وبقائها ، فهم يريدون أن تكون الادارة في يد زعماء النقابية انفسهم

٨٦ — انهم يوف المذاهب الاشتراكية عن بعضها : تختلف المذاهب
الاشتراكية عن بعضها في عدة مواضع
(فالولا) هي تختلف من حيث شكل المساواة الفعلية التي تريد تحقيقها ، اذ هي
تتخذ في غيالات الاشتراكيين صوراً مختلفة ، ولهذا كانت آراؤهم في تنظيمها مختلفة ،
هذه الآراء المختلفة نردها الى ثلاثة آراء : (أولها) الرأي القائل بالمساواة الحسائية
(وثانيها) الرأي القائل بالمساواة الشيوعية (وثالثها) الرأي القائل بالمساواة في وسائل
الانتاج^١

الرأي الاول — المساواة الحسائية : وهي التي يطالب بها البسطاء خصوصاً ،
ويقصد بها المساواة في كل ما ينتفع به ، فيعطى لكل فرد منه مثل ما يعطى للآخر ،
فاذا كان مجموع وسائل الانتفاع في الجماعة ١٠٠٠ وعدد افراد الجماعة ١٠٠ ،
فتمتص ١٠٠٠ على ١٠٠ فتحصل على « ١٠ » ، وحينئذ يتعين أن يعطى لكل فرد
« ١٠ » من وسائل الانتفاع

ولكن للسألة وجهة أخرى ، فوسائل الانتفاع لم تهبط من السماء ، وانما هي
نتيجة عمل أفراد الجماعة ، وهنا يقول أصحاب هذا الرأي انه اذا كان مقدار العمل
الذي يبذل في انتاجها ١٠٠٠ ساعة مثلاً ، وعدد افراد الجماعة ١٠٠ تعين ان يؤدي

كل فرد الى الجماعة عملا مقداره « ١٠ » ساعات

الرأى الثانى — المساواة الشيوعية : يقول الشيوعيون بأنه يجب ان يراعى فى توزيع الاعمال قدرة كل فرد ، وفى توزيع النائج حاجات كل فرد أيضاً ، فندم أن المساواة تتحقق بين جميع أفراد الجماعة اذا ما طبق المبدأ الآتى « من كل بنسبة قوته (يراد بهذا العمل الذى يقوم به) ولكل بنسبة حاجاته (يراد بهذا ما يوزع من المنتجات) »

الرأى الثالث — المساواة فى وسائل الانتاج : من حيث ان الاشياء لا تكنى فى الواقع لسد حاجات كل الافراد فيجب ان تكون قاعدة التوزيع « لكل بنسبة عمله » وتتحقق المساواة اذا ملئها لكل فرد من وسائل الانتاج مثل ما للآخر (وثانياً) هى تختلف من حيث مقدار ما تقول بلغائه من الملكية الخاصة ، والمذهب الوحيد الذى يقول بلغائها على الاطلاق هو الشيوعية ، اما غيره من المذاهب فيقتنع بما دون ذلك

فأصحاب اشتراكية رأس المال (Les collectivistes) يقولون بلفاء الملكية الخاصة بالنسبة لثروات الانتاج مثل الارض والمصانع والخطوط الحديدية والناجم ونحوها ، ولكنهم يحتفظون بها بالنسبة لثروات الاستهلاك (وهى التى تستخدم فى اشباع الحاجات مباشرة) ، غير ان فريقا منهم وهم الاشتراكيون الزراعيون (Les socialistes agraires) لا يقولون بلفاء الملكية الخاصة الا بالنسبة للارض الزراعية دون غيرها ، وعند السانسيونيين (Les Saint Simoniens) أن ما يجب النالؤه من الحقوق التى نغولها الملكية هو حق الميراث وحده ، ينأى قول برودو (Proudhon) بلفاء القرض بقائمة بشكالة المختلفة (كالأجارة ونحوها) اذ يراه مصدر كل الحقوق التى يتمتع بها من يعيش من عمل غيره ، فى حين ان اصحاب اشتراكية الدولة (وذلك فى دائرة بعض المبادئ التى تربطهم بالاشتراكية الحقيقية)

وهم يحتفظون بمبدئياً بالملكية الخاصة يقولون بدرس كل حالة يدعو المصالح العام فيها الى استبدال الملكية الخاصة بالملكية العامة ، وبتقييد حقوق اصحاب الملكية الخاصة في كثير من المواطن ، بأن يضع المشرع حداً اقصى لفائدة الاجارة ، وحداً ادى للاجور ، وان يمنح العمال في الشركات المساهمة نصيباً في رأس المال ونحو ذلك (ونلاحظ) هي تختلف من حيث الوسائل التي تقول بها لتحقيق اغراضها

فالتقاية الثورية تعتمد في تحرير العمال على ما تسميه الفعل المباشر (l'action directe) اى جهود العمال انفسهم ، كالاكثر من الاضراب المتقطع ، واتلاف الآلات ، ونشر فكرة الاضراب العام بين العمال والتأهب لتحقيقها ، حتى يأتي يوم يتمكنون فيه من تنفيذها ، قتل الحركة الاقتصادية ونبهار النظام الحالي اما الاشتراكيون الماركسيون فيؤمنون بسنة التطور الاجتماعي ، ويعتقدون انها وحدها كفيلة بالقضاء على النظام الموجود ، واستبداله بنظام آخر يقوم على أساس الاشتراكية

واما اصحاب اشتراكية الدولة فوسيلتهم في تنفيذ مبادئهم هي التشريع ، فيسن من القوانين ما يكفل حماية المصالح العامة ، وتحسين حال العمال ، كما يفرض من الضرائب وخصوصاً المدرجة منها على الدخل ورأس المال والميراث ما يؤدي الى تقليل التفاوت في الثروات

(ورابحاً) هي تختلف من حيث الهيئة التي تريد ان توكل اليها ادارة المشروعات في النظام الاشتراكي ، فثلا يريد اصحاب اشتراكية رأس المال اسناد تنظيم الانتاج والتوزيع الى الدولة التي لا يصبح لها سوى وظيفة اقتصادية ، هي اشبه ما يكون بوظيفة مجلس ادارة الشركات المساهمة ، في حين ان التقايين الثوريين يريدون اسناد الادارة الى جماعات من العمال منظمة على رأسها زعمائهم

المبحث الثاني

الشيوعية^١

٨٧ — **مميزات الشيوعية** : الشيوعية هي أقدم المذاهب الاشتراكية ، وتتميز عن سائر المذاهب الاشتراكية وبخاصة عن اشتراكية راس المال في موضعين أساسيين (١) أنها عدوة الملكية الخاصة في كل أشكالها ، فهي تقول بالغائها في ثروات الإنتاج كما في ثروات الاستهلاك (٢) أن لها في التوزيع قاعدة خاصة ، وهي « لكل بنسبة حاجاته » كما تقدم ، وهذا يتضمن أن الثروات في النظام الشيوعي توجد بكيات وفيرة تكفي لسد حاجات كل الأفراد

٨٨ — **شيوعية افلاطون** : وينسب الشيوعيون الى افلاطون (٤٢٩ — ٣٤٧ ق م) ، ولافلاطون مذهب في الشيوعية مبسوط في كتابه « الجمهورية » والقوانين^٢ ، ولم تكن شيوعيته تقوم على اعتبارات اقتصادية إذ كان الفرض الذي يرمى اليه سياسياً ، فهو يريد تحقيق الاتحاد التام بين سكان المدينة الواحدة . ولكنه لما كان يرى أن المصلحة الشخصية تحول دون هذا الاتحاد ، فقد قال بإنهاء الأسرة ، وجعل النساء والأطفال والأموال ملكاً مشاعاً بين الجميع ، وبهذا تصبح مصلحة المجموع ومصلحة الفرد شيئاً واحداً ، حتى أن كل ما ينتاب الفرد من خير أو شر يشتر به المجموع ، وكذلك كل ما يصيب المجموع يشتر به كل فرد على السواء

٨٩ — **الاشتراكية الخيالية** : وقد وضع السير توماس مور (Sir Thomas

Communisme ١

— A. Bastien ترجمة L'Etat ou la République de Platon ٢

٢٨٢ — ٢٨٠ من Victor Cousin ترجمة Traité des Lois de Platon

(Moore ١٤٨٠ — ١٥٣٥) كتابا اسماء « الجزيرة الخيالية »^١ ونشره باللاتينية عام ١٥١٦ م ، فكان اول كتاب في وصف نظم شيوعية اقتصادية ، وقد اخذ عنه المتأخرون من الشيوعيين كثيراً من آرائهم . وفي هذا الكتاب يروى السير مور انه التقى بسائح برتغالي اسمه روفائيل اخذ يقص عليه نبأ اكتشافه الجزيرة الخيالية ، وما وجدته فيها من نظم ملأت نفسه اعجابا ، وهكذا اخذ الكاتب على لسان روفائيل يستعرض مساوئ النظم الاوربية وبخاصة نظام الملكية ، ويقارن ذلك بفضائل النظم الشيوعية في الجزيرة الخيالية^٢

وقد اخذ الكتاب يطلقون اسم هذه الجزيرة « خيالى utopique » على كل طريقة اشتراكية ترى الى تنظيم الحياة الاقتصادية بما يحقق السعادة لكل الافراد دفعة واحدة من غير تدرج وارقتله ، ومن غير اهتمام لما يمترض سبيل ذلك من الصعوبات . ومن اشهر ما وضعه الكتاب في الشيوعية فكان له في الازهان تأثير كبير « مدينة الشمس »^٣ وواضعه كامبانا (Campanella) الايطالى (١٦٠٢) . و « قانون الطبيعة »^٤ وواضعه « موريللى » (Morelly) (١٧٥٠) ، وفي عهد الديركتوار دير فرنسوا بابف (François Babeuf) مؤامرة كبيرة لاقامة الشيوعية في فرنسا ، ولكنه أخفق ، وقبض عليه واعدم

وفي خلال القرن التاسع حلول بعض المصلحين ان ينظم بعض الجماعات على المبادئ الشيوعية ، فأنشأ في سنة ١٨٢٥ روبرت أوين (Robert Owen) (١٧٧١ — ١٨٥٨) وكان من كبار اصحاب مصانع غزل القطن في ايقوميا ، مستمرة شيوعية

١ اشتهر الكتاب باسم الجزيرة الخيالية وهي تسمية مختصرة لتنوان الكتاب الحقيقي وترجمته بالفرنسية De la Meilleure des Républiques et de la Nouvelle Ile de l'Utopie

٢ يشتق اسم هذه الجزيرة بالفرنسية وهو utopie من كلمتين يونانيتين معناها (non lieu) فهي جزيرة لاوجود لها الا في عالم الوم والخيال

٣ La cité du Soleil

٤ Le Code de la Nature

في ولاية انديانا في الولايات المتحدة ، واطلق عليها اسم « التوافق الجديد »^١ ولكن الفشل كان نصيبها ، كما أنشأ كاييه (Cabet) (١٧٨٨ — ١٨٥٦)^٢ في مقاطعة ايوا (Iowa) في الولايات المتحدة أيضاً « مستعمرة الإيكاريين الشيوعية »^٣ في سنة ١٨٤٨ ، وقد كاد يقضى عليها منذ نشأتها ، ولكنها مع ذلك ظلت تكافح محافظة على كيائها حتى أوائل القرن العشرين

٩٠ — الفوضوية^٤ : ومن المذاهب التي تقرب من الشيوعية حتى تكاد تتصل بها الفوضوية ، وهي تنسب الى الاقتصادي الفرنسي برونو (Proudhon) واشهر من قام بنشر مباحثها بعض الكتاب الروسين مثل باكوتين (Bakounine) وكروپوتكين (Kroupoutkine) واصحاب هذا المذهب يصبون الحرية ويريدون ان يذلوها منها درجة لم يقل بها اشد انصار المذهب الحر تطرفا ، فهم ينادون بحق كل انسان في ان لا يخضع لسلطان انسان غيره ، لان في طاعته للغير تنازل عن شيء من كرامته ، ولان كل سلطة انما هي وسيلة لاستعباد الانسان

وهم يقولون ببناء الملكية في كل مظاهرها لانها وسيلة لظلم من يملك لمن لا يملك ، وبالقضاء على الدولة ونظمها لانها عقبة في سبيل حرية الفرد ، ولانها انما جعلت لتحمي من يملك شيئا ضد من لا يملك ، وبالجملة هم لا يطبقون أى مظهر من مظاهر السلطة مثل القاتون والمحاكم والشرطة والجند والعقود بالمعنى المعروف اليوم ، فلا يريدون ان يكون هناك سوى جماعات حرة يحترم بعضها البعض ، ويعاون بعضها الآخر ، ولا يكون هناك من وازع سوى تسلطان العقل والعلم

The New Harmony ١

٢ . وقد وضع كتابا في الشيوعية اسمه Voyage en Icarie اتبع فيه طريقة السيرمور في الجزيرة الخيالية

La-Colonie Communiste des Icaréens ٣

L'Anarchisme ou l'Ecole Libertaire ٤

وانعدام كل سلطة وتنظيم هو أهم ما يميز الفوضوية عن سائر المذاهب الاشتراكية التي تتضمن تنظيم الاتاج والتوزيع تنظيمًا إداريًا ، وفي هذا المعنى يقول باكوين « الحرية من غير اشتراكية هي الامتياز والظلم ، كما ان الاشتراكية من غير حرية هي العبودية والقسوة »^١

٩١ — البلشفية^٢ : كان لينين زعيم البلشفية من الشيوعيين ، غير انه كان يستمد باستحالة الانتقال طفرة من النظام الرأسمالي الى النظام الشيوعي ، وذلك ان كل جماعة شيوعية لا تستطيع البقاء الا اذا تغيرت عقلية افرادها ، فنسوا انانيتهم ، وتعودوا على العمل من تلقاء انفسهم غير مكرهين ، ولذلك فقد اراد ان يبدأ اولاً بخطوة تتوسط بين النظامين الرأسمالي والشيوعي ، فكانت هذه الخطوة هي الاشتراكية الماركسية ، فهي اساس النظام القائم في روسيا في الوقت الحاضر^٣

المبحث الثالث

اشتراكية رأس المال^٤

٩٢ — مميزات اشتراكية رأس المال : أشرنا من قبل عند ما عرضنا للكلام على مبادئ الاشتراكية العامة الى أهم مميزات اشتراكية رأس المال ، فهي تنحصر في النقط الآتية :

١ نقل عن جيد وريست ، ص ٧٢٧—٧٢٨

٢ Le Bolchevisme

٣ راجع في تفصيل مذهب البلشفية وآراء لينين جيد وريست ص ٧٦١ وما بعدها — وراجع أيضا مقالة الاستاذ ريس « أفكار لينين الاقتصادية » في مجلة الاقتصاد السياسي ، سنة ١٩١٩ ، ص ٥٧٧ ، وما بعدها ومقالة زاجورسكي (Zagorsky) تطور جمهورية البلشفية في المجلة نفسها سنة ١٩٢١ ، ص ٢٥٧ وما بعدها . لتتف على تفصيلات النظام البلشفي ، وما طرأ عليه من تعديل منذ قيامه

٤ Collectivisme

(١) الاحتفاظ بالملكية الخاصة بالنسبة لثروات الاستهلاك ، فانه يترك للأفراد حق تملكها

(٢) الغاء الملكية الخاصة بالنسبة للثروات التي تخصص للإنتاج والتي يطلق عليها اسم رأس المال ، مثل الأرض والمنتجات والمساكن الحديدية والمصانع ، فانه تصبح ملكيتها مشتركة على الشيوع بين سائر الأفراد

غير أن فريقا من أنصار هذا المذهب يرى أن يترك للمنتجين المستقلين من زراعي وصناع ملكية وسائل الإنتاج التي يملكونها الآن ، وأن يقتصر الغاء الملكية الخاصة على وسائل الإنتاج التي يستعين أصحابها في استخدامها بأجور ، والذي يبرر ذلك عندئذ هو أن المنتج المستقل لا يحصل إلا على ثمرة عمله ، من غير أن يسلب شيئا من عمل الغير

وهناك نوع من اشتراكية رأس المال تسمى الاشتراكية الزراعية (Collectivisme agricole) تنشر مبادئها بخاصة في البلاد التي يكثر فيها كبار الملاك الزراعيين كأنجلترا والولايات المتحدة ، وهي ترى سواء بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر إلى الغاء حق الملكية الخاصة على الأرض الزراعية ، ولكنها لا تمس ملكية الأنواع الأخرى من رموس الأموال

(٣) توزيع الناتج بين الأفراد لا بنسبة منفعة ما أنتجه كل منهم ، وإنما بنسبة عمله ، فيكون مجموع ما أنتجه كل الأفراد إنما يمثل كمية العمل التي بذلوها جميعا ، فيعطى منه لكل منهم ما يعادل كمية العمل التي أداه ، وتكون قاعدة التوزيع هي عد ساعات العمل المتوسط الذي يينله كل فرد في الإنتاج (يراد بالعمل المتوسط عمل عامل متوسط المهارة) ، وتصبح قيمة كل شيء تقدر بعدد ساعات العمل المتوسط الذي يستلزمه إنتاجه

(٤) تنظيم الإنتاج والتوزيع ، فيعهد إلى سلطة إدارية تنظيم الإنتاج بما يتفق وحاجات المجتمع ، كما يعهد إليها تنظيم التوزيع أيضا ، تقدر قيمة ما يؤديه كل فرد من العمل لتعطيه من الناتج ما يستحقه

٩٣ — تكوّن هذا المذهب : وفي حين أن مذهب الشيوعية كان معروفا منذ العهد القديم فإن اشتراكية رأس المال كذهب يرجع تاريخ تكوينه الى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، ومن أشهر واضعي مبادئه في فرنسا السان سيموين (Les Saint Simoniens) وبكير (Pecqueur) وفيدال (Vidal) وفي ألمانيا رود برتس (Rodbertus) ولاسال (Lassale) ولكن أشهر هؤلاء جميعا هو كارل ماركس (Karl Marx) الألماني ، فقد سادت نظرياته العالم الاشتراكي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ولا يزال لها الى اليوم تأثير كبير ، ولذلك فكتيرا ما أطلق على اشتراكية رأس المال اسم « الماركسية » (Le Marxisme)^١

٩٤ — سانه سيمونه (١٧٦٠ — ١٨٢٥) والسانه سيموين : لم يكن الكونت دي سان سيمون اشتراكيا اذ لم يذهب الى القول بلفناء الملكية الخاصة ، وإنما كان يتطلع الى ايجاد نظام اقتصادي جديد يقوم على قواعد من شأنها أن تفضي الى زيادة الانتاج وتحسين حال الافراد ، فحل محل الحكومة السياسية حكومة اقتصادية تتولى تنظيم المصنع الاهلي على هذه القواعد ، وتتألف من اخصائيين من كبار الزراع والصناع والتجار وأهل العلم والفن من كيميائيين الى مهندسين الى رسامين . . . الخ ولكن اتباع سان سيمون وهم الذين يسمون بالسان سيموين توسعوا في نظريات زعيمهم توسعا أفضى بهم الى اشتراكية رأس المال ، فقد انتقدوا نظام الملكية الفردية لما تشتمل عليه من الظلم ، اذ تخول لصاحبها حق الاستيلاء على دخل من غير عمل يوديه ، وهي عندهم لا تتفق والمصلحة العامة اذ تتضمن نظام الميراث وهو يودي الى توزيع ملكية وسائل الانتاج بين الافراد بحسب ولدهم توزيعا أعى لا يتلاءم وقدرة كل منهم على استخدامها ، ولا ينظر فيه الى الاحوال الصناعية ومقتضياتها ، ولذلك

١ غير أنه يلاحظ أن استعمال اصطلاح « الاشتراكية الماركسية » كرادف لاصطلاح « اشتراكية رأس المال » قد قل كثيرا في الزمن الاخير بعد أن نبذ كثير من أصحاب اشتراكية رأس المال نظريات كارل ماركس لما تبين لهم من مواطن الضعف فيها

قد طلبوا أن تكون الدولة وحدها هي التي ترث وسائل الانتاج لتوزعها بعد ذلك على الافراد توزيعاً يتفق ومصالحة المجموع

٩٥ — رودبرنسى (١٨٠٥ — ١٨٧٥) : لم يكن رودبرنسى رجلاً ذا نزعة ثورية فقد كان من كبار الملاك العقاريين في ألمانيا ، ولكنه تأثر كثيراً بفكار سيسمونى والسان سيمونيين ، فكانت آراؤه الاقتصادية التي بسطها في مؤلفه ورسائله الاجتماعية^١ تغلب عليها اشتراكية رأس المال ، الا أنه لما كان يستند أن هذه الاشتراكية لا تقوم قبل مضي نصف قرن فقد رأى أن تقوم الدولة — ربما تتحقق مبادئ الاشتراكية — بما لديها من الوسائل لتحسين حال الطبقات الفقيرة ، ولذلك فهو يعد أيضاً من واضعى مبادئ اشتراكية الدولة ، وكذلك يعتبر لاسال

٩٦ — لاسال (١٨٢٥ — ١٨٦٤) : كانت له آراء في الاشتراكية تقترب من آراء كارل ماركس التي سنينها حالا ، وهو لم يكن رجلاً نظرياً فحسب ، بل كان أيضاً رجلاً عمل وخطابة ، جمع بين سعة الاطلاع وقوة البيان ، فكان لآرائه تأثير عظيم في النفوس ولا سيما نفوس العمال ، وكانت له عبارات خاصة مثل قانون الأجور الحديدى — ومن بحث فيه في باب التوزيع — ردها بعد الاشتراكيون والاقتصاديون ، وهو اذ كان يستند مثل رودبرنسى أن اشتراكية رأس المال لا تتحقق في المستقبل القريب ، قد انصرف الى الدعوة الى تدخل الدولة في الحال لتشجيع تأليف جماعات الانتاج التعاونية

١ راجع في تفصيل ذلك جيد وريست ، ص ٤٩٥ وما بعدها

٩٧ — مذهب كارل ماركس وفلسفته الاجتماعية^١:

أخذ كارل ماركس كثيراً من آرائه الاقتصادية عن أتباع آدم سميث وبخاصة ريكاردو ولكنه يتميز عنهم بفلسفته الاجتماعية ، فقد بنى مذهبه الاقتصادي على أساس مبدأ فلسفي يعرف باسم « مادة التاريخ » (Materialisme historique) فمنده ان النظام الاجتماعي الذي يقوم في عصر ما هو نتيجة للحالة الاقتصادية ، وأن التقلبات المختلفة التي تتعرض هذا النظام إنما يرجع كلها الى سبب واحد هو كفاح الطبقات الاجتماعية من أجل تحسين حالتها المادية ، والتاريخ يحدثنا بان هذا الكفاح ينتهي دائماً على صورة واحدة ، هي انتصار الطبقة الأوفر عدداً والأسوأ حالاً على الطبقة الغنية والأقل عدداً ، وهذا مايسميه بقانون التطور الاجتماعي ، وهو ينطبق على المستقبل كما انطبق على الماضي ، فأنت ترى اليوم ان الطبقة المتوسطة (La bourgeoisie) هي أميرة المشروعات الاقتصادية ، وهي صاحبة رؤوس الاموال ، وفي وجهها تقوم طبقة أخرى تهددها ، وهي لا تملك شيئاً من رأس المال ، ولكنها أوفر منها عدداً ، وهي طبقة العمال . فهناك تناقض بين مصالح هاتين الطبقتين وقد اشار الى وجوده اصحاب المذهب الحر من الإنجليز وبخاصة ريكاردو ، وهو يرجع الى اسباب

١ ولد كارل ماركس في سنة ١٨١٨ في تريف (Trèves) من أعمال بروسيا ، ونفى من المانيا على أثر ثورة سنة ١٨٤٨ التي اشترك فيها فالتجأ الى إنجلترا ولبت في لندون : ٣ عاماً ثم أتى الى فرنسا قبل وفاته بقليل ، ومات فيها في سنة ١٨٨٣ على مقربة من باريس ، ولم يكن ماركس من الثوريين ، ولو انه اشترك في تأليف جمعية العمال الدولية ، التي اشتهرت باسم « الدولية » (L'internationale) وألفت بعد ذلك الرعب في نفوس الحكام في أوروبا بين سنتي ١٨٦٣ — ١٨٧٢ ، بل كان مفكراً مادياً وأباً شغوفاً غرر العلم واسع الاطلاع ومن أشهر ماكتبه منشور الحزب الشيوعي Le manifeste du parti Communiste الذي أصدره بمعاونة صديقه ومساعدته انجلز (Engels) وكتاب رأس المال (Kapital) الذي لم يظهر منه أثناء حياته سوى الجزء الاول في سنة ١٨٦٧ ، أما الجزءان الآخران فقد عني بفشرهما صديقه انجلز بعد وفاته ، وقد كان لهذا الكتاب تأثير كبير ولا سيما في عقول العمال حق لقب بانجيل الاشتراكية

اقتصادية ، ذلك ان نظام الانتاج اليوم اصبح لا يتشعب مع نظام الملكية . فالاتاج لم يعد فرديا (اى يقوم به الشخص بمفرده) كما كان فى الأزمنة الماضية ، بل اصبح اشتراكيا (اى تشترك فيه الافراد) ، بينما ان نظام الملكية لم يتغير تبعا لذلك ، فظلت الملكية الفردية قائمة ولا تزال هى اساس النظام الاجتماعى الحالى ، فكان من نتيجة ذلك ان طبقة العمال وهى تشترك فى الانتاج لا تشترك فى ملكية رأس المال ، وأن تصبح تحت رحمة اصحاب رأس المال ، الذين لا يشتركون بأنفسهم فى الانتاج ، فالحرب ستظل معلنة بين هاتين الطبقتين حتى يتلاطم نظام الملكية مع نظام الانتاج اى حتى تصير الملكية اشتراكية ، وسينتهى هذا النضال بانتصار طبقة العمال تبعا لقانون التطور الاجتماعى لانها هى الطبقة الأسوأ حالا والأوفر عددا

٩٨ — الاشتراكية العلمية (Socialisme scientifique) : ومن هذا

يظهر لك ما فى فلسفة كارل ماركس من صفات خاصة ، فقد كانت المذاهب الاشتراكية من قبله تستند فى انتصار مبادئها على ما فطر عليه الانسان من حبه للعدل وانتصاره للظلم . فكانت تضع طرقا جديدة تعتقد بإمكان تطبيقها على المجتمع ، وتقدم بها الى الحكام والتمولين والطبقة المستورة فتحملهم على تنفيذها ، ولكن كارل ماركس يألف استخدام هذه الوسيلة ، فهو يقول بان قيام النظام الاجتماعى الجديد سينم بمجرد عمل القوانين الاقتصادية ويمتضى قانون التطور الاجتماعى من غير تدخل ارادة متشرع او مصلح ، ولهذا السبب قد أطلق على اشتراكية كارل ماركس اسم الاشتراكية العلمية ، تميزا لها عن الطرق الاشتراكية التى تقدمتها واتى اطلق عليها اسم « الاشتراكية الخيالية »^١ أذى لا تفسح مكانا لمواظف مثلها ، ولانها تقول بان النظام الاجتماعى فى كل المصور هو نتيجة عوامل مادية اقتصادية .

١ ولاحظ أن أتباع كارل ماركس ولى مقدمتهم صديقه انجلز هم الذين أطلقوا على اشتراكية زعيمهم اسم الاشتراكية العلمية ، وعلى ما عداها اسم الاشتراكية الخيالية وجاراهم فى ذلك غيرهم من الكتّاب — Deschamps ص ٣٤٠ وما بعدها

أما كيف تنصر طبقة العمال واسباب انتصارها فذلك ما ينبغي به قانون التطور الاجتماعي ، فنظام الحياة الاقتصادية الحاضرة يحمل في نفسه بذور الجماعة المستقبلية ، وهو مقضى عليه بالزوال بفعل القوانين الاقتصادية التي يخضع لها ، وقد جاء وقت انتصرت فيه الطبقة المتوسطة على طبقة الاشراف فلبت دورا مهما في الحياة الاقتصادية اذ كانت هي مالكة رموس الاموال ، ولكنها اليوم اتمت مهمتها وحان الوقت الذي تتخلى فيه عن مكانها لطبقة العمال ، ويحم عليها ذلك قانون التركيز وفعل المنافسة الحرة ، فبفعل قانون التركيز^١ أخذ يتناقص عدد أصحاب رأس المال ويزيد عدد العمال الاجراء ، كما أنه بفعل المنافسة الحرة مجاوز الاتاج كل حد فأصبحت كمية المنتجات تزيد عما يستطيع المستهلكون من طبقة العمال — وهم يتناولون أجورا غير كافية — شراء منها ، فأدى ذلك الى وقوع الازمات^٢ التي من نتائجها أن يقعد بعض الناس رموس أموالهم ، فيدخلوا في طبقة العمال ، وكما تقدم النظام الحاضر كلما اشتدت وطأة الازمات وتهاوت أوقفت وقوعها وكما تناقص عدد أصحاب رأس المال وتزايد عدد العمال ، ثم لا يلبث أن يأتي يوم تقع فيه أزمة أكبر من كل ما تقدمها ، فتكون هي التكة الكبرى اذ تقوض أركان النظام الرأسمالي فيقوم على أنقاضه نظام الاشتراكية ، ويرى ماركس في قيام الاشتراكية آخر دور للتطور التاريخي ، لأنها اذ تهدم الملكية الخاصة فلا يكون هناك ثمة ما يدعو الى تطاحن الطبقات الاجتماعية ، وذلك لاختفاء ما بينها من الفروق

٩٩ — نقر نظريات كارل ماركس : وقد صادفت آراء كارل ماركس نجاحا كبيرا عند الاشتراكيين مدة نصف قرن ثم أخذ نجحها في الاقول على أثر ما تبين من فساد أهم ما اشتاعت عليه ، فن ذلك أن أحد أتباع ماركس وهو برنستين

١ انظر بعد في معنى ظاهرة التركيز الفصل الخامس بتلك الظاهرة

٢ لقد شرحنا في الفصل الذي عقدناه للازمات في هذا الكتاب رأى الاشتراكيين في أسباب حدوث الازمات الاقتصادية فيرجع اليه في موضعه

(Bernstein)^١ قد أثبت أن نظرية أستاذه في تركيز الاتاج التي يبنى عليها تزايد عدد العمال هي نظرية فاسدة فإن هناك حداً لا يتعداه تركيز الاتاج ، فضلاً عن أنه ليس موجوداً في فرع من أهم فروع الاتاج وهو الزراعة وكذلك بين برنستين أن ما ركس قد أخطأ اذ ظن أن تركيز الاتاج يستتبع تركيزاً في الثروات مما ينشأ عنه قلة في عدد الممولين الذين يستأثرون برؤوس الاموال والكثرة في عدد العمال الذين لا يملكون شيئاً ، ذلك بان تركيز الاتاج قد ينشأ عنه كثرة في عدد أصحاب رؤوس الاموال ، ففي شركات المساهمة — وهو الشكل الذي تتخذه عادة المشروعات الكبرى — كثيراً ما يكون مساهموها أكثر عدداً من العمال فيها ، ولقد عمل النظام الرأسمالي الحاضر على ظهور طبقة جديدة من العمال الاجراء ، هي طبقة المديرين والمهندسين والكيميائيين والمراقبين ونحوهم ممن يكونون جيشاً جراراً في خدمة كبرى المشروعات الصناعية والتجارية والمالية ، هؤلاء يتناولون أجوراً مرتفعة يستطيعون أن يسخروا جزءاً كبيراً منها ، يندون به من الممولين من غير حاجة الى انشاء مشروع مستقل ، وذلك بفضل انتشار الشركات وخصوصاً المساهمة منها التي يستطيعون في كل وقت أن يصبحوا مساهمين أو حملة سندات فيها

وكذلك أخذ على كارل ماركس أن ما قل به من وقوع نكبة كبرى تقوض دفعة واحدة النظام الحالي لا يتفق ومبدأ التطور الذي أخذ به^٢

١٠٠ — النقابية الثورية (le syndicalisme revolutionnaire) :

كان من الطبيعي ازاء هذه الانتقادات الحقبة التي وجهت الى اشتراكية كارل ماركس أن تنصدع أركانها ، ويضعف تأثيرها ، وقد أخذ يقوم على أقامضها ما يسمى بالنقابية الثورية ، وهي حركة ثورية أكثر منها مذهب اشتراكي ، تزدري النظريات وجود

١ انظر برنستين في Socialisme théorique et social-démocratie pratique

طبعة فرنسية سنة ١٩٠٠

٢ راجع لي تفصيل ذلك في G. Sorel في La Décomposition du Marxisme

طبعة سنة ١٩٠٨

المصلحين من السياسيين ، ولا نهتم بغير صالح العمال الذين تعتمد في تحريرهم على « الفعل المباشر » أى على جهود العمال أنفسهم كما تقدم ، وبخاصة على تنفيذ فكرة الاضراب العام ، وعندئذ تشل الحركة الاقتصادية ، ويتبين للناس أن الثروة هى من خلق العامل دون سواء ، ومقارنتها للنظام الاقتصادى القائم تولت مقابلات العمال تنظيم الانتاج والتوزيع ، بعد أن تنزع من أصحاب المشروعات ملكية مشروعاتهم من غير تعويض ، وتجعلها ملكا للعمال أنفسهم

ويمكن قبل أن نختم الكلام فى اشتراكية رأس المال أن نشير الى أن الاحزاب السياسية الاشتراكية لا تقول بتحقيق مباحثها دفعة واحدة وإنما تدريجيا ، فتقول بأن فروع الانتاج التى بلغ فيها التركيز مبلغا عظيما هى التى يجب أن تنزع فيها ملكية الافراد لتكون ملكا للجماعة وتصبح من « المصالح العامة » ، ومثال ذلك المناجم والسكك الحديدية والمصارف وشركات التأمين ، أما فروع الانتاج الأخرى فتترك الآن ملكا للأفراد ، وما يصبح من المصالح العامة يوكل أمر بعضه الى السلطة المركزية ويوكل أمر البعض الآخر الى بعض السلطات المحلية كالمبليات

الفصل السادس

منهـب انصار التدخل^١

١٠١ — التعليل التاريخي لهذا المذهب : بينما كانت مبادئ المذهب الحر في أوج انتصارها ، إذا بعض الظواهر الاقتصادية قد أخذت تكشف للناس منذ الربع الأول من القرن التاسع عشر عن حالة لا تبعث على الطمأنينة ، قد أخذت الصناعة تتقدم بخطوات واسعة ، منفذة على أصحاب المصانع ثروات طائلة ، وداعية إلى تجميع جماهير العمال حول المصانع يقاسون شغل العيش وسوء المصير ، وتغالى أصحاب المصانع في استغلال عمالهم المساكين ، غير ملتفتين إلى غير مصلحتهم العاجلة ، وأخذت أزمات افراط الانتاج تحل بالصناعة من وقت إلى آخر تجر وراءها الافلاس لارباب المصانع والعطل للعمال ، فجعل كثير من المفكرين يتساءلون عما إذا كان يحسن بعد ذلك ترك الأمور تسير سيرها الطبيعي كما يقول أصحاب المذهب الحر أم أن هناك وسائل يحسن اتباعها لمعالجة هذه الحالة

١٠٢ — سيسموندى (Sismondi) : فكان في مقدمة من نبذ مبادئ الحزب الحر وأعلن عليه حرباً عواناً سيسموندى ، فانتقد في كتابه « مبادئ جديدة في الاقتصاد السياسي »^٢ انصراف الاقتصاديين الأحرار إلى البحث في إنتاج الثروات ، دون الاهتمام بالبحث في توزيعها حسبما تقتضى مبادئ العدالة ، وأظهر للآسوأى المنافسة الحرة إذ تغرى أصحاب المصانع على التذرع بكل الوسائل لتقليل ثقلات إنتاجهم كي يحرزوا النصر على منافسهم ،

ومن أجل هذا أكثروا من استخدام النساء مع ضعفن ، والأطفال مع حدانة منهم ، وأطالوا يوم العمل ، وجعلوا يدفعون الى عملهم أجوراً ضئيلة لا تدفع عنهم شر الفاقة وقد انكر سيسموندس وجود توافق بين المصلحة الخاصة والعامة ، وناشد الدولة بالتدخل في الحياة الاقتصادية لحماية الضعفاء من استبعاد الاقوياء ، ولمعالجة الاضرار الناشئة عن المنافسة الحرة ، وكذلك لتخفيف ويلات الازمات

١٠٣ — فريدريك ليست (Fredric List) (١٧٨٩ — ١٨٤٦) : ثم جاء فريدريك ليست الالماني فحمل حملة شواء على مبدأ حرية التجارة من حيث أنه لا يصلح الاخذ به في كل البلاد ولا بالنسبة لكل المنتجات على السواء ، ودعا السلطات الى العناية بقوى الاتاج الضعيفة ، وعدم التردد في حماية الصناعات الناشئة حتى ولو أفضى ذلك الى الخلق بعض الضرر بالمستهلكين^١

وقد مهد ليست بكتابته سبيل الظهور للذهب التاريخي الذي سنأتى على أم مبادئه بعد أن نذكر شيئاً هنا عن رودبرتس ولاسال ، فهما وإن كانا من أصحاب اشتراكية رأس المال ، إلا أن في آرائهما من بعض النواحي ما يفسح لهما مكاناً بين أنصار التدخل

١٠٤ — رودبرتس ولاسال : يد كلاهما اشتراكاً لهما على نظام الملكية الخاصة مصدر كل تفاوت وظلم اجتماعي ، غير أنهما كانا يستقدان بأنه من غير المستطاع القضاء عليها في الحال ، ولم يكن رودبرتس من دعاة أى انقلاب ثوري ، اذ كان يرى أن اقراض الملكية الفردية يحصل تدريجياً بفعل التطور السلمي ، وكان لاسال يتوقع اقراضها بعد قرن أو اثنين ، فلذلك بدا لكل منهما أنه ريثما يتم تحرير الملكية يجب على الدولة أن لا تحق مكتوف اليدين بل أن تتدخل في الحال لتحسين حال طبقة العمال

١ وليست في التجارة الدولية نظرية خاصة بسطها في كتابه المسمى *Système national d'Economie politique* سنة ١٨٤١ ، وهي مقسمة الاطراف لا يتسع لبسطها مجال هذا البحث الموجز ، وسنعود الى بحثها تفصيلاً في باب التجارة الدولية

وقد أراد رودبرنس أن يلقى على عاتقها مهمة توزيع الثروات التي تنتجها الأمة سنوياً بين أبنائها ، مراعية في تعيين نصيب العمال مساواته لنتاج عملهم ، فهو يريد أن يقيم سلطان الدولة وقوة القانون مكان حرية العقود التي تؤدي الى اغتصاب فريق من الناس لجزء من ثمرة عمل الغير

أما لاسال فقد قلم في المايا بدعوة حارة لانشاء جماعات التعاون للعمال ، اذ كان يعدها أفضل وسيلة لتخليصهم من شرقاتون الاجور الحديدي ، وطالب الدولة بمناصرتها وذلك بأن تقوم ازاءها بوظيفة المصرف الذي يفرضها ما تحتاج اليه من رأس المال ، وأن تمنحها من الاعانات المالية ما يمهدها سبيل النجاح

١٠٥ - موقف انصار الترميل في ألمانيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر : ظهر في المايا حوالى منتصف القرن التاسع حركة رد فعل شديدة ضد مبادئ المذهب الحر الانجليزى وتعاليمه ، قد قلم فيها من الاقتصاديين من ينكر وجود قوانين طبيعية ثابتة لا تتغير بتغير الزمان والمكان ، ومن يهاجم مبدأى حرية الاستبدال والمنافسة الحرة ، معددا ما ينجم عنها من المساوىء والمظالم ، محتجاً على سوء ما صارت اليه حالة العمال ، فالكشفت هذه الحركة عن مذهبين هما المذهب التاريخى واشتراكية الدولة

المبحث الاول

المذهب التاريخى^١

١٠٦ - نشأة المذهب التاريخى : نشأ المذهب التاريخى ودرج في المايا ومؤسسه فيها الاستاذ روسشر (Roscher) الذى نشر في سنة ١٨٤٣ كتاباً

صغيراً^١ بسط فيه طريقته بسطاً موجزاً ، وأعقبه في سنة ١٨٤٤ بكتابه المشهور في مبادئ الاقتصاد السياسي الذي توسع فيه في بسط طريقته^٢ . ومن أشهر واضعي مبادئ هذا المذهب بجانب روسشر ، كارل كنيز (Karl Knies) وبرينو هيلدبرند (Bruno Hildebrand)

وفي حوالى سنة ١٨٧٠ تكون في ألمانيا مذهب تاريخي جديد بزعماء الاستاذ شمورل (Schmoller) الذي التف حول مبادئه كثير من الاقتصاديين في ألمانيا وغيره نذكر منهم بوشير (Bücher) وبرتاتو (Brentano) وسمبار (Sombart) وقد عني أصحاب هذا المذهب الجديد بتحديد مباحثهم وميولهم في مؤتمر مشهور عقدوه في أيزيناش (Eisenach) في سنة ١٨٧٢ اجتمع فيه عدد كبير من الاساتذة والاقتصاديين ورجال القانون والموظفين ، وختموا اعماله باصدار منشور وضعه الاستاذ شمورل أعلنوا فيه الحرب بخاصة على شعبة المتفائلين من الحرب الحر التي سموها باسم «مذهب منشتر» ، واحتجوا فيه على مبدأ أتركه يعمل ، وعلى امتناع الدولة عن كل تدخل ، كما احتجوا على كل محاولة اشتراكية يقصد بها القضاء على الملكية الفردية ، وأنكروا صلاحية مبادئ اشتراكية رأس المال وامكان تحقيقها

١٠٧ — فرى ما بين المذهب التاريخي القديم والحديث : أهم ما يتميز به المذهب التاريخي الحديث عن القديم هو ما يأتي :

أولاً — لا ينال أصحاب المذهب الحديث كما فعل هيلدبرند وكنيز في انكار وجود قوانين اقتصادية طبيعية ، وما ينكرونه هو امكان الاهتداء الى هذه القوانين باستخدام الطريقة الاستنباطية .

١ Roscher, Précis d'un Cours d'economie politique d'après la méthode historique

٢ Roscher, Principes d'Economie Politique ترجمة فرنسية

ثانياً — لا يريد أصحاب المذهب الحديث أن يخاطروا بتعميم نتائج أبحاثهم — أى يضعوا مبادئ العلم العامة — قبل أن يزدودوا بأكثر ما يستطيع من المعلومات عن النظم الاقتصادية ؛ ولذلك فهم قد انصرفوا الى اجراء تحقيقات دقيقة فى مختلف نواحي النشاط الاقتصادى ، وكذا يصبح الفرض الرئيسى من أبحاثهم هو دراسة النظم الاقتصادية فى العهد القديم والقرون الوسطى ، وتتبع آثارها وتطوراتها فى الامم الحديثة ، وقد مهروا الاقتصاد السياسى بمعلومات قيمة من تلك الوجهة ، ولكنهم أمعنوا فى دراسة التاريخ الاجتماعى والاحصائيات وتحليل النظم الاقتصادية الحديثة الى عناصرها الاولى ، حتى أغرقوا الاقتصاد السياسى فى لجة من التاريخ الاقتصادى . دون أن يصلوا حتى اليوم الى استخلاص ما يجب استخلاصه من المبادئ العامة

١٠٨ — مميزات المذهب التاريخى : رأيت من قبل ^١ أن المذهب التاريخى يتميز عن المذاهب الأخرى من حيث طريقته فى البحث ، وكذلك هو يتميز عنها من حيث وجهة نظره الى المسائل الاقتصادية

(١) الفكرة الأساسية التى يقوم عليها المذهب التاريخى هى نسبية الظواهر الاقتصادية ، وعدم ثباتها على حالة واحدة ، فالملكية الخاصة ونظام الاجور مثلا لم يكونا معروفين فى كل العصور الخالية وكذلك هما لا يظلان باقيين بشكلهما الحاضر فى العصور المستقبلية

ولبدأ النسبية عند التاريخيين وجهتان ، وجهة عملية وأخرى نظرية فأما وجهته العملية فتقوم على أن التشريع الاقتصادى الذى يسن فى مختلف البلدان والعصور لا يجوز أن يكون واحداً مادام أن الظواهر الاقتصادية هى فى تغير مطرد ، بل يجب أن يتغير بتغير الزمان والمكان ليكون متلائماً مع حالات كل مجتمع وأما وجهته النظرية فتقوم على أن القوانين الاقتصادية ليس لها سوى قيمة نسبية ، ففى حين أن قوانين الطبيعة والكيمياء — التى شبه بها قداماء الاقتصاديين

الاحرار القوانين الاقتصادية — تتحقق في كل زمان ومكان ، فالأمر غير هذا بالنسبة للقوانين الاقتصادية ، فهي وقتية وشرطية : هي وقتية بمعنى أن الحركة التاريخية وهي في سيرها تكشف عن حقائق جديدة لا تحيط بها النظريات الموجودة تلزم الاقتصادى دائما على تعديل صيغ النظريات التي كان يقنع بها أولا ، وهي شرطية بمعنى أن القوانين الاقتصادية لا تحدث أثرها الا اذا لم تطرأ ظروف أخرى تعوق فعلها ، فالتاريخ وهو يغير من الظروف الموجودة يستطيع أن يحول دون ظهور نتائج كان يتوقع أن تعقب أسبابا معينة ^١

(٢) وكذلك يدرس المذهب التاريخي الحياة الاقتصادية من ناحية تختلف عن الناحية التي نظر اليها المذهب الحر القديم ، قدماء الاقتصاديين قد عنوا بدرس الظواهر التي يمكن تفسيرها تفسيراً ميكانيكياً (أى التي لها علاقة بالحركة والتوازن) مثل تقلبات الائمان ، واختلاف سعر الفائدة والربح والاجور ، وحدث التوازن بين الاتاج والاستهلاك ، أما الاقتصاديون التاريخيون فقد نظروا الى الحياة الاقتصادية من الوجهة العضوية ، فنوا بدرس المصارف والبورصات والنقابات وجماعات التعاون ونحوها من النظم التي تتألف منها الآلة الاقتصادية في كل جماعة ، وتتبعوا تطوراتها في الجماعات والمصور المختلفة .

المبحث الثاني

اشتراكية الدولة ^٢

أشهر أصحاب هذا المذهب أساتذة في الجامعات الألمانية . ولهذا يطلق عليه أحيانا اسم (Socialisme de la Chaire) ، وتند أصوله الى المذهب التاريخي

فهما من أسرة واحدة ، ومن أشهر أصحاب اشتراكية الدولة الاستاذ فنجير في ألمانيا وديون ويت في فرنسا^٢

١٠٩ - مميزات اشتراكية الدولة : اشتراكية الدولة كذهب اقتصادي توسط بين الاشتراكية والمذهب الحر ، فهي تقرب من الاشتراكية بعملها على النظام الاقتصادي القائم ودعوتها الى استبدال الملكية الخاصة بالملكية العامة في بعض الحالات ، ولكنها تبعد عنها اذ تريد بوجه عام أن تبقى على الملكية الخاصة ، وعلى المصاحبة الشخصية كأساس للحياة الاقتصادية في أغلب مظاهرها ، وهي تقرب من المذهب الحر بأخذها مثله بمبدأ الملكية الفردية ، ولكنها تبعد عنه بما تريد أن تمهد به الى الدولة من الوظائف الاقتصادية

فلقد هال بعض الاقتصاديين تنالي أصحاب المذهب الحر في التمسك بمبدأ الحرية مما حل كثير منهم على القول باستتاع الدولة عن التدخل في أى ناحية من نواحي النشاط الاقتصادي ، ووصوها بالعجز وسوء الادارة اذا ما حاولت أن تكون عاملا من عوامل الحياة الاقتصادية ، كما أبوا عليها تدخلها في العلاقات بين الافراد لأن هذا التدخل يأتي من طريق الاكراه ، حتى لقد أراد بعض منهم أن يقصر وظيفة الدولة على السهر على الأمن وسلامة البلاد .

قالى هذه الآراء وأمثالها قلم أصحاب اشتراكية الدولة بوجهون حملتهم ، وينتقدون تطرفها ، فيقولون بأن هناك من المشروعات ما يضمن على الدولة أو البلديات أن تتولى أمرها ، وذلك أما لعجز الأفراد عن القيام بها ، وأما لانه اذا ترك لهم قيادها لم يسروا بها في طريق المصلحة العامة ، ومن الاقراء على الدولة القول بعجزها عن القيام بأى عمل اقتصادي ، الى هذا أنه يفرض عليها التدخل في العلاقات الاقتصادية بين الأفراد باسم الاخلاق والعدالة ، فتعالج من مساوى المنافسة الحرة ،

١ Wagner, Fondements de l'Economie Politique ، ترجمة فرنسية

٢ Dupont-White, L'individu et l'Etat

وتمنع بحكم بعض المتحجبن في طبقة المستهلكين ، وبالاخص تصالح من حال الطبقة العاملة ، وعلى الدولة أن تحل بمراس التقدم الاقتصادي في كل أمة ، وأن تكون أسبق من غيرها الى نشر المدنية والسعادة في المجتمع

١١٠ - هرودوت رجل الدولة : ولكن ما هو الحد الذي يفصل بين نطاق عمل الدولة ونطاق عمل الافراد ؟ يقول الاستاذ فخير أنه يستحيل تعيين حد ثابت بينهما ، كما أنه لا يمكن تعيين حد بين الملكية الفردية والملكية العامة^١ فيجب اذاً أن تدرس ظروف كل حالة على حثتها

وقد يؤخذ على هذا الرأي ان اعدام وجود قاعدة ثابتة تطبق في كل الحالات من شأنه أن يجعل الحكم في كل حالة خاضعاً للتقدير الشخصي ، وهذا يعتبر من الوجهة النظرية موطن ضعف في اشترائية الدولة ، الا انه من الوجهة العملية مصدر قوة لها ، اذ يجعل الى صفوف انصارها كثيراً ممن يرغبون أن يحتفظوا بكامل حريتهم في تقدير مبلغ تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية

١١١ - أثر اشترائية الدولة في الحياة الاقتصادية العملية : صادفت تعاليم هذا المذهب نجاحاً كبيراً وكان لها تأثير ليس في الافكار فحسب وانما في التشريع أيضاً فكان لها فضل كبير في تمخض الربع الأخير من القرن التاسع عشر عن هذه الحركة الخطيرة التي يطلق عليها اسم « تشريع العمال »^٢ وفي عقد كثير من المعاهدات بين الدول لتنظيم العمل على قواعد دولية ، وفي اهتمام الحكومات بمضيد كثير من المشروعات الاجتماعية

وسنلتقي في خلال دراستنا بمسائل أخرى عديدة تتدخل فيها الدولة في كل البلاد الحديثة ، وسنبين في كل منها شكل هذا التدخل وما أثاره من الانتقادات والمجادلات

١ فخير ، الجزء الاول ، ص ٨٤ من الترجمة الفرنسية

٢ وقد كان من أثر اشتراك أحزاب العمال في الحياة السياسية ، وتعليمهم في المجالس النيابية ، أن تقدم تشريع العمال بعد ذلك تقدماً عظيماً

ويكفي هنا أن نشير الى أهم هذه المسائل

١ — في باب الانتاج: تتولى الدولة ادارة بعض المشروعات الصناعية وتمنح

الاعانات المالية لبعض المنتجين ، وتشرف على سير بعض المشروعات الخاصة

ب — في باب التداول : تقوم الدولة بتنظيم التجارة الدولية والمصارف

وسك النقود

ج — في باب التوزيع : تتدخل الدولة في توزيع الثروات بما تصدره من

القوانين في مسائل الملكية والميراث والفائدة والايجارة والاجور ، وبالساسة العامة

التي تجري عليها في توزيع الضرائب بين الافراد

د — في باب الاستهلاك : تحرم الدولة أحياناً استهلاك بعض المواد ، وتراقب

استهلاك غيرها

البعضيل السابع

المذاهب الاقتصادية المسيحية

١١٢ — المسيحية الاجتماعية (Christianisme Social) : كثيراً

ما يجمع الكتاب بين مختلف المذاهب الاقتصادية المسيحية تحت لواء تسمية واحدة

هي المسيحية الاجتماعية ، اذ تبدأ كلها من نقطة واحدة ، ولو أنها تأخذ بعد ذلك

اتجاهات مختلفة — وتقسم هذه للمذاهب مبدئياً الى قسمين يقابلان العقيدتين الدينتين

المنتشرتين في أكثر البلاد قديماً صناعياً ، وهما المذهب الكاثوليكي والمذهب

البروتستانتي

والنقطة التي يتدثان عندها هي فكرة إيجاد رابطة بين الاقتصاد السياسي والاخلاق التي يصبغاتها بالصبغة الدينية ، فندهما أن الانسان ليس طيياً بطبعه كما نوح روسو ، ومن شأن أنانيته وانهماكه في السعى وراء المصالح المادية ، وجهه لعيش الترف والبلذخ ، أن تشعل أوار الخوصومة والشقاق في كل مجتمع ، فلكي يحل الوفاق محل الشقاق ، ويعود السلام الى الأرض ، يجب على كل مسيحي أن يراعى — وهو يسعى وراء مصلحته الشخصية — اعتبارات أخرى سامية مثل العدالة والشقة والاحسان والتضحية للغير ، وبالجملة يوفق بين بواعث الاعمال الاقتصادية وتعاليم الديانة المسيحية

١١٣ — **المعروف المسيحية الاجتماعية عن كل من الاشتراكية والحرية :**
تناولت المذاهب المسيحية النظام الاقتصادي القائم بالنقد ، وأظهرت ما بدا لها فيه العيوب والنقائص ، وحملت بخاصة على الزيج والفائدة (التي ظلت تسميها باسم الربا كما في القرون الوسطى) ، ونظام الشركات المساهمة ومبدأ المنافسة الحرة ، فلما رأى ذلك بعض الكتّاب نوح أنها من أنصار الاشتراكية فأطلق عليها اسم الاشتراكية المسيحية ، مع ان المسيحية الاجتماعية تبرأ من الاشتراكية ، وهي تخرج على تسميتها بهذا الاسم ، اذ هي تختلف عن الاشتراكية اختلافاً ينفياً ، فهي لا تأخذ بمبدأ كفاح الطبقات ، ولا تدعو الى إلغاء النظم الأساسية التي تقوم عليها الحياة الاقتصادية مثل نظام الملكية والميراث والاجور

وهي في الوقت نفسه تتميز عن المذهب الحر ، اذ لا تؤمن بمبدأ الحرية الاقتصادية كما يقول به أصحاب هذا المذهب ، بل ترى في الحياة الاقتصادية مجالاً واسعاً للتدخل ، لتهذيب طبيعة الانسان ، واصلاح مسالمة النظام الاجتماعي ..

المبحث الاول

المذهب الكاثوليكي

يلتص أصحاب هذا المذهب حول ساطة الكنيسة الكاثوليكية ويقولون عليها آمالاً كباراً في اصلاح المجتمع ، ولكنهم مع اتفاقهم في ذلك ينقسمون أحزاباً لكل منها مميزات خاصة ، فمنهم المعتدلون وهم حزب الوسط ، وقد تطلب عليهم اسم الكاثوليكية الاجتماعية ، ومنهم المتطرفون وهم حزب اليسار ، كما أن منهم المحافظين وهم حزب اليمين

١١٤ — (١) **الطائفة الكاثوليكية الاجتماعية** : فلما الكاثوليكية الاجتماعية فندها أنه لا بد لتجديد النظام الاجتماعي وفقاً لمبادئ المسيحية من تضافر عوامل ثلاثة :

(١) نفوذ الكنيسة الكاثوليكية ، (٢) تشريع اجتماعي حكيم يتمشى مع اسباب التقدم ، (٣) جهود الأفراد والهيات المستقلة التي تتبع ارشادات الدين المسيحي . وهي تضرب مثلاً بما كان عليه الأمر في القرون الوسطى ، فقد كان السلام الاجتماعي ينجم على العالم المسيحي بفضل وجود نظام الطوائف وما كان للكنيسة من واسع السلطة والنفوذ ، ولكن يجب أن لا يفهم من ذلك أنها تدعو الى احياء نظام الطوائف بنظمه وأساليه العتيقة ، وانما هي تحض على الاكثر من تأليف النقابات التي يسترشد أعضاؤها بمبادئ الدين المسيحي ، وعندها أن أفضل أنواع النقابات هي المختلطة منها أي التي تؤلف بين العمال وأرباب لأعمال ، انما اذا تعذر تأليف هذه النقابات المختلطة ، وذلك ما أثبتته التجارب ، فلا بأس من حث العمال على تأليف نقابات خلسة بهم ، وأصحاب الأعمال على تأليف مثلها ، اذ في ذلك مدعاة الى التوفيق بين العمل ورأس المال ، وذلك بفضل اتحاق هذه النقابات فيما بينها على وضع

قواعد لتنظيم العمل ، مثل تحديد ساعاته وتعيين حد أدنى للأجور وتحديد يوم للراحة الأسبوعية وفض ما ينشأ من الخصومات بين أرباب العمل والعمال ، ومن شأن كل تنظيم للعمل يضع قواعده ممثلو هذه النقابات أن يكون عظيم الأثر في عالم الصناعة ، اذ ينبغي ان يسير عليه كل مشغل بالصناعة التي وضع لها حتى ولو لم يكن عضواً في إحدى النقابات

١١٥ - (ب) حزب اليسار : وأما حزب اليسار فهو أقرب المذاهب المسيحية الى الاشتراكية ، ولقد كانت تسمية المذاهب المسيحية الاقتصادية بالاشتراكية المسيحية موجة خاصة اليه ، وقد وُجد من أعضائه من أخذ بلامواردية بعض مبادئ الاشتراكيين مثل حق العامل في الاستئلاء على ناتج عمله بكامله ، والغاء نظام الأجور ، وقد اشتهرت « شيعة سيون » (Sillon) التي تأسست في سنة ١٨٩٠ بالدفاع عن هذا المبدأ والدعوة اليه ، ولكن الباباليون الثالث عشر لم يطق شكوكاً على مثل هذه الدعوة يرسلها قوم ينتسبون الى الكنيسة الكاثوليكية ، فانكر على المتطرفين من هذا الحزب تطرفهم ، وعلى أثر ذلك انحلت شيعة سيون سنة ١٩١٠ وقد جله المنشور البابوي (rerum novarum) الذي أصدره ليون الثالث عشر في شئون العمال يذكر الناس بأن الملكية الخاصة هي حق طبيعي يجب احترامه ويتبرأ من نظريات الاشتراكيين في الملكية الاشتراكية ، كما جله يذكرهم بما بين العمل ورأس المال من تضامن ، وما يفرضه الدين المسيحي من الواجبات على الأغنياء نحو الفقراء وعلى أرباب الأعمال نحو العمال

١١٦ - (ح) حزب اليمين : وأما حزب اليمين فيشتمل على جماعة من المحافظين يتميزون عن حزب الوسط في أنهم أقل منه تمسكاً بمبدأ تدخل الدولة ، بل أن منهم من لا يريد تدخلها مطلقاً في المملكت الاقتصادية بين الأفراد ، فيعتقد في اصلاح النظام الاجتماعي على سلطة الكنيسة قبل كل شيء ، وعلى هيئات يؤلفها أهل الخير من أرباب الأعمال ، وتريد شيعة اليمين أن يكون موقف صاحب العمل

أزاء عمله كوقوف الأب البار أزاء أبنائه ، يعطف عليهم ويهتم بتحسين شئونهم ، من غير أن يكون للعالم حق الزامه بتأدية هذه الواجبات الأبوية ، اذ هي تقوم على فكرة الاحسان لا العدالة المطلقة^١

١١٧ — مذهب ليموى^٢ : يتخذ مذهب لبلاى مكانه فى علم المذاهب الاقتصادية بين صفوف أهل اليمين من المذهب الكاثوليكي ، فهو يجمعه بهم :

١ — الميزة العليا التى ينزل فيها المعاطفة الدينية والاخلاقية فى الحياة الاقتصادية

٢ — عدم ايمانه بالتقدم والتطور الطبيعى ، وشديد عدائه لما يسميه « بالعقائد

الباطلة » (faux dogmes) التى جاءت بها الثورة الفرنسية

٣ — عظيم اهتمامه بتوطيد دعائم الأسرة^٣

ويرى لبلاى أن نشر السلام فى الأرض ، وتوطيد أركان النظام الاجتماعى ، يتوقفان على صون مبدأ أساسى ، هو مبدأ السلطة فى مظاهرها الثلاثة : سلطة الأب فى أسرته ، ورب العمل فى مصنعه ، والدولة فى الجماعة السياسية ، وعند لبلاى أن أهم أنواع هذه السلطات هي سلطة الأب ، ولذلك وجه عنايته الى اصلاح امر الاسرة الحديثة ، وتثبيت دعائمها ، بعد اذ وضع له امتقاض بناتها وقد فرق لبلاى بين أنواع من الأسر ثلاثة :

النوع الأول : الأسرة الابوية (la famille patriarcale) — وهي الأسرة كما كانت فى العهد القديم ، موطنه الدعائم ، ثابتة الأركان ، يخضع أفرادها لسلطة رئيس واحد هو ما يعرف فى الأسرة الرومانية باسم (paterfamilias) ، وقد كان فى أسرته سيداً مطلقاً ، مطلق السلطة والتصرف ، له وحده حق ادارة الأموال التى

١ انظر رامبو (Rambaud) فى Cours d'Economie Politique ، ص ١١١

٢ راجع لبلاى وطريقته التى تقدم الكلام عليها فى بند ٣٧ ، ص ٢٦ — ٢٧ من هذا الكتاب

٣ جيد ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٤٢

كانت ملكاً للأسرة كلها ، ولم تكن وفاته تؤثر على وحدة الأسرة ، اذ كانت تظل قائمة تحت سلطة رئيس جديد يكون هو خليفة الأول في أسرته

النوع الثاني : الأسرة الحديثة (La famille moderne) — وأهم ما يميزها انعدام عنصر الثبات فيها ، فهي كثيراً ما تبدأ بمقد وحلتها أثناء حياة الأب نفسه ، اذ يحدث في الغالب أن يعمل أعضاؤها متفرقين في مشروعات مختلفة ، ويتمتع الابناء فيها بحق مطلق على نتائج عملهم ، ولذلك فهم لا يكاد يشند ساعدهم ، ويأمنون من أنفسهم قدرة على كسب معاشهم حتى يسارعوا الى هجر العش الاوى ، ثم اذا ما حلت الوفاة بالأب توزعت أمواله بين ورثته وكان مآل الأسرة الانحلال

النوع الثالث : الأسرة الأبوية الحديثة (La famille-souche) وهي التي يدعو اليها ليلاي لاصلاح سوء ما وصلت اليه حالة الأسرة اليوم ، وهي عبارة عن الأسرة الحديثة مدعم بنائها بمنح رب الأسرة حق نقل أمواله بعد وفاته الى وارث واحد يكون هو الذى يحل محل الأب بعد أن يكون شريكاً له أثناء حياته، فهي ارادة الأب التي تميز هذا الوارث لاصوص القانون ، وليس من الضروري أن يكون أكبر الابناء ، بل ألقهم على كل حال للاحتفاظ بمراث آباءه وأجداده ، ويكون عليه أن يؤدي نحو اخوته من الواجبات ما كان يؤديه أبوه قبل وفاته ، فيبقى لهم على مكنتهم في مقر الأسرة ، ويعطيه في بدء حياتهم العملية ما يستينون به على كسب معاشهم ، وبهذا تحتفظ الأسرة بوحيتها وتقاليدها ، وتتخذ من الانحلال كل المشروعات التي تكون بطبيعتها غير قابلة للتقسمة ، والتي يؤدي وفاة الأب — في النظام الحاضر — الى تصفيتا أو يعما لتوزيع ثمنها بين الورثة

ونظام هذا النوع من الأسر متبع في بعض البلاد مثل الصين وهو سر ثبات نظمها الاجتماعية ، كما أنه لا يزال مصدر قوة انفجارها وعظمتها ، ولو أن الوهن قد دب اليه وتزعزعت أركانه فيها في العهد الاخير

وأما سلطة رب العمل في مصنعه ، فهي كسلطة الأب فيها من الواجبات على رب العمل نحو عماله ما على الأب نحو أبنائه ، ويرى لبلاى أنه لا بد من وجود هذه السلطة للقضاء على روح العداء الشديد الذى استحکم بين العمل ورأس المال ، ولتحسين حال العامل بعد اذ ساءت كثيراً بفضل المنافسة الحرة وانتشار الصناعة الكبيرة ، ذلك أن رب العمل معتمده بالسلطة يفرض عليه العمل على كل ما من شأنه ترقية حال العامل مادياً وأدبياً ، فيزوده بالتصانح والارشادات ، ويراقب سلوكه ، ولا يرضى بمساعدته مادياً اذا قضت الضرورة ، ولا سيما اذا كان ذلك من أجل تكوين أسرة له

وأما سلطة الدولة ، فيريدها لبلاى قوية محترمة ، اذ هي عون الأب في أسرته ، ورب العمل في مصنعه ، وهي التى يجب أن تقوم بواجباتها اذا ما حالت الظروف دون قيامها بها ، وهي التى تسهر على احترام السلطات كلها عاملة على التوفيق بينها وبين الحرية

المبحث الثانى

المذهب البروتستانتى

١١٨ — البروتستانتية الاجتماعية (Le Protestantisme Social) :

يشتهر المذهب البروتستانتى بين المذاهب الاقتصادية المسيحية باسم البروتستانتية الاجتماعية أو المذهب البروتستانتى الاجتماعى ، وهو يبدؤ لأول وهلة في عالم المذاهب الاقتصادية أبعد عن الاشتراكية من المذهب الكاثوليكي ، اذ من المعروف أن المذهب البروتستانتى هو مذهب الفردية الدينية القائل بأن المؤمن لا يحتاج في عقيدته الدينية الى وسيط يقوم بينه وبين ربه ، وهذا بخلاف المذهب الكاثوليكي الذى يقول بواسطة الكنيسة بأنها هي التى ترشد الانسان الى كل ماله مساس بعقيدته ،

ونع هذا البروتستانتية الاجتماعية لا تأخذ بمبادئ الحرب الحر الاقتصادي من حيث أنها قوم على الايمان بصلاحيه القوانين الطبيعية ، وذلك لأنها تعتقد أن مصدر خطيئة الانسان هي الطبيعة ، فهي التي يجب محاربتها والتغلب عليها ، وهذه الخطيئة لا تبدو لأصحاب هذا المذهب كمجرد خطيئة فردية ، وإنما بالأخص كخطيئة اجتماعية ، فأمرها يستلزم اصلاحاً اجتماعياً

وقد كان أول ظهور هذا المذهب في انجلترا في منتصف القرن التاسع عشر ، وكان أصحابه يصدرون فيها صحيفة اسمها « The Christian Socialist » ولا يزال هذا الاسم يطلق عليهم في انجلترا الى اليوم ، ولم تكن لهم في الاصلاح الاجتماعي خطة واحدة ، فقد دعوا في أول الأمر الى تأليف جماعات التعاون للعمال ، فلما تبين لهم صعوبة تأليفها ، وقلة حظها من النجاح ، حولوا دعوتهم الى تأليف جماعات الاستهلاك التعاونية ، وحملوا على كبار الملاك العقاريين ، وهم يكثرون بمخاصة في انجلترا ، وأخذوا يشنون الدعوة ضدهم ، حتى كادوا يصبحون من شعبة الاشتراكية الزراعية ، ومن أنصار هنري جورج الذي سيأتي الكلام عليه في موضع آخر

ولقد تضاربت آراء أصحاب هذا المذهب وميولهم تضارباً كبيراً حتى لقد ذهب فر منهم في الولايات المتحدة مثل الراعي (Herron) الى الانحياز لمبادئ الشيوعية ، في حين أخذ البروتستانتيون الاجتماعيون في ألمانيا بعد الحرب الكبرى يميلون الى ناحية الحرب الوطني الألماني ، بينما أخذ زملأؤهم في سويسرا يهتربون بأرائهم من اشتراكية رأس المال^١.

الفصل الثامن منهـب التضامن^١

١١٩ — معنى « التضامن » : استعمل علماء القانون اصطلاح التضامن منذ زمن بعيد ليدلوا به على نوع خاص من أنواع الالتزامات ، وهى التى يكون للدائن فيها حق استيفاء الدين بأكمله ، ولو كان معه غيره من الدائنين ، ويلزم بوفاء الدين كله مدين واحد ، ولو كان معه غيره من المدينين^٢

وقد استعمل هذا الاصطلاح أيضاً فى الاقتصاد الاجتماعى ، وله فيه معنى خاص ، اذ يراد به التبعة المتبادلة بين أجزاء الجسم الواحد ، ولقد شاع استعمال « التضامن » بهذا المعنى ، وردده الخطباء والكتاب ، ونال عند السياسيين حظوة كبرى ، وهو بهذا المعنى حقيقة طبيعية أزاح الستار عن كثير من مظاهرها تقدم العلوم فى العهد الاخير ، فأصبحنا نعرف أن مملكة النبات تتوقف حياتها على مملكة المعادن ، وأن مملكة الحيوان يتوقف بقاؤها على مملكة النبات ، وأن صحة الانسان — فى عالم الميكروب — تتوقف على صحة جاره ، وأن هناك فى عالم الاقتصاد مظاهر عديدة لتضامن الانسان بالانسان ، ويمكن أن نشير هنا الى نتائج تقسيم العمل الداخلى والدولى ، والى ما مايحدثه اضراب عمال المناجم أو المواصلات الحديدية من الاثر العميق فى الحياة الاقتصادية كلها

١٢٠ — منهـب التضامن (L'Ecole Solidariste) : أراد أصحاب هذا المذهب أن يستخلصوا من ظاهرة التضامن كما يراها نتائج عملية لاصلاح

Le Solidarisme ١

٢ راجع الالتزامات التضامنية فى بلانول Traité Elementaire de Droit Civil. طبعة سنة ١٩١٧ ، الجزء الاول ، ص ٢٢٨ وما بعدها .

ما ينجم عن وجودها من المظالم في الحياة الاجتماعية ، فذهب فريق منهم الى أن ظاهرة التضامن تولد ديونا بلقى القانوني في الحياة الاجتماعية ، وذهب فريق آخر الى أنها تولد واجبات اجتماعية

وقد صاغ أشهر أصحاب هذا المذهب هو ليون بورجوا (Léon Bourgeois)^١ هذه الفكرة في قلب قانوني ، قال بأن الشخص يولد وعليه دين للمجتمع الذى يدخل فيه ، ذلك أن المدينة التى يستخدم منافها هى ثمرة جهود الاجيال السابقة ، وهذا الدين الذى فى ذمته نحو الحاضر يتحم عليه أن يدفعه للمستقبل ، وذلك بعمله على زيادة الاموال المادية والمعنوية التى ستخلف للاجيال القادمة

وكذلك الاغنياء من الناس مدينون لفقرائهم ، لأن الطبقات الغنية انما أحرزت غناها بفضل بعض ظروف سميعة صادقتها ، مثل ميراث أصابته أو بعض مزايا طبيعية أو غير طبيعية نهأت لها ، فهى التى تنال الغنى من وراء التضامن الطيبى فى حين ان الفقراء هم الذين عليهم الغرم ، وهذا الدين الذى فى ذمة الاغنياء نشأ لا بمقتضى عقد وانما بمقتضى شبه عقد (Quasi - Contrat) ، ومثلهم كمثل من أخذ شيئاً بغير استحقال فانه يترى بلا سبب ، ولهذا فان القانون يلزمه برد ما أخذه^٢

فيجب على الاغنياء أن يوفوا دينهم ، وذلك بشرط انهم فى انشاء الملاحة والمستشفيات وكل ما يرمى الى مساعدة الفقراء واغاثتهم ، وعلى الدولة أن تقوم باستيفاء هذا الدين ، وذلك بفرضها على الاغنياء من الضرائب وبخاصة المدرجة منها ما تستعمله فى الاضاق على الطبقات المحرومة ، كأن تفتح لها أبواب التعليم المجانى ، وأن تؤمنها ضد الاخطار المختلفة التى تتعرض لها ، وأن تضمن لها حداً أدنى للعيش ، الى غير ذلك

وقد أثارَت هذه النظرية فى فرنسا فى وقت ما كثيراً من الجدل والمناقشة ،

١ راجع فى تفصيل نظرية بورجوا كتابه المعروف « La Solidarité »

٢ بورجوا ، « La Solidarité » الطبعة السابعة ، ص ٤٠ وما بعدها

٣ انظر المادة ١٤٠ من القانون المدنى المصرى ، وراجع بورجوا ص ٦١ وما بعدها

وقامت عليها اعتراضات عديدة ، منها ما لاحظته الاستاذ جيد من أنه ليس من السهل تعيين الدائنين والمدينين في الحياة الاجتماعية ، وليس من الضروري أن يكون الاغنياء هم الدائنين والفقراء هم المدينين ، هناك من الثريين مثل كبار المخترعين من قد أعطى الى المجتمع أكثر مما أخذ منه ، كما أن من الفقراء العاجزين عن العمل من لم يعط الى المجتمع شيئاً مقابل ما أخذه منه^١

ومع هذا فإن فكرة التضامن تبرر تدخل السلطات العامة في بعض المسائل التي تحدث في المجموع أضراراً سيئاً ، مثل تدخلها في مشكلة المساكن المضرة بالصحة وغش المواد الغذائية ، كما أنه أعلى هذه الفكرة يقوم تأليف النقابات وجمعيات المساعدة المتبادلة وجماعات التماون ونحوها من الجماعات التي يتساند أعضاؤها ليتقوا بعض الاخطار أو يجتنبوا بعض الفوائد

١ جيد في Cours ، الجزء الاول ، ص ٤٦

الكتاب الثاني

عناصر الحياة الاقتصادية وخصائصها

الباب الأول

البيئة الطبيعية^١

٢٢١ — أهمية البيئة الطبيعية : البيئة الطبيعية على الانسان تأثير كبير ، ففى التى تمدد بالأحوال الضرورية للإنتاج ، وبالمواد التى يحتاج إليها فى عمله ، وبالقوى المختلفة التى يذللها ليستعين بها فى حياته الاقتصادية . وقد بالغ بعض الفلاسفة مثل مونتسكيو (Montesquieu) وبعض المؤرخين مثل ميشليه (Michelet) فى تأثير البيئة الطبيعية فى تكوين النظم الاجتماعية المختلفة ، وقد تبعهم فى هذا بعض علماء الاجتماع^٢ ، كما تنبّهت الأفكار فى العهد الأخير الى أهمية وظيفتها فى

١ راجع فى البيئة الطبيعية وتأثيرها كوفيس ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ١٧٠ وما بعدها ، وييرو ، الجزء الاول ، ص ٩٣ — ١٠٠ ، وجيد ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٩٦ — ١٢٠ ، سليجمان ، Principles ، ص ٣٧ — ٤٦

٢ ذهب فريق من علماء الاجتماع الى انتقاد البيئة الجغرافية أساسا لعل الاجتماع ، فيقول بأن كل نوع من أنواع الأرض الثلاثة قد كوّن شكلا خاصا من أشكال الجماعات فى المصور الاولى ، فالسهول كوّنت شعوبا من الرعاة ، وشواطئ البحر جعلت من سكانها صائدى أسماك ، والغابات جعلت منهم أقواما محترف صيد الحيوان وقصصه

وكذلك ذهب بعض الكتاب الى أن البيئة الطبيعية تأثيرا فى تركيب جسم الانسان ، وآية ذلك تطور شكل سكان الولايات المتحدة تطورا بطيئا واقتراهم من شكل الهنود الحمر ، وكذلك تطور شكل سكان استراليا تطورا بقدرون به من شكل السكان الاصليين — جيد ، فى

Cours ، بالمأمش ، ص ٩٧

الاتجاه ، على أثر تقدم العلوم الطبيعية ، والاهتمام الى كثير من منها ، وتعدد
الاختراعات التي سهلت استخدام بعض القوى الطبيعية
وتألف البيئة الطبيعية من عناصر ثلاثة وهي : ١ — الأحوال الطبيعية . ٢ —
المواد الطبيعية . ٣ — القوى الطبيعية ، ولكل منها أثره في الحياة الاقتصادية

الفصل الأول

١ — أثر الأحوال الطبيعية في الحياة الاقتصادية

١٢٢ — تأثير الأحوال الطبيعية في الإنسان : الأحوال الطبيعية اما
جوية أو جغرافية أو جيولوجية

فالأحوال الجوية بكات ولا تزال ذات تأثير عظيم في حياة الانسان الاجتماعية
والاقتصادية ، فتفاوت درجة التقدم الاقتصادي في البيئات المختلفة بتفاوت أحوالها
الجوية ، فالأقاليم الحارة لا تبعث على العمل ، لأن شدة حرارتها تدعو الى الخمول
والكسل ، كما أن وفرة ما تجود به تجعل الانسان لا يبذل الا اليسير من الجهد في
سبيل سد حاجاته ، ولذلك لا يفكر كثيراً في استخدام قوى الطبيعة التي تحيط به ،
فضلا عن أنه يهرب قوتها ويخشى غضبها ، فهو بدلا من أن يؤثر في الطبيعة يعيش
تحت تأثيرها مستسلماً ، وكذلك الأقاليم المتجمدة لا تساعد على التقدم الاقتصادي ،
اذ أنه بالرغم مما يبذله الانسان فيها من الجهد ، وما يلقاه من العناء ، فهو لا يتمكن
الا من سد الضروري من حاجاته

١ انظر مقالة (Villey) د في تأثير البيئة في تقدم الانسان ، في مجلة الاقتصاد السياسي ،

لذلك كانت الأقاليم المعتدلة هي أفضل الأقاليم ، فالطبيعة فيها لا توجد مكرهة كما في المناطق الباردة ، وهي ان لم تكن تعط بسخاء كما في المناطق الحارة ، الا أنها لا تبخل على من يعمل فيها ، ولهذا كان جوعا معوانا على العمل ، وكانت موطن المدينيات ، فتكثر فيها الجنس البشرى ، وعاش فيها أرقى الشعوب وأغناها

وليس الموقع الجغرافى والأحوال الجيولوجية بأقل تأثيراً فى درجة التقدم الاقتصادى ، فظليها يرجع الى حد كبير سبب تخصص الأمم فى بعض فروع الانتاج ، فلو لا موقعها الجغرافى ما استطاعت فينيقية والجمهوريات الإيطالية وهولاندا فى العصور الماضية ، وأنجلترا والولايات المتحدة فى العصر الحاضر أن تبلغ ما بلغت من التقدم فى الملاحة والتجارة ، وما كان لمصر أن يصبح لها مركز ممتاز فى عالم التجارة ، وكذلك كانت أنهار المانيا نظراً لسهولة الملاحة فيها عاملاً مهماً فى تقدم تجارتها الداخلية ، الى غير ذلك من الامثلة التى لا شك انك تعرفها

وبينا ترى الشعوب التى تسكن المناطق الخصبة تتخذ الزراعة مهنة لها ، ترى التى تسكن مواطن المادن تحترف بالصناعة ، فى حين أن الشعوب التى تعيش فى الجبال التى تكثر فيها المراعى تنصرف الى تربية الماشية ، وحتى فى داخل الأمة الواحدة ترى لتباين الأحوال الجغرافية والجيولوجية أثراً فى حالتها الاقتصادية ، ففى فرنسا مثلاً تخصص بعض مقاطعاتها مثل بوردون وشمبانى فى زرع القنب وصناعة النسيج. بينما تخصص مقاطعاتها الشمالية الشرقية فى صناعة الصلب والحديد

١٢٣ - تأثير الانسان فى الاحوال الطبيعية : وكما تؤثر الاحوال الطبيعية فى الانسان فالانسان أيضاً يؤثر فيها سواء كانت جوية أو جغرافية أو جيولوجية ، فهو بفضل علم حوادث الجو (La météorologie) أصبح يلم بأسرار كثير من الظواهر الجوية فيستطيع أن يتق ضررها الى حد معين ، وفضلاً عن هذا فهو قادر على أن يؤثر من طريق غير مباشر فى الحالة الجوية نفسها ، فباقتلاعه الغابات أو بنهرها . هو يؤثر فى نظام هطول الامطار ، كما أنه بالمصارف التى يحفرها يؤثر فى درجة رطوبة الجو

وهو يستطيع أن يؤثر أيضا في الاحوال الجغرافية ، فهو يهذب وسائل المواصلات الطبيعية ، وينشئ غيرها جديداً لتساعد على تقدم التجارة وانتشارها ، فمن ذلك أنه يعمق مجارى الانهار ليجعلها صالحة للملاحة ، ويصل بين بعضها ، وهو ينشئ الخطوط الحديدية التى تتساق الجبال ، والافقة الى تحتقها ، وقد فصل بين القارات بما يحفره بينهما من الممرات المائية ، ويصل بين أجزاء اليابسة بما يقيه من الكبارى فوق الماء

وهو يؤثر أيضا في الاحوال الجيولوجية ، فتسميته الارض يعيد اليها من المواد ما استنفته الزراعة ، وبأعمال الرى التى يقوم بها يوجد أراض صالحة للزراعة ، ويزيد في خصوبة ما كان يزرع منها ، وبتجفيفه المستنقعات يخلق أراض زراعية لم تكن موجودة من قبل ، وهكذا

الفصل الثانى

أثر المواد الطبيعية في الحياة الاقتصادية

١٢٤ - تأثير المواد الطبيعية في الإنسان : المواد الطبيعية موزعة على جهات الارض المختلفة توزيعا غير عادل ، ولهذا أثر كبير في تفاوت درجة التقدم الاقتصادى بينها ، من ذلك أن قلة دواب الحمل في قارة افريقيا جعل استغلالها أمرا عسيرا ، وكان سببا في بقاء الرق فيها ، بينما أن وفرة أنواع الحيوانات الاليفة في أوروبا مكن السكان من الاستعانة بها في كثير من الاعمال بدل قوائم الضليلة ، فزادت قوة اتاجهم زيادة كبرى

وكذلك المواد النباتية لها تأثير عظيم في الحالة الاجتماعية والاقتصادية في كل اقليم ، ومن هذه الوجهة ترى أن أوروبا وأمريكا قد فضلتها الطبيعة على غيرها من القارات إذ تكثر فيها النباتات الغذائية والصناعية وتتمدد أنواعها

غير أنه يلاحظ أن أهم المواد الطبيعية تأثيراً في العصر الحديث هو ما تحتويه بطون الأرض من مختلف المعادن وبخاصة الفحم والحديد ، فلهما يرجع الفضل الأكبر في تفوق بعض البلاد على غيرها من الوجهتين الاقتصادية والسياسية ، وقد بدأ تأثيرهما واضحا بشكل خاص منذ القرن التاسع عشر ، فهما عماد الصناعة الحديثة ، وأساس التفوق الحربي اذ عليهما يقوم صنع كل معدات الحرب في البر والبحر

١٢٥ — تأثير الإنسان في المواد الطبيعية : قلما يستخدم الإنسان المادة لسد حاجة من غير أن يحدّث بها تغييراً صناعياً ، وهو يؤثر في أنواع الحيوان بأن يبيد غير الصالح ويزيد الصالح منها ، فترى في أوروبا أن الحيوانات المتوحشة تنقرض بسرعة بينما تزداد الأليفة زيادة عظيمة ، ولم يكن في أمريكا وقت اكتشافها خيل ولا بقرا ولا أغنام فأصبحت اليوم تنمو بها ، وقد استطاع الإنسان بمخلطه بين الأنواع المختلفة من الحيوان أن يوجد منها أنواعا جديدة لم تكن معروفة من قبل^١ وكان في وسعه أن يصل الى تلك النتائج في ملكة الثبات أيضا ، فهناك غابلات عظيمة اقلعها وأحيا مكانها أراض زراعية ، كما استطاع أن يخرج من الأرض حبا وبناتنا لم يكن معروفا من قبل ، وذلك بمخلطه بين الأنواع المختلفة منها ، أو باستيراده البنود من البلاد المثائية ، واتباعه من أساليب الزراعة ما تستطيع معه أن تتلاءم وأحوال البيئة التي جنبت اليها ، ويكفي أن نشير هنا الى الأنواع المختلفة من بنود القطن التي تتداولها أبنى الزراع في مصر ، والى أنواع القمح والبطاطس التي تزرع الآن في أوروبا فتأتي بغلة أوفر بكثير من غلة الأنواع التي كانت معروفة من قبل ، والى أن كثيرا من النباتات التي تنمو الآن في أمريكا لم تكن موجودة بها قبل عهد اكتشافها^٢

١ سليجمان ، في Principles ، ص ٤٦

٢ فمن خيل مختلف اشكالها والوانها ، الى كلاب مختلف اجسامها ووظائفها ، فهنا ما هو الحراسة ومنها ما هو للعبيد ومنها ما هو للزينة ، ومن طيور مختلف الوانها الى غير ذلك مما يمكن الانسان من ايجاده بطرق المخلط بين الانواع المختلفة

٣ وان كثيرا من البقول والفاصحة مما تأكله اليوم ما عدل فيه فن الزراعة تعديلها

الفصل الثالث

تأثير القوى الطبيعية في الحياة الاقتصادية

١٢٦ - تأثير القوى الطبيعية في الانسان : ليس عمل الانسان في نفسه غير استخدام قوة طبيعية ، هي قوته الجسمية والعقلية ، ولكنه بجانب هذا يستعين منذ العهد القديم بقوى طبيعية أخرى ، مثل قوة الحيوان والريح والماء ، ولكنه لكي يستعملها كان يجب عليه أن يبدأ بتملكها فيروض الحيوان ، وينشئ الطواحين والسفن التي تحركها قوة الريح والماء ، وكلما كانت هذه القوى أقرب الى تناول الانسان كلما كان أعظم قدما من غيره

١٢٧ - تأثير الانسان في القوى الطبيعية : لم يقتصر الانسان على استخدام القوى الطبيعية الموجودة ، بل استطاع أن يولد قوى جديدة ، فبالحرارة التي تولد من حرق الخشب والفحم مثلا توصل الى توليد بخار الماء ، كما استطاع أن يستخدم الآلات التي تتحرك بالبخار أو قوة الماء لتوليد الكهرباء

وكلما كانت القوى الطبيعية أشد بأسا كلما استلزم تفليها تمبا أكثر ووقتاً أطول ولهذا فإن الانسان لم يهتد حتى اليوم الا الى استخدام القليل منها ، ولا يزال هناك قوى أخرى هائلة لم يتمكن الانسان من تسخيرها حتى اليوم ، مثل قوى أمواج البحر والمد والجزر ، وحرارة الشمس ، والحرارة الكامنة في باطن الارض

أبعده كثيراً من الحالة الفطرية التي كان يوجد عليها في أول الامر ، ولا يزال كثير من أنواعها ينمو في بعض الجهات بمحاث الفطرية ، وبالمقارنة بين هذه الاوضاع وبين اخوتها مما يزرع اليوم يتضح مدى ما بلغته من عظيم الارتقاء ، ولا يزال باب الارتقاء مفتوحاً يدخل منه كثير من النباتات الفطرية لتتقدم من النباتات المزروعة ، ولعل أخضل مثل نضربه تلك المطاط ، فقد تمكن الانسان في العهد الاخير من زرعها بالطرق الصناعية في جلوه وسيلان وملقا ، فبما يحصل يربو على ضعف ما كان عليه محصول العالم من قبل — جيد ، في Cours ، الجوز الاول ، ص ١١٩

وقد كانت قوة الحيوان هي أول قوة طبيعية سخرها الانسان لخدمته ، فاستعان بها في حمل الاثقال وزرع الارض ، ثم اهتمى بعد ذلك الى تسخير قوة الريح والماء فاستخدمها منذ العهد القديم في تسير السفن الشراعية ، ثم وفق بعد ذلك الى استخدامها في الصناعة ، وكانت وظيفتها في أول الامر قصيرة على تحريك طواحين الهواء والماء^١ ، ثم اهتمى في القرن الثامن عشر الى توليد البخار فاستخدمه في تسير الآلات ، وما لبثت الآلة البخارية أن أصبحت أهم مميزات النظام الاقتصادي في القرن التاسع عشر ، وهنا نحن أولاء نرى اليوم الماء كقوة محركة قد أصبحت له مكانة خطيرة في عالم الصناعة ، اذ أزهرت الصناعات التي يطلق عليها اسم « hydro électrique » وهي التي تستخدم قوة الماء في توليد الكهرباء التي تسير آلاتها

ويطلق اسم « الفحم الأبيض » (houille blanche) على القوة الناشئة من اندفاع التلجات ، بينما يطلق اسم « الفحم الأخضر » (houille verte) على القوة الناشئة من مساقط المياه في الانهار^٢

وقد تمكن الانسان بفضل الاختراعات الاخيرة من نقل قوة الماء الى مسافات بعيدة ، فاستخدمت في منطقة جبال الالب في انارة المدن ، وتسير الترام ، وبعض القاطرات على الخطوط الحديدية ، وكذلك استخدمت في أمريكا في تسير القاطرات في منطقة الجبال الصخرية ، وقد ذاع استعمالها اليوم في كثير من البلاد والصناعات ، ولاسيما صناعة الورق والمواد الكيماوية وصناعة الاخشاب والمعادن

وتتجه الافكار في مصر في الوقت الحاضر الى البحث في امكان توليد الكهرباء من مساقط الماء في خزان اسوان ، لاستخدامها في ادارة بعض آلات الري مثل

١ يرجع الاستاذ شول تاريخ استخدام طواحين الهواء الى القرن الثالث عشر — شعور
Principes ، الجزء الاول ، ص ٥١٣ من الترجمة الفرنسية

٢ دروس الاستاذ دي روزيه (De Rousiers) في «الصناعات الكبيرة الحديثة»
في مدرسة العلوم السياسية في باريس سنة ١٩٢٠ — ١٩٢١ ، ص ١٢٥

المضخات الكهربائية ، وفي بعض الصناعات مثل صناعة السباد الازوتي والورق ، وفي تسير القاطرات بين الاقصى واسوان

وقد لوحظ أن القوى المائية تكثر في الجهات التي يندر فيها الفحم الاسود ، والعكس بالعكس ، ففي سويسرا وشمال ايطاليا والسويد والترويج وكندا والبرازيل ، وهي بلاد يندم فيها الفحم الاسود ، تكثر مصادر الفحم الابيض والاخضر ، في حين أن إنجلترا وبلجيكا والمانيا ، وهي غنية في الفحم الاسود ، لا تملك الا اليسير من القوى المائية^١

ويفضل الفحم الابيض والاخضر الفحم الاسود لأنهما لا ينفدان ، وقد كانت الحرب الكبرى عاملا مهما في انتشار استعمال القوى المائية في الصناعات المختلفة وبخاصة في صناعة المفرقات ، كما كانت صعوبة الحصول على الفحم الاسود في أثن الحرب في كثير من البلاد مثل سويسرا وايطاليا وفرنسا داعية الى الاهتمام باستعمال مساقط المياه فيها لتوليد القوى المحركة للآلات بدلا من الفحم الذي كان يعتمد استيراده من البلاد الاخرى^٢

١ Coudry ، الجزء الاول ، ص ١١٣ — ١١٤

٢ وتبلغ القوى المائية من الاحصنة البغورية في فرنسا ٨ ، وفي السويد ٧ ، وفي النرويج ٧ ١/٢ ، وفي ايطاليا ٥ ١/٢ ، وفي سويسرا ٣ ، وفي المانيا ١ ، وفي بريطانيا ١/٢ ، وفي الولايات المتحدة ٢٨ ، وكل هذه البلاد لم تستخدم حتى اليوم الا الجزء اليسير من هذه القوى

الباب الثاني

البيئة الاجتماعية - السكان^١

١٢٨ — علم السطاه : البحث في أحوال السكان هو موضوع علم خاص اسمه علم السكان (La Démographie) ، وهذا العلم يتناول البحث في حالة الزواج والمواليد ، والوفيات ، والمهاجرة ، وتوزيع السكان بين الدول المختلفة ، وبين أجزاء الدولة الواحدة ، وكذلك هو يتناول بعض المسائل التي تنبئ عن حالة السكان المادية والمنوية مثل حالتهم الصحية ، ودرجة انتشار التعليم بينهم ، ومستقاتهم الدينية ، ودرجة تفشي الاجرام فيهم ، الخ

وعلم السكان وان كان مستقلا في ذاته الا أن بينه وبين الاقتصاد السياسي من الروابط أوثقا ، فان النشاط الاقتصادي ليس سوى مظهر من مظاهر حياة هذا الكائن المعنوي الذي ندعوه بـعلم السكان^٢ ، ولا تكاد توجد ظاهرة اقتصادية لا تتأثر بحركة السكان ، فلهذه الحركة أثر ظاهر في كل ما يطرأ من التغيرات على الاتساج ، والتجارة الداخلية والخارجية ، وتكوين رأس المال ، وسعر الفائدة ، والاجور ، والميل الى انشاء المشروعات ، والاستثمار وحب التوسع الاقتصادي ، وكل من أغفل تأثير هذا العامل عند مقارنة أحوال الشعوب الاقتصادية بعضها تعرض للوقوع في خطأ جسيم

١ راجع في هذا الموضوع : لروابليو ، في Traité théorique et pratique d'Economie Politique ، طبعة سنة ١٩٠٠ . الجزء الرابع من ٥٠٧ و ٦٦١ ، لروابليو في La question de la Population ، طبعة سنة ١٩١٣ ، وكلسون Colson في Cours d'Economie Politique ، طبعة سنة ١٩٠٧ ، الجزء الثاني من ١٦ — ٤٩ وتروشي ، الجزء الاول ، من ٥٣ — ٧٣ ، وبيرو ، الجزء الاول ، من ٧٣٩ وما بعدها ٢ تروشي ، الجزء الاول ، من ٥٣

الفصل الأول

كثافة السكان وتركيبهم

بحسب الجنس والسن

١٢٩ - معلومات عامة عن تعداد السطاح : تقدر الاحصائيات عدد سكان الكرة الأرضية في سنة ١٩٢٠ بنحو ١٨٠٠ مليون نسمة ، وهم موزعون على القارات الخمسة توزيعاً غير متكافئ ، فيخص أوروبا منهم نحو ٤٥٠ مليوناً ، وآسيا نحو ٩٥٠ مليوناً ، وأمريكا نحو ٢١٠ مليوناً ، وأفريقيا نحو ١٣٠ مليوناً ، والاقياوسية نحو ٧٠ مليوناً^١

١٣٠ - كثافة السطاح : يراد بكثافة السكان في بلد ما نسبة عدد سكانه الى مساحته ، أو بعبارة أخرى عدد السكان في الكيلومتر المربع أو الميل المربع ، وكثافة السكان ليست واحدة في كل القارات ، فهي تبلغ في أوروبا ٤٥ نسمة ، وفي آسيا ١٩ ، وفي أفريقيا ٥ ، وفي الاقياوسية ٥ ، وفي أمريكا ٢ ، وكذلك تختلف كثافة السكان من بلد الى آخر كما يوضح ذلك من الجدول الآتي^٢

١ عن كتاب (الاحصاء السنوى) الذى تصدره وزارة العمل فى فرنسا ، الجزء الثامن والثلاثين ، ص ١٧٧ ، وورد فى ريبو ص ١١٢
٢ عن كتاب (الاحصاء السنوى) للجزء السادس والثلاثين ص ١٧٧ ، وورد فى تروشى الجزء الاول ص ٦٤
٣ تروشى ، الجزء الاول ، ص ٦٥

كثافة السكان في بعض البلاد

(عدد م في الكيلومتر المربع بحسب مساحة البلاد في سنة ١٩١٤)

٢٢٦ الأرجنتين	٢٦ روسيا في أوروبا	٢٣٩ إنجلترا وبلاد النال
٤٣٣ شيلي	٨ فنلندا	٦٠ ايقوسيا
٣٢٢ ييرو	١٢ السويد	٥٢ أرنلندا
١٠ تركية آسيا	٨ التروبيج	٢٥٢ بلجيكا
٦٤ الممتلكات الانجليزية في آسيا	٧٧ الدنمرك	٧٤ فرنسا
٢١٥ الممتلكات الفرنسية في آسيا	١٣ الولايات المتحدة	١٢٠ المانيا
١٣١ اليابان	١ كندا	٩٢ سويسرا
٧٨ الصين	٧٦ المكسيك	١٢١ ايطاليا
	٢٨ البرازيل	٣٩ اسبانيا

وكذلك تختلف كثافة السكان في داخل حدود الدولة الواحدة من جهة الى أخرى، ففي الولايات المتحدة مثلا، حوالى سنة ١٩٠٠، كانت كثافة السكان في بعض الولايات الشرقية تتراوح بين ٣٥٠ و ٤٠٠ نسمة، في حين أنها في الولايات الغربية لم تكن تتجاوز ٦٠ نسمة^١

وكثافة السكان ترتبط بموامل متعددة منها حالة الجو، ودرجة خصوبة الارض وما يشتمل عليه باطنها من المعادن، ومبلغ قدم الفن الزراعى والصناعى، ولا يزال في الارض منسج لعدد أوفر من السكان حتى ولو ظل فن الزراعة ثابتا لا يتقدم، ولكنه كلما تقدم كلما أصبح في الارض منسج أكبر لتزايد السكان

وتبلغ كثافة السكان في مصر ٣٦٢ نسمة (في الكيلومتر المربع)^٢ وبمقارنتها بكثافة بلجيكا (٢٥٢) وهى أكثر البلاد ازدحاما بالسكان في أوروبا يتضح أن

١ ريبو لي Précis ص ١١٣

٢ الاحصاء السنوى العام لقطر المصرى طبعة سنة ١٩١٦، ص ٢٥

كثافة السكان في مصر تربو على كثافتهم في أى بلد في أوربا ، وقد تكون أكبر كثافة في العالم إذا استثنيت بلاد البنغال ، وكثافة السكان في مصر ليست بدرجة واحدة في جميع أنحائها ، ففي مصر العليا حيث لا يوجد من الأرض الزراعية سوى ما يماثل شريطاً ضيقاً ممتداً على جانب النيل تبلغ درجة هذه الكثافة أعلاها ، ولكنها تهبط في مصر السفلى حيث يزداد عرض الأرض القابلة للزراعة ، وكلما بعدت الناحية عن النيل كلما هبطت كثافة السكان فيها^١

١٣١ — **انتمزف تركيب السطاه** : يختلف تركيب السكان من بلد الى آخر ولهذا أثر كبير في الحياة الاقتصادية ، وأهم ما يؤثر في تركيب السكان عنصر الجنس والسنة ، ذلك أن أهم الأعمال الاقتصادية يقوم بها السكان من الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٦٠ سنة ، ولهذا قد يتساوى عدد السكان في بلدين من غير أن يكون أثرهما الاقتصادى واحداً إذا اختلف تركيبهما من حيث الجنس والسنة ومن الواجب أن لا ننفل أيضاً عن أهمية تركيب السكان من حيث النوع ، فكل فرد باعتبار أنه عامل اقتصادى لا يماثل بالضرورة فرداً آخر ، قد يتساوى عدد سكان بلدين من غير أن تتساوى قوة إنتاجهما إذا اختلفا من حيث استعدادهما الطبيعى والخلقى ، وترشدنا احصائيات السكان الى بعض وجوه هذا الاختلاف ، اذ هي تلمس الامراض والجراثيم ومعاهد العلم ونحوها ، كذلك هي تمدنا بمعلومات عن حالة الصحة الاجتماعية مثل حالة المساكين ، ودرجة استهلاك بعض المواد المضرة مثل الخمر ، فيجب الباحث من هذا كله خير معين له على معرفة الحالة الجسمية والعقلية والاخلاقية التى عليها السكان في كل بلد

١٣٢ — **تركيب السطاه بحسب الجنس** : تتوقف نسبة عدد كل من الرجال والنساء الى مجموع السكان في بلد ما في وقت معين على عوامل ثلاثة :

- ١ — نسبة ما يولد سنويا من الذكور والاناث في هذا البلد ، ومن المعروف الان أن ما يولد سنويا من الذكور في أغلب البلدان يربو على ما يولد من الاناث^١
- ٢ — نسبة الوفيات من الجنسين في السنين المختلفة من العمر
- ٣ — حالة المهاجرة التي يترقب عليها خروج أو دخول رجال ونساء بنسب غير متساوية . والجداول الآتية بين ما كان عليه حوالى سنة ١٩١٠ عدد النساء في بعض البلاد بالنسبة الى كل ١٠٠٠ من الرجال^٢

انجلترا وبلاد الغال ١٠٣٥ امرأة	إيطاليا ١٠٣٧ امرأة	سويسرا ١٠٣٤ امرأة
هولندا ١٠٢١ »	ألمانيا ١٠٢٦ »	بلغاريا ٩٦٢ »
فرنسا ١٠٥٦ »	النمسا ١٠٣٦ »	الولايات المتحدة ٩٤٣ »
المجر ١١٠٩ »	بلجيكا ١٠١٧ »	كندا ٨٨٦ »
الدنمرك ١٠٦١ »	اسبانيا ١٠٥٦ »	البرازيل ٩٥٣ »
أفوسيا ١٠٦٢ »	أيرلندا ١٠٠٣ »	الأرجنتين ٨٦٥ »
السويد ١٠٤٦ »	البرتغال ١١٠٧ »	شيلي ١٠٠٠ر٥ »
الترويج ١٠٩٩ »	روسيا وأوروبا ١٠٣٨ »	

ومن هذا الجدول يتضح ان عدد السكان في أوروبا من الاناث يربو على عدد الذكور الا في حالات استثنائية ، بينما أن الحالة في أمريكا بعكس ذلك ففي أوروبا بالرغم من زيادة عدد المواليد من الذكور على الاناث ، فإن هناك زيادة في عدد النساء بسبب أن الوفيات بين الاناث أكثر منها بين الذكور

١ ديوى Précis ، ص ١١٤
٢ من كتاب « الاحصاء الدولى السنوى » الذى يصدره معهد الاحصاء الدولى ، أجزاء

أما في مصر فعدد كل من الجنسين يكاد يعادل عدد الآخر ، فقد بلغ في سنة ١٩١٧ عدد الذكور ٢٠٦٢٦٧٢ وعدد الاناث ١٠٠٩٢٤٥١^١

١٣٣ — تركيب السطحة بحسب السن : اذا نظرت الى السكان من حيث السن استطعت أن تميز بين ثلاث طبقات رئيسية منهم :

الطبقة الأولى تتألف من الذين يقل سنهم عن العشرين سنة

والطبقة الثانية تتألف من الذين يتراوح سنهم بين العشرين والستين سنة

والطبقة الثالثة تتألف من الذين يزيد سنهم على الستين سنة

ومن بين هذه الطبقات الثلاثة ترى أن الثانية هي الطبقة المنتجة في كل أمة ،

أما الأولى والثالثة فانها تعيش في الغالب من ثمره جهود الطبقة الثانية

والجدول الآتي يبين نسبة الطبقة المنتجة الى مجموع السكان في بعض البلاد

حوالى سنة ١٩١٠^١

المملكة او بلاد المال	النساء	اسبابا
٢٣٩	٢٢٨	٢٣٦
٢٣٩	٢٤٨	٢١١
٢٣٩	٢٤٨	٢٢٣
٢٢٥	٢٣٩	٢٤٦
٢٢٧	٢٣١	٢٣٩
١٩٧	٢٥٣	٢٦٨
٢١٦	٢٦٤	

ويرجع اختلاف تركيب السكان بحسب السن في البلاد المختلفة الى سببين رئيسيين :

١. الاحصاء السنوى العام ١٩٢٢ — ١٩٢٣ ص ٢٣

٢. تولا من ترويش في Cours ، الجزء الاول ، ص ٥٥

- ١ — اختلاف معدل المواليد والوفيات : ففي البلاد التي يقل معدل مواليدها ولا يزايد سكانها تهبط نسبة الاطفال وترتفع نسبة الشبان والكحول ، وتلك حالة فرنسا في الوقت الحاضر ، في حين أنه في البلاد التي تكثر مواليدها ترتفع نسبة الاطفال وتهبط نسبة الشبان والكحول ، وتلك حالة روسيا واطاليا والمانيا
- ٢ — حركات المهاجرة : فالبلد الذي ينزح كثير من أهله الى البلاد الأخرى بنية عدم العودة اليه تهبط فيه نسبة الشبان ، في حين أنها ترتفع في البلاد التي ينشأها المهاجرون من الرجال الذين في سن الانتاج كما هو الحال في الولايات المتحدة

الفصل الثاني

حركات السكان من حيث الزيادة والنقصان

- ١٣٤ — أهمية كثرة السطاه : كثرة السكان في البلاد هو من أهم عوامل تفوقها القومي ، ومنه تستمد نفوذها السياسي وقوتها الحرية ، ويظهر أثره واضحاً في كثير من مظاهر الحياة الاقتصادية وبخاصة في انتاج الثروات ، وتكوين رؤوس الأموال ، وفي التجارة الداخلية والخارجية ، وفي حب الاستثمار والتوسع الاقتصادي
- ١٣٥ — تطور السطاه في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر : زاد عدد سكان الكرة الأرضية زيادة كبرى في خلال القرنين المنصرمين ، فن احصائية حركة السكان الدولية تبين أن عدد سكان المعمورة قد زاد من ٧٥٠ مليوناً في سنة ١٧٦٠ الى ١٦٥٠ مليوناً في سنة ١٩١١ ، أي بمعدل ١٢٠ ٪ ، وأن عدد سكان أوروبا قد زاد من ١٣٠ مليوناً في سنة ١٧٦٠ الى ٤٥٠ مليوناً في سنة ١٩١١ ، أي بمعدل ٢٤٦ ٪ .

والجدول الآتي يبين لك مقدار ازدياد الاهلين في بعض البلاد في الربع
الاخير من القرن التاسع عشر^١

المعدل الزيادة السوى في الالف	عدد السكان بالملايين		البلد
	في سنة ١٨٩٨	في سنة ١٨٧٨	
٨,٥	٤٠,٢	٣٣,٩	الجزائر البريطانية
٢	٣٨,٧	٣٧,٢	فرنسا
١٠,٥	٥٤,٣	٤٤,١	المانيا
١٠	٦,٦	٥,٤	بلجيكا
٨	٢٥,٤	٢١,٧	النمسا
١٠	١٨,٨	١٥,٥	المجر
٦,٥	٣١,٧	٢٧,٩	ايطاليا
٦	١٨,٣	١٦,٥	اسبانيا
١٢	١٠,٧	٨,٢	روسية أوروبا
٢٢	٧٤,٤	٤٧,٦	الولايات المتحدة

وقد قدر عدد سكان مصر في سنة ١٨٠٠ أثناء الاحتلال الفرنسى بنحو
٢٠٠.٢٤٦.٠٠٠ نسمة ، وقدر تقديرات أخرى قريبة في سنتي ١٨٢١ و ١٨٤٦ ،
وأول أحصاء حقيقى لسكان القطر المصرى هو احصاء سنة ١٨٨٢ ، ومع هذا فانه
لا يمكن الاطمئنان كثيراً الى دقته ، وقد حصل في وقت تسود فيه الفوضى وبعم
الاضطراب البلاد ، وذلك على أثر الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى الذى أعقبها

وابتداء من سنة ١٨٩٧ أخذ يعمل احصاء السكان مرة كل ١٠ سنوات
ومن الجدول الآتى يتبين مبلغ ازدياد سكان مصر منذ أول القرن التاسع عشر

« التقديرات والاحصائيات المختلفة »

ومعدل الزيادة السنوى لسكان مصر منذ سنة ١٨٠٠^١

السنة	عدد السكان	معدل الزيادة السنوى فى الالف
١٨٠٠	٢٢٤٦٠٢٠٠	—
١٨٢١	٢٥٣٦٤٠٠	١٤٥
١٨٤٦	٤٤٧٦٤٠	٢٢٩٨
١٨٨٢	٦٨٣١١٣١	١١٨١
١٨٩٧	٩٧٣٤٤٠٥	٢٣٨٩
١٩٠٧	١١٢٨٧٣٥٩	١٤٩٠
١٩١٧	١٢٧٥١٠٠٠	١٢٢٦

وحركات السكان من حيث الزيادة والنقصان تخضع في سيرها لحالتى المواليد والوفيات

١٣٦ — (١) — المواليد: معدل المواليد الذى يستخدم فى المقارنات الدولية

هو عبارة عن نسبة الاطفال الذين يولدون احياء الى متوسط عدد السكان فى بلد
عين فى سنة معينة، أو بعبارة أخرى هو عدد الاطفال الذين يولدون احياء فى السنة
لكل فئة من السكان عددها ١٠٠٠٠ نسمة

ويتبين من احصائيات المواليد فى كل بلاد أوروبا قريبا أن معدل مواليدها فى

تناقص مستمر ، وقد بدأ هذا التناقص يظهر في كثير من البلاد ابتداء من المدة المحصورة بين سنتي ١٨٧٠ و ١٨٨٠ ، فانه بملقارنة بين معدل المواليد في المدة ١٨٥١—١٨٥٥ ومعدلها في المدة ١٩١١—١٩١٣ يتضح أن هذا المعدل قد أصبح في إنجلترا وبلاد الغال ٢٤١ بعد أن كان ٢٣٩ ، وفي ألمانيا ٢٨٠ بعد أن كان ٣٤٥ وفي بلجيكا ٢٢٤ بعد أن كان ٢٩٠ ، وفي فرنسا ١٨٨ بعد أن كان ٢٦٣ ، وكذلك أصاب النقص معدل المواليد في استراليا والولايات المتحدة ، وبوجه عام يشاهد اليوم هذا التناقص في كل الشعوب التي لها مدينة تماثل مدينة الشعوب المتقدمة التي نُسكن غرب أوروبا^١

١٢٧ — أسباب تناقص المواليد : لا يرجع تناقص المواليد الى نقص في الزواج ، اذ لا يزال الناس يتأهلون في معظم البلاد بما يقرب من العدد المهود^٢ وانما يرجع الى نقص في نسل المتزوجين ، ولهذا أسباب عديدة منها تأخير سن الزواج فان متوسط سن التبان والفتيات الذين يتزوجون اليوم هو أعلا من سن أمثالهم في أواسط القرن الماضي ، وفي هذا تقصير لمدة تناسل الزوجين ، ويدعوم الى هذا التأخير عدة عوامل منها غلاء المعيشة المتزايد ، وفرص الخدمة العسكرية الاجبارية في بعض البلاد على الشبان الذين في سن الزواج^٣

وقد ذهب بعض الكتاب الى أن هناك اتصالا بين تناقص المواليد وازدياد درجة المدنية والحضارة ، فكما ارتقى الناس ، وارتفع مستوى معيشتهم ، وانتشرت بينهم الافكار الحديثة كلما انقصوا من نسلهم^٤ ومهما يكن من قيمة هذا الرأي فلامرأى في أن لارادة الانسان أثرا في حركات

١ تروشي ، الجزء الاول ص ٦٧ — ٦٨

٢ كان عدد الزواج في فرنسا ثلاثا في سنة ١٩٠٧ ٣١٥٠٠٠ يقابله في سنة ١٨٥١

٢٨٧٠٠٠ — بيرو . الجزء الاول ، ص ٢٠٣

٣ بيرو . الجزء الاول ، ص ٢٥٢

٤ انظر لروابوليو في Traité ، الجزء الرابع ، ص ٦٠٨ وما بعدها

معدل المواليد ، فهي أن تكن في تناقص في كثير من البلاد وبخاصة في فرنسا ، فذلك لأن المزوجين يقللون من نسلهم بطلهم ، وأحيانا يمنعونه بتاتا ، وهم يحتالون على هذا بوسائل تأبها الاخلاق الفاضلة ، ويحرم بعضها القانون ، ويضعون ذلك تحت تأثير أسباب متنوعة ، من صحة ، الى فسيولوجية ، الى اقتصادية ، الى اخلاقية ، الى اجتماعية فمن الأسباب الصحية والفسيولوجية تخوف المرأة من ان يؤثر الحمل والامومة في صحتها فيضعفها ، وفي جمالها فيذبله

ومن الأسباب الاقتصادية تنلب عبادة المال على النفوس ، ورغبة كل فرد في الاحتفاظ به والازدياد منه ، وقد انتشرت أفكار الفردية بين الناس ، ولم تعد تنفع بعيش وجدت عليه آباؤها ، بل أصبحت تنطلع الى بسطة أكبر في الرزق ، وهي بتقليلها من نسلها لا تفكر في ذاتها فحسب بل تفكر ايضا في ابنائها ، اذ تريد ان ترفع من مستوى تربيتهم وتعليهم لتعدهم الى مكانة في الهيئة الاجتماعية أسمى من مكانة آباؤهم ، فلا نجد سبيلا الى ذلك الا بتقليل عددهم ، ويضاف الى هذا رغبة الزوجين في أن لا يقتسم ثروتهما بعد وفاتهما كثيرا من الابناء حتى لا يكون زهيدا نصيب كل منهم ، وهذا مظهر من مظاهر حب الذات الذي أصبح لا يقتصر على الفرد ، وانما يتناول العائلة كلها في الحاضر ويمتد الى المستقبل^١

وقد وجدت هذه الميول مرتما خصيبا في النظم السياسية والاجتماعية الحاضرة ، فهذه الديمقراطيات الحديثة قد فتحت أمام كل الطبقات باب المجد والثراء ، فاصبح في مقدرة كل مجد حاقق ان ينفذ منه الى أعلا المراتب بنقض النظر عن أهله وعشيرته ، وجعلت الطبقات الأدنى تنطلع الى الصعود الى مرتبة أعلا ، ورضيت بتحمل أكبر التضحيات في سبيل رفعتها ورفعة أبنائها

ومن الاسباب الاخلاقية ضعف روابط الاسرة ، وأحيانا أيضا ضعف الروح

الوطنية وهجر العقائد الدينية

ومن الأسباب الاجتماعية انتشار الحركة النسائية (Le féminisme) فأصبحت المرأة تتمتع بنصيب أكبر من الحرية والاستقلال ، واخذت تزاوُل كثيراً من الحرف فلم تعد لها رغبة شديدة في الزواج ، واصبحت لا تراه ضرورة لازمة^١

١٣٨ — نتائج تناقص المواليد : تناقص المواليد ظاهرة على جانب كبير من الخطر على مستقبل الأمم ، فهي من الوجهة السياسية عامل من أكبر عوامل الضعف والاضمحلال ، ذلك أن كل بلد في حاجة الى كثير من السكان كي يستطيع أن ينشر في الخافقين نفوذه وافكاره ولغته ويختلف منتجاته ، ففي تناقص مواليد ما يندعو الى ضعف نفوذه في الخارج ، وإلى تسرب كثير من العناصر الاجنبية الى أرضه ، وانتفاعها بخيرات ، حتى لقد انشأ في فرنسا وكالات تستقدم جماهير الايطاليين والبولويين للعمل في المقاطعات الشرقية والشمالية ، وهذه الاخلاط المثبائية الاجناس هي التي ستخاف الشعب الفرنسي اذا استمر تناقص المواليد فيه على حاله الحاضرة وكثرة السكان هي عنصر مهم من عناصر القوة الحربية ، فبلد الذي يتناقص سكانه ، أو يظل ثابتاً ، في حين يتزايد سكان غيره ، لا يلبث أن يضعف مركزه الحربي ، وقد يصبح يوماً مهدداً في استقلاله وحرية

وكذلك تناقص المواليد يضر بالبلد من الوجهة الاقتصادية ، اذ يفضي الى قلة عدد المنتجين فيه ، ويحول دون تقدم تقسيم العمل

١٣٩ — مخطوطة تناقص المواليد في فرنسا : لتناقص المواليد خطورة خاصة في فرنسا ، وذلك لسببين .

- (١) ان هذا التناقص ظهر في فرنسا قبل أن يظهر في البلاد الاخرى
- (٢) أن معدل المواليد السنوي في فرنسا أقل منه في أي بلد آخر من بلدان أوروبا ، ففي خلال العشر سنوات بين سنة ١٩٠١ — ١٩١٠ كان متوسط معدل المواليد في فرنسا ٢٠٦ ، بينما أنه كان في ايرلندا والسويد — وهما يشيران أيضاً

بإشتداد تناقص مواليدهما — ٢٣٣ في الأولى و ٢٥٨ في الثانية ، أما البلاد التي تتميز بكثرة تناسل أبنائها فمعدل المواليد فيها كان كما يأتي : ٤١٤ في بلغاريا ، ٣٩٨ في رومانيا ٣٨٩ في الصرب ، ٣٣٩ في ألمانيا^١

ولقد كانت زيادة المواليد على الوفيات في خلال القرن التاسع عشر سببا في زيادة سكان كثير من البلاد زيادة كبرى ، ولكن مقدار زيادة مواليد فرنسا على وفياتها كان طفيفا حتى ان عدد سكانها ظل ثابتا تقريبا^٢

ولقد كانت مشكلة السكان في فرنسا ولا تزال موضوع اهتمام الكتاب وخصوصا الاقتصاديين منهم ، ولا مراء في أنها أم مشكلة داخلية تشغل بال الحكومة الفرنسية في الوقت الحاضر ، وقد بحث فيها لروابوليو (Leroy-Bealieu) بحثا وافيا في كتابه « مشكلة السكان » وكذلك في كتابه المطول في الاقتصاد السياسي ، وقد أشريا اليهما من قبل^٣

وقد بسط فيهما مجموعة الوسائل التي يجب التدرع بها لرفع معدل المواليد في فرنسا ويمكن أن نشير هنا إلى أن ضعف الحالة التناسلية في الأمة الفرنسية يرجع إلى عقلية خاصة تجعل الفرنسي لا يرغب في غصب ، وإنما يخشى أيضا ان يرزق ولدا ، وقد اقترحت وسائل تشريعية عديدة لتلافي هذا الخطر ، خطر اقراض الشعب الفرنسي ، وقد دخل بعضها في التشريع الفرنسي ، وبخاصة في التشريع المالي منه ، فأصبح يراعى في تقدير الضريبة على الدخل حالة كل شخص من حيث عدد من يعلمهم من أسرته ، وفي الضريبة على الميراث عدد أولاد المتوفى ، وعدد أولاد الوارث ، وجعلت اعانات

١ ريبوي (Précis) ، ص ١١٨

٢ في خلال المدة بين سني ١٨٩٠ و ١٩١٤ شاعت في فرنسا سبع سنين تزيد فيها الوفيات على المواليد ، وفي سنة ١٩٢٢ كان مقدار زيادة المواليد فيها هو ٧٠٠٠٠ ، في حين أن هذه الزيادة بلغت في تلك السنة ٦٤٠٠٠ في إيطاليا ، ٥١٨٠٠٠ في ألمانيا ،

٣١٤٠٠٠ في إنجلترا — ريبوي ، ص ١٢٥

٣ انظر هامش ص ١١٨ من هذا الكتاب

الموظفين والعمال الذين لهم أسر يمولونها ، وأخيراً جاء قانون ٢٢ يولييه سنة ١٩٢٣ يقضى بمنح إعانات خاصة الى كل أسرة فرنسية يزيد على ثلاثة عدد أولادها الاحياء الذين يقل سنهم عن ثلاث عشرة سنة^١

وكان لبلاي (Le Play) وتلاميذه ميرزون قصصان المواليد في فرنسا الى القاعدة القانونية التي تنص على تقسيم أموال المتوفى بين أولاده بالتساوى ، الأمر الذي يجمل الناس لا ترغب في أن ترزق كثيراً من الاولاد ، حتى لا تنهب القسمة بوحدة ما أفنوا أعمارهم في جمعه واقتائه ، ولذلك قد دعوا الى ترك الحرية للوالدين في أن ينقلوا ملكية كل أموالهم من بعد وفاتهم الى واحد من أولادهم يتخيرونه أثناء حياتهم ليخلفهم في زعامة الأسرة بعد مماتهم ، ويحتفظ بوحدة ما كانوا يملكون

١٤٠ — (ب) الوفيات : وبجانب المواليد توجد الوفيات ، فهي العامل الثاني الذي يؤثر في حركات السكان من حيث الزيادة والنقصان ، فانا اذا تركنا جانباً مسألة الهجرة وجدنا أن زيادة السكان أو نقصانهم انما هو فرق ما بين المواليد والوفيات ، وقد هبط معدل الوفيات في معظم البلاد منذ منتصف القرن التاسع عشر هبوطاً كان من شأنه أن يخفف من أثر هبوط معدل المواليد ، فأتت اذا ظهرت بين معدل الوفيات^٢ في إنجلترا في المدة بين ١٨٤١ — ١٨٥٠ ومعدلها في المدة بين ١٩٠١ — ١٩١٠ وجدت انه كان في الاولى ٢٢٤ وفي الثانية ١٥٧ ، وكذلك كان الحال في ألمانيا فقد هبط معدل المواليد فيها خلال المدة نفسها من ٢٦٨ الى ١٨٧ ، وهبط في الدنمرك من ٢٠٤ الى ١٤٢ ، وفي هولندا من ٢٦٢ الى ١٥١ ، وفي بلجيكا من ٢٤٣ الى ١٦٤ ، وفي فرنسا من ٢٤٣ الى ١٩٤^٣

ويرجع تناقص الوفيات الى سببين اساسيين :

(١) هبوط معدل المواليد ، اذ أن الوفيات تكثر بخاصة بين الاطفال في

١ تروشي ، في Précis d'Economie Politique ، طبعة ١٩٢٦ ، ص ٧٠

٢ عدد الوفيات في كل فئة من السكان عددها ١٠٠,٠٠٠ نسمة

٣ تروشي ، في Cours ، الجزء الاول ، ص ٦٨

السنين الأولى من أعمارهم ، فإذا نقص عدد من يولد منهم استتبع هذا بالضرورة نقصاً في عدد الوفيات

(٢) تقدم علم الطب والصحة العامة ، وارتفاع مستوى معيشة كل الطبقات في كثير من البلاد ، فأصبح الناس اليوم ينمون بحالة صحية لا عهد لهم بها من قبل أما في مصر فلا أثر لوجود هذه الظاهرة ، ظاهرة تناقص الوفيات ، فأتت اذا رجعت الى الاحصائيات المصرية الخاصة بالوفيات بين سنتي ١٩٠٦ — ١٩٢١ وجدت أن معدل الوفيات كان في السنة الاولى ٢٥٠ في حين أنه كان في الثانية ٢٥٣ ، وفي خلال تلك المدة كان أقل السنين وفيات هي سنة ١٩٠٦ (٢٥٠) ، وأكثرها وفيات هي سنة ١٩١٨ ، وهي سنة استثنائية ، بلغ معدل الوفيات فيها (٩٩٧)^١ وارتفاع معدل الوفيات في مصر يرجع بالاختصاص الى سببين :

(١) ارتفاع معدل وفيات الاطفال — وبخاصة من كان سنهم أقل من سنة — ارتفاعاً مريباً ، فقد كانت نسبة وفياتهم الى مجموع الوفيات تتراوح بين ٢١ ٪ (سنة ١٩١٨) و ٣٧ ٪ (سنة ١٩١٠)^٢

(٢) سوء حالة الصحة العامة وبخاصة في القرى والاحياء الفقيرة ، وجعل السواد الأعظم من السكان بأبسط قواعد فن تدبير الصحة ، ولقد كان انصراف ولاية الأمور في العهد الماضي عن الاهتمام كما يجب بالشئون الصحية ، من أكبر أسباب بقاء هذه الحالة المخزنة

١٤٦ — زيادة المواليد على الوفيات : زيادة المواليد على الوفيات هي التي يترتب عليها زيادة السكان ، وتبلغ هذه الزيادة مبلغاً عظيماً في كثير من البلاد ، فهي

١ ولا شك في أن حالة الحرب التي مرت بها مصر هي السبب الرئيسي في هذا الارتفاع المريع — راجع مكتب الاحصاء السنوي لمصر سنة ١٩٢١ — ١٩٢٢ ، ص ٣٠ من الطبعة الفرنسية

٢ راجع كتاب الاحصاء السنوي لمصر سنة ١٩٢١ — ١٩٢٢ ، ص ٣١ من الطبعة الفرنسية

في أوروبا في المئة بين ١٩٠١ - ١٩٠٦ تروى سنوياً على ١٥٠ لكل ١٠٠٠٠ من السكان في البلاد الآتية وهي: بلغاريا (١٨٣)، روسيا (١٦٧)، هولندا (١٥٣)، وتراوح في البلاد الأخرى بين ١٠٠ و ١٥٠ إلا في ٤ بلاد كانت تنقص فيها عن ١٠٠ وهي: فرنسا (٧)، وارتلدا (٦١)، وبلجيكا (٨٣)، واسبانيا (٩٣)^١ وفي مصر خاصة تبلغ زيادة السكان سنوياً مبلغاً عظيماً بالرغم من ارتفاع معدل الوفيات، وذلك بسبب قوة الحالة التناسلية فقد بلغ متوسط الزيادة السنوى في المئة بين ١٩٠٦ - ١٩١٠ (١٨٥) لكل ١٠٠٠٠ نسبة^٢، ولا شك في أن قليلاً جداً من البلاد ما تبلغ فيه زيادة السكان هذا المعدل.

الفصل الثالث

السكان ومواد المعيشة — نظرية ملتس^٣

١٤٢ الفرصه منه هذا البحث : بعد أن رأينا تزايد عدد السكان في كل البلاد الا قليلاً منها يحسن أن نمنح هنا مكاناً لبحث شديد الاتصال بذلك، والغرض من هذا البحث معرفة ما اذا كان تزايد الانتاج يمشى مع تزايد السكان وأن من مواد المعيشة ما يكتفى دائماً لحياة جماهير السكان المتكثرة، أم أن الأمر بعكس ذلك كما يرى ملتس في نظريته في السكان التي اشتهر بها، وهو أن الانتاج لا يزيد بنسبة زيادة السكان، وأن هناك قانوناً طبيعياً يقضى بأن تكون مواد المعيشة دون القدر اللازم لمعيشة السكان

١ قلون تروى ، في Cours ، الجزء الاول ، ص ٦٩

٢ انظر كتاب الاحصاء السنوى لمصر ١٩٢١ - ١٩٢٢ ص ٣٠ من الطبعة الفرنسية

٣ راجع جيد وويست ، تاريخ المذاهب الاقتصادية ، ص ١٣٩ - ١٦٠

١٤٣ — نظرية مالفوس: بسط ملتس نظريته في كتابه المشهور « Essay on the principle of population » الذي نشره عام ١٧٩٨ ، وفيه يقرر أن السكان يتزايدون كل خمس وعشرين سنة بنسبة متوالية هندسية (أى بالتضاعف من مدة الى أخرى) ، في حين أن مواد المعيشة لا يمكن زيادتها في المدة نفسها الا بنسبة متوالية حساية (أى بالاضافة من مدة الى أخرى)
والجدول الآتي يمثل بالضبط سير التزايد في كل من السكان ومواد المعيشة بنسبة المتوالتين الهندسية والحسائية

السكان	مواد المعيشة
١	١
٢	٢
٤	٣
٨	٤
١٦	٥
٣٢	٦
٦٤	٧
١٢٨	٨
٢٥٦	٩

ومن هذا يتضح أن الفرق بين السكان ، وهم يتضاعفون في كل ٢٥ سنة ، وبين مواد المعيشة وهي لا تزيد في المدة نفسها الا بمقدار واحد دائماً ، يأخذ على مر السنين يتزايد تزايداً جسيماً ، فينبأ يكون تزايد السكان قد تمتشى من ١ الى ٢٥٦ في مدة قرين ، يكون ما ازداد من مواد المعيشة لم يتجاوز النسبة التي بين ١ و ٩ ، وبهذا تصبح النسبة بين السكان ومواد المعيشة بعد مرور قرين من الزمن ٢٥٦ الى ٩ ، وتصبح بعد مرور ثلاثة قرون ٤٠٩٦ الى ١٣ وهكذا^١

١ ومن غريب الاتفاق أن تزايد السكان في الولايات المتحدة في خلال القرن التاسع عشر كان يبدو كأنه يؤيد نظرية ملتس ، فقد كان يبلغ عدد سكان الولايات المتحدة في سنة ١٨٠٠ نحو ٥ ملايين نسمة ، فأصبح في سنة ١٩٠٠ يقرب من ٨٠ مليوناً ، أى أنه قد تضاعف ٤ مرات في خلال مائة عام ($4 \times 25 = 100$) ، ولا شك أن تزايد

والسبب في أن تزايد المعيشة لا يتماشى مع تزايد السكان هو أن مقدار الارض القابلة للزراعة محدود ، وأنه بمد حد معين لا تزيد غلتها بنسبة ما يصرف عليها ، اذ هي تخضع لقانون الغلة المتناقصة ، وسنشرح هذا القانون تفصيلا في موضعه ، وملتس من غير أن يصيغ هذا القانون بوضوح يرتكن عليه في وضع نظريته ، ولكن من حيث أنه يستحيل بقاء عدد من السكان على قيد الحياة يربو على كمية المواد الغذائية اللازمة للانسان ، فان كل زيادة عن هذا القدر تعلم ، ويتم التوازن بين السكان ومواد المعيشة بفعل ما يسمى بالموانع (Checks, obstacles)

١٤٤ — موانع زيادة السطاه : تقسم موانع زيادة السكان التي يقول بها ملتس الى ثلاثة اقسام :

١ — الامراض ، والادوية ، والمجاعات ، والحروب ، وما اليها من الكوارث التي من شأنها أن تنقص من عدد السكان الحاضر ، وهذه يطلق عليها اسم « موانع موجبة » (Positive checks)

ب — النقائص التي ترمي الى منع الحمل

ج — العائق الادبي (Moral restraint) وهو ان يرحى الانسان زواجه حتى يتوفر له من الرزق ما يسمح له بتكوين أسرة ، وان يعيش أثناء ذلك متحيا بالعفة ويطلق على القسمين الاخيرين اسم « الموانع الوقائية » (Preventive checks) فاذا لم يأخذ الناس بالعائق الأدبي ، وكان لابد من حدوث التوازن بين السكان ومواد المعيشة ، فان الانساية تصبح عرضة لأن تنزل بها مختلف الكوارث التي تذهب بزائد من السكان ، ولهذا قد نصح ملتس الناس بأن يستمسكوا بهرى العائق الأدبي وهو العزوبة مع العفة ، ولو أنه عاش اليوم لكان أول من يستنكر النقائص التي نعت

على هذا التحرك كان مجرد اتفاق ، فضلا من أنه يرجع بالانفس الى تدفق تيار المهاجرة الى الولايات المتحدة في هذا الرده من الزمن — جيد وديست ، ص ١٤٤

خطأ باسمه ، وهي التي ترمى الى تحديد عدد الاطفال أثناء قيام الزوجية^١
 ١٤٥ — فقد نظرية ملتس : من اليقين أن نظرية ملتس لا تنطبق على
 الزمن الذي نحن فيه :

(فأولاً) بالنسبة لزيادة السكان : قد وضع مما تقدم أن معدل المواليد في تناقص
 في بلاد كثيرة مثل فرنسا وانجلترا والمانيا والولايات المتحدة واستراليا وغيرها ، حتى
 أصبح اهتمام الحكام في كل البلاد قريبا ينصرف اليوم الى تشجيع التنازل لا الى
 اضافته كما كان يتوقع ملتس

(وثانياً) بالنسبة لمواد المعيشة : كانت زيادتها منذ الربع الأول من القرن التاسع
 عشر خصوصاً تربو على زيادة السكان ، ولقد كانت مواد المعيشة توجد بكميات غزيرة
 في أوروبا وأمريكا في أواخر القرن التاسع عشر ، وأوائل القرن العشرين^٢
 ولقد كانت أسعار الحاصلات الزراعية في هبوط مستمر في أوروبا في الربع الأخير
 من القرن التاسع عشر ، ولم تجد بلاد مثل انجلترا والمانيا — وقد كان سكانها في تزايد
 مستمر — صعوبة في تغذية أهلها بما كانت تستورده من المواد الغذائية من البلاد
 الزراعية مقابل ما كانت تصدره اليها من المنتجات الصناعية ، وبما يدل دلالة واضحة
 على أن المنتجات من زراعية وصناعية قد زادت بنسبة أكبر من نسبة زيادة السكان
 اهتمام المشرع في كثير من البلاد بفرض رسوم جمركية على الحاصلات الزراعية الواردة
 من البلاد الاجنبية لحماية المنتجين الوطنيين من منافستها ، وما قلم بين مختلف البلاد

١ هذه النفاص يطلق عليها الفرنسية اسم Les pratiques vicieuses néo-malthusiennes

٢ قدر مجموع التروات في الولايات المتحدة في عام ١٨٥٠ بنحو ٣٠ ملياراً من الفرنكات
 وفدر في سنة ١٨٧٥ بنحو ١٧٥ ملياراً ، وفي سنة ١٨٩٠ بنحو ٦٢٥ ملياراً أي أن
 التروات في الولايات المتحدة قد زادت في مدة ٦٠ سنة بنسبة ١ الى ٢١ ، وفي خلال هذا
 الزمان من الزمن تقريباً زاد عدد السكان من ١٧ مليوناً الى ٣٦ مليوناً ، أي أن الزيادة
 كانت بنسبة ١ الى ٤ ، ٤ ، وكذلك كان الحال في أوروبا فقد زادت مواد المعيشة فيها بنسبة
 أكبر من نسبة زيادة السكان — بيرو ، الجزء الاول ، ص ٢٤٩

من نضال شديد في ميليل الاستيلاء على الاسواق الاجنبية لتصرف فيها الزائد من منتجاتها الصناعية

١٤٦ - مافي نظرية ملتس مع الصحة : ومع هذا ففظرية ملتس في نفسها على جاب كبير من الصحة بالرغم من كل ما يبدو أنه ينقضها ، فليس من المستحيل فسيولوجيا أن يتضاعف عدد السكان في كل ٢٥ سنة اذا كانت الظروف تلائم ذلك ، وليس يهمل نظرية ملتس أن يحدث تضاعف السكان في مدة من الدهر أطول من ٢٥ سنة ، وأنت ترى من جهة أخرى أن قانون الغلة المتناقصة يتهى به الامر بعد انقضاء زمن قريب كان أو بعيد أن يحول دون زيادة مواد المعيشة بسرعة زيادة السكان ، وانه وان يكن من شأن الإهتمام الى طرق جديدة في الزراعة أفضل من الطرق الحاضرة أن يبعد حد ظهور أثر قانون الغلة المتناقصة غير أنه متى وصل فن الزراعة الى حالة ثابتة فإن القانون لا محالة يحدث أثره

وان يكن تزايد السكان قد تباعاً سيره في أوروبا وبخاصة منذ الحشرين سنة الأخيرة وظل عدد سكان فرنسا ثابتاً تقريباً فذلك لأن ميل السكان الى الزيادة بسرعة قد ارتطم بالمواع الموجهة والواقية التي قل بها ملتس ، فقد قامت حروب ، وحلت أوبئة وكثرت المهجرة ، كما أقبل الناس على اتساع طريق النقائص التي نهى عنها ملتس تقليلاً لتسلمهم

والامر الذي لم يكن يتوقعه ملتس هو انتشار هذه النقائص ، وهو اذ لم يكن يثق من جهة أخرى بسلطان العائق الأدبي ، فقد كان متشائماً ينظر الى المستقبل فيبدو له مملوءاً بأنواع الكوارث التي لا بد وأن تنزل بالسكان لتقضى على الزائد من عددهم ومع هذا فالالاقتصاديون اليوم لا يشاطرون ملتس مخاوفه ، فتلخطر القى كان يخشاه يبدو لهم بعيداً أجلاً وقوعه ، فهناك أراض واسعة قابلة للزراعة لم تزرع بعد ، وهناك أراض كثيرة لا تتبع طريقة الزراعة الكثيفة ، ومن المحتمل أن تظل المنتجعات أيضاً

زمنًا طويلاً تزايد بسرعة أكبر من سرعة زيادة السكان كما حدث في خلال القرن التاسع عشر بفضل تحسين طرق الانتاج ، واستخدام مختلف الآلات

الفصل الرابع

مهاجرة السكان

١٤٧ — أنواع مهاجرة السكان : مهاجرة السكان على نوعين : (أ) مهاجرة داخلية وهي التي تحدث في داخل حدود الوطن الواحد ، (ب) مهاجرة خارجية وهي التي تحدث من وطن الى آخر ، وسواء أكانت المهاجرة من النوع الأول أم الثاني فإن لها سبباً عاماً وهو رغبة الانسان في تحسين حالته ، فهو يهاجر إما أملاً في الحصول على أجر أعلا من أجره ، وأما رجاء وضع يده على أرض غير مملوكة لأحد تأتيه برزق وفير ، وأما حباً في حرية قد عز عليه التمتع بها في بلده الاصلى ، وأما غير ذلك

١٤٨ — (١٠) المهاجرة الداخلية : المهاجرة الداخلية هي حركة مهمة ذات أسباب اقتصادية ، اذ يكثر اقبال الالهالي في كل أمة على سكنى المناطق التي يتوفر لهم فيها أسباب الكسب ، فتصبح محط رحالهم ، وملتقى جموعهم ، ويشاهد في أغلب الأمم اليوم حركة خطيرة هي انتقال ملايين السكان من الريف الى المدن ، وقد بدأ ظهور هذه الحركة في العصر الحديث منذ أوائل القرن التاسع عشر ، وقد عظم أمرها ، وزادت خطورتها منذ منتصف هذا القرن

وقد عرف التاريخ حركة مثلها في العهد القديم ، حيث أتى على الدولة الرومانية حين من الدهر اشتدت فيه حركة المهاجرة من الريف الى المدن الكبيرة ، وكان أغلب المهاجرين يتألف من صغار الفلاحين الذين نزحوا عن ديارهم على أثر استيلاء

كبار الملاك على أراضيهم ، ومن الأرقاء الذين كانوا يقصدون المدن ليستغلوا فيها بعض الحرف لحساب أسيادهم ، ولقد زاد عدد سكان روما على أن ذلك زيادة كبيرة حتى بلغ ٨٠٠ ألف نسمة في بداية التاريخ المسيحي^١ ، غير أن روما وأمنالها من المدن الكبيرة القديمة وقد كانت مراكز خطيرة للإدارة والاستملاك ، إلا أنها لم تكن مراكز مهمة للإنتاج مثل المدن الكبيرة في العصر الحاضر .

وفي العصر الحديث تبنى إحصائيات البلاد المختلفة عن وجود هذه الحركة وأهميتها ، فقد كان عدد من يسكن الريف في فرنسا في سنة ١٨٥١ يبلغ نحو ٣٠ عدد سكانها ، فلم تأت سنة ١٩٢١ إلا وأصبح عددهم لا يزيد عن النصف الاقليلا (٥٣.٥٣٪) .^٢ وحدث كذلك في ألمانيا أن نقص عدد السكان الزراعيين بمقدار ١١ ٪ في المئة بين ١٨٧١ — ١٨٩٠ ، وفي الولايات المتحدة بعد أن كانت نسبة سكان الريف إلى عدد السكان الكلي ٨٧.٥ ٪ في سنة ١٨٥٠ ، أصبحت هذه النسبة ٦٦.٩ ٪ في سنة ١٩٠٠ ، وفي إنجلترا هبطت نسبة سكان الريف إلى عدد السكان الكلي في خلال القرن التاسع عشر من ٥٩.٤ ٪ إلى ٢٨.٣ ٪^٣ .

وكذلك زاد عدد المدن الكبيرة في خلال القرن التاسع عشر وعظمت أهمية كل منها ، فامت إذا نظرت إلى المدن التي يزيد عدد سكانها على ١٠٠.٠٠٠ نسمة وجدت أن عددها قد تدرج في إنجلترا من مدينة واحدة في سنة ١٨٠٠ إلى ٨ في سنة ١٨٥٠ ثم إلى ٤٣ في سنة ١٩١٠ ، وتدرج في نفس تلك المئة في ألمانيا من ٢ إلى ٤٥ مدينة ، وفي فرنسا من ٣ إلى ٥ إلى ١٥ مدينة ، ولم يكن في الولايات المتحدة في أول القرن التاسع عشر مدينة واحدة من هذه المدن ، فأصبح موجوداً

١ أنظر شعور ، في Principes ، الجزء الثاني ، ص ٢٦

٢ تروشي ، في Précis ، ص ٦١

٣ بيرو ، الجزء الأول ، ص ٢١٥

منها في سنة ١٨٥٠ ، ٦ ملن ، وفي سنة ١٩١٠ ، ٤٨ مدينة^٢
وفي خلال المدة بين سنة ١٨٥٠ وسنة ١٩١٠ أيضاً زاد عدد سكان لندره من
٩٥٩٠٠٠ نسمة الى ٥٢٣٠٠٠ ، وليفر بولمن ٨٢٠٠٠ الى ٧٤٧٠٠٠ ، ومنشستر
من ٧٧٠٠٠ الى ٧١٤٠٠٠ ، وبليس من ٥٤٧٠٠٠ الى ٨٨٨٨٨٨ ، ومارسيليا
من ١١٠٠٠٠ الى ٥٥١٠٠٠ ، وليون من ١١٠٠٠٠ الى ٥٢٤٠٠٠ ، وبرلين من
١٧٢٠٠٠ الى ٢٠٧١٩٠٠ ، ومبرج من ١٣٠٠٠٠ الى ٩٣٧٠٠٠ ، ونيويورك
من ٦٤٠٠٠ الى ٢٤٧٢٠٠ ، وقد زاد عدد سكان القاهرة في خلال المدة بين
سنة ١٨٩٧ وسنة ١٩١٧ من ٥٧٠٠٠ الى ٧٩٠٠٠ ، وعدد سكان الاسكندرية
في خلال المدة نفسها من ٣٢٥٠٩٠٠ الى ٤٤٤٦١٧^٣

ولا مرأ في أن عدد سكان كل من إنجلترا والمالبا وفرنسا والولايات المتحدة
ومصر قد ازداد في خلال هذا الزدح من الزمن ، ولكن زيادة عدد المدن الكبرى
التي تقدم ذكرها كانت بنسبة أكبر من نسبة زيادة السكان جميعا ، وهذه الزيادة لم
تكن قاصرة على المدن الكبرى بل كانت ظاهرة عامة تناولت سائر المدن حتى أصبح
ازدحامها بالسكان من أهم مميزات التقدم الاقتصادي في العصر الحديث

١٤٩ — أسباب حركة المهاجرة صه الريف الى المدن : هي أسباب
اقتصادية واجتماعية التي أدت الى ظهور هذه الحركة في العصر الحديث ، فمن أهمها :
(١) تقدم الصناعة ، ففي عهد انصراف الناس الى الزراعة لم يكن الاقبال على
سكنى المدن كبيراً ، ولم تكن الصناعة الصغيرة تدعو الى تجميع السكان في جهات معينة
ولكنه لما ظهرت الصناعة الكبيرة بمحطاتها الهائلة التي تتطلب استخدام كثير من
الأيدي العاملة ، أقبل على الاشتغال بها فريق كبير من أهل الريف ، واذ كانت

١ أما في مصر فلم يتجاوز عدد هذه المدن مدينتين هما القاهرة والاسكندرية

٢ الاحصاء السنوى الفرنسي ، جزء ٣٦ ص ١٨٣ — ١٨٥

٣ الاحصاء السنوى المام لقطر المصرى ١٩٢١ — ١٩٢٢ ، ص ٩٠٩ من الطبعة الفرنسية

المصانع تحتشد في الجهات التي ينهأ لها فيها أكثر من غيرها وسائل النجاح ، مثل توفر المواد الأولية والوقود ، وسهولة المواصلات ، قد أخذت هذه الجهات تزدهم بالسكان ، فاستمت المدن ، وعظمت أهميتها ، ثم كان من أثر تكاثر السكان فيها أن هرع إليها أشخاص آخرون ، نزولوا بها لسد حاجات من تجمع بها من قبل ، فكان منهم الخدم ، وعمال البناء ، وصغار التجار ، ونحوهم

(ب) منزلة المدن في حياة الأمم التجارية والمالية : فلندن في كل أمة هي أسواق للسلع كما هي أسواق لرؤوس الأموال

(ج) منزلة المدن في حياة الأمم الاجتماعية : فهي مركز الإدارة ، وقلب الحركات السياسية ، كما أنها مركز الحركة العلمية

(د) حياة المدن وما فيها من لهو ومسررات هي فتنة للريفيين ، واغراء لشبابهم على هجر ديارهم والاقبال على سكى المدن

١٥٠ — نتائج المهاجرة من الريف : أجدت هجر سكان الريف لديارهم نتائج سيئة بالحالة الزراعية في كثير من البلدان ، قد قلت الأيدي العاملة اللازمة للزراعة ، وارتفعت أجور العمال الزراعيين ، فلم يجد الملاك مناصباً من استخدام الأيدي الأجنبية في زراعة أراضيهم وبخاصة في فرنسا ، في حين ازداد عدد الأيدي العاملة في فروع الإنتاج الأخرى زيادة كبيرة ، وقد أفضى ازدهار المدن بهؤلاء المهاجرين الى إيجاد مسائل خطيرة كثيراً ما استعصى إيجاد حل صالح لها ، فمن مسائل خاصة بتدبير المساكن لهذه الوفود النازحة ، الى أخرى خاصة بتهيئة مياه الشرب ، الى مسائل تتناول الصحة العامة ، الى غيرها خلاصاً بتنظيم حركة النقل والمرور في المدن ، الى غير ذلك وقد كان لها أثر سيء أيضاً في الحالة الاجتماعية ، قد عمل احتشاد جموع العمال في المدن على إيجاد بيئة صالحة لنشر الافكار الثورية التي تدعو الى قلب النظام

الاجتماعية والسياسية ، كما أن في وجود فريق منهم عاطل عن العمل خطراً على حالة الامن العام^١

١٥١ - (٢) المهاجرة الخارجية وأنواعها : كانت حركة انتقال السكان من وطن الى آخر من أم الظواهر التي شاهدها القرن التاسع عشر ، وقد أدت الى تكوين أمم جديدة من الجنس الابيض ، اذ حملت الى بقاع الارض المختلفة ملايين عديدة من سكان أوروبا^٢

والمهاجرة الخارجية على ثلاثة أنواع :

(١) مهاجرة فصلية (émigration saisonnière) وهي مهاجرة من ينادر بلاده في موسم معين من السنة ثم يعود اليها بعد اقتضائه ، كمهاجرة كثير من العمال الايطاليين الى أمريكا الشمالية في كل عام بين شهرى يونيو وسبتمبر ، والى أمريكا الجنوبية بين شهرى نوفمبر ويناير للاشتغال في حصد بعض المحاصيل الزراعية وأرسلهم الى بلادهم متى فرغوا من عملهم

(ب) مهاجرة مؤقتة (émigration temporaire) وهي عادة مهاجرة من يقصد البلاد الاجنبية في مقتل العمر وعنفوان الصحة سعيًا وراء غنى يرجوه ، وفي نيته أن يرجع الى بلاده متى ظفر بتحقيق بنيته

(ج) مهاجرة نهائية (émigration définitive) وهي مهاجرة من يخرج من بلاده ، وفي نيته أن يقضى حياته بعيداً عنها ، وهو أم أنواع المهاجرة ويلاحظ انه يتعذر أقلمة حد فاصل بين هذه الانواع الثلاثة ، فأنت ترى ان

١ ومحسن وزارة الداخلية في مصر اذ تمتد من وقت الى آخر الى ترحيل العمال العاطلين في القاهرة والاسكندرية الى بلادهم الاصلية التي نزحوا منها وبخاصة الى الوجه القبلى

٢ والمهاجرة الخارجية غير الاستمرار فلا يجوز الخلط بينهما ، فالمهاجرون يخرجون من بلادهم وحداناً أو جماعات ينزلون بين سكان دولة متمدنة موجودة من قبل ، وأما الاستثمار فيقتلوا اما بلاداً خالية من السكان ، وأما بلاداً تسكنها شعوب غير متمدنة ، والاستمرار اما ان يكون حراً ، واما ان يكون يتدخل الدولة التي تستولى على البلاد التي يراد استثمارها

المهاجر الذى يفاد وطنه الاصل وفى بيته أن يعود اليه قد ينتهى به الأمر بان يقيم نهائياً فى البلد الذى قصد اليه ، وبمكس هذا قد يؤوب الى وطنه من هاجر منه وفى بيته أن لا يرجع اليه ، اذا لم يخدمه التوفيق فى البلد الذى نزل به ، أو لمدوله عن بيته لسبب من الاسباب^١

١٥٢ — البعور التى يخرج منها المهاجرون والى بقصودهم اليها : منذ اكتشاف أمريكا وتيار المهاجرة يتدفق من أوربا يحمل الى سائر بقاع الارض خلقا كثيرا من سكان القارة الاوربية ، وقد كان منبعه الرئيسى فى أول الامر الجزائر البريطانية واتجاهه أمريكا الشمالية وأستراليا ، وقد عظم تدفقه بعد سنة ١٨٠٠ على اثر اكتشاف مناجم الذهب فى كاليفورنيا وأستراليا ، فنزع من أوربا كثير من اهلها واستوطنوا أمريكا وأستراليا ، وكذلك شمال آسيا وشمال افريقيا وجنوبها ، ويقدر عدد من هاجر من أوربا بين سنتى ١٨٢٠ و ١٨٨٠ بنحو ١٢ مليون نسمة كان ثلاثة ارباعهم خارجا من الجزائر البريطانية وأغلب الجزء الباقي من المانيا ، وكان ما يقرب من ٢ هذا العدد يقصد الولايات المتحدة الاميريكية^٢

وقد استمر تدفق هذا التيار فى التزايد بعد سنة ١٨٨٠ حتى كان متوسط عدد من يهاجر من سكان أوربا سنويا فى السنين التى تهمت الحرب الكبرى مباشرة يبلغ نحو ١٥٠٠٠٠٠ نسمة ، خير انه لما كان هناك عدد كبير يعود سنويا الى بلاده ، فان صافى عدد المهاجرين سنويا كان يراوح بين ١٠٠٠٠٠٠ و ١٢٠٠٠٠٠ نسمة^٣ ويلاحظ أن عدد المهاجرين كان يتزايد بمخافة فى السنين التى تنزل فيها ازمتات

١ والاحصائيات الاوربية الخاصة بالمهاجرة لا تتناول سوى المهاجرة الى خارج اوربا . وهى لا تحصى بالذقة الا قراء العمال الذين تنقلهم شركات المهاجرة ، دون غيرهم ممن يتكون سبيل المسافرين الاعتيادى ، وادق احصائيات المهاجرة احصائيات الحكومة الايطالية ، اذ ينى بوضعها عناية خاصة نظرا لاهمية ظاهرة المهاجرة فى هذه البلاد — انظر تروشى ، الجزء الاول ، ص ٩٠ بالمانش

٢ كلسون ، الجزء الثانى ، ص ٣٤

٣ بيرو ، الجزء الاول ، ص ٢٤٤ ، وتروشى ، الجزء الاول ، ص ٩٠

بالبلاذ التي يخرجون منها ، وكذلك في السنين التي تبدو فيها امارات الرخاء في البلاد التي يقصدها ، فاذا ما حلت بها الازمات ضعف تيار المهاجرة اليها ولم يكن اشتراك بلاد أوربا في هذه الحركة بنسبة واحدة ، قد كان أهم البلاد في السنين التي تقدمت الحرب الكبرى من حيث عدد المهاجرين منها الجزائر البريطانية وإيطاليا ، ويأتي بعدها بلاد أخرى أهمها النمسا والمجر وإسبانيا والبرتغال والروسيا وبلاد اسكندناوه

ولقد طرأ في خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين تغير على حالة المهاجرة من بلاد أوربا ، ولم تحتفظ بمحالتها سوى إنجلترا ، أما المانيا فقد اتى عليها وقت كان تيار المهاجرة منها شديدا ، ولكنه أخذ بعد ذلك يضعف تدريجيا حتى كاد يتلاشى في اوائل القرن العشرين ، في حين أخذ يشد تيار مهاجرة الشعوب اللاتينية بسبب تكاثر عدد المهاجرين من الايطاليين ، وأيضا بدرجة اقل من الاسبانيين ، كما أخذ يزايد عدد للمهاجرين من بلاد شرق أوربا الذين هم من جنس سلافي^١ واذا نظرت الى البلاد التي يقصد اليها المهاجرون وجدت أن جزءا منهم لا يبرح في مهاجرة القارة الاوربية ، وهذه حالة كثير من العمال الايطاليين والاسبانيين والبولويين الذين يقصدون بخاصة الى فرنسا ، ولكن الجزء الأكبر من المهاجرين يسير الى خارج القارة الاوربية ، وأهم البلاد التي ينزلون بها هي الولايات المتحدة أولا ، ويأتي من بعدها كندا والارجنتين والبرازيل ، ويأتي من بعدها استراليا وزيلندا الجديدة^٢

١ بلغ عدد المهاجرين في سنة ١٩١٣ من الجزائر البريطانية ٤٧٠.٠٠٠ ، ومن إيطاليا ٥٦٠.٠٠٠ . وهذا العدد لا يدخل فيه من هاجر الى أوربا نفسها . وبأن في سنة ١٨٩٠ عدد المهاجرين من المانيا ٢٢١.٠٠٠ ، ولكن هذا العدد أخذ يتناقص تدريجيا حتى بلغ ٢٠.٠٠٠ في سنة ١٩٠٨ ، وقدر في سنة ١٩٠٧ عدد المهاجرين من النمسا بنحو ١٧٧.٠٠٠ ومن المجر بنحو ٢٠٩.٠٠٠ — انظر تروشي ، الجزء الاول ص ٦٠ — بيرو ، الجزء الاول ص ٢٤٤ — ٢٤٣

٢ بلغ عدد المهاجرين الى الولايات المتحدة في خلال القرن التاسع عشر ٣٠ مليوناً ، وبلغ

ولقد كان موقع مصر الجغرافى فى ملتقى الطرق التجارية الكبرى سبباً فى وقود كثير من المهاجرين اليها ، وقد رغب اليهم الإقامة فيها ما اشتهر به سكان البلاد الاصليين من حسن الضيافة ، ووداعة الاخلاق ، والافراط فى المسألة ، وقد كثر ورود هذه الوفود بخاصة بعد فتح قناة السويس ، وبين البطول الآتى عدد النازلين فى مصر من الاجانب من الجنسيات المختلفة فى السنين التى عملت فيها الاربع احصائيات الاخيرة

العدد				الجنسية
فى سنة ١٨٨٢	فى سنة ١٨٩٧	فى سنة ١٩٠٧	فى سنة ١٩١٧	
٣٧٣٠١	٣٨٢٠٨	٦٩٧٢٥	٣٠٧٩٧	هنائيون
١٨٦٦٥	٢٤٤٥٤	٦٢٩٧٣	٥٦٧٣١	يونانيون
١٥٧١٦	١٤١٧٣	٣٤٩٢٦	٤٠١٩٨	ايطاليون
٦١١٨	١٩٥٦٣	١٤٥٩١	٧١٢٧٠	فرنسيون
١٣٠٨٦	١٦١٧٨	٢٠٦٥٣	٢٤٣٥٤	الجمليز
		١٨٢٧١	٣٣٥٩٩	اجناس مختلفة
٩٠٨٨٦	١١١٥٧٤	٣٢١٩٣١	٢٠٥٩٤٩	المجموع

١٥٣ — أسباب المهاجرة الخارجية : ان السبب العام الذى يحمل على المهاجرة الخارجية هو نفس ما يحمل على المهاجرة الداخلية ، وهو رغبة المهاجر فى تحسين حالته ، والمهاجرة الخارجية هى فى الغالب نتيجة سوء حال المهاجر فى وطنه الاصلى ، وقد يكون هذا من اثر ازدحام السكان فيه ، أو سوء نظامه الاقتصادى ، وقد تكون حالة المهاجر حسنة فى وطنه الاصلى ، ولكنه يفاديه اذا بدا له أن حالته تكون أفضل فى البلد الذى يهاجر اليه

وقد كان تقدم أسباب المواصلات فى خلال القرن التاسع عشر عاملاً مهماً فى اشتداد حركة المهاجرة الخارجية ، اذ استطاع المهاجرون بفضلها أن ينتقلوا بسرعة وبأجر

عديدهم خلال المدة بين سنين ١٩٠١ — ١٩١٠ نحو ٩ ملايين ، وبلغ عدد المهاجرين الى كندا فى سنة ١٩٠٧ نحو ٢٥٢٠٠٠ ، والى الاربعين فى سنة ١٩٠٦ نحو ٣٠٢٠٠٠ ، والى البرازيل فى سنة ١٩٠٧ نحو ٦٨٠٠٠ — ريو ، من ١٣٩ ، ويورو ، الجوز الاول ، من ٢٤٤

زهيد الى البلاد التي يقصدون اليها ، كما أمكن نقل كثير من حاصلات الدنيا الجديدة الى القديمة ، مما أدى الى ارتفاع قيمة الاراضي التي يملكها سكان الدنيا الجديدة ، فانسأ أمامهم باب الامل في بسطة العيش وازدياد الربح ، فنبتهم على تلك الحالة الطبقات الفقيرة من سكان أوربا ، فسمى خلق كثير الى اللحاق بهم لاغتنام تلك الفرصة ، واتفق حموش ذلك في الوقت الذي جعل فيه سكان أوربا يتزايدون زيادة غير عادية فعمل هذا أيضاً على اشتداد تلك الحركة

١٥٤ — نتائج المهاجرة الخارجية : لتقدير نتائج المهاجرة الخارجية يجب أن ينظر اليها من عدة وجوه :

- ١. (فأولاً) من وجهة المجتمع الانساني : يعود انتقال الناس من الجهة التي يكترون فيها الى الجهة التي يقولون فيها بفائدة على المجتمع كله ، اذ يؤدي الى زيادة كفاية العمل الانساني ، فلا يطال الذي ينهياً له في بلد جديد من الوسائل ما يستطيع أن ينتج به أكثر مما ينتج في إيطاليا يترتب على مهاجرته زيادة في مجموع ثروات المجتمع (وثانياً) من وجهة الفرد : يهاجر الفرد سعياً وراء تحسين حالته ، ولكنه كثيراً ما يقع من الغشمة بالاياب ، ولم كانت المهاجرة مصدر الآلام ، وقضاء على آمال ، غير أنه يلاحظ أن في استمرار هذه الحركة دليلاً على أن نصيب التوفيق فيها أكبر من نصيب الاخفاق

(وثالثاً) من الوجهة الاهلية : وهنا نفرق بين نتائجها بالنسبة للبلاد التي يخرج منها المهاجرون ، و نتائجها بالنسبة للبلاد التي يقصدون اليها

١ « نتائجها في البلاد التي يخرج منها المهاجرون : تضاربت آراء الاقتصاديين بشأن تلك النتائج ، فمن قائل أنها تؤدي الى اضعاف قوة الانتاج في البلد الذي يغادره المهاجر ، والى حرمان الانتاج فيه من رؤوس الاموال التي يحملها معه عند خروجه ، فهي مضرة بهذا البلد ، ومن قائل أنها تنفق ومصلحة بلد المهاجر ، اذ هي أفضل علاج

للتأنيح السيئة الى تنشأ عن ازدحام بقعة من الارض بالسكان مثل الازمات ونحوها^١ غير أنه يلاحظ أن مسألة المهاجرة ليست من المسائل التي يحق للباحث أن يجزم بنعها أو ضررها اطلاقاً ، اذ يجب أن ينظر إليها في ككل أمة وفي كل عصر على حثهما ، فهي اذا اشتدت حركتها في أمة حتى أقهرتها من أبنائها أو كادت ، كما هو الحال في أرنلدا ، فلا شك انها تعتبر مضرّة ، فقد ذهب تيار المهاجرة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بنحو نصف سكان ارنلدا ، وهي وان كانت هنا نتيجة نظام الملكية في ارنلدا ، وسوء الحالة السياسية فيها ، الا انها كانت في ذاتها من أهم أسباب هجر هذه البلاد^٢ ، أما في البلاد التي يكثر تناسل أبنائها ، وتزداد كثافة سكانها ، مثل ايطاليا ، فالمهاجرة تعتبر مفيدة لها ، اذ تصبح بمثابة صمام أمن يخفف من ضغط السكان على المواد الغذائية ، وبهذا تحول دون حدوث ما قد ينشأ عن ذلك من الاضطرابات الاجتماعية ، كما تخفف من وطأة المنافسة على المال الذين يبقون فيها ، بينما تتحسن في الغالب حالة من هاجر من أهلها ، اذ يظفرون في البلد الذي ينزلون فيه بمركز أفضل وأجر أعلا

ويظل المهاجر محتفظاً بملاقطه بوطنه الاصلى ، فيرسل بالثمن من وقت لآخر الى من تركهم وراءه من أهله وأقربيه ، واذا أحرز ما هاجر لاجله من الغنى واليسار ، وطلق راجعاً الى وطنه يحمل ثروته ، كان في هذا ربح لبلاده ، وحتى اذا لم يرجع إليها فانه يظل زمناً طويلاً أفضل مشرماً تصدره من المنتجات ، كما يذيع بين الناس في الخارج فضائل منتجاتها ، ولغتها ، وافكارها ، وآدابها ، وبالجملة يصبح عاملاً من عوامل الدعوة لها والنفوذ في البلاد الاجنية

« ب » تأنيحها بالنسبة للبلاد التي يقصد إليها المهاجرون : تستفيد هذه البلاد من نزول المهاجرين بروضها وبخاصة عندما تكون بلاداً جديدة ، اذ تمدّها المهاجرة بالأيدي

^١ ١٠٠٠ قرون يريو ، الجزء الاول ، ص ٢٦٠ — ٢٦١

^٢ كلمون ، في Cours الجزء الاول ، ص ٣٩

العاملة اللازمة لاستغلال مواردها الطبيعية ، ومن المحقق أن الولايات المتحدة لم تكن لتستطيع أن تستغل مواردها العظيمة وتملأ أرضها بالطرق والمسالك الحديدية ، وتصبح في مقدمة البلاد الصناعية ، إذا لم تكن أوروبا قد أمدتها بـ ١٠ ملايين من العمال ، ولا سيما وأن من خطوا بها رحلهم في أول الأمر كانوا رجالاً ذوي بأس شديد ، وهمة عالية ، وقد أقدموا على مفادحة أوطانهم ، ومواجهة كثير من الصعاب والمخاطر أثناء رحلة شاقة طويلة ، حيث كانت وسائل الانتقال لا تزال متأخرة ، ولما أن صادفت صفات هؤلاء القوم في الولايات المتحدة بيئة تسودها الحرية جاءت جهودهم بطيب الثمرات وحتى في البلاد العريقة في المدينة قد تكون المهاجرة إليها مصدر خير لها ، إذ يحصل المهاجرون إليها علمهم ، وتاج قرائنهم ، وعاداتهم ، وتقاليدهم ، ومن أجل هذا كان كليبرت يشجع المهرة من العمال الأجانب على القدوم إلى فرنسا^١ ، وكذلك كان محمد علي باشا يشجع فضلاء الأجانب على الإقامة في مصر ، ويستقدم إليها المهرة من العمال الأوروبيون ، ولا سيما عند ما اعتزم أن يدخل إليها الصناعات الحديثة ، كما كان يستقدم الزراع من آسيا الصغرى لتعليم المصريين زراعة القطن^٢

غير أن المهاجرة قد تصبح مصدر أضرار تلحق البلد الذي يشاء المهاجر ، فقد يترتب على كثرة عدد المهاجرين إليه تحول في صفات أهله الأصليين وطباعهم ، وضياح مميزاتهم ، وفي هذا اضعاف لقوته المنوية ، وبخاصة إذا كان المهاجرون إليه من جنس أحط من جنس سكانه الأصليين ، وهذا ما يجعل الحكومات في البلاد التي يؤمها المهاجرون لا تسير أزامهم في الغالب على سياسة واحدة ، فهذه السياسة تمر عادة بدورين ، ففي الدور الأول يترك للمهاجرين حرية الدخول إلى البلد من غير قيد ، وكثيراً ما يشجعون على القدوم إليه ، وذلك لحاجة البلد إليهم ، ولا تزال مجتاز هذا

١ بيرو ، الجزء الأول ، ص ٢٦٢

٢ انظر ارمنجوني في كتابه

La Situation Economique et Financière de l'Egypte ، طبعة سنة ١٩١١ ، ص ١٩٨ وما بعدها

الدور بعض بلاد أمريكا الجنوبية مثل الأرجنتين والبرازيل ، أما في الدور الثاني فتوضع قيود على المهاجرة من شأنها أن تحول دون تسرب العناصر الغير مرغوب فيها الى داخل البلد ، ونحى صفات أهل الاصلين ، ويتمزج بهذا اعتبارات خاصة بالجنسية كالتي حملت الولايات المتحدة على اتخاذ وسائل خاصة ضد المهاجرين من الصينيين^١ وتعصد طبقة العمال عادة كل سياسة ترمي الى تقييد المهاجرة ، اذ تخشى منافسة الاليدى العاملة الاجنبية التي تغد الى البلاد ، وما يترتب على ذلك من هبوط الاجور وقد اشتهرت نقابات العمال في الولايات المتحدة واستراليا بشدة عدائهما لدخول العمال الاجانب الى بلادها ، و بدعوتها الشديدة الى اتباع سياسة ترمي الى حماية العمل الوطني ولم تكن بعض القيود التي فرضتها هذه البلاد على المهاجرة باسم المصلحة العامة الا مقصوداً بها حماية بعض طبقات العمال فيها

وقد اكرت الولايات المتحدة في العهد الاخير من القيود التي تفرضها على المهاجرة اليها ، حتى ذهبت الى تسين نسبة مئوية ضئيفة من عدد الاجانب التازلين فيها يكون هي التي يباح لها المهاجرة اليها ، وهذه النسبة تختلف من جنسية الى أخرى ، وقد أفضى ذلك الى ضعف تيار مهاجرة بعض الاجناس اليها مثل السلافيين واللاتيفيين حتى كاد ينعدم ، ولم يترك لب المهاجرة مفتوحاً الا للانجليز والالامانيين والسكندينايويين^٢

١ وقد كانت محاولة الولايات المتحدة اتباع سياسة كهذه ازاء اليابانيين في سنة ١٩٢٤
سيا في توتر العلاقات السياسية بين الدولتين

٢ جيد ، في Cours ، الجزء الثاني ، ص ٥٧٢

الباب الثالث

البيشة القانونية^١

١٥٥ — أسس البيشة القانونية : يندل الانساي نشاطه الاقتصادى فى بيشة
تخضع لاحكام قانون وضعى قوم فى كل البلاد الحديثة — اذا استثنينا روسيا — على
مبدأين أساسيين ، وهما مبدأ الملكية الخاصة ، ومبدأ الحرية الاقتصادية

الفصل الأول

حق الملكية

١٥٦ — تعريف الملكية وصفها : الملكية هى حق بمقتضاه يوضع شئ تحت
ارادة شخص يكون له دون غيره أن يتنفع به ويتصرف فيه بصفة مطلقة دائمة^٢
والملكية صفات ثلاث :

(الصفة الاولى) أنها حق قاصر على المالك ، فله وحده الحق فى الاتفاع بما
يملكه والتصرف فيه ، وليس لغيره أن يتنفع بشئ المملوك له ، أو يتصرف فيه من
غير رضاه

١ نحن لا ننظر الى بحوث هذا الباب الا من ناحيتها الاقتصادية اجمالا ، تاريخيين الى
المؤلفات القانونية أمر التبسط فيها من الناحية القانونية واستعراض القوانين والاوامر والوائع
الخاصة بها

٢ أوبرى درو ، جزء ٢ ، طبعة ١٩٠ ، والدكتور كامل بك مرسى ، الملكية والحقوق
العينية ، طبعة سنة ١٩٢٣ ، ص ٩٢

(الصفة الثانية) أنها حق مطلق، فللمالك الحق في أن يعمل بملكه ما يشاء، فحق الملكية يشتمل على: (أ) حق الاستعمال (Le jus utendi) وهو استعمال الشيء، في جميع وجوه الاستعمال التي أعد لها، (ب) حق الانتفاع (Le jus fruendi) وهو الاستيلاء على ثمار الشيء الطبيعية مثل حاصلات الأراضي الزراعية، أو المدينة مثل إيجار المنازل، (ج) حق التصرف (Le jus abutendi) وهو يشمل التصرف القانوني مثل البيع والهبة والوصية، والتصرف المادي مثل تغيير شكل الشيء أو استهلاكه أو اتلافه، وكل عملية إنتاج تتضمن تغييراً في شكل بعض المواد أو استهلاكها بعضها

(الصفة الثالثة) أنها حق دائم، فهي تدوم مادام الشيء المملوك، ولا تنقضي بانقضاء أجل المالك، إذ تنتقل بعد وفاته إلى ورثته الشرعيين أو إلى من وصى إليهم بها

١٥٧ — تطور من الملكية^١: لم تسلك الملكية في تطورها طريقاً واحداً في كل الجماعات، وهي لم تكن في كل جماعة تتخذ شكلاً واحداً في العصر الواحد، وفي هذا البحث مجال كبير للحدس والتخمين، وعلى كل حال فيظهر أن الملكية في تطورها كانت تبدأ من ملكية الجماعة متدرجة نحو الملكية الفردية، ففي العصر السابق على التاريخ، عندما كان الإنسان يهتم على وجهه في الأرض يلتقط القليل من الرزق، لم تكن الملكية الفردية معروفة حتى ولا الملكية على الشيوع، ثم أتى وقت حطت فيه بعض الأسر والقبائل رحالها في بقعة من الأرض يكثر فيها الصيد أو يتوفر فيها المشب الذي تربط ماشيتها، فاستقرت فيها، وبحق الاستيلاء انضمت عليها حقاً مطلقاً فظهرت الملكية العقارية على شكل ملكية على الشيوع بين أفراد الأسرة أو القبيلة، وكذلك كان يملك على الشيوع ما هو ذو أهمية من الثروات المنقولة مثل قطعان الماشية

١ راجع في هذا الموضوع لروابوليو، في Traité، الجزء الأول، ص ٥٥٥ وما بعدها — بلانويل، الجزء الأول، فقرة ٢٣٧٥ — بيرو، الجزء الثاني، ص ٢١٦

ولم تكن الملكية الخاصة تتناول سوى ما هو ضرورى للفرد من الغذاء واللباس ، وبعض ادوات الصيد والقتل مثل الصنارة والنبال ، وبعض الاسلحة ، وبعض ثمرات العمل الشخصى ، وكان الاتاج فى هذا الحين يتم تحت اشراف رئيس الاسرة أو القبيلة الذى يوزع بين أعضائها ما يحتاجون اليه لاستهلاكهم الشخصى ، ويظل ما تبقى بعد ذلك ملكا للجماعة

ثم خلت الملكية خطوة جديدة عندما استقرت الجماعة فى بقعة من الارض تزرعها ، فثبتت ملكية الاسرة للمنزل ولما يحيط بالترل الى السور ، وأعقب هذا عهد دخلت فيه الاراضى التى أصلحها بعض الافراد فى دائرة الملكية الخاصة ، وأصبحت مستقلة عن الملكية على الشيوع التى كانت تتناول بقية الاراضى ، وبخاصة الغالب والمراعى ، فهذه ظلت ملكيتها على الشيوع الى عهد طويل بعد ذلك ، وقد ظهر حوالى هذا العصر طريقة تقسيم الاراضى التى على الشيوع بين الاسر للانتفاع بها لآجال معينة ، وأعقب هذا ظهور الملكية الفردية على الارض ، ثم امتدادها الى سائر المنقولات ، وما زالت تواصل السير حتى أصبحت اليوم تتناول حقوقا معنوية ، مثل الملكية العلمية ، والادبية ، والفنية

١٥٨ — **قبول الملكية** : الاصل فى حق الملكية أن يكون مطلقا ، غير أنه لما كان الانسان يعيش فى جماعة فقد وجب أن يصير هذا الحق محدودا ، يحلله من جهة حقوق سائر الملاك الآخرين ، ومن جهة أخرى مصلحة الجماعة ، وفى التشريع الحديث ميل الى الاكثار من تقييد حق الملكية لأجل المصلحة العامة ومن أمثلة القيود المفروضة على حق الملكية ما يأتى :

١ — يقيد من حق الملكية من حيث أنه حق قاصر على المالك الزامه بالتنازل عن ملكيته للمنافع العامة ، مثل انشاء الطرق ، ومد السكك الحديدية ، وحفر العرعى

وينص القانون المصرى على الاجراءات الخاصة بنزع الملكية للمصلحة العامة ، ويعين القواعد التى تتبع فى تقدير التويضات ودفعها^١ .

ب - ويقيد من حق الملكية من حيث أنه حق مطلق ما يترتب على العين المملوكة من حقوق ارتفاق للغير ، مثل حق ارتفاق المرور أو الرى المنصوص عليهما فى المادتين ٣٣ و ٣٤ من القانون المدنى الاهلى ، كما يقيد أيضا التزامات أخرى تنالها المصلحة العامة مثل ازام المالك بأن يراعى فى البناء شروطا معينة ، أو بأن لا يزرع أكثر من ثلث أرضه قطعاً

ج - ويقيد من حق الملكية من حيث أنه حق دائم وجود نوع من الملكية لا يخول لصاحبه الا حقوقاً وقتية مثل الملكية الصناعية والفنية والادبية التى هى عبارة عن ملكية المخترعين والمؤلفين والفنيين لمنتجات قراشهم ، وقد أريد هنا من جعل الملكية وقتية التوفيق بين مصلحة المنتج الذى يجب أن ينال ثمنا لعمله ، ومصلحة الجماعة التى تتطلب اذاعة منتجات أصحاب القراش ، وجعلها فى متناول كل الطبقات

١ قانون بحره ٢٧ الصادر فى ٢٤ ديسمبر ١٩٠٦ بالنسبة لقضاء المخطط ، والقانون
نمرة ٥ الصادر فى ٢٤ ابريل ١٩٠٧ بالنسبة لقضاء الاهلى — الملكية والحقوق العينية
للكشور كامل بك مرسى ، ص ١١١ و ص ٤٢٤

الفصل الثاني

الملكية الخاصة والعامة

لا تتخذ الملكية في الجماعات الحديثة شكلا واحداً ، فهي اذا نظر اليها من وجهة من يملكها أمكن التمييز بين نوعين منها ، وهما الملكية الخاصة ، والملكية العامة

المبحث الاول

الملكية الخاصة

١٥٩ — شكل الملكية الخاصة : أغلب الاموال في الجماعات الحديثة تملك ملكية خاصة ، وهذه الملكية تظهر على شكلين : ملكية فردية ، و ملكية مشتركة^١ فالملكية الفردية هي أبسط الشكلين ، وفيها يكون حق الملكية للفرد دون الاسرة أو الجماعة ، وقد أصبح هذا الشكل لا يتسع لمتعضيات التقسيم الاقتصادي الحديث ، اذ أن كبرى المشروعات مثل المساجر الكبيرة والمناجم والخطوط الحديدية والسفن البخارية والمصارف ونحوها لا يمكن أن تكون اليوم ملكا لشخص واحد ، ولهذا فقد ظهر بجانب الملكية الفردية نوع آخر وهو الملكية المشتركة ، فانتشرت الشركات وأصبحت هي التي تملك ما يأتي به الشركاء من الاموال ، ولها ذمة مستقلة عن ذمتهم وقد اتخذت هذه الشركات مكانا مهما في الحياة الاقتصادية ، واصبحت عمادها منذ مريان ظاهرة التركز الى أكثر فروع الانتاج

غير انك اذا حلت الملكية المشتركة وجعلت انها تتألف من مجموعة من الملكيات

١ وبغرض في علم القانون بين الملكية المشتركة والملكية على الشيوع ، فيرجع في معرفة ذلك الى المؤلفات القانونية ، ونحن هنا نترك هذه التفرقة جانبا

الفردية ، فالملاك الحقيقيون والشركات المساهمة مثلام جماعة المساهمين الذين يمتلك كل منهم ما في حيازته من الاسهم ملكية فردية ، وليست الشركة وما لها من شخصية قانونية مستقلة عن شخصية أعضائها سوى نقاب نستتر تحته ملكية هؤلاء المساهمين التي ينتهى بها الحال يوماً الى الظهور

فالقول بأن الملكية المشتركة قد أخذت محل الملكية الفردية هو قول صحيح فى الظاهر قطعاً ، اذ الواقع أن الملكية المشتركة بالشكل الذى تنتشر به اليوم ليست سوى شكل جديد من أشكال الملكية الفردية^١

١٦٠ — أهمية الملكية الخاصة من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية
كان للملكية أهمية كبرى فى كل أحوار تطورها ، فالرجل الغنى كان ولا يزال قوياً سواء أكانت ثروته تتألف من أرقاه ، أم قطعان من الماشية ، أم أرض ، أم مصانع ، أم ديون قبل الافراد أو الحكومات ، وقد كان حق السيادة فى عهد الاقطاع تاجاً للملكية الارض ، وكان السوق يصبح شريعاً بمجرد شرائه أرض الاشراف (fief) ، كما كانت السلطة السياسية الى عهد قريب يستأثر بها فى أغلب البلاد الملاك العقاريون ، ولا تزال بعض البلاد تشترط فيمن يكون ناخباً أو منتخباً أن يملك ثروة معينة

وهى خطيرة أيضاً أهمية الملكية من الوجهة الاقتصادية ، فالإنسان كى ينتج شيئاً من الثروات يعتمد الى استخدام ثروات أخرى ، مثل الارض والمصانع والمواد الأولية والآلات ووسائل النقل وغير ذلك ، والجزء الأكبر من هذه الثروات يملك ملكية خاصة ، ولا يملك منها ملكية عامة الا الجزء اليسير ، ولهذا كان لا يستطيع أن ينتج لحسابه الخاص الا من يملك بعض هذه الثروات ، أو من يتيأ له من الموارد ما يستطيع به الحصول عليها ، أما من لا يملك شيئاً منها فانه يصبح عاجزاً عن الاتاج لحسابه الخاص ، وبذلك يضطر الى تأجير عمله الى أشخاص يملكون هذه الثروات ، وهذا

ما دعا الى وجود طبقتين من الناس ، طبقة العمال وطبقة الرأسمالين
واذ كان من نتائج الملكية الخاصة أن من كان عنده ثروة ولا يريد الاتضاع بها
بنفسه أن يكون له حق التنازل عن الاتضاع بها الى الغير مقابل ثمن معين ، فقد أفضى
ذلك الى وجود طائفة من الناس تعيش من دخل يأتها من إيجار أرض أو منزل أو
أقراض تمود الى الغير أو نحو ذلك من دون أن تعمل عملا ، وقد دعا هذا الى وجود
تقسيم اجتماعي آخر يقوم على وجود طبقتين من الناس ، طبقة عاطلة ، وأخرى عاملة
الاولى غنية ، والثانية فقيرة . هذه النتيجة وأمثالها مما ستلتقي به في خلال هذا البحث
يفسر لك سبب عدا المذاهب الاشتراكية للملكية الخاصة ومخاربتها لها

وهناك ميل في أكثر البلاد الى التوسع في وتظيمة الدولة الاقتصادية ، واخضاع
الملكية الخاصة لكثير من الالتزامات والقيود التي تدعو اليها مصلحة الجماعة ، ومن
المحتمل أن يزداد هذا الميل في المستقبل ، وتذهب الدولة في تدخلها الى أهد مما
وصلت اليه في الوقت الحاضر ، ومع ذلك فيخطئ من يظن أن نظام الملكية الخاصة
قد أشرف على الزوال « اذ هي حادث تاريخي مرتبط بتقدم الانسان الاجتماعي ،
وهي من الوجهة الاقتصادية نظام ضروري ، ومن الجائز والمفيد أن ينصرف النظر الى
استخدام الملكية الخاصة بشكل أوفى في وجوه المصلحة العامة ، غير أنه يجب
الابتعاد عن كل ما يضعف قوة هذا النظام وسائطه ، اذ هو أهم جزء في الآلة
الاقتصادية »^١.

والواقع أن قيادة الانتاج في النظام الاقتصادي الحاضر هو بيد الملكية الخاصة
التي تستند في تلك القيادة على قوة المصلحة الشخصية ، وهي بهذا تخدم مصلحة الجماعة
كلها ، ولهذا كانت نظاما اجتماعيا ، وكان ما يبرر وجودها عند الاقتصاديين ليست
مصلحة الفرد وإنما مصلحة الجماعة

المبحث الثانى

الميراث

١٦١ - أنواع الميراث : ومن مستلزمات الملكية الميراث ، أى انتقال أموال المالك بعد وفاته الى ورثته الشرعيين ، أو الى من يوصى بها اليهم ، فيعرف الميراث فى الحالة الاولى بالميراث الشرعى (Succession abintestat) ويعرف فى الحالة الثانية بالميراث بالوصية (Succession testamentaire) ، ومبناهما أن من كد وأتعب يحق له أن ينقل ثروته الى من يحبه

١٦٢ - الميراث بالوصية : وفيه يكون المالك هو الذى يبين ورثته قبل وفاته وهو مظهر من مظاهر حق التصرف الذى يشتمل عليه حق الملكية ، فإدام أن للمالك الحق فى أن يهب ما يملك الى من يشاء فى أثناء حياته ، فكذلك له الحق فى أن يجعل تصرفه مضافاً الى ما بعد وفاته ، غير أن بعض الكتاب لا يسلّم بأن إرادة المالك وهى تزول بزواله تستطيع أن تحدث أثراً بعد وفاته ، فهم لا يقولون بأن الميراث من مستلزمات الملكية ، ولكنهم يبررونه من حيث الفوائد الاجتماعية التى تنجم عنه وهذا رأى لا يصح الاخذ به ، اذ يؤدى الى اعتبار الملكية حقاً شخصياً يقتضى باقضاء أجل المالك ، مع أنها حق عيني يبقى ما بقى الشئ نفسه^١

١٦٣ - الميراث الشرعى : وفيه يكون القانون هو الذى يبين ورثة المتوفى وهو بفعله إنما يبر عن إرادة المتوفى ، فهو يعمل ما كان عمله المالك لو لم يفاجئه الموت وليس من العدل أن نحرّم أسرة المتوفى من أمواله بمجرد أنه أغفل تعيين ورثته قبل مماته فإيبر الميراث الشرعى هو نفس ما يبرر الميراث بالوصية ، ومصدر كل منهما واحد ،

١ راجع جين جنى Jany فى كتابه Science et technique . الجزء الثانى ، ص ٤٠٣

٢ بلانشارد Blanchard فى Cours d'Economie Politique ، الجزء الثانى

وهو ارادة المتوفى ، وكل ما فى الامر أن هذه الارادة يبرعها صراحة فى حالة الميراث الموصى به ، وضمنا فى حالة الميراث الشرعى^١ ، يضاف الى هذا أن أسرة المتوفى قد تكون أعاته مباشرة أو غير مباشرة على إيجاد ثروته كما تفعل عادة زوجة وأبناؤه ، وكما يفعل أخوته فى بعض الاحيان ، وقد يكون المتوفى وأقرب به ، انما هم أبناء شخص واحد كان هو المؤسس لتلك الثروة^٢

١٦٤ - أمر الميراث مع العور من الامم العاربة والاقتصادية : ان أول أثر يترتب على حق الميراث هو بقاء التباين الاجتماعى واتساع خرقته ، فأولاد الاغنياء يلبثون أغنياء ، وأولاد الفقراء يعيشون فقراء ، ففرق يرث ثروة آباءه ، ويقضى حياته عاطلا ، وآخر يرث عن آباءه الفاقة ويقضى حياته فى كد وعناء ، وهذه حاله أوحث الى كثير من المفكرين بلطالبة إلغاء الوراثة ، إلغاء أكلياً أو جزئياً ، فذهب سان سيون والشيوعيون الى القول بإلغائها اطلاقاً ، وقال أصحاب اشتراكية رأس المال بإلغائها فى ثروات الاتاج ، فى حين قال هنرى جورج والاشتراكيون الزراعيون بإلغائها فى الأراضي الزراعية

غير أنه يلاحظ أن لنظام الميراث فوائد اجتماعية واقتصادية على جانب عظيم من الخطورة ، ويكفى أن نشير هنا الى عظيم أثره فى تكوين رأس المال ، فنظام الميراث هو باعث قوى على العمل ، اذ أن الشخص فى أغلب الاحيان انما يعمل ويجد لأجل نفسه وأسره معاً ، فإذا ألقى مبدأ الميراث لم يهتم أغلب الناس بالادخار فوق حد معين ولا بزيادة ثروة يملكون أنه لا يتفع بها أبناؤهم وغيرهم من ذوى القربى ، وسيتبين لك عند البحث فى رأس المال أن الادخار هو شرط ضرورى لتكوينه ، ورأس المال هو من العوامل التى لا يمكن أن يستغنى عنها فى الاتاج فى النظام الاقتصادى الحاضر فكل تمد على نظام الميراث يؤدي الى اضعاف روح الادخار ، وإلى نقص خطير فى رؤوس الاموال

١ بلائشار ، الجزء الثانى ، ص ٤١٦

٢ لروابوليو ، فى Cours ، الجزء الثانى ، ص ٥٩٣ — ٥٩٤

١٦٥ — تنظيم الميراث : لا يكفي المشرع في الجماعات الحديثة بتقرير مبدأ الميراث ، وإنما يبين أيضاً قواعد تطبيقه ، فيعين مثلاً ما اذا كان يجوز الايصاء بالثروة كلها الى من يختاره المالك ، أم أن عليه واجب ترك شيء منها لبعض أهله وأقاربه ، كما يضع في حالة عدم وجود وصية قواعد تقسيم التركة بين الورثة ، الى غير ذلك من مسائل الميراث التي لم يغفل المشرع عنها

ويلاحظ أن حل هذه المسائل ليس واحداً في كل البلاد ، اذ هو يختلف باختلاف التقاليد الاجتماعية والنظم السياسية ، ففي الجماعات الأرستوقراطية يراعى في توريث بعض الاموال مبدأ تمييز الذكر ، وحق الابن الأكبر ، فتأخذ هذه الاموال تنتقل من جيل الى آخر الى أشخاص تتوفر فيهم شروط معينة دون غيرهم من الورثة ، وتزيد من قوتهم ومكانتهم في الهيئة الاجتماعية ، في حين أنه في الجماعات الديمقراطية يحرص على مبدأ المساواة بين الورثة الذين من درجة واحدة ، فعند حدوث كل وفاة تقسم ثروة المتوفى كلها بين ورثته ، وهذا من شأنه أن يخفف من درجة تركيز رؤوس الاموال ، ومن التفاوت في الثروات بين الافراد

المبحث الثالث

الملكية العامة

١٦٦ — الصفة المميزة للملكية العامة : تشتمل الملكية العامة على الاموال التي تمتلكها الدولة وسائر الاشخاص المعنوية العامة ، ويتولى المشرع في كل البلاد تعيين القواعد الخاصة بها سواء أكان من حيث استعمالها ، أم من حيث حيازتها والتصرف فيها ، وأهم ما يميزها اقتصادياً وقف استغلالها على المصلحة العامة ، بعكس الملكية الخاصة التي يكون استغلالها لمصلحة الافراد

١٦٧ — ومجوه استغلال الملكية العامة لمصلحة المجموع : استغلال الملكية العامة لمصلحة المجموع لا يتحقق على وجه واحد

« ا » فيها ما يترك للجمهور الانتفاع به مباشرة ، مثل الطرق ، والحدائق العامة والمتنزهات ، والترع ، والمرافىء ، وجور الآثار ، والأسواق ، وبيوت العبادة الخ ، وهذا الانتفاع يكون اما مجانا واما بمعرض ، ففي مصر مثلاً ينتفع الجمهور مجانا بالطرق ، ولكنه يدفع ثمناً لدخوله دور الآثار

« ب » — ومنها ما يخص الانتفاع به لمصلحة من مصالح الدولة ، مثل دور الوزارات ، والمحاكم ، والمدارس ، والمستشفيات ، والملاجىء ، وتكنات الجنود الخ
« ج » — ومنها ما تستغله الدولة استغلالاً اقتصادياً كما يفعل الفرد بالملكية الخاصة ، مثل الخطوط الحديدية ، ومختلف الصناعات التى تحتكرها للدولة ، وهذا الاستغلال يكون أحيانا بقصد الحصول على الربح ، وفى هذه الحالة تنحصر الفائدة التى يجنيها الجمهور من الملكية العامة فى أن الدخل الذى يأتى من هذا الاستغلال ينتص من مقدار الضرائب التى تفرض عليه ، وأحيانا أخرى يكون بقصد الحصول على الربح ، وفى هذه الحالة تكون الفائدة التى تعود على الجمهور من الملكية العامة هى الحصول على منتجات أو خدم بشئ رخيص

« د » — ومنها ما تمنح الدولة عنه حق امتياز الى الغير ، والحقوق والواجبات التى تترتب على حق الامتياز ليست واحدة دائماً ، فهناك من حقوق الامتياز ما يخول للدولة حق استرداده فى أى وقت تشاء ، ومنها ما يكون لآجال قصيرة ، ومنها ما يكون لآجال طويلة ، ومنها ما يكون قاصرا على سطح الارض ، ومنها ما يتناول باطنها أيضاً ، وللذى يميز حق الامتياز أيا كان شكله هو أنه يخول من يمنح له حقوقاً على الملكية العامة تشبه حقوق الافراد على الملكية الخاصة ، وهذه الحقوق انما تمنح الى الافراد بداعى المصلحة العامة نفسها ، ومن أمثلة ما يمنح عنه حق امتياز استغلال المناجم ، ومساقط المياه ، واستعمال الطرق لمد الخطوط الحديدية والكهربائية ، وإضاءة المدن بالغاز والكهرباء وتزويدها بمياه الشرب ، الى غير ذلك

وقد اتسع نطاق الملكية العامة فى خلال القرن التاسع عشر اتساعاً عظيماً ،

وذلك على أثر تقدم وسائل المواصلات وتحسينها ، وانتشار توزيع المياه والغاز والكهرباء بواسطة المجالس البلدية أو الشركات التي تمنح لها حقوق امتياز ، ومع ذلك فالملكية العامة لا تزال أضيق نطاقاً وأقل أهمية بكثير من الملكية الخاصة

الفصل الثالث

الحرية الاقتصادية

١٦٨ - الحرية الاقتصادية ومدورها : الحرية الاقتصادية هي بجانب الملكية الخاصة ثاني المبدئين اللذين تقوم عليهما البيئة القانونية ، فالناس اليوم ، وهم يعملون في ظل القوانين الوضعية ، هم في الاصل احرار في تصرف شؤونهم ، وهذه هي القاعدة العامة

والحرية الاقتصادية تظهر في الجماعات الحديثة كنتيجة طبيعية لحرية الانسان وحقه في استثمار مواهبه ، وتنمية ملكاته ، وابرار شخصيته في علاقاته مع العالم الخارجي ، غير ان الانسان لما كان يعيش مع جماعة من امثاله قد أصبح من المستحيل أن يطلق له الحبل على الغارب في كل الامور ، لان الحرية المطلقة تؤدي الى التمرد على حريات الافراد الآخرين ، والاضرار بمصلحة الجماعة ، ولهذا كان حقا أن تحد حريات الافراد بعضها بعضاً ، حتى تتحقق المساواة بين الجميع ، وان تخضع الحرية الفردية للمصلحة العامة

١٦٩ - تطور فكرة الحرية الاقتصادية : والحرية الاقتصادية كما فهمها اليوم هي وليدة تطور طويل ، ويلاحظ في كل أدوار هذا التطور أن الحرية المطلقة لم يكن لها وجود الا في مخيلة بعض الناس ، فالانسان الفطري كان يخضع لسلطان قانون هو قانون الاقوى ، فكان ين تحت سلطة رئيس ظالم ، وقوة عادات صلبة لا يستطيع أن يجيد عنها ، وتاريخ الحرية هو تاريخ تكسير هذه القيود ، وهي قيود كان يفرضها

أما الفرد كما في حالة الرق ، وأما بعض الجماعات مثل الاسر والطوائف ، وأما بعض السلطات السياسية مثل الدولة ، ثم انتشر في العالم ميلان لا يزال النزاع قائما بينها حتى اليوم ، وهما الميل الى تمتع الفرد بأكبر مقدار من الحرية ، والميل الى تدخل المجموع ليحد من حرية الفرد ، والاخذ بالبدأ الاول على اطلاقه يؤدي الى الفوضى ، والاخذ بالبدأ الثاني اطلاقا يؤدي الى الاستبداد ، وخير الامور التوسط بين الميلىن والتوفيق بين مصلحة الفرد ومصلحة المجموع

والحرية الاقتصادية مظاهر متعددة أهمها : الحرية الشخصية ، وحرية العمل .
وحرية التعاقد

المبحث الاول

الحرية الشخصية

١٧٠ — معنى الحرية الشخصية ونشأتها : الحرية الشخصية هي حرية الانسان في الضد والروح ، والظلم والاقامة ، وهذه الحرية حديثة العهد لا ترجع الى أبعد من القرن الثامن عشر ، فأت اذا تركت جانبا مسألة الرق والتبعية وجدت أن حرية الاشخاص في الحل والترحال وبخاصة في مغادرة أوطانهم لم تكن مبدءاً معترفا به في أغلب الدول قبل القرن الماضي ، فمن هذا انه كان يزج في السجن في عهد لويس الرابع عشر صكك صانع فرنسي يحاول أن يغادر أرض فرنسا الى البلاد الاجنبية ، وفي إنجلترا كان يحكم بالثوت على الصانع الذي يجرأ على نقل سر صناعته الى الخارج ، وكانت هذه السياسة هي السائدة في البلاد الصناعية الاخرى ، وبوجه عام كانت المهاجرة في أغلب البلاد تخضع لمراقبة شديدة ، وتقتضى اذا خلاصا ، أو دفع رسوم خاصة ، وذلك لكي لا تصبح سببا في أضعاف قوة البلد العسكرية والانتاجية ، وقد زالت اليوم

أغلب هذه القيود ، وأصبح للانسان في الاصل الحرية في أن ينتقل الى حيث يشاء ، وقد جاءت هذه الحرية بنتائج اقتصادية عظيمة ، قد عملت على تكوين المراكز الصناعية ، وظهور المدن الكبرى المزدحمة بالسكان ، وجعلت في استطاعة الاليدى العاملة أن تنتقل الى حيث تجد أجوراً أعلا واحوال معيشة أفضل ، كما كانت عاملاً مهماً في عمران البلاد الحديثة

المبحث الثاني

حرية العمل

١٧١ — التعريف : حرية العمل هي حق الانسان في أن يتغير من المن والحرف ما يشاء ، وأن يزاومها كما يشاء ، فلعامل الاجير الحق في أن يشتغل عندمن يشاء من أرباب الاعمال في الفرع الذي يروق له من فروع الانتاج ، ولصاحب المشروع في الاصل الحق في أن ينشئ مشروعاً في أى بقعة يختارها ، وأن ينتج من أنواع السلع ما يريد ، مستخدماً من وسائل الانتاج ما يشاء وحرية العمل حديثة العهد ، قد خدمتها نظم أخرى تقوم على الاكراه ، أهمها نظام الرق ، ونظام التبعة ، ونظام الطوائف

١٧٢ — نظام الرق (l'esclavage)^١ : كان الرق نظاماً شائعاً في العهد القديم ، وكان وجوده يرجع الى أسباب اقتصادية ، فكان الاعتقاد السائد أن العمل اليدوى يزرى بقدر الرجل الحر ، فيجب أن يترك للارقاء أمر انتاج الثروات ليتفرغ الاحرار لادارة أمور الدولة ، والودود عن الوطن ، فكان الرق معتبراً من النظم الاجتماعية ، وقد تصدى لتبرير وجوده كثير من كتاب اليونان الاقدمين ، وفي مقدمتهم أرسطو ، وقد اخفى هذا النظام تحت تأثير عاملين : عامل أخلاقى ، وهو المسيحية ، وعامل اقتصادى ، وهو ما طرأ على أحوال الانتاج من التغيرات ، بسبب اغارة البربر على الدولة الرومانية ، فقام على أنقاض الرق نظام آخر يلائم الحياة الاقتصادية الجديدة ، وهو نظام التبعة

١ انظر كوفيس ، الجزء الاول ، ص ٩٦ — ١٠٠

ثم عاد الرق الى الظهور ابتداء من القرن الخامس عشر في المستعمرات الاوربية في الدنيا الجديدة ، فقد كان جو هذه الاقاليم لا يساعد على تشغيل الاليدى العاملة من الجنس الابيض ، كما كان السكان الاصليون قليلي العدد ، ولهذا عمدا المستعمرون الى جلب الرقيق من أفريقيا لاستخدامه في زرع الارض ، فهي اسباب اقتصادية أيضاً التي دعت الى ظهور الرق مرة ثانية ، وقد قضى عليه منذ القرن التاسع عشر ، ولم يبق له من أثر اليوم الا في داخل القارة الافريقية ، حيث يتخذ شكل الاسر ، واذ كانت الدول عاجزة عن أن تنتزع جنوده من موطنه الاصل وهو أفريقيا ، فقد عقلت مؤتمرا في بركل سنة ١٨٩٠ ، مثلت فيه ١٧ دولة ، قضى بتحريم تجارة الرقيق في البر والبحر

والناؤه في العصر الحديث يرجع أيضاً الى اسباب أخلاقية واقتصادية ، فاما العامل الاخلاقي فقد كان أساسه الحملة التي وجهها اليه كبار الكتاب والفلاسفة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وبخاصة مونتسكيو ، وأما العامل الاقتصادي فهو الانقلاب الذي حدث في الانتاج على أثر انتشار استخدام الآلات ، فأغنت الناس عن استخدام الرقيق^١

١٧٣ — نظام التبعية (Le servag) : أما نظام التبعية فقد كان يقوم عليه استغلال الارض في القرون الوسطى ، فقد أخذ كبار الملاك منذ سقوط الدولة الرومانية يلحقون باراضيهم الارقاء الذين كانوا قد حرروهم ، وكان التابع (le serf) بخلاف الرقيق له شخصية قانونية ، وله أسرة ، وقد كان في أول الامر لا يستطيع أن يفاقر الارض التي يلحق بها ، كما لا يستطيع أحد أن يلزمه بمفادرتها من غير رضائه ، فله عليها حق عيني ، هو أصل حق الملكية في أوروبا اليوم ، كما كان يقتسم مع سيده حاصلات الارض التي يزرعها ، وقد أخذت السخرة والضرائب التي

كان عليه دفعها لسيده تحف وطلاتها تدريجيا ، كما تحور كثير من التوابع من سلطة صاحب الارض ، حتى أنه لا قضي على هذا النظام قانونا في فرنسا في سنة ١٧٨٨ لم يكن هناك خبر بضعة آلاف من التوابع ، وقد قررت الغاء كل الدول الاوردية في القرن التاسع عشر ، وكان آخرها روسيا في سنة ١٨٦١

١١٤ — نظام الطوائف (Les Corporations) : وفي الوقت الذي كان نظام التبعية فيه منتشرا في القرى ، كانت العمل في أكثر المدن تنظمه « الطوائف » . والطائفة تقوم على وجود أقسام ثلاثة من الاشخاص الذين يزاولون الحرفة الواحدة وهم : الصبي (L'apprenti) ، والعريف (Le Compognon) ، والرئيس (Le Mattre) . فالصبي يعيش عند الرئيس وله عليه واجب الطاعة والاحترام ، وعلى الرئيس نحو الصبي واجب تعليم الحرفة التي يزاولها ، ولكل رئيس عدد من الصبيان ليس له أن يتعداه ، ومدة التمرين طويلة تبايع في بعض الاحيان سبع سنين ، ينص بعد انقضائها الصبي امتحانا ليرتقي الى مرتبة العريف ، والعريف عامل أجبر يعيش في الغالب عند الرئيس الذي يتكفل بآيوائه والحمامه ، وعدد ما للرئيس أن يستخدمه من العرفاء محدود لا يتجاوز واحدا أو اثنين ، ومدة عمل العريف تراوح عادة بين ثلاث وخمس سنين ، لا يجوز خلالها للرئيس أن يطرد العريف ، كما أن العريف الذي يترك رئيسه قبل انقضائها لا يجد رئيسا آخر قبل أن يستخدمه

ولم تكن فكرة الاحتكار في أول الاول متمكنة من نفوس الرؤساء ، فكان يكنى العريف الذي تمكن من حرفته أن يثبت أن لديه ما يستطيع أن يعمل به مستقلا ليرتقي الى مرتبة الرؤساء بعد أن يقدم عملا مهما (chef d'œuvre) يثبت به براعته .

والذين يتولون أمر الطائفة هم الرؤساء ، وهم الذين يفتخبون من بينهم من يقوم بوضع لوائح تنظيم العمل ، وتحديد عدد الصبيان والعرفاء ، ومدة خدمة كل منهم ، الى غير ذلك من الانظمة

وكان الغرض من تنظيم الطوائف في أول الامر إيجاد رابطة بين الاشخاص الذين يمتنعون حرفة واحدة للدفاع عن مصالحهم المشتركة ، ولم يكن الانضمام اليها اجباريا ، ولكنها لم تلبث ان أصبحت احتكاراً في يد الرؤساء ، الذين قام منهم من يدعى بأن للطائفة حق منع العامل من مزاوله عمله اذا لم يكن منضمها اليها ، وأخذت الطوائف تطارد كل من لم يكن عضواً فيها ، وفي الوقت نفسه أخذ الرؤساء يقصون العرفاء عن الرئاسة ليحتفظوا بها لانسابهم ، وأخذت الطوائف تتحكم في الحياة الصناعية كلها ، فتمتد العلاقات التي يجب أن تكون بين الرئيس والمريض والصبي ، وطريقة انجاز العمل ، والاصناف التي يجب انتاجها ، وهكذا

ومنذ القرن السادس عشر أخذت الملوك تتدخل في تنظيم هذه الطوائف ، فحصلته عاماً في معظم المدن ، ووضعت لها من النظم ما تسير عليه ، وجعلت تعيين أشخاصاً من لسانها لمراقبتها والاشراف على انجاز العمل

وقد كان هذا النظام عقبة يحول دون كل تقدم اقتصادي ، اذ كان يقضي على روح الاختراع عند الافراد ، كما كان مثبطاً لهمة المهرة من العمال ، اذ كان يصعب ارتقاؤهم الى مرتبة الرئاسة ، كما أن تحديد المنافسة بين الرؤساء كان يجعلهم لا يفكرون في ادخال التحسينات على وسائل انتاجهم ، وقد أحدث كل هذا رد فعل في الافكار عمل كثيراً على ظهور مذهب الطبيعيين ، ولما تولى ترجو (Turgot) زمام الحكم في عهد لويس السادس عشر استصدر أمراً بالغاء هذا النظام في فرنسا فأثار بهذا عاصفة من السخط عند الاشخاص الذين يستفيدون من وجوده ، حتى اضطر الملك الى سحب قراره ، ولكن النظام كان مكروها من الشعب ، فلم يلبث أن قضى عليه المجلس المستورى نهائياً في سنة ١٧٩١^١

١ بيرو ، الجزء الاول ، ص ١٧٢ — ١٨١ ، ومن أحسن ما يرجع اليه في هذا الموضوع
Martin Saint - Léon في كتابه Histoire des Corporations de métiers

١٧٥ - نظام الطوائف في مصر: وقد ظل نظام الطوائف موجوداً في مصر حتى عهد قريب ، وكان يشبه النظام الذي كان قائماً في أوروبا في القرون الوسطى ، وقد بلغ عدد هذه الطوائف ١٦٤ طائفة في سنة ١٨٤٠^١ وكان على رأسها كلها رئيس يشرف على الصناعات المختلفة ليتحقق من حسن الصنع ، ودقة الوزن ونحو ذلك ، وعلى رأس كل حرفة رئيس هو «شيخ الطائفة» وهو الذي ينظم أمورها ، ويملك حق عقاب من يخالف أوامر من الأعضاء ، وهو الذي يحسم ما يقوم من النزاع بين الرؤساء والعمال والصبيان ، وبين البائعين والمشتريين ، ويقوم بحماية الضرائب التي تفرض على كل طائفة ، وكان العامل لا يرتقي إلى درجة الرئاسة إلا بعد أن يعرض على الرؤساء وشيوخ الطائفة عملاً يحوز استحسانهم واستمر الأمر كذلك حتى عهد محمد علي باشا الذي أراد أن ينشئ في مصر صناعات كبيرة تضارع الصناعات الأوروبية ، كما حاول في الوقت نفسه أن يضع الصناعات الصغيرة تحت كنفه ، فجعل يمد كثيراً من العمال بالمواد الأولية التي يصنعونها لحسابه ، فكان هذا سبباً في إضعاف نظام الطوائف في مصر ، ولا سيما بعد أن حرم سعيد باشا على مشايخ الطوائف معاقبة أعضاء الطائفة ، ثم جاء إسماعيل باشا فحولهم إلى موظفين مهمتهم جمع الضرائب ، وأخذت الطوائف تفقد اختصاصاتها تدريجياً حتى سنة ١٨٩٠ ، إذ قرر دكرتو ٩ يناير حرية احتراف الحرف وألغى التزام التمرين ، فأصبح لا يؤلف بين أرباب الحرفة الواحدة سوى جماعات اختيارية ، وقد أخذت تقوم على إقراض النظام القديم جماعات من نوع جديد هي نقابات العمال

١٧٦ - حدود حرية العمل : ولأن حرية العمل قد أصبحت اليوم مبدءاً مقبولاً في كل البلاد المتقدمة ، إلا أن هذه الحرية ليست مطلقة ، فهناك قيود

١ راجع : Arminjon, La Situation Economique et Financière de

لها ، منها ما هو من فعل القانون ، ومنها ما هو من فعل الواقع

١ — القيود القانونية لحرية العمل : تنص القوانين في كل البلاد على بعض قيود لحرية العمل : (١) فهناك مهن لا بد لمن يريد مزاولتها من اقامة الدليل على معرفته بها ، وهذا يتحقق بتقديم شهادة مثل اللسانس ودبلوم الطب بالنسبة لمهنتي المحامى والطبيب ، (ب) وهناك مهن لا يجوز في بعض البلاد أن يزاولها الا عدد محدود من الناس ، مثل مهنتى محرر العقود (notaire) وممسار بورصة الاوراق المالية (agent de change) في فرنسا ، (ج) وهناك مشروعات لا يجوز انشاؤها الا بامتنياز تمنحه السلطات العامة ، مثل للمواصلات الحديدية ، والمناجم ، واستغلال مساقط المياه ، أو باذن خاص منها ، مثل المحلات المعتبرة خطرة أو مقلقة للراحة أو مضرة بالصحة ، (د) وهناك قوانين تنظم عمل الرجال والنساء والاطفال داخل المصانع والتاجر ، وهى التى يتكون منها فى كل أمة ما يسمى « بتشريع العمال » ، (هـ) وهناك قوانين لحماية المخترعين تمنع الناس من تقليد مخترعاتهم (و) وهناك القوانين الخاصة بالصادرات والواردات وهى تشتمل على كثير من القيود كما سيتبين عند البحث فى التجارة الدولية

٢ — القيود الفعلية لحرية العمل : وبجانب القيود القانونية تجد أن حرية العمل يقيد بها فى الواقع أمور أهمها اندام الخبرة والمعرفة وعدم توفر رأس المال ، وهى أمور تمنع العامل الاجير من بلوغ مرتبة صاحب العمل ، وتجهله غير قادر على انشاء مشروع لحسابه الخاص

المبحث الثالث

حرية التعاقد

١٧٧ - حرية التعاقد ومبرورها : حرية التعاقد هي التي يعبر عنها بالصيغة الآتية : وهي أن كل اثنان لا يحرمه القانون صراحة فهو مشروع ، فلافراد الحق في أن يتعاقدوا مع بعضهم بالشكل الذي يتفق ومصلحتهم سواء أكان التعاقد يتناول أموالاً أم خدمات

فأولاً بالنسبة للأموال : كل الملاك هم في الاصل أحرار في أن يبيعوا أو يؤجروا أو يهبوا أموالهم ، وأن يمينوا كما يشاءون شروط البيع والإيجارة والهبة وهم كذلك أحرار في أن يستثمروا رؤوس أموالهم المنقولة كيفاً يشاءون ، في بلادهم أو في البلاد الأجنبية ، في مشروعاتهم الخاصة أو في مشروعات غيرهم ، في أراض أو منازل أو قروض للأفراد أو الشركات أو الحكومات

وثانياً بالنسبة للخدمات : كل شخص محامياً كان أو طبيباً أو مهندساً أو عاملاً أجيراً أو غير ذلك هو في الاصل حر في أن يبذل جهوده أو لا يبذلها في خدمة شخص آخر ، وأن يبين شروط العمل كما يشاء بالاتفاق معه

غير أن هناك من العقود الخاصة بالأموال والخدمات ما يتولى للشرع تنظيمها ولكن القواعد التي ينص عليها القانون في هذه الحالة هي في الاصل قواعد تفسيرية لإرادة المتعاقدين ، ويمكن عدم الأخذ بها باتفاقهم ، كما أن لهم الحق في أن يحرروا عقوداً أخرى بشكل لم ينص عليه القانون

ومع هذا فهناك بعض قواعد قانونية تعيد حرية التعاقد ولا يجوز للمتعاقدين مخالفتها ، وهذه القيود القانونية تلتقي بها بخاصة عند ما يكون مركز الطرفين الاقتصادي متبايناً تبايناً كبيراً ، كما هو الحال بالنسبة لرب العمل والعمال ، فإن

للشروع هنا يتدخل باسم المصلحة العامة ، ويمين شروطاً يلزم الطرفان باتباعها ، فيحدد سن قبول الاطفال للعمل داخل المصانع ، وعدد ساعات العمل ، والعطلة الاسبوعية ، وينخذ الوسائل ليضمن حق العامل في تناول أجره بانتظام ، وفي التمتع بحالة صحية حسنة في داخل المصانع ، الى غير ذلك

١٧٨ - الحرية الاقتصادية والمنافسة : الحرية الاقتصادية مظاهرها الثلاثة التي استعرضناها هي أساس ما يسمى بالمنافسة ، وهي التي تجعلها ممكنة قانوناً ويراد بالمنافسة إطلاقاً كفاح الناس في سبيل الوصول الى غرض يحاول كل منهم أن يبلغه قبل الآخر وعلى شكل أفضل من غيره ، وأظهر مثل المنافسة حالة الاشخاص الذين يتسابقون عدوا لقطع مسافة معينة . وفي الحياة الاقتصادية الحديثة حيث يحصل الانتاج لاجل الاستبدال تقوم المنافسة بين الاشخاص الذين يعرضون السلعة الواحدة ، كما تقوم بين الاشخاص الذين يطلبون السلعة الواحدة ، فبالنسبة للعرض أنت ترى كل شخص يحاول أن يحمل المشتري على قبول سلعته ، وتفضيلها على سلعة غيره ، ففي سوق القطن مثلاً تقوم المنافسة بين منتجي القطن ، وفي سوق العمل تقوم بين العمال الذين من حرفة واحدة ، وعندما يوجد نوعان من المنتجات يمكن استخدامها في أشباع حاجة واحدة فإنها تقوم أيضاً بين منتجيها . وفي وجه منافسة العارضين تقوم منافسة الطالبين ، إذ ينافس مشترو الاموال والخدمات بعضهم بعضاً ، فكل يحاول أن تسد حاجته قبل حاجة غيره ، وأن تفضل عليها ، فترى أصحاب مغازل القطن مثلاً يتنافسون في الحصول على المادة الاولى ، كما يتنافسون في الحصول على الايدي العاملة ، وهكذا . وهذه المنافسة بين العارضين من جهة ، والطالبين من جهة أخرى ، هي التي تلعب الدور الاول في تعيين الأثمان

الكتاب الثالث

الانتاج

مبادئ عامة في الانتاج

١٧٩ - تعريف الانتاج : ليس المقصود بالانتاج خلق المادة ، اذ أن الانسان ليس بقادر على اضافة ذرة في الوجود ، كما أنه لا يستطيع افناء ذرة منه ، وإنما يقصد بالانتاج خلق المنفعة أو زيادتها

والانتاج يكون اما بالاضافة الى المادة ، وهو في هذه الحالة يتحقق باحدى طرق ثلاث : (١) تغيير شكل المادة ، كما في صنع الملابس من القطن أو الصوف ، (٢) نقل المادة من مكان الى آخر ، مثل نقل الحاصلات الزراعية من أماكن انتاجها الى الاسواق ، (٣) الاحتفاظ بالمادة مدة من الزمن ، كما في تخزين بعض المواد لحين الحاجة اليها . وأما يكون من غير اضافة الى المادة كخدمات الطبيب والقاضي والمعلم

١٨٠ - الأعمال المنتجة : تطورت أفكار الاقتصاديين بشأن الأعمال المنتجة تطوراً كبيراً ، فكانوا لا يعدون منتجاً في أول الامر الا نوعاً واحداً من الأعمال ، ثم أخذوا يتدرجون منه الى أنواع أخرى حتى انتهوا الى اعتبار كل الأعمال الاقتصادية منتجة على السواء

« ١ » الزراعة : لم يكن الفسيوكرات يهتمون الانتاج على النحو الذي أؤمخناه .

فندهم أنه خلق المادة وليس خلق المنفعة^١ ، وأنتك قررنا أن الأرض هي العامل الوحيد في الانتاج ، وأن الزراعة هي العمل الوحيد المنتج (وقياساً على الاعمال الزراعية اعتبروا الصيد والقتل واستخراج المعادن أعمالاً منتجة أيضاً) لأنها وحدها تخرج غلة صافية ، إذ أن الأرض من دون غيرها تخرج لمن يعمل فيها مقداراً من الثروات يربو على ما أتقنه عليها ، ولذلك اعتبروا طبقة الزراع وحدها منتجة ، أما ماسواها فهي طبقات عقيمة (C asses steriles) تعيش من جزء من المحصول الصافي الذي يقتسمه معها الزراع وملأك الأراضي الزراعية مقابل ما تؤديه لهم من الاعمال ، فالصانع الذي يغير من شكل المادة فيزيد في قيمتها لا يخلق شيئاً في نظر الفسيوكرات ، لأن تلك الزيادة يقابلها ما استهلكه من المحصول الصافي أثناء عمله

« ب » الصناعة : ثم جاء آدم سميت فأثبت فساد نظرية الفسيوكرات في اللغة الصافية ، فالأرض ليست هي أهم عامل في الانتاج ، وإنما هو عمل الإنسان ، وقد كان خطأ الطبيعيين ناشئاً من سوء فهمهم قوانين الطبيعة ، فقد قالوا بأن في زرع الأرض خلقاً للعادة ، وفاتهم أن المادة لا تخلق ، وأن الزراعة تحول العناصر الموجودة في الأرض والماء والهواء الى مادة معينة ، فهي مثلاً تحول الماء والبوتاس والسيليس والفوسفات والنترات الى قمح ، ومثلها في ذلك مثل الاعمال الصناعية التي تحول المواد الأولية الى مواد مصنوعة

« ح » النقل والتجارة : لم يكن هناك من الاقتصاديين من ينكر أن الصناعة منتجة بعد آدم سميت ، ولكن الشك ظل قائماً بالنسبة للنقل والتجارة ، ذلك أنه اذا كانت الصناعة تغير من شكل المادة ، فإن شركات الملاحة والمواصلات الحديدية مثلاً ، وكذا التجارة ، لا تفعل شيئاً من ذلك ، فالأولى والثانية تقتصر مهمتها على نقل السلع من مكان الى آخر ، والثالثة تقتصر على شرائها للبيع ، وقد تفعل ذلك لجرد المضاربة ، ولهذا فقد قام من الاقتصاديين مثل كاري (Carey) الأمريكي

في منتصف القرن التاسع عشر من ينتقد قديم التجارة وأسباب المواصلات^١ ولكن لا شك في أن كلا من النقل والتجارة يزيد من منفعة الأشياء ، ولهذا يعتبر كلاهما عملاً منتجاً ، فشركة الملاحة أو المواصلات الحديدية ، وهي تنقل الحاصلات من مكان انتاجها حيث تربو على الحاجة اليها الى مكان آخر حيث تشتد الحاجة اليها انما تزيد في منفعتها ، الى هذا أنه ما دام يعتبر عملاً منتجاً استخراج المعادن ، وهو عبارة عن نقلها من باطن الارض الى سطحها ، فمن الحق أن يعتبر أيضاً منتجاً نقلها من سطح المنجم الى المستهلك ، اذ ليس ثمة ما يدعو الى التمييز بين النقل الرأسي والنقل الافقي^٢ ، يضاف الى هذا أن قديم أسباب المواصلات هو من أهم أسباب تخصص الامم في الاعمال ، وفي هذا ما يدعو الى زيادة المنتجات.

وكذلك التاجر فهو اذ يعرض السلع في الاسواق فيجلبها في متناول المستهلكين ويحفظها مدة من الزمن فينقلها من وقت الى آخر ، ويقسمها ليسهل على كل طبقات المنتجين اقتناؤها انما يأتي عملاً منتجاً ، اذ يعمل على جعل هذه الأشياء المادية تسد حاجة الناس اليها

« و » الخدمات : لم يشأ آدم سميث وبعض أتباعه أن يدخلوا الخدمات كعمل القاضي والجندي والطبيب والمعلم في عداد الاعمال المنتجة ، وهو رأى لم يتبع ، لانه ما دام أن الأعمال المنتجة هي التي تخلق المنافع ، فان عمل القاضي والطبيب وسواهما هو عمل منتج ، اذ يخلق منافع على شكل خدمات تؤدي للغير ، الى هذا أنه بدون هذه الخدمات لايتم إنتاج الأشياء المادية بالشكل والوفرة التي نراها عليها ، فزراعة الارض ، وصناعة المواد المختلفة ، كلاهما يتطلب عمل كثير من العمال والمديرين ممن يتمتعون بصحة جيدة ، ويتوفرون على درجة من العلم والعرفان

١ بيرو ، الجزء الاول ، ص ٧٩

٢ جيد ، في Cours ، الجزء الاول ، ص ١٥٣

كما تستلزم بيئة يسودها الامن والنظام ، ويحميها القانون والمحاكم والشرطة والجند من شر الماين بالامن فى الداخل ، والمعتدين على سلامتها فى الخارج ، فكل من يشترك فى اعداد هذه البيئة والمحافظة عليها يأتى عملاً منتجاً ، وهو وان لم يكن يضيف منفعة جديدة الى شئ ما دى ، الا أنه اذا انضم عمله تعرض انتاج الاشياء المادية نفسها الى أشد الاخطار

١٨١ — عوامل الانتاج : اعتاد كثير من الاقتصاديين ان يقسموا عوامل الانتاج الى ثلاثة عوامل وهى : الطبيعة — العمل — رأس المال . ومن بين هذه العوامل الثلاثة ترى أن العمل هو وحده ما يصح تسميته بحق عامل انتاج ، لان الانسان وحده يلعب دوراً موجباً فى الانتاج ، فى حين أن الطبيعة ليس لها سوى مهمة سلبية تنحصر فى نزولها على ارادة الانسان بعد أن تكون قاومته فى أغلب الاحيان ، ولكنها مع ذلك ركن أساسى فى الانتاج ، وخلق بها أن تسمى بالعامل الاصلى (agent originaire) اذ هى موجودة قبل العمل .^١ والطبيعة كعامل من عوامل الانتاج لا تقتصر على الارض بل تتناول جميع ما يحيط بالانسان من العناصر الطبيعية مثل الهواء والماء ، وما فى ذلك المحيط من القوى المختلفة مثل قوة الريح والماء والبخار والكهرباء ، وقد أثبتنا عند البحث فى البيئة الطبيعية أثر كل ذلك فى الانتاج^٢ ، أما ثالث هذه العوامل وهو رأس المال ، فهو فى الواقع ليس عاملاً مستقلاً ، بل هو وليد العاملين الآخرين ، لانه عبارة عن ناتج عمل الانسان والطبيعة الذى يستعمل فى انتاج ناتج آخر^٣

١ جيد ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٩٤ — ٩٥

٢ راجع موضوع البيئة الطبيعية ، فى الباب الاول ، من الكتاب الثانى ص ١٠٨

٣ تقسيم عوامل الانتاج الى ثلاثة عوامل هو تقسيم قديم يرجع الى عهد الاقتصاديين الاولين ، ولا يزال شاملاً حتى اليوم ، غير أن بعض الاقتصاديين المتأخرين أضفوا الى العوامل السابقة عاملاً رابعاً أسماه التنظيم (organisation or management) — انظر مارشال فى

Principles ص ١٣٨ ، وسليجمان فى Principles ص ٢٨٤

ومهمة هذا العامل الجديد فى الانتاج هى الجمع بين عوامل الانتاج الاخرى ، وتسييرها على

الفصل الأول

العمل

١٨٢ — معنى العمل اقتصادياً : العمل في المعنى الاقتصادي هو جهد يبذله الإنسان بوحى ارادته للوصول الى غرض نافع^١ ، ومن هذا يتبين أنه لا بد من توافر صفتين في الجهد لكي تعتبر عملاً :

١ — أن تكون الجهود اختيارية أى صادرة عن ارادة الانسان ، فالنبات وهو يزيح قشرة الارض ليستقبل الهواء والشمس ، والحيوان وهو يسعى وراء ما يتغذى به ، كلاهما لا يأتي عملاً اذ هما عطل من الارادة ، وما يصدر عنهما إنما هو بوحى الفريزة الفطرية ، وليس يوجد بين المخلوقات سوى الانسان من يعمل مسيراً بآرادته .

ب — أن يكون الغرض من الجهود الحصول على المنفعة ، فان كانت تبذل لنفسها لمجرد اللهو فليست بعمل ، فالشخص قد يعزف على البيانو تسلية لنفسه ، وقد يعزف عليه ليضطرب غيره مقابل أجر معلوم ، ففي الحالة الاولى لا يعتبر عزفه عملاً ، وإنما تسلية وهو ، ولكنه في الحالة الثانية يعتبر عملاً ، ومن السهل ايراد امثلة عديدة لجهود متماثلة يعتبر بعضها عملاً دون البعض الآخر ، فمن يصعد الى قمة الاهرام حياً في الاستطلاع وتسلية للنفس لا يأتي عملاً ، ولكن المرشد الذي يقوده يأتي عملاً ، ومن يختلف في قارب للزهة والرياضة لا يعتبر جهده عملاً ، في حين أنه يعتبر كذلك تجديف البحار لكسب معاشه

أفضل وجه ، وهو في الواقع نوع من أنواع السبل ، أصبحت له أهمية خاصة في العصر الحديث على أثر اتساع نطاق الاعمال وانتشار المهن والحرف كشكل من اشكال تنظيم الانتاج

١٨٣ — **مهمة العمل في الانتاج** : العمل هو العامل الرئيسى فى الانتاج ، وهو يقوم فيه بمهمة موجبة ، ومعنى هذا أنه لا بد من عمل الانسان فى كل انتاج ، فهو ضرورى حتى فيما تجود به الطبيعة من نفسها مثل أنواع الفاكهة القطرية ، ففى تتطلب أن يقوم الانسان بجمعها ، والجمع هو نوع من الاعمال ، وفيه نصيب من التعب ، كما أن كثيراً مما تخرجه الارض قد أصابه كثير من التغيير والتهديب بفعل الانسان حتى كاد يصبح شيئاً جديداً ، فالقمح والقول والعدس وغيرها لم تكن وقت اكتشافها بالحالة التى هى عليها الآن ، وانك ترى أن الجنس الواحد من النبات وهو يزرع غير مو هو يخرج من الارض من غير زراعة ، فالفرق كبير بين أنواع الفاكهة التى توجد بحالتها الطبيعية ، والتى هذبها يد الانسان خلال القرون الطويلة ، وهذه النباتات التى يزرعها الانسان اليوم لو أهمل العناية بها لاختل نوعها ، وفى هذا دليل على ما أدخل عليها من التمديلات فى الماضى وهذه الثروات التى تظهر كأنها لا دخل لعمل الانسان فيها ، لانها أسبق فى وجودها على عمله ، مثل الارض ونباتات المياه المعدنية والبترولى والغابات والمنجم ، هى لاتصيح فى الواقع ثروة الا اذا اكتشف الانسان وجودها ، ووقف على ما تشتمل عليه من المنفعة ، والاكتشاف نفسه يتضمن مقداراً من العمل ، الى هذا أنه لا يمكن استخدام هذه الثروات الطبيعية فى سد الحاجات الا اذا بذل فيها شئ من العمل ، فان كانت أرضاً بكرأ مثلاً وجب معالجتها وتهيتها للزراعة ، وان كانت منجماً وجب حفر الانفاق ونحوها مما يلزم لاستغلاله ، وان كانت ينبوع ماء تطلب أيضاً كثيراً من الاعمال قبل أن يصبح معداً لأخذ المياه منه وهكذا ، وبالجملة فالعمل أثر فى كل المنتجات وحتى فى الثروات الطبيعية^١

١٨٤ — **عنصر العمل** : الالم والوقت — (١) الالم : كل عمل يكون عادة مصحوباً بالالم ، لان الانسان وهو يعمل يقاوم ميله الى البطالة والكسل ، فهو يعمل

مدفوعا باسباب خارجية مثل الرهبة من العقاب والرغبة في المكافأة عند الصغير ،
ومثل الرغبة في الريح والشرف عند الكبير ، وأغلب الناس لا يعمل بمجد ونشاط
إلا ليدنو من الساعة التي ينقطع فيها عن العمل

وكما ازدادت درجة الاضطراب الى العمل كلما كان أكثر ألماً ، فهو يبلغ أقصى
درجات الألم عند الرقيق والمحكوم عليه بالأشغال الشاقة ، وهو متعب أيضاً للعامل
الأجير الذي تقضى عليه ضرورة كسب معاشه بإداء عمله اليومي ، وتهبط درجة
التعب عند المزارع الذي يعمل في أرضه التي يحبها ، وتبلغ أذناها عند العالم والرسام
الذين يقبلان على عملهما بشغف وارتياح

وقد بين ستانلي جيفورز ان الانسان وهو يعمل يزداد ألمه مع مضي الوقت بينما
تتناقص المنفعة التي يجنيها منه ، فلذا تتجاوز الألم المنفعة أوقف العمل^١ ، فصد ما يملؤه
الشخص من جرات للماء من يثر يتوقف على مبلغ تحمله التعب وعلى مقدار حاجاته
الى الماء ، فالبدوى الذي لا يحتاج الى الماء إلا لارواء ظمأه يوقف للماء عند الجربة
الأولى أو الثانية ، في حين أن الحضري الذي يحتاج الى الماء لأمر عديدة يملأ منه
من الجرات عدداً كبيراً^٢

وقد أراد شارل فورييه (Fourier) أن يزيل عنصر الألم من العمل ، فتخيل
نظاماً خاصاً يسير عليه العمل ، وهو أن يجتمع من العمال عدد يتراوح بين ١٥٠٠
و ١٨٠٠ داخل مكان يسميه (phalanstère) تحيط به أراض زراعية ، ويكون
به دور لمختلف الصناعات ، ويترك لكل شخص حرية اختيار العمل الذي يلائم
ذوقه ، وحرية الانتقال من عمل إلى آخر كلما أراد ، فيكون الشخص مثلاً ساعتين
زارعاً ، وساعتين صانعاً ، ومثلها كاتباً وهكذا ، وبهذا يرى فورييه إن العمل يصبح

١ راجع ما تقدم في هذا الصدد في موضوع تناقص المنفعة ص ٣٦ من هذا الكتاب

٢ انظر نظرية جيفورز في هذا الموضوع في كتابه The Thoery of Political

Economy طبعة سنة ١٩١١ ، ص ١٧١ وما بعدها

جنابا ، إذ هو يعتقد إن وجود عنصر الألم في العمل يرجع الى ان الاعمال التي يزاولها الناس لا تتفق غالباً مع أنواقهم واستعدادهم ، ثم هي دائماً واحدة لا تتغير مع ان طبيعة الانسان تميل إلى التغيير .

غير أنه يلاحظ على طريقة فورييه أنها لا تؤدي الى الغرض الذي يفسده ، فانه مهما تغير النظام الاقتصادي فلا يمكن أن تصبح كل الاعمال مرغوباً فيها ، فضلاً عن أن كثيراً من الناس يميل إلى أن لا يعمل شيئاً ، الى هذا ان في تنظيم العمل على هذا النحو مضية للوقت بسبب تنقل العامل من عمل الى آخر ، وضرورة انقضاء زمن قبل أن تبلغ قوة انتاجه نهايتها في كل عمل جديد^١

(٢) الوقت : هو عنصر العمل الثاني ، فلكي تتحقق نتيجة العمل لابد من مضي شيء من الوقت ، وكلما كان العمل أكثر إنتاجاً كلما تطلب وقتاً أطول والانسان يسعى دائماً في أن يقتصد من وقته ، ولم تخترع بعض الآلات كالتقاطرات السريعة إلا لهذا الغرض

وعمر الانسان قصير^٢ ، وأقصر منه حياته للنتيجة . فهو لا يستطيع أن يعمل كل ساعات اليوم ، ولا كل أيام السنة ، ولا كل سنى حياته
فمن يومه يخصص جزءاً كبيراً للنوم والاكل والراحة ، ويبلغ متوسط يوم

١ الرجوع الى تفصيلات أدنى في طريقة فورييه أنظر مكتب بييد وريست ، في تلويح المذاهب الاقتصادية ، ص ٢٨٦ — ٢٩٩

٢ يبلغ متوسط عمر الانسان من السنين في بعض البلاد ما يأتي : ٥٥,٩ في بلاد الغال الجديدة الجنوبية ، ٥٤,٩ في النمرك ، ٥٤,٥ في السويد ، ٤٥,٧ في فرنسا ، ٤٤,٨ في ألمانيا ، ٤٤,٩ في إنجلترا ، ٤٤ في اليابان ، ٣٩ في الولايات المتحدة ، ٢٣,٦ في الهند ومتوسط العمر في كثير من البلاد الآن هو أعلا منه في القرن الماضي ، وهذا يرجع الى نقص وفيات الاطفال أكثر منه الى زيادة عمر البالغين — بييد في Cour ، الجزء الاول ، ص ١٦٩

وارتفاع متوسط العمر هو دليل على جودة الحالة الصحية ، وارتفاع درجة الرخاء العام ، ولكنه ليس دليلاً قاطعاً ، إذ أن قلة المواليد أيضاً من الاسباب التي تدعو الى ارتفاع متوسط العمر ، وهذه حال فرنسا ، فإن ارتفاع متوسط العمر فيها يرجع بالخاص الى قلة المواليد

العمل عشر ساعات ، وقد اقتص اليوم في بلاد كثيرة بحكم العادة أو القانون الى ثمانى ساعات ، وقد كان يبلغ في الزمن الماضى أربع عشرة وخمس عشرة ساعة ، كذلك يوجد في السنة أيام الاعياد والراحة ، وفيها ينقطع العامل عن العمل ، ففي كل بلاد أوربا وأمريكا يخصص يوم الاحد للراحة^١ وكثيراً ما ينص القانون على ذلك ليحمل أصحاب الاعمال والعمال على احترامه ، أما في البلاد الاسلامية فيوم الراحة هو يوم الجمعة ، ويستنزل من السنة أيضاً أيام للرض ويتراوح متوسط عددها بين سبعة وثمانية أيام سنوياً ، وبالجملة يندر أن يشتغل الانسان أكثر من ٣٠٠ يوم في السنة

وهو لا ينتج في كل السنين ، فسنو الطفولة والتمرين والكبر هي غير منتجة ، والعامل لا يبدأ في كسب معاشه عادة الا في الرابعة عشرة أو الخامسة عشرة من عمره ، وتأخذ قواه في الانحلال ابتداء من الخامسة والحسين ، فاذا بلغ الستين من عمره انقطع عادة عن الانتاج^٢

والانسان اذ كان يستهلك في سنى الطفولة والكبر ما ينتجه غيره ، وجب أن يستنزل مما انتجه ما اتقنه عليه المجموع ليعرف مقدار حياته النافعة ، وأفضل الامم من تلك الوجهة هي التي يكثر عدد أبنائها الذين يتراوح عمرهم بين الخامسة عشرة والستين ، وتقل فيها وفيات الأطفال وعدد المعمرين

١ في إنجلترا يضاف الى يوم الاحد نصف يوم السبت ، فينقطع العامل من العمل ابتداء من يوم السبت ظهراً الى يوم الاثنين صباحاً ، وقد أخذت هذه العادة تتسرب الى بلاد القارة ويطلق عليها في فرنسا اسم «الاسبوع الانجليزى» (La Semaine Anglaise)
٢ نعم أنه في المهن الحرة والاعمال الطبية قد يظل الانسان ينتج بعد أن يتجاوز عمره الستين سنة ، ولكن يلاحظ أنه يبدأ حياة الانتاج في سن متأخر قلما يقل عن الخامسة والعشرين .

افصيل الأول

انواع الاعمال

١٨٥ — تقسيم الاعمال بحسب طبيعتها — اذا نظرت الى الاعمال من حيث طبيعتها وجدت هناك نوعين منها وهى: الأعمال العقلية ، والأعمال العضلية . على أن التفرقة بين هذين النوعين ليست مطلقة ، اذ لا يوجد عمل عضلى لا يكون فى الوقت نفسه من بعض الوجوه عملاً عقلياً ، فأنت ترى أن أبسط الجهود انما تنزل بوحى العقل ، كذلك كل عمل عقلى يتطلب شيئاً من الجهود العضلية ، فكل ما يقصد من التمييز بين هذين النوعين هو أن هناك أعمالاً تحتاج بالانحصار الى قوة عضلية ، وأن هناك غيرها تحتاج الى قوة عقلية قبل كل شيء .

١٨٦ — تقسيم الاعمال بحسب شكل أدائها — واذا نظرت الى الأعمال من حيث شكل أدائها استطعت أن تميز بين ثلاثة أنواع منها وهى: الأعمال التنفيذية ، الأعمال الادارية ، أعمال الاختراع

(فاولاً) الأعمال التنفيذية : هى اما أعمال يدوية واما أعمال ميكانيكية ، والأعمال الميكانيكية هى التى يستعين فيها الإنسان ببعض القوى الطبيعية ، فهو بدلاً من أن يقوم بنفسه بتغيير شكل المادة أو قتلها ، يقتصر عمله على مراقبة الآلة التى تؤدى هذا العمل تحت اشرافه ، وهذا النوع من الأعمال يتطلب جهوداً عقلية أكثر مما يتطلب جهوداً عضلية ، وهو أوفر انتاجاً من العمل اليدوى ، وقد أخذ يحمل محله فى كثير من فروع الانتاج .

وسواء أكان العمل يدوياً أم ميكانيكياً فإن كل ما يحدثه هو تغيير مكان الشيء نفسه ، أو مكان الأجزاء التى يتركب منها ، وفى هذه الحالة الأخيرة يقال بأنه يحدث

فيه تحويلاً^١، فنسج القطن ليس سوى تنظيم خيوطه بشكل خاص ، وزرع الأرض ليس سوى وضع البذور فيها بحالة تستطيع معها أن تنزع مواد أخرى موجودة في الأرض من قبل أو مضافة إليها

(وثانياً) الأعمال الادارية : وهي التي لا يستغنى عنها في الانتاج اذا اتخذ تنظيمه شكل المشروع ، وكلما ازداد المشروع اتساعاً كلما ازدادت أهمية هذه الاعمال وهي التي يتوقف عليها نجاحه ، وفي حين أن أثر العمل اليدوي أو الميكانيكي يقتصر على الشيء الذي يبذل فيه فإن أثر العمل الاداري يظهر في كل العمليات التي تؤدي في داخل المشروع

(وثالثاً) أعمال الاختراع : وهي التي ترمى الى — ويترتب عليها اذا نجحت — اكتشاف ثروة جديدة مثل الراديوم ، أو صفة لم تكن معروفة من قبل في مادة قديمة ، أو طريقة جديدة لتحويل الأشياء واستخدامها . وفضل الاختراع تزاد بالمنافع التي تستفيد منها الانسانية جميعها^٢ ، فآثره لا يقتصر على شيء معين مثل العمل اليدوي أو الميكانيكي ، أو على مشروع معين مثل العمل الاداري ، بل هو غير محدود فلا توجد أداة من أدوات الانتاج ، ولا طريقة من طرق العمل ، ولا ثروة من الثروات ، لم يكن للاختراع أثر فيها ، فتلك آلة النساجة كما نشاهدها اليوم هي نتيجة ٨٠٠ اختراع صغير^٣ ، وهيئات من دون الاختراع أن يتقدم الانتاج أو تزايد الثروات

١٨٧ — تقسيم الأعمال بحسب موضوعها : واذا نظرت الى الأعمال من

١ جيد ، في Cours الجزء الاول ، ص ١٤٩

٢ ولو كان علم الانسان كله لاكتشف في كل كائن من الكائنات منفعة له . ولكنه لفور عليه لم يكتشف حتى اليوم الا القليل من منافع الأشياء ، فهناك من انواع النبات ما يبلغ ١٤٠.٠٠٠ ولكن الانسان لم يستطع أن يربح منها سوى ٣٠٠ نوع ، وهناك من أنواع الحيوان مئات الآلاف ، ولكنه لم يجد الى الانتفاع الا بنحو المائتين منها — جيد .

الجزء الاول ، ص ١٥٠

٣ جيد ، الجزء الاول ، ص ١٥١

حيث موضوعها وجدت أنها اما أعمال صناعية واما خدمات ، فالأولى هي التي تخلق المنفعة بأضافتها الى المادة ، والثانية هي التي تخلق المنفعة من غير اضافة الى المادة^١ وهناك أنواع من الأعمال الصناعية ، كما أن هناك أنواعاً من الخدمات (١) فبالنسبة للأعمال الصناعية نرى أن « ساي » قد ذهب الى التمييز بين ثلاثة أنواع منها ، وهي : أعمال استخراج — أعمال صناعية بالمعنى المتداول — أعمال تجارية .

فأما أعمال الاستخراج فهي التي ترمى الى الحصول من الطبيعة — على شكل مواد أولية — على الأشياء التي يستخدمها الانسان في سد حاجاته أما مباشرة ، وأما بعد احداث تغيير فيها ، فيدخل في هذا القسم صناعة المناجم والزراعة والعيد والكنص . وأما الاعمال الصناعية بالمعنى المتداول فتشتمل على مجموع الأعمال المتنوعة التي ترمى الى احداث تحويل في شكل المادة . وأما الاعمال التجارية ويدخل فيها أعمال النقل ، فهي التي ترمى الى تغيير مكان منتجات النوعين الآخرين لتجعلها في متناول المستهلكين .

ويؤخذ على هذا التقسيم أنه يدخل في النوع الواحد أعمالاً متباينة فيجمع بين الزراعة وأعمال المناجم في قسم واحد ، كما يجمع بين النقل والتجارة في قسم واحد كذلك ، ولهذا يفضل بعض الكتاب تقسيم الأعمال الصناعية الى خمسة أقسام وهي : أعمال الاستخراج — الأعمال الزراعية — الأعمال الصناعية بالمعنى المتداول — أعمال النقل — الأعمال التجارية^٢

(ب) وبالنسبة للخدمات يمكن تقسيمها بحسب طبيعة الحاجات التي تقابلها

١ بيرو ، الجزء الاول ، ص ٨٨

٢ ومع هذا فيؤخذ على هذا التقسيم أيضاً أنه يترك الشك قائماً بالنسبة لقسم الذي ينسب اليه بعض الاعمال مثل اعداد الزبد والجبن والمربات ، فهل يا ترى هي تدخل في قسم الاعمال الزراعية أم في قسم الاعمال للصناعية ؟ بيرو ، في Cours ، الجزء الاول ، ص ٨٩

الى ثلاثة أقسام وهى : الخدمات الجسدية والعقلية والأخلاقية ، ولكن التقسيم المتداول هو الذى يقوم على التمييز بين نوعين منها وهى : الخدمات الخاصة والخدمات العامة ، فالأولى هى التى يؤدىها الأفراد بعضهم لبعض ، وأما الثانية فهى التى تؤدىها السلطات العامة ، وهى كالأعمال العامة مظهر من مظاهر نشاط الدولة

١٨٨ - توزيع العمل بين أنواعه المختلفة : يتم توزيع العمل بين أنواعه المختلفة فى نظام المنافسة الحرة من تلقاء نفسه مسترشداً فى ذلك بحركات الأسعار ، فانه اذا ما ازدحم نوع من الأعمال بالمشتغلين به حتى يتجاوز عدده الحد المناسب حدثت به أزمة أفرط انتاج ، فتتدهور أسعار منتجاته ، فهبط فى أثرها أرباح المنظمين وأجور العمال ، فلا يلبث أن ينصرف عنه تيار الاقبال عليه ، كما يأخذ بعض المشتغلين به بهجرونه الى عمل آخر أو فرربحاً وأعلى أجراً ، حتى اذا ما تجاوز عدد المشتغلين به الحد المناسب حدث به ما حدث بالأول ، وهكذا

غير أن هناك عوامل تعترض فعل المنافسة فى توزيع الأعمال فتعرقله ، منها خبرة العامل الخاصة وتعوده تأدية عمل معين دون سواه ، فان هذا كثيراً ما يحول دون انتقاله الى عمل آخر بالرغم من هبوط الأرباح والأجور فى العمل الذى يزاوله ، وكذلك اذا كان العامل يملك عيناً فى جهة معينة ، أو كانت له أسرة يشتغل بعض أفرادها فى أعمال أخرى فى تلك الجهة ، فان هذا أيضاً مما يحول دون سهولة تنقله الى جهة أخرى ، وقد يكون مجرد حبه للجهة التى يستوطنها ، وعلاقاته باهلها ، كلفها لمله على البقاء فيها ولو كان يعلم أنه يجبد فى جهة أخرى ربحاً أو فر وأجراً أعلى

ويلاحظ أخيراً أن توزيع العمل فى كل بلد مرتبط الى حد ما بحالته الطبيعية ، فن البلاد ما يكون النوع الرئيسى من الأعمال فيها هو الزراعة ، ومنها ما يكون أهم الأعمال فيها هو الصناعة ، كما أن من البلاد ما يكون النقل البحرى والتجارة هو العمل الرئيسى فيها ، وكل ذلك تبعاً لأحوال البلاد الطبيعية من جوية وجغرافية وجيولوجية

الفصل الثاني

كفاية العمل في الانتاج

١٨٩ — العوامل التي تتوقف عليها كفاية العمل في الانتاج : تتوقف كفاية العمل في الانتاج على جملة عوامل أهمها ما يأتي :

(١) قوة العامل الجسمية : وهي ترتبط بعدة عوامل منها بنيتة الطبيعية ، وتربيته المنزلية في السنين الأولى من نشأته ، وحالة معيشته عند البلوغ ، وحالته الصحية في البلد الذي يعيش فيه ، وفي المهن الذي يعمل داخله

وتهتم الدول الراقية بالحفاظ على صحة عمالها ، فتتأزم أصحاب المصانع بمراعاة شروط العمل الصحية في مصانعهم ، وتعمل على توفير مساكن صحية لسكنى العمال ، وتحارب انتشار المسكرات والمخدرات بينهم ، وتسب القوانين لمنع أرهاقهم ، فتتعدد عدد ساعات العمل اليومي ، وتعين أيام الراحة ، وتحرم استخدام الأطفال في المصانع قبل بلوغ سن معين ، وتهتم بنوع خاص بحماية النساء والأطفال أثناء عملهم

(٢) قوة العامل العقلية والمعنوية : وقد أخذت أهميتها في الانتاج تزداد منذ انتشار استخدام الآلات ، وهي ترتبط أيضا بجملة عوامل منها : أ — رغبة العامل في القيام بالعمل ، فكما كانت الرغبة قوية كلما زادت كفاية العمل ، ورغبة العامل في تأدية عمله ترتبط بشعوره بالواجب ، وبالأجر الذي يتناوله ، وقد يمد بعض أصحاب الأعمال لتقوية تلك الرغبة الى بعض الوسائل مثل اشرائه العمال في شطر من أرباح المشروع ، وتمكينهم من تملك بعض الحصص في رأس ماله . ب — حرية العمل التي تضمن للعامل حق اختيار المهنة التي توافق ميوله وكفاءته ، وهذه الحرية حديثة العهد ، فقد كان الرق منتشرا في العهد القديم ، ولم ينقرض من أوروبا الا

بأقراض حكم الرومان ، كما انتشر نظام التبعية في القرون الوسطى ، وظل قائماً حتى اكتسحته الثورة الفرنسية ، وكانت الدول الأوروبية قد أعادت عهد الرقيق في مستعمراتها الأمريكية ، ولكنه ألغى فيها أيضاً بعد حين ، وفي التاريخ الحديث كما في القديم كان الأكره على العمل سبباً في قلة انتاجه . ج — استتباب الامن والنظام فإن كان هنالك ما يشعر بانفجار ثورة ، أو أغارة عدو ينتزع من الفرد ثمرة عمله ، منعت عزيمته الناس وقل نشاطهم ، والدولة هنا مجال كبير للتدخل ، فهي اذا سنت من القوانين ما يكفل حرية الافراد ، وحرية تأليف الجماعات والنقابات التي تدفع عن العمال تحكيم أصحاب الاعمال ، وما يحمي الملكية ، ويحتمل على احترام العقود ، فأنها بهذا تشجع المنتج على العمل ، فيقبل عليه بثقة واطمئنان

(٣) البيئة الطبيعية : فالجو المعتدل ، والأرض الخصبة ، والتي تكثر الثروات الطبيعية في باطنها ، كل ذلك وما اليه يسهل على العامل عمله ، ويزيد من كفايته في الانتاج

(٤) أدوات العمل : كمية الادوات التي تستخدم في العمل ونوعها هي مما يؤثر الى حد كبير في كفايته ، فلقد زاد الانتاج زيادة كبرى في خلال القرن التاسع عشر بفضل انتشار استخدام الآلات ، وادخال مختلف التحسينات على وسائل الانتاج ، ولقد أصبحت الأمة التي لا تستطيع تزويد مصانعها بأفضل الآلات وأحدثها في حالة تأخر بين بالنسبة لغيرها ، وتعرضت الى الهزيمة في ميدان المنافسة الاقتصادية

(٥) طريقة العمل : فتقسيم العمل الفنى وتنظيم انجازته على قواعد علمية هو مما يؤدى الى زيادة الانتاج ، ولقد ظلت طريقة انجاز العمليات التي يقسم اليها العمل متروكة الى العمال أنفسهم في اغلب الصناعات يسرون فيها على منوال أسلافهم ، ولكنه منذ عهد قريب قام أحد الاقتصاديين الأمريكيين واسمه تيلر (Taylor) ووضع قواعد لتنظيم انجاز العمل علمياً اهتدى اليها بعد بحث دقيق وتجارب طويلة ،

وقد سميت طريقته باسمه ، ونالت نصيباً كبيراً من الشهرة ، واهتم لها الاقتصاديون وأصحاب الأعمال اهتماماً كبيراً ، وسنعود الى تفصيلها بعد أن نذكر شيئاً عن التعليم الفني

(٦) درجة التعليم الفني والتدريب : كان التعليم الفني قد بلغ أقصى تقدمه في نظام الطوائف حيث كان يتم بمقتضى عقد بين صاحب العمل والمتعلم ، يتعهد فيه الاول بتعليم الثاني حرفته ، ويتعهد الثاني للاول بالطاعة والاحترام . غير أن مستوى هذا التعليم قد صار الى الانحطاط منذ أن اقترض نظام الطوائف ، فترك ذلك اثرًا سيئاً في كفاية العمل ، وضح أصحاب الأعمال بالشكوى من قلة دراية صغار العمال

١٩٠ — أسباب انحطاط التعليم الفني : يرجع انحطاط التعليم الفني في العصر الحديث الى أسباب عديدة أهمها ما يأتي :

« أ » أنه أصبح ضئيل الفائدة في الصناعة الكبيرة بسبب انتشار تقسيم العمل والآلات ، فأصبح العامل لا يؤدي الا عدداً قليلاً من العمليات البسيطة وهي دائماً واحدة لا تتغير ، كما أن صاحب المصنع الكبير أصبح لا يستطيع بسبب كثرة مشاغله أن يقوم بتعليم الصبيان وتدريبهم

« ب » أنه أصبح في الصناعات الصغيرة والمتوسطة لا يهتم رب العمل بتعليم حرفته الى غيره خشية من أن يصبح منافساً له ، ولقد كان نجاح التعليم الفني في نظام الطوائف يرجع بالخاص الى أن صاحب العمل لم يكن يخشى من منافسة الصبي اذا ما لقنه حرفته ، اذ كان هذا النظام يقضى بانه لا يجوز للصبي أن ينتج مستقلاً الا اذا خلا مكان أحد أصحاب الأعمال

« ح » تطلع الآباء الى الاستفادة من أجور أبنائهم ، فأصبح همهم ينصرف لا الى تعليم أبنائهم بعض الحرف ، وانما الى تشغيلهم في عمل ينالون منه أجراً يضاف الى دخل الأسرة ، وهم ان راضوا النفس على الانتظار وتحمل بعض التضحيات في سبيل

مستقبل أبنائهم ، فهم لا يفعلون ذلك من أجل تعليمهم حرفة يدوية ، وإنما ليجعلوا منهم موظفين ومستخدمين ، الى هذا أن الابناء أنفسهم أصبحوا ينصرفون عن التعليم الفني ، رغبة منهم في الحصول في الحال على شيء من الاجر يفنيهم عن مساعدة آبائهم ، ويضمن لهم استقلالهم

١٩١ — طرق اصول التعليم الفني : وقد اقترحت طرق عديدة للافاقة انحطاط التعليم الفني نذكر منها :

« ا » الرجوع الى الطريقة القديمة ، وذلك بان يهدأ أمر التعليم الى رب العمل نفسه في داخل المصنع بمقتضى عقد بين المعلم والمتعلم يلتزم فيه كل منهما ببعض الواجبات ، ويشرف على تنفيذه بعض الهيئات مثل نقابات العمال

« ب » الاكثار من انشاء المدارس الفنية التي تعد من يلتحق بها للاشتغال بالحرفة التي يختيرها ، وقد انتشرت هذه المدارس خاصة في المانيا ، وأنت فيها باحسن النتائج وتفضل هذه الطريقة طريقة التعليم داخل المصنع من حيث انها تزود العامل بمعلومات مختلفة تمكنه من تغيير حرفته اذا أراد ، وبذلك تجعله أقل عرضة للبطالة غير أنه أخذ عليها ، ويظهر أن التجارب أيدت ذلك ، ان الانسان لا يتعلق بحرفة يدوية ويتقنها الا اذا زاوها صغيراً ، وكثير من تلاميذ المدارس الفنية يترفع عند خروجه من المدرسة عن مزاولة الاعمال اليدوية

« ح » الاستعانة بنقابات العمال ونقابات اصحاب الاعمال والبلديات على تنظيم دروس فنية ، يلزم مغادر العمال على حضورها ، كما يلزم أرباب الاعمال بتركهم يحضرونها في أوقات معينة

١٩٢ — طريقة تيلر (Le système Taylor) : هذه الطريقة ترمي الى زيادة كفاية العمل في الانتاج من غير زيادة في التعب ، وهي تقوم على فكرة ان انجاز كل عمل يتألف من سلسلة من الحركات يجب درساها وافياً لمعرفة الحركات

التي بادائها دون غيرها يمكن إنجاز العمل بأقصى سرعة وأقل تعب ، فكل عمل يمكن إنجازها بطرق مختلفة وأدوات مختلفة ، ولكن من بين هذه الطرق والأدوات توجد طريقة تفضل غيرها من حيث سرعة الإنجاز وقلة التعب ، والاهتداء اليها يتطلب درس حركات كل طريقة درساً علمياً ومقارنتها بحركات غيرها ، ولما كان العامل لا يستطيع أن يهتدى من نفسه الى الطريقة التي تفضل غيرها ، فانه يجب على ادارة المصنع أن تتولى القيام بالابحاث التي تهديها الى هذه الطريقة

فطريقة تيلر تقوم على المبادئ الآتية :^١

(١) استبدال طريقة أداء العمل الشائعة اليوم بطريقة علمية ، فيحلل كل عمل الى أبسط حركاته ، وتقاس مدة أداء كل منها بالكرونومتر ، وتستبعد الحركات التي لا يكون لها أثر في اخراج النتيجة النهائية ، ويستعاض عنها بتحسين الحركات النافعة ، وبهذا لا يخلل الحركات النافعة أية حركة غير نافعة ، وللوصول الى هذا عملياً ينتخب عشرة أو خمسة عشر عاملاً يؤتى بهم من جهات مختلفة ، ويدعون الى إنجاز العمل ، ويراقبون أثناء ذلك مراقبة دقيقة ، فكل منهم يستخدم طريقته والأداة التي يفضلها ، فتفحص طريقة كل منهم فحصاً دقيقاً ، وتقارن بطريقة غيره للاهتمام الى الطريقة التي تتخذ نموذجاً يسير عليه كل العمال الذين يؤدون النوع الواحد من العمل

(٢) ومتى تم الاهتمام الى الطريقة المثلى توزع على العمال التعليمات التي يجب عليهم اتباعها ، ويبين تفصيلاً ما يجب على كل عامل أن يؤديه ، والأدوات التي يستخدمها ، والوقت الذي تتطلبه كل عملية ، وهم جرا .

(٣) وللتحقق من تفهم العمال لهذه التعليمات واتباعهم لها يهتد الى ثلثة من

١ وقد بسط تيلر طريقته في كتابه الذي ترجم الى الفرنسية -Principes d'organisation scientifique des usines- والى كثير من اللغات الاخرى ، وقد نشرت أبحاث كثيرة من هذه الطريقة بمختلف اللغات الاوروبية ، ومات فردريك تيلر سنة ١٩١٥

المعلمين والمراقبين أمر تعليمهم ومراقبتهم ، ويكونون في المصنع بمثابة أركان حرب الجيش ، يحولون بين العامل وبين ضياع جزء من قواه سدى (٤) أن يدفع الى كل عامل أجراً اضافياً يتناسب مع الزائد من نتاجه ، فيكون هناك حد أدنى للاجور يقابله حد أدنى للعمل لا يجوز للعامل أن يؤدي أقل منه ولكنه اذا تجاوز هذا الحد وجد زيادة في الاجر تقابله ، ويجب أن يراعى في تأدية العمل عدم إرهاق العامل ، واستطلعته القيام به خلال سنين عديدة من غير أن يصيب صحته شيء من الأذى

١٩٣ - مزايا وعيوب طريقة تيلر: بدأت الصناعة الامريكية منذ بضعة سنين تهتم بتنظيم العمل على قواعد علمية تبعاً لطريقة تيلر ، ولكن باعتدال من غير صلافة في تطبيقها . وطريقة تيلر اذا ضرب صفحاً عما فيها من الصلافة هي على جانب كبير من صحة النظر، فطريقة انجاز العمل الشائعة اليوم ، وهي تسير تبعاً لعادات وتقاليد قديمة تقضى الى التبذير في قوى العامل ، فايجاد طريقة علمية يسير عليها أداء العمل مثل طريقة تيلر هو مما يحول دون هذا التبذير ، وفي هذا فائدة للمجموع كله ، اذ يؤدي الى زيادة انتاج العامل بنسبة كبيرة تبلغ في بعض الحالات ٣ و ٤ أمثال ما كان ينتجه قبلاً ، فقد وجد أن عامل البناء الذي يبنى في اليوم من حائط مامعله ١٢٠ قطعة من الآجر يبنى باستخدام هذه الطريقة مامعله ٣٥٠ قطعة وهي تقضى الى اتقاص عدد العمال الذي يتطلبه انجاز العمل ، وإلى زيادة أجر العامل ، وقد تقضى أيضاً الى اتقاص عدد ساعات العمل اليومي ، وفضلها تهبط ثقلات انتاج الوحدة من النتائج ، ويترتب على هذا اما زيادة في الربح ، واما هبوط في ثمن البيع ، واما كلاهما معاً^١

وبالرغم من النتائج الباهرة التي يمكن احرازها باتباع طريقة تيلر ، فقد وجهت اليها انتقادات كثيرة أهمها^٢ :

١ تروثي ، في Cours ، الجزء الاول ، ص ١٤٠

٢ راجع تروثي ، الجزء الاول ، ص ١٢٠ - ١٢٢

١ — أنها تؤدي الى انتشار العطل بين العمال ، اذ أن حسن نتائجها مرتبط بحسن انتقاء العمال ، فمن هذا أن تيلر ذهب في بعض أنواع الأعمال الى أن ينتقى من بين ١٢٠ عاملا ٣٥ عاملا فقط ، وانتقى في نوع آخر ٩ عمال من بين ٧٥ عاملا ، الى هذا أن في زيادة انتاج كل عامل اقلها لعدد العمال الذين يؤدون الكمية الواحدة من العمل ، وهذا يؤدي الى حرمان فريق منهم من عمله ، وسترى عند البحث في الآلات أن هذا الانتقاد بناته قد وجه اليها

والواقع أن كل تقسم في — سواء كان يحدث بشكل ادخال آلة جديدة أم طريقة جديدة في العمل — يترتب عليه اقتصاد في العمل من شأنه أن يلحق ضرراً وقتياً ببعض العمال ، ولكنه مع ذلك يعود بالفائدة على الحياة الاقتصادية في مجموعها ، فجهود الانسان عضلية كانت أو عقلية هي جهود قيّمة يتعين عدم الاسراف فيها ، ومصدر العطل الحقيقي والقرر هو العمل الذي يؤدي على وجه رديء ، فهو منبع الغلاء الذي يترتب عليه قلة الاستهلاك ، الأمر الذي يدعو الى تقليل الانتاج ، وفي ذلك اقرار للمجموع كله

ب — أنها تسيء الى ملكة التفكير عند العامل ، وتضعف من شخصيته ، اذ تقيده في عمله بقواعد ليس له أن يجيد عنها بحال ما ، حتى أنه يصبح والآلة سواء ، ويلاحظ على هذا الانتقاد أنه لا بد من مضي زمن طويل قبل التحقق من صحته ، واذا اقتصرنا على نتيجة ملاحظة تطبيق هذه الطريقة حتى اليوم لم نجد فيها ما يؤيد هذه المخاوف

ج — أنها قد تقضي الى ارهاق العمال وانهاك قواهم ، وهذا الانتقاد لا يوجه الى طريقة تيلر اذا حسن فهمها وتطبيقها ، اذ هي تقوم على فكرة الوصول الى أفضل نتيجة بأقل تعب ، وانما هو يوجه اليها اذا أسئء تطبيقها . ويلاحظ هنا أن في طريقة تيلر نفسها ما يحول دون حدوث هذا الضرر ، اذ من آثارها تغيير يوم العمل الذي يسهل تحقيقه بفضل زيادة الانتاج

د — أن تطبيقها يشمل على جانب كبير من العمومية، وذلك بسبب الواجبات الجديدة التي تفرضها على الإدارة، فانه بعد أن كان إنجاز العمل متروكا الى العامل أصبح يتعين على الإدارة أن ترسم طريقة انجازه، وأن تشرف على تنفيذها. وهذا يتطلب وجود هيئات فنية وإدارية توفرت على درجة كبرى من النظام والدقة، وهو ما لا يتيأ وجوده الا في للشروعات الكبيرة

١٩٣ — **سرى تطبيق طريقة تيلر** : ومهما يكن من أمر انتشار طريقة تيلر في المستقبل، فانه لا يمكنه تطبيقها في أنواع الأعمال، فهي لا تصلح للأعمال التي يستطيع العامل فيها أن يتخصص في عملية واحدة، والتي تستطيع إدارة المشروع أن تراقبه أثناء تأديتها، فاما تصلح له هو المصنع ولا سيما للمصنع الكبير، ولكنها لا تصلح للأعمال الزراعية، كما لا تصلح للصناعة في محل الإقامة، وكذلك هي في استغلال المناجم صعبة التطبيق

الفصل الثالث

تقسيم العمل

١٩٤ — **ظاهرة تقسيم العمل** : ليس تقسيم العمل ظاهرة اقتصادية فحسب بل هو أيضاً ظاهرة فسيولوجية، فانت ترى أعضاء الكائنات الحية يؤدي كل منها وظيفة خاصة، وهو أيضاً ظاهرة سياسية، اذ أن الحياة السياسية اليوم تقوم على مبدأ فصل السلطات الى حد كبير، وكذلك العلوم سرى اليها تقسيم العمل، فافضل كثير منها عن غيره. وقصرت الابحاث في كل علم على دائرة خاصة وقد بحث في تقسيم العمل من الوجهة الاقتصادية كثير من المفكرين منذ

العهد القديم الى اليوم مثل زينوفون (Xenophon) وترجو (Turgot) . وقد خصص آدم سميث الفصول الثلاثة الاولى من كتابه الخالد « ثروة الشعوب » في بحث تأثيره في الانتاج و بيان فوائده ، ومن أشهر أهتم بالبحث في هذه الظاهرة أيضاً الاقتصاديون أصحاب المذهب التاريخي ولاسيما بوشير^٢ وشمول^٣ ، كما بحث فيها الكتاب الاشتراكيون من حيث تأثيرها في حالة العمال

المبحث الأول

انواع تقسيم العمل

يمكن التمييز بين أربعة أنواع من تقسيم العمل تقابل الادوار التاريخية التي مر بها . وهي : (١) تقسيم العمل الاجتماعي ، (٢) تقسيم العمل الحرفي ، (٣) تقسيم العمل الفنى ، (٤) تقسيم العمل الاقليمي والدولى

١٩٥ - (١) تقسيم العمل الاجتماعي division sociale du travail :

عرف العهد الاول من التاريخ الانسان ظاهرة تقسيم العمل ، فقد كانت موجودة في داخل الجماعة الواحدة ، وكانت تقوم على تباين الجنس والسن ، فكان الرجال يقومون بأعمال الصيد والحرب ، في حين كان النساء ينقطعن الى الأعمال المنزلية ، وكثيراً ما كان يوكل اليهن أمر القيام بالأعمال التي كانت تعتبر مزرية بالرجل مثل حمل الأثقال وزرع الأرض ، وهي أعمال قضت سنن العمران فيها بعد أن يقوم بها الرجال ، وكذلك كان السن سبباً في التخصص في بعض الأعمال ، فكان الصبيان

١ Bücher, Etude d'histoire et d'economie Politique مترجم الى الفرنسية

طبعة سنة ١٩٠١

٢ انظر مقالة شمورل Le division du travail au point de vue historique

في مجلة الاقتصاد السياسي سنة ١٨٩٠ ، ص ١٢٧ — ١٥٠ وأيضا كتابه

Principes d'Economie Politique ، مترجم الى الفرنسية ، طبعة سنة ١٩٠٥ ، ص ٢٤٨ — ٣٠٢

يقومون بأبسط الأعمال مثل حراسة الأغنام ، بينما يتولى البالغون أمر الدفاع عن العائلة أو القبيلة ، أما الكهول فكان يروج اليهم أمر الاشراف وتقديم النصائح
فصل هذا النحو وجد تقسيم العمل في داخل الجماعة الواحدة منذ عهد الفطرة
ولم يكن يتجاوز حدود الجماعة التي تخضع لسلطة رئيس واحد ، ولم يكن بين الأسر والقبائل من اتصال الا ما يولده بينها من الصدا سعى كل واحدة في الاستيلاء على أفضل المراعى وأراضى الصيد والقنص

ثم أخذت هذه الجماعات تنقل تدريجياً من حالة الظن الى حالة الإقامة ، وأخذ يرتبط بعضها ببعض بملاقات سلمية ومبادلات ، فلم تعد الجماعة الواحدة تنتج بنفسها كل ما تحتاج اليه كما كان الحال في أول الأمر ، وأما أخذت تنتج من بعض الاشياء ما يزيد عن حاجتها ، وتسبيل الزائد مع جماعة أخرى ، فكان من هذا أن قام بين الجماعات من التخصص في الزراعة ، ومن يتخصص في صيد الحيوان ، ومن يتخصص في صيد الأسماك وهكذا ، وكان هذا يحدث في الغالب تحت تأثير أحوال طبيعية خاصة مثل مجاورة أراض خصبة أو غابات أو بحر أو نحو ذلك

وفي الوقت نفسه أخذ التخصص يتزايد في داخل الجماعة الواحدة ، وتتكون الطبقات الاجتماعية ، فظهرت أولاً طبقة رجال الحرب ، ثم طبقة رجال الدين ، وبعد أن كان الزارع هو في الوقت نفسه صانعاً وتاجراً أخذت التجارة تنفصل تدريجياً عن الزراعة والصناعة ، فتكونت طبقة التجار ، وكانت على جانب كبير من الثروة والجاه ، بسبب انتشار التجارة بين القبائل ، وعظيم أهميتها ، اذ كانت بالنسبة لهذه القبائل فرعا من السياسة السولية ، ولم يكن التاجر غير رفيع القدر الا في الجهات التي كانت أحوالها الاقتصادية لا تساعد على قلم التجارة وانتشارها ، فكانت طبقة الأعيان فيها هي طبقة الملاك الزراعيين كما كان الحال في عهد الاقطاع في

١ يقول شمولر أن الملوك والامراء هم الذين كانوا يشتغلون بالتجارة عند أقدم شعب تجارى وهم الفينيقيون — شمولر ، مجلة الاقتصاد السياسى ، سنة ١٨٩٠ م ١٧٨

الترون الوسطى في اوربا ، وأخيراً انفصلت الصناعة عن كل من الزراعة والتجارة وتكونت طبقة الصناع كطبقة مستقلة عن طبقتي الزراع والتجار ، وقد كانت كل خطوة تخطوها الجماعة في سبيل التقدم تقابلها خطوة جديدة تخطوها تقسيم العمل في داخل كل واحدة من هذه الطبقات ، فأخذت تظهر الحرف المختلفة ويتزايد عددها على مر العصور

١٩٦ - (٢) تقسيم العمل الحرفي أو التخصص في الحرف :

Division du travail professionnelle ou spécialisation professionnelle

أخذ هذا النوع من تقسيم العمل يتقدم منذ أن ضعف النظام العائلي ، وانتشر الاستبدال ، فتنحصر كثير من أفراد العائلة من سلطة رب العائلة ، وأخذوا يشتغلون لحسابهم الخاص وقد كانوا في أول أمرهم عمالاً متنقلين ، يقصدون محل إقامة عملائهم وفيه يعملون ، ثم انتهى بهم الأمر إلى أن استقروا في مكان معين يؤدون فيه عملهم ، وقد كان انتشار نظام الطوائف مما ساعد على التخصص في الحرف ، وانفصالها عن بعضها ، فقد كان يقضى بأنه لا يجوز لمن ينتسب إلى حرفة أن يقوم بغير ما تخصص فيه ، ثم كان من أمر تجمع السكان في المدن ، واطراد التقدم الصناعي ، وكثرة الاختراعات أن أخذ عدد الحرف يتزايد باستمرار ، حتى بلغ عددها في العهد الحديث بحسب الاحصاءات الألمانية نحو عشرة آلاف حرفة^١

وأنت ترى اليوم أن تزايد الحرف يحدث على شكلين : ١ - تفرع حرف جديدة عن حرفة قديمة ، ومن أمثلة ذلك الحرف العديدة التي تفرعت عن صناعة الجلد ، فقد كانت الأشياء الجلدية في أول أمرها موضوع صناعة واحدة ، فكان المزارع هو الذي يقوم بتربية الماشية ونحرها ودباغ الجلود وصنع الأحذية والسروج وغيرها ، فأتى وقت انفصلت فيه صناعة الأشياء الجلدية عن كل من تربية الماشية ودباغ الجلود ، كما انفصل دباغ الجلد عن تربية الماشية ، وبهذا تكون ثلاثة أنواع من الحرف تقابل درجات ثلاثاً من الإنتاج ، وقد أخذت صناعة الأشياء الجلدية بعد ذلك

تقسم الى حرف مختلفة فن حرفة صانع الاحذية ، الى حرفة صانع السروج ، الى حرفة صانع الخنايا ، الى غير ذلك . ب — ظهور حرف جديدة لم تكن موجودة من قبل ، وذلك على أثر الاختراعات العلمية المختلفة ، ومن أمثلة ذلك الحرف المختلفة التي أدى الى ظهورها اكتشاف الكهرباء واختراع السيارات والتصوير الشمسي والطائرات وغير ذلك

١٩٧ — (٣) تقسيم العمل الفني (Division technique du travail)

وقد أتى وقت انتشر فيه المصنع اليدوي والآلي ، فأصبح الصانع رأسياً يملك مصنعا ويستخدم عدداً من العمال ، فأخذت تقسم عملية الاتاج الواحدة الى أجزاء يقوم بكل جزء منها عامل خاص يتفرغ لقيام بها دون غيرها ، وأصبح العمال داخل المصنع وهم يؤدون أعمالاً مختلفة يتعاونون جيداً في اخراج نتيجة واحدة^١ ، وهو هذا الشكل من أشكال تقسيم العمل الذي استرعى نظر آدم سميث ، وأثار إعجابه ، فجرى قلبه في كتابه بوصفه وتعميد ما أثره ، وقد ازداد عدد الاجزاء التي يقسم اليها العمل منذ آدم سميث الى اليوم زيادة كبرى ، فمن هذا أنه في بعض المصانع الأمريكية أصبح يقسم صنع الخذاء الواحد الى ١٧٣ عملية يقوم بكل عملية منها فئة خاصة من العمال ، كما يقسم صنع الساعة الدقيقة الى ١٠٨٨ عملية يؤدي كلا منها فئة خاصة من العمال ، تستخدم أدوات خاصة تختلف عن أدوات غيرها^٢ ، وتقسيم العمل الفني هو الذي

١ يقسم بنى الاقتصاديين التناؤن في الاعمال الى تناؤن بسيط وتناؤن مركب ، فالتناؤن البسيط هو عبارة من التأليف بين جهود فئة أشخاص يؤدون جميعاً نوعاً واحداً من العمل ، مثل تناؤن فئة أشخاص في جرحل أو رفه ، ولا شك أن هذه الاجتار النقلة التي بنيت بها الاهرامات والمياكل المصرية انما رقت الى مواضعها تناؤن آلاف من العمال المصريين في رفها ، أما التناؤن المركب فينحصر في مجموعة العمل الواحد الى أجزاء مختلفة يقوم بكل جزء منها شخص معين ، وهذا النوع من التناؤن هو الذي يطلق عليه اصطلاحاً اسم « تقسيم للعمل » — أنظر كوفيس ، الجزء الاول ، ص ٣٦٥ — وأيضاً ستاوت ميل في Principles of the division of labour ، ص ٧١ وما بعدها ، طبعة سنة ١٨٩٨

٢ سليجمان في Principles ، ص ٢٩٦

يطلق عليه الاقتصاديون عادة اسم « تقسيم العمل » ، وهو الذى وجوهوا اليه أكثر ملاحظاتهم^١

١٩٨ — (٤) تقسيم العمل الإقليمي والرولى (Division régionale

et internationale du travail) — وفى الوقت الذى انتشر فيه تقسيم العمل داخل المصانع أخذ ينتشر أيضاً بين الأقاليم والدول على أثر تقدم التجارة ، وتحسين وسائل المواصلات ، فجعل بعض أقاليم كل دولة تخصص فى إنتاج مواد معينة حسب توفرها له عادة أحواله الطبيعية ، فترى شمال إيطاليا ينصرف الى الصناعة ، بينما ينصرف جنوبها الى الزراعة ، ويتخصص فى مصر الوجه القبلى فى زراعة قصب السكر وصناعته ، فى حين يتخصص الوجه البحرى فى زراعة القطن وحلجه ، وهكذا

وكذلك أصبح الامر بين الدول المختلفة ، اذ تخصص كل واحدة منها فى بعض فروع الانتاج تبعاً لما تملكه له طبيعة أرضها ، أو ما يشتمل عليه باطنها من المادن ، أو حالة جوها ، أو صفات سكانها ، أو غير ذلك ، فترى إنجلترا تخصص فى غزل القطن ونسجه ، ومصر فى زراعته ، وفرنسا فى صناعة التحف والفنائس ، وألمانيا فى صناعة المواد الكيماية ، والبرازيل فى زرع البن ، وأستراليا فى تربية الأغنام لاصوافها ، وهكذا

المبحث الثانى

شروط تقسيم العمل وحدوده

١٩٩ — أهم شروط تقسيم العمل — أهم شرط يتوقف عليه تقسيم العمل هـ أن يكون الانتاج كبيراً ، لأنه كى يعهد الى كل عامل يجزء من عملية الانتاج يجب أن يمدد العمال الذين يقومون بإنتاج السلعة الواحدة ، وهم فى عديم يختلفون باختلاف

طول كل عملية من العمليات التي يقسم إليها الإنتاج ، فنلا اذا كان صنع الابرة الواحدة يقسم الى ثلاث عمليات ، هي عمليات صنع كل من حد الابرة ورأسها وعينها وكانت عملية صنع حد الابرة تستغرق من الزمن ١٠ ثوان ، بينما تستغرق عملية صنع الرأس ٢٠ ثانية ، في حين تتطلب عملية صنع العين ٣٠ ثانية ، فانه يتعين أن يقابل كل صانع لحد الابرة صانعا لرأسها ، وثلاثة صناع لعينها ، وذلك حتى لا يصبح صانع الحد عطلا مدة من الزمن بسبب انتظاره انتهاء العاملين الآخرين لعملهم^١

فدرجة تقسيم العمل في داخل المصنع تمشي مع حالة الإنتاج كثرة وقلة ، ولكن حالة الإنتاج نفسه تتوقف على حالة السوق ، فانه اذا كان هناك مصنع من مصانع الديبليس لا يستطيع أن يبيع يوميا سوى ٢٠٠٠٠ دوس ، فمن الواضح أنه لا يقدم بسبب زيادة درجة تقسيم العمل فيه على إنتاج ٥٠٠٠٠ دوس مثلا

ومن هذا يتبين أن درجة تقسيم العمل تتوقف على جملة عوامل أهمها :

« أ » مبلغ اتساع السوق : وهذا مرتبط بدرجة كثافة السكان في البلد ، وبجودة وسائل المواصلات ، فانه كلما كثرت السكان ، وكاتهيأت للفتحات سبل الوصول الى جهات بعيدة ، كلما اتسع السوق ، وفرق ما بين اتساع سوق وآخر هو الذي يجعل ما كن التربة على احتراف جملة حرف صغيرة ، اذ أن واحدة بمفردها لا تكفي لكسب معاشه ، بينما أن ما كن المدينة يستطيع ان يعيش من حرفة واحدة

« ب » مقدار رأس المال : اذ أن استخدام عدد كبير من المال يتطلب كثيرا من الادوات والآلات ، ومصانع متعة ، ومقادير كبيرة من المواد الأولية ، فلا بد اذا لازدياد درجة تقسيم العمل من وفرة رأس المال

« ج » نوع الاعمال : فان تقسيم العمل لا ينتشر في كل الاعمال بل بدرجة واحدة ، فمنها ما يستحيل وجوده فيها مثل صناعة التتف والتماثيل ونحوها مما يطبع بطابع صانع الشخصي ، وكذلك الاعمال الزراعية ليست بطبيعتها مما يصلح لتقسيم العمل ، اذ هي

تختلف باختلاف الفصول ، كما أنه ليس فيها صفة الاستمرار التي هي شرط ضروري لتقسيم العمل ، ولهذا ترى أن العامل الواحد في الزراعة يقوم في خلال السنة بأعمال متنوعة من حرث ، الى رى ، الى بندر ، الى حصاد ، الى غير ذلك ، لانه لو تخصص في عمل منها لانبجره في أيام معدودات ، ثم لظل بقية عامه عاطلاً^١

المبحث الثالث

تأنيج تقسيم العمل

٢٠٠ — فوارش تقسيم العمل : أمم فائقة بمقتضا تقسيم العمل هي زيادة الاتاج بدرجة كبرى ، وقد ضرب آدم سميث لذلك مثلاً مصنع دبايس يشتغل فيه عشرة عمال يقوم كل منهم بصنع جزء خاص من الدبوس فيخرجون ثمانية وأربعين الف دبوس كل يوم ، فيكون ما يصنعه كل عامل منهم هو أربعة آلاف وثمانمائة دبوس ، ولكنه لو افرد كل منهم بصنع الدبوس كله لما استطاع أن يخرج في اليوم غير عشرين دبوساً^٢ . وهذه النتيجة الباهرة التي يؤدي اليها تقسيم العمل ترجع الى أسباب عديدة أهمها ما يأتي :

(١) يكتسب العامل مهارة خاصة اذ يقتصر عمله على القيام بجزء بسيط من عملية الاتاج يكرره على الدوام ، فيثبته الاتقان كله ، وقد ذكر آدم سميث أن الحداد الذي لم يعود على صناعة المسامير لا يستطيع أن يصنع أكثر من ٢٠٠ أو ٣٠٠ مسمار في اليوم ، في حين أنه شاهد شاباً يقل سنهم عن عشرين سنة تخصصوا في صنع المسامير ، فلستطاع كل منهم أن يصنع يومياً أكثر من ٢٣٠٠ مسمار^٣ ،

١ ومع هذا هناك نوع من التخصص تنتمي به في زراعة الفاكهة والزهود ، اذ يوكل الى عامل واحد أمر نوع واحد من الاشجار كالورد مثلاً يقوم بتجهده من أول العام الى آخره

٢ آدم سميث في Wealth of Nations ، ص ٢٠

٣ آدم سميث ، ص ٢٢

وكذلك استطاعت بعض الماملات اللاتي تخصصن في لف السجائر ان تلف كل منهن ١٥٠٠ سيجارة في اليوم^١، وهذه المهارة الفاتحة تظهر خاصة بجلاء عند عمال الطباعة، وهذا يصدق أيضاً على الاعمال العقلية، فالطبيب والرسام والمهندس وما اليهم اذا اقتصروا كل منهم في عمله على موضوع محدود فانه يستطيع الالمام بكل دقائقه، ولهذا ترى أن الاختصاص في المهن الحرة هو كل يوم في تقدم، فنذ عهد قريب كان الطبيب الواحد يعالج كل الامراض على السواء، ولكنه اليوم أصبح في الغالب يتخصص في معالجة أمراض معينة لا يتعداها الى غيرها

(٢) في تقسيم العمل تسهيل للقيام به، اذ أن أشق الأعمال بتجزئته الى أجزاء بسيطة يمكن أدائها على أبسط صورة، ويرى آدم سميث أن الفضل في اختراع كثير من الآلات يرجع الى تقسيم العمل، ذلك أن العامل وهو يقوم بجزء من أجزاء العمل دون سواء تصبح حركته من الانتظام والبساطة ما يتبين معه أن الآلة تستطيع أن تعمل ما يصعب بنفسه، وقد مثل آدم سميث لذلك بحكاية الصبي الذي كان مستخدماً في فتح وقفل المواصلة بين المرجل والاسطوانة، وكان مولماً باللب مع رفقائه، فاهتدى الى ربط الهام بجزء آخر من الآلة، فندا الصمام يتحرك من نفسه، وتمكن الصبي من مواصلة اللعب^٢. ومما يؤيد ملاحظة آدم سميث أن اختراع الآلات الأولى مثل آلات النساجة والغزل حدث في الوقت الذي أخذ فيه تقسيم العمل ينتشر في المصانع^٣، كما أن كثيراً من الاختراعات الأولى كانت من فعل العمال أنفسهم^٤

(٣) بفضل تقسيم العمل الى أجزاء أصبح من المستطاع أن يسهل الى كل عامل

١ كوفيس، في Cours، الجزء الاول، ص ٣٦٧

٢ آدم سميث، ص ٢٤

٣ بيد، في Cours، الجزء الاول، ص ٢٦٧

٤ ولكن الامر لم يدك ذلك اليوم، اذ أصبح الاختراع لا يأتي عادة من طبقة العمال وانما من طبقة الفنين الذين يتفرغون لدراة صنع الآلات وطرق تحسينها

بما يتفق واستعداده وكفاءته ، اذ يكون من أجزاء العمل الواحد ما يتطلب بالأخص قوة عضلية ، كما يكون منها ما يتطلب بالأخص قوة عقلية ، وكذلك يكون منها البسيط ومنها الدقيق ، فيجد بذلك كل عامل ما يتلاءم وحالته ، كما يمكن استخدام النساء والاطفال ، اذ يوكل اليهم أبسط أجزاء العمل وأسهلها

(٤) وهو يدعو الى تقصير مدة التلميم والتمرين ، لأن العمل اذا قسم الى أجزاء بسيطة سهل على كل شخص أن يلم بما يصله في زمن قصير ، أما العمل غير المقسم فانه يجعل العامل مضطراً الى تعرف جميع عملياته ، وهذا يتغلب زمناً طويلاً يحرم العامل خلاله من كسب معاشه

(٥) وهو يدعو الى الاقتصاد في الوقت ، فالشخص اذ يبدأ عملاً لا تبلغ من أول الأمر قوته في الانتاج أقصى حدودها ، لأنه لابد من اقتضاء فترة من الزمن قبل أن تبلغ ذلك الحد ، ومتى بلغت فأنها تلبث فيه زمناً حتى ينزل بها التعب ، فاذا أريد من الشخص أن ينصرف من عملية انتاج الى غيرها ، فان هذا يؤدي في الغالب الى إيقافه في الوقت الذي تكون قوته في الانتاج قد بلغت أقصى حد لها ، ولهذا كانت طريقة فورييه في تنظيم العمل التي سبق وصفها طريقة غير عملية ، اذ أن في التنقل من عمل الى آخر ضياعاً كبيراً في الوقت

(٦) وهو يدعو الى الاقتصاد في أدوات العمل ، لأن العامل وهو يستخدم على الدوام آلة واحدة يعرف كيف يستخلص منها أكبر فائدة مستطاعه ، الى هذا أن قوة انتاج رأس المال الذي تمثله الآلات في المصنع تبلغ نهايتها الكبرى ، لأن كل جزء منه يشترك في عملية الانتاج في وقت واحد ، في حين أنه في المصنع الصغير ، الذي يقوم فيه الصانع الواحد بكل عمليات الانتاج على التوالي ، يظل بعض أدواته عاطلاً في الوقت الذي يستخدم فيه البعض الاخر

(٧) سهولة استبدال العمل اليدوي بالآلات ، فانه كلما ازداد تقسيم العمل كلما أصبحت كل عملية من عملياته من البساطة بحيث يمكن استبدال عمل الانسان فيها

بالآلات ، ولهذا كان انتشار استخدام الآلات في الإنتاج يتوقف الى حد كبير على تقدم تقسيم العمل

٢٠١ - مقرر تقسيم العمل : وجهت انتقادات خطيرة الى تقسيم العمل منذ عهد بعيد أهمها ما يأتي :

(١) انه يؤدي الى انحطاط قوى العمال الجسدية والعقلية ، حتى انك ترى آدم سميث نفسه ، وهو الذي شاد بذكر مزايا تقسيم العمل ، يقول بأن الشخص الذي يقضي حياته في تأدية عدد قليل من العمليات البسيطة يبلغ عادة من النبالة والجلل أقصى ما يمكن الإنسان أن يبلغه ، كما ذهب كاتب آخر الى أن يرى لحالة العامل الذي يقضي حياته في عمل جزء من ثمانية عشر جزءاً من الدبوس (ذلك أن صنع الدبوس في عهد آدم سميث كان يقسم الى ١٨ عملية)

وقد يرد على هذا بأن العامل الذي يصنع الدبوس كله ليس أحسن حالاً من تلك الوجبة من يصنع جزءاً من ثمانية عشر منه ، الى هذا أن تقسيم العمل يمتشي مع المدينة ، والمدينة تعمل على تقليل ساعات العمل ، فيقتضي للعامل أن يخصص جزءاً من وقته لبعض الاعمال العقلية ، وبذلك يسترد بعض ما فقد من قواه في العمل — وقد أخذ على تقسيم العمل الى عمليات متنوعة انه يؤدي الى تكليف بعض العمال بأشق العمليات ، يؤديونها على الدوام ، وهذا اعتراض قد يكون وجهاً لولا أن انتشار استخدام الآلات في الأعمال الشاقة قد سهل على العامل اداء مهمته

(٢) انه يؤدي الى تفكك أو اضرار الأسرة ، اذ كل من شأنه أن فتح باب المصانع على مصراعيه أمام النساء والأطفال ، يفرق شمل الأسرة ، كما انحط مستوى العمال ، اذ يبدون في استخدام قواهم ولما يتم تكوينهم ، وهذا صحيح ، غير أنه يلاحظ أن شغل النساء والأطفال في داخل المصانع يخفف كثيراً من أثر الضرر الأخير ، اذ يستطيع المشرع أن يتخذ الوسائل لحمايتهم ، وان يشرف عمال الدولة على تنفيذ هذه الوسائل ،

في حين أنه يستحيل ذلك إذا كان النساء والاطفال يعملون في داخل دورهم ، أضف الى هذا أن الوسائل الصحية في المصانع هي عادة أكثر توفراً منها في مساكن العمال (٣) انه يجعل العامل تحت رحمة الحوادث التي قد تنتزع منه مورد رزقه الوحيد ، ذلك أن العامل الذي يعرف عمليات عديدة من عمليات الانتاج يكون أقل ترضاً لمعط من العامل الذي لا يعرف من العمليات الا واحدة ، ويرد على هذا بأن الصانع الذي يصنع جزءاً من الساعة والذي يصنع الساعة كلها كلاهما على السواء يستهدف خطر واحد اذا ملحت أزمة بصناعة الساعات ، فضلاً عن هذا فالآلات اليوم كثيراً ما تستخدم في كل عمليات الانتاج ، حتى أن مهمة العامل أصبحت تقتصر على مراقبتها ، فهو اذا توفر على بعض الخبرة والعلم بفن ادارة الآلات في بعض عمليات الانتاج ، أصبح يسيراً عليه أن يتولى ادارتها في عمليات أخرى

ومما يمكن من أمر هذه الافتقادات ، فانه من الثابت أن لتقسيم العمل أثراً خطيراً في الحياة الاجتماعية ، فهو قد أحكم رابطة ما بين الافراد ، فأصبح كل شخص يشعر بأنه محتاج الى غيره لسد الجزء الأكبر من حاجاته ، كما أوسع للضعيف مكاناً للعيش بجوار القوى ، فبعد أن كانت القوة الشوم هي السائدة في العصور الاولى ، اذ كان القوى يتحكم في الضعيف ويظلمه ، جاء تقسيم العمل فأخذ يد الضعيف ، وهياً له مكاناً للعمل بجانب القوى ، وجعل لكل منها مالا آخر من الأهمية في الحياة الاجتماعية

الباب الثاني

رأس المال

٢٠٢ - تعريف رأس المال : كان آدم سميت هو أول من أفسح لرأس المال مكانا بين عوامل الإنتاج ، وحدد أمناه ، وقد استعمل هذا الاصطلاح من قبله كثير من الاقتصاديين مثل الفسيوكرات وغيرهم ، ولكنهم كانوا في الغالب يريدون به النقود التي تقرر بفائدة ، ولا يزال رأس المال بهذا المعنى مستملا عند رجال الأعمال ، إذ يطلقونه على النقود أو ما يقوم مقامها مثل الأوراق المالية .

وقد اتسع معنى رأس المال بهذا فصيح يراد به «الثروة التي تمل لصاحبها دخلا» وأخيراً أصبح التعريف المتداول له « أنه الثروة التي أتمجت لتستخدم في أحاج ثروة أخرى » ، وقد يتبادر الى الذهن لأول وهلة انه لافرق بين التعريفين الاخيرين إذ ان كثيراً من الثروات التي تستخدم في الإنتاج هي في الوقت نفسه مصدر دخل لصاحبها ، فالنقود التي يقرضها شخص بفائدة الى صاحب مصنع مثلاً هي تستخدم في الإنتاج ، وهي في الوقت نفسه تأتي بدخل الى المقرض ، غير انه من السهل ملاحظة أن هناك أحوالاً تخصص فيها الثروة للإنتاج من غير أن تأتي بنفسها بدخل ، ومن

١ أثار اصطلاح رأس المال اختلافاً كبيراً في الرأي بين الاقتصاديين ، وتمددت التعاريف بشأنه ، حتى كاد يصبح لكل اقتصادي تعريف خاص ، وتمدر التوفيق بين هذه التعريف المتعددة ، ومن أشهر من أفاض في البحث في موضوع رأس المال ، وتوسط في تحليله ، ستالي جيفوتز في المجترا ، وكارل منجر وبوهم يترك في النمسا ، وقد كان لآراء هذا الأخير تأثير كبير في عالم الاقتصاد ، ولا سيما في الولايات المتحدة حيث صادفت نظرياته رواجاً كبيراً .

أمثلة ذلك النقود التي يخصصها صاحب المصنع لدفع أجور عماله ، كما ان هناك أحوالا تأتي فيها الثروة بدخل من غير أن تستخدم في الإنتاج ، ومثال ذلك مبلغ من النقود يقرضه شخص بإثالة الى آخر ينفقه ، أو دار يؤجرها صاحبها الى شخص يسكنها

٢٠٣ — رأس المال المنتج ورأس المال الطئب : ومن أجل هذا

يذهب بعض الاقصاديين الى التفريق بين نوعين من رأس المال وهما : « ١ » رأس المال المنتج (Capital productif) وهو الذى يستخدم فى إنتاج ثروة جديدة ، « ب » رأس المال الكاسب (Capital lucratif) وهو الذى ينل لصاحبه دخلا من غير أن يستخدم فى الإنتاج

ولما كان النوع الاول وحده هو الذى يزيد ثروة المجموع دون النوع الثانى (اذ أن الدخل الذى يأتى من النوع الثانى لصاحبه انما هو مأخوذ من دخل الشخص الذى اقترضه أو أجره) فقد رأى بعض الاقصاديين مثل بوم برك (Bohm Bawerk) أن يطلق على رأس المال المنتج اسم « رأس المال الاجتماعى » (Capital social) وعلى رأس المال الكاسب اسم « رأس المال الفردى » (Capital individuel)^١

٢٠٤ — الفرق بين رأس المال والثروة : ويتبين عما تقدم أن كل رأس مال هو ثروة ، ولكن العكس ليس صحيحاً ، اذ أن للثروة معنى أوسع من معنى رأس المال ، فهى تشمل على : ١ — رأس المال بنوعيه المنتج والكاسب ، ب — ثروات الانتفاع أو الاستهلاك ، وهى التى تستخدم فى سد الحاجات مباشرة مثل الملابس والنفءاء وكثير من الثروات يمكن أن تكون رأس مال أو ثروات انتفاع أو استهلاك بحسب ما تستخدم فيه ، فليت ان سكنه صاحبه اعتبر ثروة انتفاع ، وان أجره الى شخص آخر يكنه اعتبر رأس مال كاسب ، وان اخذه مصنعاً أو متجراً اعتبر

١ انظر بوم برك فى Positive theory of capital ، الفصل السادس من الترجمة الانجليزية ، طبعة سنة ١٨٩١

رأس مال منتج ، وكفئك القود فهي اذا استعملت في الانتاج بأن خصصت لدفع أجور العمال ، أو شراء أدوات العمل ، والمواد الأولية ، أو أقرضت الى شخص يستعملها في الانتاج ، اعتبرت رأس المال منتج ، ولكنها اذا أقرضت بفائدة الى شخص يندرها فهي رأس مال كاسب بالنسبة للمقرض ، وهي ثروة استهلاك بالنسبة للمقرض^١

والذي يجب ملاحظته هو ان رأس المال المملود حامل من عوامل الانتاج لا يراد به الا رأس المال المنتج

الفصل الأول

أنواع رأس المال

يقسم الاقتصاديون رأس المال الى عدة تقاسيم نذكر أهمها فيما يلي :

٢٠٥ — (١) رأس المال الثابت ورأس المال المتداول : يقسم رأس المال بحسب دوامه الى رأس مال ثابت (Capital fixe) ورأس مال متداول (Capital circulant) ، ورأس المال الثابت هو الذي يستخدم في الانتاج أكثر من مرة واحدة من غير أن يتغير شكله ، مثل الآلة الصغيرة وأكبر الآلات ، أما

١ ومع هذا فبعض الثروات التي يمكن اعتبارها رأس مال هي محل خلاف كبير بين الاقتصاديين ، فمن هذا أن ما يعتبر رأس المال عند « فلانس » هو كل ثروة ذات أجل أي التي لا يتم استهلاكها الا بعد انقضاء شيء من الزمن ، ولهذا يعتبر المنزل والاموات رأس مال إذ يبقى من منافعها بعد استخدامها في المرة الاولى ما يستخدم في مرات أخرى ، أما ما يتم استهلاكه لأول مرة من استخدامه فيسببه دخلا — أنظر فلانس في Principes d'Economie Politique pure ، طبعة ١٩٠٠ ، ص ١٧٧ — هذا في حين أن الاقتصادى الأمريكى فيشر يذهب الى أن رأس مال الشخص هو عبارة عن مجموع الثروة التي يمتلكها في وقت معين — أنظر فيشر ، The nature of Capital and income طبعة سنة

١٩١٢ ، الفصل الرابع ، ص ٥٢

رأس المال المتداول هو الذى لا يستخدم فى الإنتاج غير مرة واحدة ، مثل البنور والسجاد والفحم والمواد الأولية ، وهذا التفريق يرجع الى ما يستخدم فيه رأس المال أكثر مما يرجع الى طبيعته ، فالآلة الصناعية هى رأس مال ثابت بالنسبة لصاحب المصنع الذى يستخدمها فى الإنتاج ، ولكنها رأس مال متداول بالنسبة للتاجر الذى يبيعها وتظهر فائدة التفريق بين رأس المال الثابت ورأس المال المتداول فى المواضيع الآتية :

أ — بالنسبة للامم : يجب أن تتناسب رؤوس الاموال الثابتة بها مع رؤوس الاموال المتداولة ، فالامة التى تزيد من رأس مالها الثابت أكثر من اللازم ، بأن تكثر مثلاً من مد الخطوط الحديدية بما لا يتفق مع حالة أسواقها ومواردها ، هى تبذر رؤوس أموال كثر يمكن الانتفاع بها فى أعمال أخرى^١ ، وبكسر هذا قد تكون الامة غنية بمواردها ، ولكنها لا تملك من وسائل النقل والآلات الصناعية ونحوها ما يتناسب مع غناها الطبعى ، فلا تستطيع أن تنفع كثيراً بمواردها ، ويلاحظ بوجه عام أن ازدياد رأس المال الثابت تدريجياً فى أمة ماهر عامل مهم فى تقدمها الاقتصادى

ب — بالنسبة للأفراد : يجب أن يكون هناك أيضاً تناسب بين هذين النوعين من رأس المال ، فانه إذا زاد رأس المال الثابت فى إحدى المشروعات عن الحد المناسب ، بأن اهتمت مثلاً بمبالغ طائلة فى انشاء دور كبيرة وتزويدها بالآلات غالبية الثمن ولم يقابل هذا كثرة فى العملاء تدعو الى كثرة فى رأس المال المتداول ، فان هذا قد يؤدى الى أكبر الخسائر ، وكذلك يجب أن لا يفضل التثاقم بالمشروع عن زيادة رأس المال الثابت كلما دعت الى ذلك حالة السوق ، والا سبقت غيره فى ميدان المنافسة

١ وهذا ما حدث فى الولايات المتحدة حوالى سنة ١٨٧٥ وفى فرنسا حوالى سنة ١٨٨٠ فان الحالة الصناعية فيها لم تكن تحتمل كل ما أنفق فيها من خطوط المواصلات الحديدية ، ولهذا لم يأت استغلال هذه الخطوط بربح لمشيتها ، وأفضت المبالاة فى زيادة رؤوس الاموال الثابتة الى فقد التوازن بينها ورؤوس الاموال المتداولة — أنظر بلانشارد Blanchard فى Cours d'Economic Politique ، الجزء الاول ، ص ١٠٩

ح — من حيث تجديدهما بما يخفضان قواعد مختلفة ، فرأس المال المتداول لما كان لا يستخدم في الاتحاج غير مرة واحدة فإنه يجب أن يأتي ثمن بيع الناتج منه بكل قيمته ، فيحصل من ثمن الشيء المصنوع مثلاً على قيمة الفحم الذي استهلك في تسير الآلات وعلى قيمة المواد الخام التي استخدمت في صنعه ، وعلى مقدار الأجور التي دفعت إلى العمال الذين اشتركوا في عملية اتحاجه ، في حين أنه بالنسبة لرأس المال الثابت يكفي أن يأتي ثمن بيع الناتج بجزء من قيمته وليس بكل قيمته ، وغالباً تمر سنين عديدة قبل أن يتمكن تجديد رأس المال الثابت ، وهذا أمر يرتبط بأجل منفته ، قد لا ينزل به التلف ، ولكنه يقدر منفته لسبب من الأسباب ، فيتعين تجديده ، وهذا ما أصاب كثيراً من رؤوس الأموال الثابتة في الزمن الماضي ، وهو ما تعرض له بعضها اليوم ، فانشاء وسائل جديدة للتواصلات ، أو اكتشاف أدوات وآلات جديدة للعمل ، أو استخدام قوة غير البخار مثلاً في الصناعة ، من شأنه أن ينهب بمنفعة بعض رؤوس الأموال الثابتة^١ وهذا أمر يجب أن لا يغيب عن بال كل من يقدم على انشاء مشروع عت طويلة الأجل

د — من حيث شكل استخدامها ترى أن رؤوس الأموال المتداولة تستخدم في أغراض مختلفة ، فالفحم مثلاً يستخدم في مختلف الصناعات ، في حين أن رؤوس الأموال الثابتة لا يمكن تنوع استخدامها ، فآتوال الفزل مثلاً لا يمكن استخدامها في غير صناعة الفزل ، ومن أجل هذا فإن من المنتجين من يقنع من استخدام رأس ماله الثابت ببيع أقل مما يأتي به في الوقت نفسه رأس المال المتداول ، إذ يرى أنه غير قادر على استخدام رأس ماله الثابت في عمل آخر أكثر ربحاً^٢

٢٠٦ — (٢) رأس المال الزراعي والصناعي والجرى : يقسم رأس المال بحسب ما يستخدم فيه من فروع الاتحاج إلى رأس مال زراعي وصناعي

١ وهذا أكثر ما يجيب وسائل النقل وبخاصة السفن ، فإن انشاء شركة من شركات الملاحة لسفن من نوع جديد أكثر سرعة ، وأتمت ظهراً ، وأوفر معدات راحة كثيراً ما يكره الشركات الأخرى على إعطاف تسير بعض سفنها ، أن تكن قديمة ، ولكنها لا تزال صالحة للملاحة

وتجارى . فرأس المال الزراعى يشمل المواد التى تستخدم فى الاتاج الزراعى مثل الآلات الزراعية ، والماشية ، والسماد ، والعرب ، والترع ، والسوق ، الخ ، أما الارض نفسها فالأصح عدم اعتبارها رأس مال ، اذ هى مصدر كل الثروات ، وما رأس المال سوى ناتج العمل والارض ^١ . أما رأس المال الصناعى فيشمل المواد التى يستعين بها الانسان فى الاتاج الصناعى مثل الآلات الصناعية ، وأبنية المصانع ، والمواد الاولى . وأما رأس المال التجارى فيشمل السفن ، والبريات ، والسكك الحديدية ، والموافى المخازن ، وغيرها مما يستخدم فى العمليات التى تتقدم الاستبدال مباشرة .

وقد يعتبر الشئ الواحد رأس مال زراعى أو صناعى أو تجارى بحسب ما يستخدم فيه ، فالعربة مثلا اذا استخدمت فى العمليات الصناعية فى داخل المصنع اعتبرت رأس مال صناعى ، واذا استخدمت لنقل سلع التاجر اعتبرت رأس مال تجارى ، وأخيراً اذا هى استخدمت لنقل فى اسطى المزارع اعتبرت رأس مال زراعى ^٢

٢٠٧ — (٣) رأس المال القيمى ورأس المال العيى : يقسم رأس

المال بحسب ما اذا كان مقدراً أو غيرها الى رأس مال قيمى (Capital valeur) ورأس مال عيى (Capital nature) ، فرأس المال القيمى هو عبارة عن النقود التى تخصص للاتاج ، وهى أفضل أنواع رؤوس الاموال ، اذ يمكن الحصول منها من طريق الاستبدال ، الذى هى اداته الطبيعة ، على كل أنواع رؤوس الاموال الاخرى ،

١ وهناك رأى يعتبر الارض رأس مال ، اذ هى — بحائتها التى يزرعها الانسان اليوم — نتيجة عمل الاحبيل المتعاقبة التى أسلمتها وميأتها للزراعة ، وهى ورؤوس الاموال الاخرى سواء ، فكلمة عبارة عن ناتج عمل الانسان والطبيعة الذى يستخدم فى انتاج ناتج آخر ، ويلاحظ الاستفاد جيد على هذا الرأى أن كل ما يبدل فى الارض من عمل ورأس مال يصبح جزءاً منها ويسرى عليه ما يسرى على الارض من القوانين مثل قانون النية المتنافسة وغيره — جيد ، فى Cours ، الجزء الاول ص ١٨٣ — ١٨٤

٢ سليجيمان ، فى Principles ، ص ٣١٩

أما رأس المال المعنى فيمثل الثروات المختلفة التي تستخدم في الانتاج بشكلها
الخاص^١

الفصل الثاني

تكوين رأس المال^٢

٢٠٨ — كيف يتكونه رأس المال : في عصور الانسانية الاولى ، وفي
الجماعات التي لا تزال تعيش على الحالة الفطرية ، يستلزم إيجاد رأس مال مثل شبكة
أو قارب للصيد توافر شرطين :

(١) أن يبقى من صيد المرات السابقة فائض يتفدى منه الاشخاص الذين
يقومون بصنع الشبكة أو اقارب خلال الوقت اللازم لاعدادها ، (٢) أن يقوم
الاشخاص الذين تحفظوا عن الصيد بصنع الشبكة أو القارب فلا

وكذلك الحال اليوم في الجماعات الحديثة ، فإيجاد رأس المال فيها لا يزال يستلزم
برغم من تشعب الظواهر الاقتصادية وجود فائض من المنتجات يعيش منه الاشخاص
الذين يشتغلون بإيجاد رأس المال ، وأن ينزل مقدار من العمل لإيجاده ، والتي يجعل
المسئلة لا تظهر دائماً بهذه البساطة ، هو أن ما يدخر الآن يتخذ شكل نقود ، كما أن
من يدخر هو عادة غير من يشتغل بإيجاد رأس المال ، فالعمل الذين يشتغلون اليوم في
المشروعات التي تنتج رؤوس الاموال ، إنما يعيشون من الثروات التي ادخروها فريق
من الناس على شكل نقود يستثمرونها من طريق تمويل هذه المشروعات ، وما كانت
الاجور التي تدفع الى العمال على شكل نقود سوى مادة وسيطة يستطيعون بها الحصول
على الاشياء الضرورية لمعاشهم في خلال عمالة الانتاج

١ بيو ، الجزء الاول ، ص ١٠٤ — ١٠٥

٢ أنظر في موضوع تكوين رأس المال يومهم برك في Postive theory of
Capitale ص ١٠٠ — ١٠٥

٢٠٩ - شروط تكوين رؤوس الاموال الجديدة : وبما تقدم يتضح أنه لا بد لتكوين رؤوس أموال جديدة من توافر الشروط الآتية :

(١) أن يكون هناك زائد في الثروات المنتجة على الثروات المستهلكة ، وبعبارة أخرى أن يدخر جزء من الثروات المنتجة ، (٢) وأن تستثمر الثروات المدخرة ، والتشهير هو شرط من شروط الادخار ، وبه يتميز عن الاكتناز (Thésaurisation) الذى هو مجرد الاحتفاظ بالثروة من غير تية تمييزها ، (٣) وأن يقوم الاشخاص الذين يتناولون الثروات المدخرة بإيجاد رؤوس الاموال ، فالثروات المدخرة التى تستنجم على شكل قروض قرض الى الميزرين أو الحكومات التى تنفقها فى وجوه الاضلاق المجدبة لا تزيد شيئاً من رؤوس الأموال ، وكذلك الحال اذا استعملت هذه الثروات فى تمويل المشروعات التى لا تنتج سوى مواد الاستهلاك

فهناك نوعان من المشروعات هما اللذان يتوقف عليهما فى كل بلد تكوين رؤوس الاموال، وهما : «أ» - المشروعات التى تشتغل بإيجاد رؤوس الاموال دون سواها مثل أدوات العمل والآلات ومختلف المواد الأولية ، «ب» - المشروعات التى يمكن أن تنتج ثروات استهلاك أو رؤوس أموال بحسب الاتجاه الذى يسير فيه ، فصانع قطع الاخشاب الميكانيكية مثلاً يمكن أن تشتغل بقطع أخشاب للوقود ، كما تقطع أخشاباً للبناء . وانك ترى خلال الحرب الاخيرة أن كثيراً من المشروعات التى كانت تشتغل من قبل بإيجاد أدوات الاتاج انصرفت الى اخراج ما تحتاج اليه الجيوش من مواد الاستهلاك ، فخلق من جراء ذلك ضرر كبير لبعض الصناعات ، مثل النقل بالمواصلات الحديدية ، بسبب قلة رؤوس الأموال من الآلات والادوات اللازمة لاستغلالها ، وقد حدث عكس ذلك منذ انتهاء الحرب ، فقد أخذت كثير من المشروعات التى انشئت فى خلالها ، لتزويد الجيوش بمعدات، تشتغل بإيجاد رؤوس الاموال ، وقد استطاعت المانيا خاصة بفضل نشاط هذه المشروعات أن تعيد تنظيم وسائل النقل فيها ، وأن تزود مصانعها بأحدث الآلات وأقواها

٢١٠ — العوامل التي تسهل الادخار والتشجير : وتتوافر في الجماعات الحديثة أسباب تسهل الادخار وتساعد على التشجير ، أهمها ما يأتي :

١ — بالنسبة للادخار : كان اكتشاف النقود مما ساعد كثيراً على الادخار ، اذ أصبح الشخص يستطيع أن يحتفظ بقطع منها في مكان أمين بعيد عن أعين الرقباء ، كما يستطيع اليوم أن يوكل أمر حفظها الى صناديق التوفير والمصارف وجماعات التعاون وغيرها ، والدولة بعملها على انتشار هذه المنشآت تشجع الافراد على الادخار ولكنها لا تستطيع أن تلزمهم به الزاماً ، اذ هي المصلحة الشخصية وحدها التي توحى الى الفرد بأن يدخر جزءاً من ناتج عمله ، ليكون عدة يقيه شر البؤس في الايام التي يصبح فيها عاجزاً عن العمل ، ولينتفع بما يدخر ورثته من بعده

ب — بالنسبة للتشجير : (١) كثرة الاختراعات في العصر الحديث ، فانه بفضل الاكتشافات الجديدة وتحسين الاكتشافات القديمة قد أفسح أمام المدخرين مجالاً للتشجير لم يكن موجوداً من قبل ، ولقد كان القرن التاسع عشر غنياً باكتشافاته التي احدثت انقلاباً خطيراً في عالم الصناعة ، ولذلك زادت رؤوس الاموال زيادة كبرى بفضل ما نتج عن تشجيرها في مختلف الصناعات الجديدة التي ظهرت ، كما ان تقدم أسباب المواصلات سهل تشجير رؤوس الاموال في بلاد غير بلادها الاصلية فلقد كانت رؤوس الأموال الأوروبية قبل الحرب الكبرى تفر بلاد الدنيا الجديدة لتستغل في استغلال مواردها الطبيعية الكثيرة

(٢) ولم يسهل اكتشاف النقود الادخار فحسب ، بل ساعد أيضاً على تشجير الاموال من طريق غير مباشر ، فاصبح الزارع يستطيع أن يثمر ما ادخره في الصناعة ، كما يستطيع الصانع تشجير ما ادخره في الزراعة ، وقد سهل شكل تنظيم المشروعات الحديثة عمل المدخرين في التشجير ، اذ أصبحت وظائفهم تقتصر على تخير أسهم أو سندات المشروعات التي يريدون تشجير رؤوس أموالهم فيها ، وفضلاً عن هذا فهم ان لم يريدوا تحمل تبعه هذا الاختيار أودعوا ما ادخروه في بعض المصارف فتدفع اليهم

اليهم مقداراً من الفائدة ، وتتولى تدمير ما أودعوه في مختلف المشروعات بفائدة أكبر ، ويكون ربحها عبارة عن مقدار الفرق بين الفائدةين ، ومن هذا ترى أن ما يذخر الآن في الجماعات الحديثة من الثروات ينتهي به الأمر من طريق مباشر أو غير مباشر بالوصول الى أيدي أصحاب المشروعات

(٣) درجة المدنية التي يبلغها كل شعب لها تأثير أيضاً في درجة تدمير رؤوس أمواله ، ذلك أنه كلما كان الشعب أكثر مدنية كلما كانت حاجاته أوفر ، وكلما لزم الأمر الاكثار من الصناعات التي تقوم بسد هذه الحاجات ، فيفتح هذا أمم رؤوس الأموال مجالا واسعا للتدمير

(٤) استتباب الأمن وتوفر الثقة في المعاملات لها أيضاً تأثير كبير ، فإذا كان يقوم في جو الحالة السياسية ما يندر قيام حرب أو انقلاب ثورة فإن هذا يجعل الشخص يحجم عن تدمير ما ادخره ، وقد يفضل أن يذرره أو يخبئه في مكان أمين خشية أن يقع غنيمة في يد غيره ، أما توفر الثقة في المعاملات فيتوقف على الاخلاص وحسن نية القائمين بالمشروعات ، كما يتوقف على حالة التشريع الخاص بالتعاقد ، فإذا كان هناك من القوانين ما يكفل احترام العقود ، وكانت اجراءات التنفيذ سهلة لا تتطلب تعقيدات كثيرة ، كان هذا باعثاً للمدخرين على الاقدام على تدمير رؤوس أموالهم في المشروعات المختلفة

وهذه الأسباب التي أوردناها لا توجد في كل البلاد بدرجة واحدة ، ولهذا أثر كبير في تفاوت درجة ثراءها ، فالبلاد التي يسود فيها الأمن والسلام زمنا طويلا يسهل تدمير رؤوس الأموال فيها وتزداد ثروتها ، وقد كان هذا شأن كثير من بلاد أوروبا في خلال القرن التاسع عشر ، والولايات المتحدة منذ الحرب الأهلية ، ولهذا زادت رؤوس الأموال فيها زيادة كبرى ، حتى جاءت الحرب الأخيرة فالتفت جزءا كبيرا منها ، وكذلك لا تتوفر هذه الاسباب بدرجة واحدة في البلد الواحد في العصور المختلفة ، ففي الأوقات التي تنشط فيها الصناعة يتسع مجال التدمير ، وتزداد رؤوس

الأموال بسرعة حتى اذا حل بالصناعة الفتور قل طلب المشروعات للأموال المدخرة فضاعت دائرة التثخير أمامها^١

٢١١ - توزيع رؤوس الأموال بين المشروعات المختلفة : يتم هذا التوزيع كما في العمل بفعل المنافسة الحرة ، فالمشروعات التي تأتي بربح أوفر تجذب إليها رؤوس الأموال ، كما أن هذه تهجر المشروعات التي يقل ربحها ، ولكن هذه القاعدة ليست مطلقة لوجود عوامل شتى تعوق فعل المنافسة ، فمن ذلك صعوبة نقل رؤوس الأموال الثابتة من صناعة الى أخرى ، ومن ذلك أيضاً ما تراه من تردد أصحاب رؤوس الأموال المتداولة في نقل رؤوس أموالهم من الصناعة التي حل بها الكساد الى غيرها ، اذ يأملون أن لا يكون هذا الكساد طويلاً الأجل ، والواقع أن توزيع رؤوس الأموال بين المشروعات المختلفة بفعل المنافسة الحرة يكون بطيئاً وهو أكثر انطباقاً على رؤوس الأموال المدخرة التي تبحث عن سبيل للتثخير أكثر من انطباقه على رؤوس الأموال التي سبق تثخيرها في بعض المشروعات

الفصل الثالث

مهمة رأس المال في الانتاج

٢١٢ - أهمية رأس المال في الانتاج : منذ القرون الأولى وأهمية رأس المال كعامل في الانتاج تتزايد بلا انقطاع ، ولولم يوجد رأس المال لظل الانسان يعيش عيشة مظلمة ، يسكن المغاور ويتغذى مما تخرجه الأرض من النباتات القطرية ، وما يلتقطه من الرزق الضئيل ، مثل بيض الطير ، وما يقطف به البحر ، ولهذا حرص الروائي الذي ألقى بروفنسون كروزو في جزيرة خاوية من السكان على تزويده بشيء

من رأس المال مثل معول ومنشار وبعض البنود ، وهي الأشياء التي كان اقتسلها من الفرق .

ولقد صنع الانسان الفطرى بنفسه الادوات الاولى التي استعان بها في الانتاج ثم أخذ عدد هذه الادوات يتزايد على مر العصور ، وادخلت عليها آلاف الاجيال المتعاقبة من التحسينات ما يجعل المرء يقف اليوم مذهوشا عند ما يقارن بين قطعة الاجتداء ونقطة الوصول ، فستان ما بين المعول الحجري الذى صنعه الانسان في القرون المظلمة والآلات الحديثة التي تموج بها المصانع في الوقت الحاضر

٢١٣ — وظيفة رأس المال في الانتاج : ولكي يبين وظيفة رأس المال في الانتاج يفرض بوم فرك أن شخصا يسكن على مسافة من عين ماء ، فهو يستطيع كلما عطش أن يذهب الى العين ويشرب منها ، ولكنه اذا خصص يوما لصنع آنية يملؤها بالماء اللازم لسد حاجته الى الشرب ، فانه يستطيع أن لا يذهب الى العين الا في أوقات متباعدة ، وبعد اقضاء زمن معين يكون قد اقتصد من الوقت أكثر مما أنفقه في صنع الآنية ، فلذا ما خصص أياما لحفر قناة توصل ماء العين الى مسكنه ، فان ما أنفقه في هذا العمل لا يلبث أن يسترده واكثر منه بفضل استفادته بالمرّة عن الذهاب الى العين^١

فن هذا الفرض يتبين كيف يتحقق الانتاج باستخدام رأس المال ، فالشخص لا يبدأ بانتاج ما يريد مباشرة ، وانما يبدأ بانتاج « ناتج وسيط » يستخدمه فيما بعد في انتاج الأشياء التي يرغب في الحصول عليها ، وبفضل هذا الناتج الوسيط^٢ يستطيع الانسان أن يحصل على نفس الكمية من الثروات بنفقات أقل ، أو أن يحصل على كمية أكبر من الثروات بنفس النفقات

١ بوم فرك ، في Positive theory of Capital ، الفصل الثاني ، من ١٨

٢ الناتج الوسيط عند بوم فرك هو رأس المال الاجتماعي

٢١٤ — رأس المال بمفرده لا ينتج شيئاً : يستعمل رأس المال ليكون عوناً للعمل ، ولزيادة من كفايته في الانتاج ، وهو بمفرده لا ينتج شيئاً ، ومع هذا فكثيراً ما يتبادر الى اللبث أن رأس المال ينتج من نفسه ، فيأتى لصاحبه بدخل كما تأتى الشجرة بالفاكهة ، والذي يحمل على هذا الظن هو وجود طبقة من الناس تميش من دخل يثله لها ما تملكه من رؤوس الأموال من غير أن تؤدي عملاً ، فأنت ترى مثلاً أن حاملي أسهم وسندات الشركات والحكومات يتناولون في كل عام أرباح وفوائد ما يملكون من الأوراق المالية من غير أن يكافؤوا أنفسهم من العناء سوى انتزاع « كوپونات » هذه الأوراق في أوقاتها وتقديمها الى من أصدرها ، ولكنه بالتأمل يتضح أن رأس المال حتى في هذه الحالة لا يغل بنفسه شيئاً ، فدخل الأسهم والسندات التي تصدرها شركة من شركات المواصلات الحديثة مثلاً ، إنما يمثل نتيجة عمل كل عمال الشركة الذين تعاونوا في عمليات النقل ، كما أن دخل أسهم وسندات شركة منجم الفحم إنما يمثل قيمة أطنان الفحم التي تعاون في استخراجها كل عمال المنجم ، وحتى ما ندفعه البترول من فائدة رؤوس أموال اقترضتها ولم تستخدمها في الانتاج ، إنما هي آتية من عمل الأفراد الذين يدفعون اليها الضرائب ، وكذلك فائدة النقود التي يقترضها شخص يديرها إنما تأتي من عمل بعض الأشخاص مثل زراع يعملون في ضيعته ، أو من عمل أيه أو أحد أقاربه إذا كان يدفعها مما برثه عنهم

وهكذا ترى أن ما يظن أنه ناتج رأس المال إنما هو في الواقع ناتج العمل ، وهو أحياناً ما يكون ناتج عمل من يملك رأس المال ، وأحياناً أخرى وهو الطالب يكون ناتج عمل شخص آخر غير المالك^١ . أما البحث في مشروعية استيلاء صاحب رأس المال على جزء من ناتج عمل الغير عن يستعمل رأس ماله في الانتاج فيدخل في باب التوزيع

٢١٥ — الرأسمالية أو النظام الرأسمالى (La Capitalisme) : لهذا

الاصطلاح معنيان مختلفان :

١٠ — فهو أحياناً يستعمل ليدل على أهمية الدور الذى يقوم به رأس المال فى الانتاج فينعت نظام الانتاج الحاضر بالنظام الرأسمالى نظراً للكليات العظيمة من رؤوس الاموال التى تستخدم فيه ، ولأن رأس المال المكةاة الأولى فى الانتاج ، والنظام الرأسمالى بهذا المعنى لا يحمل عليه الاشتراكيون ولا يقولون بالنائه ، فهم لا يجهلون قوته وما أحرزته الصناعة فيه من التقدم والنجاح ، وهم يعتقدون بإمكان الاحتفاظ بمزاياه مع الناء طبقة الرأسماليين

ب — وأحياناً أخرى ، وهو الاغلب ، يستعمل هذا الاصطلاح وبخاصة عند الاشتراكيين ليدل على نظام اقتصادى لا يملك فيه العمال رؤوس الاموال التى يستخدمونها فى الانتاج ، فبدلاً من أن يكون رأس المال خادماً للعمل يكون اسل هو الخادم لرأس المال ، والرأسمالية بهذا المعنى حديثة العهد ، فقد لبثت أدوات العمل خلال قرون طويلة ، منذ أن صنع الانسان أول مول جبرى ، ملكاً لمن يستعين بها فى عمله ، ولم تظهر الرأسمالية الا منذ أن فصل ما بين ملكية أداة العمل والعمال^١ ، فظهرت طبقتان اجتماعيتان : طبقة الرأسمالية (Les capitalistes) وهى تتكون من أقلية تملك رؤوس الاموال ولا تستخدمها بنفسها فى الانتاج ، وطبقة العمال (Le prolétariat)^٢ وهى تتكون

١ يلاحظ أن رأس المال عند الاشتراكيين الماركسيين معنى خاصاً يختلف من معناه عند الاقتصاديين ، فالاشتراكيون لا يميزون وسائل الانتاج رأس مال الا اذا استخدمها عمال اجراء ، وكانت لمن يملكها مصدر دخل آتياً من عمل الغير — انظر جيد وريست ، فى تاريخ المدايب الاقتصادية ص ٥٤٨ — ٥٤٩

٢ فقط « Prolétaire » معنى خاص محدود عند الاشتراكيين ، فهم يطلقونه على العامل الفقير الذى يتناول أجراً زهيداً لا يسمح له أن يدخر شيئاً منه حتى أنه لا يستطيع أن يمول الا على أجر يومه ليحصل به على ما يستهلكه فى غده ، فلا يدخل تحت هذا المعنى طبقة المدبرين والمهندسين والمراقبين وغيرهم ممن يشتغلون فى مختلف المصروفات الكبيرة ، هؤلاء هم عمال اجراء « Salariat » ولكنهم ليسوا من فقراء العمال « prolétariat » لانهم يتناولون أجوراً مرتفعة يستطيعون أن يدفروا جزءاً كبيراً منها ويندوا من الرأسماليين

من أكثرية تستخدم رؤوس الاموال في الانتاج ولكنها لا تملكها ، ويرى الاشتراكيون أن رأس المال في هذا النظام لم يعد وسيلة لزيادة كفاية العمل في الانتاج كما يقول الاقتصاديون ، وإنما أصبح وسيلة للاستيلاء على أكثر ما يمكن من عمل الغير

الفصل الرابع الآلات

٢١٦ — فروه ما بين الأدوات والآلات : حاول الانسان منذ عهد الفطرة أن يزيد من قوة أعضائه باستعمال بعض الوسائل ، فصنع القوس والسهم وشبكة الصيد ، ثم تعددت هذه الوسائل وتنوعت على مر العصور الى نوعين : الأدوات (Outils) والآلات (Machines) ، فأما الأدوات فهي ما كانت مثل المطرقة والمول والمشار تتحرك بقوة الانسان مباشرة ، وهي من غير أن تقنيه عن العمل تزيد من قوة انتاجه . وأما الآلات فهي ما كانت تستمد القوة المحركة لها من الطبيعة وما فيها من حيوان وريح وماء وبخار وكهرباء ، وهي تؤدي العمل بدلاً عن الانسان الذي أصبحت وظيفته تقتصر على مراقبتها ، فهي الآلة وليست يد الانسان التي تحرر العربات وترفع الأثقال وتسج الملابس . . الخ^١

٢١٧ — عمر الأدوات والآلات وانتشار الآلات : استخدم الانسان منذ القرون الاولى بعض الأدوات والآلات في أداء أعماله ، وأقدم ما هو معروف منها السفن الشراعية وطواحين الماء والهواء ، ولكن استعمالها لم ينتشر في الصناعة إلا منذ

١ أنظر لروا بوليو ، في Traité ، الجزء الاول ، ص ٣٧٦ — ٣٧٧ ، هذا ويلاحظ أنه من الصعب تعيين حد فاصل بين الأدوات والآلات كما أنه ليس للتفريق بينهما من فائدة عملية كبرى ، والآلات بالمعنى الواسع لها تشمل الأدوات وكل العدد والجهازات التي تستخدم في انتاج الثروات وتوزيعها — تروتي ، في Précis ، ص ٥٠

النصف الاول من القرن التاسع عشر ، وذلك على أثر بعض الاختراعات الميكانيكية واهتمام الانسان الى استخدام البخار والكهرباء في ادارة الآلات ، وقد كانت إنجلترا موطن الاختراعات للميكانيكية الاولى ، وحدثت هذه الاختراعات فيها بين سنتي ١٧٧٠ و ١٧٩٢ في صناعة القطن أولاً ، ثم في صناعة الصوف ثانياً ، فظهرت أنوال الفزل والنسيج تسيرها قوة البخار ، فكان هذا بداية عصر الآلات^١ . وقد كانت كل آلة منها موضوع اختراعات عديدة خلقت أسماء كثير من المخترعين الأنجليز مثل كاي (Kay) واركرايت (Arkwright) وكرومبتون (Krompton) في صناعة الفزل والنساجة ، كما كانت أسماء جيمس وات (James Watt) وستيفنسون (Stephenson) جزءاً لا ينفصل عن تاريخ الآلة البخارية التي أحدثت تطوراً خطيراً في الصناعة والتجارة في خلال القرن التاسع عشر^٢

ولقد حدثت هذه الاختراعات في الوقت الذي أخذ يصبح فيه من الضروري إنتاج السلع بكميات كبيرة ، لتتنقص ثقات إنتاجها ، فتهبط أثمان بيعها ، حتى يمكن الاستفادة من الأسواق الجديدة التي فتحت أبوابها ، ثم جاء القرن العشرين فكان انتصار الآلات مبنياً ، اذ حلت محل قوى الانسان العضلية في كل العمليات تقريباً فمن آلات بخارية ، الى محركات تدار بقوة الغاز المضغوط أو السائل ، الى محركات كهربائية ، الى أخرى تسير بقوة المياه المندفجة ، الى غير هذا من مختلف أنواع الآلات وقد قدر مجموع قوة الآلات البخارية في فرنسا وحدها بنحو خمسة عشر مليون حصان بخارى ، وللحصان البخارى من القوة ما لنحو ٢١ شخصاً من القوة العضلية^٣

١ عند ما يقال أن الانتاج الآلي هو احدى سمات هذا العصر ، فليس معنى ذلك أن الآلات لم تكن معروفة قبل القرن الثامن عشر وإنما يقصد به : أ — أنها تحسنت في هذا القرن تحسناً كبيراً وأن استخدامها قد انتشر في كثير من فروع الانتاج ، ب — أنه امكن للمرة الاولى ان تستخدم في ادارتها بمقادير كبيرة القوى الطبيعية المختلفة مثل البخار وغيره

٢ انظر Henri See, Les origines du Capitalisme Moderne من ١٤٣

وما بعدها ، وانظر ايضا Hobson Evolution of Modern capitalisme

٣ يلاحظ انه يستحيل المقارنة بين القوى الميكانيكية والقوى الانسانية من بعض الوجوه

وبهذا تبلغ قوة هذه الآلات ما يقرب من قوة ٣٠٠ مليون شخص ، وإذا كان عدد العمال الذين يشتغلون في الصناعة والزراعة في فرنسا لا يزيد على عشرة مليون عامل ، فإن استخدام هذه الآلات قد ضاعف قوة كل عامل بمقدار ٣٠ مرة ، فكأنها تسخر لكل عامل ٣٠ رقيقاً خديمته^١

وقد أصبح لكل فرع من فروع الانتاج آلات خاصة به ، فن آلات للتساجة ، الى اخرى للبناء ، الى غيرها للنقل البرى والبحرى والجوى ، الى آلات كيميائية ، الى غيرها لصنع المعادن ، الى كثير سواها مما لا يدخل تحت حصر ، وأقل ما تنتشر فيه الآلات من فروع الانتاج هو الزراعة ، وهى ان تكن تستخدم بضا منها الأتيا في الغالب تتحرك بقوة الحيوان ، أما الآلات التى تسيرها قوى الطبيعة الأخرى فدرجة انتشارها في الزراعة لم يبلغ ما كان مقدرا لها

٢١٨ — أسباب قلة انتشار الآلات في الزراعة : يرجع قلة انتشار الآلات في الزراعة الى أسباب عديدة أهمها :

١ — ان بيئة العمل في الزراعة ليست من فصل الانسان كما هو الحال في الصناعة ، ففي حين أن البيئة الصناعية قد أعدتها الانسان بحيث يمكن استخدام الآلات فيها ، فان الآلات في الزراعة هى التى يجب أن تتسلم مع حالة البيئة الطبيعية

ب — ان الآلات لا تقوم في الزراعة بالوظيفة التى تؤديها في الصناعة ، فليقتض أمرها في الصناعة هى لا تقوم في الزراعة بعمليات الانتاج نفسها ، اذ أن ما ينتج في الزراعة هو الارض ، أما الآلات الزراعية فوظيفتها تقتصر على خدمة الارض من رى الى حراث الى حصاد الى نحو ذلك

هو اجتمع من الناس مثلا ١٠٠.٠٠٠ شخص لما استطاعوا بقوتهم بدون استخدام الآلة ان يطيروا في الجو او يسهروا في البر بسرعة قطار سريع ، او يسبحوا في البحر بسرعة باخرة من البواخر التى تدير المحركات

ج — ان تنوع الاعمال الزراعية ، وعدم استمرارها ، من شأنه أن يجعل الآلة عاطلة عن العمل خلال جزء من السنة ، في حين أنه يمكن استخدامها في المصنع خلال السنة بأكملها ، ويترتب على هذا أن الفائدة التي تعود من استخدامها في الزراعة هي أقل منها في الصناعة ، الى هذا أن القيام بالاعمال الزراعية في مساحات واسعة من شأنه أن يجعل من الصعب استخدام المحركات الثابتة القوية ، فالقوى التي تستخدم في الزراعة يجب في الغالب أن تكون قوى متحركة ، وهذا مادعا الى أن تظل قوة الحيوان هي السائدة فيها

٢١٩ — فوائد الآلات الاقتصادية : نشأ عن استخدام الآلات فوائد اقتصادية عظيمة تأتي على أهمها فيما يلي :

(١) بفضل قوتها وسرعتها استطاع الانسان أن يقوم بالاعمال التي يججز عن أدائها لو استخدم قوته وحدها ، فهناك من آلات الطرق في المصاهر الكبرى ما تربو قوة الواحدة منها على عشرة آلاف حصان بخاري ، وتزن عدة آلاف من الاطنان وتتحرك بسرعة ثلاثمائة طرقة في الدقيقة ، كما أن هناك من المراجيل البخارية في بعض السفن ما يزيد قوة الرجل منها على عشرة آلاف من الاحصنة البخارية ، أما من قبيل السرعة فهناك من القاطرات ما يقطع في الساعة الواحدة ١٢٠ كم . كما أن هناك من آلات الطبع ما يخرج في الساعة الواحدة ٢٥٠٠٠ نسخة من جريدة ذات ثمانى صفحات ، مطوية على أهبة البيع ، وهي لا تحتاج الى غير عاملين للإشراف عليها ، كما أن هناك في بعض مصانع المجففات في الولايات المتحدة من الآلات ما يقوم باعداد ٢٧٠٠٠ سمكة وحفظها في الطبق في مدة عشر ساعات الى غير هذا من الامثلة التي يطول أمر سردها

(٢) وهي قد اراحت الانسان من عناء القيام بالاعمال الشاقة ، كعمل الرقيق أيام أن كان يدير الرحى لطحن الحبوب ، فلما ان اخترعت الطاحونة الهوائية

والمآتية استراح من هذا المناء ، وكذلك اراحت الآلات الحديثة العمال في صناعة المعادن من الاشغال المرهقة كالطرق والحفر ، كما اتمت النافخين في صناعة الزجاج من اذابة صهورم في النفخ ، وأراحت سوامم من أداء كثير من الاعمال الكربية (٣) وفي كثير مما يستطيع الانسان صنعه بيده هي تصنعه خيراً منه ، وذلك لانتنظام حركاتها ، فيد الانسان قد تصل من الدقة الى جـبـبـ من المليمتر ، ولكنها لا تستطيع أن تصنع من الشيء الواحد قطعتين متماثلتين تماماً ، في حين أن هناك من الآلات المجزئة ما يقسم المليمتر الواحد الى ثلاثة آلاف من الاجزاء المتساوية . ولهذا كان استخدام الآلات ضروريا في صنع المنتجات البديلة (Les produits interchangeables) وهي التي سهلت انتشار الآلات نفسها ، اذ جعلت من الميسور ابدال ما يصيبه التلف من أجزائها بغيره ، من غير أن يكون هناك ضرورة الى استبدال الآلة كلها بغيرها

(٤) وقد ازداد الانتاج بفضل استخدامها زيادة عظيمة جداً ، فان القوى المختلفة التي تدبرها لا تعرف التعب ولا الملل بخلاف قوة الانسان ، ولهذا كان من المستطاع أن تقوم بأشق الاعمال ، وان تواصل عملها باستمرار

(٥) وزيادة الانتاج تدعو الى هبوط الاسعار ، فتزداد درجة رخاء الافراد اذ يستطيعون أن يحصلوا بنفس السخل على مقادير أكثر من المنتجات ، وقد كان من أثر ذلك أن بعض الاشياء التي كانت تعد من النفائس ولا يستطيع غير الاغنياء احرازها ، أصبحت اليوم في متناول كل الطبقات ، ومن أمثلة ذلك الكتب والصور الشمسية والساعات وغيرها ، فقد كان ثمن الانجيل المخطوط في أوربا قبل اختراع آلة الطباعة يربو على ١٠٠٠ من الفرنكات أى نحو ١٠٠ مرة قدر ثمن

الانجيل المطبوع اليوم^١ وقس على ذلك بالنسبة للكتب الأخرى وكثير غيرها من مواد الاستهلاك

(٦) ويفوز المال بفوائد خاصة قدرته أجورهم ، اذ هي تتبع قوة انتاج العامل كثرة وقلة ، وقد رأيت أن الآلة تزيد من كفاية العمل في الانتاج ، فهي بهذا تزيد من أجر العامل الاسمي (*salaire nominal*) وهو مقدار ما يتناولوه من النقود ثمنًا لعمله ، ولهذا ترى أن المال في كبرى البلاد الصناعية مثل الولايات المتحدة تدفع اليهم أجوراً اسمية أعلا من أجور زملائهم في البلاد الأخرى ، وهي أيضاً تزيد من أجر العامل الحقيقي (*salaire réel*) ويراد بهذا قوة استبدال ما يتقاضاه من النقود ، أو ببارة أخرى مقدار السلع التي يستطيع العامل شراءها بأجره اسمي ، وذلك على أثر هبوط الاسعار الذي هو نتيجة لاستخدام الآلات

(٧) وهي قد جذبت من صفة العمل ، فجعلته أقل مللاً ، كما زادت من نصيب القوة العقلية في أدائه ، وهي في الوقت نفسه قللت من أهمية المهارة الفنية ، فقد كان صانع الاحذية في العهد الماضي يجب عليه أن يعرف كيف يصنع الحذاء كله ، ولكنه اليوم أصبح لا يحتاج الى هذا ، اذ قصرت وظيفته على مراقبة الآلات التي تشترك في صناعة الاجزاء المختلفة من الحذاء ثم تجمعها الى بعضها ، ولهذا فان ما يتخصص اليوم هو الآلات وليس الانسان ، وقد كان من أثر هذا أن العامل الذي تعود على ادارة بعض الآلات أصبح يستطيع أن ينتقل بسهولة من واحدة الى أخرى ، وأن يغير حرقته ، وحتى اذا كانت الآلة مما يتطلب من العامل شيئاً من التخصص فان الوقت الذي يقضيه في ذلك لا يكون طويلاً

(٨) واذا كانت الآلات تمثل رؤوس أموال كبيرة وكان وقوفها عن العمل متلفة لها ، فان المصانع التي تستعملها تسمى دائماً في أن لا ينقطع عملها حتى ولو

أصاب منتجاتها شيء من الكساد ، فالآلات بهذا بقي العمال الى حد ما شر العطل
في أوقات الازمات ، وحتى اذا اضطر صاحب المصنع أن يوقف بعضا منها ، فهو
لا بد مستيق بعضا من العمال للعناية بها

(٩) وهي قد كانت عاملا مهما في تحسين حالة العمال العامة ، اذ أن تجمع
عدد كبير منهم في مصنع واحد سهل تطبيق ما يسن من القوانين لحمايتهم

٢٢٠ — **ما أخذ النقاد على الدول :** لم تكن تلك القوائد التي أوردناها
بماض من أن يحمل بعض الاقتصاديين والعمال على الآلات ، حتى لقد بلغ الامر
بهؤلاء أن حطموا بعض الآلات ، وحاولوا بالقوة أن يمنعوا استخدامها ، كما الحقوا
الاذى بمخترعيها ، فمن هذا أن مدينة دانزج في القرن السادس عشر حرمت استعمال
الانوال التي تخرج الاوشحة ، كما أغرق أهلها مخترع هذه الانوال ، وقد حرم أيضا
في انجلترا وهولندا والفلندروسويسرا وإيطاليا استعمال هذا الاختراع ، كما أمر مجلس
الشيوخ في مبرج بإحراق هذه الانوال ، وقد عارضت الملكة اليبابات في سنة
١٥٨٩ في ادخال محائك لصناعة الجوارب في انجلترا ، كما اضطرت الحكومة في
بعض بلاد المانيا أن تحمي مخترع المنفخ الخشبي من ايذاء صناع منافخ الجلد ، وفي
عهد متأخر على هذا حطم الصيادون أول مركب يسير بقوة البخار ، كما هم العمال
ثلاث مرات يقتل جاكار (Jacquart) مخترع النول المعروف باسمه ، وكذلك
اضطهدوا هرجريفز (Hargreaves) مخترع المنزل الآلي حتى مات معدما ، الى
غير هذا مما تجد تاريخ الآلات حافلا به^١ ، وحتى اليوم لا تزال بعض تقايات العمال
تقول بضرورة تنظيم ادخال الآلات في المصانع ومراقبة استخدامها ، وأنت ترى في
مصر أن عمال السجائر يشكون مر الشكوى من الآلات ، ويطالبون الحكومة
بتنظيم ادخالها في تلك الصناعة

وأنهم ما يمزوه اليها النقاد ينحصر فيما يأتي :

(١) أنها لا تزيد الانتاج في كل الحالات ، فاستخدامها في الزراعة لا يؤدي الى زيادة المحصول الزراعى ، فليس هناك من نتيجة لاستخدامها فيها سوى حرمان العمال من عملهم ، فالآلات التى تستخلىم فى حصد القمح أو اعداد لحوم الحيوانات وحفظها فى العلب مثلا لا تضيف شيئاً الى الثروة الزراعية ، ولا فائدة من استعمالها سوى الاقتصاد فى العمل ، أو زيادة سرعته ، ولكنها لا تزيد من كمية المنتجات شيئاً

(٢) وهى فى كل فروع الانتاج الاخرى تلحق بالعمال ضرراً بليغاً إذ تحمل محلهم فيؤدى هذا الى انتشار البطالة بينهم ، وهذا أمر انتقاد يوجهه خصوم الآلات اليها ، وحقيقة أنت ترى فى القرن التاسع عشر أنها كانت سبباً فى نزول القافة بكثير من العمال فى أوروبا ، اذ عم انتشارها بسرعة فى كثير من الصناعات ، ففقد بهذا كثير من العمال مورد رزقهم الوحيد ، وكان هذا ما أضرم فى صدورهم نار الحقد عليها

(٣) وهى تقضى الى حدوث «أزمات افراط الانتاج» (crises de surproduction) فى الصناعات التى تستخدمها. ذلك أن المنتجين فى نظام المنافسة الحرة يتسابقون الى الانتاج بكميات كبيرة ، كى هل نسبياً فترات انتاجهم ، فيجدون من الآلات خير عون للوصول الى غيتهم ، فيكثرون من استخدامها ، فيفنى هذا الى تراكم السلع فى الاسواق حتى تزيد عن الحاجة اليها ، فتقع أزمة تأتى من فقد التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، فتتفجر مشروعات كبيرة ، وتصدع أركان النظام الاقتصادى القائم

وقد كان سيسموندى (Sismondi) من أشد الاقتصاديين تحاملا على الآلات وكان أشد ما يشاه منها حدوث افراط فى الانتاج عام ومستمر ، فكان يشبهها بالارقاء الذين ينتظرون اشارة من سيدهم ليبدءوا بعمل ما يؤمرون به ، فاذا أمرهم بالكف عن العمل عصوا أمره^١

٢٢٩ — الرد على الانتقادات المتقدمة : وقد قام كثير من الاقتصاديين
الاحرار بفندون دعاوى خصوم الآلات ويردون على ما وجهوه اليها من الانتقاد ،
ومجمل ما ذهبوا اليه ينحصر فيما يأتى :

(١) ان الآلات الزراعية مثل آلات الدراسة والحصاد وما اليها وان كانت
لا تضيف شيئاً جديداً الى ما تخرجه الارض من المحصول الكلى الا أنها تزيد من
كمية المحصول الصافى الذى يحصل عليه الزارع بفضل استخدامها ، فاستعمالها
لا يفضى الى الاقتصاد فى الايدى العاملة فحسب ، بل هو أيضاً وسيلة لزيادة كمية
المحصول التى يحتاج اليها فى الاستهلاك ، وبالنسبة لانواع أخرى من الآلات
الزراعية مثل آلات الحرث فهذه بفضلها يستطيع النبات أن يشق له طريقاً فى
الارض ، كما أنها تجلب الى سطح الارض من باطنها طبقات أقل ثعباً ، فينمو النبات
قوياً يأتى بحب وفير ، كما أن من آلات الرى ما ييجى البوار من الارض فيخرج
حباً ونباتاً يرجع الفضل الاكبر فى انتاجها الى هذه الآلات ، وبالنسبة للآلات التى
تستخلم فى الصناعات المتصلة بالزراعة كالآلات الطحن الحديثة مثلاً ، فهذه تستخلص من
القمح دقيقاً أكثر ، وتترك من فضلاته كميات أقل ، ولقد كن استخدام الآلات الحديثة
فى صناعة السكر سبباً فى زيادة كمية للصنوع من قصب السكر والبنجر ، كما
كانت سبباً فى الانتفاع بفضلاتها على أحسن وجه ، وتقليل الفضلات كحسن
استخدامها هو بمثابة زيادة فى الانتاج^٢

(٢) ان الآلات لا تحرم العامل من عمله ، وانما تغير موضعه ، ويستفيد
المجموع كله من استخدامها ، فعلى اذ تؤدي الى تقليل نفقات الانتاج تسبب
هبوطاً فى أثمان بيع للنتجات ، فيكون من أثر هذا أن جزءاً من الدخل الذى كان
مخصصاً لشراء هذه للنتجات يبقى بين أيدي المستهلكين فيستخدمونه فى شراء

١ من أشهرهم باستيا وميشيل شيفاليه ولروابوليو

٢ Traité ، لروابوليو فى الجزء الاول ، ص ٤٠٦ — ٤١٠

كفية أخرى منها ، أو يلهو به ليستثمره في بعض المشروعات الجديدة ، فإى السيليين يسلك هذا الجزء الفائض من الدخل فهو كما ترى ينتهى به للسير الى ميدان جديد للعمل ينتجحه أمام العمال ، فالسهمك والعمال على السواء يظفران بالفائدة ، الاول اذ يرى أن ما يحصل عليه بنفس الدخل قد ازداد ، أو أن الدخل نفسه قد ازداد على أثر استثمار جزء منه ، والثانى اذ يجد عملاً جديداً يقوم به بدلا من العمل الذى انتزعه منه الآلات . ثم هو فضلا عن هذا يستفيد من رخص ائمان المنتجات كسائر المستهلكين ، وانظر مصداقاً لهذا القول كم ترى اليوم آلافاً من العمال تشتغل في المواصلات الحديدية ، والسفن البخارية ، والسيارات ، والتصوير الشمسى ، وغيرها من مختلف الصناعات التى هى وليدة الآلات

ولاشك أنك لو اكتفيت بتلك النظرة العامة لاختفت بهذا الرأى ، فان العمل الذى تنزعه الآلة من العامل في جهة تدمه به في جهة أخرى ، وقد يكون هذا في الصناعة نفسها التى استخدمت الآلات ، فزاد ابتلاجها زيادة جعل من يشتغل بها أكثر عدداً من ذى قبل ، ففي الطباعة مثلاً ترى أن عدد من يشتغل بها اليوم يربو بكثير على عدد الناسخين الذين وجدوا قبل اكتشاف آلة الطباعة ، ولقد كان عدد المشتغلين بصناعة القطن في إنجلترا في سنة ١٨٥٦ يبلغ ٣٨٠٠٠٠ عامل ، فأصبح عددهم في سنة ١٩٠٥ يبلغ ٥٢٣٠٠٠ عامل^١

ولكن العامل الذى طرده الآلة من للصنع لا يجد من هذا القول النظرى ما يهين له عملاً ، فالقائض من دخل الافراد قد يؤدى الى انشاء مشروعات جديدة ، ولكن هذا لا يتم قبل انقضاء مدة من الزمن ، يظل العامل خلالها عاطلاً يتضور جوعاً ، وليس هناك دليل على أن هذا يهين عملاً لنفس العمال الذين طردتهم الآلات من أعمالهم ، قد يستخلم هذا القائض في انشاء مشروعات في بلاد أجنبية ، وحتى لو استخلم في البلد نفسه فهو لا يعرض العمال عما خسروا ، فان الاجور تتفاوت

من صناعة الى أخرى ، كما تختلف باختلاف خبرة العامل الفنية ، فالذى يتناول أجراً مرتفعاً فى صناعة اكتسب فيها خبرة خاصة لا يستطيع أن ينال الأجر نفسه فى صناعة جديدة لم يأخذ عدته منذ صغره للاستغال بها ، الى هذا أن هناك من المنتجات ما لا يؤدى هبوط أمان بيعها الى زيادة طلبها ، وهى المنتجات التى تسد حاجات محدودة مثل المظلات والنظارات ، أو التى يكون طلبها مرتبطاً بصناعة أخرى مثل القناني التى يتوقف طلبها على كمية السوائل التى توضع فيها ، فاستخدام الآلات فى انتاجها لا يؤدى الى توظيف العمال فى مصانع جديدة غير التى أخرجوا منها لاجل الآلات محلهم

(٣) أنه ليس هناك ما يبرر تخوف سيسموندى من حدوث أزمة افراط انتاج عامة ، فانه ان يكن استخدام الآلات سبباً فى وقوع أزمات فى بعض الأحيان بسبب الافراط فى الانتاج ، فهذه الأزمات ليست سوى أزمات جزئية ، ترجع الى أن النسيج فى احد فروع الانتاج قد أصبح يربو على ما يستطيع فرع آخر أن يستهلكه منه ، ذلك أن المنتجات إنما تسبيل بمنتجات (Les produits s'échan- gent contre des produits) كما يقول ساي ، فإذا حدث تراكم فى انتاج احدى الصناعات فذلك لأن الصناعات الأخرى التى تستهلك ما تنتجه الأولى لم يتزايد انتاجها بنسبة زيادة منتجات الأولى ، فالأزمة التى تحدث فى هذه الحالة ليست سوى أزمة جزئية ، وهى وقتية أيضاً ، لأن هبوط أسعار منتجات الصناعة الأولى الذى هو نتيجة لها من شأنه أن يخرى الصناعات الأخرى على استهلاك كميات أكبر مما تنتجه الصناعة الأولى ، فلا يلبث التوازن أن يعود الى أصله بعد انقضاء شيء من الزمن^١

الباب الثالث تنظيم الانتاج افصيل الأول

المشروع وصاحب المشروع او المنظم

٢٢٢ - **مرمى الانتاج** : من الانتاج ما يرمى الى سد الحاجات مباشرة ، ومنه ما يرمى الى الاستبدال ، وقد كان النوع الأول سائداً في العهد القديم حيث كانت الأسرة الواحدة تنتج كل ما يسد حاجاتها ، وهو لا يزال منتشرأ بين الشعوب المتأخرة ، وحتى في الشعوب المتمدينة لا يزال من الناس من ينتج من الأشياء ما يستهلكه بنفسه ، ولكن هذه حالة نادرة ، فالغرض من الانتاج اليوم هو الاستبدال . والانتاج من أجل الاستبدال يتخذ في النظام الاقتصادي الحاضر أحد شكلين :

٢٢٣ - (١) **المنتج المستقل** : فالشكل الاول هو شكل «المنتج المستقل» *(Le producteur autonome)* الذى يأتى بفردته بوسائل الانتاج الثلاثة ، ويسير الانتاج وفق ارادته ، ، فلا يشاركه فى الأمر شريك ، وهذه حالة الصانع الصغير الذى يستخلم ما يملكه من الادوات وما يشتريه من المواد الأولية فى صنع ما يبيعه بنفسه ، وهذه أيضاً حالة مالك الارض الصغير الذى يزرع أرضه بنفسه ويستخلم ما يملكه من أدوات الزراعة والمواهب من غير أن يستعين بغير أفراد عائلته الذين

يشاركونه في العمل من غير أن يكونوا لديه مآجورين ، وهذا الشكل وقد كان منتشراً في زمن كان الاستبدال فيه قاصراً على مناطق محدودة قل اليوم كثيراً على أثر اتساع الأسواق

٢٢٤ - (٢) المشروع : أما الشكل الثاني وهو السائد اليوم فهو شكل «المشروع» (Entreprise) ويميزه أن القائم به لا يأتي وحده بعوامل الإنتاج الثلاثة جميعاً ، قد تتوفر له الأرض يملكها ، وقوة ساعديه يعملان فيها ، ولكن ينقصه رأس المال فيقتضيه من غيره ، وقد تتوفر له الأرض ورأس المال ، ولكن ينقصه العمل فيستأجره وقد تتوفر له العمل ورأس المال ، ولكن تنقصه الأرض فيستأجرها ، وقد لا تتوفر له واحد بأ كلة من عوامل الإنتاج الثلاثة ، ففي مشروع قناة السويس مثلاً لم يكن حاسبس يمتلك الأرض التي حفر فيها القناة ، ولا رؤوس الأموال التي استعان بها على تنفيذ فكرته ، ولا العمل الذي بذل في حفرها ، فقد نال عن الأرض حق امتياز من الحكومة المصرية ، وحصل على رأس المال من طريق الاقتراض وإصدار الأسهم كما استأجر أوقافاً من العمال المصريين لحفرها^١

٢٢٥ - أهمية المخاطرة في نظام المشروع : والمخاطرة أهمية كبرى في نظام المشروع ، لأن الإنتاج لا يتم فيه في الغالب وفقاً لطلب معين يرد مقدماً ، فالمنتج هنا يتعرض لخطر أن لا يجد من يشتري منه ما أنتجه ، أو أن يبيعه بثمان غير ربيع ، وحتى لو كان ينتج بناء على ما يرد عليه من الطلبات ، فهو يتعرض لخطر أن لا ترد عليه هذه الطلبات ، فتظل عوامل إنتاجه معطلة ، ولأهمية هذا الخطر ذهب بعض الاقتصاديين إلى اعتباره الصفة المميزة للمشروع ، وبها يختلف عن نظام المنتج للمستقل ، ومن الصعب التسليم بهذا الرأي ، إذ أن المخاطرة تتوفر عند كل من ينتج لأجل الاستبدال ، وأنه وإن تكن درجة الخطر التي يتعرض لها

المنتج للمستقل هي دون درجة الخطر التي يتعرض لها صاحب المشروع ، فلتك لاختلاف ما بين درجة اتساع نطاق الانتاج عند كل منهما^١

وفي المشروع يكون أحيانا رأس المال وحده هو الذي يستهدف للمخاطر ، أما العمل فيندفع اليه أجراً معيناً يتفق عليه من أول الامر، وهذه حالة الشركات المساهمة وأحياناً يكون العمل هو الذي يتحمل مخاطر الانتاج ، أما رأس المال فيندفع اليه فائدة معينة ، وهذه حالة جماعات الانتاج التعاونية ، وأحياناً أخرى — وهذا هو الأكثر حدوثاً — يكون جزء من كل من رأس المال والعمل هو الذي يتحمل مخاطر الانتاج ، في حين أن جزءاً آخر من كل منهما ينال فائدة وأجراً معينين

٢٢٦ - صاحب المشروع او المنظم : ويطلق اسم «صاحب المشروع»

أو « المنظم » (L'entrepreneur) على الشخص أو الجماعة أو الحكومة التي تتحمل مخاطر الانتاج ، وتستعير من غيرها واحداً أو أكثر من عوامله ، ويخرج من هذا التعريف المنتج المستقل لانه وإن كان يتحمل مخاطر الانتاج إلا أنه يأتي بفردته بعوامله كلها^٢

ويختلف المنظم عن كل من الرأسمالي (Capitalistic) والعامل (Travailleur) : فقد يقوم مهندس لا يملك شيئاً من رأس المال بإنشاء مصنع مقترضاً ما يلزمه من رأس المال من شخص آخر ، فاذ كان هو القائم بالمشروع وهو الذي يتحمل وحده ما يصيبه من نجاح أو فشل فهو يعتبر « منظماً » ، أما من موله برأس المال فلا يتحمل هذا الخطر ، وليس له إلا أن يتقاضى فائدة المبلغ الذي أقرضه وإن استرده

١ تروثي ، الجزء الاول ، ص ١٤٨

٢ ومن الاقتصاديين من يرى أن ما يميز نظام الفروع عن المنتج المستقل هو أن المفعول يقوم على فصل ما بين الأعمال الادارية والتنفيذية ، في حين أن المنتج المستقل يجمع بنفسه بين هذين النوعين من الأعمال — أنظر تروثي ، الجزء الاول ، ص ١٤٤ وما بعدها — ومنهم من لا يرى ضرورة لتفريق بين نظام المنتج المستقل ونظام الفروع ، فيسمى «بشروماً» كل انتاج ينظم لاجل البيع بربح — أنظر ريبو ، في Précis ، ص ١٧١

مق حل أجل ذلك ، وكذلك يتميز للمنظم عن العامل ، ففي الشركات المساهمة مثلا تهمل ادارة الاعمال الى نفر من الفنين ، هؤلاء اذ كانوا لا يتقاضون سوى رواتبهم ، فهم يعتبرون مجرد عمال أجراء ، وما يدفع اليهم يدخل في باب الاجرة ، وحتم في تناول رواتبهم يظل قائما حتى ولو فشل المشروع ، أما المنظم في هذه الحالة فهم جماعة للمساهمين ، لانهم هم القائمون بالمشروع وهم الذين يتحملون مخاطره ، ولهم الكلمة العليا في تنظيمه

وقد يجمع الشخص الواحد بين صفات مختلفة فيكون منظما ورأسماليا ، كالسالم الذي يقرض للمشروع مبلغا من النقود يعطى مقابلة سندا أو أكثر ، وقد يكون الشخص منظما وعاملا ، كمدير في شركة مساهمة يتقاضى أجرا معينا ، وهو في الوقت نفسه مساهم فيها ، وما يجب ملاحظته هو أن الجمع بين هذه الصفات في شخص واحد لا ينافي أنها مختلفة عن بعضها^١

٢٢٧ — وظيفة المنظم الفنية والاقتصادية : في النظام الاقتصادي الحاضر

التي يقوم على مبادئ الفردية يقوم المنظم بوظيفة العضو الرئيسي منه ، فهو الذي يهيئ للانتاج وسائله ، ويشرف على سير عوامله بمجموعة ، وهو الذي يقوم بتوزيع « النخول » بين عوامل الانتاج ، فيعطى للعمل أجره ، ولرأس المال فائدته ، وللأرض ريعها ، ويحتفظ لنفسه بالربح ، ونحن هنا تقتصر على تبين وظيفة في الانتاج دون التوزيع

١ ويرجع الى جان باتست ساي الفضل في تحديد معنى المنظم عليا فقد كان يطلق من قبله على المدير الرأسمال الذي يأتي رأس المال وفي الوقت نفسه يقوم بالعمل الإداري في المروع ، وحتى لقد كان الاهتمام ينصرف بخاصة الى النصف الثاني وهو عنصر الإدارة ، فكان له المقام الاول في تكوين صفة « المنظم » ، وذلك لان الشروط لم تكن قد بلغت من الاتساع ما بلغت اليوم ، فكان الذين يدبرونها هم في الغالب أصحاب رأس المال فيها — أنظر أنسيو (Ansiaux) في Traité d'Economie Politique طبعة سنة ١٩٢٠ الجزء الاول ، ص ١٣٠ بالهاتش

فهو في الانتاج يؤدي وظيفتين : وظيفة فنية وأخرى اقتصادية

١ — فأما وظيفته الفنية فتتخصص في تنظيم الانتاج من الوجهة الفنية ، بمعنى أنه ان كان المشروع صناعياً فان المنظم هو الذى يتخير المكان الذى يلائمه والبناء اللازم له ، وهو الذى يزوده بكل أدوات العمل وآلاته ، ويستخدم العمال ، ويقسم العمل بينهم ، ويحدد النسبة بين عوامل الانتاج ، مقدراً مثلاً ما اذا كان من الافضل له أن يزيد من الآلات وينقص من الأيدي العاملة أو أن يزيد من هذه وينقص من تلك ، كما أنه هو الذى يتولى البحث عن الاسواق التى يصرف فيها منتجاته ، وشبيه بهذا ما يفعله المنظم ان كان المشروع زراعياً أو تجارياً والمنظم لا يؤدي هذه الوظيفة الفنية دائماً بنفسه ، فكثيراً ما يهدهبها الى غيره وهذا ما يحدث عادة في المشروعات التى تؤلف على شكل شركات مساهمة ، فالمنظمون فيها وهم المساهمون نظراً لكثرة عديم ، وقرعهم في جهات مختلفة ، وعلم خبرة الكثير منهم بشؤون المشروع ، يهدهبون بأمر تنظيمه من الوجهة الفنية الى بعض المديرين من أهل المعرفة والخبرة ، ولم يكن هذا أمراً كثير الحدوث في الزمن الماضى ولكنه اليوم أصبح شائعاً بسبب انتشار المشروعات الكبيرة التى تتطلب من رؤوس الاموال ما لا يستطيع أن يأتي به الا زمرة من الناس

ب — وأما وظيفته الاقتصادية فتتخصص في إيجاد التوازن بين الانتاج والاستهلاك واليك بيان ذلك : لما كان الربح هو روح المشروعات^١ وكان هم كل منظم ينصرف الى احراز أكثر ما يستطيع من الربح ، فهو يسعى دائماً الى أن يفتح من الاشياء ما يكون ثمن بيعها بالنسبة لنفقات انتاجها أعلا من غيره ، غير أن ثمن كل سلعة إنما يعبر عن حاجة الجماعة اليها ، فيؤدي هذا الى أن كل منظم وهو يسير وراء مصلحته الشخصية يستخدم وسائل انتاجه في إيجاد ما تحتاج اليه الجماعة ، وفي هذا ما يفسران الانتاج الكلى في الجماعة ، وهو مقسم الى عمليات كثيرة يسد حاجات الافراد ،

وهي متشعبة ومتغيرة ، من غير أن يقوم بين المنتجين اتفاق ، أو يشرف على ، الانتاج ادارة عليا

فهي حركة الايمان من صعود وهبوط التي تنير الطريق أمام المنظمين ، فترشدكم الى ما يجب أن يكون عليه الانتاج ليعتشى مع الاستهلاك ، فهي اذا ارتفعت بالنسبة لاحدى السلع كالسيارات مثلا — وفي هنا اشارة الى ازدياد حاجة الجماعة اليها — حمل ذلك مصانع السيارات على مضاعفة نشاطها ، وزيادة مقدار ما تخرجه منها ، كما أخذت تظهر مصانع سيارات جديدة ، وهكذا يأخذ عدد ما يصنع من هذه السلعة يسير من زيادة الى زيادة حتى يقترب ثمن بعضها من ثقات انتاجها بفضل الزيادة للتواصل في مقدار الناتج منها ، وفي هنا ما يشعر بحدوث التوازن فيها بين الانتاج والاستهلاك

فالنظمون وهم أصحاب فكرة البداية في الانتاج هم الذين يسرون رأس المال والعمل نحو فروع الانتاج التي تأتي بربح أوفر من غيرها في وقت معين ، وهي التي تشتد حاجة الجماعة الى منتجاتها ، كما أنهم يصرفونها عن التي تضعف حاجة الجماعة اليها ، ولكن المنظمين اذ كانوا غير معصومين من الخطأ فانهم أحيانا يضلون الطريق ، فتضل في أزمهم عوامل الانتاج ، فتحدث أزمات افراط الانتاج (Crises de surproduction) وأزمات قلة الانتاج (Crises de sousproduction) فيحصلون نتائج خطئهم . ثم لا يلبثون أن يهتدوا بفضل حركات الايمان الى طريق الصواب

الفصل الثاني

اشكال المشروعات

٢٢٨ — أشكال المشروعات الأربعة : تنقسم المشروعات بحسب شكلها الى أربعة أقسام وهي : (١) مشروعات فردية (٢) مشروعات تتخذ شكل الشركات (٣) مشروعات تعاونية (٤) مشروعات عامة

المبحث الاول

المشروعات الفردية

٢٢٩ — طبيعة المشروع الفردي : المشروع الفردي هو الذى يكون القائم به شخصاً واحداً ، وهو فى الغالب يكون رأسمالياً ومديراً للعمل ، فهو يأتى ان لم يكن بكل رأس المال فجزء منه ، ويأخذ على عاتقه جمع عوامل الانتاج وتنظيم المشروع ، ويكون هو وحده الذى يتحمل مخاطره

٢٣٠ — مزايا وعيوب المشروع الفردي : من أهم مزايا المشروع الفردي أن القائم بأمره ينصرف بكليته الى تنظيمه وإدارته ، ولا يدخر وسعاً فى العمل على نجاحه وارتقائه ، لأنه هو وحده الذى يتحمل ما يأتى به من ربح أو خسارة ، وهو اذا كان حراً فى تصرفه ، مستقلاً فى عمله ، كان ذلك مما يدعو الى زيادة نشاطه واقدامه ، وميله الى الابتكار والتحسين فى وسائل انتاجه ، غير أن للمشروع الفردي عيوباً أهمها ضيق نطاق أعماله ، اذ هو لا يتعدى حدود قوة الفرد الذى يسيره ، وحظه مرتبط بحظ منظمه ، يؤثر فيه حياته وموته ، وكذلك مرضه وكبره ، كما أنه لا يجد بسهولة من يقرضه رؤوس الاموال الكبيرة ، لان الرأسماليين لا يقدمون فى الغالب

على اقراض رؤوس أموال كبيرة الى شخص واحد ، بسبب ما هو متعرض له من مخاطر الحياة

المبحث الثاني

المشروعات التى تتخذ شكل الشركات

٢٣١ — أسباب انتشار الشركات وأنواعها : المشروع الفردى بطبيعته ضيق النطاق ، لا يتعدى حدود دائرة معينة ، وهو فى الغالب يستلزم أن يكون القائم به رأسالياً وفى الوقت نفسه متوفرة فيه القدرة على الادارة ، وهذان شرطان يسهل توفرهما مفترقين أكثر منه مجتمعين ، كما أن الحالة الصناعية اليوم تتطلب انشاء مشروعات رؤوس أموالها طائلة يصعب على الفرد أن يأتى بها كلها ، فلذلك انتشرت الشركات وعظمت أهميتها فى الحياة الاقتصادية

ويوجد من الشركات نوعان : ١ — شركات الاشخاص ٢ — شركات رؤوس الامول . فاما شركات الاشخاص فتشمل : ١ — شركات التضامن (Société en nom collectif) ، ب — شركات التوصية البسيطة (Sociétés en commandite Simple) . وأما شركات رؤوس الاموال فتشمل : ١ — شركات التوصية بالاسهم (Sociétés en commandite par actions) ، ب — شركات المساهمة (Sociétés anonymes)^١

٢٣٢ — شركات التضامن : تقترب هذه الشركات كثيراً من المشروعات الفردية ، إلا أنها تستخدم فى الغالب رؤوس أموالاً أكثر ، وكفاءات متباينة ، وتوزع فيها صفة المنظم بين شخصين أو أكثر

١ ويضيف علماء القانون التجارى الى أنواع الشركات المذكورة نوعاً آخر وهو شركات الخاصة وهذا النوع يدخلونه أحياناً فى عداد شركات الاشخاص وأحياناً أخرى فى عداد شركات رؤوس الاموال ، ويرفونها بأنها للشركة التى ليس لها رأس مال ولا عنوان وتقوم بعمل واحد أو أكثر من الاعمال التجارية ، والبحث فيها تفصيلاً وفى غيرها من أنواع الشركات هو من اختصاص علماء القانون التجارى فلا نعرض له هنا الا من الوجهة الاقتصادية وحدها

واذ كان الشركاء متضامنين في تهادت الشركة قبل الفير ، وكان عجز الشركة عن دفع ديونها يؤدي الى اشهار افلاس كل منهم ، وكان كل شخص لا يملك حق التنازل عن نصيبه الى شخص آخر الا باجازة باقي الشركاء ، وكان موته أو افلاسه أو الحجر عليه يؤدي في الأصل الى انحلال الشركة ، فلهذا كله كان هذا النوع من الشركات لا يؤلف الا بين أشخاص قلائل يثق بكل منهم بالآخر ، ويعرفه معرفة جيدة

٢٣٣ — مزايا وعيوب شركات التضامن : من مزايا هذه الشركات أن كل شريك فيها يكون شديد الفيرة على نجاح المشروع وحسن سيره ، اذ هو مسئول في ماله الخاص عن كل ديون الشركة ، وهي لما كانت في الغالب تجمع بين أشخاص من كفاءات متباينة ، كان هذا مما يدعو الى تخصص كل منهم بما يهينه له استعداده وكفاءته الخاصة ، غير أن اتساع المشروع هنا لا يمكن أن يبلغ حداً بعيداً ، بسبب قلة عدد القائمين به ، وضرورة تبادل الثقة التامة بينهم جميعاً

٢٣٤ — شركات التوصية البسيطة : تقوم هذه الشركات على وجود فريقين من الشركاء : أحدهما مسئول بالتضامن عن كل تهادت الشركة ، وهو فريق الشركاء المتضامنين (Les commandites) والآخر مسئول بقدر حصته فقط وهو فريق الشركاء الموصين (Les commanditaires) ، وكل من هذين الفريقين يعتبر منظماً على السواء ، ولكن أحدهما وهو فريق الشركاء الموصين لا يشترك في تادية وظيفة المنظم الفنية ، بل يترك أمر ذلك الى الشركاء المتضامنين

٢٣٥ — مزايا وعيوب شركات التوصية البسيطة : يوافق هذا النوع من الشركات المحترعين والفنيين وذوى المواهب النادرة ممن يوزم رؤوس الأموال الضرورية لتحقيق أغراضهم ، فبتأليفهم هذه الشركات يسهل عليهم الحصول على ما يلزمهم من رأس مال من غير أن يلجؤوا الى طرق باب الاقتراض ، والذي يفرى الرأسماليين على الاشتراك معهم برؤوس أموالهم بصفة شركاء موصين هو إيمانهم بنجاح

مشروعاتهم، وأملهم في الحصول من وراء ذلك على أرباح طائلة، وتحديد الخطر الذي يعرضون له بمقدار حصتهم في المشروع . وهم هؤلاء المخترعون وذوو المواهب الذين يتولون أمر تنظيم المشروع وتسيير دفته ، اذ هم فريق الشركاء التضامنين ، وفي هذا أيضاً ما يجيب اليهم هذا النوع من الشركات ، لا سيما وأنه في حالة فشل المشروع لا يلزمون بأن يردوا الى الشركاء الموصين مافضوه اليهم من رؤوس الأموال كما كانوا يفعلون لو أنهم كانوا لها مقترضين ، غير أن في هذه الشركات من العيوب بالنسبة للشركاء التضامنين ما في شركات التضامن ، وفيها بالنسبة للشركاء الموصين خطر التخلّي عن الادارة ، وافراد الفريق الآخر من الشركاء بها ، وهو قد تنقصه الحكمة وبعد النظر

٢٣٥ - شركات التوصية بالأسهم : تشبه هذه الشركات شركات

التوصية البسيطة من حيث أنها تقوم على وجود فريقين من الشركاء ، وهما فريق الشركاء التضامنين ، وفريق الشركاء الموصين ، ولكنها تختلف عنها من حيث الصفة القانونية لحصة الشريك للموصى ، فهي هنا تكون عملة بالأسهم ، وفي حين أن حصة الشريك للموصى في شركات التوصية البسيطة لا يجوز التنازل عنها الى الغير بدون اجازة بقية الشركاء ، لأن للاعتبار الشخصي فيها المكان الأول ، فان حصة الشريك للموصى في شركات التوصية بالأسهم يجوز التنازل عنها من غير اجازة بقية الشركاء ، لأن هذه الشركات وكذا الشركات للمساهمة هي شركات رؤوس أموال فهي لا تقوم على الأشخاص وانما على رؤوس الأموال التي قد يتغير أصحابها من غير أن يؤثر ذلك في حياة الشركة

٢٣٦ - مزاياء وعيوب شركات التوصية بالأسهم : في هذا النوع من

الشركات من المزايا والعيوب بالنسبة للشركاء التضامنين ما في شركات التضامن ، وفيها بالنسبة للشركاء الموصين ما في شركات للمساهمة مما سنبينه حالا

٢٣٧ - شركات المساهمة : تتميز هذه الشركات بان مسؤولية كل

شريك فيها لا تتعدى مقدارا معيناً من رأس المال ، وبأن حصته فيها قابلة للتداول

بدون أجازة بقية الشركاء ، وذلك بعكس حصة الشريك في شركات الاشخاص ،
ويقسم رأس مالها الى عدد من الحصص متساوية القيمة يطلق عليها اسم « الاسهم »
(Les actions) . والمساهم شريك لا تستقصى صفاته الشخصية ، ولا يطلب منه
الادفع حصته في رأس المال ، وقد تحتاج الشركة المساهمة الى رؤوس أموال جديدة
ولا تريد الحصول عليها من طريق زيادة رأس مالها ، فتلجأ الى الاقتراض من
الجمهور ، وتصدر « سندات » (obligations) تمثل هذه القروض

٢٣٨ — **الاسهم والسندات** : هي أوراق مالية تمثل رؤوس أموال ، وسواء
أكانت اسمية أم لحاملها فهي تنتقل من ملكية شخص الى آخر بإسقاط الطرق ،
حتى أن حاملها ليستطيعون في كل وقت أن يستردوا مادموه في اقتنائها ، وكل منها
لا يحمل مالكة من أخطار المشروع الا مسؤولية محدودة ، فالرأسمال الذي يكتب
في الاسهم والسندات لا يلزم الا ببلغ قيمتها الاسمية ، وفي الغالب تكون تلك
القيمة زهيدة ليسهل على صغار المدخرين اقتنائها . وعند من يريد تمييز رؤوس
أمواله هما لا يعتبران فصيلتين مستقلتين عن بعضهما تماما ، وهو أحيانا يفضل
السهم ، وأحيانا أخرى يفضل السند ، وذلك تبعا للظروف ، ودرجة ثرائه ، وأيضا
تبعا ليله الى المخاطرة أو قوره منها

٢٣٩ — **المنظوف ما بين السهم والسند** : يختلف كل منها عن الآخر
في أن السهم يمثل رأس مال شريك ، في حين أن السند يمثل رأس مال مقترض
لحامل السهم عضو في الشركة ، وأملحامل السند ففجرد دائن ، ويترتب على هذا نتائج
أهمها ما يأتي :

١ — **الاسهم** لا يصدرها الاشركات ، أما السندات فتصدرها شركات
وغيرها ، مثل المدن ، والمقاطعات ، والحكومات

ب — دخل السهم متغير لانه عبارة عن جزء من الارباح السنوية ، وهي

ليست واحدة في كل السنين ، أما دخل السند فعادة ثابت ، لأنه عبارة عن فائدة مبلغ مقترض بسعر متفق عليه من أول الامر ، ولهذا ترى أن أسعار السندات ليست عرضة لتقلبات كبيرة ، بخلاف الأسهم فإن تقلبات أسعارها كبيرة وسريعة ولهذا كان السند يقتنى للتشهير ، في حين أن اقتناء السهم يراد به في الغالب المضاربة

ج - لصاحب السند حق الاستيلاء على فائدة سنده قبل أن توزع أرباح ما على حملة الأسهم ، وحقه ثابت ولو لم يكن هناك أرباح ، أما صاحب السهم فلا ينال دخلا الا اذا كان هناك ربح صاف جاءت به الشركة

د - إبقاء قيمة السند اجباري لان حامله مقرض ، ولان القرض يقتضى الايلاء ، وما يسترده هو قيمة السند الاسمية ، وهي قد تكون أعلا من القيمة الحقيقية التي دفعا ، فيستفيد في هذه الحالة من الفرق بين القيمتين^١ . وعادة تخصص الشركة سنويا جزءا من ارباحها لاستهلاك السندات بطريق القرعة ، أما إبقاء قيمة السهم فليس اجباريا ، وان قلعت به بعض الشركات كان ذلك على سبيل الحيلة ، والشركات التي تقوم عادة باستهلاك اسهمها هي شركات يقوم استقلالها على امتياز ممنوح لها من الحكومة لمدة معينة ينتقل بعد انقضائها كل ما تملكه الشركة الى الحكومة من غير مقابل ، ومثال ذلك كثير من شركات المواصلات الحديدية والترام والاضاءة ، فلذا لم تبادر الشركة في هذه الحالة الى استهلاك اسهمها أثناء قيامها لم يكن هناك ما يرد الى المساهمين عند انقضاء أجل امتيازها

هـ - اذا استرد صاحب السند قيمة سنده انقضى كل حق له قبل الشركة ، أما المسام الذي يستهلك سهمه فعادة يظل متصلا بالشركة اذ يعطى له بدلا من سهمه

١ فعلا اذا كانت قيمة السند الاسمية ١٠٠ جنيه واصدر بسعر ٩٠ جنيتها فان حامله عند إبقاء قيمته يفرز بربح قدره ١٠ جنيهات

التقديم سهماً جديداً يسمى « سهم التمتع » (action de jouissance) يترك له الحق في الاستيلاء على نصيب من الأرباح ، وفي الغالب يكون توزيع الأرباح بين أصحاب الأسهم العادية وأصحاب أسهم التمتع على الشكل الآتى : يدفع أولاً الى أصحاب الأسهم العادية فائدة معينة عن نصيبهم في رأس المال ، ثم يوزع ما تبقى من الربح بينهم وبين أصحاب أسهم التمتع بالتساوى

و — للمساهمين جميعات يفصل فيها بأغلبية الأصوات في المسائل الخاصة بالشركة ، أما أصحاب السندات فليس لهم ما يماثل هذه الجمعيات ، وهم فضلا عن هذا ليس لهم حق التصويت في الجمعيات الخاصة بالمساهمين^١ وهناك نتائج أخرى يرجع البحث فيها الى القانون التجارى

٢٤٠ — الأسهم الممثلة : ويوجد من الأسهم نوع خاص يسمى بالأسهم الممتازة (action de préférence) أو (action privilégiée) وهى أقرب من السندات في أنها تخول لحاملها حق الأولوية في الأرباح أو في رأس مال الشركة عند تصفيها أو في كليهما معاً ، كأن تدفع الشركة لحاملها جزءاً من الأرباح مثل ٥ ٪ أو ٦ ٪ من قيمة السهم الاسمية قبل أن يوزع شيء منها على حملة الأسهم العادية ولكنها مع هذا تختلف عن السندات في أن حاملها لا يتناول شيئاً من الأرباح الا بعد أن يدفع الى حملة السندات فائدة سنداتهم ، وفي أن قيمتها لا تسترد في حالة التصفية الا بعد إيفاء حملة السندات قيمة سنداتهم^٢ وعادة تخول أسهم الامتياز لحاملها في حالة ما اذا لم يكن من أرباح الشركة ما يكفي لدفع ما فضل به على غيره الحق في أن يستولى على المتأخر له في السنين التى تسمح حالة الشركة بذلك ، وهذا قبل أن

١ غير أنه يجوز في بلجيكا لحمل السندات أن يحضروا الجمعيات العمومية للمساهمين ، ويبدون آراء استشارية فيها يرض فيها من المسائل (قانون سنة ١٩١٣ المعدل بقانون سنة ١٩١٩) كما أنه يجوز لحمل السندات في ألمانيا اذا زادت قيمة السندات عن مليون مارك أن يؤثروا مجلساً لانتخابهم — انظر شرح القانون التجارى المصرى للدكتور محمد صالح ، ص ١٧٣

٢ ليون كان وريبنو ، فى Manuel de Droit Commercial طبعة سنة ١٩٢٢ ص ١٦٥

وزع أرباح ما على حملة الأسهم العادية

ومن هنا ترى أن الشركات التي تصدر في وقت واحد أسهماً عادية وأخرى ممتازة وسندات تجل من مخاطر المشروع درجات بعضها فوق بعض ، وقد ينهب تدرج الخطر فيها الى أبعد من ذلك ، فقد يكون بين الأسهم الممتازة درجات كما يكون بين السندات درجات أيضاً

٦٤١ — إدارة الشركات المساهمة ومراقبتها : تلتق في الشركات المساهمة

بهيئات تقوم بالإدارة وبأخرى تقوم بالمراقبة

١ — فأما الإدارة فيعهد بها الى مجلس الإدارة الذي ينتخب المساهمون أعضاءه من بينهم ، اذ لم لا يستطيعون أن يقولوا جميعاً إدارة المشروع نظراً لكثرة عددهم وقلة خبرة الكثير منهم بشئونه ، وفي الغالب يفيط مجلس الإدارة برئيسه أو بضو أو أكثر من أعضائه يطلق عليه اسم « المدير المنتدب » أمر الإدارة الفعلية والاشراف على كل أعمال الشركة ، ويوجد عادة بجانب المدير المنتدب مدير فني يقصر عمله على إدارة المشروع من الوجهة الصناعية أو التجارية ، وفي الشركات الكبيرة يوجد عادة أكثر من مدير فني واحد ، وهو لا يعتبر شريكاً في المشروع ، وإنما مجرد عامل أجير

ومن فوق هؤلاء جميعاً يشرف المساهمون على سير أعمال الشركة بواسطة الجمعية العمومية للمساهمين ، واليها يقدم مجلس الإدارة نتيجة أعماله فتفحصها وتصدر قراراً بقبولها أو رفضها ، فهي كالبرلمان في البولة لا تحكم بنفسها وإنما هي مصدر الحكم وليس لكل المساهمين دائماً حق التصويت في الجمعية العمومية ، فقد ينص نظام الشركة على جعل هذا الحق قاصراً على من يملك عدداً معيناً من الأسهم ، فنظام شركات السكك الحديدية الفرنسية مثلاً يقضى بأن يملك المساهم ٤٠ أو ٥٠ سهماً حتى يقبل في الجمعية العمومية للمساهمين ، وفي الغالب أيضاً يشترط فيمن ينتخب لمجلس الإدارة أن يكون مالكا لعدد معين من الأسهم ، ففي مصر مثلاً ، يقضى قرار

مجلس الوزراء الصادر في سنة ١٨٨٩ بأن يقدم المدير جزءاً على خمسين من أسهم الشركة ضامناً لإدارته^١

ب — وأما المراقبة فيقوم بها وكلاء بينهم للمساهمون ويطلق عليهم اسم المراقبين (Les commissaires) وهؤلاء يفتحصون أعمال الشركة ونتائجها ويقدمون عن ذلك تقريراً إلى الجمعية العمومية للمساهمين يشمل بالأخص بيان حالة الميزانية والحسابات المقدمة من مجلس الإدارة ، وبهذا تستطيع الجمعية العمومية للمساهمين أن تستوثق من صحة ما يقدمه إليها المديرون من البيانات وأن تقف تماماً على أعمالهم

٢٤٢ — الوظيفة الاقتصادية للشركات المساهمة — مزاياها :

الشركات المساهمة هي من أهم أركان النظام الاقتصادي الحاضر ، وأهميتها ترجع إلى مزايا عديدة أهمها : (١) أن الشركة المساهمة هي الوسيلة المثلى لتجميع رؤوس الأموال ، فهي بتعددتها مسئولة الشراء وتسهيلها شراء الأسهم والسندات تجذب إليها رؤوس أموال كل الطبقات ، فتزود أكبر للشركات بما يحتاجه منها فلا نظام شركات المساهمة ما استطاعت مشروعات النقل البري والبحري ، وقناة السويس وبناما ، ومختلف أنواع المصارف ، وغيرها من كبرى المشروعات الصناعية والتجارية أن تقوم لها قائمة ، وما كان لرأسمالي أن يستطيع أو يقبل أن يخاطر بالملايين من أمواله في مشروع واحد منها ، فشركات المساهمة بتجزئتها الخطر إلى أجزاء صغيرة ، أزالته هذه العقبة ، وشجعت صفار الدخريين وكبارهم على الاشتراك فيها ، (٢) وهي تفتح أمام رؤوس الأموال والعمال مجالاً للاستغلال لا يتهمياً بدونها ، فـرؤوس الأموال التي يملكها الموظفون ، وأصحاب المهن الحرة ، ومن على شاكلتهم ممن لا دراية لهم بأعمال المشروعات ، يصعب تمييزها في المشروعات الفردية ، ولكنه يسهل في شركات المساهمة بفضل ما تصدره من

١ شرح القانون التجارى المصرى للدكتور محمد صالح ، ص ١٨٣

الأسهم والسندات ، وهى تهيئ لتلوايح الناس أسباب الوصول الى أوج الثروة والجاه ، اذ ترضعهم الى ادارتها ولولم يكونوا من الشركاء فيها^١ وقد عظمت أهمية هذه الشركات فى العهد الأخير ، حتى كادت تصبح فى البلاد الصناعية الكبرى الشكل العادى الذى يتخذ تنظيم الانتاج ، وكثيراً ما تتحول المشروعات الفردية وشركات الاشخاص الى شركات مساهمة لما تجده من الفائدة فى ذلك

٢٤٢ — شركات المساهمة فى مصر : شركات للمساهمة قليلة الانتشار فى

مصر^٢ ، ولا تزال حركة تأليفها ضعيفة ولو أنه طرأ عليها بعض النشاط فى السنين الأخيرة^٣ ، وهذا يرجع الى انصراف المصريين عن تجميع رؤوس أموالهم من طريق اقتناء الأسهم والسندات ، وتركهم ما يدخرون وذائع فى المصارف بدون فائدة أو بالقليل منها^٤ ، وقلة ميلهم الى انشاء المشروعات المالية والصناعية والتجارية وهى المشروعات التى ينتشر فيها نظام شركات المساهمة ، وانك كانت شركات المساهمة التى تؤلف فى مصر عمادها رؤوس الأموال الأجنبية والعمل الأجنبى ،

١ تروشى ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ١٥٠ — ١٥٦

٢ بلغ عدد شركات المساهمة فى مصر فى سنة ١٩١١ ، ١٦٣ شركة ، برأس مال اسمى قدره ٥٣,٤٠٩,٣٢٥ جنيهاً مصرياً ، وبلغت قيمة مجموع المتداول من الاسهم والسندات ٩٦,٧٠٧,٢٨٣ جنيهاً مصرياً ، ولا يدخل فى هذه الشركات شركة قناة السويس ، فهى لها مركز خاص ، فهى وحدها لها رأس مال اسمى قدره ٨,٥١٦,٦١٣ جنيهاً مصرياً ، ولها من الاسهم والسندات فى السوق ما قيمته ٩,٨٤,٩٨٤,١٤٠ جنيهاً مصرياً ، (فى سنة ١٩١١) Statistique des Sociétés Anonymes par Actions Travaillant Principalement en Egypte ، سنة ١٩١٣ ص ٢٥٧

٣ بلغ عدد شركات المساهمة التى تألفت فى مصر منذ سنة ١٩١٥ الى ١٩٢٢ ، ٨١ شركة — برأس مال قدره ٥,١٣٨,٩٤٠ جنيهاً مصرياً . وبلغ عدد ما تألفت منها فى سنة ١٩٢٣ ، ١٢ شركة ، وفى سنة ١٩٢٤ ، ٩ شركات — Papasian, L' Egypte Economique et Financière ، سنة ١٩٢٤ — ١٩٢٥ ص ٣١

٤ ويكفى هنا أن نشير على سبيل التمثيل أن الودائع التى كانت للأفراد المصريين فى البنك الاهلى المصرى بلغت فى شهر مارس سنة ١٩٢٠ ، ٢٠,٢٤٢,٤٠٣ جنيهاً مصرياً — الاحصاء السنوى للعام لقطر المصرى ، ١٩٢١ — ١٩٢٢ ، ص ٢٨٦ من الطبعة الفرنسية

وليس للمصري نصيب يذكر في ادارتها والعمل فيها ، اللهم الا في أحقر الأعمال وأدناها أجوراً

وقد بدأ المصريون يدركون الفوائد التي تعود عليهم رأسمالين وعمالا من تأليف هذه الشركات ، كما تنبهوا الى الخطر الذي يتعرض له مستقبل البلاد الاقتصادي اذا ظل العنصر المصري مقصياً عنها ، وهي التي تقبض على زمام كبرى المشروعات المالية والصناعية وغيرها مما لا غنى عنه في الحياة الاقتصادية الحديثة ، فكان من نتائج ذلك أن تعاونوا في تأليف مصرف وطني وهو « بنك مصر » ، وأخذوا بمعاونته ينشئون شركات مساهمة أخرى في فروع الصناعات التي تقتقر اليها البلاد ، كما جاء قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣١ مايو سنة ١٩٢٧ يشترط لقبول الطلبات الخاصة بتأسيس شركات المساهمة في مصر أن يكون عقد الشركة الابتدائي وقانونها النظامي مطابقين لمدة أحكام الغرض منها اشراك العنصر المصري في العمل ورأس المال فيها بنسبة معينة ، وأهم هذه الأحكام ما يأتي : (١) يجب أن يكون بمجلس الادارة عضوان على الأقل من المصريين ، (٢) يجب أن يكون ربع موظفي الشركة غير العمال من المصريين ، ويشمل هذا التعبير كل شخص قائم بعمل كتابي أو حسابي أو اداري أو فني تجزئه الشركة عن عمله ، (٣) عند اصدار أوراق مالية من أسهم وسندات وطرحها للاكتتاب العام يجب عرض ربع قيمتها على الأقل للاكتتاب العام في مصر ، على أن يخصص أربعة أخماس هذا الربع للمصريين^١

٢٤٣ — عيوب شركات المساهمة : وشركات المساهمة بجانب القوائد

الخطيلة التي تدرها فيها عيوب ولها مضار :^٢

١ وإذا لم يكتب بالربع على الوجه المتقدم في المدة المحددة للاكتتاب جاز لمجلس الوزراء اما اطالة أجل الاكتتاب لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ، واما التجاوز عن الشرط المذكور بحسب الاحوال

٢ انظر مقالة ساير (Sayous) • Les Sociétés Anonymes par actions

(١) فادارتها من أصعب الأمور نظراً لتشعب الأعمال فيها وعظيم اتساعها ، ومن يتولى أمرها لا يكون مستقلاً في عمله ، حراً في تصرفاته ، لأن الشروع ليس له وحده ، فهو يخضع لمؤثرات عديدة ، كما أن المساهمين كثيراً ما يضعون فوائد مهمة آجلة من أجل ربح يسير عاجل .

(٢) وهي قد تصبح خطراً على الادخار إذا لم تدرس مشروعاتها درساً وافياً فلقد كان فشل مشروع قناة بناما الأول سبباً في تجريد كثير من متوسطى الحال والعمال في فرنسا عما اخبروه بمجدهم وآلامهم خلال سنين طويلة

(٣) وهي كثيراً ما تكون مصدراً للفش والتلاعب ، وذلك بإصدارها من الاسهم ما لا يتفق وقيمة الشروع الحقيقية ، وهي طريقة شائعة في الولايات المتحدة وبخاصة بين الشركات الموحدة ، فقد تكون قيمة المشروع الحقيقية لا تعادل سوى ١٠٠ الف من الجنيهات مثلاً ، فيدعى الجمهور للاكتتاب في أسهم عددها ١٠٠٠٠٠ سهم ، قيمة كل منها ٥٠ جنيه ، وبهذا يكتب في المشروع باعتبار أن قيمته ٥٠٠ الف جنيه ، ولا يدع المؤسسون وسيلة من وسائل السعرة والنشر الا ويلجئون اليها ترغيباً للناس في اقتناء أسهمه ، ويحرضون في السنين الاولى من نشأته على أن يحتفظوا بقيمة الاسهم الاسمية ، وذلك بتوزيعهم أرباحاً موزونة يحصلون عليها من طريق الاقتراض ، ومتى تم لهم بيع أسهم للمشروع كلها فقصوا أيديهم عنه ، فلا تلبث أن تنهار آمالها ، ولذلك ترى للشرع أثراً في تأليف شركات المساهمة فينص على قواعد يجب مراعاتها قبل التأسيس وبهذه ، وينص على عقوبات قاسية ضد الفش والتلاعب ، غير أن مثل هذا التشريع يجب القصد فيه ، لأن الغلابة في تسييد هذه الشركات يؤدي الى تثبيت عزائم من يريد انشاءها ، وبذلك يحرم المجموع من فوائد كبرى

(٤) وهي اذ تفصل بين رأس المال والعمل توجد هوة بين ممثلي كل منهما ،

ففي المشروعات الفردية وكذلك في شركات الاشخاص يقوم صاحب المشروع في الغالب بالأعمال الادارية ، وقد يقوم أحياناً ببعض الاعمال التنفيذية بالاشتراك مع العمال الذين يستأجرهم ، وهم يعرفونه ، ولا حجاب بينه وبينهم ، وبذلك يستطيعون أن يشوا له شكواهم ، ويكتسبون أحياناً عطفه وحنانه ، كما يدركون مبلغ ما يقاسيه من العناء وما يتعرض له من المخاطر في تنظيم المشروع وادارته ، فيكون هناك علاقات شخصية بين العمل ورأس المال تسودها الثقة المتبادلة ، وأحياناً روح العطف ، وفي كل حال الشعور بالمصلحة المشتركة ، واما في شركات رؤوس الاموال وبخاصة المساهمة منها فان هذه العلاقات الشخصية لا وجود لها ، اذ أن المنظم فيها هم جماعة المساهمين ، وهؤلاء لا يعملون بأنفسهم في المشروع ، فهم يجهلون كل شئ من شئون العمال فيه ، كما أن هؤلاء لا يبحثون وراء معرفة ما يلقاه القائمون بالمشروع من المضاعب والمخاطر ، وبذلك لا يكون هناك محل في نفوس أصحاب رأس المال للعطف على العمال ورعايتهم ، كما يصبح العمال ينظرون الى أصحاب رأس المال بعين الكراهية والبغضاء ، اذ يبدون لهم قوما يعيشون من ثمرة ما ينتجه الغير بجده وتعبه ولذلك تراهم يمدون في كثير من الحالات الى ائتلاف الآلات والمواد الأولية ، كما يكثر من الاضراب ، ولشد ما يرتاح الاشتراكيون الى هذه الحالة ، اذ هم يعلقون آمالهم في قيام النظام الاشتراكي على كفاح هاتين الطبقتين وتفرق ذات بينهما ، وأما الاقتصاديون فيأسفون لها ، ويعتونها عيباً خطيراً في النظام الصناعي الحاضر ، ولتخفيف اضرارها عمدت الحكومات الراقية الى وضع تشريع خاص بالعمال لحماية وتحسين شئونهم

المبحث الثالث

المشروعات التعاونية

٢٤٤ — أشكال المشروعات التعاونية : للمشروعات التعاونية ويطلق عليها اسم « الجماعات التعاونية » أو « جماعات التعاون » تتخذ أشكالاً شتى تبعاً للبيئة التي تؤلف فيها والأغراض التي ترمى إلى تحقيقها ، وأم أشكالها أربعة : (١) جماعات الانتاج التعاونية أو جماعات التعاون للعمال (Associations Coopératives de production—Co-operative Workers Societies) (٢) جماعات التعاون الزراعية (Association Coopératives Agricoles—Coopérative Agri-cultural Societies) (٣) جماعات الاقتراض التعاونية أو للمصارف التعاونية (Sociétés Co-opératives de crédit—Co-operative Banks) ، (٤) جماعات الاستهلاك التعاونية (Sociétés Coopératives de Consommation—Co-operative Consumer's Societies)^(١) وتنتشر الأولى بخاصة في فرنسا ، والثانية في الدنمرك ، والثالثة في ألمانيا ، والرابعة في إنجلترا

١ وهناك أنواع أخرى من جماعات التعاون أقل أهمية من هذه الأنواع الأربعة نذكر منها جماعات البناء التعاونية وتنتشر بخاصة في الولايات المتحدة وإنجلترا ، وهي جماعات تؤلف بين العمال وغرضها أن تنهى لهم مساكن صحية وتخلصهم من تحكم أصحاب المنازل ، فبعضها يشتري الأراضي ويشيد عليها المنازل ويبيعها أو يؤجرها إلى من يريد من أعضائه ، وما يحصل عليه من الربح يسود إلى جيوب العمال المالكين والمستأجرين بعقبتهم أعضاء فيها ، وبعضها وهو الأكثر عدداً يكتفى باقتراض أعضائه ما يلزمهم من رأس مال لتشييد منازلهم وذلك بفرط مستدة يراعى فيها حالتهم ، وهذه القروض وهي مضمونة هي تتميز لما يدره الأعضاء الآخرون الذين يجب عليهم أن ينتظروا دورهم في البناء ، أو الذين لا يريدون أن يصبحوا ملاكاً لمنازلهم ، فهذه الجماعات تقوم بوظيفتي صناديق ادخار وشركات لبناء ، وكثيراً ما تنتفعها المجالس البلدية ببعض الاعانات المالية ، كما يقرضها بعض الحرفيين من الرأسماليين نقوداً من غير قائمة أو بفائدة زهيدة ، انظر جيد ، الجزء الثانى ، ص ٤٩٦

ولقد ظهرت هذه الجماعات التعاونية في القرن التاسع عشر على أثر الانقلاب الصناعي ، الذى أفضى اليه اختراع الآلات واستخدام البخار في ادارتها ، فخل الخنص الآلى نخل للمنص اليدوى ، واتسع السوق اتساعاً عظيماً ، فأثرى أصحاب المصانع أثراً كبيراً ، وفى الوقت نفسه أسرفوا فى إرهاب العمال وإقاص أجورهم ، وأكثروا من استخدام النساء والأطفال لقلة أجورهم ، فأصاب البؤس والشقاء طبقة العمال ، فأخذ أهل الرأى يفكرون فيما يجب عمله لتخفيف آلامها ، وكاتب فى مقدمتهم روبرت أوين (Robert Owen) فى إنجلترا وفورييه (Fourier) فى فرنسا ، فكان تأليف جماعات التعاون أثرًا من آثار أفكارهم وتعاليمهم ، وقد صادفت هذه الجماعات من النجاح ما جعل بعض الكتاب يذهب الى أنها التجربة الاجتماعية الوحيدة التى نجحت فى القرن التاسع عشر ، ولم تكن الحرب العالمية الكبرى لتعوق تقدمها ، بل لقد زادت فى أعوامها الأربعة نجاحاً وانتشاراً ، ولا سيما جماعات التعاون الاستهلاكية ، وذلك بسبب ارتفاع الأثمان وقلة مواد الاستهلاك ، مما جعل المستهلكين يجدون فيها خير ملجأ يقيهم شر هذه الحالة ، كما التجأت الحكومات والمجالس البلدية فى حالات كثيرة الى الاستعانة بها لما توسمته فيها من القدرة على حسن توزيع المنتجات ، وبيعها بثمن معتدل ^٢

٢٤٥ — مميزات المشروعات التعاونية : أهم ما يميز جماعات التعاون بأشكالها المختلفة عن المشروعات الأخرى هو ما يأتى : ^٣

(١) تقوم جماعات التعاون على فكرة إحلال التضامن محل التنافس فى الحياة الاقتصادية ، فيعمل كل فرد لمصلحة الجماعة ، كما تعمل الجماعة لمصلحة الفرد ،

١ انظر كتاب « التعاون الزراعى » للدكتور إبراهيم رشاد ، سنة ١٩٢٦ ، ص ٤١

٢ جيد . فى Cours ، الجزء الثانى ، ص ١٩٠ — ١٩٢

٣ نقط هذا البحث مقتبسة من مذكرات الاستاذ حسن كامل الشيشينى فى الاقتصاد السياسى ومن كتاب الاستاذ جيد ، الجزء الثانى ، ص ١٩١ — ١٩٢

فشار المتعاونين هو « الفرد للجماعة والجماعة للفرد »^١ وهو شعار يرى الى الجمع بين الأناية والغيرية ، لأن الفرد إما يخضع للجماعة توصلا لخدمة نفسه ، ومن البديهي أن الفرد الذي يريد أن يخضع نفسه بخدمة الجماعة لا يستطيع أداء تلك الخدمة بالتواكل وإنما بالاعتماد على النفس والغيرة والتفاني في خدمة الجماعة ، وهذه كلها صفات تعمل جماعات التعاون على غرسها في النفوس

(٢) ترى المشروعات التعاونية الى تحرير بعض الطبقات اقتصاديا من سلطة غيرها ، فجماعات الانتاج التعاونية ترى الى تحرير العمال من سلطة رب العمل ، فيصبحون مستقلين في أعمالهم ، يفتحون لحسابهم الخاص ، ويحتفظون بالربح لأنفسهم وكذلك تريد جماعات الاقتراض التعاونية أن تحصل للقرضين من برائن المرابين ، وذلك بأن تتولى اقراضهم ما يحتاجون اليه ، كما تعمل على تعويدهم على الادخار حتى يكونوا بأنفسهم رؤوس الأموال التي تقترض فيما بينهم ، وكذلك ترى جماعات الاستهلاك التعاونية الى تخليص أعضائها من الوسطاء مثل البدالين والقصايين وسائر التجار ، فيصبح المستهلكون يتعاملون مع المنتجين مباشرة ، أو يفتحون بأنفسهم ما يحتاجون اليه . وقس على ذلك بالنسبة لجماعات التعاون الزراعية ، فهي تقرب من جماعات الاستهلاك التعاونية عند ما يكون القرض منها شراء ما يحتاج اليه أعضاؤها من المواد والأدوات اللازمة للزراعة من المنتجين مباشرة بدون التجاء الى الوسطاء ، وهي تقرب من جماعات الانتاج التعاونية عند ما تقوم بتحويل بعض للمنتجات الزراعية لحساب أعضائها بدون التجاء الى أصحاب المصانع .

(٣) ترى الجماعات التعاونية الى نشر السلام في الأرض ، واحلال الوفاق والوئام محل الشقاق والخصام القائم اليوم بين أصحاب المصالح المتعارضة ، فجماعات الانتاج التعاونية تقضي على النزاع القائم بين العمال وأرباب الأعمال ، ، وجماعات

١ « التعاون في الزراعة » لصادق بك حنين (هو اليوم صاحب السادة صادق إذا حنين) سنة ١٩١٧ ، ص ١ وما بعدها

الأقراض التعاونية تقضى على أسباب الخصومة بين المقرضين والمقرضين ، وجماعات الاستهلاك التعاونية تكون سبباً في امتناع النفس والاحتيال ، وإزالة النزاع بين البائعين والمشتريين ، وكذلك تعمل جماعات التعاون الزراعية

(٤) المشروعات التعاونية هي جماعات ديمقراطية النزعة لكل عضو فيها صوت واحد في الإدارة قل أو أكثر نصيبه في رأس المال ، وكثير منها يحرم على نفسه الحصول على الربح ، والتي تمركز منها أرباحاً تردّها إلى أعضائها ، وهي توزعها عليهم لا بنسبة ما يملكون من حصص في رأس المال كما هو الحال في الشركات الرأسمالية ، وإنما بنسبة ما تستفيده الجماعة التعاونية من خدمات كل عضو ، أما رأس المال الذي يأتي به الأعضاء فهو كرأس المال المقرض تدفع له فائدة معينة ، ولا يجوز عادة للعضو أن يملك من حصص رأس المال أكثر من قدر معلوم ، وذلك ينعكس شركات المساهمة التي يجوز للعضو فيها أن يقتني من أسهمها بقدر ما يشاء

(٥) ترى جماعات التعاون إلى تعميم الملكية الفردية ، وذلك بتخفيض قيمة الحصة في رأس مالها حتى تصبح في متناول كل طبقات الناس أغنيائهم وفقراءهم ، كما أنها تسهل عليهم تملكها بوسائل أخرى ، وذلك بأن تجعل مثلاً قيمة كل حصة تدفع أقساطاً على آجال طويلة ، وهي في هذا تختلف عن الاشتراكية التي تريد القضاء على الملكية الفردية

(٦) رأس مال جماعات التعاون قابل للتغيير ، إذ يزيد بانضمام الأعضاء المستجدين ، وينقص بانسحاب الأعضاء المنفصلين ، كما أن حصص رأس مالها غير قابلة للتحويل ، إذ لا بد من توافر صفات أدنية عند من يريد أن يكون شريكاً فيها ، وأن يصادق على قبوله مجلس إدارة الجماعة التعاونية ، وهي بهذا تتميز عن شركات رؤوس الأموال ، ففي شركات المساهمة لا يجوز زيادة رأس المال أو انقاصه إلا بإجراءات قانونية معينة ، كما يجوز لكل شخص أن يكون عضواً فيها مهما كانت أخلاقه وصفاته

(٧) تقوم جماعات التعاون بوظيفة اجتماعية بجانب وظيفتها الاقتصادية ، وذلك بترقية أعضائها من الوجهة الأدبية والعلمية ، فهي تعمل على غرس روح الاتحاد والتعاقد في نفوسهم ، كما تبث فيهم روح النيرة على مصلحة الجماعة ، وهذه كلها صفات أساسية ترفع شأن المجتمع ، وهي في الوقت نفسه تربي فيهم ملكة المعونة الذاتية (Self-help) فيدركون أن في استطاعتهم أن يسدوا حاجتهم بأنفسهم ، فيصبحوا مثلاً تجار أنفسهم ومقرضو أنفسهم ، وبهذا تزول طرق الغش والاحتيال في المعاملة

وكثير من جماعات التعاون يخصص جانباً من أرباحه لينفق منه في مختلف وجوه التعليم والتدريب ، مثل اعداد الاجتماعات الأدبية ، وانشاء دور للكتب والمطالعة والتدريس ، الى غير هذا من كل ما يؤدي الى رفع مستوى الاعضاء من الوجهتين الاخلاقية والعلمية

٢٤٦ — الصعوبات التي تعترضها المشاريع التعاونية: يتراض نجاح للمشروعات التعاونية كثير من الصواب أهمها ما يأتي:

(١) علم توفر الاخلاص والنيرة على مصلحة الجماعة التعاونية عند أعضائها بدرجة كافية ، اللهم الا في الجماعات القليلة العدد ، حيث يشاهد عادة شيء كثير من الثقة للتبادلة والاخلاص والوفاء ، ولكنه كلما اتسع نطاق الجماعة وازداد عدد أعضائها كلما ضعفت هذه الصفات فيهم ، فجماعات التعاون تنفذ من قوتها ما تربحه من اتساع نطاقها^١

(٢) تنعدم وجود المديرين الأكفاء الذين يعهد اليهم بتسيير دفتها ، ففي الطالب يعين الأعضاء من بينهم من يقوم بإدارة الجماعة ، وهو كثيراً ما لا يتوفر على المعرفة والخبرة اللازمين لتأدية هذا العمل ، كما أنه قل أن يهيأ له الوقت الكافي

^١ فكثيراً ما يشاهد بين أعضاء هذه الجماعات وقد كثرت عددهم من يفضل مثلاً شراء السلعة من التاجر اذا كان يبيعها بسعر أرخص من سعر جماعات التعاون

للإلزام لذلك ، وأحياناً يلجأ الى تعيين مدير أجير ، ولكنه يندر أن توفق الجماعة الى مدير كفء . يليق لهذا العمل ، إذ أن المدير الكفء يجب أن يدفع له أجراً حسناً يتناسب مع كفاءته ، وأن يراقب في غير تصف ولا انتقاص من نفوذه وحرية ، وهذا ما قلنا يفعله المتعاونون

(٣) أخذ الجماعات التي تصادف نجاحاً ببعض مبادئ الشركات الرأسمالية ، فتجعل المدير متاجرها من حيث نفوذه وراتبه مركزاً أشبه بمركز مدير الفروع في المتاجر الرأسمالية ذات الفروع ، وللمدير مصانفها مركزاً أشبه بمركز مدير المصانع الكبيرة للرأسمالية ، وقد أثارت هذه المسألة مناقشات طويلة بين المتعاونين ، وطالب فريق منهم بإسناد كل الوظائف في جماعات التعاون الى أشخاص يكونون أعضاء في الجماعة نفسها ، وهذا ما لا تأخذ به أغلب جماعات التعاون ، إذ ترى أنه لا يتفق وروح النظام وضرورة تدنّج المناصب فيها^١

وستنصر البحث هنا على جماعات الانتاج التعاونية ، مرجئين الكلام على جماعات التعاون الزراعية الى الفصل الذي يبحث في تنظيم الانتاج في الزراعة ، أما جماعات الاقتراض التعاونية وجماعات الاستهلاك التعاونية فهذه سيرد الكلام عليها في سياق البحث في منشآت الائتمان وفي الاستهلاك

٢٤٧ — جماعات الانتاج التعاونية: ^٢ تؤلف هذه الجماعات بين العمال للقيام بالمشروعات برؤوس أموالهم ، من غير وجود « صاحب العمل »

١ تروثي ، في Cours ، الجزء الاول ، ص ٢٨٢ — ٢٨٣

٢ يراجع لهذا الموضوع المؤتمرات الثلاثة الآتية للاستاذ جيد وهي : La Coopéra-tion , Conférence de propagande Economie — ١٩٠٠ . طبعة Sociale طبعة سنة ١٩٠٧ ، ص ٤١٣ — ٤٣٠ Cours d'Economie Politique ، الجزء الاول ، طبعة سنة ١٩٢٦ ص ٢٣٧ — ٢٤٢ — ويراجع أيضا Bulletin du ministère du travail في فرنسا سنة ١٩٢١ ، ص ١٢٢ ، فهي تشمل على بيان واف للمساعدات التي قدمتها الحكومة للفرنسية الى هذه الجماعات منذ سنة ١٨٨٣ الى سنة ١٩٢٠

(La patron)، وذلك رغبة في التحرر من سلطته ، واحتفاظا لانفسهم بالربح الذى يستأثر به عادة صاحب العمل ، وبذلك تنعم طريقة الاجر ويستقل المال بتنظيم المشروع وإدارته وتحمل مخاطره ، وتوزيع الربح فى هذه الجماعات لا يكون بنسبة نصيب كل عضو فى رأس المال كما هو الحال فى الجماعات الرأسمالية ، وإنما بنسبة أجر كل منهم ، أو بنسبة ما ينتجه ، أما رأس المال فسواء أكان شريكاً أم مقترضاً فيدخل الى فائدة معينة

٢٤٨ — لحظة تاريخية عمه حركة تأليف هذه الجماعات : كان أول ظهور هذه الجماعات فى فرنسا حوالى ١٨٣٤ ، ولا تزال هى موطنها الرئيسى اذ يوجد بها أكبر عدد منها ، ولكنها لم تنتشر فيها الا منذ ثورة سنة ١٨٤٨ ، حيث سرى الى الانهان أنها الوسيلة المثلى التى تحقق للعامل استقلاله الاقتصادى ، كما حققت ثورة سنة ١٨٤٨ استقلاله السياسى بتقريرها مبدأ التصويت العام ، فتألف منها بين سنتى ١٨٤٨ و ١٨٥١ نحو مائتى جماعة ، وساعد على تأليفها تشجيع الحكومة لها ، وأقراضها نحو ثلاثة ملايين من الفرنكات ، ولكن الفشل كان نصيب أغلب هذه الجماعات ، فقد أخذت تهوى الواحدة بعد الأخرى ، حتى أنه لم تأت سنة ١٨٥٥ الا وكان عدد ما هو موجود منها ٩ جماعات ، وفترت حركة تأليفها تماماً حتى سنة ١٨٦٧ ، ولكنه ابتداء من تلك السنة أخذت هذه الحركة تتشط ثانية ولا سيما بعد سنة ١٨٨٢ ، وذلك على أثر ما أخذت تقدمه الحكومة اليها من أنواع المساعدات ، وأقدام بعض الخبيرين من الاغنياء على اقراضها ما يوزعها من رؤوس الأموال بمرائد زهيدة^١ ، وفى سنة ١٨٩٣ انتهى مصرف تعاونى وظيفته أقراض

١ من ذلك أنه فى سنة ١٨٧٨ منع أحد الاغنياء وهو رامبال (Rampal) مبلغ ١٠٠,٠٠٠ فرنك الى مدينة ياديس لتقرض الى جماعات الانتاج التعاونية التى يكون مركزها هذه المدينة كما أعطت الحكومة الفرنسية ابتداء من سنة ١٨٨٣ تخصص فى ميزانيتها السنوية مقداراً من النقود يبلغ فى سنة ١٩٠٧ ٣٠٠,٠٠٠ فرنك كانت تنبيه أو تقرضه الى الجماعات التى تتوسم فيها نجاحاً — جيد ، فى Economie Social ، ص ٤١٨ .

جاءت الانتاج التعاونية ، وتوزيع المبالغ التي أخذت الحكومة تخصصها سنوياً لأقراضها ، وكذلك انشئت « غرفة استشارية » (Chambre Consultative) مهمتها أن تقدم لها النصائح ، وأن تزودها بكل ما تحتاج إليه من البيانات والمعلومات وقد بلغ من اهتمام الحكومة الفرنسية بتشجيعها أن خصصت لها في سنة ١٩١٥ مبلغاً قدره مليونان من الفرنكات يقرض اليها فائدة زهيدة قدرها ٠.٢٪ ، وعهدت في توزيع هذا المبلغ الى لجنة خاصة انشأتها لهذا الغرض^١

فبفضل هذه المساعدات وتلك الرعاية زاد عدد هذه الجماعات في فرنسا من ٧٠ في سنة ١٨٨٩ الى ٣٦٢ في سنة ١٩٠٧ ، ثم الى ٤٥٠ في سنة ١٩١٤ ، كما بلغ عند أعضائها في هذه السنة ١٨٠٠٠ ، ورقم أعمالها ٧٣ مليوناً من الفرنكات^٢

٢٤٩ — بعضه العوامل التي تساهم على تأليف جماعات الانتاج

التعاونية ونجاحها : من أهم الأسباب التي تسهل تأليف هذه الجماعات ونجاحها ما يأتي :

- (١) أن يشترك صاحب المشروع عمله في الربح أثناء حياته ، ويوصى لهم بملكية المشروع من بعد وفاته ، كما فعل جودان (Godin) في (Familistère de Guise) ومدام بوسيكو (M^{me} Boucicaut) في متجر البون مارشي^٣

١ جيد ، في Cours ، الجزء الاول ، ص ٢٣٩

٢ وأهم هذه الجماعات في فرنسا وأشهرها الجماعة المعروفة باسم Familistère de Guise وهي تشغل بصناعة المواقد والمدافئ ، وجماعة تجاري باريس Association des Charpentiers de Paris وهي مزودة بأحدث الآلات ، وكان لها نصيب كبير في القيام بالأعمال المنظمة التي تتطلبها «مرض باريس سنة ١٩٠٠ ، وجماعة النقاشين في صناعة البناء المعروفة باسم Le Travail ، غير أن هذه الجماعة الأخيرة تقرب اليوم كثيراً من شركات المساهمة ، إذ أن جزءاً مهماً من أسهمها يمتلكه أشخاص ليسوا عمالاً فيها

٣ غير أنه يلاحظ بالنسبة لمتجر البون مارشي أن الربح لا يوزع بين أصحابه من المستخدمين بل يذهب عمل كل منهم ، وإنما يذهب ما يمتلكه من الاسم . وهذا ما لا يتفق ومبدأ التعاون

(٢) أن تتولى نقابات العمال تأليفها كي يشتغل فيها من أعضاء النقابة من لا يجد عملاً ، وكثير من جماعات الانتاج التعاونية في فرنسا يرجع أصل تأليفها الى هذه النقابات ، غير أنه طرأ في العهد الأخير تغير كبير في خطة نقابات العمال أزاءها فلم يعد أغلبها يهتم بتشجيعها ، اذ يرى أن تأليفها بين العمال يؤدي الى اضعاف روح النقابية فيهم ذلك أن العامل لا يكاد ينتسب اليها حتى ينصرف بكلية الى الحصول على الربح ، غير مفكر في مصالح الطبقة التي يفتنى اليها ، فتتسرب اليه أنانية الرأسماليين ويصبح له عقليتهم

(٣) أن تمد لهم جماعات الاستهلاك التعاونية يد المساعدة ، وهذا يتحقق على أشكال ثلاثة : ١ — أن تستخدم جماعات التعاون الاستهلاكية جزءاً من أرباحها في انشاء جماعات الانتاج التعاونية ، وأن تأخذها تحت كفنها ورعايتها ، ب — أن تشتري جماعات الاستهلاك التعاونية جزءاً من أسهم جماعات الانتاج التعاونية ، وذلك عند ما لا يحرم قانون الثانية تملك غير العمال المشتغلين فيها لجزء من أسهمها ، وهذه حالة شائعة في إنجلترا ، فان جزءاً كبيراً من رأس مال هذه الجماعات يمتلكه غير العمال الذين يشتغلون فيها ، وبهذه الطريقة يسهل على جماعات الانتاج الحصول على ما يلزمها من رأس المال ، كما تستطيع جماعات الاستهلاك أن تراقبها المراقبة اللازمة لحسن سير العمل ، ج — أن تشتري جماعات الاستهلاك التعاونية منتجات جماعات الانتاج التعاونية وبهذه يسهل تصريف هذه المنتجات ، وهذا ما تفعله الآن بعض جماعات الاستهلاك التعاونية في إنجلترا

٢٥٠ — أسباب قوة مجاميع جماعات الانتاج التعاونية : لم تحقق جماعات الانتاج التعاونية الآمال التي كانت معقودة عليها في تحرير طبقة العمال ، فقد ظل عددها قليلاً في كل البلاد ، وكان مآل كثير منها الفشل والانحلال ، ففي فرنسا وهي موطنها الأصلي ، وبها أكبر عدد منها لم يتجاوز ما هو موجود منها قبل الحرب أربع مائة وخمسون جماعة ، وهي أقل من ذلك عدداً في البلاد الأخرى ، فهي لا تزيد

عن المائة جماعة في إنجلترا ، وعددها أقل من ذلك في إيطاليا ، وليس لوجودها أهمية تذكر في البلاد الأخرى ، وتأليفها يكاد يكون قاصراً على الصناعات الصغيرة ، دون الكبيرة ، فوجودها في هذه الأخيرة في حكم النادر

وقصارى القول أن هذه الجماعات تشغل بجانب المشروعات الرأسمالية في الحياة الاقتصادية مكاناً ضئيلاً ، وذلك إما من حيث عددها ، وإما من حيث مبلغ اتساع نطاق أعمالها ، وهذا الضعف البين في حالتها يرجع إلى أسباب أهمها^١ :

(١) صعوبة الحصول على ما يلزمها من رؤوس الأموال ، ولهذا السبب لم تتمدد دائرة الصناعة الصغيرة . وهذا يرجع إلى أن العامل يتردد كثيراً في تشييد ما أخره فيها ، إذ يجد نفسه مرفقاً في حالة عدم نجاحها إلى ضياع رأس ماله ، وحرمانه من أجره في الوقت نفسه إذ يصبح عاطلاً ، وما يستطيع العمال أن يقدموه إليها من رأس المال لتبدأ به يجمع من مدخراتهم الضئيلة ، فهو لذلك لا يمكن أن يكون الا قليلاً ، إلى هذا أن الرأسماليين لا يحبون أن يجازفوا باقراضها رؤوس أموالهم لقلّة الضمان فيها ولأن العمال يأبون عليهم حق التدخل في الإدارة

ويلاحظ على هذه الصعوبة أنه يمكن التغلب عليها بإنشاء مصرف خاص يقوم باقراض هذه الجماعات كما حدث في فرنسا من تأليف مصرف جماعات الانتاج التعاونية^٢ لهذا الغرض ، كما أن المصارف التعاونية وجماعات الاستهلاك التعاونية التي يتوفر لديها من رأس المال ما يزيد عن حاجتها ، لا تتردد في اقراض جماعات الانتاج التعاونية متى رأتها سائرة في طريق النجاح ، وقد تلجأ الدولة أيضاً من قبيل تشجيعها ، كما فعلت الدولة الفرنسية ، إلى تخصيص شيء من رأس المال ليقترض لها بفائدة قليلة (٢) معونة تصريف منتجاتها ، وذلك أنها لما كانت لا تستطيع شراء

١ قانون جيد ، في Cours ، الجزء الاول ، ص ٢٣٨ — ٢٤١

٢ Banque Coopérative des associations ouvrières de pro-

الآلات الكبيرة ، ومجارة المشروعات الرأسمالية التي تتركز فيها رؤوس الأموال فقل نسبياً نفقات الانتاج ، فان أمان بيع هذه الجماعات التعاونية لا تكون من الرخص بحيث تجنب اليها المشتري ، ولولا أن الحكومة والسلطات المحلية في فرنسا تعتمد من قبيل تشجيعها الى شراء بعض مصنوعاتها ، وتفضيلها على غيرها في القيام بالاعمال العامة ، أذضع لها شروطاً أخف مما تضعه لغيرها ، لما استطاع كثير منها أن يتحمل منافسة المشروعات الرأسمالية

(٣) علم توفر الخبرة والكفاءة عند من يتولى ادارتها ، وذلك لأن العمال لا يحبون كثيراً أن يتولى أمرهم شخص أرقى مدارك منهم ، فضلاً عن أنهم لا يستطيعون أن يدفعوا الى المدير الكفاء من الأجر ما يتناسب مع كفاءته ، ولهذا فكثيراً ما يمهّدون بأمور الادارة الى واحد ينتخبونه من بينهم ، فلا يتوفر له من النفوذ ما يضمن حسن سير العمل ، اذ ليس طبعياً أن ينقاد العمال للمدير اقتياداً تاماً ، ما داموا يعرفون أنه واحد منهم ، وأنهم هم الذين دفعوه الى وظيفته ، ومنهم يتقاضى راتبه

(٤) ميل هذه الجماعات الى التحول من النظام التعاوني الى النظام الرأسمالي متى صادفت شيئاً من النجاح ، فلا تقبل العمال فيها بصفة شركاء بل تستخدمهم بصفة عمال أجراء ، وهذا يرجع الى سببين : ١ — أنه متى كثرت الأرباح التي توزعها على أعضائها ضئ هؤولاء بها على العمال المستجدين لاسيما وأنهم لم يشتركوا معهم في انشائها ، واذا مات عضو فيها انتقلت حقوقه في الجماعة الى ورثته ، اللهم الا اذا احتاط قانون الجماعة للامرنقص على علم جواز الفصل بين العمل ورأس المال ، فان لم يفعل أصبح أصحاب هذه المشروعات بعد زمن يسير من الرأسماليين ، اللذين يستأثرون بربح المشروع ، ويكلفون غيرهم بالعمل فيه ، ب — انه كلما ازداد

المشروع نجاحا كلما زادت قيمة حصة كل عضو ، فإذا أراد عامل جديد أن يحل محل عضو قديم تنظر عليه دفع قيمة حصته^١

المبحث الرابع

المشروعات العامة^٢

٢٥١ — المسائل التي يتناولها هذا المبحث : تتولى السلطات العامة

سواء أكانت الدولة أم السلطات المحلية أمر بعض المشروعات الاقتصادية باسم المصلحة العامة التي تمثلها ، والبحث في هذا الموضوع يتناول عدة مسائل نحصرها فيما يأتي : (١) مدى اتساع نطاق المشروعات العامة ، (ب) الغرض الذي تسعى إلى تحقيقه السلطات العامة عندما تقوم بنفسها باستغلال إحدى المشروعات ، فهل هي ترمى كالنظم العادي إلى احراز الربح ، فيكون غرضها ماليا ، أم أنها ترمى إلى خدمة الجمهور قبل كل شيء ، فتبيعه منتجاتها أو خدماتها بما لا يزيد عن تكاليف الإنتاج إن لم يكن بما يقل عنها ، فيكون غرضها اجتماعيا ، (ج) النظام الاقتصادي

١ ومن الامثلة التي تضرب على هذا مآل جماعة La Société Coopérative des Lunetiers de Paris ، فقد تأسست في سنة ١٨٤٩ فلم ينقض على تأليفها سوى زمن يسير حتى أصبح عدد أعضائها ٢٢٥ ، في حين بلغ عدد العمال الاجراء فيها ٢٠٠ عامل ، كما اودعت قيمة أسهمها من ٢٠٠ فرنك إلى ٥٠.٠٠٠ فرنك

ويشاهد في إنجلترا خصوصا أن كثيرا من عمال جماعات الإنتاج التعاونية هم مجرد اجراء فيها ولم تكن نسبة العمال الذين هم شركاء في هذه الجماعات في سنة ١٩٠٢ سوى ٤٠٪ من مجموع العمال الذين يشتغلون فيها — بلانشار ، في Cours ، الجزء الاول ، ص ٦٩٧

٢ من أهم ما يرجع إليه في هذا الموضوع ما يأتي : لرابوليو في كتابه L'Etat Moderne et ses fonctions ، الطبعة الإجابة ، سنة ١٩١١ و Yves Guyot في La Gestion Le socialisme municipal par l'Etat et les municipalités ، طبعة سنة ١٩١٣ و Boverat في Le socialisme municipal en Angleterre

الذى تتبعه المشروعات العامة ، فهل هو نظام الاحتكار أم نظام المنافسة الحرة (د) طرق تنظيم المشروعات العامة ، فهل يحسن أن تقوم الدولة نفسها بوظيفة المنظم ، أم أن تهمل الى غيرها بتنظيم المشروع وتحمل مخاطره مع اشرافها عليه ، أم أن تتبع طرقاً أخرى

١ — مدى اتساع نطاق المشروعات العامة

٢٥٢ — مرونه دائرة المشروعات العامة : اختلفت آراء الاقتصاديين اختلافاً كبيراً في كل العصور فيما يجب أن تكون عليه دائرة المشروعات العامة من الاتساع ، واتقسموا في ذلك الى فريقين ، فريق يرى أن الدولة هي عامل من أهم عوامل التقدم في المجموع ، فيجب أن يمد لها في وظائفها ، وان يوسع من دائرة أعمالها الاقتصادية ، وفريق يرى أن الدولة بطبيعتها لا تحسن القيام بالمشروعات الاقتصادية ، فيريد أن يضيق من دائرة أعمالها الاقتصادية الى الحد الأدنى . والواقع أن دائرة المشروعات العامة هي دائرة مرنة ، تختلف درجة اتساعها من بلد الى بلد ومن عصر الى عصر ، تبعاً لدرجة اعتماد كل من الدولة والافراد لسد الحاجات العامة ، وتبعاً للطباع القومية في كل أمة ، ومبلغ تقدمها الاقتصادي ، ودرجة ثبات النظم السياسية فيها .

٢٥٣ — أهم المشروعات التي تقوم بها السلطات العامة : وعلى وجه عام فالمشروعات الاقتصادية التي يخلب أن تشمل عليها دائرة المشروعات العامة هي الآتية :

(١) المشروعات التي ليست ربيحة في نفسها ، ولكنها ضرورية لسلامة البلاد واستتباب الامن فيها ، وهذه ينضوي تحتها كل المشروعات التي يستلزمها الدفاع عن الوطن ، والصحة العامة ، وانتظام سير المصالح الحكومية ، ومن أمثلة ذلك انشاء خطوط المواصلات الحديدية التي تدعو اليها حالة الدفاع الحربي ، ولو

أن استغلالها لا يأتي بربح بسبب قلة السكان مثلاً في الجهات التي تمر بها
(٢) المشروعات التي يحتاج في القيام بها إلى استخدام الطرق العامة ، أو
نزع ملكية بعض الملاك — الحق الذي لا يتمتع به سوى السلطات العامة — أو
التي يؤدي استغلالها إلى احتكار فعل ، فيدخل في هذا القسم : ١ — إنشاء وسائل
المواصلات من طرق إلى أقنية إلى خطوط حديدية وتلغرافية وتليفونية ، ب — استغلال
الخطوط الحديدية والنقل بواسطة البريد والتلغراف والتليفون ج — توزيع المياه
والغاز والكهرباء في المدن

(٣) مشروعات سك النقود المعدنية وإصدار النقود الورقية
(٤) المشروعات التي ترمى إلى سد حاجة لا يستطيع كل الأفراد أن يدفعوا
ثمناً كاملاً مثل التطعيم العام
(٥) المشروعات التي هي احتكارات جبائية، أي التي تجعل الدولة من استغلالها
بأياً من أبواب الإيراد في ميزانيتها ، وذلك مثل احتكار الدولة في فرنسا للدخان ،
وفي روسيا قبل الثورة للخمور

(٦) استغلال الغابات وبعض الأراضي الزراعية
٢٥٤ — تزايد المشروعات العامة وأسباب ذلك : وقد أخذت دائرة
للمشروعات العامة تتسع منذ أواسط القرن التاسع عشر ، وذلك لعدة أسباب أهمها
ما يأتي :

(١) تجمع السكان في المدن حتى ازدحمت بهم ازدحاماً أدى إلى ظهور
حاجات جديدة عامة ، فمن حاجات صحية ، إلى أخرى خاصة بحالة الأمن ، إلى ثلاثة
خاصة بتنظيم النقل السهل السريع بين الأحياء المتناحية ؛ إلى حاجات خاصة
بالإضاءة في الطرقات والمساكن ، إلى غير هذا مما يتطلب إنشاء مشروعات لا يمكن
للدولة أو السلطات المحلية أن تظل أجنبية عنها

(ب) ميل الحكومة في البلاد التي توجد فيها طريقة التصويت العلم إلى

مد قوذها ونشر سلطاتها على أكبر عدد مستطلع من الناخبين ، وهذا الميل يحدو بها الى الاكثار من الشروعات العامة ليزداد عدد العمال الخاضعين لها ، وهذا أمر يستنكره الاقتصاديون ، لأنه يؤدي الى تشويه صفة للشروعات الاقتصادية ، ويلقى بها في بحر السياسة المضطرب ، فضلا عن أنه يفضي الى عكس ما قصد منه ، اذ أن هؤلاء العمال وقد كانوا يستنجدون بالدولة ويستجلبون عطفها حين كانوا في خدمة المشروعات الخاصة ، لا يلبثون أن ينقلبوا الى صفوف خصومها متى أصبحوا في خدمتها ، ويأخذون بتطوعهم الى اسقاطها أملا في أن تكون الحكومة الجديدة أكثر استعدادا لاجابة مطالبهم وتحسين شؤونهم ، وتصبح لخصومتهم واضراياتهم خطورة كبرى ، اذ تتخذ شكل ثورة ضد الحكومة^١

(ج) حاجة الدولة والسلطات المحلية الى زيادة ايرادات ميزانياتها ، فلا تجد مناصا من الالتجاء الى بعض الاحتكارات الجبائية ، واستغلال بعض المشروعات الريجة التي يستأثر عادة بأرباحها جماعة المساهمين ، وقد اشتد الميل الى الاكثار من استغلال هذه المشروعات منذ الحرب العالمية الكبرى ، وذلك على أثر تضخم ميزانيات كثير من الدول ، واضطرابها الى إيجاد أبواب جديدة للإيراد تقابل نفقاتها المتزايدة ، وقد دعا ذلك الى ظهور حركة في بعض البلاد ترمى الى احتكار الدولة لاستغلال المناجم ، والنجم الأبيض ، والتأمين ضد الاخطار ، وغير ذلك ، وقد ساعد على انتشار هذه الحركة تسرب روح العداء الى الجمهور نحو النظام الرأسمالي ، واعتقاده بأن الارباح الطائلة التي تحوزها للشروعات الكبيرة إنما هي مبتزاة من جيوب الشعب ، فالى الشعب يجب ردها ، وقد ظن كثير من الناس أن أفضل وسيلة لذلك هو أن تقوم السلطات العامة باستغلال بعض هذه المشروعات

١ المرجع الى تفصيلات أولى انظر لروا بوليو ، في Traité ، الجزء الرابع ، ص ٦٨٩ وما بعدها ، وراجع أيضا كتابه Traité de la Science des Finances ، الطبعة السادسة ، الجزء الاول ، ص ١٨ — ١١٠

ب - الغرض من استغلال المشروعات العامة

٢٥٥ - اختلف أفرادهم المشروعات العامة: السلطات العامة عند ما تتولى أمر بعض المشروعات الاقتصادية لا ترى دائماً الى غرض واحد ، فهي أحياناً تتخذها وسيلة لزيادة إيراداتها ، فترمى من وراء استغلالها الى الحصول على الربح كما يفعل أصحاب المشروعات الخاصة ، وأحياناً أخرى لا تتخذها وسيلة للربح ، وإنما تقوم بها أما لأن سلامة الدولة تدعو الى ذلك ، وأما لأنها تريد أن تسدى يداً الى الجمهور يبيعها للنتجات أو الخدمات بشئ يتبادل مع نفقات انتاجها أو يهبط دونها ، وهذا الغرض الذى يتنافى مع أغراض المشروعات الخاصة يقترب كثيراً من أغراض المشروعات التعاونية ، ويكسب المشروعات العامة صفة خاصة اذ يجعلها تظهر كأنها تطبيق لمبدأ اشتراكية الدولة ، أو ما يطلق عليه أحياناً اسم الاشتراكية البلدية (Socialisme Municipal)

٢٥٦ - (١) المشروعات التى تقوم بها الدولة بقصر اهتمامها بالربح :
هذه المشروعات تتناول عادة ما يأتى :

١ - المشروعات الزراعية : فاللولة فى كل البلاد هى التى تملك الغابات ، وهى كثيراً ما تملك بعض الأراضى الزراعية ، كما هو الحال فى الولايات الألمانية وبخاصة فى بروسيا حيث تملك الدولة أراض واسعة ، وكذلك كان الحال فى روسيا فى عهد الحكومة القيصرية ، وفى مصر لا تزال الدولة تملك مساحات واسعة من الأراضى الزراعية ، تستغل جزءاً صغيراً منها استغلالاً مباشراً ، وتبيع فى استغلال الجزء الآخر منها وهو الأكبر طريقة التأجير^١

١ بلغ فى سنة ١٩٢١ - ١٩٢٢ مقدار أرض الدولة المصرية المؤجرة ٨٢٦ ٢٠٣ فداناً ، ومقدار الأرض المزروعة لحسابها ٢٧ ٢٥٣ فداناً - الاحصاء السنوى العام سنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣ ص ٢٥٩ من الطبعة الفرنسية

٢ — للنجم : من الدول ما يملك بعض النجم ويستغله لحسابه الخاص كما تفعل الأفراد ، وذلك مثل بروسيا ، ومنها ، مثل فرنسا ، ما يمنح حق استغلال للنجم الى الغير لمدة معينة يعود النجم بعد انقضاءها الى الدولة التي تنقضى أثناء مدة الامتياز نصيباً من الربح

٣ — الاحتكارات الجبائية : تحتكر بعض الدول صناعة أو بيع بعض المواد لأغراض مالية ، اذ تجمل من رفع أثمان بيعها ضريبة تفرض على المستهلكين ، ومن أسئلة ذلك احتكار الدولة الفرنسية صناعة السجائر والبارود ، واحتكار الدولة السويسرية الكحول ، ولهذا الاحتكار الأخير في الواقع غرضان : أحدهما مالي والآخر صحي ، ومن الواضح أن هناك تناقضا بين هذين الغرضين ، فالصلحة المالية تدفع الدولة الى ترويض سوق الكحول بين الناس ، في حين أن حماية الصحة العامة تتطلب محاربة انتشاره

٢٥٧ — (ب) المشروعات العامة التي ليس الربح هو الغرض

الرئيسي منه استغلالها : هذه المشروعات وإن يكن منها ما يعود بالربح على الدولة إلا أنها لا تقصد في الأصل ، وهذه المشروعات تشتمل عادة على ما يأتي :

١ — دور صنع الأسلحة والترسانات التي تخرج للدولة معدات الجيوش والأمشاطيل ، وكثير من الدول في حين أنها تلجأ الى بعض المشروعات الخاصة لصنع ما تحتاج اليه من أدوات الحروب ، تملك في الوقت نفسه مصانع لصنع بعضها ، والتحقق من جودة ما توصى بصنعه عند الغير ، وكذلك لمنع مبالاة المشروعات الخاصة في تحديد الأثمان

٢ — للمصانع التي تملكها الدولة بقصد ترقية بعض الفنون والصنائع ، وذلك كالمصانع التي تملكها الدولة الفرنسية في سيفر (Sévres) لصنع الصيني ، وفي (Gobelins) لصنع الأنواع الفاخرة من السجاجيد

٣ — احتكار بعض الدول التأمين على الحياة وضد بعض الأخطار ، ففي إيطاليا تحتكر الدولة التأمين على الحياة منذ صدور قانون ٤ ابريل سنة ١٩١٢ ، وهي

في أرجاوى تحتكر التأمين على الحياة ضد الحريق وحادثات العمل منذ قانون
٢٦ ديسمبر سنة ١٩١١^١

٤ — النقل والمواصلات : كثير من الدول ما يملك خطوط المواصلات
الحديدية ويستغلها لحسابه ، وذلك مثل ألمانيا وهولندا وإيطاليا وسويسرا والروسيا
واستغلال هذه الخطوط يكون أحياناً بقصد الربح ، وأحياناً أخرى بقصد خدمة
الجمهور أولاً ، وفي مصر تملك الدولة الجزء الأكبر من خطوط المواصلات الحديدية
وتستغلها استغلالاً يعود عليها سنوياً بربح صافٍ عظيم ، قدر في ميزانية سنة ١٩٢٤
بمبلغ ١٩٤١٩٤١ جنيهاً مصرياً

وتتولى الدولة كذلك تنظيم النقل بواسطة البريد ، وتملك خطوط التلغرافات
البرية إلا في الولايات المتحدة (أما الخطوط التلغرافية البحرية فتحتكرها عادة
شركات خاصة) كما تملك التليفون في بعض البلاد ، وكل هذه المشروعات كانت
الدول تستغلها قبل الحرب الكبرى من غير أن يكون أحرار الربح هو الغرض
الرئيسي من استغلالها^٢

ويلاحظ أخيراً أنه يتندر في كثير من الأحوال التمييز بين ما إذا كان استغلال
الدولة لاحدى المشروعات هو لغرض مالى أم لغرض اجتماعي ، وكل هذا يتوقف
على الطريقة التي تتبع في استغلال المشروع ، كما يتوقف على نية الدولة عند انشائه
وكل هذا قد يتغير أثناء قيام المشروع

٢٥٨ — المشروعات البلدية : اشتدت في العهد الأخير حركة اقبال
البلديات على استغلال المشروعات الاقتصادية ، وذلك تحت تأثير الأسباب التي
دفعت الدول الى الامعان أيضاً في هذا الطريق ، وهى الأسباب التي بسطناها آنفاً
وحركة البلديات في هذا المجال أحدث عهداً من حركة الدول ، إذ لم يصبح لنشاط

١ تروشى ، في Cours ، الجزء الاول ، ص ٣١٧

٢ تروشى ، في Cours ، الجزء الاول ، ص ٣١٧

البلديات الاقتصادية أهمية الا منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، وأهم البلاد التي قطعت بلدياتها شوطاً بعيداً في هذا السبيل هي إنجلترا والمانيا والنمسا وسويسرا وهناك أنواع ثلاثة من المشروعات هي التي ينصرف إليها بخاصة نشاط البلديات الاقتصادية وهي : اعداد المياه الصالحة للشرب وتوزيعها — توليد الغاز والكهرباء وتوزيعها — النقل بواسطة التروم والارام والامينيوس ، وأكثر مشروعات البلديات انتشاراً هي اعداد مياه الشرب وتوزيعها ، وذلك لسهولة القيام بها ، ولا ارتباطها بمسئلة الصحة العامة

وهناك أنواع أخرى من المشروعات البلدية أقل انتشاراً من التي ذكرناها فمن هذا أن بعض البلديات في إنجلترا يقوم بتشييد المساكن ذات الياجار الرخيص وتأجيرها^١ وقد سار على منوالها بعض البلديات في المانيا وسويسرا ، كما أن من البلديات ما يقوم بتهيئة بعض المواد الغذائية ويبيعها الى الجمهور ، مثل الخبز والابن واللحوم ، كما أن منها ما يملك بعض الحمامات العامة ومخازن الادوية ولقد كان تعذر الحصول على كثير من اللواد وغلاء اتمانها غلاء فاحشاً في خلال الحرب الأخيرة داعياً الى اقبال كثير من البلديات في البلاد المتحاربة على انشاء مخازن ومتاجر لبيع مواد الغذاء والوقود بأثمان معتدلة ، وذلك محاربة للغلاء وارغاماً للتجار على تخفيض اثمانهم

ج - النظام الاقتصادي للمشروعات العامة

الاحتكار أم منافسة حرة ؟

٢٥٩ — هل يحسن بالسلطات العامة أنه تجعل منه مشروعاتها احتكارات :

ان الاجابة على هذا مرتبطة بالفرض الذي يراد من القيام بالمشروع ، فاذا كان هذا

١ ويظهر أن شق بعض الطرقات ، وتوسيع بعضها — هدم أحياء بأكملها غير صحيحة ، كان أهم ما جعل البلديات الانجليزية على تشييد بعض المنازل لايواء سكان هذه الاحياء — تروني ، في Cours ، الجزء الاول ص ٣٢٨ .

الغرض هو احراز الربح، وكان استغلال المشروع وسيلة من وسائل زيادة إيرادات أليزانة العامة، تبين اتباع طريقة الاحتكار، لأنه بذلك يمكن رفع الأثمان من غير مراعاة حد لذلك، اللهم الاقدرة المستهلكين على الشراء، وأما اذا لم يكن الغرض الرئيسى هو احراز الربح وانما تأدية خدمة للجمهور، كما هو الحال فى المشروعات البلدية بوجه عام، فيحنئذ ينظر الى طبيعة المشروع : فاذا كانت تتضمن وحدة الاستغلال كما هو الحال فى مشروعات المياه والغاز والبرام (لأنه ليس من الصواب اقتصاديا، وفى الغالب يستحيل عمليا، أن تمتد فى طريق واحد لمنطقة واحدة عدة خطوط ترام أو عدة مواسير للمياه والغاز لمشروعات ينافس بعضها البعض) فى هذه الحالة أيضا يكون نظام للمشروع الاقتصادى هو الاحتكار، ومع هذا فالاحتكار هنا قد يكون قاصراً على حى أو منطقة معينة، وهذا لا يحول دون وجود مشروع آخر من نوعه فى جهة أخرى، وأما اذا كان للمشروع بطبيعته يعيش مع أمثاله فى نظام المنافسة الحرة، مثل المحابر والصيدليات، فى هذه الحالة يكون أولى بالبلدية أن تقيم استغلال المشروع على أساس المنافسة، وهى مع هذا تؤدى خدمة جليسة الى الجمهور، اذ أن مجرد وجودها فى السوق يسمل على اعتدال الأثمان، ويحول دون اتفاق البائعين ضد المستهلكين، وقد أثبتت الحرب الأخيرة أن هذه الطريقة أفضل فى محاربة الغلاء من طريقة « التعرفة الرسمية »^١

د - طرق تنظيم المشروعات العامة

عند ما تريد السلطات العامة أن تتولى أمر احدى المشروعات الاقتصادية تعتمد الى اتباع احدى الطريقتين الآتيتين، أو طرقاً أخرى تتوسط بينهما :

٢٦٠ - (١) طريقة الاستعمال المباشر (La regie). وفيها تستغل السلطة العامة بملكية المشروع وإدارته، فتتولى برؤوس أموالها، وتستخلص فى تسييره

موظفيها وعملها، وتحمل وحدها مخاطره، ومن أمثلة ذلك استغلال الدولة المصرية خطوط المواصلات الحديدية، واستغلال الدولة الفرنسية مصانع السجائر والبارود، وكذلك استغلال بعض البلديات مصانع توليد الغاز والكهرباء.

٢٦٦ - (ب) طريقة منح الامتياز (La Concession) : وفيها تسند السلطة العامة أمر استغلال المشروع الى منظم خاص يقوم بتمويله وإدارته وتحمل مخاطره، وهي أكثر الطرق انتشاراً، ينبعها كثير من البلديات في مشروعات الترام والامينيوس والترو والغاز والكهرباء. ولا تصبح السلطة العامة أجنبية عن المشروع بمجرد منح امتياز استغلاله الى الغير، اذ ينص عادة في عقد الامتياز على شروط تخول لها بعض الحقوق وقد تفرض عليها بعض الالتزامات، كما تلزم صاحب الامتياز على مراعاة مصالح الجمهور والعمال، ومن أمثلة الشروط التي ينص عليها عادة في عقود الامتياز ما يأتي :

١ - حق السلطات العامة في مشاطرة الربح بنسبة معينة، وذلك مثل حق الدولة الفرنسية في الاستيلاء على جزء من الأرباح الناشئة عن منح امتياز اصدار البكنوت الى بنك فرنسا، وحق البلديات في مشاطرة جزء من أرباح الشركات التي تمنح حقوق امتياز لتسيير عربات الترام والامينيوس والترو، وتوزيع المياه والغاز والكهرباء.

ب - تحديد ثمن أو « تعريفة » لا يجوز لصاحب الامتياز أن يتقاضى من الجمهور أكثر منها، وقد ينص على شروط أخرى في مصلحة الجمهور، كتميين حد أدنى لعدد القطارات التي يجب تسييرها على شكل خط من خطوط المواصلات الحديدية أو الترام، وتعيين عدد القرواع التي يجب أن ينشأها للصرف الذي يمنح حق امتياز اصدار البكنوت كما هو الحال بالنسبة لبنك فرنسا.

ج - تعيين ما يجب أن يتخذنه صاحب المشروع لحماية عماله أثناء تأدية عملهم، وقد يفرض عليه أحياناً أن يشاطرهم أرباحه بنسبة معينة، كما هو الحال في فرنسا.

بالنسبة للمواصلات الحديدية منذ سنة ١٩٢١ ، وبالنسبة للمناجم منذ سنة ١٩١٩ :
د — تحديد مدة الامتياز وتحويل السلطة العامة الحق في الاستيلاء على المشروع عند انتهاء مدته ، كما هو الحال في مشروع قناة السويس ، وفي كثير من مشروعات المواصلات الحديدية التي يمنح الى الغير امتياز انشائها واستغلالها
هـ — ضمان النولة لمالك الامتياز حداً أدنى من الفائدة والربح ، ومن أمثلة هذا ما فعلته النولة الفرنسية في سنة ١٨٨٣ بالنسبة لحقوق امتياز استغلال المواصلات الحديدية ، فقد ضمنت لحالة السندات في هذه المشروعات حداً أدنى للفائدة ، ولحالة الأسهم أيضاً حداً أدنى من الربح
و يتوسط بين طريقي الاستغلال المباشر ومنح الامتياز طرق أخرى أهمها ما يأتي :

٢٦٢ — (ا) طريقة *مستغول الاستغول* (La regie interessée) :
وليها تقوم النولة أو البلدية باستغلال المشروع لحسابها ، وتموله برأس المال ، وتتحمل مخاطره ، ولكنها تترك من تصد اليه بإدارته في جزء من الربح بنسبة معينة ، تعطيه اليه علاوة على راتبه ، وهو أحياناً يشترك في رأس مال المشروع فيتقاضى عن نصيبه فيه فائدة معينة . ومن شأن هذه الطريقة أن تحمل من يكون على رأس المشروعات العامة على الاهتمام بأمرها ، وبذلك تقضى على عيب خطير من عيوب الاستغلال المباشر
٢٦٣ — (ب) طريقة *التأجير* (La ferme) : وفيها تمهد السلطة العامة الى منظم أمر القيام بالمشروع لحسابه الخصاص مقابل مبلغ معين يدفعه اليها ، وتكون علاقتها به أشبه بعلاقة المالك بالمستأجر ، وهي طريقة كانت شائعة في العهد الماضي حيث كان الحكام يتبعونها في جباية الضرائب ، فكانوا يعهدون بذلك الى بعض كبار المتولين الذين كان يطلق عليهم في مصر اسم الملتزمين ، مقابل مبلغ ثابت يتعهدون بأدائه^١ ، ولكن ما أدت اليه هذه الطريقة من ارهاق الشعب ، وإرتكاب
١ يرجع الى تلميحات أوق في هذا الموضوع أنظر كتاب يعقوب باشا ارتين

الظالم ، واثراء للترمين ، جعلها مكروهة في كل البلاد ، ولم يعد يتبعها الا بلديات
بعض المدن البلجيكية مثل لبيج وأوستند بالنسبة لمشروعات الترام والغاز والكهرباء
و بلديات بعض المدن الانجليزية بالنسبة للترام^١

٢٦٤ — مزايا وعيوب طريقة الاستقاول المباشر : من مزايا هذه
الطريقة أنها تجعل السلطات العامة صاحبة السيادة المطلقة على المشروع ، فستطيع
أن تحدد ثمن الخدمة التي تؤديها أو الناتج الذي تبنيه بما يتفق والمصلحة العامة ، فإذا
كان الفرض من القيام بالمشروع احراز الربح راعت في تحديد الثمن رفعه الى الحد
الذي يأتي لها بأكبر ربح مستطاع ، وأما اذا كان يقصد من القيام به خدمة
الجمهور ، فانها تخفض الثمن الى الحد الذي يتحقق منه هذا الفرض ، الى هذا أن
الدولة باستغلالها المشروع لحسابها تستأثر بالقيمة الفائضة التي تنشأ عن كل تقدم في
الثروة العامة ، ذلك أن كل مشروع منغمس في بيئة يزداد غناها ويطرد تقدمها
الاقتصادي يستفيد من وراء هذا التقدم وذلك الفنى ، وكثيرا ما تبلغ هذه القيمة الفائضة
التي لا تدخل لعمل صاحب المشروع فيها حداً كبيراً^٢

ومع هذا فقد أثارت هذه الطريقة كثيراً من الانتقادات ، والواقع أنها تشتمل
على عيوب جسيمة أهمها :

(١) انعدام المصلحة الشخصية : فيينا أن للمشروعات العامة التي يتبع في
استغلالها طريقة الامتياز تسودها الرغبة في احراز الربح والرهبة من مغبة الخسارة ،

« الاحكام المرمية في شأن الاراضى المصرية » تعريف سيد عمون ، ص ٤٥ وما بعدها
١ جيد ، في Cours ، الجزء الاول ، ص ٣٣٥ بلعامش ، وهناك أيضاً طريقة أسماها
« طريقة المشروع » (L'entreprise) وهي تتبع عادة في انجاز الاعمال العامة مثل انشاء
الطرق وخط الترام ، وما الى ذلك من الاعمال التي لا يقصد استغلالها تجارياً ، فتعهد الدولة
أمر القيام بها الى منظم مقابل أجر معين ، حين عادة بطريق المناقصة ، ويلتزم ربح المنظم
من الفرق بين المبلغ الذي يتقاضاه من الدولة ، وكل النفقات التي تكبدتها

٢ تروشى في Cours ، الجزء الاول ص ٣٢١

فإن ذلك ينعم في طريقة الاستغلال المباشر ، وذلك لأن المشروع في هذه الطريقة يعتمد في حياته على موارد آتية من ميزانية الدولة أو البلدية ، وليس على موارد القائمين به أنفسهم ، ولذلك فإنه لا يتوفر في إدارة المشروعات العامة من الحكمة واصله الرأي ما يشاهد عادة في إدارة المشروعات الخاصة ، ومع هذا فقد قيل بأن إدارة شركات المساهمة لا تختلف من تلك الوجة عن إدارة المشروعات العامة ، وذلك نظر التشتت المسؤوليات في هذه الشركات وتشعب أعمالها ، ويرد على هذا بأن الشركات اذ كانت مزمنة بأن تكافح لتحسين حالتها الاقتصادية ، فإن هذا مما يحول دون تدهورها الى حضيض التهاون وقلة الأكتراث الذي يشاهد في طريقة الاستغلال المباشر ، الى هذا أن شركات المساهمة التي تركب متن الشطط تدفع عن هذا ثمناً غالياً ، اذ تخسر رأس مالها ، في حين أن ما يرتكب من الاخطاء في إدارة المشروعات التي تتبع طريقة الاستغلال المباشر يدفع ثمنه من مال الغير

(٢) اختلاف نظام الحسابات في طريقة الاستغلال المباشر عن نظام الحسابات التجارية ، اذ تختلط حسابات المشروع بالحسابات العامة ، وكثيراً ما يقتصر استخلاصها منها ، فلا يستطيع الجمهور الوقوف على حقيقة المركز المالى للمشروع

(٣) يسود المشروعات التي تستغلها الدولة مباشرة تقلبات مستمرة في الادارة والخطط العامة تبعاً لتغير الوزارات من حين الى آخر ، واختلاف وجهة نظر كل منها ، ولا عبرة بكون الفنيين الذين يديرونها لا يشاركون الوزارات في عدم ثباتها ، لأن التعليقات التي تصدر اليهم عرضة لأن تتغير دائماً وتتناقض ، وفي هذا ضرر يحقق بحسن سير المشروع

(٤) وأخطر عيوب طريقة الاستغلال المباشر تبعية المشروع للدولة أو البلدية وهي هيئات سياسية ، ويترب على ذلك أن محل في الغالب محل الاعتبارات الاقتصادية التي يجب أن تسود المشروع اعتبارات أخرى غير اقتصادية ، وهذا من

شأنه أن ينفى الى نتائج سيئة ، سواء أكان من وجهة مديرى المشروع وعمله ، أم من وجهة علاقته بالجمهور

(فاولا) من وجهة مديرى المشروع وعمله : يفلب فى الدول الديمقراطية أن تكون كفاءة كبار الموظفين الذين يتولون إدارة المشروعات الاقتصادية دون كفاءة زملائهم فى المشروعات الخاصة ، لأن فكرة المساواة التى تسود أعمال الدولة تجعلها تضن على مديرى مشروعاتها بالاجر الحسن ، وبهذا لا يقبل على التوظف فيها ذوو المواهب والكفاءات الممتازة ، وهذه الملاحظة تصدق على كل وظائف الدولة التى تتطلب من الذكاء قدراً أعلا من القدر العادى ، فالكفاء سلع مرتفعة الثمن فى سوق العمل ، والدول لا تريد أن تشتريه الا بالثمن البض^١ ولهذا فهو يدير عنها قاصداً الاعمال الحرة ، ففيها يجد الاذكاء أولو الهمة العالية والاقدام باب الأمل فى الغنى والرفعة مفتوحا على مصراعيه ، كما يقصدون المشروعات الخاصة التى تمنح كبار مستخدميها من حسن الاجر ما تغل فكرة المساواة يد الدولة عن منحه ، ولهذا فأنت ترى أن انتشار شركات المساهمة قد أدى الى تكوين طبقة ارستقراطية جديدة ، هى طبقة كبار المستخدمين فى المشروعات الخاصة الذين جمعوا الى وفرة النخل وقوة النفوذ توقة التراجع وعظيم للقدرة

وبالنسبة لصغار العمال تصادف هذه المشروعات صعوبات أخرى بشأنهم ، فهم بكثرة عددهم يمثلون قوة سياسية يعتد بها ، وتتسابق الاحزاب الى التأثير عليهم وإجتذابهم إلى صفوفها ، وقد يحمل هذا من يكون فى منصة الحكم على اعتبارهم « زبائن » يتعين ملاطفتهم أكثر من اعتبارهم عمالا يفرض عليهم انجاز الأعمال التى تتطلبها المصلحة العامة ، وهذا من شأنه أن يضعف روح النشاط والغيرة فى العمل ، لاسيما وأن كثيراً من صغار الموظفين فى هذه المشروعات يعلمون أن ما ينالونه اذا أحسنوا تأديته واجبهم هو دون ما ينالونه اذا هم سلكوا طريق الرجاء الشخصى

أو التهديد المشترك ، وهذا مما يدعو الى قلة في الطاعة ، واختلال في النظام ، وكثيراً ما لا تقوى السلطات العامة على رفض الطلبات المستمرة التي يعطرها بها عمالها ، فينتهي بها الأمر الى أن تدفع أجراً عالياً لعمل قليل في كينته ، ردىء في نوعه وبالنسبة للعمال من كل الدرجات يوجد في هذه المشروعات سبب آخر يدعو الى انحطاط مستوهم ، وهو تغلب المحسوبة في تصنيفهم وترقيتهم ، والمحسوبة لها أثر أيضاً في المشروعات الخاصة ، ولكنها محصورة فيها في دائرة ضيقة نظراً لما يهددها من التلف اذا هي أسرفت في ذلك ، أما المشروعات العامة فلا تخشى ذلك الخطر ، لأنه مما بلغ من اعتلال أمرها فهي واجدة من موارد الميزانية العامة ما يعينها على الاحتفاظ بكيانها

(وثانياً) من وجهة علاقة المشروع بالجمهور : وأيضاً لا اعتبارات سياسية قلما يرفض في طريقه الاستغلال المباشر بعض طلبات للجمهور لا مبرر لها ، والجمهور يطالب دائماً بخدمة حسنة ولا يريد أن يدفع مقابلها الا الاجر القليل ، وهو لاجهم كثيراً بحالة المشروع المالية ، فهناك تناقض بين مصلحته ومصلحة المشروع ، وتميل السلطات العامة اكتساباً لرضاء الجمهور الذي يمثل السلطة الانتخابية الى تضحية مصلحة المشروع على مذبح رغباته ، لاسيما وأنهم تعلم أن كل عجز يحدث في حسابات المشروع تستطيع أن تسده من إيرادات الميزانية العامة

٢٦٥ — مزايا وعيوب طريقة منح الامتياز : أما طريقة منح الامتياز فأمم مزاياها انها تبقى على المصلحة الشخصية ، فان من يمنح حق الامتياز سواء أ كان فرداً أم شركة لا يخرج عن كونه منفعلاً غايته احرار الربح ، كما أنه هو الذي يتحمل مخاطر المشروع ، وفي هذا ما يدعو الى حسن الادارة والنشاط في العمل ، وهذه الطريقة لا تحرم السلطات العامة من مشاطرة القوائد المالية التي تنجم عن استغلال المشروع اذ ينص عادة في عقود منح الامتياز على حق هذه السلطات في تناول جزء من الربح اذا كانت طبيعة استغلال المشروع مما يسمح بذلك ، غير أن القائم بالمشروع في

هذه الطريقة يختلف عن النظم العادى فى أنه مقيد ببعض الشروط والالتزامات ، ومن أحق المسائل تعيينها بما يوفق بين المصالح المختلفة ، ولا يؤدى الى تضحية واحدة منها ، ذلك أنه اذا فرض على القائم بالمشروع من الشروط أخفها ، كان فى هذا تضحية للمصلحة العامة بلا مبرر ، كما أنه اذا أثقل كاهله بشروط تصفية لم يلبث أن يعجز عن القيام بالمشروع ، ولا يوجد سواء من يقبل أن يقوم به

فاذا وضعت شروط الامتياز بما يوفق بين جميع المصالح ، كان لهذه الطريقة من المزايا ما للشروعات الخاصة ، مع ملاحظة هذا الفرق وهو أنه اذا لم يحسن المديرون فى طريقة الامتياز القيام بواجبهم كان ما ينشأ عن ذلك من الضرر غير قاصر على القائم بالمشروع بل يتناول الجمهور أيضاً ، وذلك فى حالة ما اذا اختل سير المشروع وكان احتكاراً للقائمين به ، كما تضار الدولة فى ميزانيتها اذا كانت قد ضمنت فائدة رأس المال أو تعهدت بتقديم بعض الاعانات المالية ، وقد أخذ على طريقة منح الامتياز أيضاً أنه لما كان لها صفة وقتية فانه لابد وأن يأتى وقت لا يهتم فيه صاحب الامتياز بنير الحصول على اكبر ربح مستطاع ، حتى ولو أفشى ذلك الى الاضرار بحالة المشروع فى المستقبل ، وبذلك يكون فى حالة سيئة ما تسترجعه الدولة من البناى والادوات وسواها عند انقضاء أجل الامتياز

وبوجه عام فهناك من المشروعات ما لا يحسن بالنسبة لها اتباع طريقة الامتياز وتلتقي بها فى حالتين خصوصاً^١ :

١ — اذا كان المشروع لا يأتى بالقدر العادى من الربح وكان لا يستطيع البقاء الا بفضل ما تقدم له السلطات من الاعانات أو بما تضمنته من فائدة معينة لرأس المال ، ففي هذه الحالة لا يجد صاحب الامتياز فائدة فى العناية بادارة المشروع ، فيصرف همه الى ابتزاز أكثر ما يمكن من هذه الاعانات

ب — إذا كان للمشروع احتكاراً جبايياً ، تباع منتجاته بثمان أعلى كثيراً من

من تكاليف انتاجه ، وكان مما يتطلب مراقبة المنتجين والبائعين مراقبة شديدة خشية الغش والتلاعب ، ففي هاتين الحالتين تفضل طريقة الاستغلال المباشر طريقة الامتياز

وفي غير هاتين الحالتين لا يمكن الجزم إطلاقاً بافضلية طريقة الامتياز على طريقة الاستغلال المباشر ، فإن هذا يتوقف على طبيعة كل مشروع ، وعلى مايتها للسلطات العامة من القدرة على القيام بوظيفة للنظم ، وعلى تركيبها السياسى ، وحالة الأخلاق السياسية فيها ، فإن من الدول والسلطات المحلية ما يحسن استغلال المشروعات استغلالاً مباشراً ، وهى بالطبع لا تبلغ فى هذا درجة الكمال ، اذ ينقصها دائماً روح الاقتصاد والاحكام الى حد ما ، ولكن الفوائد التى تنجم عن طريقة الاستغلال المباشر قد تعوض عن هذا النقص ، وتجعل كفة التفضيل فى آخر الأمر ترجح فى جانب هذه الطريقة^١

وهناك بعكس هذا دول أخرى تتنازعها الأهواء السياسية ، وتنحى أمام الاعتبارات الانتخابية ، فهى لا تحسن استغلال المشروعات العامة ، ولذلك كان أولى بها أن تتبع طريقة منح الامتياز كلما كان ذلك مستطاعاً من الوجهة الفنية

٢٦٦ - اقترحات لاصحاح عيوب استغلال المشروعات العامة : وقد اقترحت لمعالجة عيوب استغلال المشروعات العامة عدة وسائل نخص بالذكر منها اثنتين :

(١) طريقة استغلال المشروعات العامة استغلالاً ذاتياً : من حيث أن أخطر عيوب المشروعات العامة يأتي من تبعيتها لهيئة سياسية ، فلهذا هذه العيوب يجب

١ والدولة التى تعتبر مثلاً صالحاً فى حسن استغلال المشروعات الاقتصادية هى ألمانيا قبل الحرب الاخيرة ، فقد كانت سلطة الدولة فيها قوية معتمدة ، وكان النظام والطاعة من الصفات المتأصلة فى نفس الشعب الالماني كانه يفضل تطلب الروح العسكرية ، ولم يكن للاعتبارات الانتخابية أثر فى ادارة المشروعات العامة ، ولهذا كله كان استغلال هذه المشروعات يسير فيها بحالة مرضية

أن يخفف من قيود هذه التبعية ، فالمشروع العام يظل عاماً بمعنى أنه يظل يستغل لحساب الدولة ، وعلى مسئوليتها ، ولكنه يصبح مستقلاً من حيث ميزانيته ، وأيضاً الى حد ما من حيث ادارته ، واتباع هذه الطريقة يقضى الى النتائج الآتية :

(١) أن يصبح للمشروع ميزانية خاصة به منفصلة عن ميزانية الدولة ، وهي تخضع مثلها لمراقبة المجالس النيابية ، وتذهب في آخر العام أرباح المشروع الى الميزانية العامة ، كما تسد الميزانية العامة ما يفتاق ميزانية المشروع من العجز ، وبهذا تبدو واضحة النتائج المالية لكل مشروع عام

(٢) أن يخول للمشروع الحق في أن يعقد ما يشاء من القروض ، وأن تكون ديونه منفصلة عن ديون الدولة

(٣) أن يعمر المشروع بمجلس ادارة يتألف من رجال فنيين يكونون يسيرون على قدر الامكان عن المؤثرات السياسية ، وبذلك يصبح للمشروعات العامة شبه خارجي بالمشروعات الخاصة ، ويكون رأى هذا المجلس أما استشارياً واما قطعياً في بعض الحالات^١

ولا شك أن في استقلال المشروعات العامة على هذا النحو ما يجعلها أكثر مرونة وأقرب شها بالمشروعات الخاصة ، ولكن هذا الشبه الخارجى لا يكفى لتغيير حقيقة المشروعات العامة ، فهي مهما بلغ من استقلالها الذاتي لا يمكن أن تصبح بمعزل عن المؤثرات السياسية ، كما ان المصلحة الشخصية ، وهي ذات الأثر النعال في المشروعات الخاصة ، تظل غريبة عن هذا الشكل من المشروعات العامة ، الى

١ ونجد هذه الطريقة أنصارا كثيرين في فرنسا ، وقد أدخلت بها الدولة الفرنسية في استقلال بعض المشروعات العامة ، فطبقتها في استقلال خطوط المواصلات الحديدية التي تملكها بمقتضى قانون ١٣ يولييه سنة ١٩١١ ، كما طبقتها في استقلال البريد والتلغراف والتليفون بمقتضى قانون ١٠ يونيو سنة ١٩٢٠ — تروشي ، في Précis ، ص ١١٢

هذا أن في استقلال هذه المشروعات العامة ميزانياتها عيناً مبدأ وحدة الميزانية فتعقد حالة المالية العامة في الدولة أقل وضوحاً

(٢) طريقة استقلال المشروعات العامة على منوال المشروعات الخاصة (nationalisation industrialisée) ^١ : وهي طريقة ذاع ترديدتها في الأوساط النقابية والاشتراكية بعد الحرب الأخيرة ، والغرض منها الجمع بين فضيلة للمشروعات العامة من حيث أنها تستقل من أجل مصلحة الأمة ، وذلك ما يشعر به لفظ « nationalisation » ، وفضيلة المشروعات الخاصة من حيث أن استقلالها يقوم على المصلحة الشخصية ، وذلك ما يشعر به لفظ « Industrialisée »

وللوصول الى هذا الغرض يهدف في ادارة للمشروعات العامة الى ٣ أنواع من الممثلين : وهم ممثلي العمال والمستهلكين والدولة ، فيقوم كل منهم بالدفاع عن مصلحة الفريق الذي يمثل ، غير انه يخشى اذا اتبعت هذه الطريقة أن تصبح ادارة المشروعات العامة في يد فريق العمال وحدهم ، فان التجارب تثبت ان الأفراد بصفتهم مستهلكين لا يستبسلون في الدفاع عن مصالحهم كما يفعلون بصفتهم منتجين ، كما ان ممثلي الدولة لا ينتظر منهم أن يكونوا شديدي الغيرة على المصلحة التي يدافعون عنها ، وبذلك يسهل على العمال وقاباتهم أن تصبح لهم الكلمة العليا في هذه المشروعات ويترتب على ذلك أن تضحي المصلحة العامة ، وهي التي باسمها تزود الدولة هذه المشروعات برؤوس الأموال ، من أجل مصلحة فريق من العمال

الفصل الثالث

تطبيق قواعد تنظيم الانتاج في الزراعة

المبحث الاول

طرق استغلال الأراضي الزراعية

يقع في استغلال الأراضي الزراعية طرق ثلاث : (١) طريقة زراعة للمالك
(Le faire-valoir) ، (٢) طريقة للتأجير (Le fermage) ، (٣) طريقة للزراعة
(Le métayage)

٢٦٧ - (١) طريقة زراعة المالك : في هذه الطريقة يكون مالك الأرض نفسه هو الذي يقوم بالانتاج ويتحمل مخاطره ، وهو أحياناً يأتي بكل رأس المال والعمل ، فلا يشاركه في الأمر أحد ، اللهم الا بعض أفراد أسرته الذين يعانونه في العمل من غير أن يكونوا لديه عمالاً أجراً ، وهو في هذه الحالة يعتبر «منتجاً مستقلاً» ، وأحياناً يقترض من الغير شيئاً من رأس المال ، أو يستعين بعمل بعض العمال الأجراً ، أو يلجأ الى كلا الأمرين ، وهو في هذه الحالة يعتبر «منظماً»

٢٦٨ - مزاي وعيوب طريقة زراعة المالك : تذهب آراء كثيرة الى تفضيل هذه الطريقة على غيرها ، لما تؤدي اليه من تقدم الثروة الزراعية ، فان الشخص الذي يملك الأرض ويقوم في الوقت نفسه بزراعتها لا يألو جهداً في العناية بها واصلاحها ، ثم هي فضلاً عن ذلك لها أثر حسن في الحالة الاجتماعية ، إذ تحمل مالك الأرض على البقاء في قريته ، فلا يغادرها الى المدن حيث تهدأ أخلاقه ويفقد طباعه الأصلية

غير أنه أخذ على هذه الطريقة انها لا تؤدي الى ارتفاع الثروة الزراعية اذا

كلت الملاك صغيراً ، فصغار الملاك لا يحسنون عادة زراعة أراضيهم لجعلهم وقلة رؤوس أموالهم ، كما انهم لا ينتفعون بمزايا الانتاج الكبير ، فان هم لم يوقفوا الى تأليف جماعات التعاون الزراعية ، لم تأت زراعتهم بأقصى ثمراتها ، ولا يزال صغار الملاك في مصر — وهم أغلبية الملاك الساحقة^١ — يزرعون أراضيهم بأنفسهم ، أما كبار الملاك فقد أخذ يتناقص عدد من يتولى منهم زراعة أرضه بنفسه ، لتفضيلهم سكنى المدن على الإقامة في القرى

٢٦٩ — (٢) طريقة التأجير : في هذه الطريقة يكون مالك الأرض شخصاً والنظم شخصاً آخر ، فالك الأرض لا شأن له باستغلالها ، ولا حق له الا في تناول مبلغ معين متفق عليه من أول الامر ، فهو يقوم هنا بوظيفة الرأسمالى ، أما المستأجر فهو الذى يقوم بالمشروع الزراعى ، ويتحصل نتائجه من ربح أو خسارة ، ولذلك كانت صفة النظم قاصرة عليه وحده

٢٧٠ — مزايا وعيوب طريقة التأجير : تقوم طريقة التأجير في الزراعة بالوظيفة التى تقوم بها شركات التوصية في الصناعة والتجارة ، اذ تهىء لاهل الجلد والعزيمة الذين لا يتوافر لهم من رأس المال ما يستطيعون به شراء الأرض سبيل القيام بالمشروعات الزراعية ، وفي استقلال للمستأجر بزرع الأرض ما يجعل هذه الطريقة تفضل بخاصة طريقة المزارعة

غير انه يقوم على طريقة التأجير اعتراضات كثيرة ، ولا سيما اذا قورنت بطريقة زراعة الملاك ، وأهمها ماأتى : (١) انها لا تتفق ومشروعية تملك الأرض ، اذ أن هذه المشروعية تقوم على الفائدة التى تعود على المجموع من استقلال الملاك لأراضيهم

١ بلغ في سنة ١٩٢٥ عدد الملاك العقاريين في مصر الذين يملكون خمسة أفدنة فأقل ١٩٠٤,٢٠٦ ونسبتهم الى مجموع الملاك العقاريين وهو ٢٥٩,٦٠٢ نحو ٩٢ ٪ ، وبلغ مجموع ما يملكون من الأفدنة ١٦٤٩,٦٠٠ ونسبته الى مساحة الأرض المملوكة وهى ٥٩٨,٥٠٦ فدانا نحو ٣٠ ٪ — الاحصاء السنوى العام لقطر مصرى ، ١٩٢٥ —

فتأجيرها لا يفتق والوظيفة الاجتماعية التي يتعين على الملاك تأديتها مقابل تمتعهم بحق الملكية ، كما انه يجعل من الارض أداة كسب في يد الملاك من غير عمل يؤدونه ،
(ب) ان المالك لا يجب الارض كالكها ، ولا يعتنى بها اعتناؤه ، وقد يؤدي هذا الى اضماعها ، ولا سيما اذا اقترنت نهاية أجل الاجارة ، ولم يكن المستأجر واثقاً من تجديدها فيغلب في هذه الحالة أن يهمل وضع الاسمدة في الارض ، ويذهب في استنفاد قواها الى أبعد مدى ، (ح) ان المستأجر لا يهتم بالاتفاق على الارض من أجل تحسينها اذ يخشى أن ينجى ثمار هذا الاصلاح شخص غيره ، ولا سيما اذا كان عقد الاجارة لمدة قصيرة ، (د) ان طريقة التأجير تدعو الى اهمال مالك الارض الاشراف عليها ، فيخلو الجو للمستأجر الذي لا يهتم بغير فائدته العاجلة غير ناظر الى مصلحة الارض الآجلة ، فتسوء حالة الثروة الزراعية .

ولاشك ان لهذه الانتقادات نصيباً كبيراً من الصحة ، غير ان أضرار التأجير يقولون اذا انه جعل لمدة كافية اهم المستأجر بمراعاة حالة الارض واصلاحها ، ويمكن من جنى ثمار عنايته واصلاحه ، وقد ذهب للمشرع في انجلترا تشجيعاً للمستأجرين على اصلاح الاراضى الى إلزام المالك بأن يوضع للمستأجر عن كل اصلاح ينشأ عنه زيادة في قيمة الارض^٢ . وتجد طريقة التأجير في انجلترا أضراراً عديدين ، لان المستأجر الانجليزي يقع في الزراعة أحدث الطرق العلمية ، وهو في الغالب من كبار المستأجرين الذين يتوافر لهم من رأس المال ما يستطيع أن ينفق منه عن سعة لتأني له الارض بأكبر غلة ، فيقول أضرار طريقة التأجير أن هذا ما لا يتهيأ للمالك الصغير الذي يزرع أرضه بنفسه ، ويرجع الى هذا بأن صغار الملاك اذا وجدوا من جماعات التعاون وغيرها ما يقرضهم بشروط حسنة فانهم يستطيعون بحجارة كبار المستأجرين من حيث زيادة غلة الأرض وترقية شؤون الزراعة .

١ جيد ، في Cours ، الجزء الثاني ، ص ٢٢٣

٢ بيرو ، في Cours ، الجزء الاول ، ص ١٣٧

ومن البلاد ما تسود بها طريقة التأجير مثل إنجلترا وبلجيكا ، ومنها ما تسود بها زراعة المالك مثل مصر وفرنسا والمانيا والبنمرك وهولندا والسويد والولايات المتحدة^١ . وتؤجر الاراضى فى مصر لمدة تتراوح فى الغالب بين سنة وثلاث سنين تبعاً لما يقدره المالك من الارتفاع أو الهبوط فى امان الحاصلات الزراعية ، ولما يريده من تشجيع المستأجرين على العناية بالارض ، وقد تؤجر أيضاً لمدة محصول واحد مثل القمح والبرسيم

٢٧١ — (٣) طريقة المزارعة : فى هذه الطريقة يشترك المالك والمزارع فى استغلال الارض ، ويتحملان نتائج المشروع من ربح وخسارة ، ولهذا فان كلا منهما يعتبر منظماً . فمالك الارض يأتى فى المشروع بالارض وبعض رأس المال مثل المباني وبعض الآلات الزراعية ودواب الزراعة والسماد والبذور ، ويأتى المزارع بالعمل وأدواته وبعض الدواب ، وقد يأتى أيضاً بالسماد والبذور حسبما يتفق عليه بينه وبين المالك ، ويقسم المحصول بينهما بنسبة معينة

٢٧٢ — مزايما وعيوب طريقة المزارعة : يذكر الاقتصاديون للمزارعة عدة مزايما ، ولا سيما عند مقارنتها بطريقة التأجير أهمها : (١) انها توجد بين مصلحة من يملك الارض ومن يعمل فيها توافقاً بدلاً من التناقض الذى توجده طريقة التأجير ، اذ أن كل ما يصيب الارض من خير أو شر يؤثر فى دخل كل منهما على السواء ، ولهذا كان للمزارعة أثر حسن من الوجهة الاجتماعية ، لما توجد من علاقات المودة والشعور بالمصلحة المشتركة بين المالك والمزارعين ، (ب) انها أكثر ثباتاً من التأجير ، اذ أن نصيب المالك فى المحصول يعينه عادة العرف فهو لا يتغير ، ولهذا لا يجد المالك مصلحة فى تغيير المزارع ، اللهم الا اذا دعت الى ذلك أسباب شخصية ، فى حين أنه فى التأجير لا يتردد المالك فى تغيير المستأجر القديم متى وجد مستأجراً جديداً يدفع له إيجاراً أعلا ، وهذا الثبات فى المزارعة يجعل الارض أقل تعرضاً لانهك القوى ، (ح) انها

تجعل المزارع يأمن من الاتبائك التي يتعرض لها المستأجر اذا ما هبطت أسعار المحصول ، أو نزلت به آفة زراعية ، أو غير ذلك من كل ما يجعله غير قادر على سداده ما عليه للمالك ، ذلك ان المزارع لا يدفع الى المالك الا ما تأتى به الارض من النافع الصافي ، حتى انها اذا لم تخرج منه شيئاً لم يكن للمالك شيء قبله

أما مواطن الضعف في هذه الطريقة فأهمها أنها لا تساعد على ارتقاء الزراعة ، لأن المزارع لا يتبع من أساليب الزراعة الا ما يتطلبه تقعات قليلة ، في حين ان للمالك يضمن باستخدام رؤوس أموال كبيرة لعله بأن المزارع يشاركه فيما تأتى به من الغلة ، الى هذا ان المزارع ليس حراً في عمله ، اذ يحتاج في كثير من الأمور الى موافقة للمالك الذي يحتفظ لنفسه بإدارة للشرع ، معتبرا المزارع عاملاً يعمل في خدمته مقابل جزء من المحصول ، وهو مازم منماً للفش والتلاعب اللذين يسهل ارتكابهما أن لا ينفصل عن مراقبة الأرض أثناء زراعتها.

وعلى وجه عام فهذه الطريقة تلائم البلاد التي لا تتوفر الفلاحون فيها على التقدير الكافي من رأس المال أو التعليم الزراعي ، ومن أم البلاد التي تنتشر فيها إيطاليا فهي تشغل نحو نصف مساحة أراضيها للزراعة ، كما تنتشر في البرتغال ووادي الدانوب^١ ، وعلى كل حال فهي في معظم البلاد أقل انتشاراً من التأجير ، وترجع فيها القهقري ، اذ تستأجر علاقات اجتماعية معينة لا تساعد على وجودها البيئة والافكار الاجتماعية الحديثة^٢ ، فهي لا بد لنجاحها من تعاون وثيق بين المالك والمزارع هو أشبه ما يكون بوصاية الأول على الثاني ، وهذا أمر أصبح يشتمل تحقيقه في المجتمعات الديمقراطية الحديثة

وطريقة المزارعة متبعة في بعض أنحاء القنطرالمصري ، ولا سيما في الجهات التي تزرع من المحاصيل مثل الأرز ما يكون خاضعاً لظرف خاص — مثل كمية الماء —

١ جيد ، في Cours ، الجزء الثاني ، ص ٢٢٩

٢ تروتي ، في Cours ، الجزء الاول ، ص ١٣٥

يجعل غلته عرضة لاختلاف عظيم من سنة الى أخرى ، وكذلك عند ما يكون الملاك قادرين على مراقبة أرضهم أثناء زراعتها ، ولكنهم لا يستطيعون زراعتها بأنفسهم لمزاوتهم أعمالاً أخرى ، أولئذ امتلاكهم دواب الزراعة وأدواتها ، أو غير ذلك .

المبحث الثاني

جماعات التعاون الزراعية^١

٢٧٣ — أنواع جماعات التعاون الزراعية : انتشرت هذه الجماعات في العهد الأخير انتشاراً جلياً احدى مميزات النظام الاقتصادي الحديث^٢ وهي تكثر بخاصة في النمرك وفرنسا والمانيا وارلندا واسبانيا والبرتغال والهند ، وتؤلف عادة بين أصحاب الزراعة الصغيرة والمتوسطة ، وتختلف أنواعها باختلاف الغرض الذي تسعى الى تحقيقه ، وأهم هذه الأنواع خمسة وهي : جماعات التوريد ، جماعات البيع ، جماعات الانتاج ، جماعات التأمين ضد أخطار الزراعة ، جماعات الاقتراض الزراعي أو مصارف التعاون الزراعي

٢٧٤ — جماعات التوريد : هي أكثر أنواع جماعات التعاون الزراعية انتشاراً ، وأعظمها نجاحاً ، والغرض من تأليفها أن تجلب لأعضائها مواد الزراعة وأدواتها ، فيستفيدون من ذلك فوائد جلية تأتي على أهمها فيما يلي :

« ١ » رخص الثمن : لجماعات التوريد وهي تشتري بالجملة مباشرة من كبار التجار أو من جماعات التعاون المركزية ، تشتري بسعر أرخص من السعر الذي

١ راجع في هذا الموضوع الكونت دي روكيني (De Rocquigny) في Les syndi- Co-opera- cats agricoles et leur œuvre سنة ١٩٠٨ ، وولف (Wolff) في - tion in agriculture سنة ١٩١٤ ، وبلانكت (Sir Horace Plunkett) في A suggested solution of the rural problem سنة ١٩١٣

٢ يرى الأستاذ جيد أن عدد ما هو موجود من هذه الجماعات في البلاد المختلفة يزيد على ١٢٠.٠٠٠ جماعة — جيد ، الجزء الاول ، ص ٢٥١ بلهامن

يشترى به الفلاح الصغير ، وهي لما كانت تنقل من السلع كميات كبيرة دفعة واحدة فانها تدفع من أجور النقل أقلها ، فضلا عن انها تستطيع أن تتفق مع شركات السكك الحديدية والنقل المائي على أجور خاصة يضامها نقل عن الأجور العادية ، الى هذا ان أغلبها لما كان لا يشتري من الأشياء الا ما يطلبه الأعضاء مقدماً ، أو قياساً على ما اشتروه في السنوات السابقة ، فانه لا يدخل في تقدير ثمن بيعه نفقات انشاء المخازن أو استئجارها ، ولا الخسارة التي تترتب على تلف بعض البضائع المخزونة ، وأخيراً فهذه الجماعات لما كانت لا تقصد الربح من طريق الاتجار كما يفعل الأفراد ، فانها تجعل ثمن بيعها لا يختلف عن ثمن شرائها الا بمقدار يسير في نفقات الادارة ، واذا تبقى لديها بعد ذلك شيء من الربح فهي توزعه على أعضائها بنسبة مساهماتهم

« ب » - جودة النوع : فالتاجر الذي يبيع الى الزارع مباشرة لا يضمن عادة جودة النوع ، وان ضمنها فليس للزارع الصغير من الوسائل ما يتحقق به من صحة ذلك الضمان . وقد قامت الأدلة الكثيرة على ان الزارع كثيراً ما يذهبون ضحية الغش عند شراء المواد الزراعية وبخاصة الاسمدة ، اذ يخلطها بعض التجار بمن لاذمة لهم بمواد غريبة ، ومن أمثلة ذلك خلط نترات الصودا بملح الطعام ، فيؤدي ذلك الى أضرار الارض ورداءة المحصول . لجماعات التعاون تحول دون وقوع هذا الغش ، وذلك بتفصيل المواد الزراعية في معاملها أوفى للمعامل الأخرى ، وهي تشترط على البائعين تحليل واختبار ما تشتره منهم قبل استعماله ، وأن يدفعوا لها تعويضاً وغرامة عن كل ما يتضح أنه غير صالح ، وقد تلتشى بعض جماعات التوريد الغنية كما في إيطاليا ممانع لصنع ما تحتاج اليه من الاسمدة والآلات ، ويعتبر هذا أرقى تطورات نهضة التعاون

« ح » ارشاد الاعضاء الى اتباع أمثل الطرق في الزراعة ، فهي تبين لهم طريقة استعمال الأسمدة المختلفة ، وما يصلح منها لكل نوع من المحاصيل ، ولكل

تربة من الأرض ، كما تعلمهم استعمال الآلات الزراعية الحديثة ، وترشدهم الى أنواع المزرعات التي تأتي بربح أكثر من غيرها ، وبالجملة تهديهم الى كل ما من شأنه أن يقضى الى زيادة الثروة الزراعية

(٤) القيام بكثير من الأعمال الأدبية والاجتماعية كسائر جماعات التعاون ، وكثير من هذه الأعمال لا يقتصر على أعضائها بل يتناول اصلاح شؤون القرويين بوجه عام

وكثيراً ما تتحد جملة من جماعات التوريد وتؤلف بينها جماعة مركزية بقولى اذارتها رجال فنيون يلمون بالشئون الزراعية والتجارية والمالية ، فتشترى ما تحتاج اليه الجماعات المختلفة من المنتجات مباشرة بأسعار تقل كثيراً عن الأسعار العادية ، كما ترشد كل جماعة الى أفضل أنواع المواد الزراعية التي تصلح لكل نوع من المحاصيل مراعية في ذلك ما يلائم أحوال كل منطقة

٢٧٦ - (٢) **جماعات البيع** : الغرض من تأليف هذه الجماعات أن تقوم ببيع حاصلات أعضائها فتوجد لهم سوقاً ثابتة بعيدة عن تقلبات المضاربة ، تطلب فيها المحاصيل الزراعية طلباً مستديماً ، وتباع يماً ربيعاً ، فينفذ الزراع من الوسطاء الذين كثيراً ما ينتهزون فرصة جهل أهل القرى فيشترون منهم حاصلاتهم بأبخس الأثمان ، كما تمتنع المنافسة التي تقوم بين الزراعين في بيع حاصلاتهم مما يؤدي الى هبوط أثمانها ، غير أن هذه الجماعات لم تبلغ من الانتشار والنجاح ما يلفته جماعات التوريد ، لأن الشراء ان كان سهلاً فالأمر ليس كذلك بالنسبة للبيع الذي يتطلب صفات خاصة ، كما أن ثبات السوق واستمرار الطلب لا يكونان الا بتوافر شروط معينة أهمها ما يأتي :

(١) جودة المحاصيل وتجانس نوعها ، فهنا من أهم العوامل في استمرار الطلب ، فلو لا تجانس نوعها وبقاؤها دائماً على مرتبة واحدة لا تنحط عنها لما استطاعت الزبدة الدورية أن تجد لها سوقاً رائجاً في اجتلترا تباع فيه باستمرار

(ب) انتظام توريد الحاصلات هو مما لاغنى عنه أيضاً لغوام الطلب ، ولهذا كان من الضروري لنجاح جماعات البيع أن تشتري على أعضائها أن لا يبيعوا حاصلاتهم الا اليها ، غير أنه من جهة أخرى لا يسوغ للجماعة أن تشتري من غير الأعضاء لان هذا يدخلها في حظيرة شركات المساهمة التي ليست من التعاون في شيء .

(ج) وفرة كمية الحاصلات التي تتجمع لدى الجماعة هو ضروري أيضاً لاستدامة الطلب ، ومنع المشتري من الانصراف الى بائع آخر ، كما أنه يدعو الى سهولة ارسال الحاصلات الى الاسواق البعيدة التي تكثر الارباح من وراء البيع فيها ، وذلك مع الاقتصاد في نفقات النقل ، ولولا وفرة الكمية ما استطاعت جماعات البيع الفرنسية أن تستأجر قطارات السكك الحديدية السريعة والبواخر المجهزة بوسائل التبريد لنقل مختلف أنواع الازهار والخضروات والفاكهة من جنوب فرنسا الى انجلترا^١ ومن أم أنواع البيع التعاوني بيع الحبوب ، فقد أنشئت له جماعات خاصة في كثير من البلاد ، ولاسيما في ألمانيا التي بلغ من اهتمام الحكومة فيها بأمورها أن أغلقت عليها للمساعدات المالية لتمكين من انشاء المخازن اللازمة لحفظ الحبوب ، وكثير منها اذا لم يتيسر لها بيع حبوب أعضائها يبيع راجحاً في بداية موسم الحصاد قرضهم على الحبوب التي يوردونها قروضاً تراوح بين ٧٥ و ٨٠٪ من قيمتها الحاضرة ، ومن أم أنواع جماعات البيع أيضاً جماعات جمع البيض وبيعها ، ولقد انتشرت هذه الجماعات في الدنمرك ونجحت فيها نجاحاً عظيماً ، حتى أصبح بفضلها تصدير البيض من أهم موارد الثروة الاهلية في الدنمرك

٢٧٧ — (٣) جماعات الانتاج : الغرض منها تحويل حاصلات أعضائها الزراعية تحويلات صناعياً ثم بيعها ، وبذلك يستطيع الزراع أن ينتفعوا بوسائل الصناعة الآلية الحديثة ، الأمر الذي يؤدي الى تحسين نوع المصنوع ،

والى الاقتصاد فى تقفات تحويله ، كما يستطيعون تصريف منتجاتهم فى الاسواق بانتظام وبأسعار ربيحة ، ومن أكثر هذه الجماعات انتشاراً وأعظمها نجاحاً مصانع الزبدة التعاونية التى تنتشر فى كثير من البلاد الاوربية وبخاصة فى الدنمرك ، حيث بلغت فيها من التقدم وحسن الادارة مبلغاً جعلها فى الصف الاول من المنشآت التعاونية فى العالم كله^١ وقد حذا حذو الدنمرك بلاد أخرى مثل هولندا والمانيا وفرنسا وارلندا

وجانب هذه الجماعات توجد أنواع أخرى متعددة ، منها ما يقوم بتحويل اللبن الى أنواع الجبن المختلفة ، وهى تنتشر بخاصة فى سويسرا وفرنسا فى منطقة جبال الجورا ، ومنها ما يقوم بتحويل العنب الى نبيذ ، وتنتشر بخاصة فى منطقة نهر الرين وكذلك فى ايطاليا والنمسا ، ومنها ما يقوم بصنع السكر من البنجر الذى يجلبه اليها أعضاؤها ، وتنتشر بخاصة فى جهات المانيا الشمالية وجنوب فرنسا ، ومنها ما يقوم باستخلاص الروائح العطرية من الزهور التى يزرعها أعضاؤها ، ومنها الجماعات التى تنتشر فى سويسرا لتربية للماشية ويصنعها ، والى تنتشر فى الدنمرك لتدريج الخنازير وتفيد لحومها ويصنعها

٢٧٨ — (٤) جماعات التأمين ضد أخطار الزراعة : انتشرت هذه

١ وأن سرعة انتشار هذه الجماعات فى الدنمرك لا تكبر دليل على عظيم نجاحها ، فقبل سنة ١٨٨٢ لم يكن فى الدنمرك مصنع تماونى واحد فلم تأت سنة ١٩٠٩ الا وأصبح فيها ١١٥٧ مصنعا يورد اليها ١٠٠٠.٠٠٠ بقره وهو ما يزيد عن ٨٤ ٪ من مجموع البقر فى هذه البلاد ، وقد أحدث انتشار هذه الجماعات فى الدنمرك تأثيراً عميقاً فى أحوالها الاقتصادية فقد جاء اليها بمورد جديد ثروة الاهلية ، فبعد أن كانت قيمة صادرات الزبدة واللبن ونحوها فى سنة ١٨٨١ ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيها أصبحت فى سنة ١٩١٣ ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيها كما دفعت عن البلاد شر الازمة الزراعية التى كانت حلت بها على أثر هبوط سعر القمح هبوطاً بلغنا مستديماً بعد سنة ١٨٨٠ من جراء منافسة أمريكا التى أخذت تصدر الاسواق الاوربية بقمحها ، وانتقال اسواق المانيا فى وجه الحبوب الدنمركية على أثر ما فرضه البرنس بسمارك على الحبوب من الرسوم الجمركية المرتفعة لحماية الزراع الالمانيين — التعاون فى الزراعة لصادق

الجماعات في العهد الأخير انتشاراً كبيراً في معظم أنحاء القارة الأوروبية ، فقد فطن
الزراع فيها الى الفائدة العظيمة التي تعود عليهم من تأليف جماعات تعاونية للتأمين
ضد اخطار الزراعة المختلفة ، مثل الحريق والآفات التي تصيب الزرع ، وتق
للماشية والخليل ، وغير ذلك . والتأمين على حياة الماشية هو أكثر أنواع التأمين
انتشاراً ولا سيما في البلاد التي تكثر فيها للماشية مثل سويسرا وهولندا والبنمرك
وفرنسا والمانيا ، وهذه الجماعات تؤلف عادة بين صغار الزراع الذين اذا مات
لواحد منهم بقرة أو حصان تفقر عليه تدبير المال اللازم لشراء غيرها ، وكثيراً ما
تمد الحكومات لهذه الجماعات يد المساعدة ، فتمنحها بعض الاعات المالية وتشرف
على سير أعمالها^١

٢٧٩ — (٥) جماعات الاقراض الزراعي أو مصارف التعاون

الزراعي : تؤلف هذه الجماعات لأقراض صغار للزارعين ما يحتاجون اليه من
النقد بمثابة معتدلة ليستعينوا به على قضاء حاجات الزراعة ، وهي أفضل وسيلة
لحاربة داء الربا الذي يذهب ضخيمته كثير من الزراع وبخاصة في مصر ، ومهد
مصارف التعاون الزراعي للامانيا ، وقد زادت أهميتها وعظم انتشارها منذ منتصف
القرن التاسع عشر ، وسنبعث فيها تفصيلاً عند الكلام على للمصارف التعاونية

١ وتتم هذه الجماعات في تمويل أعضائها احدى طرق ثلاث : (ا) أن يقرض على
الاعضاء بالتساوي أداء الوض الذي يقدّر للماشية ما عدا صاحب الماشية قال نصيبه يزيد
عادة من نصيب الآخرين ، ويجب هذه الطريقة أنها تقاضى أعضاها بطلب المال في وقت
قد لا يجسر فيه بعضهم دفعه ، (ب) أن يدفع الاعضاء رسماً مبنياً على كل رأس من الماشية ،
كما في شركات التأمين المساهمة ، وهي طريقة أفضل من الاولى ، الا أنه يؤخذ عليها ان الرسوم
قد لا تقى بما هو مطلوب من الجماعة ، فتضطر الى تقض ماتمهدت به لاهضائها ، (ج) أن يدفع
كل عضو رسماً معيناً مع تمهده بدفع مبلغ اضافي اذا اقتضى الحال عند موت بعض الماشية ،
ومنه هي الطريقة المتبعة في انجلترا ، وقد نجحت فيها نجاحاً كبيراً ، وأغنتها عن امانات الدولة
المالية — التعاون في الزراعة لصادق باشا حنين ، ص ٢٢٢ — ٢٢٤

المبحث الثالث

التعاون الزراعى فى مصر^١

٢٨٠ — افتتار مصر الى جماعات التعاون الزراعيه : الفلاح المصرى من أشد الزراع افتقاراً الى التعاون ، فنبهه فى كل معاملاته قد تجاوز كل حد حق جرى مجرى الامثال على السنة الناس وأقلام الكتتاب ، فهو مغبون فى شراء البذور والسماد ونحوها من كل ما تحتاج اليه الزراعة ، وهو مغبون فى بيع حاصلاته الزراعية ، وفى سعر الفائدة التى يؤديها على رأس المال للمقرض ، وفى غيرها من شروط الاقتراض ، وهو طعمة سائمة للمرايين الذين يرهقونه بالربا ويختالون عليه بكل الوسائل لاستلاب ملكه الضئيل ، وهو جاهل بطرق الزراعة الحديثة وأساليبها ، وبالجملة فهو عاجز عن تدبير شؤونه تدييراً يعود عليه بأقصى ثمرات عمله . فحالته حالة محزنة ، وهى حالة السواد الاعظم من الزراع الذين هم عماد الثروة فى البلاد . وليس أفضل من جماعات التعاون الزراعية وسيلة لاصلاحها ، فهى تهى للفلاحين أسباب شراء الجيد من الأسمدة والبذور والادوات الزراعية بالثمن المعتدل ، فتقل نفقة استغلال أراضيهم وتزداد غلتها ، وهى تمكنهم من بيع حاصلاتهم الزراعية بيعاً رابحاً فى الوقت المناسب بدلا من بيعها بشن بخس فى وقت هبوط الاسعار بدافع الحاجة الى النقود ، وهى تدير لهم وسائل الحصول على رأس المال اللازم لاستغلال أراضيهم بالفائدة القليلة فتقدمهم من غائلة الربا وتحايل المرايين ، وهى ترشدكم الى أفضل الطرق الزراعية ، وتمكنهم من الانتفاع بمكتشفات العلم الزراعى ، واستخدام الآلات الزراعية الغالية الثمن التى تشتريها وتؤجرها لاعضاؤها ، وهى تستطيع أن تقوم بحلج

١ من أهم ما يرجع اليه فى هذا الموضوع ما يأتى : « نظليات التعاون الزراعية » لبيد الرحمن بك الزاهى ، سنة ١٩١٤ ، « والتعاون فى الزراعة » لصادق باشا حنين ، سنة ١٩١٧ « وكتاب التعاون الزراعى » ، للدكتور ابراهيم رشاد ، سنة ١٩٣٦ ، ومقالة صادق باشا حنين فى مجلة L'Egypte Contemporaine ، سنة ١٩١٩ ، ص ٢٩٧ — ٢٢٢

أطفالهم فتتحول الى جيوبهم الارباح الطائلة التي يجنيها أصحاب معامل الخليج الحاضرة ، وهم لهم بأعمال الري والصرف التي يجز الفرد عن القيام بها ، وتؤمنهم على حياة ما شيتهم ، وهذا كله فضلا عن الوظيفة الاجتماعية التي تقوم بها ، فهي تبث في نفوس الفلاحين عاطفة الاعتماد على النفس ، وتحملهم على اصلاح أساليب معيشتهم ، وتثير بصائرهم ، وترشدهم الى حقوقهم وواجباتهم ، وتشر المعارف الزراعية الصحيحة بينهم ، وبالجملة تصبح أم عامل من عوامل الرقي الاجتماعي في القرية المصرية ، وتجعلها أليق بمعيشة الانسان مما هي عليه الآن

٢٨١ — حركة التعاون الزراعي في مصر : وقد قبض الله لمصر من كبار المصلحين من فطن الى التوائد الجليلة التي تعود على البلاد من وراء ادخال نظام التعاون بها ، فقام في سنة ١٩٠٤ للرحوم عمر بك لطفي الذي يقب بحق زعيم التعاون في مصر ، وارسل دعوته التعاونية المشهورة ، وسافر في صيف تلك السنة الى ايطاليا ليدرس النظم التعاونية فيها ، وليقابل لويجي لوتساتي (Luigi Luzzati) زعيم التعاون في ايطاليا ليقتبس من علمه وتجاربه ، وبعد عودته من ايطاليا واصل دعوته بهمة عالية ، وإيمان قوى ، وضج في تأليف بعض الجماعات التعاونية في المدن والقرى

وفي إبان هذا الوقت أيضا قام المغفور له السلطان حسين كامل ، وكان يومئذ الامير حسين كامل ، ودعا الى تأليف لجنة من كبار الزراع تحت رياسته ، لدرس التعاون ووضع وسائل تنفيذه ، فكان من نتائج ذلك أن تشكلت لجنة في الجمعية الزراعية التي كان الأمير رئيساً لها لوضع مشروع قانون للتعاون ، وذلك بعد اذ وضع أن لا سبيل الى توطيد دعائم النظام التعاوني في مصر الا بوضع قانون خاص يسهل انشاء شركات التعاون ، ويحررها من قيود القانون العام التي لا تتفق والمبادئ التعاونية ، ويعترف لها بالشخصية للمعنوية ، فوضعت اللجنة مشروع قانون لهذا الغرض . وقدمته الى الميسورييه (Ribet) الذي استقدمته الجمعية الزراعية من وزارة الزراعة

يفرنسا لتستدير برأيه في هذه الحركة، فأدخل عليه بعض التعديلات، وعلى أثر ذلك قلم مشروع القانون الى الحكومة

وحدث في هذا الحين أن صدر قانون الخمسة أفدنة (٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٢) الذي قضى بعدم جواز الحجز على الاملاك الزراعية اذا كان صاحبها لا يملك سوى خمسة أو أقل من الافدنة ، فأغل بذلك يد صغار الملاك الزراعيين عن الاستدانة، لعدم وجود ضمان للدائن، اللهم الا انها تخرجه الارض من الغلة، فأصبح من الضروري فتح باب آخر لاقرض صغار الزراع ما يحتاجون اليه من رؤوس الأموال لاستغلال أراضيهم، وذلك بسن قانون للتعاون الزراعى يسهل عليهم انشاء جماعات تعاونية يستطيعون بواسطتها الحصول على ما يحتاجون اليه من رؤوس الأموال ، فأعدت الحكومة مشروع قانون للتعاون في سنة ١٩١٤ ، وعرضته على الجمعية التشريعية . فأقرته بعد ادخال بعض التعديلات عليه .

ثم جاءت الحرب العالمية الكبرى فحالت ظروفها دون العمل بهذا القانون ، ولما وضعت الحرب أوزارها ، وسرت الى البلاد روح جديدة تنبثق الى الحرية والاستقلال في كل الشؤون وفي مقدمتها الشؤون الاقتصادية، اتجهت الافكار من جديد الى نشر النظام التعاوني في البلاد ، ووضع قانون جديد يتفق ونهضة الشعب ، ونزعته الى الحرية ، فقد كان القانون القديم يشتمل على كثير من القيود ، ويجعل للحكومة سلطة كبيرة في تأليف الجماعات التعاونية ومراقبتها مراقبة شديدة ، خشية أن تصبح مراكر سياسية تناوىء حكومة ذلك العهد

وقد عهد بوضع مشروع قانون التعاون الجديد الى لجنة تشكلت من بعض الشيوخ والنواب والوظفين والقنيين ومديرى البنوك ممن امتازوا بخبرة خاصة في هذا الموضوع ، وتم وضع هذا القانون واصداره (قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ بشأن الجمعيات التعاونية المصرية) بعد أن استنيطت اللجنة أحكامه من قوانين التعاون في البلاد المختلفة ، آخذة منها بما كان أكثر ملاءمة لحالة البلاد الزراعية

والاقتصادية ، ومن القواعد الاساسية التى عني بها القانون الجديد انشاء مجلس أعلا للتعاون ، مهمته بحث الخطط العامة للحركة التعاونية ، وفحص وسائل الانتفاع بما تقدمه لحكومة أو الهيئات أو الافراد من الاعانات للمالية وغيرها ، والاشارة بما يؤدى الى بث روح التعاون وتوطيده فى البلاد

٢٨٢ - مواطن الضعف فى جماعات التعاون الزراعيه فى مصر :

لم ينبج من جماعات التعاون فى مصر الا ما أنشأه المرحوم عمر بك لطفى نفسه وما أنشأه بعده أنصاره وأتباعه على مبادئ التعاون الصحيحه ، وهذه الجماعات قليلة العدد جداً ، وبخاصة الزراعيه منها ، فهى لا تشغل فى الحياه الريفيه الامكانا ضئيلاً^١ ، وتكاد تقتصر على شراء الأسمدة والبذور وما اليها من المواد الزراعيه اللزومه لأعضائها ، أما القرض الزراعى فلاقوم به الا نادراً ، فى حين أن بيع الحاصلات الزراعيه لا أثر له بين عملياتها

ويرجع الاختصاصيون قلة نجاحها الى أسباب كثيره منها :

- (١) جهل المديرين باصول التعاون ، وقلة خبرتهم بامور الاداره ، واختلال نظام اللجان الاداريه اختلالاً يجعلها لا تؤدى من العمل الا قدرأ ضئيلاً
- (٢) نزعة هذه الجماعات الى رفع ثمن أسهمها كلما صادفت شيئاً من النجاح ، وزاد رأس مالها الاحتياطى ، وهذا لايتفق ومبدأ التعاون ، اذ يؤدى الى اقضاء القراء عن الاشتراك فيها

- (٣) ميل أغلب الجماعات الى رفع ائمان سلمها لتوزيع على أعضائها أكبر ربح مستطاع ، وهذا أيضاً لايتفق وأغراض الجماعات التعاونيه ، فهى ليس مقصدها الكسب ، ولهذا كان ثمن بيعها لا يختلف عن ثمن شرائها الا بمقدار يسير يكفى لسد النفقات المختلفه ، وان بقى بعد ذلك شيء من الربح كان زهيداً

١ يقدر الدكتور ابراهيم رشاد عدد جماعات التعاون فى مصر فى سنة ١٩٢٦ بست جماعات فى الريف ، وثمانى عشرة جماعه فى المدن — التعاون فى الزراعه للدكتور ابراهيم رشاد ، ص ٢٦

(٤) عدم مراعاة بعض هذه الجماعات المبدأ التعاوني القاضي بعدم الاقراض
الالاعراض انتاجية ، فتقرض من النقود لأعضائها ما يصرفونه في غير الشؤون الزراعية
(٥) اعتماد أغلب هذه الجماعات في حياتها على تضديد شخص واحد ، فاذا
امتنع عنها تضديده كان مصيرها الانحلال ، أما بقية الاعضاء فانهم لايهتمون كثيراً
بحضور اجتماعاتها ، والاشتراك فعالا في ادارة أعمالها

(٦) عدم وجود هيئة تكون حلقة الاتصال بين الجماعات المختلفة ، وتسهر
على صيانة الصالح التعاونية ، ولقد كانت النية معقودة على أن تقوم بهذه المهمة
« النقابة العامة للتعاون » التي تأسست في سنة ١٩١٢ ، فتصبح اتحاد عام وجماعة
للاتجار بالجملة ومصرف رئيسي في وقت واحد لمختلف جماعات التعاون ، غير أن
الروح الرأسمالية تغلبت عليها ، بالرغم مما كان قد بدا من غيرية مؤسسيها على مبدأ
التعاون ، فلم تتمكن من التوفيق بين ميل حملة أسهمها الى الحصول على ربح كبير
ووظيفتها كاتحاد عام للحركة التعاونية في مصر ، ولذلك فشلت في مهمتها

(٧) اغفال أغلب هذه الجماعات الاعراض الاجتماعية والتعليمية للتعاون ،
فعى لم تعمل شيئاً في سبيل رفع مستوى أعضائها من تلك الوجهة^١
ومهما يكن من أمر فلا بد لنجاح حركة التعاون الزراعي في مصر من مساعدة
الحكومة ومظاهرتها لها ، وذلك نظراً لانتشار الأمية في البلاد ، وحدائه عهدها
بمثل تلك النظم ، ولا بد من العمل بكل الوسائل على بث الدعوة ، ونشر المبادئ
التعاونية الصحيحة بين طبقات الجمهور

الباب الرابع تضافر عوامل الانتاج

٢٨٣ — **من البيع وثقة الانتاج** : كل منظم يجد أن يتوافر له القدر الضروري من العمل والعناصر الطبيعية ورأس المال ، يأخذ يحاط ويوفق بينها حسب مقتضيات الفن الزراعى أو الصناعى أو التجارى ، وهو فى كل هذا يحرص أشد الحرص على الحصول على أكبر ربح مستطاع بفضل زيادة ثمن البيع على ثقة الانتاج ، فأما ثمن البيع فسينبى فى فصل آت كيف يتحدد فى السوق ، وأما ثقة الانتاج فسنأتى فيما يلى على العناصر التى تتألف منها ، مبينين كيف أنها تتغير بتغير درجة اتساع المشروع ، وبتغير النسبة بين عوامل الانتاج الثلاثة

الفصل الأول ثقة الانتاج^١

٢٨٤ — **عناصر ثقة الانتاج الرئيسية** : تتألف ثقة انتاج سلعة من السلع — مثل قطعة من القماش — من مجموع ما أثقته منتجها فى سبيل الحصول عليها بالشكل الذى تخرج به من مكان انتاجها وعناصر ثقة الانتاج الرئيسية هى : (١) ثمن المواد الأولية مثل القطن والقمح ، (٢) قيمة جزء من رأس المال الثابت مثل الآلات^٢ ، (٣) فائدة رأس

١ Le Coût de production

٢ الآلة التى يشتريها رب المصنع يبلغ ٥٠٠ جنيه مثلاً تصبح بعد مرور مدة مثل ١٠ سنوات غير

للال المستثمر في المشروع ، (٤) أجور العمال الذين يستخدمون في الانتاج ويدخل فيها ثمن خدمة المنظم نفسه ، (٥) ايجار الارض والبناء اللازمين للمشروع ، (٦) النفقات الثرية المختلفة ، مثل الضرائب والتأمينات^١

غير انك اذا أمعنت النظر وجدت أن العنصرين الاولين يمكن تحليل كل منهما الى ثلاثة عناصر يتكون من مجموعها نفقة انتاجهما ، فالقطن مثلاً تتألف نفقة انتاجه من : (١) ايجار الارض ، (ب) اجور العمال الذين يزرعونه ، (ج) فائدة رأس المال . اما النفقات الثرية فهي في الواقع عبارة عن ثمن خدمات مختلفة ، وعلى هذا فنفقة انتاج أية سلعة تتألف في النهاية من ثمن استخدام العمل ورأس المال والارض ، أى أنها لا تستعمل الا على الاجور والفائدة والايجار

ويفرق الأستاذ جيد^٢ بين نوعين من نفقات الانتاج ، وهما نفقة الانتاج الاجتماعية ونفقة الانتاج الفردية ، فالاولى هي عبارة عما استخدم بالذات في عملية الانتاج ، فهي تشمل الارض والعمل ورأس المال ، وأما الثانية فهي عبارة عن ثمن استخدام هذه العوامل في الانتاج ، فهي تشمل الايجار والأجر والفائدة ، ولما كانت نفقة الانتاج الفردية هي في الوقت نفسه دخل لبعض أشخاص هم الملاك والعمال والرأسماليين ، فان قيمة ما استهلك بالذات في عملية الانتاج هو دائماً أقل من نفقة الانتاج الفردية ، وعند ما يقال أن ثمن البيع يميل الى التعادل مع نفقة الانتاج ،

صالحة للاستعمال ، فلا يمكن بيعها بأكثر من ٥٠ جنيتها مثلاً ، فالنص الطارىء على قبضتها وهو مبلغ ٤٥٠ جنيتها لا يدخله رب المصنع في نفقة انتاج السنة العاشرة ، وانما يوزعه على المصير سنوات التي تستعمل الآلة خلالها ، فيصيب كل سنة منها ٤٥ جنيتها ، فيكون هذا القدر هو الذي يمثل قيمة جزء من الآلة الذي يدخل ضمن نفقة انتاج السلع التي أخرجها المصنع في خلال العام

١ وحتى اذا كان صاحب المصروع يملك الارض ويأتي من عنده برأس المال كله فانه يدخل في نفقة انتاجه فائدة رأسماله وريح أرضه ، فيكون هو للمصروع الذي يدفعهما اليه كما كان يدفعهما الى غيره

فانه يراد بذلك نفقة الانتاج الفردية لا الاجتماعية ، اذ من الخطأ القول بان الثروة المنتجة تتعادل مع الثروة المستهلكة ، فان من طبيعة كل عملية انتاج ان تخرج من للنافع أكثر مما تستهلك ، ولولا ذلك لما تقدمت الانسانية وزاد استهلاكها كما زادت رؤوس أموالها^١

٢٨٥ - تغير نفقة الانتاج بتغير النسبة بين عوامل الانتاج أو بزيادة بعضها كلها في وقت واحد : لما كان انتاج أى نوع من الثروات يتطلب تضاعف عوامل الانتاج الثلاثة، فن الواضح أنه لزيادة كمية الناتج من ثروة معينة يتعين استخدام كميات أكبر من عوامل الانتاج ، وتتحقق زيادة هذه العوامل على أشكال مختلفة نردها مبدئياً الى شكاكين رئيسيين : فالمنظم اما أن يزيد بعض عوامل الانتاج دون البعض الآخر ، واما أن يزيد كل عوامل الانتاج في وقت واحد

(الشكل الأول) : حالة ما إذا ظل احد عوامل الانتاج على الأقل ثابتا في حين تزداد كمية غيره ، وبذلك تتغير النسبة بين عوامل الانتاج الثلاثة ، ولا يوضح ذلك فروض أن مزارعا يزرع قطعة أرض مساحتها ٢٠ فداناً فتقل له قحها مقداره ٨٠ أردبا ، ويريد أن يحصل من القمح على مقدار أكبر ، فيرى أمامه طرقاً مختلفة للوصول الى ذلك :

الطريقة الأولى : أن يزرع القطعة نفسها من الأرض ، ولكنه يستخدم من الأيدي العاملة عدداً أكبر (زيادة العمل) ، ومن الأسمدة والآلات الزراعية مقداراً أوفر (زيادة رأس المال)

الطريقة الثانية : أن يزرع القطعة نفسها من الأرض ، ويستخدم العدد نفسه من المال ، ولكنه يزيد من رأس المال الذى يخصه لزيادتها

الطريقة الثالثة : أن يزرع القطعة نفسها من الأرض ، ويستخدم للمقدار نفسه من رأس المال ، ولكنه يزيد من مقدار العمل الزراعى

الطريقة الرابعة: أن يزيد من مساحة قطعة الأرض ، من غير أن يحدث زيادة

ما في مقدار العمل ورأس المال

الطريقة الخامسة: أن يزيد من مساحة قطعة الأرض ، من غير أن يزيد من

مقدار رأس المال الزراعى

الطريقة السادسة: أن يزيد من مساحة قطعة الأرض ، ومن مقدار رأس المال ،

مع احتفاظه بكمية العمل التى كان يستخدمها أولاً^١

وكذلك الحال فى الصناعة ، فرب للصنع يستطيع أن يغير من النسبة بين

عوامل الانتاج بما لا يخرج عن النحو المتقنم

(الشكل الثانى) : حالة ما اذا زادت كل عوامل الانتاج فى وقت واحد، وهذه

الزيادة اما أن تكون كلها بنسبة واحدة ، واما أن تكون بنسب مختلفة ، فالزراع

مثلا الذى يريد أن يوسع مشروعه الزراعى بشرائه قطعة أرض جديدة واستخدامه

عدداً أكبر من العمال وكية أكثر من رأس المال يتبع فى ذلك إحدى طريقتين :

الطريقة الأولى : أن يجعل زيادة كل من الأرض والعمل ورأس المال تمشى

١ ويمكن التمثيل بالأرقام لكل طريقة من هذه الطرق كما فى الجدول الآتى :

مقدار رأس المال	وحدات العمل	مساحة الأرض	—
٥٠ جنهما	٥ عمال	٢٠ فداناً	الطريقة الاولى
٧٠	٧	٢٠	» الثانية
٧٠	٥	٢٠	» الثالثة
٥٠	٧	٢٠	» الرابعة
٥٠	٥	٣٠	» الخامسة
٥٠	٧	٣٠	» السادسة
٧٠	٥	٣٠	

مع بعضها بنسبة واحدة

الطريقة الثانية : ان يزيد كلا من الارض والعمل ورأس المال بنسب غير متساوية^١

والأمر لا يختلف عن ذلك بالنسبة لرب المصنع الذى يريد أن يوسع مشروعه الصناعى بزيادة عوامل الانتاج كلها

٢٨٦ — نظرية الغلة الغير نسبية : فلنبحث الآن فيما يترتب على زيادة عوامل الانتاج من حيث زيادة الغلة ، وهنا نرى من الاقتصاديين من ذهب الى التفرقة بين الزراعة والصناعة من حيث القانون الذى تخضع له زيادة الغلة فى كل منهما : فبالنسبة للصناعة يقولون أنه ليس هناك حد لزيادة الناتج الصناعى ، وأن هذه الزيادة هى أكبر نسبياً من زيادة عوامل الانتاج ، فإذا كان ما يستعمل من وحدات رأس المال فى مصنع هو « ١٠ » وكان ما يخرج هذا المصنع سنوياً من الناتج هو « ٢٠ » ، فإنه إذا تضاعف رأس المال فأصبح « ٢٠ » فالناتج لا يفتو « ٤٠ » وإنما يزيد بنسبة أكثر من الضعف فيصبح « ٥٠ أو ٦٠ » مثلاً ، ومن أجل هذا يقولون بأن القانون الذى يسرى على الصناعة هو قانون الغلة المتزايدة (Loi du rendement croissant—Law of increasing return). وأما بالنسبة للزراعة فيقولون أن الأمر بعكس ذلك ، فإذا كان مقدار ما يستعمل من رأس المال فى الزراعة هو « ٢٠ » وكانت الغلة التى تقابله هى « ٣٠ » ، فإنه إذا زاد رأس المال الى « ٤٠ » فالغلة التى تقابله لا تصبح « ٦٠ » وإنما قد لا تزيد عن « ٥٠ » ، أى أنها

١ ويمكن التبيل لكل من هاتين الطريقتين بالارقام كما فى الجدول الآتى :

مقدار رأس المال	مقدار العمل	مساحة الارض	
٣٠ جنيه	٣ عمال	١٠ أفدنة	—
» ٦٠	» ٦	» ٢٠	الطريقة الاولى
» ٧٠	» ٥	» ٢٠	الطريقة الثانية

تزيد بنسبة أقل من نسبة زيادة رأس المال ، وقد يأتي وقت لا تأتي زيادة رأس المال في الزراعة بزيادة ما في غلتها ، بل قد يفضى تجاوز زيادة رأس المال حداً معيناً الى نقص في الغلة الكلية ، فالأفراط في تسميد الأرض مثلاً وهو يضر الأرض في خصبها يؤدي الى نقص في غلتها ، ولذلك قالوا بأن القانون الذي يسرى على الزراعة هو قانون الغلة المتناقصة - *Loi du rendement décroissant — Law of diminishing return*)

وهذا التناقض بين الصناعة والزراعة من حيث غلة كل منهما هو الذي يعرف باسم قانون الغلة الغير نسبية (*Loi du rendement non proportionnel*) أو قانون الغلات المتزايدة والمتناقصة^٢ . وهو من أشهر القوانين التي صاغها وأفاض في البحث فيها أصحاب المذهب الحر في اقتصادها وبخاصة ريكاردو وستوارت ميل^٣ وقد استخلصوا منه نتيجتين عمليتين على جانب كبير من الأهمية وهما : (١) ميل أمان الحاصلات الزراعية الى الزيادة باطراد فانه كلما اشتدت الحاجة الى الحاصلات الزراعية بسبب تزايد عدد السكان ، كلما اشتدت مقاومة الأرض ، فلم تجار غلتها جهود الانسان في زيادتها ، وكلما زادت ثقله الانتاج بنسبة أكبر من نسبة زيادة الغلة ، وقد بنى على هذه النتيجة نظرية من أشهر نظريات الاقتصاد السياسي ، وهي نظرية ريكاردو في الربح^٤ ، (٢) ميل أمان للمنتجات الصناعية الى التناقص باطراد ، فانه كلما ازداد الناتج الصناعي كلما قلت نسبياً ثقله الانتاج ، وهذا من أهم الأسباب التي تجعل الانتاج الكبير ينتشر في الصناعة

١ وأدخلوا في ذلك أيضاً استغلال المناجم ومصادر الامحاك وأراضى البناء

٢ ميو ، في Cours ، الجزء الاول ، ص ١١٠ — ١١١

٣ أنظر ستوارت ميل ، في Principles ، الفصلين الثاني عشر والثالث عشر ، ص

١٠٨ — ١٢٢

٤ البحث في هذه النظرية يدخل في باب التوزيع .

٢٨٧ — فقد نظرية الغلة الغير نسبية : هذه النظرية من حيث أنها تنفرد بين الصناعة والزراعة من حيث ما يسرى على غلة كل منهما من القوانين لا يمكن التسليم بصحتها ، فانه في أى فرع من فروع الانتاج تزداد الغلة أحيانا بنسبة أكبر من نسبة زيادة عوامل الانتاج ، فيكون القانون الذى تخضع له هو قانون الغلة المتزايدة ، وأحيانا أخرى تزداد بنسبة أقل ، فيكون القانون الذى تخضع له هو قانون الغلة المتناقصة . والفرق الوحيد بين الصناعة والزراعة هو أنه في الزراعة لا يمكن في البلاد القديمة الكثيفة السكان أن يزداد من عوامل الانتاج سوى العمل ورأس المال ، أما الأرض فلا يمكن زيادتها ، لأن ما هو صالح للزراعة منها محدود في كميته ، ولهذا يظهر فيها واضحا أثر قانون الغلة المتناقصة ، في حين أنه في الصناعة يمكن — على وجه عام — أن تزداد عوامل الانتاج كلها في وقت واحد بالنسبة التى تأتى بأكثر غلة ، وبذلك لا يكون هناك محل لفعل قانون الغلة المتناقصة فالفرقة إذاً يجب أن تكون بين الحالتين اللتين أشرنا اليهما آتاهما : ١ — حالة ما اذا ظل عامل من عوامل الانتاج على الأقل ثابتا ، وتغيرت النسبة بين عوامل الانتاج الثلاثة على أثر زيادة كمية أحد العاملين الآخرين أو كلاهما ، وهنا يظهر أثر قانون الغلة المتناقصة ابتداء من حد معين في كل فروع الانتاج على السواء ، ٢ — حالة ما اذا اتسع نطاق المشروع بزيادة عوامل الانتاج كلها ، وهنا يبحث في فوائد الانتاج الكبير ، وما يؤدى اليه من اقتصاد في النفقات ، وهو موضوع نترك البحث فيه الى الفصل الثالث من هذا الباب ، ونبدأ هنا بالبحث في قانون الغلة المتناقصة في الزراعة أولا ، ثم في غيرها من فروع الانتاج ثانيا

الفصل الثاني

قانون الغلة المتناقصة

المبحث الاول

قانون الغلة المتناقصة في الزراعة

٢٨٨ - (١) انطبق قانونه الغلة المتناقصة على قطعة معينة من

الارض من الرراعية : لكل قطعة من الارض حد يبلغ عنده الانتاج غلته القصوى بالنسبة لما يستخلم فيها من العمل ورأس المال ، بحيث لو زيد مقدار المستخلم منهما على هذا الحد لأخذت الغلة التي تنشأ عن هذه الزيادة في التناقص النسبي ، ولا يوضح ذلك نفرض أن قطعة معينة من الأرض تزرع قمحاً فتأى بغلة قدرها ١٠٠ أردب إذا استخلم فيها ١٠ وحدات من العمل ورأس المال ، وبذلك تكون الغلة النسبية لكل وحدة هي ١٠ أرداب ، فإذا استخلم في زراعتها ٢٠ وحدة من العمل ورأس المال فقد تغل ٢٢٠ أردباً ، وبذلك تكون الغلة النسبية ١١ أردباً ، وإذا استخلم فيها ٣٠ وحدة من العمل ورأس المال فقد تغل ٣٠٠ أردب ، وبذلك تكون الغلة النسبية ١٠ أرداب ، وهكذا كلما زادت وحدات العمل ورأس المال بمد ذلك كلما قصت الغلة النسبية كما يتضح من الجدول الآتى :

الحالة الاولى الحالة الثانية الحالة الثالثة الحالة الرابعة الحالة الخامسة

وحدات العمل ورأس المال :	١٠	٢٠	٣٠	٤٠	٥٠
الغلة الكلية :	١٠٠	٢٢٠	٣٠٠	٣٦٠	٤٠٠
الغلة النسبية :	١٠	١١	١٠	٩	٨

ومن هذا ترى أن الغلة النسبية بعد أن بلغت حدها الأقصى في الحالة الثانية أخذت في التناقص ابتداء من الحالة الثالثة حيث عادت إلى ما كانت عليه في الحالة الأولى ، واستمر تناقصها في الحالات الرابعة والخامسة . وإذا نحن واصلنا زيادة وحدات العمل ورأس المال وجدنا أن هناك حداً لا تزيد بعده الغلة الكلية نفسها باستخدام وحدات جديدة من العمل ورأس المال ، ولهذا كان ستوارت ميل يشبه غلة الأرض بنسيج مرث قابل للتمدد كلما زدته شداً ، كلما تطلب بذل مجهود أكبر ، حتى يأتي وقت لا يمكن النهاب في شدة إلى حد أبداً

وهذا الحد الذي يبدأ عنده فعل قانون الغلة للتناقص ليس ثابتاً ، بل هو متغير تبعاً لما يصيب الأرض من اصلاح ، ولما يطرأ على العلوم الزراعية من تقدم

٢٨٩ — (ب) انطباق قانون الغلة المتناقص على مجموع الأراضي الزراعية في بلد معين : لا يضح ذلك فرض أن الأراضي الزراعية التي في بلد معين قد رتبت أنواعها ترتيباً تنازلياً بحسب خصبها على النحو الآتي : ع^١ ، ع^٢ ، ع^٣ ، ومعنى هذا أنه عند تساوى وحدات العمل ورأس المال التي تنفق على مساحة واحدة من كل نوع من هذه الأنواع الثلاثة فإن ع^١ تخرج من القمح كمية أكبر مما تخرجه ع^٢ ، وهذه تخرج أكثر مما تخرجه ع^٣ ، أو بعبارة أخرى لكي يمكن الحصول على نفس الكمية من القمح من مساحة واحدة من كل من هذه الأنواع الثلاثة ، فإن زراعة الأرض ع^١ تتطلب من وحدات العمل ورأس المال أقل مما تتطلبه ع^٢ ، وهذه تتطلب من وحداتها أقل مما تتطلبه ع^٣ . فإذا بدى بزراعة الأرض ع^١ ، وأخذ في إضافة وحدات جديدة متساوية من العمل ورأس المال إلى ما استخدم فيها أولاً ، فإنه ابتداء من حد معين تأخذ غلتها النسبية في التناقص على نحو ما سبق بيانه ، حتى يأتي وقت يصبح فيه استخدام الوحدات الجديدة من العمل ورأس المال في زراعة الأرض ع^٢ أفضل من إضافتها إلى ما هو مستخدم في الأرض ع^١ ، ثم

يأتى وقت آخر يصبح فيه استخدام الوحدات الجديدة من العمل ورأس المال في زراعة الأرض ع^٢ أفضل من اضافتها الى المستخدم منها في الأرض ع^١.

ولهذا ترى في البلاد القديمة الكثيفة السكان أن أجود الأرض ليست وحدها هي التي تزرع ، بل يزرع بجانبها المتوسط والردىء ، فتجد من الأرض المزروعة ما لا ينتج القدان سوى « ٥ » أراب من القمح ، مع أن هناك بجانبها ما ينتج باستخدام نفس الكمية من العمل ورأس المال « ٧ » أراب ، فلو كان الانسان قادراً على مضاعفة ما تنتجه الأرض الجيدة بمضاعفة العمل ورأس المال لما لجأ الى زراعة قطعة أخرى بجانبها أقل جودة منها ، لأن « ن » من العمل ورأس المال في الحالة الأولى تخرج له « ١٤ » أرباً ($١٤ = ٧ \times ٢$) ، في حين أن « ن » في الحالة الثانية لا تخرج له سوى « ١٢ » أرباً ($١٢ = ٥ + ٧$) ، ولكن وجود قانون الغلة المتناقصة في الزراعة هو الذى يحمل الانسان على أن يزرع بجانب الأراضى الجيدة الأراضى الأقل جودة

وقد كان اهتمام الاقتصاديين وبخاصة الانجليز منهم بهذا القانون عظيماً في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، ففي هذا العهد حيث لم يبلغ الفن الزراعى من التقدم ما يبلغه ذلك ، ولم تكد أراضى الدنيا الجديدة تستغل ، فقد جاهدوا بخوفهم من أن الأرض لا تكفى لتغذية الانسان ، اذ أنه كلما عنى بزرعها كلما ضئت بظلمتها ، وحقيقة أنت ترى أن قانون الغلة المتناقصة يفيخ بكل كفه في البلاد التي لا يتقدم فيها الفن الزراعى ، ويزداد عدد سكانها بسرعة ، ولكنك اذا نظرت الى بلاد العالم في مجموعها وجدت أن هناك أسباباً تدعو الى عدم اعارة هذه المخاوف عظيم أهمية في الزمن الحاضر :

فهذه العلوم الزراعية قد تقدمت كثيراً منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، فأمكن اصلاح كثير من الأراضى ، وتحسين الانواع الحيوانية والنباتية ، وزرع أراض كانت تعتبر غير قابلة للزراعة ، وزيادة ما تنتجه القطعة الواحدة من

الأرض بنسبة كبيرة ، وليس هناك ما يشعر بأن تقدم الفن الزراعى قد بلغ نهايته ، فقد يتوصل الانسان فى السنين القادمة الى اكتشاف طرق جديدة فى الزراعة ، ومن شأن كل تقدم فى العلم الزراعية ايجاد الحد الذى لا تتناسب عنده زيادة غلة الأرض مع زيادة نفقات انتاجها . ولا يزال يوجد فى هذا العالم أراض كثيرة لم تستغل بعد ، وغيرهالم يستغل الاستغلالضعيفاً . وقد كان من أثر تقدم أسباب المواصلات أن استطاعت البلاد القديمة التى لا تنتج من المواد الزراعية كل ما تحتاج اليه أن تأتى بها من بلاد أخرى ، فاستبدل منتجاتها الصناعية بالمنتجات الزراعية التى توجد بكثرة فى البلاد الجديدة . وبجانب الفن الزراعى يوجد فن آخر يرمى له تقدم كبير فى المستقبل ، وهو فن التغذية (L'art Alimentaire) ، الذى يرمى الى استخدام المواد النباتية والحيوانية فى التغذية على أفضل وجه ، فالانسان يندرج فى غذائه ، ويقول الاختصاصيون أنه يستطيع أن يحصل على العناصر الضرورية لتغذيته بنفقات أقل اذا هو راعى بعض القواعد العلمية . ويلاحظ أخيراً أن سير تزايد السكان قد أخذ فى التباطؤ حتى وقف تماماً فى بعض البلاد^١

المبحث الثانى

قانون الغلة المتناقصة قانون عام

٢٩٠ - انطباقه على استعمال المدامم والنقل : قانون الغلة المتناقصة كما يسرى على الزراعة يسرى على استغلال للناجم أيضاً ، وقد يكون أثره هنا أكثر وضوحاً ، فان نفقات استغلال للناجم تزايد كلما قربت معادنها من النفاد ، وأصبحت بسبب ذلك أحوال الاستخراج فيها أكثر صعوبة ، ولهذا يأخذ رأس المال والعمل ينصرفان عن للناجم التى استغلت زمناً طويلاً الى مناجم جديدة أغنى

من القديمة وأسهل منها استغلالا ، وفي حين أن خصوبة الارض تتجدد دائما بفضل التسميد ونموه فان ثروة المنجم لا تتجدد كلما استخرج الانسان شيئا من معادنه ولا يقتصر سريان قانون الغلة المتناقصة على الزراعة واستغلال المناجم بل هو قانون عام يسرى على سائر فروع الانتاج ، ففي النقل مثلا اذا أريد زيادة سرعة باخرة بعد حد معين بنسبة « ١-٢ » ، لتصبح سرعتها ٢٢ عقدة بعد اذ كانت ٢٠ عقدة ، فانه يضمن زيادة قوة آلاتها بنسبة « ١-٢ » ، واذا أريد مضاعفة سرعتها وجب زيادة قوة محركاتها بنسبة « ١٠ » أمثال ، ولهذا كان النقل السريع غالى الثمن^١

٢٩١ - انطباقه على الصناعة بالمعنى المبرول : « ا » انطباقه على مصنع.

معين : لكل مصنع حد يبلغ فيه الانتاج غلته القصوى بالنسبة لما يستعمل فيه من العمل ورأس المال ، بحيث لو زاد مقدار ما يستعمل فيه عن هذا الحد لأخذت غلته في التناقص النسبي كما هو الحال بالنسبة لقطعة معينة من الاراضى الزراعية ، ولذلك يمد أصحاب المصانع عند ما يريدون أن يزيدوا منتجاتهم فوق حد معين الى انشاء مصانع جديدة غير مكتملين بمصانهم القديمة

- وكما هو الحال في الزراعة فان كل تقدم في الفن الصناعى من شأنه أن يبعد الحد الذى يبدأ عنده فعل قانون الغلة المتناقصة في الصناعة ، فاختراع آلات جديدة وادخال التصنيعات العلمية على طرق إنجاز العمل ، كل ذلك وما اليه يحجل زيادة الناتج في المصنع خلال زمن طويل أكثر نسبيا من زيادة العمل ورأس المال
- « ب » انطباقه على نوع معين من الصناعات : ونضرب لهذا مثلا صناعة نساجة القطن ، فعند مصانع النساجة قابل دائما للزيادة ، ومن شأن استخدام وحدات متساوية من العمل ورأس المال في مصانع جديدة أن يأتى بناتج يعادل على الأقل ما يأتى به في المصانع القديمة (وذلك مع فرض أن الفن الصناعى يظل ثابتا لا يتقدم) ، ذلك أنه لا يوجد بين المصانع الجديدة والقديمة من الثباين في قوة الانتاج ما هو

موجود بين القطع المختلفة من الاراضى الزراعية التى تختلف قوة انتاجها باختلاف درجة خصبها ، ولذلك يقول نيكلسون^١ بانّه اذا انصرف العالم عن نساجة القطن فان لنكشير فى انجلترا — بانشاء مصانع جديدة فى هذه الصناعة ، وزيادة ما يستعمل فى المصانع القديمة من العمل ورأس المال — تستطيع أن تخرج من الاقمشة القطنية ما يكفى لكساء العالم كله ، وفى هذه الحالة لا يكون هناك أهمية عملية لقانون الغلة المتناقصة ، لأن الامكنة التى يمكن تشييد المصانع عليها لا يمتلئ تمامها ، ومع هذا فأن هذا القانون يبدو واضحاً عند ما تكون المصانع القديمة فى مركز ممتاز ، كقربها من المناجم أو مساقط المياه أو غير ذلك مما لا يتوافر للمصانع الجديدة ، فيكون هناك مصانع أفضل من غيرها ، كما كان هناك أراض زراعية أخصب وأفضل موقعاً من غيرها^٢

١ Nicholson, Principles of Political Economy طبعة سنة ١٩٠٢ ،

الجزء الاول ، ص ١٥٣

٢ ريبو ، فى Précis ، ص ٢٤٣

الفصل الثالث

الاتاج الكبير — قانون الغلة المتزايدة

المبحث الاول

مميزات الاتاج الكبير

٢٩٢ — مميزات الانتاج الكبير في الصناعة : من الصعب تعيين هذه المميزات بالذقة ، لأن المشروع الصناعي لا يعتبر كبيراً أو صغيراً على الإطلاق وإنما يعتبر كذلك بالنسبة لمشروع آخر ، فليس هناك مقياس عام يمكن الركون اليه ، فالمطبعة التي تستخدم ١٠٠ عامل مثلاً هي في عداد المطابع تعتبر مطبعة كبيرة ، في حين أن المصنع الذي يستخدم العدد نفسه من العمال في صناعة التمدين يعتبر مصنعاً صغيراً اذا قورن بغيره من مصانع التمدين ، وعلى وجه عام تتميز الصناعة الصغيرة عن الكبيرة بتفوق العمل اليدوى فيها ، وبساطة أدواتها ، وقلة ما يستخدم فيها من العمال ورؤوس الاموال اذا قورنت بالمصانع الأخرى التي من نوعها ، ونظراً لاستحالة حصر هذه العوامل جميعها ، فان الاحصائيات التي تبين حالة الانتاج في المصانع لا تشمل عادة الا على عاملين ، وهما عدد العمال في كل مصنع ، والقوى المحركة التي يستخدمها ، وكذلك في التجارة ترتب الاحصائيات للتاجر بحسب عدد للمستخدمين في كل منها ، غير أنه عند ما أرادت بعض الدول في العهد الاخير أن تفرض ضرائب خاصة على للتاجر الكبيرة اتخذت رقم الأعمال مقياساً للتفرقة بينها وبين للتاجر الصغيرة

٢٣٩ — مميزات الانتاج الكبيرة في الزراعة : يصعب في الزراعة أيضاً

التفرقة بين للشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ، فقطعة أرض على مقربة من مدينة مثل القاهرة تزرع خضروات مثلاً ، وتبلغ مساحتها ٥ أفدنة تعتبر زراعتها

زراعة كبيرة ، في حين أن قطعة أرض أخرى تزرع قحاً أو أرزاً ، في جهة مثل مديرية الغرية ، وتبلغ مساحتها أفدنة مثل الأولى ، تعتبر زراعتها صغيرة . فليست مساحة الأرض وحدها هي التي يمكن اتخاذها مقياساً للتمييز بين الزراعة الكبيرة والصغيرة ، وإنما يجب النظر أيضاً إلى نوع الزراعة وطريقتها من حيث أنها خفيفة أو كثيفة ، وموقع الأرض وخصوبتها ، وأحوال البيئة الاقتصادية ، ولما كانت الاحصائيات لا تستطيع أن تحصر كل العوامل التي يتوقف عليها درجة أهمية المشروعات الزراعية ، فهي تكفي عادة بترتيبها بحسب مساحتها وعدد العمال الاجراء فيها

٢٩٤ — الزراعة المكثفة والزراعة الكثيفة (Culture extensive et

culture intensive) : أساس التفرقة بين الزراعة الخفيفة والكثيفة هو النسبة بين عوامل الانتاج التي تستخدم للحصول على الكمية الواحدة من الناتج ، ففي الزراعة الخفيفة تكون مساحة الأرض كبيرة بالنسبة لما يستعمل فيها من العمل ورأس المال ، فيها يكون الاعتماد الأول على خصب الأرض الطبيعي ، في حين أنه في الزراعة الكثيفة تكون مساحة الأرض قليلة بالنسبة لما يبدل فيها من العمل ورأس المال ، أو من أحدهما دون الآخر ، فأساس الزراعة الكثيفة في الصين هو العمل ، في حين أن أساسها في بلاد غرب أوربا هو رأس المال ، وهي تتبع عادة متى ارتفعت قيمة الأراضي الزراعية ، وتغدر الحصول عليها ، ولهذا ترى أن الزراعة الخفيفة تصلح للبلاد الجديدة مثل جمهوريات أمريكا الجنوبية ، حيث تكثر الأراضي الزراعية وتهبط أثمانها ، في حين أن الزراعة الكثيفة تنتشر في البلاد القديمة التي يكثر سكانها وترتفع قيمة الأراضي الزراعية فيها ارتفاعاً كبيراً ، وذلك مثل هولندا والدنمرك وسويسرا

١ أنظر كوفيس ، في Cours ، الجزء الاول ، ص ٤٣٣ — ٤٣٥ والمراجع التي يشير

إليها ، وتروسي ، في Cours ، الجزء الاول ، ص ١١٠ — ١١٢

وبلجيكا وفرنسا والمانيا وانجلترا وشمال إيطاليا ، ففي هذه البلاد كلها تقضى الضرورة بان يستخلم فى الأرض ، وهى عنصر نادر وغالى الثمن ، كيات كبيرة من العمل ورأس للمال^١

المبحث الثانى

مزايا الانتاج الكبيرة وعيوبه

٢٩٥ — مزايا الانتاج الكبيرة : (١) أول هذه المزايا يأتى من تركيز رؤوس الاموال ، والفضل فى هذا التركيز يرجع الى شركات للساهمة التى يتبها لها سبل الوصول الى حشد الكثير من رؤوس الاموال بفضل ما تصدره من الأسهم والسندات ، وما تقررته من البنوك فضل الثقة التى يولها فى النفوس اتساع نطاق أعمالها ، وكلما كانت رؤوس الاموال عظيمة كلما زادت قدرة للشروع على استخدام الآلات التى هى أكثر انتاجاً من العمل اليدوى ، وكلما زادت قوة الآلة البخارية كلما قلت نفقات ما يستهلكه الحصان البخارى من الوقود ، كما أن ثمن شراء آلة بخارية قوتها ١٠٠ حصان مثلاً ليس ١٠ أمثال ثمن آلة قوتها ١٠ حصنة ، بل هو دون ذلك ، والمتجر الكبير الذى تبلغ مبيعاته ١٠٠ مرة قدر مبيعات المتجر الصغير لا يكون بحاجة الى الاحتفاظ بكمية من السلع تعادل ١٠٠ مرة ما يحتفظ به المتجر الصغير ، بل يكفيه أن يكون لديه ١٠ أمثاله من السلع يجددها ١٠ مرات فى العام (٢) والانتاج الكبير يكفل استخدام العمل على أحسن وجه ، فبينما ترى أعمال الادارة فى للشروع الصغير يقوم بها عادة من يأتى برأس المال ، وهو قد لا

١ والزراعة الحقيقية ليست بالضرورة زراعة متأخرة ، فقد يكون من الاوفى للزارع ولو كان يملك الكثير من رأس المال وتتوفر له الخبرة الفنية أن لا يتبع سوى طريقة الزراعة الخفيفة ، اذ ليس ثمت فائدة من تجمع رأس المال والعمل فى مساحة صغيرة من الارض فى الجهات التى يمل فيها السكان وتكثر فيها الاراضى الجيدة الرخيصة

يتوفر على الكفاءة اللازمة لذلك ، فان ادارة للشروع الكبير توكل عادة الى أشخاص معينون لكفاءتهم وليس لرأس ملهم ، ومن شأن للشروعات الكبيرة أن تجذب اليها كبار الفنيين بفضل ارتفاع للرتبات فيها .

والانتاج الكبير يدعو الى الاقتصاد في عدد الأيدي العاملة ، فأنت ترى أنه اذا كان هناك ١٠ مصانع صغيرة يستخدم كل منها آلة قوتها عشرة أحصنة بخارية فانها تحتاج الى استخدام ١٠ ميكانيكيين لتسييرها والاشراف عليها ، في حين أنه في المصنع الكبير يكفي ميكانيكي واحد للاشراف على آلة قوتها ١٠٠ حصان بخارى قوم بما تقوم به المشرآلات الأولى ، وكذلك يستطيع للشروع الكبير أن يقسم العمل فيه على أفضل وجه ، ولا يضيع فيه سدى شيء من وقت عماله ، فبينما ترى في المصنع الصغير أن الكاتب وعامل النقل مثلاً يظللان جزءاً من يومهما عاطلين ، وأن عهد اليهما بعمل غير عملهما لم يحسنا القيام به ، فان جميع العمال في المصنع الكبير يشتغلون طول يوم عملهم كل فيما تخصص له

(٣) وهو يدعو الى الاقتصاد في المكان الذى تشغله للآلات الصناعية أو التجارية ، فمساحة الأرض التى يقوم عليها بناء مصنع كبير لا تكون ١٠ مرات قدر مساحة الأرض اللازمة لبناء ١٠ مصانع صغيرة كل منها جزء للمصنع الكبير ، بل هي أقل من ذلك ، الى هذا أنه كلما كان للمصنع أو للتجرأكثر اتساعاً كلما كان التكاليف من البناء الذى يشغله أقل إيجاراً^١

(٤) للمصروفات الثرية (frais généraux) مثل إيجار المصنع وتفتات الانارة والتدفئة والتأمين وراتب المدير ، هي في الانتاج الكبير أقل نسبياً منها في

١ وضرب الاستاذ جيد لهذا مثلاً مثبتر في باريس تبلغ مبيعاته في اليوم ٥٠٠ فرنك يذبح إيجاراً مقداره ٨٠٠٠ فرنك ، في حين أن متبتر البون مارشيه الذى تبلغ مبيعاته يومياً ٥٠٠٠ و ٥٠٠ فرنك يبلغ ما يدفعه من الإيجار ١٠٠٠ و ٥٠٠ فرنك ، فلو أن النسبة بين المبيعات والإيجار كانت واحدة في الحالتين لوجب أن يكون إيجار البون مارشيه ٨٠٠٠ و ٥٠٠ فرنك ($\frac{8000 \times 500}{5000}$) — جيد في Cours ، الجزء الاول ، ص ٣٠٤

الانتاج الصغير. وهنا نبين أنه في كل مشروع صناعي تتألف نفقة الانتاج من جزئين : جزء ثابت وجزء متغير ، فأما الجزء الثابت فيشمل النفقات الثابتة كلها ، وهذه تظل واحدة سواء أُنْتِجَ للمشروع قليلاً أو كثيراً ، وأما الجزء المتغير ويطلق عليه اسم « نفقة الانتاج الجزئية » (prix de revient partiel) فيشمل النفقات التي تضاف الى المصروفات الثابتة للحصول على كل وحدة من الناتج ، وذلك مثل ثمن المواد الأولية وأجور العمال ، ومن هنا ترى أن نفقة الانتاج الكلية لأي وحدة من الناتج تتكون من : نفقة انتاجها الجزئية + نصيبها في النفقات الثابتة. وعليه فإذا كان هناك مصنع من مصانع النسيج يخرج ١٠٠٠٠ قطعة من القماش ، فإن نفقة الانتاج الكلية لكل قطعة تكون أعلا مما لو كان يخرج ٢٠٠٠٠ قطعة ، لأنه إذا كانت نفقة الانتاج الجزئية لكل قطعة من القماش ٤٠ قرشاً ، وكانت النفقات الثابتة في المصنع ٦٠٠٠٠٠ قرشاً ، فإن نفقة الانتاج الكلية في الحالة الاولى تكون عبارة عن $40 + \frac{600000}{10000} = 100$ قرش ، في حين أنها في الحالة الثانية تكون عبارة عن $40 + \frac{600000}{20000} = 70$ قرشاً

(٥) وقد أمكن بفضل الانتاج الكبير الانخفاض بفضلات المواد التي تهمل عادة في الانتاج الصغير ، فضلات القطن والصوف في المصانع الكبيرة تستعمل في صنع بعض أنواع المنسوجات ، كما تستعمل المادة المهدية التي يشتمل عليها الصوف في صنع الصابون ، وكذلك يفتتح فضلات النعم الصّوك في المصانع الكبيرة في عمل الاصباغ والروائح والعقاقير والفرغعات وغير ذلك^٢

(٦) نفقات شراء المشروعات الكبيرة هي نسبياً أقل من نفقات شراء المشروعات الصغيرة ، لأن الأولى اذ تشتري المواد الخام ومواد الوقود وغيرها بكميات كبيرة فأنها تشتريها بسعر اقل من سعر شراء المشروعات الصغيرة ، كما أن

١ كلسون ، في Cours ، الجزء الاول ، ص ٢٢٩

٢ جيد ، في Cours ، الجزء الاول ، ص ٢٨٤

تقلات قلها تنقص نسبياً تبعاً لزيادة كميّتها

(٧) وكذلك تقلات البيع هي أقل نسبياً في الانتاج الكبير منها في الصغير فالشروع الكبير يستطيع أنه يتولى بنفسه بيع منتجاته ، فيستغنى بذلك عن الوسطاء ، كما تقل نسبياً تقلات نقل منتجاته الى الاسواق نظراً لكثرتها ، وتستطيع المشروعات الكبيرة أن تملك بعض وسائل النقل كالسكك الحديدية التي قسّمها بعض المصانع الكبيرة لنقل منتجاتها الى بعض محطات السكك الحديدية الرئيسية ، وكالسفن التي تملكها لنقل منتجاتها الى البلاد الواقعة على ضفاف الأنهار الكبيرة (٨) ويستطيع المشروع الكبير أن يفتح برج يسير في كل صفقة ، لانه لما كانت جملة مبيعاته جسيمة ، فهو مع يمه كل وحدة منها بثمن أرخص من غيره يحرز مع ذلك في آخر الأمر ربحاً كلياً عظيماً

(٩) وأخيراً يتمتع العمال في المصانع والتاجر الكبيرة بحالة صحية أفضل من التي يجلبونها في المصانع والتاجر الصغيرة ، لانهم في الأولى يشتغلون في أماكن متسعة جيدة التهوية ، وهي دائماً تحت مراقبة رجال الحكومة

٢٩٦ — عيوب الانتاج الكبير : وبجانب ما تقدم من مزايا الانتاج الكبير يذكر الاقتصاديون له عيوباً أهمها ما يأتي :

(١) لما كانت المشروعات الكبيرة تستلزم مقداراً كبيراً من رؤوس الاموال الثابتة على شكل آلات ومبان وغيرها ، فان تعطيل سير العمل فيها السبب ما ينزل بها خسارة جسيمة ، الى هذا أن المصانع الكبيرة تنتج في الغالب أكثر مما تستطيع أسواقها الحاضرة أن تستهلكه ، فيتراكم لديها من السلع كميات كبيرة فاذا ما فقدت بعض أسواقها ، أو لم يتحقق أملها في الاستيلاء على أسواق جديدة اضطرت ، كي تتخلص من هذه السلع للتراكمة لديها ، الى تخفيض أثمانها تخفيضاً قد يؤدي الى افلاسها ، وهي لهذا لا تثنى عن البحث وراء أسواق جديدة لتبتلع الزائد من منتجاتها ، وهي مرغمة في سبيل الحصول على هذه الاسواق على العمل

دائماً على تقليل ثقلات انتاجها ، وهذا ما يحملها على تخفيض أجور عمالها وتقليل ارباحها (٢) صعوبة الادارة العامة والاشراف على سير العمل في المشروعات الكبيرة ، فان الاسواق التي تصرف فيها منتجاتها هي أسواق متسعة يهتدر على الادارة أن تلم تماماً بأحوالها ، وهي كثيراً ما تكون أجنبية فتصبح تحت رحمة السياسة التجارية التي تتبعها الدول الأخرى ، كما أنه في المشروعات الكبيرة يهتد بمراقبة العمل الى أشخاص اجراء ، فلا يتوفر عندهم من الخبرة على مصلحة المشروع ما يكون عند صاحب العمل نفسه ، وهذا ما يدعو الى قلة انتاج العمل ، لا سيما وأن طريقة الاجر التي تتبع في أغلب الأحيان هي طريقة الأجر بالوقت لا الأجر بالقطعة

(٢) الانتاج الكبير يحمل بين ثناياه خطراً كبيراً على المنافسة الحرة ، اذ كثيراً ما يؤدي الى الاحتكار الفعلي ، ذلك أن انتشار الانتاج الكبير في أحد فروع الانتاج يكون في الغالب مصحوباً بتقليل عدد المشروعات ، فيسهل بذلك اتقانها تلم على السوق أسعارها ، وقد كان ذلك مما عمل على تأليف قطاعات الانتاج والشركات الموحدة^١

١ بلانشار ، في Cours ، الجزء الاول ، ص ١٤٣ — ١٤٥

الباب الخامس

التوازن بين الانتاج والاستهلاك

الفصل الأول

كيف يحدث التوازن بين الانتاج والاستهلاك

٢٩٧- مسئلة التوازن في العصور القديمة والحديثة : في العصور القديمة عند ما كان أعضاء الاسرة أو الجماعة الواحدة ينتجون بأنفسهم ما يستهلكون ، كان يسيراً عليهم أن يهرقوا حاجاتهم فينتجوا من الاشياء ما يقابلها ، فلم يكن لمسئلة التوازن بين الانتاج والاستهلاك أهمية تذكر . ولكنه لما انتشر تقسيم العمل ، وأصبح للنتج ينتج من الاشياء ما يستهلكه غيره ، اكتسبت هذه المسئلة أهمية خاصة ، ومع هذا فقد كان حدوث التوازن بين الانتاج والاستهلاك لا يزال بسيطاً طالما كان كل منتج يقوم بإداء ما يكافئه به عملاؤه ، وطالما كانت عادات هؤلاء العملاء معروفة لديه ، والتنبؤ بما يستهلكونه غير مستعص عليه ، ولكنه لما جعل المنتج يعمل مقدماً لبيع منتجاته في أسواق بلغت من الاتساع مبلغاً عظيماً ، ولم يعد هناك اتصال مباشر بين المنتجين والمستهلكين ، اذ ظهر فريق الوسطاء على مسرح الحياة الاقتصادية ، وأصبحوا يشترون من المنتجين لبيعوا بعد ذلك ما اشتروا له المستهلكين ، لما حدث ذلك لم تعد مسئلة التوازن بين الانتاج والاستهلاك تبدو بالبساطة التي كانت عليها أولاً ، اذ كيف يتهيأ اليوم لمئات الملايين من الناس — وكل منهم لا يؤدي من الاعمال الا نوعاً واحداً ، ومنهم

من لا يعمل — أن يحصلوا في كل يوم على ما يحتاجون اليه من مختلف الاموال والخدمات وهي لاحصر لها، وكيف يستطيع المنتجون — وليس هناك هيئة عليا تشرف على تنظيم الانتاج — أن يمدوا سائر المستهلكين بما يحتاجون اليه ؟

لقد كان اهتمام الحكام في بعض العصور بإيجاد التوازن بين الانتاج والاستهلاك من الاسباب التي دعت الى وضع نظم خاصة للصناعة ، فمن هذا ما كان شائعاً في بعض البلاد من الزام الابن بأن لا يزول من الحرف سوى حرفة أبيه ، وعلم السماح لاي شخص في نظام الطوائف بالاحتراف بحرفة الابن خاص ، وكذلك كان الامر في الزراعة ، فقد كان لا يجوز لمن يزرع أرضه قمحاً في فرنسا أن يحولها الى حقل عنب حتى لا تحدث قلة في القمح أو افراط في النبيذ^١ ، فلما جاءت الثورة الفرنسية قضت على كل هذه القيود ، وقررت مبدأ حرية العمل ، فأصبح لكل شخص الحق في أن ينتج ما يشاء كما يشاء ، وتنظيم الانتاج على هذا المبدأ هو الذي يطلق عليه اسم « نظام المنافسة الحرة »^٢

٢٩٨ — وظيفة حركة الائتمان في إيجاد التوازن في نظام المنافسة الحرة :

منذ أن قام نظام المنافسة الحرة أصبحت حركة الائتمان من صعود وهبوط هي التي تكفل إيجاد التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، فهي اذا هبطت في فرع من فروع الانتاج كان هذا دليلاً على أن عرض منتجاته في حالة افراط بالنسبة لطلبها ، فتكون النتيجة المباشرة لهذه الحالة ، ان لم يتدارك الامر ، هبوط الارباح والاجور في هذا الفرع ، فهبوط الائتمان هو نذير للعمل ورؤوس الأموال كي تولى وجهها شطر فرع آخر لم يزدحم بها ، ومتى حدث ذلك أخذت كمية المنتجات في التناقص حتى تتماثل مع الطلب . واذا حدث عكس ذلك ، بأن ارتفعت الائتمان في فرع من الانتاج ، كان هذا دليلاً على اشتداد الحاجة الى منتجاته ، فلا يلبث أن يقبل عليه العمل

١ جيد ، في Cours ، الجزء الاول ، ص ٢٠٧ بلطاش

٢ راجع بند ١٧٨ ، ص ١٦٨ من هذا الكتاب

ورأس المال بدافع الامل في الحصول على أجور وأرباح مرتفعة ، فتزيد المشروعات القديمة من كمية ما كانت تنتجه ، كما تأخذ مشروعات جديدة تخرج من المنتجات ما يضاف الى ما تخرجه المشروعات القديمة ، حتى يتساوى العرض مع الطلب

غير أن هذا التوافق الجميل الذي يحدث من تلقاء نفسه بين الانتاج والاستهلاك والذي طالما شاد بذكره الاقتصاديون الاحرار وبخاصة باستيا ، يتطلب استكمال شروط قل أن تتوفر في الواقع ، اذ يجب أن يكون كل من رأس المال والعمل قابلاً للانتقال في الحال من فرع الى آخر من فروع الانتاج ، ولكنك رأيت أن هناك أسباباً تحول دون سرعة انتقالهما من الفرع الذي حل به الكساد الى غيره^١ ، وكذلك يجب أن لا يوجد من الاسواق سوى سوق عالمي واحد ، أو على الأقل أن تكون الاسواق متصلة بعضها ببعض اتصالاً تاماً ، بحيث اذا ما فقد التوازن في واحد منها أمكن أن يعود اليه في الحال ، والعالم وإن كان يسير نحو هذه الحالة الا أنه لا يزال بعيداً عن بلوغها^٢

١ أنظر بند ١٨٨ ، ص ١٨١ ، وبند ٢١١ ، ص ٢١١ من هذا الكتاب

٢ جيد ، في Cours ، الجزء الاول ، ص ٢٠٨

الفصل الثاني

حسنة المنافسة الحرة وسيئاتها

٢٩٩ — تباهيه الآراء بشأنه المنافسة الحرة: أعجب بالمنافسة الحرة من الاقتصاديين جمهور كبير، وجرت أقلامهم بتمجيدها وتعميد مآثرها، حتى ذهب بعضهم الى تشبيه فعلها في الحياة الاقتصادية بفعل الشمس في الحياة الطبيعية، وقد اختلف معهم في ذلك فريق آخر من الكتاب وبخاصة أعداء النظام الاجتماعي الحاضر، فقد حمل هؤلاء على المنافسة الحرة حملة شعواء، ونسبوا اليها كثيراً من مساوئ المجتمع وقائصه، ونحن نورد فيما يلي أهم ما يذكره لها كل فريق من المزايا والعيوب:

٣٠٠ — المزايا التي يتركها الاقتصاديون للمنافسة الحرة:

(١) انها تؤدي الى ايجاد التوازن بين الانتاج والاستهلاك، وذلك بفضل ارشادات حركة الامان كما تقدم

(٢) انها تؤدي الى رخص اثمان المنتجات، لأن كل منتج في نظام المنافسة الحرة يوزع الى النزول يضمن يمينه الى أدنى حد مستطاع، ليجذب اليه للمشتريين. ولأنه اذا ظل ثمن سلعة حيناً مرتفعاً بالنسبة لنتجات انتاجها، تهادى منتجوها في الاكثار منها، بسبب الربح الاستثنائي، وانبرى لمنافستهم فيها منتجون آخرون، فلا يلبث أن يهبط ثمن يمينها

(٣) انها اكبر باعث على التقدم الصناعي، لأن كل منتج في مباراته زملاءه يعمل على أن ينتج أفضل منهم، ليعظى بتفضيل الجمهور لمنتجاته. وبذلك يسود في الجماعة الميل الى الاتقان والاختراع، ومن شأن كل اكتشاف أو تقدم يحدث في

أحد المصانع أن يمتشى الى غيره وينداع استمهاله ، اذ لا يتردد أصحاب المصانع الأخرى عن الاخذ به متى كان لم الحق في ذلك ، حتى لا يستأثر به واحد منهم ، فيؤدى هذا الى انتصاره عليهم

(٤) انها تدعو الى بقاء الاصلح ، فتقتضى على المشروعات الضعيفة والمعتلة الادارة ، أو التي لا تتفق وحاجات المستهلكين . وللنفاضة ترفع المجدد من الناس . وتخفف الكسول ، والشخص الذى يرفض أصله أو ثروته فوق الهامات لا يستطيع أن يحتفظ طويلا بمنزلة في نظام للنفاضة ان لم يتوفر فيه من الصفات ما يؤهله لذلك (٥) انها تصل على إيجاد المساواة فى الارباح والاجور ، بتخفيضها الى مستوى واحد قريبا فى جميع الصناعات

٣٠١ — **الاستقادات التي وجهت الى المنافسة الحرة** : (١) ان للنفاضة لا تنجح دائما فى إيجاد التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، فأنت ترى اليوم وقد أصبح سوق بعض للنتجات عالميا ان هذا التوازن بين الانتاج وحاجات المستهلكين صار كثير الحدوث ، وهذا طبيعى ، اذ كيف يمكن أن يتناسب الانتاج مع حاجة السوق مع ما هى عليه من الاتساع وسرعة التغير ودولية للنفاضة ، وما تدخله سائر الدول من التعديلات على سياستها التجارية من وقت لآخر . وقد أصبح من المتعذر على المنتجين الوقوف على حاجة الاسواق من يوم أن فقدوا احتكاكهم بالمستهلكين ، وأصبحوا يعملون لأجل وسطاء ومضاربين لا يوازنون دائما بين ما يكلفون المنتجين به وبين الحاجات ، لا سيما وان مهمتهم أصبحت لا تقتصر على تعرف الحاجات الحالية بل والمستقبلية أيضاً ، كما أنهم يعملون على توليد حاجات جديدة فى النفوس ، فان أخطأ هؤلاء الوسطاء فى تقديرهم ، وكثيراً ما يفعلون ، زاد الانتاج أو نقص عن اللازم ، فحدثت أزمة

١ أنظر بيرو ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ١٨٣ — ١٩١ ، ولرواوبليو ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٦٤٥ — ٦٧٤

أما حركة الاسعار من صعود وهبوط ، فهي أن كانت تشعر بوجود أزمة أو قرب وقوعها ، الا أنها لا تحول دون حدوثها أو توقف سيرها ، اذ أنه ليس من السهل كما رأينا ان يتنقل العمل ورأس المال بين فروع الانتاج المختلفة لاسباب بينها ، والواقع انه ينقضى وقت طويل تكون الأزمة أثناءه قد أحدثت كل اضرارها قبل ان يتمكن جزء من العمل ورأس المال من هجر ما نزلت به الأزمة الى غيره من فروع الانتاج

ويلاحظ على هذا الانتقاد انه وإن كانت حركة الأسعار لا تحول حقيقة دون وقوع الازمات ، الا أنه من بين كل الوسائل التي يمكن الالتجاء اليها لتنظيم الانتاج فان المنافسة على ما بها من العيوب هي أفضلها ، لان عملها يركز على قانون طبيعي هو قانون العرض والطلب ، وبمراقبة حركة الأسعار يستطيع المنتجون ان يتنبؤوا بوقوع الأزمات قبل حدوثها ، ويتخذوا العدة لتخفيف اضرارها ، الى هذا أن المنافسة تنجح دائماً في إعادة التوازن بعد مضي شيء من الزمن

(٢) أن توزيع الافراد على الأعمال المختلفة بفعل المنافسة لا يتم على شكل مرض ، اذ كثيراً ما نرى أم الأعمال وأنفسها مثل الزراعة يهجرها أهلها ، بينما يكثر طلاب الوظائف الحكومية وأصحاب الحرف الحرة ، ويلاحظ على هذا الانتقاد أن مثل هذا التهاافت لا يلبث ان تخف وطأته متى تبين كثرة المستغلين بهذه الأعمال ، وقلة اجرهم وارباحهم^١

(٣) أن المنافسة لا تؤدي دائماً الى رخص الأثمان ، فان المشروع الكبير الذي ينتج ما تنتجه عشرة مشروعات صغيرة متنافسة يستطيع ان يبيع منتجاته بسعر أرخص منها ، لان نفقات انتاجه أقل ، ولانه يستطيع أن يمتنع بربح أقل عن كل وحدة من الناتج ، وهي هذه القوائد وما اليها التي دعت الى انتشار الانتاج الكبير ، وانك ل ترى عند ما يكثر عدد التجار في مدينة أن كلا منهم يضطر الى رفع

الثنى ، حتى يحصل على الربح الذى كان يربحه الواحد عند ما كان عددهم قليلا ، فيعوض كل منهم برفع ثمن الوحدة عن قلة كمية المباع ، حتى يستطيع أن يعيش من تجارته^١. وهذا صحيح . ولكنه مما لا مر له فيه أيضاً ، أن التركيز متى كانت فوائده عظيمة فهو لا بد من حدوثه ، وإذا كان لا يزال يوجد الى اليوم كثير من المشروعات الصغيرة فى الصناعة والتجارة ، فذلك لان الفوائد التى تنجم عن التركيز ليست من الاهمية بدرجة تكفى للقضاء على هذه المشروعات الصغيرة^٢

(٤) أن المنافسة كثيراً ما تضى جودة البضائع فى سبيل رخص الامان ، ذلك أن المنتجين اذ كان أكبر همهم تقليل نفقات الانتاج ، فانهم كثيراً ما يستخدمون من المواد الاولى أحطها صنفاً ، هذا الى انها كثيراً ما تكون سببا فى استخدام طرق الغش فى الصناعة ، ويرد أنصار للمنافسة على هذا الانتقاد بأنها تدعو بالأخص الى تنوع أصناف البضائع ، فيتسنى لكل الطبقات اقتناءها ، ويقابل عادة كل اختلاف فى نوع المادة الاولى ، اختلاف فى ثمن البيع ، أما استخدام وسائل الغش فليس نتيجة لازمة للمنافسة ، وإن حدث فعلى الحكومات واجب التدخل لتلافى أمره

(٥) أن المنافسة تلحق ضرراً بالعمال ، لان الرغبة فى تقليل نفقات الانتاج تدعو أصحاب المشروعات الى أن يخفصوا^٣ من اجور عمالهم ، ويساعد على هذا منافسة العمال بعضهم البعض . وهى كثيراً ما تكون سبباً فى زيادة ساعات العمل ، واستخدام النساء والاطفال اذ يقتنعون بأدنى الاجور ، وبالجملة فكل ما يصيب العمال من الأذى فى حالتهم الصحية والمعنوية إنما يرجع سببه ، كما فصل ذلك سيموندى^٤ ، الى السعى فى تقليل نفقات الانتاج التى تدعو اليه المنافسة

١ جيد ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٢١٤

٢ وسندين فى فصل آت الاسباب التى تدعو الى بقاء الصناعة والتجارة الصغيرة بجانب الكبيرة

٣ « راجع سيموندى » فى باب المناهب الاقتصادية ، بند ١٠٢ ، ص ٨٩ — ٩٠ فى هذا الكتاب

(٥) انها تسيء الى اصحاب المشروعات أيضاً ، اذ تقضى تدريجاً على كثير منهم ، فيدخلون في طبقة العمال كما بين ذلك كارل ماركس^١ ، ذلك المنافسة فيها معنى الكفاح ، وفي هذا الكفاح ينتصر الاقوياء الذين يستطيعون ان يحملوا وقتاً أطول من غيرهم بعض التضحيات ، ويقنعون باليسير من الربح ، أو الذين يستطيعون ان يتفغوا بفوائد الانتاج الكبير ، فيصاوا في تخفيض ثقات انتاجهم الى أدنى حد ممكن ، وهكذا ترى بفعل المنافسة أنه أخلت تتكون تدريجاً ارسوقراطية صناعية تجعل من المنتجين المستقلين ومن صغار اصحاب المشروعات عمالاً ليسوا أجراً

(٦) انها كثيراً ما تؤدي الى قبيضا وهو الاحتكار : احتكار فردى اذا كان استمرارها بين المشروعات المختلفة يؤدي في آخر الامر الى تفوق واحد منها على الآخرين ، أو احتكار مشترك اذا عقدت المشروعات الكبيرة هدنة بينها لتستغل الحالة الناشئة عن اخفاء عدد كبير من المنافسين ، وأى شكل يتخذه الاحتكار فان المستهلكين هم الذين يذهبون ضحيته ، لأنه متى خلا الجو للمحتكر استطاع أن يرفع الأثمان كما يشاء ، فكان للمنافسة تؤدي في آخر الأمر الى الغلاء لا الى الرخص . على أن في القول بأن « المنافسة تقتل المنافسة »^٢ نصيباً كبيراً من المبالغة ، فان تقابات الانتاج والشركات الموحدة ، وهي أهم انواع الاحتكار الفعلي في العصر الحديث لم تنتشر ويسهل تكوينها الا بالنسبة للمنتجات وفي البلاد التي يشل حركة المنافسة فيها وجود سياسة تجارية تقوم على مبدأ حماية التجارة^٣ ، وقد أثبتت التجارب أن أنجح الوسائل لمكافحة هذه الاحتكارات هو اطلاق المنافسة من قيودها بتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات الاجنبية

١ راجع « كارل ماركس » بند ٩٧ ، ص ٨٤ وما بعدها من هذا الكتاب

٢ « La Concurrence détruit la concurrence » ، وهي جلة يوردها الكتاب عن بروود وهو من أشد خصوم المنافسة ، وقد عمل عليها حلة شديدة في كتابه *Système des contradictions économiques*

٣ انظر ماهو وارد بند في هذا الكتاب عن هابلات الانتاج والعركات الموحدة

الفصل الثالث

الاحتكار

٣٠٢ — معنى المصطلح : الاحتكار قبض المنافسة ، فهو عبارة عن قرد شخص أو جماعة بالقيام بعمل من الاعمال ، فلاحتكار المطلق في الانتاج أو البيع هو الذى يحدث عند ما لا يكون هناك سوى منتج أو بائع واحد للسلة الواحدة ، فسك النقود المعدنية مثلا هو احتكار للدولة في كل البلاد ، كما أن بيع الكحول هو احتكار للدولة في سويسرا ، وكذلك يحدث احتكار في الشراء متى كان لا يوجد سوى مشتر واحد للسلة الواحدة ، فشراء السخان مثلا هو احتكار للدولة في فرنسا

٣٠٣ — أنواع المصطلحات . تقسم الاحتكارات من حيث شخص المحتكر الى قسمين : احتكارات خاصة واحتكارات عامة^١ . وتقسّم الاحتكارات الخاصة من حيث مصادرها الى قسمين ايضا : احتكارات قانونية واحتكارات فعلية

٣٠٤ — المصطلحات العامة^٢، مصطلحات الخاصة : (ا) الاحتكارات العامة هي التي يكون المحتكر فيها هو الدولة أو أحد الأشخاص المعنوية العامة ، والغرض منها أمان أن يكون ماليا ، يرمى الى زيادة إيرادات الميزانيات العامة ، مثل احتكار الدولة في فرنسا صناعة السخان والمفرقات ، واحتكارها في مصر استقلال الخطوط الحديدية الرئيسية ، واما ان يكون اجتماعيا يرمى الى تأدية خدمة للمجموع على أفضل وجه ، مثل احتكار البول سك النقود وقل البريد .

(ب) وأما الاحتكارات الخاصة فهي اما أن تكون لاحتكارات فردية^٣ ، وهي

Monopoles publics et Monopoles privés ١

Monopoles legaux et Monopoles de fait ٢

Monopoles individuels ٣

التي يكون حق التمتع بها قاصراً على شخص واحد مثل احتكار شخص تحضير نوع خاص من الادوية وبيعه . واما أن تكون احتكارات ، مشتركة^١ ، وهي التي يكون حق التمتع بها موزعاً بين عدة أشخاص أو شركات مثل الاحتكار الذي يتمتع به في فرنسا سيطرة الاوراق المالية (Agents de change) ، واحتكار بضعة شركات النقل الجوي في منطقة معينة

٣٠٥ — **الاحتكارات القانونية والاحتكارات الفعلية :** (١) الاحتكارات القانونية هي التي تنشأ بمقتضى قانون أو امتياز صادر من السلطات العامة يجعل المنافسة غير جائزة قانوناً ، وذلك مثل الاحتكار الذي يتمتع به في فرنسا سيطرة الاوراق المالية ، وحق الامتياز الذي تتمتع به شركات الترام في المدن (ب) واما الاحتكارات الفعلية فهي التي تنشأ عن ظروف اقتصادية خاصة ، من شأنها أن تجعل للمنافسة غير ممكنة من الوجهة العملية ، ولو انها تظل جائزة من الوجهة القانونية ، ومن أمثلة ذلك الاحتكارات الطبيعية التي يتمتع بها ملاك ينابيع المياه المعدنية ، والاحتكارات الصناعية التي يتمتع بها بعض المشروعات الهائلة ، مثل الشركات الموحدة^٢ التي استطاعت بتفعلها على منافسيها أو بإبتلاعها لمشروعاتهم أن تستأثر بانتاج الجزء الأكبر من بعض السلع وبيعها ، والاحتكارات الفعلية لا يمكن أن تكون مطلقة أو ثابتة ، ولهذا فهي تراعى دائماً في تحديد أمان بيعها احتمال ظهور منافسين لها

٣٠٦ — **سمات الاحتكار وسيئاته :** للاحتكار من الحسنات والسيئات عكس ما للمنافسة ، فالاحتكار يدعو الى التناقص بين قوى الانتاج بدلا من التطاحن الذي يسود في نظام المنافسة ، والى وحدة القيادة في الانتاج ، وهذا يؤدي من جهة الى تقليل نفقات الانتاج ، ومن جهة أخرى الى تجنب ازمات افراط الانتاج ، كما يقتضى على

النفس الذى هو نتيجة المنافسة بين صغار المنتجين ، ويقابل هذه للزاياعيوب أحدها ان الاحتكار نظام لا يدعو الى التقسم الصناعى ، فالمحتكر وهو يأمن من مناوأة غيره من المنتجين لا يهتم بتجديد وسائل انتاجه أو تحسينها ، كما يظلم المستهلك فى تحديد ثمن البيع ، وهذه المساوىء هى أكثر ظهوراً فى الاحتكارات العامة منها فى الاحتكارات الخاصة ، كما انها اكبر درجة فى الاحتكارات القانونية منها فى الاحتكارات الفعلية

٣٠٧ - أسباب الاحتكار وعناصره ^١ : كثيراً ما يتهبأ بعض المشروعات أن تنتج أو تباع الجزء الأكبر من سلعة فى احدى البلاد دون أن تنفرد بانتاجها أو بيعها كلها ، فهى فى هذه الحالة لا تتمتع باحتكار مطلق ، وإنما تتمتع بما يسمى شبه احتكار ، فشركة البترول للوحدة فى الولايات المتحدة (The Standard Oil Company) وهى لم تكن فى سنة ١٩٠٤ تكرر من البترول سوى ٨٤ ٪ . مما تخرجه الولايات المتحدة ، كانت فى سيطرها على السوق الأمريكى أشبه ما يكون بالمحتكر

ويشتر عنصر احتكار كل ميزة طبيعية أو قانونية يتمتع بها بعض أصحاب المشروعات دون غيرهم ، ومن أمثلة ذلك وقوع مصنع على مقربة من مسقط مياه ، أو منجم فحم ، والشهرة القديمة التى تتوافر لبعض للتاجر ، وملكية شهادة الاختراع وكثرة رأس المال الاحتياطى ، فكل ذلك من شأنه أن يدعو الى تفوق من يتوافر له . ويصبح مصدر أرباح استثنائية . وهناك غير ما ذكر كثير من عناصر الاحتكار التى تنهب متدرجة من أقوى أسباب التفوق وأثبتها الى اضعفها وأقلها ثباتاً

فمناصر الاحتكار وأشباه الاحتكار تحيط بنا من كل جانب ، حتى انك لتكتشف دائماً بين المشروعات المختلفة فى القرع الواحد من فروع الانتاج كثيراً من وجوه التفاوت الاقتصادى ، فهناك بين الاحتكار والمنافسة الحرة — وهما نظامان يختلف كل منهما عن الآخر الاختلاف كله — أشكال كثيرة تتوسط بينهما ، حتى

ان الانسان لينتقل من نظام الى آخر وهو لا يكاد يشعر بذلك الانتقال، الى هذا أنه يندر في الحياة العملية أن تلتقي بهذين النظامين خالصين من كل شائبة ، فانه بين المشروعات المتنافسة توجد دائما بعض عناصر الاحتكار ، كما أن معظم الاحتكارات الحديثة هي احتكارات فعلية ، وهذه ليست مطلقة ولا ثابتة

الفصل الرابع

الآزمات الاقتصادية

٣٠٨ — **مفهومه اصطلاح الازمة** : ليس بين الاصطلاحات الاقتصادية ما هو أقل وضوحا من اصطلاح الأزمة (La crise) ، فهو يطلق على كل اضطراب يجأى بطراً على التوازن الاقتصادي^١ ، ومثل من يحاول أن يأتي بوصف عام للآزمات كمثل من يحاول أن يصف الامراض بوجه عام ، فالآزمات مختلفة الانواع ، متباينة الاسباب ، ومن الصعب تقسيمها تقسيما دقيقا بحسب أنواعها وأسبابها ، ومع هذا فلتفريب الموضوع من النهن يحسن أن نفرق بين ثلاثة أنواع رئيسية من الآزمات وهي : (١) الآزمات الخاصة (٢) الآزمات العامة الدورية (٣) الآزمات النقدية

المبحث الاول

الآزمات الخاصة

٣٠٩ — **الآزمات الخاصة وأنواعها** : ندخل في هذا القسم كل أنواع الآزمات التي تحل بفرع خاص من فروع الانتاج ، بسبب ما يحدث فيه من فقد التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، وهذا الحادث ينجم اما عن افراط في الانتاج ،

أوقلة فيه ، أو إفراط في الاستهلاك ، أوقلة فيه ، وبهذا يمكن التمييز بين أربعة أنواع من الأزمات الخاصة ، وهى : (١) أزمات إفراط الانتاج (٢) أزمات قلة الانتاج (٣) أزمات إفراط الاستهلاك (٤) أزمات قلة الاستهلاك ، فلنبحث فى هذه الأنواع الاربعة فى الزراعة أولاً ، ثم فى الصناعة ثانياً

فأولاً فى الزراعة :

٣١٠ — (١) أزمات إفراط الانتاج : هذه الأزمات ليست كثيرة الحدوث فى الزراعة ، نظراً لتزايد عدد السكان باستمرار ، وافتقار كثير من الناس فى كل الجهات الى الضرورى من الغذاء واللباس ، ولو كان قلل الحاصلات الزراعية سهلاً ورخيصاً ، لما كان هناك محل لحوث أغلب هذه الأزمات ، فوقعها فى بعض الجهات يرجع بخاصة الى صعوبة قلل الحاصلات الزراعية وعلائه ، كما يرجع أيضاً الى ما يقبضه كثير من البلاد من الحواجز الجمركية فى سبيل الواردات من الحاصلات الزراعية ، حماية للمنتجين الوطنيين من منافستها . وقد يكون حدوث هذه الأزمات أحياناً نتيجة سوء توزيع الانتاج الزراعى بين أنواع الحاصلات المختلفة ، كأن يتمادى الزراع ويصرون على الاستمرار فى زراعة نوع من الحاصلات تزيد كمية الناتج منه على قوة شراء المستهلكين ، ومن قبيل ذلك ما حدث فى جنوب فرنسا بالنسبة لمحصول العنب الذى يستخرج منه النبيذ ، فقد أتى وقت زادت فيه كمية المحصول على حاجة الاسواق التى تستهلكه ، ومع هذا فلم يشأ أصحاب أراضي الكروم ، وقد تكبدوا فى زراعتها نفقات جسيمة ، أن يزرعوا مكان كروم العنب نوعاً آخر من الحاصلات الزراعية ، ولهذا حل بجنوب فرنسا أزمة فى النبيذ شديدة لبثت فيها مدة سنين عديدة ، ولا شك فى أن التماضى فى زرع القطن فى الوقت الحاضر يجرى الى حدوث أزمات فى مصر من هذا النوع ، ولقد كان وقوع الأزمة القطنية الشهيرة فى سنة ١٩٢٦ ، بسبب إفراط انتاج القطن الأمريكى ، سبباً فى تدخل الدولة المصرية فى الامر ، فقد وضعت قانوناً يقضى بتحديد مساحة الأراضي المصرية التى

تزرع قطنا في الثلاث سنين التالية

وتظهر أزمات افراط الانتاج في الزراعة على شكل هبوط في أمان المحصول الى ما دون ثقلات الانتاج ، وهي بينا تنسج الى الزراع اذ تلحق بهم الخسائر ، قيد المستهلكين اذ تمكنهم من الحصول على المنتجات الزراعية بثمان بنجس

وقد تقع أزمات من هذا النوع ويرجع سببها الى تقلم وسائل النقل لا الى افراط حقيقي في الانتاج ، وهذا ما حدث في أوروبا في البلاد التي تزرع قمحا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، فقد كان تقلم وسائل المواصلات في هذا الحين سببا في غمر اسواق القارة الاوربية بالقمح الامريكي ، وهو أقل ثقلات انتاج من القمح الاوربي ، فنشأ عن المنافسة بين القمحيين هبوط في أمان القمح في أوروبا ، ونقص في ريع أراضيها الزراعية ، وكذلك هبوط في أجور العمال الزراعيين فيها ، وقد كان ذلك من جملة الاسباب التي دعت الى اشتداد حركة المهاجرة من الريف الى المدن

٣١١- (٢) **أزمات قلة الانتاج** : أزمات قلة الانتاج هي أشد الأزمات خطراً ، وأسوءها أثراً ، اذ تقضى الى حدوث المجاعات ، وهلاك الأتس ، وقد كانت أشد ما يخشاه أهل القرون الماضية ، بسبب كثرة حدوثها ، ووخيم عواقبها ، ولقد ظلت حتى عهد قريب متفشية في الهند والصين ، فتفك بساتينها فتكافريها ولا يزال الى اليوم خطرهما مسلولا فوق رؤوس البلاد التي لم تنسأ فيها خطوط المواصلات الحديدية . فالفضل في تخفيف وطأتها في العصر الحديث يعود الى تقلم أسباب المواصلات وانتشارها ، فقد سهلت نقل الحاصلات الزراعية الى البلاد التي يصيبها القحط ، ويخشى على أهلها من المجاعة ، وبعد ان كان اهتمام الحكام في العصور الماضية منصرفا الى تزويد بلادهم بالقمح وغيره من المواد الغذائية أصبح اهتمامهم في الوقت الحاضر ينصرف الى حماية مصالح المنتجين الزراعيين ، واتخاذ

١ فمن هنا ان حكام مصر من الفرانكة كانوا ينشئون مخازن يملأونها بالقمح في السنين المحسنة ليتزود منه الاهالي في السنين المحدية ، كما كان بعض الحكام في روما يضعون قواعد لتنظيم توزيع القمح على الاهالي — جيد ، في Cours ، الجزء الثاني ، ص ١٨٠

الوسائل لمنع تدهور أمان الحاصلات الزراعية ، بل وأحياناً لرفع مستوى هذه الأمان
٣١٢ - (٣) **أزمات افراط الاستهلاك** : يصعب أن يحدث افراط
في استهلاك المنتجات الزراعية يؤدي الى حدوث أزمة ، وذلك لسرعة بلوغ درجة
التشبع في الحاجة الى اللواد الغذائية . وتزايد الحاجات الى الحاصلات الزراعية
لا يحدث عادة فجأة وإنما تدريجياً ، وهذا ما يثنأى وطبيعة الأزمة ، اذ هي تنشأ عن
فقد التوازن فجأة بين الانتاج والاستهلاك^١

٣١٣ - (٤) **أزمات قلة الاستهلاك** : مثل هذه الازمات لا محل
لحدوثه في الزراعة ، لأن حاجة الناس الى المنتجات الزراعية ليست قابلة للانكماش
الى حد ذى بال يمكن ان يكون داعياً الى حدوث أزمة
وثانياً في الصناعة :

٣١٤ - (١) **أزمات افراط الانتاج** : أزمات افراط الانتاج الصناعي
هي أكثر أنواع الأزمات حدوثاً في العصر الحديث ، فالمنتج الصناعي اليوم
لا ينتج وفقاً لطلب معين ، وإنما هو ينتج من تلقاء نفسه ، فاذ ماتت عملية الانتاج
انصرف الى السعى في سبيل تصريف منتجاته ، فكثيراً ما يحدث أن يزيد الناتج
في فرع من الصناعات على قوة استهلاك السوق ، وقد كان تقدم تقسيم العمل
وانتشاره مما ساعد كثيراً على حدوث ذلك ، ولا سيما منذ أن انتشر تقسيم العمل
الدولى وغدا السوق عالمياً ، فاصبح يستحيل على المنتجين وهم في عزلة عن بعضهم
البعض ان يلموا بقدرة السوق الحقيقية على الشراء ، نظراً لعظيم اتساعه ، وتعرضوا
خطر حدوث زيادة فيما ينتجون على ما يستطيع السوق ابتلاعه ، وهذا ما يتحقق
خصوصاً عند ما يكون تقدم تقسيم العمل مصحوباً بفتح أسواق جديدة ، اذ يجد
المنتجون الفرصة سانحة لزيادة ارباحهم ، فيأخذ كل منهم يوسع من مصانعه ، ويزيد

١ ليسكور (Lescure) في Les Crises périodiques et generales de
surproduction طبعة سنة ١٩٢٢ ، ص ٢٢٧

من آلاته ، ويكثر من منتجاته ، كما يثب الى ميدان الانتاج فريق جديد من الصناع ، يضيف انتاجه الى انتاج الأولين ، وهذا يحدث مع جمل كل منتج : ١ — بمقدار ما ينتجه غيره ، ٢ — بقدرة السوق الحقيقية على الشراء . وهكذا يستمر الجميع يفتجون ، حتى يحدث هبوط عظيم في الأسعار يكون دليلا على فقد التوازن بين الانتاج والاستهلاك

وكل اختراع جديد في احدى الصناعات ، أو تحسين في أدوات انتاجها ، يفضى عادة الى حدوث أزمة افراط انتاج فيها ، لأن من شأنه ان يولد في النفوس آمالا كبارا في امكان احرار ارباح طائلة ، بفضل استخدام هذه الطرق والتحسينات الجديدة ، فلا يلبث أن يصبح عدد من يشتغل بهذه الصناعة وكية ما ينتجون أكثر مما يلزم ، فتقع الازمة . وشبهه بهذا ما يحدث في حالة فرض رسوم جمركية مرتفعة على بعض الواردات من اللتجات الاجنبية ، فان هذه الرسوم وهي تقيم حاجزا أمام المصنوعات الاجنبية لتحتفظ المنتجين الوطنيين بالسوق الاهلى ، كثيرا ما تكون سببا في مغالاتهم في التفاضل ، وفي تقدير مدى هذا الاتساع المصطنع في السوق ، فيكثر من انتاجهم كثرة تؤدي في النهاية الى حدوث أزمة افراط انتاج^١

٣١٥ — (٢) **أزمات قلة الانتاج** : وقد يحدث ان يظل الاستهلاك ثابتا في فرع من الصناعات في حين يتناقص الانتاج فيها لسبب من الاسباب ، مثل حرب خارجية تحرم الصناعة من موادها الاولى ، وهذا ما حدث في خلال الحرب الاهلية في الولايات المتحدة بين سنتي ١٨٦٠ و ١٨٦٥ ، فقد حلت بمصانع القطن في لنكشير با إنجلترا أزمة شديدة ، لأن إنجلترا كانت تستورد قطنها كله تقريباً من الولايات المتحدة ، فلما ان نشبت الحرب ، ومنع تصدير القطن من الولايات الجنوبية الامريكية ، اضطروا أصحاب مصانع القطن في إنجلترا الى اتناص مصنوعاتهم

كما اضطر فريق منهم إلى اغلاق مصانعه وتسريح عماله^١
ومن شأن الحروب عموماً أن تحدث قصصاً كبيراً في الانتاج ، اذ تودى بحياة
أفضل الایدى العاملة في الامم للتجارة ، كما تتلف كثيراً من قوى الانتاج ووسائله
مثل الخيول ، والعرب ، ودور الصناعات ، والمسالك الحديدية ، والكبارى ، وغير
ذلك ، ويصدق هذا أيضاً على الثورات ، والاضطرابات الداخلية ، والاروبة
والكوارث الجوية ، مثل الزلازل وطفیان الأنهار والبحار

٣١٦ - (٣) **أزمات افراط الاستهلاك** : تحدث هذه الأزمات بسبب
زيادة الاستهلاك زيادة فجائية ولكنها مؤقتة ، وهذا ما يعرض عند استغلال مستمرات
أو بلاد جديدة ، في أول الأمر تنشط في هذه البلاد حركة شق الطرق ، ومد
الخطوط الحديدية ، وتشييد المنازل والمنشآت المختلفة اللازمة لاستغلالها ، فتشتد
الحاجة الى اللواد الضرورية لتنفيذ هذه الاعمال ، ويكثر طلبها ، فاذا ما فرغ من
حركة التشييد ، وقعت الازمة ، لأن البلد الجديد أو للمستعمرة لا يقلل على أثر ذلك
من طلب ما كان يستهلكه فحسب ، بل يأخذ هو أيضاً يعرض في الاسواق ما بدأ
ينتجه^٢

وقد تثير « المودة » أيضاً أزمة من هذا النوع اذا كانت تتناول بعض المنتجات
الصناعية التي يستغرق صنعها مقداراً من الزمن ، وهذا ما حدث في صناعة السيارات
منذ بضعة سنين ، فانه لما كان صنع كل واحدة منها يتطلب زمناً معيناً ، وكانت
المصانع القائمة لا تستطيع أن تخرج الا عدداً محدوداً منها ، فقد ظلت طلبات كثيرة
في السوق لا تجد عرضاً يقابلها ، وبهذا فقد التوازن بين العرض والطلب^٣

١ لروابوليو ، في Cours ، الجزء الرابع ، ص ١٨٤

٢ ليسكور ، في كتابه في الازمات ، ص ٣٣١

٣ بلانشار ، في Cours ، الجزء الاول ، ص ٢٩٤

٣١٧ - (٤) أزمت قلة المستهلك : هذا النوع من الأزمت يمكن رده الى نوع سابق وهو أزمت قلة الانتاج ، لأن الانسان ينتج اولا ليستهلك ثانيا ، فكل نقص في الانتاج يفرض بطبيعته الى نقص في الاستهلاك ، فاذا ما أصاب الزراعة مثلا حادث من الحوادث الجوية التي تؤدي الى نقص في المحصول الزراعى ، ضعفت قوة شراء الزراع للمنتجات الصناعية ، كما حمل ارتفاع اثمان المواد الزراعية سائر الافراد على تقليل استهلاكهم للمنتجات الصناعية ، لأنهم وقد اضطروا الى أن ينفقوا كثيرا للحصول على المواد الغذائية ، فلا يبقى من دخلهم ما يكفي لشراء كثير من المنتجات الصناعية ، فيصيب الصناعة أزمة سببها القريب نقص الاستهلاك ، ولكن سببها البعيد نقص الانتاج الزراعى .

وكثيرا ما تثير « المودة » أزمت من هذا النوع ، وبخاصة في صناعة النساجة ومواد الترف ، فهي كلما خلعت احدى اللواد عن عرش سلطانها ، كلما قل ما يستهلك منها قلة تقضى الى حدوث أزمة في صناعتها

ونشير أخير الى انه لما كانت بعض الصناعات متضامنة مع بعضها ، فان حدوث أزمة في واحدة منها كثيرا ما يحدث رد فعل في واحدة أخرى ، فاذا كان من الصناعات ما يشترك على التعاقب في تحويل مادة معينة تحويلا صناعيا ، فان الأزمة التي تحمل بأول هذه الصناعات لا تلبث أن تمتد الى الصناعات الأخرى ، ففوقوع أزمة في صناعة الصلب في جهة معينة ، بسبب قلة المستخرج من الحديد مثلا من شأنه أن يثير أزمت في تلك الجهة في سائر الصناعات التي تشغل بتحويل الصلب الى مواد مصنوعة . واكثر من هذا ان اصابة فرع من فروع الانتاج بأزمة كثيرا ما يحدث رد فعل في فرع آخر مختلف عنه جد الاختلاف ، فقد رأيت أن حدوث أزمة في الانتاج الزراعى بسبب رداءة المحصول تؤدي الى حدوث أزمة في بعض الصناعات

المبحث الثاني

الأزمات العامة المبرورة

٣١٨ — كيف تحدثت الأزمات العامة المبرورة : استرعى أنظار الاقتصاديين ولاسيما منذ الربع الثاني من القرن التاسع عشر نوع من الأزمات امتاز بصفات خاصة ، فهو يظهر على شكل هزة عنيفة تزعزع أركان النظام الاقتصادي كله ، وتكون هي النقطة التي تفصل بين عهد نشاط وأجله يتراوح بين ثلاث وخمس سنين وعهد فتور وأجله يبلغ تلك المدة كذلك^١

فانت اذا نظرت الى البلاد التي أحرزت نصيباً من التقدم الصناعي في القرن التاسع عشر، وجدت أن عهداً للنشاط والفتور كانا يتماقبان فيها على التوالي، وكانت الأزمات العامة تحدث فيها في فترات تكاد تكون واحدة ، كما يتضح من تواريخ حدوثها ، وهي السنين الآتية : ١٨١٥ — ١٨٢٥ — ١٨٣٦ — ١٨٤٧ — ١٨٥٧ — ١٨٦٦ — ١٨٧٣ — ١٨٨٢ — ١٨٩٠ — ١٩٠٠ ، واستمر حدوث هذه الأزمات في القرن العشرين على هذا المنوال ، غير أن مواعيد حدوثها أخذت تتقارب من بعضها ، فحدثت أزمات في السنين الآتية : ١٩٠٧ — ١٩١٣ — ١٩٢٠ — ١٩٢٧

٣١٩ — مميزات الأزمات العامة المبرورة : أهم الصفات التي تتميز بها هذه الأزمات ما يأتي :

١ — صفة العموم : ويراد بها هنا أمران : (١) ان هذه الأزمات تصيب في البلد الواحد أن لم يكن كل نواحي النشاط الاقتصادي على الأقل أكثرها ، ويستثنى من ذلك فرع مهم من فروع الإنتاج وهو الزراعة ، اذ هي تخضع للاحوال الجوية

١ — ليسكور ، في كتابه « أزمات افراط الإنتاج المبرورة العامة » ص ٢

قبل كل شيء ، وإن كانت تؤثر فيها هذه الازمات أحيانا ، فأنما يكون ذلك من طريق رد الفعل^١ (ب) ان لها صفة دولية : فهي تظهر أولا في احدى البلاد ، وتعم فيها ، ثم تسرى منها الى البلاد الأخرى التي أحرزت نصيبا من التقدم الاقتصادي ، وكان يربط بعضها ببعض علاقات مستمرة ، غير أن هذه البلاد تختلف عن بعضها اختلافا محسوسا من حيث درجة اشتداد الازمة ، وأحيانا ايضا من حيث تاريخ وقوعها

٢ — صفة البورية : كان الاعتقاد السائد خلال زمن طويل أن الازمات العامة تحدث بانتظام مرة كل ١٠ سنوات تقريبا ، وقد ذهب ستانلي جيفونز في نظريته في « البقع الشمسية » (Les taches solaires) الى أن هناك علاقة بين :
١ — المحاصيل الرديئة واشتداد حرارة الشمس ، ٢ — اشتداد حرارة الشمس وظهور بقع في قرصها ، كما ذهب الى أن هذه البقع تظهر مرة في كل ١٠ سنوات وكذلك يأتي محصول الارض رديئا في كل ١٠ سنوات ، ولهذا كان وقوع الازمات يحصل كل ١٠ سنوات . وقد ثبت بعد جيفونز أمران : ١ — ان رداءة المحصول تحصل في أقل من ١٠ سنوات ، ب — ان البقع الشمسية لا تظهر كل ١٠ سنوات تماما ، وإنما كل ١١ سنة^٢ ، وبهذا انهارت العلاقة التي أراد أن يوجدها جيفونز بين حدوث الازمات وظهور بقع في القرص الشمسي ، كما أن أول أزمة وقعت في القرن العشرين وهي أزمة سنة ١٩٠٧ كان وقوعها بعد سبع سنين من الأزمة السابقة عليها وهي أزمة سنة ١٩٠٠ ، الى هذا أنه يصعب تعيين تاريخ كل أزمة بدقة ، فضلا عن أنه يختلف من بلد الى آخر

١ يلاحظ أنه اذا قمنا بطلب بعض المنتجات الزراعية على أثر حدوث أزمة عامة ، فقد يهوض عن هذا التمس حصول عجز في المحصول الزراعي بسبب رداءة الاحوال الجوية ، فلا يكون هناك أثر للازمة في الزراعة

٢ جيد ، في Cours ، الجزء الاول ، ص ٢٢٤

ومع هذا فهذه الأزمات وإن كانت لا تحدث في مواعيد ثابتة تماماً فهي دورية ، والنورة التي تفصل بين أزمة وأخرى تتراوح بين ٧ و ١١ سنة^١ ، ويوجد في داخل هذه الدورات الرئيسية دورات ثانوية كثيراً ما تمر بدون أن تسترعى نظر الباحثين ، فقد كانت الأزمات تلتاب الولايات المتحدة منذ سنة ١٨٨٢ في مدد تتراوح بين ٣ و ٥ سنين ، ولكنها لم تكن كلها على درجة واحدة من الشدة ، ولما كان الاقتصاديون لا يمتنون إلا بتسجيل الأزمات الشديدة ، قد حملهم ذلك على القول بأن الأزمات العامة تحدث في فترات تبلغ العشر سنوات .

٣ — افراط الإنتاج : يصادف أصحاب المشروعات صعوبة كبرى في تصريف منتجاتهم في أوقات هذه الأزمات ، وكذلك في خلال عهد الفتور الذي يسبقها ، فالصفة الثالثة التي تتميز بها هذه الأزمات هي زيادة العرض على الطلب في كثير من المنتجات ، أو ببساطة أخرى افراط الإنتاج

٣٢٠ — الدورة الاقتصادية (Le cycle économique) : كل أزمة

عامة تتميز بصائب دورين يتكون منهما ما يسمى بالنورة الاقتصادية (فالنور الأول) هو دور نشاط ورخاء ، ينصرف فيه المنتجون إلى زيادة انتاجهم ، فيوسعون من مشروعاتهم ، ويدخلون صنوف التصنيع على آلتهم ، وكثيراً ما يستبدلونهم بأخرى أكثر قوة ، وأحدث طرازاً ، ويكثر طلب المواد الأولية فترفع أسعارها ، ولا سيما أسعار المعادن مثل الحديد والصلب والنفط ، وتشدد حركة الاقتراض من المصارف فتتضخم محافظها بالأوراق التجارية التي تقدم إليها الخصم^٢ وهذا

١ تروفي ، في Cours ، الجزء الأول ، ص ٤٧٥

٢ والسبب في ذلك كثرة عدد الكيانات التي تسحب في أوقات النشاط ، وارتفاع متوسط قيمة كل منها ، فإن للمروعات وخاصة شركات المساهمة ، وهي تسرف في شراء معدات الإنتاج وأدواته تعمل على انتقال كيانات كبيرة من الفحم والحديد والصلب والآلات وغيرها من ملكية أشخاص إلى ملكية غيرهم ، وكل انتقال في ملكية هذه الأشياء من منتج إلى آخر يؤدي عادة إلى سحب كميته من الواحد على الآخر ، وكثير من هذه الكيانات تقدم إلى المصارف لخصمها

من شأنه أن يؤدي الى استنفاد ما عندها من النقود المعدنية ، فيدعو ذلك الى اصدار كميات جديدة من النقود الورقية ، فيكثر مقدار التداول منها في السوق ، ويرتفع سعر الخصم ، وذلك اما لأن تهاقت المنتجين على خصم ما بأيديهم من الكمبيالات يؤدي الى رفع ثمن هذه العملية ، واما لأن المصارف تتخذ من رفع سعر الخصم وسيلة لكبح جماح طلب الاقتراض للتزايد ، ولحماية ما عندها من النقود المعدنية ، وفي هذا الوقت أيضا تستدحر حركة اصدار الأوراق المالية من أسهم وسندات مختلفة الأنواع ، ويكثر الأقبال بخاصة على اقتناء أسهم المشروعات الصناعية ، فترتفع أسعارها ارتفاعا عظيما ، في حين يقل الاقبال على اقتناء الأوراق المالية ذات الدخل الثابت ، مثل سندات قروض الحكومات أو المشروعات ، فلا ترتفع أسعارها مثل غيرها ، وتتدخل المضاربة في الأمر ، فلا يعرف الانتاج حداً يقف عنده ، ويسعى المنتجون والمضاربون عن ادراك حقيقة مقدرة السوق على الشراء ، ويظل كل شيء سائراً على ما يرام خلال ربح من الزمن بفضل الثقة التي يولدها في النفوس الشعور بالرخاء العام ، فيسهل تصريف المنتجات ، وترتفع أثمانها ، ثم لا يلبث أن يأتي وقت تكون فيه حركة الانتاج قد بلغت أشدها ، فلا تجد بعض المنتجات لها طلبا ، واذ كان من غير المستطاع أن يوقف انتاجها في الحال ، فان مقدار السلم الذي لا يجد مشتريا يأخذ يتزايد ويتراكم بعضه فوق بعض ، فتقف حركة ارتفاع الأثمان ، ثم لا يلبث أن يبدأ عهد هبوط فيها ، وتزعزع الثقة ، وقد يكفي أحيانا أن يهوى مشروع واحد ذو أهمية لكي تنفجر الأزمة ويبدأ السور الثاني

(والسور الثاني) هو دور الأزمة وقتور النشاط الاقتصادي ، وفيه تهبط الأثمان بسرعة على أثر ما يستولى على النفوس من الانزعاج ، وتندهر أسعار أسهم المشروعات الصناعية ، وتدخل النقود مخابئها من خشية ما تتعرض له من الأخطار في السوق ، وينصرف الناس عن تمييز رؤوس أموالهم في المشروعات التي تزداد فيها درجة المخاطرة ، ويرتفع سعر خصم الأوراق التجارية بسرعة على أثر اشتداد الحاجة الى

الاقتراض^١ حتى يأتي وقت يكون الارتفاع فيه قد بلغ حداً يرى معه أصحاب للشروعات أن بيع منتجاتهم وأوراقهم المالية بخسارة هو أفضل لهم من الالتجاء الى الاقتراض ، وابتداء من هذا الوقت تدخل الازمة في دور التصفية ، فتأخذ في الانكماش محفظة الأوراق التجارية التي خصمتها للمصارف ، ويعود الى خزائنها تدريجياً ما خرج منها من النقود المعدنية والورقية ، وتغتنق للشروعات التي كانت قد اندفعت بدون روية الى الاكثار من انتاجها والاسراف في زيادة معداتها وآلاتها ، فيكون افلاسها سبباً في عطل عدد كبير من العمال ، ويأخذ الانتاج يتناقص تدريجياً ، ويعود كثير من حادشي العهد بالراء الى حالتهم الأولى ، ويكشف الستار عن مضاربات كثيرة غير شريفة ، ويفتضح أمر بعض الحكام ورجال السياسة ، الذين استخدموا مراكزهم وقوادم الخدمة ما ربح غير نزيهة ، وتسوء حال طبقة العمال بسبب هبوط أجورها وانتشار العطل بين أفرادها ، وتضعف حركة الاستبدال ، ويدوم الحال على هذا للنوال مدة من الزمن ، ثم يأخذ الطلب بعد ذلك يتزايد تدريجياً ، وتعود الثقة الى النفوس رويداً ، وكذلك التفاؤل ، وتأخذ في الظهور طلائع عهد يسر جديد

٣٢١ — نزر الازمات العامة الأوروبية : حاول كثير من الاقتصاديين أن يستشفوا القرائن التي تنذر بقرب حدوث الازمات العامة الأوروبية ، كي يمكن اتخاذ المدة للحيلة دون وقوعها ، أو على الأقل للتخفيف من حدتها ، فانهى كلنتن چنجلر (Clement Juglar)^٢ الى الأخذ بقرينتين وهما : تضخم محفظة مصارف

١ وبمساعدة على رفع سعر اللحم أن الازمة وهي تؤدي الى اشتداد الحاجة الى العقود تكون في الوقت نفسه سبباً في هوس الودائع التي للأفراد في خزائن المصارف ، لان الانسان في سداد ديونه يبدأ أولاً بدفع ما عليه من قوده الخاصة قبل أن يلجأ الى الاقتراض قود الغير ولكن المصارف تستخدم عادة ما لديها من الودائع في خصم الاوراق التجارية ، فقصها في أوقات الازمات هو سبب آخر يجعل للمصارف على رفع سعر اللحم

٢ هو من أشهر الاقتصاديين الذين تخصصوا في درس الازمات فالربع الاخير من القرن التاسع عشر ، ووضع فيها مؤلفاتهم وراعاته Des crises commerciales et de leur retour

الاصدار بالأوراق التجارية من جهة ، وتقصر النقود المعدنية التي في خزائنها من جهة أخرى ، فالأولى دليل على زيادة حركة الاستبدال وكثرة ما يستثمر من رؤوس الأموال في المشروعات ، والثانية دليل على اشتداد الحاجة الى النقود وندرتها في السوق ، وذلك إما لأن هناك زيادة في الواردات على الصادرات تستلزم دفع قيمتها بنقود معدنية تصدر الى الخارج ، وإما لأنه بالرغم من اشتداد حركة الاقتراض من المصارف فإن المنتجين لا يزالون في حاجة الى رؤوس أموال جديدة . وبالرجوع الى كشف حسابات مصارف الاصدار ومقارنة بعضها ببعض في^١ الاوقات المختلفة يمكن الاهتداء الى هاتين القرينتين ، فاذا ما بلغ تضخم محفظة الأوراق التجارية الحد الأقصى ، وهبطت كمية مافي خزائنها من النقود المعدنية الى الحد الأدنى ، كان ذلك دليلا على اقتراب وقوع الأزمة

وهناك قرائن أخرى يمكن الاهتداء اليها بدرس حركات الأمان ، والتجارة الخارجية ، والنقل بالخطوط الحديدية ، وما تصدره المشروعات من الأوراق المالية ، وعدد العمال العاطلين ، فاذا ما تبين من الاحصاءات أن أمان السلع ، وأرقام التجارة الخارجية ، ويراد المواصلات الحديدية ، ومقدار الاوراق المالية التي تصدرها المشروعات الصناعية ، وكذلك الارباح التي توزعها شركات المساهمة قد زادت كلها الى الحد الأقصى ، في حين أن عدد العمال العاطلين قد هبط الى الحد الأدنى ، كان ذلك كله نذيرا بقرب حدوث الأزمة ، ومتى وقعت سجلت الاحصائيات عكس الذي تقدم ، اذ تندهور الأمان بسرعة ، وتنقص أرقام التجارة الخارجية ، ويراد المواصلات الحديدية ، وكذلك وزن البضائع التي تنقلها ، ويقل ما تصدره المشروعات من الأوراق المالية ، وما توزعه من الأرباح على أصحابها ، ويتزايد عدد العمال العاطلين^٢

périodique en France, en Angleterre et aux Etats Unis

الثانية سنة ١٨٨٩

١ يراد بذلك المصارف التي تصدر الاوراق المصرفية أي البنكنوت

٢ وقد كانت الحكومة الفرنسية ألغت في سنة ١٩٠٨ لجنة لتعيين الوسائل التي يجب التبرع

٣٢٢ — أسباب الازمات العامة الدورية : ذهب الاقتصاديون في تحليل حدوث الازمات مذاهب شتى ، وتعددت نظرياتهم وآراؤهم بشأنها ، حتى استطاع أحد الكتاب الألمان في سنة ١٨٨٥ أن يحصى منها ٢٣٠ نظرية وراياً^١ ، والسبب في ذلك يرجع الى تشعب الظواهر الاقتصادية ، وارتباط بعضها ببعض ، حتى أنه يكفي أن يصيب واحدا منها حادث لكي يتأثر النظام الاقتصادي كله ، ولكن ليس كل ما يصيب عضوا من أعضاء الآلة الاقتصادية بمسبب أزمة عامة دورية ، فهذا النوع من الازمات له أسباب محدودة ، ومن أشهر النظريات التي وضعها الباحثون في تحليل حدوثها خمس نظريات^٢ تستعرضها فيما يلي :

٣٢٣ — (١) نظرية افراط الإنتاج العام : أول ما يمرض للنهن عند البحث في أسباب هذه الازمات هو تحليلها بحدوث افراط عام في الإنتاج ويعز ذلك ما يشاهد من التقدم العظيم الذي بلغته الصناعة في العصر الحديث ، ولا سيما ما كان منها يستخدم الآلات ، فلقد زادت قوة إنتاجها زيادة كبرى ، حتى أصبح ما تخرجه عرضة لأن يزيد على مقدرة المستهلكين على الشراء ، ومتى حدث ذلك هبطت الاسعار ، ومحب ذلك كل ما يقع عادة في اوقات الازمات ، وفي هذا أيضا تحليل للدورية الأزمة ، فإنه بعد كل الكوارث التي تحدثها لا بد من اقضاء فترة من الزمن قبل أن ينهض الإنتاج ويصلح من معداته، حتى يستطيع أن يتمشى ثانية. مع الحاجات المتزايدة ، فإنه بعد أن كان الإنتاج يسبق الاستهلاك في عهد النشاط ، اذا به يقف منهوكا على أثر حدوث الأزمة ، فيدركه الاستهلاك ، ثم لا يلبث أن.

بها لتخفيف الطل الناشئ عن الازمات الدورية ، فوضعت تقريرا وإلياً يتضمن الترائن التي يمكن الاستدلال بها على قرب حدوث الازمات ، وهذا التقرير هو من أهم ما يرجع اليه في هذا الموضوع

١ جيد ، في Cours ، الجزء الاول ، ص ٢٢٤

٢ انظر ليسكود ، في كتابه للشار اليه آغا ، فيه بسط واف لهذه النظريات ، ص ٣١٣

يسبقه ، فيأخذ الانتاج يزيد من معداته لكي يلحق الاستهلاك ، ومتى لحقه لا يلبث أن يسبقه ، فتحدث الأزمة ، وتبدأ الدورة من جديد ، وهكذا

غير أن تحليل حدوث الأزمات العامة دورية يحدث افراط علم في الانتاج يرتطم باعتراضات قوية: (أولها) أنه لا يتفق ونظرية ساي في منافذ المنتجات (La théorie des débouchés) التي يقرر فيها أن المنتجات تستبدل بالمنتجات (Les produits s'échangent contre les produits) ، فالزراع الذي يبيع أردب القمح بمبلغ ١٥٠ قرشا مثلاً ويشترى بشفنه ثوباً من القماش إنما يستبدل في الواقع اردب القمح بالقماش ، ولم يلجأ الى استخدام النقود الا لتسهيل عملية الاستبدال ، ولهذا فإنه كلما كثرت في السوق أنواع المنتجات وكية كل نوع منها كلما كثرت منافذ كل سلعة ومسهل تصرفها ، وليس أفضل للمنتج الذي افراط في انتاج سلعته من افراط غيره من منتجي السلع الأخرى ، لأن افراط كل منهم يصلح من افراط الآخر ، فمثلاً اذا كانت مصانع إنجلترا أخرجت في إحدى السنين كثيراً من المنسوجات القطنية ، وكانت ارض الهند في تلك السنة أيضاً قد انتجت كثيراً من القمح ، فإنه يسهل على مصانع إنجلترا تصريف منسوجاتها في الهند ، وبكس هذا اذا حل القمح بالهند فإن ضرره يمتد الى أصحاب مصانع نساجة القطن في إنجلترا اذ يعتمد عليهم تصريف منسوجاتهم في الاسواق الهندية ، ومن هذه النظرية يتضح استحالة حدوث افراط عام في انتاج كل السلع ، لأن كثرتها كلها في وقت واحد ونسبة واحدة لا يؤثر مطلقاً في نسبة استبدال بعضها ببعض ، وبذلك لا يحدث أى اضطراب في التوازن الاقتصادي (وثانيها) أنه لو كان افراط الانتاج العام هو السبب في حدوث الازمات لوجب أن يكون تزايد الانتاج في أوقات النشاط مصحوباً بهبوط في الأمان ، مع أن الذي يشاهد هو ارتفاع الأمان في هذه الاوقات^٢

١ أنظر ساي ، في Cours ، سنة ١٨٢٨ ، الجزء الثاني ، ص ٢٨٠ — ٢٩٤

٢ جيد في ، Cours ، الجزء الاول ، ص ٢٢٦

٣٢٤ - (٢) نظرية قدر الاستهلاك : يقول بهذه النظرية فريق كبير من الاشتراكيين ، تذكر منهم ماركس وأنجلز ورودبرتس وكوتسكي ، وقد قال بها من قبلهم أحد الاقتصاديين غير الاشتراكيين وهو سيسموندى ، فأخذها عنه الاشتراكيون وتبسطوا في تحليلها ، وأصحاب هذه النظرية لا ينكرون أن افراط الانتاج هو من مميزات الازمات العامة الدورية ، ولكنهم يرجعون سبب هذا الافراط الى ضعف قوة شراء العمال ، فالعمال في النظام الرأسمالى الحاضر لا يتناولون من الأجر الا ما يعادل جزءاً من قيمة ما أنتجوه ، أما الجزء الآخر فيستأثر به أصحاب الأعمال ، وهو الذى تتكون منه ارباحهم ، ولذلك كان العمال لا يستطيعون شراء ناتج عملهم بأجمعه ، فيؤدى ذلك الى تراكم السلع فى الأسواق تراكماً يؤدى الى حدوث أزمة افراط انتاج سببها قلة استهلاك العمال

لكن ما الذى يحول دون استهلاك أصحاب الأعمال الزائد من المنتجات ، ما دام أن قوة شرائهم تنزايد كلما زادت ارباحهم وقلت أجور العمال ؟ يقول أصحاب هذه النظرية بقرءاً على هذا أن لقوة استهلاك الرأسماليين حداً لا متناهية فهم لا يستطيعون استخدام كل دخلهم فى شراء مواد الاستهلاك ، ولذلك فهم يدخرون جزءاً منه ليستثمروه من طريق انشاء مشروعات جديدة وتوسيع المشروعات القديمة ، وهم بذلك يخرجون منتجات جديدة تضاف الى المنتجات القديمة ، فيزيدون الحاجة حرجاً ، اذ يتألب الادخار وقلة استهلاك العمال لاحداث افراط فى الانتاج ، وبهذا يكثر حدوث الازمات ، وتزداد نتائجها خطورة كلما تزايد عدد العمال ، وقل عدد الرأسماليين ، لمزجة صغارهم فى ميدان المنافسة ، فتأخذ قوة الشراء فى الضعف بينما يأخذ الانتاج فى الزيادة لسى الرأسماليين للتواصل فى تقليل نفقات انتاجهم ، والانتاج الكبير هو أفضل وسيلة لتقليل هذه النفقات^١

١ كارل ماركس ، فى Le Capital ، الترجمة للفرنسية ، سنة ١٩٠١ ، الجزء الثالث ،

غير أن هذا التعليل كسابقه يقوم عليه جملة اعتراضات نذكر منها : (أولاً) أنه إذا كان سبب حدوث الأزمات العامة هو قلة موارد طبقة العمال ، فلماذا كان حدوث الأزمات مسبوقاً بمهد رخاء صناعي ، تبلغ أجور العمال فيه أقصى حدودها ؟ (وثانياً) أنه إذا كان ادخار الرأسماليين يضاف حقيقة الى قلة استهلاك العمال ، فيزيد من شدة افراط الانتاج ، فلماذا كانت الأزمات العامة دورية ومؤقتة ، مع أنه لو صح ذلك لوجب أن تكون هذه الأزمات دائمة ، لأن ادخار الرأسماليين هو إحدى المميزات الدائمة في النظام الاقتصادي الحاضر ^٢ ، (وثالثاً) اذا صح القول بأن ما يستولى عليه الرأسماليون من الارباح لا يستطيعون اتقاها كله في مواد الاستهلاك ، فمضى هذا أن سبب هذه الأزمات هو قلة استهلاك الأغنياء والفقراء على السواء ، ولكن حتى على هذا الشكل لا يمكن التسليم بصحة هذه النظرية ، لأن من نتائج استثمار الرأسماليين لادخارهم قلة قوة الشراء من أيديهم الى أيدي طبقة العمال ^٣

٣٢٥ - (٣) نظرية طول عملية انتاج رؤوس الاموال : وهي النظرية التي انتعش اليها افثالليون (Aftalion) ، وهو من أشهر من تخصصوا في

١ وقد تولى روبرتس الرد على هذا الاعتراض في رسائله الى كريهيمان ، اذ يقول فيها أنه وإن كانت أوقات النشاط في أوقات ارتفاع في الاجور ، الا أنها أيضاً أوقات زيادة في الانتاج ، غير أن ارتفاع الاجور هو أقل من زيادة الانتاج ، وقد أيد بعض الاقتصاديين المعاصرين رأى روبرتس في هذا السدد ، فبينوا أن ارتفاع الائمان في أوقات النشاط هو أشد وأسرع من ارتفاع الاجور ، وهذا هو السبب في ضعف استهلاك العمال — أنظر ليسكور ، في كتابه المشار اليه آنفاً ، ص ٣٤٧ — ويلاحظ الاستاذ جيد على هذا بأنه اذا كانت الاجور تزيد بسرعة أقل من زيادة الائمان ، فيجب أن تكون زيادة الارباح أسرع من زيادة الائمان ، وهذا ما ينكره بعض الاقتصاديين الذين يرون أن السبب في حدوث الازمات هو هبوط الارباح — أنظر جيد ، في Cours ، الجزء الاول ، ص ٢٢٧

٢ بيرو ، الجزء الاول ، ص ٢٢٥

٣ جيد ، في Cours ، الجزء الاول ، ص ٢٢٨

البحث في موضوع الأزمات في فرنسا في العهد الأخير ، وله فيها كتاب مشهور^١ ، وقد أخذ بها أيضاً بعض الاقتصاديين مع اختلاف بسيط في الرأي بينهم ، وأصحاب هذه النظرية يقولون أن الانتاج في الجماعات الحديثة أصبح يتقدم الطلب ، وهو يستلزم توفر معدات كثيرة يجب أن يبدأ أولاً بإنشائها ، وذلك مثل تشييد دور الصناعات ، وصنع الأدوات والآلات الصناعية ، ومد الخطوط الحديدية ، وبناء القاطرات والسفن وغير ذلك . وكلما زاد الطلب كلما أصبح ضرورياً زيادة معدات الانتاج ووسائله أى رؤوس الأموال

ففي بداية عهد النشاط يكون الطلب متفوقاً على الانتاج ، فلكي يمكن للانتاج أن يلحق بالطلب يجب أن يبدأ أولاً بصنع وسائل انتاج جديدة ، ولا بد من انقضاء مدة من الزمن قبل أن يتم صنعها ، فطالما أن الجهود منصرفة الى اعدادها فانه يتم الحياة الاقتصادية كلها حركة نشاط عظيم ، فإذا ما بدى بتسيير هذه الوسائل الجديدة أخذت تظهر بوادر افراط الانتاج ، فبعد ان كان طلب مواد الاستهلاك يزيد على انتاجها ، يصبح انتاجها يزيد على طلبها ، فتقع الأزمة ، وتندهور الأثمان ولا يقف تدهورها الا متى اقطع عن الانتاج بعض المشروعات الجديدة ، وذلك على أثر افلاسها أو تصفيتها ، أو متى أحدث هبوط الأثمان نتيجة العادية ، وهي زيادة الاستهلاك فينتلع الزائد في الانتاج ، وتظل حالة الانتاج في فتور ، حتى يأتي يوم تصنع فيه وسائل الانتاج غير كافية ، أو تظهر حاجات جديدة تتطلب انشاء وسائل انتاج جديدة ، فيبدأ عهد نشاط جديد

٣٣٦ - (٤) نظرية عدم النظام في انتاج وسائل الانتاج :

من أشهر القائلين بهذه النظرية الاقتصادى الروسى بارانوسكى (Baranowsky)^٢

١ Aftalion, Les crises périodiques de surproduction الجزء الاول
ص ٢٩٧ وما بعدها

٢ تجد هذه النظرية مبسطة بعضاً واثقاً في كتاب ليسكور في الازمات المشار اليه آفا ، ص
٣٥٨ وما بعدها

فعنده أن سبب الأزمات يرجع إلى أن الصناعة لا تزود بما تحتاج إليه من وسائل الانتاج بانتظام ، ففي عهد الكساد يتجنب المدخرون تسيير ما اخروه في المشروعات الصناعية ، فيتكدس ما يدخر في خزائن المصارف ، أو يظل عاطلا في خزائن الأفراد فاذا ما أخذت تبدو بعض أمارات الرخاء ، تهافت المدخرون على تسيير رؤوس أموالهم في المشروعات الصناعية ، فتكثر هذه المشروعات ، ويكثف نشاطها ، ويظل الحال كذلك حتى يأتي يوم ينفذ فيه ما في مستودع الادخار ، فلا يكون هناك ما ينفذ هذه المشروعات بما يسمح لها بالبقاء في المستوى الذي صعدت إليه ، فتحدث الأزمة . وقد ذهب بارانوسكي في ذلك الى تشبيه الجماعة الاقتصادية الحديثة بقاطرة بخارية يقوم فيها الادخار بوظيفة البخار ، فتحت ضغطه يندفع الانتاج الى الأمام كما يندفع ذراع القاطرة البخارية ، ويستمر كذلك حتى يصل نقطة تعجز فيها القوة الدافعة عن دفعه الى حد أبعد ، فيصيبه ما يصيب ذراع القاطرة اذ يرجع الى الوراء ، ويظل عهد الفتر قائما زمنا حتى يتم امتلاء مستودع الادخار ، فيبدأ عهد نشاط من جديد

٣٢٧ — (٥) نظرية تقلبات المدراج : وهي النظرية التي يقول بها الاستاذ ليسكور في كتابه في الأزمات الذي اشرنا اليه آنفاً ، وهو يذهب فيها الى أن في أوقات الرخاء الصناعي الذي يسبق حدوث الأزمات تميل ثقات الانتاج الى الارتفاع باستمرار ، بسبب تزايد رؤوس الأموال بأبواعها المختلفة من قود الى آلات الى المواد أولية الى غير ذلك ، ولكن ارتفاع ثمن البيع لا يسير بسرعة ارتفاع ثقات الانتاج ، اذ يحول دون ذلك تزايد الكميات المعروضة من المنتجات ، وبهذا يأخذ الفرق بين ثمن البيع وثقات الانتاج في التناقص ، أي تقل الارباح ، حتى يأتي وقت يكون فيه من المشروعات القديمة ما يبيع منتجاته بثمن معين ويحز ربحاً ، في حين يكون من

المشروعات الحديثة التي من نوعها ما يبيع منتجاته بنفس الثمن فتلحقه خسارة ، ذلك لأن هذه المشروعات الحديثة تكون قد اشترت معداتها بشئ مرتفع ، وإن تكن قد اقترضت فبسعر فائدة مرتفع ، وهي تستخدم عمالاً تدفع لهم أجوراً عالية ، ويؤدون لها عملاً غير جيد ، فيقل الأقدام على انشاء المشروعات ، وينصرف الادخار عن التثمين في وجوه يرى أنها لم تعد رابحة ، ويحل الكساد خاصة بالصناعات التي تستغل بايجاد وسائل الانتاج ، فيحدث على أثر ذلك أن تهبط قفقات الانتاج بسرعة أكثر من سرعة هبوط ثمن البيع ، فتأخذ الارتفاع في التقلع ، وتتولد الثقة في النفوس ، وقبل الصناعة على عهد نشاط جديد ، وتأخذ الأمان في الصعود حتى يأتي يوم تبلغ فيه قفقات الانتاج من الارتفاع ما يؤدي الى قص في أرباح المشروعات ، فتأخذ في الظهور مقدمات أزمة جديدة



ونحن نرى أن كل واحدة من هذه النظريات الثلاث الأخيرة تجد من الواقع ما يؤيدها ، فمن جهة يشاهد في أوقات النشاط الصناعي أن ارتفاع أثمان بيع المنتجات يحدث مصحوباً بارتفاع في قفقات الانتاج من شأنه أن يوق الأرباح عن الارتفاع وحتى عن البقاء في المستوى الذي وصلت اليه ، ومن جهة أخرى يشاهد أن الادخار ينصرف عن التثمين الصناعي في أوقات الأزمات والكساد ، وأنه يتهاون عليه في أوقات النشاط ، وأخيراً يرجع سبب حدوث أزمات كثيرة الى زيادة وسائل الانتاج مما تتطلبه حاجات المستهلكين

المبحث الثالث

الأزمات النقدية

٣٢٨ — نظرة عامة في الظواهر والازمات النقدية: سنبحث في الظواهر النقدية تفصيلاً في باب التداول ، ولذلك نكتفي هنا بالإشارة الى أن التغيرات الطارئة

على كمية النقود وقيمتها تأثيراً في كل شيء ، اذ هي مقياس أثمان الأشياء كلها ، ومن شأن بعض الظواهر النقدية ، مثل زيادة كمية النقود زيادة سريعة ، أو إحلال النقود الورقية محل النقود المعدنية ، أو العكس ، أن تحدث اضطراباً في العلاقات الاقتصادية قد يكون أحياناً عميقاً يحدث أزمات تسمى بالأزمات النقدية وللنقود من حيث الاكثار والاقلال من كميتها نتائج تختلف عن نتائج غيرها من السلع الأخرى ، ففي حين أن الاقراط في انتاج أية سلعة غير النقود يفضي الى هبوط في ثمنها ، فإن الاكثار من كمية النقود في التداول وهو يقلل من قيمتها يؤدي الى ارتفاع في الأثمان ، كما أن الاقلال منها وهو يرفع من قيمتها يؤدي الى هبوط في الأثمان . وإذا ما زادت كمية النقود زاد عدد المقرضين ، واشتدت المنافسة بينهم . فيهبط على أثر ذلك سعر الفائدة وسعر الخصم ، فإذا ما قلت ارتفع سعر الفائدة وكذلك سعر الخصم . غير أنه ليست كمية النقود وحدها هي التي تؤثر في قيمتها وبالتالي في الأثمان ، فإن هناك — كما سيتبين لك عند البحث في النقود — عوامل أخرى غير السكمية تؤثر في قيمة النقود . والنقود هنا لا يراد بها النقود المعدنية وحدها ، وإنما كل أدوات الائتمان التي تقوم بوظيفة النقود مثل الاوراق المصرفية والشيكات وغيرها

المبحث الرابع

أدوية الأزمات

لم يغفل الكتاب الذين بحثوا في الأزمات عن التفكير في الوسائل التي تحول دون وقوعها ، أو على الأقل تخفف من وطأتها ، ولا غرو أن يهتم الباحثون بمداواتها فإن للازمات وبخاصة العامة منها نتائج وخيمة ، من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية .

٣٢٩ - (١) نتائج الازمات من الوجهة الاقتصادية : يسود الحياة الاقتصادية مبدأ أقل الجهد ، ففي تعاقب أوقات النشاط والفتور عبت مستمر بهذا

المبدأ : ا- ففي أوقات النشاط يؤدي تزايد الطلب وارتفاع الثمن الى ان يستخدم من وسائل الانتاج ما ليس بأفضلها ، ومن العمال كثيراً من غير الكفاء المدربين ، وهم بينما يتقاضون أجوراً مرتفعة ينتجون انتاجاً رديئاً ، فتزداد كثيراً نفقات الانتاج ويستخدم من العمال عدداً يزيد على ما تتطلبه حالة الانتاج ، ومتوسط كفاية العمل فيه ، وفي هذا كله تبذير لقوى الانتاج ، ب - وفي أوقات الفتور ، ولأنه يحدث نقص في الانتاج ، وتعديل في وسائله ، واختفاء للتنجين غير الصالحين ، الا أنه يحدث أيضاً أن جزءاً من وسائل الانتاج يظل عاطلاً ، وكذلك فريق من العمال ، وفي هذا العطل خسارة كبرى تلحق بالثروة الأهلية

٣٣٠ - (ب) نتائج الالتزامات من الوجهة الاجتماعية : الأزمات وهي مصدر تعديل في دخل الأفراد تحدث رد فعل في كثير من الظواهر الاجتماعية المختلفة ، فخلول النشاط واليسر يدعو الى مضاربات كثيرة غير شريفة ، فتعزز ثروات طائفة في آجال قصيرة ، ثم اذا ما وقعت الأزمة هوى كثير من كبار الرأسماليين الى الطبقة المتوسطة ، وخسر كثير من أفراد الطبقة المتوسطة رؤوس أموالهم ، وحل بالعمال العطل ، وقضى عليه باقاص الأجر ، فتنتشر بين الناس روح السخط والتذمر ، ثم لا يلبث هذا الانقلاب الاقتصادي أن يؤدي الى مساوئ اجتماعية ، فيزداد الاجرام ، ويقل الزواج ، وينتشر الفساد ، ويكثر الانتحار ، وتزداد الوفيات ، وقد تحدث أحياناً اضطرابات سياسية خطيرة

وفي تعاقب أوقات النشاط والكساد ما يترك خصوصاً أثراً سيئاً في العلاقات بين العمل ورأس المال ، اذ تكثر أسباب النزاع بين العمال وأصحاب الأعمال ، ويمتدد الاضراب : ففي أوقات النشاط يضرب العمال طلباً في دفع أجورهم ، وتحسين شروط العمل من حيث تقليل ساعاته وما الى ذلك ، وفي عهد الكساد يضربون ليقاوموا تخفيض الأجور وكل تعديل في شروط العمل يؤدي الى ضياع بعض ما اكتسبوه في أوقات اليسر والنشاط

٣٣١ — أنواع أذوية الازمات : والأذوية التي يقول بها الباحثون متنوعة ونحن قسمها تسهيلا للبحث الى قسمين : فالاول يشمل الادوية التي ترمى الى تخفيف شدة الازمات وتقليل حدوثها ، والثاني يشمل الادوية التي ترمى الى استئصالها

٣٣٢ — (١) أذوية لتخفيف شدة الازمات وتقليل حدوثها : كثيراً ما تختلف هذه الأدوية باختلاف الاسباب التي يرجع اليها الباحثون حدوث الأزمات ، ومن أم هذه الادوية ما يأتي :

١ — الاحصاء والتشريع : من يرى من الاقتصاديين أن الازمات تنشأ بحاصة عن حدوث افراط في الانتاج يقترح أن تصدر مصلحة الاحصاء في كل بلد احصاءات كاملة ترشد المنتجين الى حالة الانتاج والاستهلاك ، فلا يتركون وشأنهم ينتجون على غير هدى ، وبهذا يمكن الى حد كبير أن يتوافق العرض مع الطلب . ولقد عمل التركيز في مظاهره الكبرى من تقالبات انتاج الى شركات موحدة الى اتحادات جماعات التعاون الى غيرها على تحسين حال احصاءات الانتاج ، كما أدى الى ظهور احصاءات للطلب ، فند سنة ١٩٠٧ خصوصاً بفضل الاحصاءات الوافية التي تنشرها شركة الصلب للموحدة ، وشركات المساهمة الكبرى الامريكية عما يوصى اليه بصنعه أصبح يسهل تقدير وقت حدوث الازمة ، وتبع سيرها^١

وكثيراً ما يلجأ الى التشريع كوسيلة من وسائل الوقاية ضد الأزمات ، وذلك باصدار القوانين والوائح التي تنظم البورصات تنظيمًا يخفف من شدة المضاربات ، والتي تفرض الاشراف على ما تصدره المشروعات الجديدة من الاوراق المالية . ولقد كان تكرار حدوث الازمات في القرن التاسع عشر داعياً الى اصلاح التشريع الخاص بشركات المساهمة في كثير من البلاد ، اذ أبرز للبيان ما كان فيه من قص وعيوب

٢ — انجاز أعمال ذات منفعة عامة : يذهب بعض الاقتصاديين الى أنه

يجب على الدولة والسلطات المحلية أن تتدخل عند حدوث الأزمات لتخفيف وطأتها، وذلك بانجاز كثير من الأعمال ذات المنفعة العامة، مثل مد الخطوط الحديدية وتعميد الطرق وتشديد الأبنية العامة وحفر الترع والمصارف وبناء السفن، وهم يقولون انه لما كان وقت الازمات هو بدء عهد هبوط في الأمان، وسعر الفائدة، وأقبال على اقتناء سندات الدولة، فحذر بها أن تسارع الى الاستفادة من هذه الظروف فتكثر من انجاز مثل هذه الأعمال، وفي هذا فائدة لا تقتصر على الصناعة لحسب، بل وتتناول طبقة العمال أيضاً.

ويرى بعض الاقتصاديين أن هذا السواء هو أفضل وسيلة لحل مشكلة العطل وقد أشارت به التقارير البرلمانية الخاصة بالعطل في إنجلترا في سنة ١٩٠٩ وأخذت به الحكومة الألمانية عقب أزمة سنة ١٩٠٧ كما ألقت وزارة العمل في فرنسا لجنة لوضع خطة عملية لتنفيذ هذه الفكرة، وقد أشار بها مكتب العمل الدولي في سنة ١٩٢٢ كملاج لمسألة العطل، وأخذت بها بريطانيا العظمى أخيراً إذ وضعت منهاجاً لانجاز كثير من الاعمال العامة تقليلاً لعدد العاطلين فيها، غير أن هذه السياسة وإن كانت تجدها أنصاراً كثيرين إلا أنها قلما تنفذ تنفيذاً جديداً، لأن أوقات الأزمات والفقر هي أيضاً أوقات عجز في ميزانيات الدول بسبب ما يطرأ على إيراداتها من النقص ولا سيما نقص الضرائب وإيرادات السكك الحديدية.

٣ — اتباع سياسة جبركية حكيمة : يعول كثير من الاقتصاديين على حسن السياسة الجبركية كوسيلة من وسائل تخفيف شدة الازمات، ومع هذا فالأزمة إذ كانت في أغلب الأحيان دولية فإنه يتمدد على الدولة التي حلت بأرضها، أن تطفر من غيرها، وقد جلت بها الأزمة مثلها، على تخفيض الرسوم الجبركية على صادراتها.

١٠ وقد صرح وزير الاشغال في البرلمان في هذا الحين بناء على طلب بعض النواب بأنه أوصى بصنع كثير من المربى والفاطرات وغيرها تفرجاً لازمة

٢ ليسكور، ص ٤٢٠ — ٤٢٢

قد تنجح المفاوضات في هذا الشأن بين دولة صناعية وأخرى زراعية ، فتنال كل منهما تخفيفاً للرسوم على صادراتها من الأخرى ، ولكن هذه المفاوضات قلما تنجح اليوم ، لأن الدول الكبرى الحديثة قد أصبحت كلها دولاً صناعية ، وقد أمنت كلها تقريباً ، ولا سيما بعد أزمة سنة ١٩٢٠ ، في الأخذ بنظام حماية التجارة ، حتى أصبح ذلك من أهم الأسباب التي تعوق تقدم التجارة الخارجية في الوقت الحاضر ، وأن تاريخ النظم الجمركية نفسها يشهد على أن أوقات اليسر والنشاط هي الأوقات التي يخفف فيها من قيود الحرية الاقتصادية ، في حين أن أوقات الكساد هي الأوقات التي تستدفيها حركة حماية الانتاج والتجارة

٤ - سياسة المصارف : من يرجع من الاقتصاديين أسباب الأزمات الى الاكثار من انشاء وسائل الانتاج يرى أن دواء الازمات بيد المصارف للوزعة للالتئام ، فليها واجب التدخل في الوقت المناسب ، فإذا ما رأت أن حركة التداول قد زادت زيادة غير عادية ، رفعت من سعر خصم الأوراق التجارية لتقف في وجه التهافت الشديد على الاقتراض ، ثم اذا ما بدت بوادر الازمة سارعت الى اتخاذ التدابير التي تكون على وشك الانهيار ، والتي يكون انهيارها سبباً في استحواد الرعب على النفوس ، وامتداد حركة التدمير والحرب^١

٣٣٣ - أدوية لاستئصال الازمات : من هذه الادوية ما يقوم على نظرية قلة استهلاك المال ، ومنها ما يقوم على هذا السبب وآخر يضاف اليه هو حالة الفوضى الاقتصادية ، فمن يأخذ بنظرية قلة استهلاك المال كسبب لحدوث الازمات من يرى أن القضاء عليها يكون بتحديد نصيب العامل في الناتج الاجتماعي ، ومنهم من يرى أن دواء الازمات هو في تحديد سعر البيع . وعن يأخذ بنظرية قلة استهلاك المال والفوضى الاقتصادية من يرى أن اختفاء الازمات يكون باقامة النظام الاشتراكي

مكان النظام الرأسمالى ومنهم وهم الذين يرجعون حدوث الأزمات بخاتمة الى الفوضى الضاربة أطنابها فى الانتاج والاستهلاك من يلقى آماله فى اختفاء الأزمات على بعض الهيئات للمنظمات للانتاج والائمان مثل نقابات الانتاج والشركات الموحدة ، ونحن نبين ذلك تفصيلا فيما يلى : —

١ — نظرية رودبرس :^١ يذهب رودبرس فى هذه النظرية الى أن استئصال الأزمات يكون بتعيين حد قانونى لنصيب العامل الأجير من الناتج الاجتماعى ، إذ هو يرى أن الاجور فى أوقات النشاط ترتفع بسرعة أقل من زيادة الانتاج كما تقدم ، وبهذا تكون نسبة زيادة استهلاك العمال أقل من نسبة زيادة الانتاج ، فتحدث أزمة افراط انتاج سببها قلة استهلاك العمال قلة نسبية ، فتلافى ذلك يكون باعطاء طبقة العمال نصيباً معيناً فى الانتاج ، فيصبح لكل من العامل والمنظم والرأسمالى نصيب بنسبة مئوية ثابتة فى الناتج الاجتماعى ، وقد سبق أن بينا أن نظرية قلة استهلاك العمال لا يمكن الاخذ بها كسبب لحدوث الازمات ، اذ يقوم عليها اعتراضات عدة ، فادام هناك خطأ فى تعيين سبب الداء ، فلا شك أن هذا الخطأ يقتاول الدواء أيضاً ، ومع ذلك فهذا الدواء بغض النظر عن فساد الاساس الذى يقوم عليه لا يمكن وحده لاستئصال الأزمات ، فانه كى يتحقق التوازن بين الانتاج والاستهلاك لا يمكن أن يحدد نصيب العامل فى الناتج الاجتماعى ، لان العامل يستطيع أن يستختم دخله على شكلين : ا — للحصول على مواد الاستهلاك ب — للادخار ، فلاحقاً حدوث الازمات يجب أن يحدد للعامل مقدار ما يتفق ومقدار ما يدخره ، ويجب أيضاً أن يبين مقدار ما يجوز له أن يستهلكه من كل سلعة ، والا ظل خطر فقد التوازن موجوداً ، وهذا التدخل فى كل صغيرة من تصرفات الافراد هو من أسوأ مظاهر التعسف التى لاتعد اضرار الازمات بجانبها شيئاً مذكوراً

١ رودبرس ، Le Capital ، ترجمة فرنسية سنة ١٩٠٤ ، وارلد فى ليسكور ص

٢٠ — نظرية ماى^١ : ورغما من الانتقادات العديدة التى وجهت الى نظرية رودبرتس ، فقد قام أحد الاقتصاديين الألمانين وهو ماى يقترح دواء للآزمات يقترب من الدواء الذى قال به رودبرتس ، اذ يرى - وهو ماى - ان استئصال الآزمات يكون بتحديد سعر الربح ، فيكون هناك جريمة ربا فى الربح ، كما أن هناك جريمة ربا فى الفائدة ، ويكون الحد الأقصى لسعر الربح هو ٠.٧ ، وفضل هذا التحديد يصبح صاحب المشروع فى حالة زيادة انتاجه مأخوذاً بين أمرين : أما أن يخفض ثمن بيعه ، وأما أن يزيد أجور عماله ، وذلك لئلا يتجاوز ربحه الحد الأقصى ، وفى كلتا الحالتين تجد أن زيادة الانتاج قد أصبح يقابلها زيادة فى الاستهلاك ، وبذلك يظل التوازن محفوظاً

وأم اعتراض يقوم على هذه النظرية هو أن فى تحديد سعر الربح ما يضعف الميل الى انشاء المشروعات ، وتحسين وسائل الانتاج ، فان صاحب المشروع الذى يبلغ ربحه الحد الأقصى وهو ٠.٧ لا يهتم بالعمل بعد ذلك لفائدة المستهلك أو العامل ، ولا يقدم على ادخال التحسينات على وسائل انتاجه^٢.

٣ — قيام النظام الاشتراكى : يذهب أصحاب اشتراكية رأس المال الى تحليل حدوث الآزمات بقلة استهلاك العمال ، اذ هم لا يبالغون الاقيمة جزء مما انتجوه ، والى ان النظام الرأسمالى كلما تقدم كلما زاد تركيز الانتاج وتناقص عدد أصحاب المشروعات لججز صفارهم عن تحمل منافسة كبار الرأسماليين ، فيهبون الى طبقة العمال التى كلما زاد عددها كلما قل الاستهلاك الاجتماعى كما تقدم ، فتتقارب أوقات حدوث الآزمات ، وتشتد خطورتها ، وتكثر ضحاياها ، حتى يأتى يوم يبلغ فيه من ضنك العمال بسبب

١ ليسكور ، ص ٤٣٧ — ٤٣٨

٢ ولم ينب هذا الاعتراض عن ماى ، فذهب الى أن صاحب المشروع الذى يصل بمجده الى تحيين انتاجه يعطى ٠.١ فوق الحد الاقصى للربح ، وأن الذى يتراخى فى ذلك يستزل ٠.١ من حده الأقصى فى الربح ، ومع هذا فان الاعتراض لا يزال قائماً ، اذ أن زيادة أو نقصان ٠.١ لا تكفى مطلقاً للاحتفاظ بالجد ومنع التراخى فى القيام بالمروعات

الأزمة أن يثوروا ويهدموا النظام الرأسمالي ، وقيموا على اتحاضه نظماً اشتراكياً يعطى فيه الى كل عامل قيمة كل ما أنتجه ، وليس جزءاً منه كما هو الحال اليوم ، وبهذا لا يكون هناك محل لحدوث الأزمات

وقد يننا فيما تقدم مواطن الضعف في هذه النظرية^١ ، ومنذ أن وضع ماركس نظريته لم يتوال حدوث الأزمات بالشكل الذى قال به ، كما انها لم تصبح أشد خطورة الى هذا أن من شأن ازدياد التركيز فى الإنتاج أن يقلل من القوضى الاقتصادية ، ويجعل الأزمات أقل حدوثاً

٤ — قبابات الإنتاج والشركات الملوحة : من الثابت أن المشروعات الكبيرة أقوى على مواجهة الأزمات من غيرها ، وهى تدخل فى حساباتها أمر حدوثها ، فتتخذ المدة لتجنبها ، وتحاول بكل الوسائل تخفيف شدتها عند حدوثها ، ويعلق كثير من الاقتصاديين آمالاً كبيرة على قبابات الإنتاج والشركات الملوحة ، وهى من أهم مظاهر التركيز فى العصر الحديث ، للحيلولة دون فقد التوازن بين الإنتاج والاستهلاك ، فهى لما كانت تتمتع باحتكار فعلى أو شبه احتكار فانه يتجمع لديها طلبات المستهلكين أو أغلبها ، فتستطيع بذلك أن تجعل العرض يتمشى مع الطلب ، كما انها تعمل دائماً على جعل الأثمان فى حالة ثبات ، فلا تغالى فى رفعها فى أوقات النشاط ، كما تقاوم تنهورها فى أوقات الكساد^٢

١ - راجع بند ٩٩ ، ص ٨٦ — ٨٧ من هذا الكتاب .

٢ - ليسكور ، ص ٤٣٩

٣ - لنا عودة الى تفصيل ذلك عند البحث فى قبابات الإنتاج والشركات الملوحة

الباب السادس

صفات الانتاج فى العصر الحديث

الفصل الأول

التطور الصناعى

٣٣٤ - أدوار التطور الصناعى : قبل أن تتخذ الصناعة شكلها الحالى مر نظامها بأدوار مختلفة عن الاقتصاديون الالمانيون أصحاب المذهب التاريخى بدرسها واستخلاص مميزات^١، وأشهر هذه الادوار ستة كان ظهورها على الترتيب الآتى :

(١) دور الصناعة العائلية (٢) دور العامل المتنقل (٣) دور الحرفة (٤) دور الصناعة فى محل الإقامة (٥) دور المصنع اليدوى (٦) دور المصنع الآلى

ولا يجب أن يفهم من هذا أن ظهور كل دور من هذه الادوار كان يقضى على سابقه ، وإنما معناه انه وجد فى كل عصر نوع من الصناعات كان هو المتفوق على غيره

٣٣٥ - (١) دور الصناعة العائلية : (L'industrie de famille ou domestique) : ظهر هذا الدور منذ عهد الفطرة ، وكان هو السائد فى الامم القديمة ، وظل قائما حتى القرون الوسطى ، فكانت كل عائلة عبارة عن جماعة

١ بوشير ، فى Etude d'histoire et d'Economie Politique ، وشومر ، فى Principes d'Economie Politiques

اقتصادية مستقلة تصنع بنفسها كل ما تحتاج اليه ، ولا تنتج من الاشياء الا ما تستهلكه . ولما دخل فيها بعض الغرباء كالارقاء في العهد القديم ، والتابعين (Les serfs) في القرون الوسطى ، أخذ ينقطع كل منهم الى القيام بعمل خاص ، تحت اشراف رب العائلة وحسابه ، ثم أخذت بعض هذه الجماعات — كما رأيت في موضوع تقسيم العمل — تصنع من بعض الأشياء ما يزيد عن حاجتها ، وتستبدل الزائد في السوق ، فأخذ يظهر داخلها تدريجيا بعض صناعات صغيرة تنتج لاجل الاستبدال ، فانتاج ما تحتاج اليه العائلة لا يزال أول ما ترمى اليه بمجهودات أفرادها ، الا أن بعض الأشياء التي تزيد عن حاجتها كان يصنع في وقت الفراغ ويحصل الى السوق .

ولا يزال هذا السور قائماً في بعض الأنحاء الشمالية من أمريكا بين السكان للشنتلين بالميد والقصص ، وكذلك في أواسط أفريقية بين قبائل الزنوج ، ولا تزال آثاره باقية حتى اليوم في بعض القرى الاوربية وبخاصة في بلاد البلقان حيث تقوم كل عائلة بصنع ما تحتاج اليه من اللأكل والملبس والسكن وأدوات العمل ، كما تصنع من الأشياء مثل الدنتلا والمرببات ما تحمله الى الاسواق لبيعه

٣٣٦ - (٢) دور العامل المتنقل (Le travailleur ambulant) :

أخذ الليل الى الانتاج لاجل الاستبدال يتمكن من قوس بعض أفراد العائلات ، اذ تبين لهم أنهم بهذا يستطيعون أن يتحرروا من سلطة رب العائلة ، فقطعوا صلة ما بينهم وبين مالك الأرض الذي هو رب العائلة ، وانطلقوا يسعون في الارتزاق احراراً من عملهم ، غير أنه لما كان يوزم من رأس المال ما هو ضروري للانتاج فقد أخذوا ينتقلون من مكان الى آخر يرضون عملهم على من هو في حاجة اليه مقابل جبل معلوم ، فكان العامل يشتغل عند المستهلكين الذين يعدونه بالمواد الأولية التي يحولها الى مواد مصنوعة .

فن هذا يتبين أن أم ما يميز هذا السور هو أن المواد الخام والمصنوعة لم تكن

ملكاً للعامل نفسه ، ولم يكن هناك منظّمون أو وسطاء ، وكان في القيام بالأعمال على هذا النحو ما يضمن للمستهلك الحصول على ما يتفق تماماً ورغبته ، إلا أنه كان يضع على العامل وقت ثمين في التنقل من جهة إلى أخرى ، ثم أنه كثيراً ما كان يلبث زمناً لا يهتدى خلاله إلى من يستأجر عمله ، ولهذا كان لا يصلح إلا للعامل القوي الذي يسهل عليه أن يشتغل بالزراعة إذا لم يجد عملاً آخر يزاوله ، وهذا ما يحدث الآن في القرى ، ومع هذا فلا يزال لوجوده أثر في المدن إلى اليوم ، فالعاملات اللاتي يشتغلن بالخياطة في بيوت العملاء ، ومعلمات البيانو وغيرهن هن من بقايا هذا الور ..

٣٣٧ — (٣) دور المرفة (Le métier) : ثم أتى على العامل المتنقل وقت استقر فيه مكان خاص ، فبدلاً من أن يقصد العملاء ويستقل لديهم ، أخذ العملاء يقصدون حاتوته ويكلفونه بصنع ما يريدون ، وبدلاً من أن يمدوه بالمواد الأولية أخذ هو الذي يشتريها ويصنعها ، وبهذا صار عاملاً وصاحب رأس مال في وقت واحد ، وجعل ينتج اما وفقاً لطلب خاص ، واما من تلقاء نفسه ثم يبيع الفائض في السوق ، وكان السوق في هذا العهد محلياً ، فلم يكن يتعدى حدود المدينة الواحدة وضواحيها وقد أحدث ظهور هذا الور انقساماً في الانتاج ، إذ بعد ان كانت كل الأعمال تتم تحت اشراف مالك الأرض ، فكان هو القابض على زمام الانتاج بفرعية الزراعي والصناعي ، أصبح هناك مركزان للانتاج ، أحدهما ريفي والآخر مدني ، الاول في الريف ينتج ما يحتاج اليه المجموع من الحاصلات الزراعية ، والثاني في المدن ينتج المواد المصنوعة ، وعلى رأس الأول ملاك الأراضي الزراعية ، وعلى رأس الثاني أصحاب الحرف ، الذين أخذ يعظم أمرهم وقوى شوكتهم منذ أن قام بينهم نظام الطوائف ، الذي لبس سوراً مبهماً في التاريخ الاقتصادي والسياسي ، وفي هذا الور بلغت حرية العمل حدها الأقصى ، فقد تحرر العامل من سلطة مالك الأرض ، وأصبح مستقلاً في عمله ، ثم توالى الأدوار الأخرى فأخذ يفقد من خريته ويخضع لسلطة أخرى هي سلطة الرأسمالي

٣٣٨ — (٤) دور الصناعة في محل الإقامة (L'industrie à domicile):

بعد ان عظم شأن أصحاب الحرف في السور المتقدم أخذ تفوذهم يضعف تدريجياً على أثر اتساع الأسواق ، اذ بعد أن كان السوق محلياً أصبح أهلياً ، وأخذ ينافسهم فيه بعض التجار الذين جعلوا يأتون اليه ببعض المواد المتنوعة من البلاد الأجنبية ، فحمل ذلك الصانع على أن يبحث عن أسواق أخرى غير سوق مدينته يبيع فيها منتجاته ، وكانت هذا مما يستلزم وجود وسيط يقوم بالأمر ، وكانت وظيفة هذا الوسيط في أول الأمر قاصرة على شراء ما ينتجه أصحاب الحرف ، وبعه في مختلف الأسواق . ومنذ أن اتخذ العامل وسيطاً له في تصريف منتجاته أخذ يفقد من استقلاله شيئاً أخذ يزداد نفوذ الوسيط ، اذ جعل يتوسع في حدود وظيفته ، وقد زاد نفوذه خاصة من يوم أن جعل يمد العامل في محل أقامته بالمواد الأولية ، ليصنعها لحسابه ، وبهذا أصبح الوسيط « منطاً » ، وأصبح الصانع مجرد عامل أجير ، وهذه الطريقة هي التي كانت سائدة في الصناعة في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، ولا سيما في صناعة الحرير في فرنسا ، والصوف في إنجلترا ، ولا يزال استعمالها شائعاً الى اليوم في مدينة ليون ، فإن كثيراً من تجار الحرير فيها لا يزالون يمدون الصناع بالحرير الخام ، الذي يصنونه في دورهم لحساب هؤلاء التجار مقابل أجر معين

٣٣٩ — حالة الصناعة في محل الإقامة في الوقت الحاضر : لا تزال

الصناعة في محل الإقامة منتشرة الى اليوم في بعض الصناعات مثل نساجة الحرير . والخياطة والتطريز ومنبع القفازات والساعات ، وهي تتخذ فيها أشكالاً مختلفة : فاحياناً لا يملك العامل سوى أدوات العمل ، أما المواد الأولية فيمد بها المنظم ، كما هو

١ كانت حالة هذه الصناعة في العصر الحديث موضوع عناية « بلاني » فدرسها درساً واثياً ، وأتى على أمثلة لها في كتابه « الميكال الأوربيين » (الجزء الثالث ، ص ١٥٥ — ٢٧٦ والجزء الرابع ، ص ٦٣) — أنظر أيضاً في هذا الموضوع مقالة (Schwiedland) في مجلة الاقتصاد السياسي ، سنة ١٨٩٢ ، ص ٨٧٧ ، وسنة ١٨٩٧ ، ص ٥٦٦ ، والمراجع التي جمعها ونشرها مكتب السبل البلجيكي في بروكسل ، سنة ١٩٠٨

الحال في نساجة الحرير في ليون ، وأحياناً أخرى يملك العامل كلا من أدوات العمل والمواد الأولية على السواء ، كما هو الحال في صناعة اللعب والابنوس في فرنسا ، وهو في هذه الحالة قد ينتج وفقاً لطلب تاجر واحد أو جملة تجار أو بعض أصحاب المصانع ، وأحياناً للجمهور إذا وجد سبيلاً إلى ذلك ، وهنا تقرب حالته من حالة صاحب الحرفة أو المنتج المستقل إلى درجة يصعب فيها التفرقة بينهما ، وكثيراً ما لا يتعامل العامل مع المنظم مباشرة إذ يتوسط بينهما شخص ثالث ، فتصل الطلبات إلى العامل عن طريق هذا الوسيط الذي ينشأ ربحه من فرق ما بين الثمن الذي يتماقد عليه مع المنظم والاجر الذي يدفعه إلى العامل^١

ويمزو الاقتصاديون احتفاظ هذه الطريقة بمكانتها إلى اليوم في بعض فروع الانتاج الصناعي إلى عدة أسباب تأتي على أهمها فيما يلي :

(١) ان الصناعات التي تنتشر فيها لا تحتاج إلى مكان فسيح ولا إلى قوة ميكانيكية كبيرة ، فعمليات الانتاج فيها يمكن القيام بها في حجرة صغيرة باستخدام أداة صغيرة مثل ما كينة الخياطة والتطريز ، كما أن من مواد الترف ما ينفر الذوق السليم من استخدام الآلة في صنعه مثل الأنواع الفاخرة من « الدنتله » وكثير من أنواع التحف والتفائس ، إلى هذا أن من الصناعات مثل صناعة الساعات ما يتلاءم بطبيعته وهذه الطريقة ، فإن كل ساعة تتألف من عدد كبير من قطع صغيرة الحجم يمكن صنع كل منها على حدة ثم تركيبها بعد ذلك

(٢) بالنسبة للعالم : تصادف هذه الطريقة هوى في قوس العمال لأنها تدعو إلى تحريرهم من القيود التي يفرضها أصحاب المصانع لتنظيم العمل والاشراف عليه في داخل مصانهم ، كما أنها تمكن الداملات من تأدية أعمالهن للزلية وتربية أطفالهن ، وهي في بلد كصر تمكن الزوجة للسعة التي لا تستطيع الخروج من بيتها الا قليلا ،

١ أنظر في تفصيل ذلك أفتاليون (Aftalion) في كتابه Le développement de la fabrique et de l'industrie à domicile dans l'habillement

من الاشتغال في منزلها

(٣) بالنسبة لاصحاب الأعمال : يجنح كثير من أصحاب الأعمال الى اتباع هذه الطريقة لما يجدونه فيها من الفوائد الآتية :

١ — استقناؤهم عن تشييد المصانع أو تأجيرها ، وعن الاتفاق على انارتها وتدفتتها وغير ذلك من كل ما يجعلها صالحة لاستقبال العمال ، وكثيراً ما تكون أدوات العمل ملكاً للعامل ، فلا يحتاج صاحب العمل الى امداده بشيء منها

ب — يهدم عن منال القوانين التي تسن لحماية العمال وتنظيم العمل ، اذ أن حرمة المنازل تحول في الغالب دون التحقق من تطبيقها والسير عليها ، ولهذا شوهد رواج كبير في الصناعة في محل الإقامة في فرنسا عقب صدور قانون ٣٠ مارس سنة ١٩٠٩ الخاص بتنظيم عمل النساء والأطفال في المصانع

ج — القاؤهم على عائق العمال ما يصيب الصناعة من التقلبات ، فهم يستطيعون أن ينقصوا من انتاجهم أو يزيّدوا منه أو يوقفوه حسبما تقتضي الظروف ، وذلك من غير أن يتحملوا عبء التبعات النثرية التي يظل يدفعها أصحاب المصانع في حالة وقف دولاب العمل فيها ، فهم العمال الذين يصيبهم مضار الارهاق في أوقات النشاط ، والمطل في أوقات الكساد

د — هبوط مستوى أجور العمال في هذه الطريقة عن مستوى أجور أمثالهم من يعملون في داخل المصانع ، وهذا يرجع الى اشتداد المنافسة بين الأولين لكثرتهم ، ولأنه ينافسهم في هذا العمل أشخاص لهم أعمال أخرى يزاوونها ولذلك فهم يقتنعون بالأجر الضئيل ، الى هذا أن تفرقهم وعدم وجود تقايات تضم شملهم يجعلهم عاجزين عن الدفاع عن مصالحهم في وجه أصحاب الأعمال

وقد ثبت من التحقيقات التي أجريت في بعض البلاد الصناعية أن حالة أغلب هؤلاء العمال في غاية من البؤس والفاقة ، ولا سيما النساء منهم ، فانه يبلغ ارهاقهم وقلة أجورهم مبلغاً اعتاد الكتاب من الإنجليز أن يطلقوا عليه اسم « طريقة

الأجهد « (sweating system) ، ذلك أنهم ينالون من الأجر ما لا يكاد يشبع من جوع ، ويعملون كل يوم من الساعات أكثرها لهم يستطيعون أن يستعصوا بطول يوم العمل عن ضوالة أجر الساعة . أما مساكنهم فهي في أسوأ حالة ، تجمع بين الضيق وفساد الهواء والخلط التام بين مكان العمل ومكان السكن

وقد أثارت هذه الحالة السيئة اهتمام الجمهور في كثير من البلاد ، وبخاصة في إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة وبلجيكا ، فقام بطالب السلطات باتخاذ الوسائل لحاية هؤلاء العمال المساكين ، وكان أهم ما لجأ إليه المشرع لتحقيق هذا الغرض في استراليا أولا ثم في إنجلترا وفرنسا تعيين حد أدنى للأجور في الصناعات التي تنتشر فيها « طريقة الأجهد »^٢ ، وإلزام صاحب العمل في إنجلترا بأن يقيد في سجل خاص أسماء العمال الذين يستأجرهم للعمل في محال إقامتهم ، وعناوينهم ، ومقدار الأجور التي يدفعها اليهم ، وما إلى غير ذلك من شروط العمل ، غير أن مثل هذه الوسيلة لا تكني لزجر أصحاب الأعمال لعدم اشتغالها على غير الوازع الأدبي الذي هو من طبيعة علانية الأعمال وبالرغم من كل ما تلحقه الصناعة في محل الإقامة من الإضرار بالعمال ، فإنه ليس هناك ما يشعر بنكوصها ، بل أن الدلائل تبي أن تريح جزءاً كبيراً مما تخسره الحرفة ، ذلك أن كثيراً من المنتجين المستقلين متى عجزوا عن المقاومة في ميدان المنافسة يفضلون أن يدخلوا في زمرة العمال في محال الإقامة ليحتفظوا لأنفسهم بشيء من الحرية والاستقلال ، كما أنه أخذت تظهر عوامل جديدة من شأنها

١ وقد نظمت معارض خاصة في بركل وبرلين وغيرها من البلاد ، عرض فيها أمام الجمهور منتجات هؤلاء الصناع مبنية على كل منها مقدار الاجر ومدة العمل — جيد ، في Cours ، الجزء الاول ، ص ٢٩٩ بالمباش

٢ وهذا ما قضى به في فرنسا في صناعة الملابس قانون سنة ١٩١٥ ، — غير أن بعض الاقتصاديين يرى أن في تبني هذه الوسيلة ما يؤدي إلى إلحاق الضرر بمن يراد حمايتهم ، لأن في تعيين حد أدنى للأجور ما يحمل صاحب العمل على تجنب تشغيل الضعفاء وغير المهرة من العمال فيحرمون بذلك من كل أجر — سوشو ، دروس الاقتصاد الاجتماعي ، في مدرسة العلوم السياسية في باريس ، سنة ١٩٢٠ — ١٩٢١ ، ص ٤١

تقوية مكانة هذه الصناعة ، ومن أهمها توليد الكهرباء من مساقط المياه لاستخدامها في إدارة الآلات في بيوت العمال . وقد أخذت هذه الطريقة تنتشر في بعض البلاد ولا سيما في منطقة ليون وسانت ايتين في فرنسا ، فقد تألفت فيهما شركتان كبيرتان لامتداد العمال في بيوتهم بالقوة المحركة لتسيير مغازل الحرير وغيرها^١

٣٤٠— (٥) **دور المصنع البيروي (La manufacture)** : ما زال العامل في الدور السابق محتفظاً بشيء من حريته ، لأنه وإن كان يشتغل لحساب شخص آخر إلا أنه هو الذي ينظم أوقات العمل وطريقة انجازه ، ولكنه ما لبث أن فقد هذه البقية من الحرية عند ما أنشأ للنظم مصنعاً يجمع فيه العمال ويمدح بوسائل الانتاج كلها من أدوات وآلات ومواد أولية وغير ذلك ، فتحول بهذا من تاجر الى مستصنع (fabricant) ، وأصبح يرجع اليه وحده تنظيم الانتاج ، وبيع المنتجات وتحمل أخطار المشروع

وقد ولد المصنع في أول أمره وسط طائفة من النظم تكاد تخفقه ؛ فكان لا بد لإنشائه من امتياز خاص من الحاكم ، وكان لا بد بعد ذلك من مراعاة شروط ثقيلة كانت تفرضها السلطات العامة لتنظيم العمل داخله^٢ . وقد بدأ هذا الدور في الظهور منذ القرن السادس عشر ، ولكنه لم يبلغ أوج تقدمه إلا في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، على أثر تقدم تجارة الصادرات في انجلترا الى البلاد الأجنبية والمستعمرات ، وما قلم به سلى وكبير في فرنسا من حماية أصحاب المصانع من الطوائف التي كانت أعلنت عليهم حرباً عواناً

ويتميز المصنع اليدوي كما يدل على ذلك اسمه بأن الأعمال فيه يدوية ،

١ الرجوع الى تفصيلات أوفى في هذا الموضوع أنظر جيد ، في *Economie Sociale* ،

ص ٤٤٥ — ٤٤٨

٢ أنظر في تفصيل ذلك : Germain Martin, *La grande industrie sous* :

Louis XIV et, sous Louis XV سنة ١٩٠٠

وليس معنى هذا أنه لا يستخضم في الانتاج سوى يد الانسان — اذ هو يستخضم الكثير من الأدوات مثل المازل والمخاتك وغيرها — وانما كل ما في الأمر أنه ليس هناك قوة أخرى غير قوة الانسان تديرها^١

٣٤١ — (٦) دور المصنع الآلى (la fabrique) : منذ أن اهتدى الانسان الى استخدام البخار في تسيير الآلات أخذ المصنع الآلى يحل تدريجياً محل المصنع اليدوى ، وقد بدأت هذه الحركة في آخر القرن الثامن عشر ، ثم جاءت الاختراعات العديدة التى حدثت في القرن التاسع عشر فأفضت الى انقلاب خطير في الصناعة ، وتساقبت للمصانع الى الاخذ بهذه الاختراعات واستخدام أقوى الآلات وأحدثها طرازاً ، فزاد الانتاج زيادة لم تكن تخطر ببال المتقدمين ؛ وغدا المصنع الآلى أساس النظام الاقتصادى في البلاد الصناعية ، وكان هذا آخر دور من أدوار التطور الصناعى

والمصنع الآلى — اذا تركت جانباً مسألة استخدام الآلات الميكانيكية — يتوفر فيه كل مميزات المصنع اليدوى في صورة مكبرة وأهمها : ا — تجمع العمال في أماكن لاصحاب الأعمال واستخدامهم من وسائل الانتاج ما هو ملك لاصحاب الأعمال دونهم. ب — التهاب في تقسيم العمل بين العمال الى أبعد مدى. ج — ضرورة حشد رؤوس أموال كبيرة لاقامة المصانع وتزويدها بكل معدات الانتاج. د — انفصال ما بين الرأسماليين الذى يمولون للمشروع ويتقاسمون أرباحه ، والعمال الذى يبيعون عملهم ويتناولون عنه أجوراً

٣٤٢ — مجمل صفات نظام الانتاج الحاضر : لا يزال لكل نوع من أنواع الصناعات التى كانت سائدة في الادوار التاريخية الماضية أثر في الحاضر ، ولا تزال الحرفة والصناعة في محل الإقامة تشغلان من طبقة العمال عدداً كبيراً بجانب المصانع التى تضم بين جدرانها الألوف من الأيدي العاملة ، وفي أغلب فروع

الإنتاج تعيش المشروعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة بعضها بجانب بعض ، غير أن الإنتاج الكبير أصبح هو الصفة البارزة في نظام الانتاج الحاضر . وتتخذ المشروعات الكبيرة عادة شكل شركات المساهمة ليتيسر لها سبيل الحصول على ما يلزمها من رؤوس الأموال الكثيرة ، وقد جعلت قوة هذه المشروعات تتزايد بالنسبة لغيرها ، أو بمباراة أخرى أخذ يسرى في الانتاج حركة تركّز تعمل على إيجاد التجميع بدلا من التشتت بين عوامل الانتاج ، كما أخذت درجة التخصص بين المشروعات تتزايد باطراد ، وفي الوقت نفسه ذهب في قسم العمل داخل المصانع الى حد بعيد . وقد واصلت المشروعات الكبيرة تقدمها الطبيعي فأخذت تضيف اليها مشروعات أخرى في صناعات محضرة أو مكملتها . وهذا ما يطلق عليه اسم ظاهرة الاندماج . وهي قد تبدو لأول وهلة منافية لظاهرة التخصص ، ولكنها في الواقع تنفق ولياها وتزيد من درجة تركّز المشروعات

وقد جعلت للمشروعات الكبيرة في الوقت نفسه تتقرب بعضها من بعض بصلات مختلفة الأشكال ، تقوى حيناً وتضعف أخرى ، وذلك رغبة في التغلغل من مساوئ المنافسة بعد الذي بلفته من الشدة بين المنتجين ، وقد تبلغ أحيانا درجة التقرب بين هذه المشروعات حدّها الأقصى فيدخل بعضها في بعض ، وأحيانا أخرى تكتمل بأن تعقد بينها اتفاقات مثل تقايات الانتاج ، أو تجمع بين بعضها وبعض تحت إدارة واحدة مثل الشركات الموحدة ، وهذه كلها مظاهر شق للتركّز تكسب النظام الاقتصادي الحاضر طابعا خاصا

الفصل الثاني

ظاهرة التركيز^١

٣٤٣ - **المجموع المختلفة لظاهرة التركيز :** اذا رجعت الى احصاءات بعض البلاد لتتبين نصيب كل من الانتاج الصغير والمتوسط والكبير في فروع الانتاج الرئيسية فيها ما عدا الزراعة ، وواصلت بحثك خلال التمانين أو المائة سنة الأخيرة ، ثم قارنت بين مختلف النتائج التي حصلت عليها ، فانك تلاحظ وجود الظاهرة الآتية : من جهة ترى ان عدد المشروعات في كل فرع قد صار الى التناقص في حين زاد متوسط ما يستخدم في كل منها من قوى الانتاج ، وفي هذا دليل على انه قد حدث تركيز في هذا الفرع من الانتاج اذ أخذ الانتاج الكبير يحل فيه محل الصغير ، وقد تبدل ذلك هذه الظاهرة بشكل أقل وضوحاً ، كأن ترى عدد المشروعات كلها قد صار الى الزيادة ، ولكن هذه الزيادة من نصيب المشروعات الكبيرة والمتوسطة ، في حين أخذ في التناقص عدد المشروعات الصغيرة ، وقد ترى ان عدد كل من المشروعات الكبيرة والصغيرة قد صار الى الزيادة ، غير ان نصيب الصغيرة من هذه الزيادة أقل من نصيب الكبيرة^٢ ، وأخيراً قد ترى أنه لم يطرأ تغيير يذكر على عدد المشروعات جميعها ، ولكن كان هناك حركة تنقل في العمل ورأس المال من بعض المشروعات نحو البعض الآخر ، فيكبر بعضها في حين يضغر بعضها الآخر^٣ ، فهذه كلها حالات تدل على حدوث تركيز في الانتاج ؛ لان كلها تثبت

١ تجديثا وافيا لهذه الظاهرة في كتاب (Bourguin) الذي أفرنا اليه آغا الى ١٣ وبالملاحق التي بآخر الكتاب.

٢ *Cours* ، في الجزء الاول ، ص ٢١١

٣ *Précis* ، ص ٢٨٩ بالملاحق

ان نصيب المشروعات الكبيرة في الانتاج الكلى قد ازداد بالنسبة لنصيب
المشروعات الصغيرة^١

المبحث الاول

سير التركز في فروع الانتاج الرئيسية

٣٤٤ - سير التركز في الصناعات : يتبين من الاحصاءات الخاصة بالصناعة
في البلاد الصناعية الكبرى أن التركز يسير في هذا الفرع من الانتاج سيراً حثيثاً ،
فأنت اذا رجعت الى الاحصاءات الخاصة بمجموع الانتاج الصناعى في ألمانيا في سنتين
١٨٨٢ و ١٨٩٥ و ١٩٠٧ فانك تشاهد أن عدد المشروعات فيها بين هذه السنتين الثلاث
قد تناقص باستمرار ، وأن هذا التناقص كان من نصيب المشروعات الصغيرة
وحدها ، وتشاهد في الوقت نفسه أن توزيع المال بين المشروعات قد تصدل في
مصلحة للمشروعات الكبيرة (وهى التى يستخلم فيها أكثر من ٥٠ عاملاً) ،
وهذا ما يفسح من الجدول الآتى^٢ :

السنة	عدد المشروعات	نسبة المال في المشروعات الكبيرة الى عديم الكلى
١٨٨٢	٢٢٧٠٠٠	٠.٣٠
١٨٩٥	٢١٤٧٠٠٠	٠.٤٠
١٩٠٧	٢٠٨٦٠٠٠	٠.٤٩

ونخرج بملاحظات كهذه في فرنسا أيضاً ، ففي كل من سنتي ١٨٩٦ و ١٩٠٦
كانت النسبة بين عدد كل قسم من أقسام المشروعات الصناعية الآتية هى^٣ :

- ١ وبجاءة أخرى فالتركز معناه « ازدياد متوسط أهمية المشروعات » - تروفي ،
الجزء الاول ، ص ١٦١ بالهامش
- ٢ يورو ، في Cours ، الجزء الاول ص ٢١٤ - ٢١٥
- ٣ تروفي ، في Cours ، الجزء الاول ، ص ١٦٦

الأرقام النسبية لكل ١٠,٠٠٠

مفروعات تستخدم من :	المعد في سنة ١٨٩٦	المعد في سنة ١٩٠٦
١ الى ٥ من المال	٨,٧٩٠	٨,٧٣٦
٦ الى ٥٠ »	١,٠٨١	١,١١٦
٥١ الى ٥٠٠ »	١٢١	١٤٨
أكثر من ٥٠٠ »	٨	١٠
	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠

فمن مقارنة هذه الأرقام بعضها ببعض يتضح أنه في خلال المدة بين سنتي ١٨٩٦ و ١٩٠٦ تناقص عدد مشروعات القسم الأول في حين تزايد عدد مشروعات الأقسام الثلاثة الأخرى ، وقد كانت نسبة زيادة القسم الرابع أكبرها ، وبما ثبت وجود ظاهرة التركيز أيضاً ما طرأ من التغير على توزيع العمال بين أقسام للمشروعات الصناعية في المدة بين سنتي ١٨٩٦ و ١٩٠٦ ، وذلك يتضح من الجدول الآتي :

مشروعات تستخدم من	في سنة ١٨٩٦	في سنة ١٩٠٦
١ الى ١٠ من العمال	٠.٣٦	٠.٣٢
١١ الى ١٠٠ »	٠.٢٨	٠.٢٧
أكثر من ١٠٠ »	٠.٣٦	٠.٤١

ومن هذا ترى في خلال تلك المدة ان القسم الأول فقد كثيراً من أهميته من حيث عدد العمال الذين يشتغلون فيه ، وقد قسم الثاني مقداراً يسيراً ، في حين ربح القسم الثالث ربحاً عظيماً .

وفي الولايات المتحدة أيضاً تجد بيانات وافية تنبئ بجلاء عن وجود ظاهرة التركيز في الصناعة الأمريكية ، فلقد زاد عدد للمشروعات الصناعية زيادة كبرى في خلال المدة بين سنتي ١٨٥٠ و ١٩٠٠ ، ولكنه في الوقت نفسه زاد بنسبة كبرى متوسط ما تستخدمه المشروعات من رأس المال والعمل وما تخرجه من الناتج

السوى ، وهذا يتضح من الجدول الآتى :

متوسط قوى الانتاج				عدد المعروعات		السنة	
متوسط قيمة الناتج السنوى	متوسط عدد العمال	متوسط رأس المال	متوسط رأس المال	متوسط رأس المال	متوسط رأس المال	متوسط رأس المال	متوسط رأس المال
٨٧٢٨٢ دولاراً	٧ طبل	٤٣٣٥ دولاراً	١٧٣٠٢٥	١٧٣٠٢٥	١٧٣٠٢٥	١٨٥٠	١٨٥٠
٢٥٣٩٩	١١ طبل	١٩١٩٦	٥١٢٣٣٩	٥١٢٣٣٩	٥١٢٣٣٩	١٩٠٠	١٩٠٠

وتبلغ حركة التركيز أشدها فى صناعات الحديد والفولاذ ، فقد زاد متوسط رأس المال فى كل مشروع فيها من ٤٦٧١٦ دولاراً فى سنة ١٨٥٠ الى ٨٥٨٣٧١ دولاراً فى سنة ١٩٠٠ ، وزاد متوسط عدد العمال فى السنة نفسها من ٥٣ الى ٣٣٣ ، وقيمة الناتج السنوى من ٦٥٠ ٤٣ دولاراً الى ٥٤٥ ٢٠٣ ١ دولاراً^١ وبديهي أن حركة التركيز فى كل بلد لا تبلغ درجة واحدة فى الصناعات المختلفة ، فبعض الصناعات مثل التعدين والنساجة والكيمياء تأتى فى المرتبة الاولى فى حين أن صناعات أخرى مثل صناعة الخبز والحلوى والملابس وأدوات الزينة تأتى فى المرتبة الاخيرة

٣٤٥ — سير التركيز فى التجارة : وفى التجارة أيضاً يتضح وجود ظاهرة التركيز من درس احصاءاتها فى البلاد ذات التقدم الاقتصادى الحديث ، وفى المانيا تبنى الاحصاءات الخاصة بالمشروعات التجارية عن زيادة عددها فيما بين سنتين ١٨٨٢ و ١٨٩٥ و ١٩٠٧ ، ولكن مقدار هذه الزيادة فى المشروعات الكبيرة والمتوسطة أكثر منها فى المشروعات الصغيرة كما يدل على ذلك الجدول الآتى :

المدة			مقدار زيادة عدد المشروعات التجارية ^٢		
الكبيرة	المتوسطة	الصغيرة	الكبيرة	المتوسطة	الصغيرة
١٨٨٢ الى ١٨٩٥	١٨٩٥ الى ١٩٠٧	١٩٠٧ الى ١٩١٩	١٠٧٣٪	٨٥٧٪	٣٣٩٪
١٨٩٥ الى ١٩٠٧	١٩٠٧ الى ١٩١٩	١٩١٩ الى ١٩٣١	١٤٩٦٪	٥٥٪	٣٣٩٪

١ يورو ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٢١٣ — ٢١٤

٢ ويدخل فيها مشروعات النقل التى لا تفصل الاحصاءات المالية بينه وبين التجارة بالعمى للتداول

وقد تبدل في الوقت نفسه توزيع المال بين المشروعات التجارية تعديلاً في صالح المشروعات الكبيرة كما تنطق بذلك الأرقام الآتية ^١:

البلدة	مقدار زيادة عدد عمال المشروعات التجارية		
	الكبيرة.	للتوسطة	الصغيرة
من ١٨٨٢ الى ١٨٩٥	٨٠١٣٧٪	٩٤٪	٩٨٠٤٪
من ١٨٩٥ الى ١٩٠٧	٦٠٢٠٤٪	٦٨٩٪	٣٦٣٪

وكذلك الحال في فرنسا ، فالاحصاءات فيها تبين عن زيادة عدد المشروعات التجارية التي تستخدم عاملاً واحداً فأكثر من ٢٣٣١٢٤ الى ٢٨٧٥٦٦ في السنة بين ١٨٩٦ و ١٩٠٦ ، ولكن هذه الزيادة لم تكن بمعدل واحد في كل أقسام المشروعات ، ففي حين ان المشروعات الصغيرة (التي تستخدم من ١ الى ٥ عامل) قد زاد عددها زيادة ضئيلة ، فان عدد المشروعات المتوسطة قد تناقص ، في حين تزايد عدد المشروعات الكبيرة بنسبة كبيرة ، وأيضا عدد المشروعات الكبيرة جداً ، وهذا ما تدل عليه الأرقام الآتية :

الأرقام النسبية لكل ١٠٠٠٠

مفروعات تستخدم من	المعدل في سنة ١٨٩٦	المعدل في سنة ١٩٠٦
١ الى ٥ عامل	٩٢٥٨	٩٢٦٥
٦ الى ٥٠ »	٧٢٣	٧٠٨
٥١ الى ٥٠٠ »	١٩	٢٦
أكثر من ٥٠٠ »	٠	١
	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠

فحركة التركيز في فرنسا في التجارة أضعف منها في ألمانيا ، ولكنها موجودة على كل حال ، وهذا ما يدل عليه أيضاً تعديل توزيع المال بين المشروعات التجارية في السنة بين ١٨٩٦ و ١٩٠٦

١ هذه الأرقام وأيضاً أرقام الجدول السابق مأخوذة عن بيرو ، في Cours ، الجزء الأول ، ص ٢١٤ — ٢١٥

مشروعات تستخدم من العمال نسبة العمال الذين يشتغلون في كل قسم الى عديم الكلى

سنة ١٩٠٦	سنة ١٨٩٦	
٠.٥٤٪	٠.٥٦٪	من ١ الى ٥
٠.١٢٪	٠.١٢٪	من ٦ الى ١٠
٠.٣٤٪	٠.٣٢٪	أكثر من ١٠
١٠.١٠٠٪	١٠.١٠٠٪	

وتتخذ ظاهرة التركيز في التجارة شكلين: (١) المتجر الكبير، (٢) المتجر ذو الفروع^٢

٣٤٦ — (١) المتجر الكبير (Le grand magasin) : هو مظهر من مظاهر التركيز في تجارة التجزئة ، تلتقي به في العواصم والمدن الكبيرة ، ويشغل في حياة سكانها اليومية وبخاصة السيدات منهم مكانا مهما ، ومن أشهر هذه المتاجر في القاهرة البون مارشييه وسيكوريل وسمان وشملا . وقد بدأت حركة انشائها منذ منتصف القرن التاسع عشر ، وعظمت أهميتها وازداد نشاطها منذ أوائل القرن العشرين ، وتشتهر مدينة باريس خاصة بان فيها أعظم هذه المتاجر وأكثرها مبيعات ، فانك تجد فيها من المتاجر الكبيرة مثل اللوفر والبون مارشييه وجاليري لافاييت والبرنتان ما تأتي في مقدمة متاجر العالم كله من حيث اتساعها وارتفاع رقم أعمالها^٣

١ وهذه الأرقام وأرقام الجدول السابق مأخوذة عن تروفي ، في Cours ، الجزء الاول ، ص ١٦٤ — ١٦٥

٢ أنظر في هذا الموضوع : Nogaro et Oualid, L'évolution du Commerce, du Credit et des transports depuis 150 ans ، وانظر أيضاً Pierre. Moride, Les maisons à succursales multiples ، سنة ١٩١٣ وكذلك مقال Nestler - Trioche في مجلة الاقتصاد السياسي ، سنة ١٩٢١

٣ بلغ في سنة ١٩١٠ مقدار مبيعات البون مارشييه ٢٢٧ مليوناً من الفرنكات ، ومبيعات اللوفر ١٤٧ مليوناً ، ومبيعات البرنتان ٩٣ مليوناً — روبر ، في Précis ، ص ٢٩٢

وأهم المبادئ التي ادخلها للتجـر الكبير في تجارة التجزئة فكان فيها سر نجاحه ما يأتي :

١ — البيع بأمان معدة ، وفي هذا اقتصاد للوقت الذي تضعه عادة طريقة المساومة

٢ — البيع بثمن حال ، وفي هذا فائدة للبائع والمشتري على السواء ، فالأول لا يتعرض لخطر ماطلة المشتري أو عجزه عن الدفع ، كما أن الثاني يشتري بسعر أرخص مما لو كان البيع بثمن مؤجل ، لأن في تأجيل دفع الثمن ما يحمل البائع على أن يضيف الى ثمن البيع علاوة تكون بمثابة ضريبة تأمين ضد الخطر الذي يتعرض له

٣ — جودة سلعة وحدائـه طرازها ، وذلك لكثرة مبيعاته ، وقلة ما يخزن من كل صنف ، وقدرته على التخلص من القديم من سلعه بطريق يبع الفرصة (أو كازيون)

٤ — عرض مختلف السلع التي يحتاج اليها المشترون في بناء واحد ، فيقتصدون بهذا وقتاً كان يضيع في زيارة جملة متاجر

٥ — منح المشترين الخيار في أن يملأوا عن صفقاتهم ، فيردوا اليه من السلع ما لم يرق لهم ، بشرط أن يكون بحالة سليمة ، وهذا أغراء للناس على الشراء

٦ — منح مستخدميه « عمولة » على ما يصرفونه من السلع ، وذلك تشجيعاً لهم على الاكثار من التصريف ، وكثيراً ما تتناسب هذه العمولة مع حالة السلعة ، فيكون سعرها أعلا كلما كانت السلعة أصعب تصريفاً

٧ — التفنن في عرض السلع والاعلان عنها بطريقة علمية خلاقة تجذب اليه الناس من كل حذب وصوب ، وكثيراً ما يكون هذا التأتق في العرض مغرياً لبعض الناس على شراء ما لم يكونوا ينوون شراءه ، وهو كثيراً ما يقيم من الحفلات أبهجها ، ويستهوى المشترين بما يقدمه لهم من الهدايا ولأطفالهم من اللعب ، وبما ينشئه داخله من مطاعم وأماكن تسر الناظرين لتناول الشاي والورطبات

وغيرها ، وتراه يقوم بتسليم البضائع الى المشترين في مساكنهم ، مستخدماً لنقلها عربات تسترعى الانظار بأبهتها وجمالها ، ويحرص على استبقاء عملائه وعدم نسيانهم ايّاه ، فيرسل اليهم من وقت الى آخر بالخطابات الرقيقة « والكتالوجات » المشوقة ، ويبيع لهم بطريقة المراسلة كلما أرادوا

غير أن المتجر الكبير قد يصبح مصدر اضرار تصيب المستهلكين والمنتجين جميعاً :

(فاولاً) بالنسبة للمستهلكين : ١ — يخشى أن يؤدي اندفاع المتاجر الكبيرة في تيار الاعلان والمغالاة في سائر النفقات الثرية الى انعدام رخص الثمن الذي تفاخر به ، اذ يجب أن يأتي ثمن البيع بكل هذه النفقات ، وقد قدر أن للمتجر الكبير لكي يحصل على ربح صاف قدره ٥ ٪ ، يجب أن يحصل على ربح اجمالي قدره على الأقل ١٦ ٪ ، لأن الفرق بينهما تبتلعه النفقات الثرية^١ ، ب — أن ما يلجأ اليه المتجر الكبير من التفنن في العرض والاعلان وسائر وسائل الاغراء هو بما يضر بضائع العزقة من الناس اذ يدفع بهم في طريق التبذير ، كما أن طريقة العدول عن الشراء ورد الثمن^٢ الباع قد تحملهم على النصب والاحتيال ، وذلك بانتفاعهم ببعض الأشياء مثل الملابس التي يحتاجون اليها لقضاء سهرة أو حضور وليمة ثم ردها في اليوم التالي بدعوى انها لم توافقهم

(وثانياً) بالنسبة للمنتجين : لما كان المتجر الكبير أم عميل للمنتج ، فإنه يخضعه لمشيئته ، فيملئ عليه ثمن الشراء ، وقد يلزمه بان لا يبيع الى صواه ، وفي هذا ضرر يلحق بالمنتجين من وجهتين : ١ — انه كثيراً ما يتربح عليه اخراج بعض المنتجين وبخاصة صغارهم من زمرة المنتجين المستقلين ، وتحولهم الى عمال

١ وليس معنى هذا أن المتجر الكبير لا يستطيع أن يبيع شئ من أرض من المتجر الصغير لانه ما بلغ من كثرة هفاته الثرية ، فهو يستطيع أن يوزعها على كمية كبيرة جداً من السلع الباعة ، وبذلك يكون زميلاً نصيب كل واحدة منها ، وهذا ما لا يهين للمتجر الصغير ، —

في محل الإقامة ، ب — أن اشتداد نفوذ هذه المتاجر كان سبباً في انتشار « طريقة الاجهاد » بين العمال في المدن الكبيرة ، إذ أدى الى تحكمها في حالة بعض العمال المساكين الذين تمنعهم بعض الأسباب من العمل في داخل المصانع بانتظام ، فأخذت تكلفهم بأعمال الخياطة والتطريز وسواها مقابل أجر ضئيل لا يجدها العمال بدا من قبوله ، إذ قلما يوجد بجانب المتجر الكبير من أصحاب الأعمال من ينافسه في استئجار عمل هؤلاء العمال

٣٤٧ — بقا **المتجر الصغير** : وبالرغم من أسباب التفوق التي تتوافر للمتجر الكبير على الصغير فإن الثاني لم يخف أمام الأول ، ذلك أن هناك أسباباً تحول دون أن يلتهم المتجر الكبير للمتجر الصغير أهمها : ^١ (١) عدم استخدام الآلات في التجارة ، وبذلك ينعدم فيها سبب من أهم الأسباب التي تدعو الى تفوق الإنتاج الكبير على الصغير في الصناعة ، (ب) أن للمتجر الصغير يكون عادة أقرب الى مساكن العملاء ، وكثيراً ما تتولد بعض العلاقات الشخصية بين التاجر الصغير وعماله ، (ج) أن كثيراً من للمتاجر الصغيرة يبيع الى عملائه بآجال ، (د) أفراد المتجر الصغير يبيع بعض مواد الاستهلاك اليومية مثل الخبز ، وأيضاً يبيع بعض النفائس والتحف .

وفضلاً عن هذا فإن يكن هناك من المتاجر الصغيرة ما قضى عليه في المدن على أثر منافسة المتاجر الكبيرة ، فإن هناك من المتاجر الصغيرة عدداً كبيراً ظهر في القرى في العهد الأخير ، لبيع الى القرويين كثيراً من الأشياء التي كانوا يصنعونها قبلاً بأنفسهم . وبوجه عام فحالة المتاجر الصغيرة أمام الكبيرة أفضل بكثير من حالة للمصانع الصغيرة ازاء الكبيرة ، ولوتتفق للمتاجر الصغيرة في الفرع الواحد من فروع التجارة لتتنشئ بينها جماعة تقوم بشراء ما يلزم الأعضاء بأسعار

١ يتنشر للمتجر الكبير وينجح بخاصة في تجارة المستحدثات (Les nouveautés)
وايضاً الى حد ما في تجارة البقالة ، ولكنه قل أن يتنشر في أنواع التجارة الأخرى

الجملة وتوزعه عليهم بهذا السعراتها تستطيع أن تغفر بعض فوائد الانتاج الكبير ، وتحفظ بكيانها بجانب منافسيها من المتاجر الكبيرة

٣٤٨- (٢) **المخبر ذو الفروع** (Le magasin à succursales) : وقد يمد المتجر الواحد الى انشاء فروع له في المدينة الواحدة وأحياناً في المدن المختلفة والبلاد الاجنبية، فيحقق بذلك شكلاً آخر من أشكال التركيز في تجارة التجزئة، اذ ان هذه الفروع تخضع كلها لادارة رئيسية واحدة ، ولو انه يوجد بينها شيء كثير من التفاوت من الوجهة الفنية، وهذه الطريقة يستطيع المتجر أن يقرب من عملائه ، وأن يجعل كل فرع يتشبع مع حاجات أهل كل جهة وأذواقهم ، فيجعله على درجة من البساطة في المدن الصغيرة والأحياء الفقيرة ، ويجعله غنياً أيقاً في الأحياء الفنية ، ويكون هناك اختلاف في نوع السلع وأثمانها في الحالتين

وقد ينشئ المتجر الواحد مكاتب للبيع بالمراسلة في الجهات المختلفة ، من غير أن يتخذ له فيها مخازن للبيع ، وهذه الطريقة تلائم خاصة البلاد الترامية الأطراف مثل الولايات المتحدة وكندا حيث يضطر سكانها في بعض الأحيان الى اجتياز مسافات طويلة قبل أن يبلغوا أقرب متجر اليهم^١

والمتجر ذو الفروع ، بجانب للزايا التي تتوفر فيه ، يذهب بعض فوائد الانتاج الكبير ، وبخاصة من حيث الاقتصاد في إيجار المكان وعدد العمال والمصروفات النثرية ، كما أن تنظيم العلاقات بين المركز الرئيسي والفروع يثير كثيراً من الصعوبات ، والتي يتبع عادة في ذلك هو أن تدين الادارة المركزية على رأس كل فرع مديراً مسؤولاً بمنحه قسماً من الاستقلال ، وتشركه في الربح والخسارة بنسبة معينة ، وتقال منه ضماناً معيناً .

ومن أهم أنواع التجارة التي ينتشر فيها المتجر ذو الفروع : تجارة البقالة والعقاقير

١ و يوجد بجانب هذا من المتاجر ما يقوم بتنظيم نوع من التجارة للتخفيف بواسطة عربات تسير الى أقصى القرى وأصغرها

والملابس والأحذية والكتب ومواد التدخين وأدواته ، وقد يبلغ عدد هذه الفروع أحياناً مبلغاً عظيماً ، ففي فرنسا وإنجلترا من المتاجر ما يبلغ عدد فروعها الخمسمائة في الأولى والالف في الثانية ، وقد قدر في سنة ١٩٢٠ عدد المتاجر التي لها فروع في الولايات المتحدة بنحو ٣٠٠٠ متجر وعدد فروعها بنحو ٣٠٠٠٠ فرع^١

٣٤٩ - طريقة تفرع المشروعات في بعض فروع الإنتاج الصناعي:
وطريقة تفرع المشروعات لا تقتصر على تجارة التجزئة، بل تتبعها أيضاً المصارف وشركات التأمين الكبيرة ، وأحياناً أيضاً بعض المصانع ، والذي يحده بالمصانع الى اتباع هذه الطريقة بدلا من أن تنمو في مكانها أسباب متنوعة ، منها الاقتراب من مراكز إنتاج المواد الأولية أو من بعض القوى المحركة مثل مساقط المياه ، والرغبة في الانتفاع بخبرة الأيدي العاملة وكثرتها في بعض الجهات ، والاقتراب من العملاء ، وأحياناً يكون الرسوم الجمركية في ذلك دخل كبير ، فهي اذا قام منها سياج في وجه بعض الواردات الأجنبية فقد يحمل ذلك بعض مصانع هذه الواردات على إنشاء فروع لها في البلد الذي يتبع هذه السياسة ، كما فعلت بعض المصانع الفرنسية والبلجيكية ازاء روسيا ، وكما تفعل مصانع فورد الشهيرة في الوقت الحاضر في بعض البلاد الأوربية ، وهناك من البلاد ما بلغ من التقدم الصناعي شأواً بعيداً ، حتى أصبحت أسواقه الداخلية في حالة تشبع ، فيحمل ذلك أيضاً بعض مصانعها على إنشاء فروع لها في البلاد الأجنبية ، وكذلك فعلت بعض الصناعات السويسرية . وبالجملة فأن في تقلبات الأحوال الاقتصادية باستمرار ما يخلق أسباباً تجعل المشروع الصناعي على أن يتفرع في جهات مختلفة ، بدلا من أن يتسع في مكان واحد^٢ .

٣٥٠ - سير التركيز في المصارف : وتشاهد ظاهرة التركيز في المصارف أيضاً ، وهي تسير فيها بخطوات أوسع منها في التجارة ، فقد أنشئ في العهد الأخير

١ مجلة الاقتصاد السياسي ، سنة ١٩٢١ ، ص ٥٦٨

٢ تروفي ، الجزء الاول ، ص ١٧٦ - ١٧٧

في مختلف البلاد من المصارف الكبيرة ذات رؤوس الأموال الطائلة والقروع العديدة ما جعل المصارف الصغيرة لا تقوى على منافستها، وسرعان ما كانت تغلب على أمرها، وقد بلغ ما لحقت من المصارف الكبرى في فرنسا من رأس المال قبل الحرب الأخيرة ما يربو على المليار من الفونكات، كما بلغت الودائع فيها نحو خمسة أمثال ذلك، وبلغ في ألمانيا رأس مال تسعة من المصارف الكبرى في سنة ١٩١٠ نحو ١٨٢٠٠ مليوناً من الماركات، وبلغ في إنجلترا حوالى هذا الوقت رأس مال ٤٥ مصرقاً نحو ٤ مليار من الفونكات، وعدد فروعها نحو الخمسة آلاف^١، وكذلك الحال في مصر فقد بلغ في سنة ١٩١١ جملة رأس مال سبعة مصارف فيها أكثر من ٦ ملايين من الجنيهات^٢

وسير هذا التركيز لم يكن على نمط واحد في كل البلاد، ففي فرنسا وإنجلترا مثلاً كانت المصارف الصغيرة تختفي أمام الكبير إذ تعجز عن منافستها، في حين أنه في ألمانيا كانت المصارف الكبيرة تبتلع الصغيرة أو تشرکہا معها في أعمالها

٣٥١ — سير التركيز في النقل^٣: وقد سرى التركيز إلى النقل أيضاً، فأصبحت خطوط المواصلات الحديدية التي ليست ملكاً للحكومات في يد عدد قليل من الشركات، كما أن تقدم الملاحة أصبح مرتبطاً بزيادة حجم السفن وزيادة سرعتها، فهناك من السفن اليوم عابرات المحيط الأطلسي ما تبلغ حمولتها نحو ٦٠٠٠٠ طن، وسرعتها ٢٤ و ٢٥ عقدة في الساعة. وأنه إن يكن عدد مشروعات النقل البحري قد زاد بنسبة الضعف تقريباً في المئة بين ١٨٨٠ و ١٩٠٢، فإن متوسط حمولة سفن كل مشروع قد زاد بالنسبة نفسها تقريباً، كما زادت نسبة حمولة المشروعات

١ يورو، في Cours، الجزء الاول، ص ٢١٦

٢ Statistique des Sociétés Anonymes par actions سنة ١٩١٣،

ص ٢٥٧

٣ المرجع إلى تفصيلات أخرى في هذا الموضوع أنظر De Rousiers, La Concentration dans la navigation maritime

سنة	عدد مشروعات النقل البحري	متوسط حولة سفن كل مشروع	نسبة حولة المشروعات الكبيرة الى الحولة الكلية
١٨٨٠	٢٦٢٢	٢٥٧٢	٥٢ ٪
١٩٠٢	٥١٠٣	٤٨٩٢	٢٤ ٪

المبحث الثاني

طرق تحقيق التركيز

٣٥٢ — أهم الطرق التي تحقق بها التركيز : يتحقق التركيز بطرق مختلفة أهمها الآتية :

١ — طريقة التوسع الداخلي : وذلك بأن تكبر بعض المشروعات عن طريق النمو الداخلي ، فتضاف فيها عناصر جديدة الى العناصر التي كانت بها من قبل ، وبذلك تزداد أهميتها بالنسبة لغيرها

٢ — طريقة التفرع : وذلك بأن يتسع للشروع من طريق انشاء فروع جديدة له في جهات مختلفة ، وقد سبق بيان ذلك

٣ — طريقة الادغام : وذلك بأن تدغم عدة مشروعات فردية أو شركات بعضها في بعض ، وأحياناً يؤدي هذا الادغام الى ظهور شخصية اقتصادية وقانونية جديدة تحمل محل شخصية المشروعات للدغمة ، وهذا ما يحدث عادة في حالة ما يكون الادغام بين مشروعين أو أكثر من قوة متكافئة ، اذ يصبح للمشروع الجديد الذي تولد عن الادغام اسم وإدارة غير اسم وإدارة للمشروعات القديمة^٢ ، وأحياناً

١ بيرو ، في Cours ، الجزء الاول ، ص ٢١٧

٢ ولقد سهل الشكل القانوني لشركات المساهمة تحقيق التركيز من طريق الادغام اذ يكفي لذلك أن تؤلف شركة مساهمة جديدة تحمل محل شركات المساهمة القديمة التي تحمل ويدفع الى حلة الاسم فيها عوضاً عن الاسم القديمة أسهم الشركة الجديدة

أخرى يتحقق الادغام بالحق أحد للشروعات ، بالآخر ، فينتلج الكبير منها الصغير من غير أن يؤثر ذلك في شخصية الأول ، فهي تظل باقية ، ولكنها تعظم شأنًا بفضل ما أضيف إليها من قوى جديدة .

٤ — طريقة المحاسبة المالية : وقد يتحقق التركيز أيضاً بواسطة روابط متنوعة تصل بين المشروعات بعضها البعض من غير مساس بشخصية كل منها ، ومن أمثلة ذلك أن تعتمد إحدى الشركات الكبيرة التي تريد أن تخضع لادارتها مصانع بعض الشركات الأخرى إلى شراء أغلبية أسهم كل شركة منها ، ففي هذه الحالة لا يحدث تغيير في عدد المشروعات ، غير أنه يصبح يتكون منها مجموعة تلفت حول مشروع واحد هو الشركة الأولى التي استطاعت أن تجعل من مجموع هذه المشروعات بالرغم من استقلالها في الظاهر ، مشروعاً واحداً يخضع لادارتها ، بفضل ما تملكه من أغلبية أسهم كل منها ، وكثيراً ما أتبعنا هذه الطريقة بين شركات الصلب في الولايات المتحدة

٥ — طريقة اشتراك المصالح : وقد يتحقق التركيز أيضاً من طريق ارتباط بعض المشروعات ببعضها من غير أن يقتضى بعضها أغلبية أسهم البعض الآخر ، وذلك بما ينشأ بينها من مصالح مشتركة ، مثل اتفاقها على الاشتراك في شراء المواد الأولية ، أو في إنجاز ما يوصى لديها بصنعه ، وسنبعث في ذلك تفصيلاً عند الكلام على عقبات الانتاج ، أذ هي من أهم مظاهر التركيز الذي يقوم على اشتراك المصالح

المبحث الثالث

أسباب التركيز وآثاره

٣٥٣ — أسباب ظاهرة التركيز : يرجع انتشار التركيز في الحياة الاقتصادية الحديثة إلى التوائد التي تنجم عن الانتاج الكبير ، والتي من شأنها أن تكسب المشروعات الكبيرة تفوقاً على غيرها ، وقد استعرضنا عناصر هذا التفوق في المبحث

الخاص بالانتاج الكبير، فن اقتصاد في النفقات النثرية ، الى كفاءة أوفر في المديرين ، الى شروط أفضل في البيع والشراء والنقل ، الى تنظيم أحسن في العمل ، الى ارتفاع الصناعة بكل مزايا الآلات وبخاصة الكبيرة^١

غير أن بعض عناصر هذا التفوق لا تنهياً الا للشروعات التي تنمو وتتسع في مكانها ، ولكنها لا تنهياً للشروعات ذوات الفروع. لأنه اذا كان للتاجر الكبير الذي تبلغ مبيعاته ١٠ مرات قدر مبيعات التاجر الصغير لا يستخدم من المديرين والكتبة ولا يدفع من الايجار ١٠ أمثال ما يستخدم ويدفع التاجر الصغير ، فان للتاجر الذي يكون له ١٠ فروع لا يظفر بهذه الفوائد ، ولهذا كان أقل مظاهر التركيز ملائمة للمصلحة العامة ،^٢ لأنه لا يؤدي الى اقتصاد كبير في النفقات ، الى هذا أنه بفسره حب الاتفاق بين القرويين وسكان المدن الصغيرة يكدر عليهم صفاء العيش وبساطة ، ويضعف من ميلهم الى الادخار ، ولكنه بجانب هذا يحقق لصاحب المشروع فوائد معينة ، مثل سهولة تعرف أخواق العملاء ، وغير ذلك مما بسطناه آنفاً في موضعه

٣٥٤ — آثار ظاهرة التركيز :^٣ كان لتقدم المشروعات الكبيرة وازدياد قوتها وتقهقر المشروعات الصغيرة أمامها نتائج خطيرة نستعرضها في مواضع ثلاثة :
(١) أثر التركيز في حالة الانتاج (٢) أثره في حالة الطبقة المتوسطة
(٣) أثره في حالة العمال

٣٥٥ — (١) أثر التركيز في حالة الانتاج : أثر التركيز تأثيراً حثافاً في حالة الانتاج ، فقد زاد من التناسق بين عناصر النشاط الاقتصادي ، وقضى على

١ أظفر بند ٢٩٥ ، ص ٣٠٦ — ٣٠٩ من هذا الكتاب

٢ تروسي ، في Cours ، الجزء الاول ، ص ١٨١ — ١٨٥ ، و Bourguin في Les systèmes socialistes ، الفصل الثاني عشر ، ولندري (Landry) في Manuel d'Economie ، ص ٢٥٨ — ٢٦٠

ما يصحب تعدد المشروعات من تبديد قوى الانتاج أو على الأقل قتل من مقداره ،
فجعل العمل أكثر كفاية في الانتاج ، وفتح أمام التقدم الفنى أبواباً جديدة ،
وأكثر من المنتجات الى درجة لم تكن معروفة من قبل ، وقلل من نفقات الانتاج
فكان تطبيقاً جديلاً لمبدأ أقل الجهد ، غير أن ما أحدثه من التغيير في حالة الانتاج
أدى الى ظهور مسائل جديدة ، وتغيير في وجهة المسائل القديمة ، وهذا ما سنبص
فيه في الموضوعين التاليين

٣٥٦ - (٢) أثر التركيز في حالة الطبقة المتوسطة : لمعرفة أثر التركيز
في حالة الطبقة المتوسطة لابد من الالام بمسئلتين : (الأولى) معرفة ما اذا كان
التركز في الانتاج يؤدي الى تركيز يقابله في الثروات ، مع ما يترتب على ذلك من
ضعف في مركز الطبقة المتوسطة ، وهذه مسألة يدخل بحثها في الأصل في باب
التوزيع ، فنكتفي هنا بإيراد بعض الملاحظات ، (والثانية) معرفة مركز المشروعات
الصغيرة والمتوسطة ومستقبلها

٣٥٧ - المسئلة الاولى : - مركز المشروعات والصغيرة تركيزاً في

الثروات : مما يمكن من أمر الدرجة التي بلغها التركيز فهو لم يقض على دخل وثروة
متوسطى الحال من الناس ، وإنما أحدث تغييراً في مصدرها وطبيعتها ، فالدخل الذي
كان يحصل عليه الصانع الصغير أو التاجر الصغير على شكل ارباح يدرها عليه
مشروع صغير ، أصبح اليوم يحصل عليه من المشروعات الكبيرة نفسها ، ويكفى
أن نورد الملاحظتين الآتيتين بياناً لذلك : - ١ - يتكون رأس مال أغلب المشروعات
الكبيرة من تجمع رؤوس أموال فردية كثيرة ، يمثلها ما في حيازة الجمهور من
مختلف أنواع الأسهم والسندات ، فخلق هذه المشروعات الكبيرة تجد عدداً
لا يحصى من الملاك حملة هذه الأوراق المالية ، وأغلبهم من أبناء الطبقة المتوسطة
ورقيق الحال ، ب - ترتب على انتشار المشروعات الكبيرة ظهور طبقة جديدة من
المستخدمين تقاضى مرتبات تتعادل كثيراً ما تربو على الارباح الضخمة التي يحصل

عليها صفار المنتجين المستقلين ، وهي طبقة المديرين والمهندسين والمراقبين وغيرهم من يشتغلون في المشروعات الكبيرة ، وهذه الطبقة الجديدة ذات الدخل المتوسط هي كل يوم في تزايد ، وقد أصبح لها في النظام الاقتصادي الحاضر أهمية خاصة

٣٥٨ — المسئلة الثانية : مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومستقبلها :

ظاهرة التركز هي حركة على جانب كبير من الأهمية ، ومع هذا يخطئ من يظن ان فيها قضاء على الطبقة المتوسطة المستقلة من صفار الصناعات والتجارة ، فقد ظلت هذه الطبقة وفيرة العدد في كل البلاد ، وهي في التجارة أكثر عدداً منها في الصناعة ولا تزال المشروعات الصغيرة في الصناعة نفسها هي الأغلبية الكبرى بالنسبة لعدد المشروعات الكلية ، وهذا ما يتضح من جدول للمقارنة الآتي^١ :

مفروعات يستخدم فيها	فرانكا	المانيا	لكنسبرج	النمسا	سويسرا	الدنمارك
١ الى ٥ من العمال	٩٦٧٥	٨٩٤٣	٩٣١٩	٩٤٠٩	٩٢٤٢	٩٢٨٧
٦ الى ١٠ " "	١٥٢	٤٧٠	٣٢٥	٣١٢	٣٢٤	٣٥٤
١١ الى ٢٠ " "	٨٠	٢٤٦	١٥٦	١٢٣	٢٠٠	١٨٥
٢١ الى ٥٠ " "	٥٤	١٩٧	١٠١	٨٤	١٣٦	١٩١
٥١ الى ١٠٠ " "	١٩	٧٨	٤٢	٣٥	٥٦	٣٧
أكثر من ١٠٠	٢٠	٦٦	٥٧	٣٧	٤٢	٢٦
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

فانت اذا اعتبرت في هذا الجدول أن المشروعات الصغيرة هي التي تستخدم من ١ الى ٥ من العمال ، والمتوسطة هي التي تستخدم من ٦ الى ١٠٠ من العمال ، والكبيرة هي التي تستخدم أكثر من ١٠٠ عامل ، فانك تجد في البلاد الستة المذكورة أن نسبة عدد المشروعات الصغيرة تتراوح بين ٩٠٪ و ٩٧٪ ، ونسبة عدد المتوسطة تتراوح بين ٣٪ و ١٠٪ ، في حين أن نسبة عدد المشروعات الكبيرة هي أقل من ١٪.

١ الاحصائية العامة لفرنسا ، الجزء الثاني ، ١٩١٢ - ١٩١٣ ، وورد في تروفي ، في Cours ، الجزء الاول ، ص ١٦٩

وليس هناك ما يشعر بان المشروعات الصغيرة تسير تدريجياً نحو الفناء ، فلقد شوهد في بعض البلاد مثل فرنسا أن عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة يتزايد بالرغم من وجود ظاهرة التركيز ، ومن الخطأ الاعتقاد بان المشروعات الكبيرة لا يتسنى لها أن تولد وتنمو الا على حساب المشروعات الصغيرة ، كما لو كان للاتنتاج دائرة محدودة لا يمكن تجاوزها ، اذ الواقع أن دائرة الانتاج في اتساع متواصل ، وكثيراً ما يكون الحيز الذي يشغله المشروع الكبير من خلق المشروع الكبير نفسه ، وذلك في حالة ما يخرج المشروع منتجات لم تكن معروفة من قبل ، وما يوجد له لتصرفها من الأسواق في داخل البلاد وخارجها . نعم أن هناك حالات يختفي فيها للمشروع الصغير أمام الكبير ، فيتلق أبوابه أو يلتحق بالكبير ، ولكن هناك حالات أخرى كثيرة تعيش فيها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة جنباً الى جنب في الفرع الواحد من الانتاج^١ لاشك في أن خطر التركيز على الصانع الصغير أشد منه على التاجر الصغير ، وذلك لسببين خصوصاً :

١ — عدم استطاعة المصانع الصغيرة استخدام الآلات الغالية الثمن التي تستخدمها المصانع الكبيرة والتي هي من أهم اسباب تفوقها ، فركزها من تلك الوجهة أضعف من مركز التجارة الصغيرة بازاء الكبيرة

ب — تغير ذوق المشتري وعاداته ، فهو لم يعد اليوم يقصد حائوت الصانع الصغير ويكلفه صنع الأشياء وينتظر انجازها ، بل أصبح يفضل أن يقصد أحد للتاجر ، وفيه ينتقى ما يشاء من الاشياء المجهزة ، وبذلك خرجت من يد صاحب الحرفة صناعة أغلب الاشياء ، وأصبح لا يحتفظ الا باصلاحها أو تركيبها غير انه رغمًا من ذلك لم يخف ، وهو في القرى يجد له بيئة أصلي من بيئة المدن ،

١ وان جولة في مدينة مثل القاهرة تبين لك كم يوجد بها من مئات للتاجر الصغيرة التي يبيع ما يبيعه للتاجر الكبيرة

اذ لا يبلغ العملاء في الأولى من الكثرة ما يكفي لتغذية مصنع كبير ، وهو في المدن أيضاً يظل باقيا مع ارتفاعه في كثير من الحالات الى مرتبة صفار أصحاب المشروعات ، فيستغنى عنده عدداً من العمال ، ويبيع في بعض الحالات أشياء لم يفتيحها بنفسه ولقد كان من نتائج ازدياد الثروات وانتشار الرخاء الذي فتح أمام المشروعات الكبيرة مجالاً واسعاً لتصريف منتجاتها أن تهيأت للمشروعات الصغيرة فرص جديدة للربح بجانب الكبيرة ، كما عملت بعض الصناعات الكبيرة على ظهور مشروعات صغيرة لم يكن لها وجود من قبل ، ومن أمثلة ذلك كل ما تراه اليوم من للمشروعات الصغيرة التي أدى الى ظهورها صناعة الدراجات والسيارات والكهرباء

٣٥٩ — أهم الصناعات التي تعلم المشروعات الصغيرة : ومن أهم الصناعات التي تنجح فيها المشروعات الصغيرة في مقاومة الكبيرة ، ويظهر أنها ستظل تعيش فيها زمناً طويلاً أما بجانب المشروعات الكبيرة وأما بفردتها الصناعات الآتية :

١ — الصناعات التي يكون عمادها الفن والنقح الجميل ، والتي ينجح فيها الصانع ما يوصى بصنعه ، ويقتل في ذلك على إرادة عملائه وأذواقهم ، ويأتي من آيات الفن بما يلائم ميول كل منهم ، ومن أمثلة ذلك صناعة تجليد الكتب وأطر الصور ونحوها

٢ — صناعات بعض المواد الغذائية مثل الخبز والحلوى والقطاير وغيرها من الأشياء التي تكون عرضة للعطب السريع ، ولذلك كان للجانب التجاري في صناعاتها أهمية خاصة ، وهي في الوقت نفسه أشياء يراعى في صنعها أذواق أهل كل جهة

٣ — بعض الصناعات الخاصة بالملابس مثل تهصيلها وإصلاحها وغسلها وكيها

٤ — بعض الصناعات المتصلة ببناء المنازل ، وهي التي تتناول إصلاح كل ما يصيبه التلف فيها

٥ — بعض الصناعات التي تقوم بصيانة وإصلاح كل ما يصيبه التلف من

مختلف الأجهزة والأدوات والآلات

٦ — بعض الحرف التي تقوم على تأدية بعض الخدمات الشخصية مثل حرفة

الحلاقة^١

وكذلك الحال في التجارة ، يحدث فيها شبه ما يحدث في الصناعة ، فانه بالرغم من وجود ظاهرة التركيز فيها فان للتاجر الصغيرة لا تزال كثيرة العدد ، ولا سيما في مواد الاستهلاك اليومي ، وقد بينا آنفا الاسباب التي تدعو الى احتفاظ للتاجر الصغير بكيانه أمام المتجر الكبير في كثير من الحالات^٢

ومن هذا يتبين لك فساد مزاعم الاشتراكيين الماركسيين فيما ذهبوا اليه من القول بوجود ما سموه « قانون التركيز » ، الذي يفعله تأخذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتفرض تدريجيا من كل ميادين الانتاج ، فان التركيز لا أثر له في فرع مهم من فروع الانتاج وهو الزراعة ، وهذا ما سنبينه في المبحث التالي ، ثم هو في الصناعة والتجارة — كما رأيت — لا يتجاوز حداً معيناً ، وليس لديها ما يشعر بأن ظاهرة التركيز ستواصل تقدمها في مستقبل الأيام ، حتى تؤدي الى استبدال نظام المنافسة بين عدد كبير من المشروعات المستقلة بنظام احتكار يستأثر بانتاج الثروات فيه عدد قليل من المشروعات الهائلة ، كما توهم كارل ماركس وتلاميذه

٣٦٠ — وسائل لحماية الطبقة المتوسطة : لم تلبث الطبقة المتوسطة ساكنة

أمام ظاهرة التركيز وما فيها من خطر على كيائها ، بل اتخذت العدة للدفاع عن نفسها ، واستجذبت في ذلك بقوة الرأي العام والسلطات العامة ، وكان من نتائج ذلك أن تكون في كثير من البلاد مذهب اقتصادي يرمي الى الدفاع عن مصالح الطبقة المتوسطة باعتبار انها إحدى الطبقات المنتجة ، وظهر ما يسمى « بسياسة الطبقات

١ لندري ، في Manuel d'Economique ، ص ٢٥٩ — ٢٦٠

٢ راجع بند ٣٤٧ ، ص ٣٦٨ من هذا الكتاب

المتوسطة « (La politique des classes moyennes)، وساد الاعتقاد بأن صفار الصناع والتجار من جهة ، وصفار الملاك الزراعيين من جهة أخرى ، هم عنصر الثبات والنظام في كل أمة، وأن نفوذهم ضروري لموازنة نفوذ طبقة العمال ، وبذلك اكتسبوا عطف جزء كبير من الرأي العام، كما استطاعوا بكثرته عديم وبما تهيأ لهم من النفوذ السياسي أن يحملوا الحكومات على الاهتمام بأمرهم والاصغاء لشكواهم، ولقد بلغ من الاهتمام بحالتهم أن تكون معهد في سنة ١٩٠٣ لدرس أحوال الطبقات المتوسطة ، واتخذ مدينة بركل مركزاً له ، كما بحثت فيها بعض المؤتمرات الدولية^١

وتعتمد سياسة الطبقات للمتوسطة في تنفيذ ما ربهها على طائفتين من الوسائل :
(١) وسائل ترمي الى تقوية جانب للشروعات الصغيرة ، (٢) وسائل ترمي الى اضعاف قوة المشروعات الكبيرة

(١) وسائل تقوية للشروعات الصغيرة : أهم هذه الوسائل ما يأتي : ا — تأليف جماعات على شاكلة جماعات التعاون بين أصحاب للشروعات الصغيرة ، فن جماعات لشراء المواد الأولية الى أخرى لبيع المنتجات الى تالفة لاقراض الصناعة والتجارة الصغيرة ما تحتاج اليه من رؤوس الأموال ، الى غير هذا من أنواع الجماعات التي من شأنها أن تحقق للانتاج الصغير بعض مزايا الانتاج الكبير ، ب — نشر التعليم الفني والاهتمام بأمر التمرين وبكل ما من شأنه أن يرفع من شأن الطبقة المتوسطة من الوجهة الفنية ، ج — إيجاد نظام تفضي تحت لوائه الصناعة والتجارة الصغيرة يشبه نظام الطوائف الذي كان سائداً في القرون الوسطى ، مع مراعاة احوال البيئة الاقتصادية الحاضرة ، ومن أشهر البلاد التي قام بها مثل هذا النظام في العصر الحديث النمسا وللالينا ، ولكن النتائج التي أتى بها لم تحقق كل آمال أنصاره^٢
(٢) وسائل اضعاف للشروعات الكبيرة : كثيراً ما قام ممثلو الطبقات

١ أنظر تروفي ، في Cours ، الجزء الاول ، ص ١٨٧ والراجع التي يغير اليها بلفاض

٢ تروفي ، في Cours ، الجزء الاول ، ص ١٨٦

المتوسطة يطالبون حكوماتهم بالضرب على أيدي منافسيهم والعمل على إضعاف شوكتهم وقد ذهبوا في بعض البلاد مثل ألمانيا إلى حد المطالبة بإلغاء المتاجر الكبيرة أو على الأقل تحريم تأليف شركات مساهمة في تجارة التجزئة ، كما طالبوا في فرنسا بمنع الموظفين من الانقسام إلى جماعات التعاون الاستهلاكية ، وذلك لكي يظلوا عملاء للمتاجر الصغيرة . ولا شك أن هذه كلها مطالب مبالغ فيها ولا يمكن أن تلقى آذاناً صاغية في الأوساط الحكومية ، والذي أمكن تحقيقه في هذا الصدد هو استخدام الضريبة كوسيلة للفت من عضد للشروعات الكبيرة ، فلقد نجح بمثلو الطبقة المتوسطة في فرنسا في جعل الحكومة على فرض ضريبة خاصة على المتاجر الكبيرة التي تباع بالتجزئة (قانون ٣١ يولييه سنة ١٩١٧) وهي ضريبة تناولت فيما بعد المصارف وشركات التأمين (قانون ١٣ يولييه سنة ١٩٢٥)

٣٦١ — (٣) أثر التركيز في حالة طبقة العمال : جلت ظاهرة التركيز لمسائل العمال من الخطورة ما لم يكن لها من قبل ، وما كان ذلك لأن حالة العامل في المشروع الكبير أسوأ منها في الصغير ، إذ الواقع أن حالته في الأول أفضل منها في الثاني ، سواء أكان من حيث مقدار الأجر ، أم توفر الشروط الصحية ، أم درجة انتظام العمل ، وأما كان ذلك لأن الإنتاج الكبير أحدث تغييراً خطيراً في حالة العامل الاجتماعية ، فلقد كان حالته في دور الحرفة ، وهي لا تزال كذلك إلى اليوم في الصناعة الصغيرة ، لا تختلف كثيراً عن حالة رب العمل ، وقد كان العريف في نظام الطوائف يعلم أنه إذا جدد ولجهد فانه يرتقى إلى مرتبة الرئاسة ، ولكن اليوم أصبح التباين عظيماً بين العامل والرأسمالي من حيث ثروة كل منهما ، ونظام عيشه ، وفسحة أمه ، وغداً الحال — الا القليل منهم — يعيشون عمالاً ويموتون كذلك . ولقد أدى التركيز إلى احتشاد الجموع الكبيرة منهم في مناطق معينة ، فشعروا بوجودهم كطبقة مستقلة ، وأصبح لهم مطالب خاصة ، وتشريع خاص ، وأضحى الكفاح بين العمل ورأس المال إحدى مميزات النظام الاقتصادي الحاضر ، وكان من

نتائج ذلك كله أن تربكت ظاهرة التركيز أترأ واضحاً في المذاهب الاشتراكية في خلال القرن التاسع عشر ، ولا سيما الاشتراكية الماركسية كما قدمنا



٣٦٢ — الصناعة الصغيرة والكبيرة في مصر: بلغ عدد المصنّعين بالصناعة من سكان مصر على حسب الإحصاء العام الذي جرى في سنة ١٩١٧ ، ٤٨٩ ، ٤٩٥ ، ٤٨٩ ، وإذا قورن هذا العدد بمجملة السكان كانت النسبة ٠.٣٪ تقريباً ، وهي نسبة تبدو ضئيلة جداً ، ولا سيما إذا قورنت بما يناظرها في البلاد الأخرى وقد جاء في تقرير لجنة التجارة والصناعة^١ « ان المصنّعين بالصناعة في مصر ينقسمون إلى طائفتين : طائفة تحترف بالصناعة الصغيرة ، وهي التي تضم الشطر الأكبر من أرباب الحرف ، وطائفة تشتغل بالصناعات الكبيرة ، ويقوم بها الشطر الأصغر من الصناع » . وقد استورد التقرير من ذلك إلى تعريف كل من الصناعة الصغيرة والكبيرة : « فالأولى هي التي تقتصر على ورش صغيرة يشتغل بها عدد يسير من العمال ، أو هي التي يزاوها أصحابها في حوايت ضيقة يشتغلون بها عادة على ذمتهم بمعونة بعض الصبيان . والثانية هي التي تتناول كيانات وفيرة من الخامات وتباشر في مصانع كبيرة تدار بالقوة الآلية مع استخدام عدد عظيم من العمال »^٢

١ تألفت هذه اللجنة بقرار من مجلس الوزراء بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩١٦ للبحث في مبلغ تأثير الحرب العالمية في صناعة البلاد وتجارتها ، والنظر في التدابير التي تؤدي إلى إيجاد أسواق جديدة لتصرف المصالحات المصرية ، أو إلى استبدال الأصناف التي انقطع ورودها بغيرها من الأصناف المصنوعة في مصر ، وبصفة عامة للبحث في الوسائل التي تؤدي إلى ترقية الصناعة والتجارة في مصر ، وقد قدمت اللجنة بذلك عدة تقارير لا تزال إلى اليوم من أهم ما يرجع إليه للوقوف على حالة الصناعة والتجارة في مصر

٢ تقرير لجنة التجارة والصناعة ، للطبعة الاميرية ، سنة ١٩٢٥ ، ص ٥٢ و ص ٥٧ —
قارن ذلك بما أورده آخاً عن مميزات الإنتاج الكبير في الصناعة ، بند ٢٩٢ ، ص ٣٠٤ من هذا الكتاب

وأهم الصناعات الصغيرة في مصر صناعة البناء والنساجة والصباغة والحداثة وأشغال المعادن والتجارة واللباغة وصناعة الأحذية والبقيق والصابون والزيت والشمع وصناعات الخزاف مثل الصباغة والتجارة البقية وحفر المعادن . وكل هذه الصناعات منتشرة في أرجاء البلاد المصرية ، ولكن بعضها توطن على وجه أخص في بعض الجهات . ومن أمثلة ذلك توطن نساجة الأقمشة القطنية في المحلة الكبرى وقلوب واخميم ، والحريرية في دمياط ، والتجارة البقية في أسيوط ودمياط ، وصناعة الفخار في قنا

وبجانب هذه الصناعات الصغيرة يوجد في مصر طائفة من المصانع الكبيرة أغلبها تملكه شركات يبلغ ما يستثمر فيها من رؤوس الأموال نحو عشرة ملايين جنيه ، ومن أمثلة هذه المصانع المنزل الاهلي باسكندرية الذي يبلغ ما يستنفده كل عام من القطن الخام نحو ٦٠ ألف قنطار ، وما يستعمله من العمال نحو ١٦٠٠ ، ومصانع شركة السكر التي بلغ ما أنتجته من السكر في سنة ١٩٢٤ ، ٨٥٠٠٠ قنطار وما يشتغل فيها من العمال نحو ٢٧٠٠٠^١

وأهم الصناعات الكبيرة في مصر حلج القطن وضرب الارز وطحن البقيق وهي كلها ملحقات لازمة لأشغال الزراعة ، وصناعات التعدين والسجائر والاسمنت والملح والصودا والطوب ومواسير الفخار والحمة والاطعمة المحفوظة . الخ ، ومعظم هذه الصناعات حديثة العهد في مصر ، وقد تم لكثير منها اقتحام المقبات الأولى التي تعترض أمثال هذه المشروعات ، والتي هي في مصر أعظم بكثير منها في سائر البلدان ، وقد كان هناك طائفة أخرى من المصانع الكبيرة ظهرت على أرتداف رؤوس الاموال الأجنبية الى مصر ، وظهور عهد نشاط عظيم في الستين الأولى من هذا القرن ، غير أن كثيراً منها كان أشبه بالمضاربة منه بالاستثمار ، فلم يكن مؤسسوها يحفلون بشيء

١ صحيفة التجارة والصناعة ، سنة ١٩٢٤ ، العدد الاول ، ص ٢٢ ، والعدد الثالث

سوى الحصول على ربح عاجل من بيع أسهمها ، ولذلك لم يعمر أغلبها طويلا
وقد ظلت الصناعة الكبيرة في مصر حتى اليوم لا تصادف شيئا من المساعدة
والتنشيط التي تجدها في البلاد الأخرى ، فليس لها أى امتياز في استيراد الخيامات
أو في قتلها ، وليس لها أدنى حق في الأفضلية عند التوريد للمصالح الأميرية ، وليس
هناك أية وسيلة من الوسائل المخففة لنتائج المنافسة التي تقاسمها المصانع المصرية من
نظائرها الأجنبية ، لاسيما وإن الجمهور للمصرى يفضل البضائع الأجنبية على المصنوعات
الوطنية بصفة مطردة وبلا أدنى روية ، ولذلك لم يظهر لظاهرة التركيز أثر في الصناعة
المصرية ، وبقيت الورشة الصغيرة — وستبقى زمناً طويلا — أساس الصناعة في
مصر ، وما يساعد على بقاء هذه الحالة افتقار البلاد الى رؤوس الاموال ، واجتماع
المصريين عن الاشتراك في المشروعات الصناعية الكبيرة ، واعراضهم عن تسيير
جانب من رؤوس أموالهم فيها^١

المبحث الرابع

انعدام التركيز في الزراعة

٣٦٣ — **سلامة ملكاته في الاستغلال الزراعى** : يتبين قبل الخوض

في هذا المبحث ملاحظة أمرين :

(١) ان كل استغلال زراعى لا يقابل بالضرورة ملكية زراعية ، ولهذا
كان عدد الاستغلالات الزراعية لا يتساوى مع عدد الملاك الزراعيين ، فقطعة
الارض الزراعية الكبيرة التي يملكها شخص واحد قد تبرز الى قطع صغيرة تؤجر
كل منها على حدة ، فتكون هناك استغلالات زراعية بقدر عدد هذه القطع ،
وبعكس هذا قد تضم عدة ملكيات صغيرة بعضها الى بعض لتكون استغلالا

واحداً ، والتركز الذي يتناوله هذا البحث هو تركيز الاستغلال الزراعي ، اتركز للملكية الزراعية فهو موضوع آخر يدخل بحثه في باب التوزيع

(٢) ان تقسم الاستغلالات الزراعية الى صغيرة ومتوسطة وكبيرة هو تقسيم نسبي ، ويتوقف على عدة عوامل ، مثل خصب الأرض ، ونوع المحاصيل ، وطريقة الزراعة من خفيفة أو كثيفة ، فمثلاً في البلاد الجبلية التي تنتشر فيها طريقة الزراعة الخفيفة يعتبر الاستغلال الزراعي الذي مساحته ١٠٠ هكتار استغلالاً صغيراً ، في حين أنه في البلاد القديمة تعتبر زراعة الخضروات وهي زراعة كثيفة استغلالاً كبيراً اذا كانت مساحتها تبلغ بضعة هكتارات^١

٣٦٤ — الإحصاءات الخاصة بالاستغلالات الزراعية لا يثبت تركيزاً فيها : من حيث أن اعتبار الاستغلال الزراعي صغيراً أو متوسطاً أو كبيراً هو أمر نسبي ، ويتوقف على عوامل عدة ، فذلك كان لا يصح الاعتماد على عامل واحد مثل مساحة الأرض ، أو عدد العمال ، أو مقدار الأدوات والآلات الزراعية . للفرقة بين الأنواع المختلفة من الاستغلالات الزراعية ، ومع هذا فأغلب الاقتصاديين يقنمون باتخاذ مساحة الاستغلال أساساً لهذه الفرقة ، وهم في ذلك يجارون أغلب الإحصاءات التي تقسم الاستغلالات الزراعية الى أقسام بحسب مساحتها

ففي فرنسا بالمقارنة بين الإحصاءات الخاصة بالاستغلالات الزراعية في سنتي ١٨٨٢ و ١٨٩٢ نستخلص الجدول الآتي^٢ :

١ وجهت وزارة الزراعة في فرنسا في سنة ١٩٠٨ — ١٩٠٩ بمسابقة إجراء تحقيق عن حالة صغار الملاك الزراعيين السؤال الآتي الى بعض الاختصاصيين : « ما المراد بالاستغلال الصغير والمتوسط والكبير في مقاطعتكم ؟ » فكانت الاجوبة التي تلقها لا تختلف من مقاطعة الى أخرى بحسب ، بل وأحياناً كانت تختلف في المقاطعة الواحدة باختلاف المناطق فيها من مزارع الى مراعي الى غير ذلك — ريو ، في Précis ، ص ٣٠٣

٢ الأرقام الواردة في هذا الجدول وما يليه مأخوذة عن لندري (Landry) في Manuel d'Economie ، ص ٢٧٢ — ٢٧٥

مساحة الاستغلال		النسبة المئوية للمعد الكلى		النسبة المئوية للمساحة الكلية	
		في سنة ١٨٨٢ في سنة ١٨٩٢		في سنة ١٨٨٢ في سنة ١٨٩٢	
أقل من هكتار		٣٨٢٢٢	٣٩٢٢١	٢٢١٩	٢٢٦٨
من ١ إلى ١٠ هكتارات		٤٦٤٦	٤٥٩٠	٢٢٩٢	٢٢٧٧
من ١٠ إلى ٤٠ هكتاراً		١٢٨١	١٢٤٧	٢٩٩٣	٢٨٩٩
أكثر من ٤٠ هكتاراً		٢٥١	٢٤٢	٤٤٩٦	٤٥٥٦

وفي ألمانيا بالمقارنة بين الاحصاءات الخاصة بالاستغلال الزراعية في سنتي ١٨٨٣ و ١٨٩٥ نستخلص الجدول الآتي:

مساحة الاستغلال		النسبة المئوية للمعد الكلى		النسبة المئوية للمساحة الكلية	
		في سنة ١٨٨٢ في سنة ١٨٩٥		في سنة ١٨٨٢ في سنة ١٨٩٥	
أقل من ٢ هكتار		٥٨٠٣	٥٨٢٣	٥٧٣	٥٥٦
من ٢ إلى ٢٠ هكتاراً		٣٦١٦	٣٦٢٥	٣٨٧٥	٤٠٠١
من ٢٠ إلى ١٠٠ هكتار		٥٣٤	٥٠٧	٣١٠٩	٣٠٣٥
أكثر من ١٠٠ هكتار		٠٤٧	٠٤٥	٢٤٤٣	٢٤٠٨

وفي بريطانيا العظمى بالمقارنة بين احصاءات سنة ١٨٨٥ واحصاءات سنة ١٨٩٥ الخاصة بالاستغلال الزراعية نستخلص ما يأتي:

مساحة الاستغلال		النسبة المئوية للمعد الكلى		النسبة المئوية للمساحة الكلية	
		في سنة ١٨٨٥ في سنة ١٨٩٥		في سنة ١٨٨٥ في سنة ١٨٩٥	
من ١ إلى ٥ أكر		٢٥٥٠	٢٢٦٨	١٢	١١٣
من ٥ إلى ٢٠ أكر		٢٨	٢٨٨٠	٥١	٥١٢
من ٢٠ إلى ٥٠ أكر		١٥٨	١٦٤٧	٨٧	٨٧٩
من ٥٠ إلى ١٠٠ أكر		١٢٢	١٢٨١	١٤٦	١٥
من ١٠٠ إلى ١٣٠٠ أكر		١٤٩	١٥٦٢	٤٢	٤٢٥٩
أكثر من ١٣٠٠ أكر		٣٦	٣٦٢	٢٨٤	٢٧٣٧

وأنت ترى بالتأمل في هذه الاحصاءات أن الأهمية النسبية للاستغلال الصغيرة والمتوسطة والكبيرة لم يطرأ عليها سوى تغيير ضئيل في خلال السنين السالفة الذكر ، فظاهرة التركيز إذا لم يكن لها أثر في الزراعة في هذه البلاد أما احصاءات الولايات المتحدة فتستدعي بعض الملاحظات ، وها هي أولا الارقام الخاصة بها

النسبة المئوية للمساحة الكلية	النسبة المئوية للعدد الكلي			مساحة الاستغلال
في سنة ١٩٠٠	سنة ١٩٠٠	سنة ١٨٩٠	سنة ١٨٨٠	
٠.٣	٤.٧	٣.٣	٣.٥	أقل من ١٠ أكر
٥.٦	٢٩	٢٥.٦	٢٥.٨	من ١٠ إلى ٥٠ أكر
١١.٧	٢٣.٨	٢٤.٦	٢٥.٨	من ٥٠ إلى ١٠٠ أكر
٥.٠٦	٣٩	٤٤	٤٢.٣	من ١٠٠ إلى ٥٠٠ أكر
٨.١	١.٨	١.٨	١.٩	من ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ أكر
٢٣.٨	٠.٨	٠.٧	٠.٧	أكثر من ١٠٠٠ أكر

فمن هذا الجدول يتبين أن الاستغلالات الكبيرة وهي التي تزيد عن ٥٠٠ أكر تشغل في سنة ١٩٠٠، ٣٢٪ تقريباً من المساحة الكلية، وهذه نسبة كبيرة، ومع هذا فإن الزراعة الصغيرة والمتوسطة لا تزال هي السائدة إذ تشغل نحو ٦٨٪ من المساحة الكلية، وليس هناك ما ينبئ عن سريان ظاهرة التركيز في الزراعة في الولايات المتحدة، فإن متوسط مساحة كل مزرعة كانت في سنة ١٨٥٠، ٨٠ هكتاراً، فهبطت إلى ٦١ هكتاراً في سنة ١٨٧٠، ثم إلى ٥٨ هكتاراً في سنة ١٩٠٠، وإذا كان يبدو في بعض المناطق التي تنتشر فيها تربية للماشية، ولا سيما في الجهات الغربية، أن متوسط مساحة الاستغلالات الزراعية قد تزايد قليلاً فإن الظاهرة العكسية تشاهد بجملة في معظم المناطق التي تسود فيها زراعة القلال والتي أخذت تنتشر بها طريقة الزراعة الكثيفة^١

وقصارى القول إن ظاهرة التركيز لا وجود لها في الزراعة، وفي الأرقام للتقدمة مصداق لهذه الحقيقة، ولقد كتب برنستين في سنة ١٨٩٩ وهو من تلاميذ كارل ماركس الذين خالفوه في القول بوجود قانون عام للتركز ما يأتي: «ليس هناك تمت شك في أنه في كل جهات غرب أوروبا وفي ولايات شرق الاتحاد الأمريكي يتزايد عدد المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة في حين يتناقص عدد المشروعات الكبيرة والكبيرة جداً»^٢

١ Bourguin في كتابه المار إلى آخراً، الفصل الثالث عمر والملحق الخامس

٢ برنستين، في Socialisme théorique، ص ١١٣

وهذه الحقيقة تثبتها أيضاً الاحصاءات المصرية الخاصة بالزراعة ، نعم أن هذه الاحصاءات لا تتناول سوى الملكية الزراعية ، وليس فيها شئ عن الاستغلال الزراعى ، الا اننا نعلم أن أغلب صغار الملاك الزراعيين في مصر يقومون بانفسهم باستغلال اراضيهم ، وفي هذا ما يدعو الى وجود نصيب كبير من التوافق بين الملكية الصغيرة والاستغلال الصغير . ولعلك يغلب ان لا نكون مخطئين — مع عدم وجود احصاءات خاصة بالاستغلال الزراعى — اذا قلنا بانضمام التركيز فى الاستغلال الزراعى فى مصر استناداً على تقدم الملكية الصغيرة فيها باطراد كما يبين من الجدول الآتى :

المساحة المملوكة بالأفدنة		عدد الملاك		الملكية
سنة ١٩٢٧	سنة ١٩١٢	سنة ١٩٢٧	سنة ١٩١٢	
٥٤٥٥٤٣	٣٨٠٨٩٦	١٣٧٦٣٤٢	٨٧١٥٠٠	فدان فاقل
١١٠٩٠٥٧	١٠١٢٤٨٥	٥٢٧٨٦٤	٤٦٨٦٥٣	أكثر من فدان لغاية ٥ أفدنة
٥٥٩٢١٥	٥٣٦٣٧٦	٨٢٠٠٨	٧٧١٤٠	أكثر من ٥ لغاية ١٠ أفدنة
٥٣٣٦١٧	٥٠٢٤٩٣	٣٨٩٢٤	٣٦٥٩٨	أكثر من ١٠ لغاية ٢٠ فداناً
٢٩٤٦١٢	٢٧٣٨١٣	١٢٢٣٥	١١٢٦٠	أكثر من ٢٠ لغاية ٣٠ فداناً
٣٦٠٨٤١	٣٢٥٩٩١	٩٣٦٩	٨٤٣٨	أكثر من ٣٠ لغاية ٥٠ فداناً
٢٢٠٠٦٢١	٢٤٥٦٦٠٩	١٢٩١٠	١٢٥٠٩	أكثر من ٥٠ فداناً

٣٦٥ - تضارب الآراء فى المفاضلة بين الانتاج الكبير والصغير فى

الزراعة : أثارَت مسألة المفاضلة بين الانتاج الكبير والصغير فى الزراعة خلافاً كبيراً بين الاقتصاديين والعلماء الزراعيين منذ القرن الثامن عشر ، ولا سيما فى إنجلترا وفرنسا ، وكانت كفة الانتاج الكبير فى هذا الحين أميل الى الرجحان ، فقد وجد من القسيوكرات أنصاراً أقوياء أبوا بلاء حسناً فى الدفاع عنه واعتبروه أرقى من الانتاج الصغير ، وليث هذا الجدل قائماً طوال القرن التاسع عشر ، واشتد

تصادم الآراء بشأنه منذ الحرب العظمى ، فقد قام انصار الانتاج الكبير يدعون الى تأليف شركات مساهمة تتولى استغلال مساحات واسعة من الأراضي حتى يتسنى الحصول على فوائد الزراعة الآلية ، في حين طالب انصار الانتاج الصغير بانشاء «صناديق عقارية» (Caisses foncières) تصدر سندات تبيعها الى الجمهور لتشتري بـمنها أراضى زراعية ، وتمنح حق الاولوية في شراء كل ما يعرض منها للبيع ، وما تشتريه تقسمه الى قطع صغيرة ، تعهد بزراعة كل قطعة منها الى شخص تزوده في الوقت نفسه بشيء من رأس المال ، فيغدو مالكا لها بعد أن يكون قد دفع أقساطا سنوية تعادل ثمنها ، وبهذا يأتي يوم تصبح فيه كل الاراضى الزراعية تستغل بطريقة واحدة ، هي طريقة زراعة المالك الصغير^١

ويعتقد أصحاب هذا الرأي أن وجود طبقة قوية من صغار الملاك الزراعيين هو عنصر من أهم عناصر الثبات والسكينة في المجتمع ، اذ هي أحرص الناس على ما يندبها ، وهي تعلم أنها فقدت كل شيء ولا تستفيد شيئا من حدوث أى انقلاب اجتماعى ، وقد اشتد الميل الى هوية مكانة هذه الطبقة منذ أن نشطت الدعوة الى الثورة في كثير من البلاد الاوروبية ، وقد كان ذلك من أقوى الأسباب التي حملت على ظهور فكرة الصناديق العقارية

٣٦٦ — مزايا الانتاج الكبير في الزراعة : تظهر مزايا الانتاج الكبير

في الزراعة في عدة مواضع أهمها الآتية :

(١) الاقتصاد في البانى الزراعية : فالاستغلال الزراعى الذى تبلغ مساحته ٥٠٠ فدان مثلا لا يستلزم من البناء ١٠ مرات قدر ما يستلزمه استغلال مساحة ٥٠ فداناً ، بل هو يستلزم نسبياً مقداراً أقل

(ب) الاقتصاد في العمل بفضل استخدام الآلات الزراعية : فقد لوحظ أن عدد ساعات العمل اللازم للحصول على نتيجة معينة ينقص تقصا عظيما اذا استخدمت

فيه الآلات الزراعية الحديثة ، وقد شوهد في بعض الحالات أن مدة العمل كانت تنقص باستخدام الآلات من ٦٣ ساعة و ٣٥ دقيقة الى ساعتين و ٤٨ دقيقة^١ وهذا الاقتصاد وأن كان يفرى كبار الزراع على اقتناء الآلات الا أنه قلما يفرى صغارهم على ذلك ، لأن من طبيعة العمل الزراعى أن لا تستخدم فيه الآلة الا في فترة قصيرة من السنة ، فألة الحصاد مثلا ، لا تستخدم الا في وقت الحصاد ، ولكنها تظل عاطلة بقية العام ، فالزراع الذى لا يزرع من الأرض الا مساحة صغيرة لا يجد من الاقتصاد في العمل ما يكفى لتعويضه عما يخسر من فائدة ثمن الآلة في الوقت الذى تظل فيه عاطلة ، وهذا الثمن مرتفع نسبيا ، ويجب أن يتم استهلاكه سريعا بسبب ما تتعرض له الآلة من اخطار التلف ، ولذلك كانت الزراعة الكبيرة هى التى تستطيع استخدام الآلات بدرجة من الاستمرار تحقق لها فوائدها على أفضل وجه

(ج) الاقتصاد في فترات البيع والشراء كما هو الحال في كل من الصناعة والتجارة الكبيرة^٢ ، الى هذا أن شروط اقتراض الزارع الكبير هى عادة أفضل من شروط اقتراض الزارع الصغير ، لأن الثقة في الأول أكبر ، ولأن فترات الرهن العقاري هى نسبيا أقل في القروض الكبيرة منها في الصغيرة

(د) وجود أنواع من الأعمال الزراعية مثل حفر الأبنية والمصارف تتطلب فترات باهظة فلا يستطيع القيام بها سوى أصحاب الزراعة الكبيرة ويزيد انصار الانتاج الكبير على هذه المزايا قولهم أن كبار الزراع يتبعون عادة أحدث الطرق الزراعية العلمية ، بخلاف صغارهم ، فهم في كل بلد يتهيبون كل جديد ، ويترددون طويلا قبل الاقدام على اتباع طريقة لم يكونوا يسرون عليها من قبل ، أو استخدام رأس مال بشكل لم يسبق لهم أن تعودوه ، أما الزارع الكبير

١٠ - لتبرى ، في Manuel ، ص ٢٦٥ .

٢ - راجع مزايا الانتاج الكبير التى أوردناها آفا ، بند ٢٩٥ ، ص ٣٠٦ من هذا الكتاب .

فانه أكثر اقداما ، واسرع اعتناقا لطرق الزراعة الحديثة ، وهو في الغالب أرق تعليما زراعيا^١

٣٦٧ - مزاي الانتاج الصغير في الزراعة^٢: يقول انصار الانتاج الصغير أن الآلات بالرغم مما أحرزته من التقدم في العصر الحديث لم تنتشر في الزراعة بدرجة كبيرة لأسباب أثينا عليها في المبحث الخاص بالآلات^٣ ، وكذلك حال تقسيم العمل ، إلى هذا أن كثيرا من مزاي الانتاج الكبير في الزراعة أصبح يدرها اليوم على صغار الزراع مختلف أنواع جماعات التعاون الزراعية التي يؤلفونها بينهم^٤

وفضلا عن هذا فإن للانتاج الصغير في الزراعة مزاي خاصة ، يرجع أهمها إلى أن طريقة الاستغلال التي تتبع فيه هي عادة طريقة زراعة للمالك ، والمالك الصغير يجب أرضه حبا يحمله على أن لا يرضى بشيء في سبيل خدمتها وإصلاحها ، وهو يقوم بنفسه بالعمل فيها غير مشترك معه أحدا اللهم إلا بعض أفراد أسرته ، وهو يئمل من الغيرة والمثابرة في العمل ما يشتري به ضغفه من الوجهة الفنية ، ولهذا يشاهد أن الاستغلال الصغير يحتفظ بمكانته خاصة في البلاد التي تنتشر فيها الملكية الصغيرة الزراعية ، بل ويتقدم فيها أحيانا على حساب الاستغلال الكبير ، هذا في حين أنه في الزراعة الكبيرة لا تتبع إلا طريقة التأجير أو استئجار الأيدي العاملة في زرع الأرض لحساب المالك ، وكثيرا ما لا تتوفر هذه الأيدي كما هو الحال في كثير من بلاد أوربا في الوقت الحاضر ، فإن تيار التقدم الصناعي فيها حمل في خلال القرن التاسع عشر خلقا كثيرا من أهل الريف إلى المدن ، وكان تأثير ارتفاع أجر العامل الصناعي في عقول العمال الزراعيين سببا في حرمان الزراعة في جهات كثيرة من

١ انظر لروابوليو ، في Cours ، الجزء الثاني ، ص ٨ وما بعدها

٢ راجع في هذا الموضوع هيتيه (Hitier) في Les problèmes actuels de l'agriculture ، سنة ١٩٢٤ ، الفصل الثاني

٣ راجع بند ٢١٨ ، ص ٢١٧ من هذا الكتاب

٤ راجع للمبحث الخامس بمجاعات التعاون الزراعية ، ص ٢٨٠ من هذا الكتاب

٥ تروفي ، في Cours الجزء الأول ص ١٩٥

الأيدى العاملة ، الى هذا أن مراقبة العمال في الزراعة الكبيرة هي على جانب عظيم من الصعوبة ، وذلك لتشتتهم في مساحات واسعة ، وتباين أعمالهم في خلال السنة وأخيراً يلاحظ أن هناك عقبة خاصة تعترض طريق التركيز في الزراعة ، فإيجاد استغلال زراعي كبير لا يتحقق بالسهولة التي يتحقق بها إيجاد مصنع كبير . فلا يكفي تجمع رؤوس الأموال اللازمة لذلك ، بل لابد أيضاً من الاهتمام الى تملك أو استئجار أرض ان لم تكن تتكون من قطعة واحدة ، فلا أقل من أن تكون قطعها متقاربة بعضها من بعض حتى تؤلف منها مجموعة يسهل استغلالها ، وهذا ليس دائماً في حيز الأماكن

الفصل الثالث

التخصص والاندماج

المبحث الاول

تخصص المشروعات

٣٦٨ - **التخصص وأشكاله** : تميل المشروعات الحديثة الى التخصص وبمعن فيه، والتخصص تطبيق لبدأ تقسيم العمل وفيه تحقيق لفوائده. وتخصص المشروعات اما أن يكون في انتاج سلع مختلف بعضها عن بعض ، كتخصص مصانع الأحذية في صنع الأحذية ومصانع الورق في صنع الورق ، واما أن يكون في بعض العمليات التي يتألف منها صنع السلعة الواحدة ، ففي صناعة الأقمشة القطنية مثلاً توجد طائفة من المصانع تخصص في غزل القطن ، وطائفة أخرى تخصص في نسجه ، وثالثة تخصص في صبغه ، وعلى هذا النحو يجرأ صنع الثوب من القماش الى أدوار متعاقبة ، يختص بكل دور منها طائفة من المشروعات ، وينشأ عنه منتجات لا تقبل الاستهلاك الا في الدور الأخير

٣٦٩ - **الانتاج الفرزير المتماثل (La production en série)** : ولكي

يتمياً للمشروعات الحصول على أقصى فوائد التخصص ، ولا سيما من حيث اتقان العمل والاقتصاد في النفقات ، أخذ كثير منها يقتصر على انتاج صنف أو بعض أصناف قليلة من السلعة الواحدة ، معبأ كل قوته في اخراج كميات هائلة منها ، وهذا ما يطلق عليه اسم (الانتاج الفرزير المتماثل — La production en Série) ، ففي صناعة

الساعات مثلا يوجد من المصانع ما يختص بعمل ساعات الجيب ، ومنها ما يختص بصنع ساعات الحائط ، ومنها ما لا يصنع سوى النبهات ، وحتى بالنسبة لساعات الجيب ، يوجد من مصانعها ما لا ينتج سوى الدقيق الغالى ، كما ان منها ما لا ينتج سوى الصنف الرخيص^١

وكما ازدادت درجة هذا التخصص كلما سهل على صاحب المصنع الاهتداء الى أصلح الآلات ، وأمر العمل ، وأفضل نظام للانتاج ويرى بعض الاقتصاديين ان للمصلحة العامة تقتضى تحديد أصناف السلع وتماثل ما يخرجها المنتجون من الصنف الواحد ، فيجب مثلا أن لا يصنع من قضبان السكك الحديدية سوى عدد قليل من الأصناف ، وأن تكون قضبان كل صنف متماثلة من كل الوجوه مهما تعدد منتجوها . وقد جعلت بعض البلاد الصناعية الكبيرة تهتم بتعميم هذه الطريقة نظراً لما تقتضى اليه من الاقتصاد الكبير فى قوى الانتاج ، وتعميم استخدام الآلات ، وسهولة استبدال ما يتلف من أجزائها بغيره

المبحث الثانى

الاندماج^٢

٣٧٠ -- تعريف الاندماج وأصلته : الاندماج هو عبارة عن الجمع فى مشروع واحد بين استغلالات متنوعة ترمى كلها الى غاية اقتصادية واحدة^٣

١ جيد ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٢٨٣

٢ L'intégration — من أهم ما يرجع اليه فى هذا الموضوع Passama, Formes nouvelles de concentration industrielle ومقالة (Dolléans) فى مجلة الاقتصاد السيامى سنة ١٩٠٢ ، ص ٩٠٦ ، ومقالة (Lescure) فى المجلة الاقتصادية الدولية سنة ١٩٠٩ الجزء الثالث ، ص ٢٥٦

٣ تروهي ، فى Précis ، ص ١٢٨

ومن أمثلة الاندماج ما يأتي :

(أ) في الصناعة : استغلال بعض مصانع التعدين لبعض مناجم الفحم والحديد — امتلاك بعض مصانع السكر أراضي لزراع قصب السكر والبنجر ومعامل لتكريره — إنشاء بعض مصانع الأحذية الكبرى وكذلك بعض مصانع القفازات في فرنسا متاجر في المدن الكبرى لبيع منتجاتها الى العملاء مباشرة — امتلاك شركة البترول الموحدة في الولايات المتحدة مصانع لصنع أوعية البترول ومضخات استخراجها وعربات نقله بالسكك الحديدية وكذلك بعض السفن النهرية

(ب) في التجارة : من المتاجر الكبيرة ما لا يقتصر على بيع مختلف السلع بل يملك أيضاً مصانع خياطة الملابس وصنع الاثاث ، كما يكلف في الوقت نفسه بعض العمال في بيوتهم بصنع بعض الأشياء التي يبيعها — وتملك بعض متاجر البقالة في فرنسا (وهي متاجر Felix Polin الشهيرة) أراضي واسعة في فرنسا تزرعها عنباً تستخرج منه بعض أصناف النبيذ الذي تبينه ، كما تملك مصانع لصنع الشكولاتة والفانكة المجففة والصابون

(ج) في المصارف : كثير من المصارف لا يقتصر على عملية واحدة مثل الخصم أو قبول الودائع أو إصدار الأوراق المصرفية أو غيرها من عمليات المصارف ، بل يجمع في وقت واحد بين عدد منها — وتستخدم بعض المصارف الكبيرة في ألمانيا جزءاً مهماً من رأس مالها في تمويل بعض المشروعات الصناعية ، وهذا مايجوز لها سلطة واسعة في التدخل في أعمالها — ويخصص بنك مصر سنوياً جانباً من فائض صافي أرباحه لتأسيس بعض المشروعات الصناعية والتجارية ، وهذا مايجوز له حق الاشتراك في تنظيمها وإدارتها^١

١ والمروعات التي اشترك بنك مصر في تأسيسها حتى اليوم هي : شركة مطبعة مصر ، والفركة المساهمة المصرية لتجارة وحليج الاصطاف ، وشركة مصر للتشيل والسينا ، وشركة مصر للتعل والملاحة ، وشركة مصر للترول والنسيج

٠ (د) في النقل : تملك بعض شركات السكك الحديدية وبخاصة في إنجلترا والمانيا مصانع لتزويدها بكل ما تحتاج اليه من العدد والأدوات .— ويوجد في فرنسا من هذه الشركات ما يملك مصانع لإصلاح أدواتها وآلاتها وفنادق يأوى إليها المسافرون على خطوطها — وقد كانت بعض شركات النقل البحري في المانيا قبل نشوب الحرب العالمية الكبرى تستغل بعض المناجم التي تملكها بالفحم الذي تحرقه بواخرها كما كانت تملك مصانع لبناء هذه البواخر^١

٣٧١ — الاندماج الرأسى والاندماج الأفقى : اعتاد بعض الكتاب

أن يفرق بين نوعين من الاندماج : وهما الاندماج الرأسى (intégration verticale) والاندماج الأفقى (Intégration horizontale) . فالأول تلتقى به في حالة بعض المواد التي تحتاز في داخل المشروع الواحد خطوات ترتقى بها تدريجيا من مصاف المواد الخام الى مصاف المواد الكاملة الصنع ، ومن أمثلة ذلك حالة الحديد الخام الذى يستخرج من المنجم الذى تملكه شركة لصنع قضبان السكك الحديدية ، وتحويله بواسطتها الى ظهر ثم الى صلب ثم الى قضبان حديدية .

وأما الثانى فتلتقى به في حالة بعض المواد التي تكون قد بلغت درجة من التحول الصناعى فيستعملها المشروع الواحد في صنع أشياء تشيع حاجات مختلفة ومن أمثلة ذلك حالة سبائك الصلب التي يستعملها المشروع الواحد في صنع القضبان ومواد البناء وبعض الأدوات الصناعية ، وكذلك حالة المتجر الكبير الذى يعرض للبيع سلعا لسد حاجات متنوعة

وقد يجمع بين الاندماجين الأفقى والرأسى في مشروع واحد ، فهناك من مصانع التعدين ما يملك مناجم لاستخراج الفحم ومصاهر لإذابة الحديد ومصانع لتحويله الى صلب ، وهى بهذا تحقق اندماجا رأسيا ، ثم هى في الوقت نفسه تستعمل

الصلب في صنع أنواع مختلفة من المصنوعات الجلدية ، وهي بهذا تحقق اندماجاً أفضلاً . وكثيراً ما تجمع المتاجر الكبيرة بين هذين النوعين من الاندماج ، وذلك في حالة ما تعرض للبيع سلماً متباينة الأنواع ، وتقوم في الوقت نفسه بصنع بعضها في مصانع تملكها ، أو تعهد بذلك إلى بعض العمال في بيوتهم

٣٧٢ — كيف ينفذ الاندماج : يتحقق الاندماج بطرق مختلفة : (أ)

فقد يخرج المشروع إلى عالم الوجود وهو يحمل بين ثناياه ظاهرة الاندماج ، (ب) وقد يولد المشروع بسيطاً ثم يمتد نشاطه تدريجياً إلى عمليات أخرى محصورة أو مكملة لعملياته الأولى ، وعلى هذا النحو كان يسير نماء المشروعات الصناعية الكبيرة في إنجلترا والمانيا وفرنسا والولايات المتحدة وبلجيكا ، وهي في ذلك تسلك سبلاً مختلفة ، فأحياناً ينشئ المشروع الأصلي استغلالاً جديداً ، وأحياناً يشتري استغلالاً كان موجوداً من قبل ، وأحياناً أخرى يستأجره لأجل معين ، (ج) وقد يحدث الاندماج من طريق المحاصة المالية بين مشروعين أو أكثر كما تقدم ، فيحصل مصنع التعدين مثلاً على حصة في منجم الفحم أو الحديد ، أو أكثر ما يحدث ذلك في صناعة الكهرباء ، إذ تعتمد بعض المشروعات التي تشتغل بصنع الأدوات والآلات الكهربائية على تأسيس شركات للمواصلات والإضاءة الكهربائية في المدن محتفظة لنفسها بحصيب في رأس مالها ، وكثيراً ما يكتشف الباحث تحت قباب بعض الصيغ القانونية أو الاشكال المالية يداً قوية تتدخل في إدارة المشروعات التي تستعمل الأدوات الكهربائية^٢

٣٧٣ — أسباب الاندماج : ان الأسباب التي تحمل المشروعات على

السير في طريق الاندماج هي الفوائد التي تنجم عنه ، فهو يحقق كل فوائد التركيز التي بسطناها آنفاً ، فضلاً عن هذا فللاندماج فوائد خاصة نبين أهمها فيما يلي :

١ راجع بند ٣٥٢ ، ص ٣٧٤ من هذا الكتاب

٢ انسيو ، في Traité ، الجزء الأول ، ص ٢٥٦

٣٧٤ — فوائد الاندماج : (١) بالنسبة للاندماج الرأسى هذه الفوائد

تتضمن فيما يأتى :

١ — ان المشروع الذى يقوم بنفسه بصنع مواد الأولية يحصل عليها بشئ مماثل تقاوت انتاجها ، وبذلك يحتفظ لنفسه بالربح الذى كان يذهب الى جيوب من يصنعها ويصدرها

٢ — ان المشروع الذى ينتج بنفسه هذه المواد الأولية يصبح بمأمن من خطر أن توزعه فى مستقبل الأيام ، وقد تنشأ ظروف يصبح فيها الاندماج شبيه ضرورى لاتقاء هذا الخطر ، ويضرب بعض الكتاب لذلك مثلا ما حدث فى صناعة القطن منذ أوائل القرن العشرين ، فقد أخذت صناعته تتقدم تقدماً عظيماً فى الولايات المتحدة ، فكان من نتائج ذلك ان خشي أصحاب مصانع القطن فى أوروبا أن لا يجدوا من المادة الأولية ما يكفى لتنفيذ مصانعهم ، ذلك ان الولايات المتحدة هى المنتج الرئيسى للقطن الخام فى العالم كله ، فاذا استهلك مصانعها الجزء الأكبر منه فإن بعض مصانع القطن الأوروبية تصبح مهددة باغلاق أبوابها ، كما تشتد المنافسة بينها فى سبيل الحصول على القطن الذى تنتجه البلاد الأخرى مثل الهند ومصر ، فإمام هذا الخطر أخذ غزالو القطن من الأوروبية يبعثون عن أراضي جديدة تخرج لهم قطناً ، وتمكنت قنابة انجليزية المانية قبل الحرب الكبرى من تملك أراضي واسعة لزراعة القطن فى ولاية تكساس^١

٣ — انه لما كان الاحتفاظ بمجودة نوع الناتج من أهم ما تنفى به كثير من الشركات ، اذ هو أساس شهرتها وعليه يرتكز رخاؤها ، فإن ذلك يحملها على السعى فى التخلص من منتجى المواد الأولية الذين قد يهلون فى انتاجها ، فيؤدى ذلك

١ بلساما (Passama) فى

industrielle سنة ١٩١٠ ، ص ٨٥ — ٨٦

الى انحطاط جودة ما يصنع منها . وقد كان ذلك مما دعا الى ظهور اندماجات فى صناعة الصوف ، وكذلك فى صناعة القطن ، ترى كلها الى تحويل المشروع للمدمج حق المراقبة على كل العمليات المحضرة للصناعة الأصلية مثل عملية خلط القطن الخام^١

٤ — ان الاندماج دواء ناجع ضد المغالاة فى أسعار المواد الأولية ، ومن المعلوم ان ثمن هذه المواد هو من أهم عناصر ثقلات انتاج كل مشروع ، ففى تركه تحت رحمة المضاربين الذين يتلاعبون به أو بعض تقاليد المنتجين الذين يرفعونه فوق الحد المناسب ما يلحق الضرر بصاحب المشروع ، فانهاء لذلك تعتمد بعض المشروعات الصناعية الى انتاج موادها الأولية بنفسها ، ومن أجل ذلك تتنافس مصانع التعدين الكبرى فى الاستيلاء على مناجم الفحم والحديد . وقد أصبحت المشروعات التى تتقاعد عن السير فى طريق الاندماج أو التى لا يتهيأ لها من الوسائل ما يمكنها من ذلك فى أسوأ مركز اذا ما ارتفعت أثمان المواد الأولية ارتقاءً مبالغاً فيه ، فقد يقضى عليها بسبب ذلك ، أو على الأقل يصبح رعاؤها فى خطر عظيم

٥ — ان فى استخدام فضلات بعض المواد الأولية فى صناعات جديدة ما يعود على المشروع برباح جديدة ، فصنع الناز مثل الذى يلحق به مصانع لاستخدام فضلات الفحم فى صنع الروائح ومواد الصباغة وغيرها يستفيد من الارباح التى تنشأ من تحويل هذه الفضلات

٦ — ان فى انشاء بعض المصانع لتاجر البيع بالتجزئة أو لمكاتب البيع بالمراسلة ما يدعو الى زيادة مبيعاتها بسبب الناء أو قص الارباح التى يحصل عليها الوسطاء كما انها تستطيع بهذه الوسيلة أن تؤثر فى أذواق المشترين وميولهم فتوجهها شطر

١ انظر شجان Chapmann فى Lancashire cotton industry ، سنة ١٩٠٤ ،

المنتجات التي يؤهلها لانتاجها استعدادها وظروفها الخاصة

(٢) وبالنسبة للاندماج الأفقي تنحصر أهم فوائد الاندماج فيما يأتي :

ان في تعدد أنواع ما ينتجه المشروع من السلع ما يدعو الى اتساع دائرة مصلحته فيقل بذلك مقدار ما يتعرض له من الأخطار التجارية ، وبخاصة خطر صعوبة التصريف وما ينشأ عنه من البيع بخسارة ، فانه من الثابت ان هذا الخطر بالنسبة للمنتج الذي تتمدد أنواع منتجاته هو أقل كثيراً منه بالنسبة للمنتج الذي لا يخرج من السلع الا نوعاً واحداً ، الى هذا ان في عرض المتاجر الكبيرة لمختلف أنواع السلع في بناء واحد ما يخرى المشتريين على شراء سلع أخرى فوق التي كانوا يريدون شراءها من قبل ، وبذلك تزداد مبيعاتها ، وأخيراً فان للتاجر الذي يبيع سلماً عديدة أنواعها يستطيع أن يبيع نوعاً منها بشيء من الخسارة لجذب المشتريين ، وهو في ذلك يجد من بعض أرباب بيع الأنواع الأخرى ما يعرض عنه هذه الخسارة

٣٧٥ - مبرور الاندماج : على ان للاندماج حدوداً لا يحسن تجاوزها

وهذه الحدود ليست ثابتة ، بل هي تختلف باختلاف أحوال المشروعات وظروفها الخاصة ، ففي صناعة الطباعة مثلاً لا يتهيأ لصاحب المطبعة التي تشتغل بطبع الكتب والمجلات أن يلحق بمطبعته مصنعاً لصنع الورق ، لأنه يستخلص منه في وقت واحد كميات قليلة وأنواعاً كثيرة ، في حين انه تهيأ لبنك فرنسا أن يصنع بنفسه ورق ما يصدره من الأوراق المصرفية ، وكذلك فعلت بعض الجرائد الانجليزية مثل الديلي ميل والديلي تلغراف^١ ، ومعنى هذا ان الاندماج لا يكون مفيداً الا اذا كان المشروع الأصلي يستطيع أن ينتلج كل ما ينتجه المشروع الندمج أو على الأقل الجزء الأكبر منه ، أو كان يجد فيه سوقاً لتصريف الجزء الأكبر من ناتجه الخاص وحدود الاندماج لا تختلف باختلاف الأحوال الفنية والتجارية للمشروعات

فحسب بل هي تختلف أيضاً باختلاف ما يتوافر للمديرين من القدرة على القيادة في كل مشروع ، ذلك ان المشروع في حالة الاندماج يتكون من استغلالات مختلفة لكل منها موضوع خاص وأحوال فنية خاصة ، وكذلك أيدي عاملة وإدارة خاصة فمن الواجب أن يكون هناك ادارة عليا قادرة تجميع بين هذه الأجزاء المتفرقة لتتكون منها وحدة للمشروع ، فاذا أعوزت هذه الادارة بعض الصفات الضرورية لحسن القيادة العامة فانه لا يلبث أن تزداد ثقلات الانتاج ، وينحط المشروع صناعياً ومالياً

٣٧٦ - **الاندماج والتخصص** **د. بناتقضاءه** : قد يبدو لأول وهلة ان هناك تناقضاً بين ظاهرتي الاندماج والتخصص ، فان من شأن التخصص أن يفرق بين الجهود ، في حين ان الاندماج يرمى الى الجمع بينها في مشروع واحد فبدلاً من أن يكون هناك مشروعات مستقلة يشتغل أحدها باستغلال منجم الحديد ، والآخر بصهره ، والثالث بتحويله الى صلب ، فان الاندماج يجمع بين هذه المظاهر المختلفة من النشاط في مشروع واحد ، ومع هذا فالواقع ان ما يفعله الاندماج لا يناقض ما يفعله التخصص ، فالتخصص انما يفرق بين الجهود من الوجهة الفنية ، في حين ان الاندماج وهو يجمع بينها في داخل هذه الوحدة الاقتصادية والقانونية التي تسمى مشروعاً يترك في الوقت نفسه كلا منها مستقلاً عن غيره من الوجهة الفنية ، فتتجر الأحذية التي يدمج في مصنع الأحذية يظل من وجهة الفن التجاري أقرب ما يكون الى متجر مستقل ، وفروع تجارة التجزئة المختلفة التي يجمعها بين جذرائها للتاجر الكبير يظل كل فرع منها معتبراً قسماً خاصاً ، له نظم خاصة ، ويخضع لإدارة فنية مستقلة ، وبهذا يتسنى لمثل هذه المتاجر أن تحتفظ بوائد التخصص^١

١ وقد تكون درجة التخصص في المصنع للدمج أقوى منها في غيره ، لان المصنع للدمج ينتج وفقاً لحاجة عميل واحد هو المفعول الاصيل ، في حين ان المصنع غير الدمج ينتج وفقاً لحاجات عملاء عديدين ، وكثيراً ما تكون حاجاتهم متباينة

الفصل الرابع

نقابات الانتاج CARTELS^١

المبحث الاول

خصائص نقابات الانتاج

٣٧٧ - التعريف : نقابة الانتاج (Cartel) هي اتفاق للمنتجين في الفرع الواحد من فروع الانتاج على بعض المسائل ليتدخلوا من مضار المنافسة مع احتفاظ كل منهم باستقلاله في كل الأمور التي لا يتناولها الاتفاق

٣٧٨ - خصائص نقابات الانتاج : أهم خصائص نقابات الانتاج ما يأتي :

١ - نقابة الانتاج لا تكون بنفسها مشروعاً خاصاً ، وانما هي مجرد اتفاق بين عدد من المشروعات ، وهي بهذا تتميز عن الشركة للوحدة التي تكون بنفسها مشروعاً مستقلاً كما سنبين في الفصل التالي

٢ - نقابة الانتاج ترمى الى تقييد المنافسة بين أعضائها الى اكبر حد مستطاع ولهذا كان من الضروري أن ينخرط في سلكها ان لم يكن كل المنتجين فعلى الأقل أغلبهم في فرع الصناعة التي تؤلف فيه

١ راجع في هذا الموضوع ما يأتي : دي روزيه (De Rousiers) في Les syn- dicats actuels de production en France et à l'étranger سنة ١٩١٢ - ومارتان سان ليون (Martin Saint Léon) في « Cartels et Trusts » سنة ١٩٠٩ وليفيان (Liefmann) في (Cartels et Trusts) ترجمة فرنسية ١٩١٤ - وافتاليون (Aftalion) في للجة الاقتصادية الدولية سنة ١٩٠٨ الجزء الاول ، ص ١٠٧ وسنة ١٩١١ الجزء الثاني ، ص ٢٧٤

٣ — رقابة الانتاج لا تتضمن ادغام عدة مشروعات فى مشروع واحد وما يستتبع ذلك من فقد شخصية المشروعات المدغمة وفناء استقلالها ، بل ان كل مشروع فيها يظل محتفظا بوحده القانونية والاقتصادية ، وغاية ما فى الأمر انه يحذر من استقلاله فى بعض المسائل التى ينص عليها الاتفاق

٤ — رقابة الانتاج نظام لصفة الاستمرار بدرجة ما ، فهى تؤلف لفائدة يرجى حصولها خلال وقت طويل ، فلا يجوز أن يخلط بينها وبين الضاربات القصيرة الأجل التى تنتشر بخاصة فى أمريكا فى أسواق القمح والقمح ، ويكون الغرض منها شراء كل المروض من سلعة معينة لاحتكار بيعها بعد ذلك^١

٣٧٩ — **نسأة نقابات الانتاج وانفسارها** : يذكر بعض الكتاب أمثلة لنقابات انتاج تألفت فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، غير ان حركة تأليفها لم تنشط الا منذ سنة ١٨٧٣ على أثر الأزمة الشديدة التى حلت بالمانيا فى هذا الحين وما أعقبها من كساد السوق وتطور الأعمال ، وموطن هذه النقابات الأصلى المانيا وقد بلغ عددها فيها سنة ١٩١٠ نحو الخمسة رقابة^٢ ، ومن أهم الصناعات التى تتألف فيها صناعات التعدين والسكر والأقشة وأدوات البناء والجلود والورق ، ويستفد كثير من الكتاب ان المانيا لم تبلغ ما بلغت من العظمة الاقتصادية قبل الحرب الأخيرة الا بفضل نقابات انتاجها وسياسة مصارفها

١ يطلق على هذه الضاربات اسم (rings) و (Corners) ، والفرق بينهما ان الاولى من فضل جملة أشخاص فى حين ان الثانية من فضل شخص واحد ويكون لعمليات الأجلة فيها أهمية خاصة ، فان المضارب بعد أن يتم له شراء كل المروض من السلعة يتقدم الى السوق مشترى مقادير جديدة بسعر مرتفع ليرفع من ثمن السوق ، وهو بهذه الطريقة يضع من يكون قد باع له بأجل فى أسوأ المراكز اذ يصبح مضطراً لتسليم ما يباعه الى خرائه بثمان مرتفع — انظر ليفمان ، ص ٩ ، وجيد ، الجزء الاول من ٢٨٩ بالمقام

٢ انظر ، انيسوف Traitè ، الجزء الاول ، ص ٢٢٣ وللراجع الى يشير اليها بالمقام

وبجانب النقابات الالمانية توجد بعض نقابات انتاج في بلاد أخرى مثل انجلترا وفرنسا وبلجيكا وإيطاليا والنمسا وغيرها، ولكنها لا تبلغ في هذه البلاد من الانتشار والقوة ما تبلغه في ألمانيا^١

وهناك أيضاً بعض نقابات انتاج دولية كان يبلغ عددها قبل الحرب العظمى نحو المائة نقابة، أهمها في صناعة الزجاج وقضبان السكك الحديدية والحديد والزنك وقد اختفى أغلبها على أثر اعلان الحرب، أو على الأقل فقدت جزءاً كبيراً من قوتها بسبب خروج الألمان والنمساويين منها^٢

٣٨٠ — تعطيل ظهور نقابات الانتاج: يرجع ظهور هذه النقابات وانتشارها الى ضرورات نظام الانتاج في العصر الحديث، فان المنافسة بين المنتجين لم تبلغ في وقت ما من الشدة ما بلغت منذ ان انتشر نظام الانتاج الكبير، حتى أطلق عليها بعض الاقتصاديين اسم «المنافسة القاتلة» (Cut throat Competition)^٣، وقد دعا ذلك الى كثرة النفقات على الاعلان والوكالات والمندوبين التجاريين، كما دعا الى بيع المنتجين بضائعهم بأثمان مخفضة اغراء للمشتريين على الشراء، وكلما هبط ثمن البيع كلما أضمن المنتجون في الاكثار من الانتاج، لتقل نفقات انتاجهم، وليستعينوا بزيادة كمية للبيع عن قلة ربح كل وحدة من الناتج، وكل هذا من شأنه أن يعمل على حدوث أزمات افراط الانتاج، والى بيع المنتجين بضائعهم بثمان يقل أحياناً عن نفقات الانتاج، فتألم أصحاب الانتاج الكبير من هذه المنافسة القاتلة، ورأوا

١ في خلال الحرب العظمى اهتمت بعض حكومات الحلفاء ولا سيما انجلترا بزيادة نفوذها لدى كبار المنتجين لمثلهم على تأليف نقابات انتاج بينهم حتى تكون متأهبة للتصديق متى وضعت الحرب أوزارها، الى هذا ان الحكومات في خلال الحرب كانت تهمل أن تتعامل مع مثل هذه النقابات لانها هيئات منظمة

٢ السيو، في Traité، الجزء الاول، ص ٢٢٣

٣ كلمة سليجيان، في Principles، ص ١٤٦

أن يجمعوا كلمتهم ليتخلصوا من مساوئ هذا الكفاح الذى يودى بعضهم ، فكان ذلك ما حدا بهم الى تأليف نقابات الانتاج

وقد يكون تأليف نقابة انتاج فى احدى الصناعات سبباً فى تأليف نقابة مضادة بين التجار الذين يشترون منتجاتها ليدفعوا عن أنفسهم تعسك أصحاب هذه الصناعة وهذا ما دعا العبيادة فى المانيا الى تأليف نقابة انتاج خاصة بهم ، وقد تعتمد الصناعات المختلفة التى تحول المادة الواحدة الى تأليف نقابة انتاج واحدة بدلاً من عدد منها يعلن الحرب بعضه على بعض ، ولهذا كانت نقابة انتاج السكر فى المانيا تضم اليها مصانع انتاج السكر ومصانع تكريره على السواء ، وقد تؤلف بعض نقابات الانتاج نقابة واحدة بينها كما فعلت بعض نقابات انتاج الفحم الالمانية والبلجيكية ، وقد تؤلف بعض الشركات الموحدة نقابة انتاج بينها ، كما فعلت شركتا غزل القطر الموحدين الانجليزية والامريكية ، وقد يكون ذلك بين شركة موحدة وأخرى عادية ، مثل نقابة الانتاج التى تألفت بين شركة الايانوس الموحدة (Le trust) de l'Océan وشركتين من شركات الملاحة الألمانية (Hambourg)

Amerika Linie — Nord Deutcher Lloyd)

المبحث الثانى

أنواع نقابات الانتاج

٣٨١ — نقابات انتاج للشراء ونقابات انتاج للبيع : قسم نقابات

الانتاج بحسب موضوعها الى نقابات انتاج للشراء ونقابات انتاج للبيع ، فالأولى وظيفتها تنذيم شراء المواد الأولية أو استخدام الأيدي العاملة ، فعلى ترمى الى تحقيق المساواة بين أعضائها بالنسبة لعنصر أو أكثر من عناصر نفقات الانتاج

وأما الثانية فوزيلتها تنظم عرض منتجات أعضائها وخدماتهم ، وهى أكثر النوعين عدداً ، وأعظمها أهمية ، وهى التى نوجه إليها بخاصة ملاحظتنا^(١)

٣٨٢ - نقابات الانتاج ذات الشكل البسيط ونقابات الانتاج ذات الشكل المركب : وتقسّم نقابات الانتاج بحسب شكلها الى نقابات انتاج ذات شكل بسيط ونقابات انتاج ذات شكل مركب

٣٨٣ - (١) نقابات الانتاج ذات الشكل البسيط : لا يقوم هذا النوع من النقابات على وجود أية هيئة خارجية ، فلا يكون هناك سوى اتفاق يتناول مسائل معينة ، ويكون هذا الاتفاق أحياناً شفويًا ، فيجتمع المنتجون من وقت لآخر ، ويستعرضوا بعض الأمور التى تهمهم جميعاً ، مثل شروط البيع ، ويتخذوا بشأنها قرارات شفوية ، وهذا هو أبسط الأشكال ، ولكنه فى الوقت نفسه أقلها ضماناً لتنفيذ الاتفاق . وأحياناً أخرى - وهو الأغلب - يكون الاتفاق مكتوباً ، وهذا يجعل ضمان تنفيذه أقوى ، ولا سيما اذا نص فيه على شرط جزائى . والنقابات التى تتخذ هذا الشكل على ثلاثة أنواع :

٣٨٤ - (١) نقابات تمثيل المصالح : وهى التى يكون موضوع الاتفاق فيها تعيين سعر لا يجوز للأعضاء أن يبيعوا بأقل منه أو يمنحوا عملاءهم أية منحة تكون بمثابة تخفيض له ، ومن هذا النوع معظم نقابات الانتاج فى النسيج ، وكذلك النقابة التى تألفت بين بعض شركات التأمين الفرنسية ، لجلل شروط التأمين واحدة بين الأعضاء جميعاً^٢ ، ويقرب من هذا النوع أيضاً الاتفاقات التى تعقدتها بعض

١ ومع هذا فقد كثر فى خلال الحرب العظمى تأليف نقابات الانتاج التى من النوع الاول فى البلاد المتحاربة ، وذلك لتسهيل الحصول على المواد الأولية وتنظيم توزيعها بين المنتجين ، وكثيراً ما كان يحدث ذلك تحت إشراف السلطات العامة

٢ بلانغار ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ١٠٤ - ١٠٥

شركات الملاحة ويطلق عليها اسم « Conférences » ويكون الغرض منها تحديد سعر واحد للنقل بين أعضائها

والأغلب في تحديد الثمن أن يقصر على السوق الوطنى ، فيترك لأعضاء النقابة الحرية فى أن يبيعوا فى السوق الخارجى بثمان دونه

٣٨٥ — (٢) نقابات تحديد السعر : اذا اتفق أعضاء النقابة على تعيين حد أدنى للبيع من غير تحديد كمية الناتج تعرضوا لخطر حدوث إفراط فى الإنتاج وما يستتبع ذلك من تدهور الأثمان ، وبذلك لا يكون هناك فائدة من تحديد الثمن ، فللأغلب ذلك يتفق الأعضاء أحيانا على تحديد كمية الناتج الكلى ونصيب كل عضو فيه ، ويتعهد كل عضو بان لا يتجاوز نصيبه

٣٨٦ — (٣) نقابات تقسيم الأسواق : هى التى يكون موضوع الاتفاق فيها تقسيم الأسواق بين الأعضاء ، فيعين لكل عضو منطقة لتصريف منتجاته لا يجوز لغيره من الأعضاء ان ينافسه فيها ، وأحيانا يترك خارجاً عن هذا التقسيم بعض الأسواق ، فيكون لكل الأعضاء فيها حرية البيع ، فنقابة لونيوى الفرنسية كانت تقتصر فى تقسيم الأسواق على الأراضى الفرنسية ، تاركة لأعضائها حرية التصريف فى البلاد الأجنبية ، فى حين ان نقابات الانتاج الالمانية تجعل هذا التقسيم يتناول البلاد الأجنبية كما يتناول المانيا نفسها

٣٨٧ (ب) — نقابات المنتجات ذات الشكل المركب : تتميز هذه النقابات بوجود هيئة مركزية يهد إليها تنفيذ الاتفاق ، ويتنازل الأعضاء اليها عن بعض

١ Le Comptoir de Longwy — هى أم غايات الانتاج الفرنسية ، وهى التى يعبر اليها كثيراً الكتاب الفرنسيون ، وقد تكلم عنها طويلا دى روزيه فى كتابه الذى أصدرنا اليه أخيراً ، وقد كانت تضم قبل الحرب عدداً كبيراً من شركات التصدين فى اللورين الفرنسية ، وكان أم ما تقوم به توزيع التوصلات بين أعضائها بنسبة متفق عليها وقد اضرط عقدها حوالى سنة ١٩٢٢ وأسف لذلك كثير من الاقتصاديين الفرنسيين ، لانها عملت على تقدم اللورين الفرنسيين الوجهة الصناعية عندما كبراً

وظائفهم وسلطتهم . ويوجد من هذه النقابات ثلاثة أنواع :

٣٨٨ — (١) **نقابات توزيع التوصيات** : وهو التي يتعهد فيها الأعضاء بأن لا يقبلوا أية توصية لا تمر بالمكتب الرئيسى ، فإليه تقدم كل التوصيات ، وهو يوزعها بين الأعضاء بما يكفل اشتراكهم جميعاً فى انجازها تبعاً للنسبة يتفق عليها ويراعى فى تعيينها قوة انتاج كل مشروع وقت تأليف النقابة ، فيكون للمشروع الذى قوة انتاجه ١٠٪ مثلاً من مجموع قوة انتاج النقابة الحق فى ان ينجز ١٠٪ من مجموع التوصيات التى تقدم اليها سنوياً ، وتكون وظيفة المكتب الرئيسى قاصرة على قبول التوصيات وتوزيعها بين الأعضاء

٣٨٩ — (٢) **نقابات توزيع الارباح** : هى التي يتعهد فيها كل عضو بان يدفع الى المكتب الرئيسى للنقابة مبلغاً معيناً عن كل وحدة من الناتج يبيعها ثم توزع فى آخر العام هذه المبالغ بين أعضاء النقابة لا بنسبة مقدار مبيعات كل منهم وانما بنسبة حصص معينة يحددها الاتفاق

ولتعيين مقدار ما يدفع عن كل وحدة تباع تقدر النقابة أولاً تقفات انتاجها ، ولنفرض انها ٢٠ قرشاً ، ثم تقدر ثانياً حداً أدنى لبيعها ولنفرض أنه ٢٥ قرشاً ، فيكون الفرق بينهما وهو ٥ قروش عبارة عن المبلغ الذى يجب أن يؤدى الى النقابة وبهذه الطريقة يمكن أن يترك لكل عضو الحرية فى أن يبيع ناتجه مباشرة كما يشاء من غير أن يخشى سوء استعماله لهذه الحرية يبيعه بسعر أقل من الحد الأدنى الذى قدرته النقابة ، لأنه ان فعل ذلك حلت به الخسارة^١ ، وكذلك لا يخشى افراطه فى البيع ، لأن الأرباح لا توزع بين الأعضاء بنسبة المقادير المبيعة^٢ ، والخطر الوحيد

١ لان هذا الحد الأدنى هو عبارة عن تقفات الانتاج — الاثارة التى تدفع الى المكتب الرئيسى

٢ وغرب من هذه الطريقة اتفاق بين المنتجين على مقاسمة جزء من أرباحهم بنسبة معينة

الوحيد في هذه الطريقة هو أن تباع بعض السلع خلسة ولا يدفع عنها شيء الى المكتب الرئيسي

٣٩٠ (٣) — نقابات الدورية التجارية : هي أكل أنواع النقابات وأعظمها شأنًا ، وهي التي يتخذ شكلها أكبر نقابة انتاج في ألمانيا : (Le cartel Rhénan Westphalien de la houille) ، وأهم ما يميزها وجود مكتب رئيسي للبيع ، يتعهد الأعضاء بأن لا يتصلوا الا معه ، فيشتري من كل عضو مقداراً يمثل نصيبه في الناتج الكلي بالتمن الذي تحدده النقابة ، ثم يبيعه الى الجمهور بتمن أعلا ، وينشأ ربحه من فرق ما بين ثمن الشراء و ثمن البيع ، ويكون هو ربح النقابة ، فيوزع في آخر العام بين الأعضاء بنسبة ما باعه كل منهم الى المكتب الرئيسي بعد استئصال جزء منه لتغطية نفقاته . وفضل هذه الطريقة يظل كل منتج محتفظاً بملكيته مشروعه ، وبحريته في اتباع ما يروق له من طرق الانتاج ، غير ان ادارة للشروع التجارية تخرج من يده لتذهب الى مديري مكتب البيع ، فيصبح هؤلاء هم الذين يتعاملون مع المشترين ، فيبيعونهم ما ينتجه أعضاء النقابة ، كما يزودون الأعضاء أحياناً بالمواد الأولية التي يحتاجون اليها

اذا تجاوزت مقداراً محدداً لكل منهم ، ويخضع اتفاق من هذا النوع دفعت في سنة ١٩٠٦ شركتان من شركات الملاحة الالمانية وهما Nord Deutscher Lloyd et Hambourg « Amerika Linie » جزءاً من أرباحهما الى شركة تالكة وهي « Trust de l'Océan » فقد كانت الاتفاق يقضي بأن تنقسم العركة الثالثة أرباح المركبتين الالانيتين اذا زادت عن ٦ ٪ كما تدفع اليها قدرأ معيناً اذا قصت عن هذا الحد — بلاتشار ، في Cours ، الجزء الاول ، ص ١٥٥

المبحث الثالث

شروط نجاح نقابات الانتاج

٣٩١ -- أهم شروط النجاح : يتوقف نجاح نقابات الانتاج على توافر عدة شروط أهمها ما يأتى :

(١) وجود رسوم جمركية مرتفعة على الواردات : ذلك انه كى تستطيع النقابة أن تنفذ ما ترسمه من الخطط فى السوق الداخلى يجب أن تكون بآمن فيه . من منافسة منتجات البلاد الأجنبية التى لا تخضع لقيودها ، ولقد كانت سياسة حماية التجارة التى سارت عليها ألمانيا منذ سنة ١٨٧٥ ، وأمعنت فى السير فيها منذ سنة ١٨٨٠ ، من أقوى الأسباب التى ساعدت على انتشار نقابات الانتاج فى هذا العهد ونجاحها

ومع هذ فقد تتوافر عوامل أخرى غير الرسوم الجمركية تقوم مقامها فى حماية الأسواق الداخلية ، وذلك مثل كثرة النفقات التى يتطلبها قتل بعض للنتجات الثقيلة من جهة الى أخرى ، فأنه الى هذا السبب خاصة يرجع نجاح بعض نقابات الانتاج التى تألفت بين أصحاب مناجم الفحم الألمانية والبلجيكية فى حوض نهر الرين إذ كانوا بآمن من شر منافسة فحم مناجم الجهات الأخرى مثل سيليزيا العليا بسبب ارتفاع ثقات قتلها الى جهات الرين ، والى هذا السبب أيضاً يرجع نجاح بعض النقابات فى بلاد مثل انجلترا والدنمارك وهى تأخذ بمبدأ حرية التجارة . ومن هذا القبيل أيضاً كثرة النفقات التى يتطلبها انشاء خط جديد للملاحة فلها تعرقل ظهور منافسين جدد للشركات القائمة ، وبذلك يسهل تأليف نقابات الانتاج بينها .^١

(٢) قلة عدد المنتجين : كلما قل عدد المنتجين الذين ينافسون بعضهم بعضاً في النوع الواحد من الصناعة كلما سهل تحقيق الاتفاق بينهم ، ولهذا كان التركيز ، وهو يعمل على تقليل عدد الشركات ، من أهم الأسباب التي تسهل تأليف نقابات الاتاج

(٣) المساواة في أحوال الاتاج : يجب أن تكون أحوال الاتاج بين المنافسين بالغة من المساواة درجة محسوسة ، لأنه اذا كان لبعضهم مركز ممتاز يسمح لهم بأن ينتجوا بنفسات انتاج أقل من غيرهم ، فانهم يأبون الانضمام الى منافسيهم في نقابة واحدة ، إذ يتطلعون الى الانصرار عليهم خارجاً عن النقابة ، وكذلك الأمر اذا حل التباين محل المساواة أثناء قيام النقابة ، فان تجديدها يصبح متعذراً^١

(٤) تجانس المنتجات : يجب أن تكون المنتجات متجانسة بحيث يمكن تقسيمها الى أنواع قليلة لكل منها صفاته الخاصة ، وإلا تضر الاتفاق على تعيين شروط البيع ، ولهذا كان غزل القطن من أصلح الصناعات لتأليف نقابات الاتاج ونجاحها ، بعكس نساجته فهي لا تصلح لذلك ، لأنها تخرج منتجات على أشكال كثيرة ، وهي دائماً متغيرة لخصوعها لتقلبات « المادة »

وبوجه عام فأكثر المواد ملائمة لتأليف نقابات الاتاج نوعان : أ - المواد الأولية والنصف مصنوعة ، وذلك مثل الفحم والحديد والقطن والصوف والصلب والمواد الكيماوية وغزل القطن والصوف . ب - المواد التي يبلغ التخصص في

١ واليك ما يقوله دي روزيه في هذا المنى « حب ان عضوا من أعضاء النقابة توفى الى طريقة لم يمنع أمرها تؤدي الى انقراض كبير في نفقات انتاجه ، وبذلك تحقق له ميزة على غيره من أعضاء النقابة ، فهل يصح ان يظل مرتبطاً بمكتب البيع ؟ من الواضح انه لا يعمل ذلك فهو ينسحب من النقابة حتى ولو كلفه ذلك دفع غرامة باهظة ، وأخذ في اجتذاب كل السلاء اليه يبيعه بشئ أرخص من غيره سائماً فألقى له مع ذلك برمح لان نفقات انتاجها أقل من غيرها - دي روزيه ، في Les syndicats industriels ، باريس سنة ١٩١٢ ، ص ١٠٢

انتاجها درجة كبيرة ، مثل أقنعة المظلات وأربطة الجروح التي تألفت فيها قباستان من أقوى قبايات الانتاج^١

(٥) انضم أغلبية المنتجين الساحقة الى النقابة : وينظر في ذلك لا الى أغلبية عدد المنتجين فحسب بل أيضاً وبالأخص الى أغلبية قوى الانتاج ، لأنه اذا احتفظ بعض كبار المنتجين بحريتهم خارج النقابة انقلب لمصلحتهم فائدة القيود التي تفرضها النقابة على أعضائها ، فيصبح فشلها محققاً

٣٩٢ — تأثير التفسير في قبايات الانتاج وموقف السلطات العامة ازائها :

لم تسر الدول جميعاً على سياسة واحدة ازاء قبايات الانتاج ، فهي في بعض البلاد وبخاصة في ألمانيا تعطف عليها وتشجع تأليفها ، وتنظر اليها الدولة الالمانية باعتبار انها عنصر من أهم عناصر القوة والثبات في الاقتصاد الأهلي ، وسلاح من أقوى أسلحة الكفاح الدولي ، ولذلك تتصل بها بعلاقات رسمية ، وتدافع عنها أمام الرأي العام اذا ثار عليها ، ولم يرد في التشريع الالماني أى نص يهددها أو يعرقل نجاحها ، ولذلك سارت في سبيل التقسيم بخطوات غير مألوقة ، وساعد على ذلك ما بلفته الصناعة الألمانية من التركيز ، وما هو منبث في نفس الشعب الالماني من حب النظام والميل الى التشارك والتآزر

أما في بلاد أخرى وبخاصة في فرنسا فالأمر بعكس ذلك ، فالحكومة الفرنسية تشجع الرأي العام في نظره الى هذه النقابات ، فتلتزم بازائها خطة تنطوي على الرية والحذر ، إذ تعتبرها مظهرأ من مظاهر الاحتكار الذي يرمى الى التحكم في المستهلكين ، وابتزاز الارباح الطائلة منهم ، ويشتمل قانون العقوبات الفرنسى على المادة ٤١٩ التي تنص على عقاب كل اتفاق يرمى الى التلاعب بالأسعار ، وهذه المادة وإن كانت تطبقها على قبايات الانتاج متعذرا الا انها تعتبر سلاحاً مشهوراً

فوق رأسها ، فلا غرو إذاً أن تكون نقابات الانتاج في فرنسا أقل عدداً منها في
ألمانيا ، ويساعد على ذلك أن الصناعة الفرنسية أقل ملائمة بطبيعتها لتأليف نقابات
الانتاج ، كما أن أخلاق الشعبين ليست واحدة^١

٣٩٣ — **قلة انتشار نقابات الانتاج في الزراعة والتجارة** : يتضح بالتأمل
في الشروط للتقدمة الذكر لماذا كانت نقابات الانتاج قليلة الانتشار في الزراعة ،
فكثرة عدد أصحاب المشروعات الزراعية ، و تفرقهم في مساحات واسعة ، وتباين
أحوال انتاجهم تبايناً عظيماً ، وكثرة أنواع منتجاتهم ، كل ذلك من شأنه أن لا يوجد
بيئة صالحة لتأليف هذه النقابات .

وكذلك كان حظها من الانتشار قليلاً في التجارة لسببين : ١ — ان ظهور
منافسين لنقابات الإنتاج في التجارة أسهل وأسرع من ظهور منافسين لها في الصناعة
لأن التجارة لا تتطلب من رؤوس الاموال الثابتة مقادير عظيمة . ب — ان العامل
الرئيسي للنجاح في مشروع تجارى هو قيمة التاجر الشخصية ، والشخصيات القوية
في التجارة لا تميل الى الاشتراك مع شخصيات أضعف منها ، ولا تقبل بسهولة أن
تخضع لنظم النقابات وقيودها

المبحث الرابع

أثر نقابات الانتاج في الحياة الاقتصادية

يشين لادراك مهمة نقابات الانتاج في الحياة الاقتصادية أن نبين أثرها في كل من المواضع الآتية :

٣٩٤ - (١) أثر نقابات الانتاج في مائة عضلها : يود تأليف نقابات الانتاج على اعضائها بفوائد تجارية عظيمة ^١ ، فهي إذ تقوم أحياناً بشراء المواد الأولية اللازمة لهم جميعاً تشتريها بسعر رخيص ، وهي إذ تنظم البيع تقضى على الآجال الطويلة في الدفع ، لأنه لا يعود بالمنتجين حاجة الى الالتجاء اليها لجلب المشترين ، وهي إذ تقوم بالنشر والاعلان واتخاذ المندوبين التجاريين لكل الاعضاء على السواء تقلل كثيراً من نفقات كل منهم الثرية ، وهي نظراً لمركزها تستطيع أن تقبل الطلبات التي يجز عن قبولها صاحب المصنع الواحد ، وتوزع بعد ذلك انجازها على اعضائها ، وهي من القوة بحيث تقدر على اخراج أصناف جديدة غير معروفة ، ثم تعي قواها للاعلان عنها حتى يتعود عليها الجمهور ، وهي تقتصد في نفقات النقل اذا كانت تسير على طريقة انجاز الطلبات بواسطة للشروع الأقرب الى العميل ، أو اذا كانت تقسم مناطق البيع بين الاعضاء

وفوق هذا فالنقابة تقوى المركز الاقتصادي لأعضائها ، فهي ان لم تقض على المنافسة بينهم فانها على الاقل تخفف كثيراً من شدتها ، وهي في أوقات الأزمات

١ يلاحظ أن نقابات الانتاج لا تعض الى زيادة درجة التركيز الصناعي ، فهي لا تؤدي الى اقتصاد ما في العمل أو المواد الأولية مادام ان كل مصنع يظل ينتج على حدة كما كان أولاً ولكنها تؤدي الى تركر تجارى جديد ولهذا كانت فوائدها هي قبل كل شيء فوائدها التجارية

خاصة تسدى اليهم يدأ جلية ، ولهذا ترى ان معظم نقابات الانتاج الالمانية يتفق تاريخ تأليفها مع تاريخ حدوث الأزمات الشديدة في المانيا ، وهى أزمات سنين ١٨٧٣ — ٧٦ ، و ١٨٩٠ — ٩٢ ، و ١٩٠٠ — ١٩٠٢ ، ذلك ان المنتجين في هذه الأوقات العصيبة ان لم يكونوا مشتركين في قابة تجمع شملهم استهدفوا لأشد المخاطر من جراء المنافسة الشديدة التى يدعو اليها سعى كل منتج الى بيع بضائعه بأرخص الامان ليتخلص منها ، فاذا طال أمد الازمة فانها لا محالة تقضى على بعض المنتجين ، فهذا الخطر يمكن اتقائه اذا تألف بين المنتجين قابة تنظم الانتاج ، فتقلل من مقداره في هذه الاوقات ، وتوزعه بين الاعضاء لكل بنسبة قوته في الانتاج ، فتحول بهذا دون تدهور الاسعار ، وتحفظ خاصة بحياة الضعفاء من المنتجين

٣٩٥ — (ب) أمر نقابات الانتاج في حالة غير أعضائها من اصحاب المشروعات : لما كان تم نقابات الانتاج إيجاد احتكار لها في الفرع الذى تؤلف فيه فهي تعمل دائماً على أن تربل من طريقها كل منافس لها ، وذلك اما بحمله على الانضمام اليها ، واما باضعافه وجعله عاجزاً عن محاربتها ، وهى في سبيل ذلك تنبع أحياناً منتجاتها بأسعار مخفضة قد تكون دون نقابات الانتاج خلال مدة من الزمن تكفى لحل منافسيها على التسليم اليها ، أو المقوط في هاوية الافلاس

٣٩٦ — (ج) أمر نقابات الانتاج في حالة المشترين : كثيراً ما ربيت نقابات الانتاج بانها تضحي بمصلحة المشترين من أجل مصلحة المنتجين ، فهي تعمل على رفع الاسعار في أوقات النشاط ، وتحول دون هبوطها في أوقات الكساد غير انه يجب أن لا يبالغ في هذا القول ، فنقابات الانتاج لا تقالى في رفع الاسعار لسببين : ١ — انه اذا زادت أرباحها كثيراً فان هذا يضرى بعض الناس على إنشاء مصانع تنتج مما ينتجه أعضاؤها ، فيزداد العرض فيؤدى ذلك الى هبوط السعر ،

ب — ان في كثرة الارباح ما يضعف رابطة ما بين الاعضاء ، اذ يحرك في قوسهم عاطفة الطمع ، فيحصلهم ذلك على الخروج على أوامر النقابة بينهم مثلاً بعض المنتجات خلسة

ويلاحظ ان كثيراً من نقابات الانتاج الالمانية تسير على سياسة تثبيت الاسعار بمعنى انها في أوقات النشاط لا تتهز فرصة ازدياد الطلب لترفع كثيراً من أسعارها كما انها في أوقات الكساد تقاوم حركة تدهور الأثمان ، وذلك بانقاصها من كمية الناتج الى الحد الذي يتناسب وحاجات الاستهلاك التي تناقصت ، ولا شك ان في ثبات الاسعار مصلحة الصناع والمستهلكين جميعاً^١

وقد أدت هذه النقابات الى المانيا أفضل الخدمات خلال الحرب العظمى ، فقد أمكن بفضل تنظيمها تجنيد البلاد صناعياً في هدوء ، فاستطاعت الحكومه الالمانية أن تحصل على المواد اللازمة لمواصلة الحرب ، كما أمكن الاحتفاظ رغمًا عن الحصر البحري بمستوى الأثمان عند حد أدنى من غيره ما في البلاد المتصارعة الأخرى^٢

٣٩٧ — (د) أثر نقابات الانتاج في حالة العمال : من شأن نقابات

الانتاج أن تؤثر تأثيراً حسناً في حالة العمال ، لانها بفضل ما يستتب لها من السيادة في السوق تستطيع أن تدفع اليهم أجوراً عالية من غير أن يؤثر ذلك في مركزها ، كما انها تفتح أمامهم مجالاً للعمل بانتظام ، فيقل تعرضهم للعطل ، بفضل ما تحدته من تقليل وقوع أزمات افراط الانتاج وتخفيف شدتها ، غير انه يلاحظ من جهة

١ ويتعذر بعض الكتاب الذين اقتصروا في موضوع الازمات هذه السياسة ، اذ يرى انها تؤدي الى امالة عهد الكساد ، وأن السياسة التي يحسن بنقابات الانتاج اتباعها في موضوع الأثمان هو أن تهمل من رفها في عهد النشاط حتى يطول أجله ، فانما وقت الازمة وحل عهد الفتور وجب عليها أن تسارع الى تخفيض الأثمان حتى لا يطول أجله — ليسكور في كتابه في الازمات المشار اليه أعلاه ، ص ٤٤٠

أخرى أن اجتماع كلمة أصحاب المشروعات من شأنه أن يكسبهم قوة فوق قوتهم في كفاحهم من أجل انتزاع أفضل شروط للعمل من عملهم ، كما يسهل اتباع طريقة القوائم السوداء (Listes noires) ، وهي قوائم يدرج فيها أسماء العمال الذين يرغب في حرمانهم من العمل لدى أصحاب المشروعات .

على أن الواقع يثبت أن أجور العمال قد زادت زيادة محسوسة في المشروعات التي تألفت فيها نقابات انتاج ، ولا سيما في العشرين الأولى من القرن الحالي ، وقد أخذ يرسخ في أخعان العمال أنفسهم أن تأليف نقابات الانتاج يؤدي بوجه عام إلى تحسين حالتهم .

٣٩٨ - (د) أثر نقابات الانتاج في الأسواق الخارجية : تبين مما تقدم أن نقابات الانتاج لا تلح في مهمتها الا اذا استأثرت بالسوق الداخلي ، غير أنها في حاجة أيضا الى الأسواق الخارجية ، وهذه ليس من السهل الوصول إليها ، لأن سياسة حماية التجارة التي أنالها امتلاك السوق الداخلي ، تصبح عقبة تحول دون انتشار مصنوعاتها في البلاد الأجنبية ، اذ تجد أمامها رسوما جمركية مرتفعة ، قد وضعتها هذه البلاد لتحفظ لانبائها بالسوق الداخلي ، وهي لا تزيلها من طريق النقابة الا اذا ازالته الدولة التي بها النقابة ما وضعت من القيود على منتجات هذه البلاد ، ولكنها اذا فعلت ذلك غمرت هذه للنتجات أسواقها فأوذت النقابة

فيتضح من ذلك أن التشريع التجاري وهو عامل مهم في نجاح نقابات الانتاج هو في الوقت نفسه عقبة تعترض سبيل تصريف بضائعها في الأسواق الخارجية ، وقد يأتي يوم يصبح فيه امتلاك هذه الأسواق أمراً ضروريا ، فن ذلك أن الصناعة الألمانية كانت بلغت قبل الحرب الأخيرة من التقدم درجة لم تكن تستطيع معها أن تستغنى عن هذه الأسواق ، وهي أشد ما تكون احتياجا إليها في أوقات الازمات ه اذ تباع فيها بضائعها بسعر أرخص مما تباع به في الداخل ، وقد يكون ذلك بسعر

أقل من ثقات الانتاج ، فتحول بهذا دون تدهور السعر في السوق الرئيسي وهو الداخلي ، ويطلق على هذه الطريقة اسم « dumping »^١ ، وهي وإن لم تكن من أغراض النقابة في الأوقات العادية إلا أنها تصبح عونا ثميناً لها في أوقات أزمات افراط الانتاج ، اذ تستطيع بفضلها أن تجعل من السوق الخارجي مصرفاً تصرف فيه البضائع التي لا يستطيع السوق الداخلي ابتلاعها ، وبهذا تأمن شرتدهور السعر في الداخل وتنقذ اعضاءها من الافلاس ، ومن الواضح أنه لا بد لنجاح هذه الطريقة من أن تكون الرسوم الجمركية على الواردات من الارتفاع بحيث تحول دون هبوط الثمن في الداخل على أثر هبوطه في الخارج

وقد اشتهرت بعض ثقات الانتاج الالمانية باتباع هذه الطريقة باستمرار ، واتخاذها وسيلة لفتح الاسواق الخارجية والاحتفاظ بها ، فتحدد لبضائعها في السوق الداخلي ثمناً مرتفعاً ، وتبيعها في الخارج بسعر دون ثقات الانتاج ، فتجدد من الارباح الطائلة التي تستنزفها من المستهلك الوطني ما يموئها عن الخصائر التي تلحقها في الخارج ، وقد يتخذ ذلك أحيانا شكل « اعانة تصدير » تدفعها النقابة لاعضاءها وتحصل عليها من طريق رفع الاسعار في الداخل^٢ ، وقد رميت النقابة بأنها تضحي

١ وقد عني قانون صون الصناعات في إنجلترا (Safeguarding of industries Act) الصادر في سنة ١٩٢١ بمحاربة طريقة dumping وعرفها بأنها طريقة البيع بشئ أقل من ثقات الانتاج — تروسي ، في Cours ، الجزء الاول ، ص ٢٠٥

٢ ومن أشهر ثقات الانتاج التي اعتاد الكتاب أن يضربوها مثلا لذلك ثابة انتاج السكر الالمانية التي طشت من عام ١٩٠٠ الى ١٩٠٣ وقد جعلها على انتاج هذا السيل ما كان عليه حال سوق السكر في أوروبا في هذا الحين ، فان البلاد منتجة السكر كان ينافس بعضها البعض منافسة شديدة في سبيل الاستيلاء على السوق الانجليزي اذ لم تكن إنجلترا تنتج هذه المادة ، وقد التجأت كل من فرنسا وألمانيا لاحتراز النصر في هذه المنافسة الى دفع اعانات تصدير لمصدرى السكر الى الخارج ، وحدث في سنة ١٩٠٠ أن رفعت فرنسا مقدار اعانة التصدير فأصبحت ألمانيا مهددة بالهزيمة في السوق الانجليزي وزيادة المعروض من السكر في السوق الالمانى ، الامر الذي يؤدي الى تدهور سعره ، فاتفقا لهذا الخطر الف منتجو السكر الالمانيون ثابة انتاج لتخصص جزءاً

في هذه الحالة مصلحة المستهلك الوطني ، اذ تباع له منتجات بلاده بسعر اعلا مما تباع به الى المستهلك الاجنبي ، كما تحول دون انتفاعه بالثمن الرخيص في اوقات الازمات ، وهذا صحيح ، غير أنه يلاحظ أن كل مستهلك هو في أغلب الأحيان منتج أيضاً ، فاذا نزلت أزمة بأحد فروع الانتاج للمهمة ، فهي لا بد تحدث رد فعل في فروع الانتاج الأخرى ، فتصيب نتائجها للمستهلكين أيضاً ، اذ تكون سببا في تخفيض دخلهم ، فتقابات الانتاج أذن بوقاية السوق الداخلى من ويلات الأزمات تسدى يدا الى المنتجين والمستهلكين على السواء .

ومع هذا فاذا كان ما تباعه النقابة في الخارج بسعر أرخص من الداخل هو من المواد الأولية أو النصف مصنوعة فان هذا يلحق ضرراً بالصناعات الوطنية التي تحول هذه المواد الى منتجات كاملة الصنع ، اذ تصبح تقفات انتاجها أعلا من تقفات انتاج منافسيها في البلاد الأجنبية ، وهذا ما حمل بعض مصانع السفن النهرية في ألمانيا الى الانتقال بعد سنة ١٩٠٢ الى بلجيكا وهولندا ، اذ كانت قنابة انتاج الصلب الألمانية تباع الصلب الألماني فيهما بسعر أرخص مما تباع به في ألمانيا^١

من الارياح الطائلة التي يحرزها اعضاؤها في السوق الألماني بفضل وجود رسوم جركية مرتفعة تحميهم من المنافسة الأجنبية لنضاف الى اعانة التصدير التي تدفعها الحكومة الألمانية الى مصدري السكر ، وهذه الطريقة استطاعوا أن يحفظوا بالسوق الإنجليزي ، واستمر الامر كذلك حتى قضى مؤتمر بروكسل في سنة ١٩٠٢ بالناء اعانات تصدير السكر

١ بلانغار ، في Cours ، الجزء الاول ، ص ١٦٤ — ١٦٥

الفصل الخامس

الشركات الموحدة Trusts

المبحث الاول

نشأة الشركات الموحدة وانتشارها

٣٩٩- التعريف : يطلق اسم الشركة الموحدة (Trust) في الاصطلاح الاقتصادي على اجتماع عدة مشروعات في فرع من فروع الانتاج تحت ادارة واحدة ليكون لها الكلمة العليا في السوق . وقد يراد به معنى أوسع من ذلك فيطلق على كل مشروع صناعي أو تجاري يتوافر له من القوة ما يكسبه تفوقاً ظاهراً في فرع الانتاج الذي يقوم فيه ، سواء اكتسب تلك القوة بنموه منفرداً أو بانضمام عدة مشروعات بعضها الى بعض^١

٤٠٠ - نشأة الشركات الموحدة وانتشارها : نشأت الشركات الموحدة وبلغت أشدها في الولايات المتحدة ، وكان أول نشأتها حوالي سنة ١٨٨٠ ، ومن أشهر ما تألف منها في هذا الحين شركة البترول الموحدة التي كونها روكفلر سنة ١٨٨٢ ، وقد نشطت حركة تأليفها في اللدة بين سنتي ١٨٩٨ و ١٩٠٠ نشاطاً عده بعض الكتاب ضرباً من الهوس (trustomanie) ، فقد بلغ عدد ما تألف منها في هذه اللدة ١٤٥ شركة برأس مال قدره ٣٥٠٠٠٠٠٠ ٣٥٧٨٠٠ دولار^٢ ، وكان من أهم العوامل التي ساعدت على ذلك أن الولايات المتحدة أخذت بعد سنة ١٨٩٧ تطبيق على الواردات الأجنبية رسوم دنجلي (Dingley) ، وهي رسوم مرفعة جعلت

١ مارشال ، في Industry and Trade ، ص ٢١٧

٢ السيو ، في Cours ، الجزء الاول ، ص ٢٣٦

هذه الشركات تأمن جانب المنافسة الأجنبية ، كما أن حركة الأعمال أخذت تنشط نشاطاً عظيماً بعد أن ظلت في فتور منذ أزمة سنة ١٨٩٣

وبعد أن بلغت هذه الشركات ما بلغت من القوة والانتشار في هذا الحين ، أخذ الوهن يدب إليها تدريجياً ، فقد أصبح يتمتع عليها الاحتفاظ بسلطانها ، وذلك اما بسبب ما جعلت تتخذه الدولة من الوسائل الشديدة لمحاربتها ، واما نظراً لعظم اتساع السوق الأمريكي ، وسرعة ما يفتابه من التطورات الاقتصادية ، ووفرة رؤوس الأموال فيه ، وكذلك كثرة رجال الأعمال الذين هم دائماً على أهبة انشاء مشروعات جديدة^١

وأعظم الشركات الموحدة شائعاً في أمريكا شركة الصلب الموحدة (United States Steel Corporation) التي تأسست في سنة ١٩٠١ بين بضعة شركات موحدة كانت موجودة من قبل وشركات أخرى عادية يبلغ عددها ٢٢٨ شركة ، تنتشر في ١٨ ولاية من الولايات الأمريكية ، وتخرج من الصلب سنوياً نحو نصف ما تنتجه الولايات المتحدة^٢

ومن الشركات الموحدة أيضاً التي يشير إليها الكتاب كثيراً شركة البترول الموحدة (Standard Oil Company) التي بلغ في سنة ١٩٠٤ ما تتمتع فيه من البترول ٨٧٪ من تجارة البترول الكلية في الولايات المتحدة^٣

١ ثروفي ، في Cours ، الجزء الاول ، ص ٢١٠

٢ ورد في أحد التقارير الرسمية التي يصدرها مكتب الشركات في الولايات المتحدة ان نسبة قوة انتاج شركة الصلب الموحدة الى قوة انتاج الولايات المتحدة كلها كانت في سنة ١٩١١ كما يأتي :

حديد ظهر	٠.٤٣٪	مسامير	٠.٥٤٪
صلب خام	٠.٥٤٪	اسلاك حديدية	٠.٢٢٪
حديد مرقق	٠.٥٤٪	صلب للبناء	٠.٣٣٪

وفوق هذا فالشركة الموحدة الكلمة العليا في سوق بعض المنتجات الصلبية الاخرى — النيو ،

في Cours ، الجزء الاول ، ص ٢٣٥

٣ النيو ، ص ٢٣٥

وبجانب الشركات للوحدة الأمريكية توجد شركات موحدة أخرى في بعض البلاد الأوروبية ، ولكنها لا تبلغ من القوة والكثرة ما تبلغه الشركات الأمريكية ، فهناك في إنجلترا بعض شركات موحدة في بعض الصناعات مثل غزل القطن ، وقد نشطت حركة تأليفها في أبان الحرب الكبرى ولا سيما في صناعة التعدين والكهرباء ، كما أن هناك شركات موحدة في فرنسا أهمها في صناعة تكرير السكر والبتروول ، وكذلك يوجد بعض شركات موحدة دولية مثل شركة النيكل للوحدة ، وشركة الديناميت للوحدة ، ولعل أشهرها شركة الاقيانوس الموحدة (Trust de l'Océan) التي تأسست في سنة ١٩٠٢ بين بعض شركات الملاحة الانجليزية والامريكية ليكون لها السيطرة على النقل البحري بين أوربا وأمريكا ، وقد ألفت بعد ذلك نقابة انتاج بينها وبين شركتين من أكبر شركات الملاحة الألمانية كما نقسم

٤٠٦ — سبب تسمية هذه الشركات باسم « Trust » : اشتهرت هذه الشركات باسم « Trust » وهو اسم مستعار من اللغة القانونية الانجليزية ، ويراد به في الاصطلاح القانوني عقد يضع بمقتضاه شخص يده على ملكية شخص آخر ويديرها لحسابه ، ويطلق اسم « trustee » على الشخص الذي يقوم بذلك ، وهذه الوظيفة أهمية خاصة في مسائل الوصايا والافلاس وحماية مصالح أصحاب السندات في شركات المساهمة ، وقد سميت الشركات الموحدة بهذا الاسم لأن مديريها كانوا في عهد نشأتها الاولى يقومون بوظيفة « trustee » كما سنبين ذلك ، وقد تغيرت وظيفتهم بعد ذلك كما تغير شكل الشركات الموحدة ، ولكن الاسم ظل عالقاً بها يعني* مما كان عليه شكلها في أول الأمر

١ السيو ، في Cours ، الجزء الاول ، ص ٢٤٦ بالهامش ، وريبو ، في Précis ، ص ٢٢٤ — ٢٢٥

المبحث الثاني

الاشكال المختلفة التى تتخذها الشركات الموحدة

٤٠٢ — الشكل القديم: بدأت الشركات الموحدة فى أول الامر تتخذ الشكل القانونى لنظام « trust » المعروف فى القانون الانجليزى ، فكان هو الشكل الذى اتخذته الشركات الموحدة للبترول والسكر والكحول وكثير غيرها ، ولتفسير ذلك نضرب مثلاً كيفية تأليف شركة البترول الموحدة فى سنة ١٨٨٢ ، فقد كان يوجد فى هذا الحين من شركات البترول المساهمة فى الولايات المتحدة أكثر من ٦٠ شركة مستقلة ، فخطر لبعض رجال القانون الأمريكان أن يستعين بنظام « trust » القانونى الذى وصفناه ليجمع تحت ادارة واحدة أكبر عدد مستطاع من هذه الشركات ، فتألف لهذا الغرض نقابة مالية تسمى « board of trustees » تنازل اليها المساهمون فى الشركات التى قبلت الدخول فى الشركة الموحدة عن أسهمهم ، واعطى لهم عوضاً عنها « شهادات ايداع » (Certificats de dépôt) أو ما يطلق عليه اسم « شهادات الشركة الموحدة » (trust certificates) وهى شهادات تمنح حاملها حق الاستيلاء على أرباح المشروع دون استعمال السلطات الأخرى التى يتمتع بها عادة المساهمون ، مثل حق التصويت فى الجمعيات العمومية للمساهمين وما الى ذلك من الحقوق ، فهذه انتقلت الى أعضاء النقابة المالية الذين جلاوا يقومون بها محل المساهمين الأصليين ، ولذلك أطلق عليهم اسم « trustees » ، كما أطلق على الطريقة نفسها اسم « trust »

وبهذه الطريقة يقضى على كل منافسة أو نزاع بين المشروعات التى يجتمع بعضها مع بعض تحت سلطان النقابة المالية ، اذ لا يعود هناك سوى مشروع واحد هو الشركة الموحدة ، ولا ادارة سوى ادارة النقابة المالية ، وفى أغلب الأحيان يصيب أمر

هذه النقابة في يد رجل واحد ، يتوافر له من الغنى والذكاء ما يجعله صاحب السلطة فيها ، فهو ملك الشركة الموحدة، وهكذا كان روكفلر (Rockefeller) ملك البترول، وهافمبر (Haverneyer) ملك السكر ، وكارنيجي (Carnegie) ملك الصلب

٤٠٣ — السلطان الجبرية : راع حكومة الولايات المتحدة قوة هذه

الشركات وعظيم سلطانها ، فاصدرت في ٢ يولييه سنة ١٨٩٠ قانون شرمات (Shermann Act) الذى نصت فيه على علم مشروعية أى عقد أو اتفاق مالى يتخذ شكل شركة موحدة أو غيرها ، وكذلك أى تحالف من شأنه الميث بحرية التجارة بين الولايات الامريكية أو بينها وبين الدول الاجنبية ، وكان أكبر ظن من أصدر هذا القانون أن يكون فيه القضاء للهم على الشركات الموحدة ، ولكن هذا الغرض كان أبعد من أن يناله مثل هذا القانون ، فلم يكن لهذه المحاولة من أثر الا حمل الشركات الموحدة على خلع شكلها القديم واستبداله بالشكل القانونى لشركات المساهمة العادية ، وذلك باتباع احدى الطريقتين الآتيتين :

١ — طريقة الادغام : وذلك بأن تحمل كل شركات المساهمة التى يراد تأليف شركة موحدة بينها ، ويأخذ مكانها شركة واحدة مساهمة ، تترث الشركات للنحلة فيما لها وما عليها ، ويتكون مساهموها من مجموع المساهمين فى الشركات للنحلة ، الذين يعطى اليهم بدلا من الأسهم القديمة أو شهادات الايداع أسهم شركة المساهمة الجديدة ، أما المديرون فى هذه الشركة الجديدة فيكونون هم الأشخاص الذين كانت تتكون منهم النقابة للمالية فى الشكل القديم ، وبهذه الطريقة يتم بلوغ الغرض المقصود ، وهو الجمع تحت ادارة واحدة بين مشروعات كانت مستقلة من قبل ، ومن أم الشركات للموحدة التى سارت فى تأليفها على هذه الطريقة شركة السكر الموحدة

ب — طريقة الشركة القابضة : وذلك بأن تحتفظ كل شركة من شركات المساهمة التى يراد الجمع بينها فى شركة موحدة بشخصيتها القانونية وباستقلالها

الاقتصادى ، كل ذلك فى الظاهر فقط ، ولكنها فى الواقع تصبح خاضعة لسلطة شركة واحدة تسمى « الشركة القابضة » (holding company) ، وهذه تؤلف بين عدد قليل من أبطال الصناعة وكبار التمويل ، فتشتري أغلبية أسهم كل شركة من هذه الشركات ، وبهذا يصبح لها الكلمة العليا فى الجمعيات العمومية لكل واحدة منها ، وبذلك الطريقة يتحقق إخضاعها كلها لإدارة واحدة ، وقد اتبعت هذه الطريقة فى تكوين شركة البترول الموحدة بعد سنة ١٨٩٠ ، وكذلك فى تأليف شركة الصلب الموحدة فى أوائل القرن الحالى

المبحث الثالث

أثر الشركات الموحدة فى الحياة الاقتصادية

١٨ فوائدها الاقتصادية

٤٠٤ — **الشركات الموحدة تحقق فوائد المركز:** الشركات الموحدة تحقق فوائد الانتاج الكبير ، ولا سيما من حيث تقليل نفقات الانتاج ، فهي تلتج بنفقات أقل من نفقات المشروعات المستقلة ، وهى أكثر اقتصاداً فى هذه النفقات من المشروعات التى تكون بينها قابة انتاج ، لأن الشركة الموحدة لا تحقق فوائد المركز التجارى فحسب كما تفعل قابة الانتاج فى كل أشكالها وهى التى يكون لها مكتب البيع ، بل هى تحقق أيضاً كل فوائد المركز الصناعى التى هى من أهم مظاهره ، وهى اذ كانت تقبض على ناصية أغلب المصانع التى تنتج المادة الواحدة فإنها لا تبقى إلا على أفضلها مع تحسين وسائل انتاجها وتوسيعها ، فالشركة الموحدة للسكر لم تحتفظ إلا بستة أو سبعة مصانع من الثمانية عشر مصنعاً لتكرير السكر التى كانت موجودة من قبل ، وهذا

مارتان سان ليون ، فى Cartels et Trusts ، ص ١٣٠

من شأنه أن يؤدي الى اقتصاد عظيم في الايجار والآلات والأجور والتدفئة والاضاءة وغير ذلك ، وهي تستطيع أن تقسم الانتاج بين مصانعها المختلفة ، فتخصص كلا منها لانجاز بعض عمليات الانتاج التي يصلح لها أكثر من غيره ، وأخيراً فالشركة الموحدة لما كانت تستأثر بالانتاج في بعض فروعه أو ما يقرب من ذلك ، فانها تستطيع أن تحتفظ بالتوازن بين كمية الانتاج ومقدار الاستهلاك ، وفي ذلك فائدة للمجموع كله ، إذ يؤدي الى القضاء على الأزمات وثبات الايمان

§ ٢ — مضارها بالنسبة لبعض الطبقات والسلطات العامة

كثيراً ما تبلغ الشركات الموحدة من القوة والنفوذ شأواً بعيداً ، وكثيراً ما تسىء استعمال هذه القوة ، فينشأ عن ذلك مضار تلحق بعض الطبقات والسلطات العامة ، وهذا ما نبيئه في اللواضع الآتية :

٤٠٥ — (١) مضار الشركات الموحدة بالنسبة للمنتجين الخارجيين عنها :

لما كانت الشركات الموحدة تنزع الى بسط سيادتها على السوق الاقتصادي فانها لا تحجم عن بذل الملايين من الدولارات في سبيل شراء المشروعات التي تخشى منافستها ، فاذا امتنع بعضها عن الانضمام اليها أعلنت عليه حرباً عواناً ، وهي تستمد من غناها قوة تعينها على احراز النصر في النهاية . ومن ضروب الأسلحة التي تلجأ الى استعمالها في هذه الحرب ما يأتي^١ :

١ — أن تبيع منتجاتها بثمان دون نفقات الانتاج زمنياً يكتفي للقضاء على منافستها ، وهذا ما يطلق عليه الاقتصاديون الامر بـ *underselling price* «cutting» ومتى خلاها الجور عمدت الى رفع الايمان كما تشاء ، وتبيجة هذا ان الاتصار في ميدان المنافسة لا يكون حليف من ينتج خيراً من الآخر ، وانما حليف

من يملك رؤوس أموال أكثر ، ويكون أقدر على تحمل الخسارة

٢ — طريقة للمقاطعة : وهى أن ترفض بيع منتجاتها الى التجار الذين يتعاملون مع منافسيها ، وكثيرا ما يكون مجرد التهديد بالمقاطعة كافيا لحلهم على الاذعان لمشيئها

٣ — أن تمنح التجار الذين يقتصرون على شراء منتجاتها دون منتجات منافسيها تخفيضا خاصا فى الأثمان ، فمن هذا أن شركة المنتجات الفوتوغرافية الموحدة تمنح من يفعل ذلك من التجار تخفيضا مقداره ١٢ ٪ من ثمن البيع

وتنزع الشركات للموحدة بوجه عام الى تحويل التجار للمستقلين الى عملاء بيع مأجورين ، أو إيجاد شركات خاصة ببيع منتجاتها الى الجمهور مباشرة ، مثل شركة مخازن السجائر المتحدة (United Cigar Stores Company)

٤ — أن ترشى مستخدمى شركات السكك الحديدية لتحصل منهم على معلومات خاصة بشؤون منافسيها ، وكثيرا ما كانت تلجأ الى هذا الضرب من التجسس شركة البترول الموحدة ، وذلك لمعرفة الجهات التى يرسل اليها منافسوها بضاعتهم وموعد وصولها ، فإذا تحققت من ذلك سبقتهم الى ارسال كميات كبيرة من البترول اليها وباعتها بأسعار مخفضة ، وذلك قبل وصول بضاعتهم بثلاثة أو أربعة أيام ، فتمى وصلت هذه لم تجدد من المستهلكين من يشتريها

٥ — أن تستعمل نفوذها المالى فى حمل شركات السكك الحديدية على عقد اتفاقات معها فى الخفاء تعامل بمقتضاها منتجاتها معاملة خاصة من أهم مظاهرها تخفيض أجور نقلها وشحنها قبل غيرها ، وهذا من شأنه أن يضع منافسيها فى مركز سيئ ، بالنسبة لها ، ويحقق لها شبه احتكار فعلى

٤٠٦ — (ب) مضار السرقات الموهمة بالنسبة لتسعى المواد الأولية :

لما كانت الشركات للموحدة تبلغ أحيانا درجة الاحتكار أو شبهه فى شراء بعض

المراد الأولية فان هذا مما يجعلها تستبد بمنتهى هذه المواد ، فتقرر لها ثمن لا يملكون المساومة فيه ، فن هنا ان شركة الصلب الموحدة ، وهى تملك معظم مناجم الحديد وأفران الفحم الكوك في الولايات المتحدة ، اعتادت أن تمل على منتجي هذه المواد ثمن ما تشتره منهم تكملة لما عندها ، وقد نجحت شركة السخان الموحدة في تخفيض ثمن السخان الذى يزرع في فرجينيا ، بالرغم من ان زراع السخان في هذه الجهة أقصوا مساحة زراعتهم في سنة ١٩٠٠ بنسبة تتراوح بين ٣٠٪ / ٥٠٪ .
وتقوم الشركات الموحدة احيانا بانتاج بعض موالها الأولية ، وقد تسير في طريق الاندماج الى حد بعيد ، فتجتمع بين يديها كل الادوار التى يمر بها صنع المادة الواحدة ، وبهذا تصبح في غنى عن الالتجاء الى المنتجين الآخرين

٤٠٧ - (ج) مضار الشروط الموحدة بالنسبة لطبقة العمال : قد ينشأ عن الشركات للوحدة مضار لطبقة العمال ، ذلك انها لما كانت تتمتع في بعض فروع الصناعة باحتكار أو ما يقرب منه فانه يغشى أن تتحكم في العمال فيه فتفرض عليهم شروطا سيئة للعمل ، ولا سيما اذا لم يكن لهم نقابات تدافع عنهم . غير انه يظهر ان الشركات الموحدة لم تستخدم مركزها الممتاز لتخفيض أجور العمال فان هذه الاجور في ارتفاع مطرد في الولايات المتحدة ، والضرر الذى يصيب العمال يأتي من جهة أخرى ، ذلك ان الشركة الموحدة كثيرا ما تخلق بعض مصانها ولا تبقى على غير الصالح منها ، فيؤدى ذلك الى حرمان فريق من العمال من عمله وهذا ما حدث في سنة ١٨٩٠ حيث أغلقت شركة الويسكى الموحدة ثمانية وستين من ثمانية مصانع كانت موجودة من قبل ، وكما حدثت أزمة لم تتردد الشركة الموحدة عن اغلاق بعض المصانع وطرد عمالها ، وأخيرا لما كان السوق خاضعا لسلطانها فهي لا تحتاج إلا الى القليل من المندوبين التجاريين ، حتى لقد قدر في سنة ١٨٩٢

عدد من استغنت عنهم الشركات الموحدة : نحو ٣٥٠٠ مندوب^١

٤٠٨ — (د) مضار الشركات الموحدة بالنسبة للمدخرين : تجرى الشركات الموحدة في نظامها المالي على سنة فيها خطر كبير على المدخرين ، اذ كثيراً ما تعرض لاكتتاب الجمهور أسهماً لا تتناسب قيمتها الاسمية مع قيمة المشروع الحقيقية ، فشركة الويسكي للوحدة مثلاً وقد جمعت اليها مشروعات قيمتها الحقيقية ٤ مليون دولار ، أصدرت كرأس مال لها أسهماً قيمتها الاسمية ٢٤ مليون دولار . وهذه الطريقة يطلق عليها بالانجليزية اسم «Watering» ، وتبنيها الشركات الموحدة غالباً عند ما تريد اغراء بعض أصحاب للمشروعات على الانضمام اليها ، اذ تقدر لمشروعاتهم نمواً مرتفعاً تراعى فيه قيمة انتاج المشروع بعد انضمامه اليها ، فاذا كانت قيمة المصنع مثلاً عشرين مليوناً ، وبدا للشركة انه متى انضم اليها زادت أرباحه بسبب التركيز وانضمام المنافسة بنسبة ٥٠ ٪ . فلها قدره نمواً ثلاثين مليوناً وتصدر بها أسهماً ، فاذا لم يتحقق ظنها في زيادة الربح ، تدهورت أسعار هذه الاسهم وحلت الخسائر بحاملها

٤٠٩ — (هـ) مضار الشركات الموحدة بالنسبة للمستهلكين : كثيراً ما رميت الشركات الموحدة بأنها تسبب ارتفاع الاسعار أو على الأقل تخول دون هبوطها ، ذلك انها إذ تدخل الحياة الصناعية محملة برأس مال كبير ، فهي مضطرة لمكافأته الى احراز أرباح كثيرة ، وهذا يتحقق اما بتقليل نفقات الانتاج أو برفع ثمن البيع أو بالأمرين على السواء كما هو الأكثر حدوثاً ، غير انه يلاحظ انه ليس من صالح الشركات الموحدة أن تنهب بعيداً في رفع أثمانها لأن مغالاتها في ذلك تؤدي الى تقليل مبيعاتها وظهور منافسين جدد لها ، ولهذا يقول أنصارها بان ما تجنيه من الأرباح الطائلة انما يأتي من تقليل نفقات انتاجها . وقد يكون هذا صحيحاً بالنسبة لبعض الصناعات مثل صناعة اللواد الغذائية التي يسهل فيها انشاء

مصانع جديدة ، ولكن الأمر ليس كذلك بالنسبة لصناعات أخرى مثل صناعة التعدين ، إذ يتطلب إنشاء مصانع جديدة فيها توافر رؤوس أموال جسيمة ونحن إذا سلمنا بأن الشركات الموحدة لم ترفع الأسعار في كل الأحوال ، وإنما أحيانا جعلت المستهلك يستفيد من بعض ما تقتصده من نفقات الانتاج ، فإنه من المحقق ان الجزء الأكبر من هذه الفائدة يستأثر به اعضاؤها ، ويؤدي الى تجمع ثروات طائلة بين أيدي عدد قليل منهم ، وليس الفرض من انشائها خدمة المستهلكين وقمعهم ، بل هي على عكس ذلك كثيراً ما استغلتهم استغلالاً حليماً في بعض الأحيان على الثورة في وجهها وتقرير مقاطعتها ، كما فعل أهالي شيكاغو مع شركة اللحم الموحدة

٤١٠ - (و) مضاد الشركات الموحدة بالنسبة للسلطات العامة :
تبلغ الشركات الموحدة أحيانا من القوة درجة تجعل السلطات العامة على أن تحسب حسابها ، وليس من السهل كبح جماحها ، وكثيراً ما أفسدت على أعضاء المجالس النيابية وكبار الموظفين ضائرتهم ، وذلك اما لمرقاة صدور القوانين التي تريد بها سوءاً ، واما للتخلص من أحكام ما يصدر منها ، واما لتقوية وسائل الحماية الجمركية وقد اشتد في العهد الأخير عدااء الرأي العام لها ، واهتمت حكومة الولايات المتحدة باتخاذ ما تستطيع من الوسائل لتلافي سيئاتها وإيقافها عند حدها ، وقد اشتهر الرئيس روزفلت خاصة بحاربته لها ، ومن أشهر القوانين التي سنها للمشرع الأمريكي لهذا الغرض قانون شرممان الذي أشرنا اليه آنفاً وقانون كلايتون (Clayton) (١٥) أكتوبر سنة ١٩١٤) الذي جاء يمززه^٢ ، كما أخذت معظم الولايات الأمريكية تسن من القوانين ما يقرل انتشارها في داخلها

١ انظر بند ٤٠٣ ، ص ٤٢٤

٢ انظر في تفصيل هذا الموضوع مقالة الاستاذ ريس ، في مجلة الاقتصاد السياسي ، سنة

غير أنه مما يقلل من أهمية قانون شرممان وأمثاله من القوانين التي تسنها الحكومة المركزية كونها لا تطبق الا على التجارة بين الولايات المختلفة أوبينها وبين البلاد الاجنبية ، ذلك ان القانون الدستوري للولايات المتحدة يقضى بأن يكون لكل ولاية على حدة حق سن القوانين التي تنظم تجارتها الداخلية بشرط أن لا تقيد حق المواطنين الآخرين في الاجتار بها ، فمن هذا يتبين انه يمكن ان تبدى بعض الولايات شيئاً من التساهل ازاء الشركات الموحدة ، كما فعلت ولاية نيوجرسي ، حتى تؤلف فيها بكثرة ، ومنها تبث فروعها في كل اراضي الجمهورية الامريكية^١ . وقد اضطرت الحكومة المركزية في سنة ١٩١٤ الى تأليف لجنة أسمتها (Federal Trade Commission) لمراقبة الشركات الموحدة ، وتقديمها للمحاكمة على كل ما يصدر منها مخالفاً للقوانين الامريكية ، وخولت لها سلطة واسعة لاجراء ما تراه من التحقيقات والتعريات بشأنها^٢

ومن المحتمل أن يطول أجل هذا الكفاح بين الشركات الموحدة والسلطات العامة ، بسبب ما يتفرع به كبار المالين الامريكان من طرق الخبث والخديعة للتخلص من شر القوانين التي توجه اليهم سهامها ، ومن المؤكد ان معينهم من تلك الطرق لم ينضب بعد . ونحن هنا نشاهد شكلاً جديداً من أشكال الكفاح بين الديمقراطية والرأسمالية ، كفاح كان ناشباً في العهد القديم ، ثم عاد الى الظهور في العصر الحديث بحالة أشد ، ومن الصعب التنبؤ بما آله

١ جيد ، في Cours ، الجزء الاول ، ص ٢٩٠ بلغاش ، ويرو ، في Cours ، الجزء

الاول ، ص ٢٠٨

٢ وقد حكمت المحاكم الامريكية على عدة شركات موحدة بخرامات باهظة ، وفشت في بعض الاحوال بحل بعضها ، ومن أمثلة ذلك الحكم الصادر على شركة البترول الموحدة بالحل وبخرامة ١٩ مليون دولار وهو الحكم الذي اهتمت على أثره الى عدة شركات مستغلة عن بعضها البعض ولكن ذلك كان في الظاهر فقط ، اذ ظلت أغلبية أسهم كل شركة منها في يد المديرين السابقين — انظر مقالة (Villey) ، في مجلة الاقتصاد السياسي ، سنة ١٩١٨ ، ص ٤١٣



٤٣١ — وجوه الفرق بين نقابات الانتاج والشركات الموحدة :

يستنتج مما تقدم ان أهم وجوه التمييز بين نقابات الانتاج والشركات الموحدة تنحصر فيما يأتي :

١ — ان الاحتكار ليس من العناصر الضرورية لحياة الشركات الموحدة في حين انه كذلك بالنسبة لنقابات الانتاج ، فهذه لما كانت تؤلف لغرض معين ، مثل منع هبوط الثمن من طريق تحديد الانتاج ، فانها لا تستطيع أن تبذل هذا الغرض اذا ظل بعض كبار المنتجين خارجا عنها ، لانهم يعملون على زيادة انتاجهم وتخفيض ثمن بيعهم لاجتذاب المشترين اليهم ، وبذلك يذهب هباءاً عمل نقابة الانتاج ، وبكس ذلك الشركة الموحدة ، فهي اذا لم تبذل درجة الاحتكار فانها تظل مشروعا ضحاً منظماً على قواعد تحقق فوائد التركيز . وان تكن بعض الشركات الموحدة ، ولا سيما الأولى منها ، سعت الى الاحتكار ونجحت في ذلك ، مثل شركة البترول الموحدة ، فان كثيراً منها لم تصل الى ذلك ، وقنع مؤسسوها بمجني الفوائد التي تنجم عن التركيز

٢ — نقابة الانتاج ليست في نفسها مشروعا ، بعكس الشركة الموحدة ، فالأولى ليست سوى مجرد اتفاق على بعض المسائل ، أما الثانية فهي مشروع بمعنى الكلمة ، وذلك سواء اتخذت شكل شركة واحدة تحل محل شركات عديدة ، أو اتخذت شكل شركة مستقلة يجتمع بين أيدي أعضائها أغلبية أسهم مجموعة من شركات متفرقة

٣ — درجة استقلال الأعضاء في الشركات الموحدة أقل منها في نقابات الانتاج ، فقد تلم ان اعضاء الثانية يحتفظون بملكية مشروعاتهم باستقلالهم من الوجهة الفنية والتجارية إلا في مسائل معينة ينص عليها في عقد اتفاقهم ، وهذا في حالة نقابات الانتاج البسيطة ، وأما في حالة نقابات الانتاج المركبة ذات المكتب

الرئيسى للبيع ، فإن الاعضاء يفتقدون استقلالهم بالإدارة التجارية ، ولكنهم مع ذلك يظنون محتفظين بكل ما عداها ، وأما المشروعات التى تؤلف منها شركة موحدة فإنها تفقد استقلالها من الوجهتين الفنية والتجارية حتى ولو كانت فى الظاهر تحتفظ بإدارة ذاتية ، وقد يصل الأمر أحيانا الى اغلاق مصانع بعضها كما تقدم

٤ — الاقتصاد فى الشركات الموحدة أكثر منه فى قطاعات الانتاج ، لأن الشركة الموحدة تحقق تركزا ثلاثيا : ماليا ، وصناعيا ، وتجاريا . فى حين أن قطاعة الانتاج فى أكمل أشكالها لا تحقق الا تركزا واحداً ، وهو التركيز التجارى . وينشأ التركيز المالى فى الشركات الموحدة من تجمع أغلبية الأسهم فيها بين أيدى عدد قليل من كبار الممولين^١

١ ظهر خلال التحقيق الذى أمر بإجرائه مجلس النواب الأمريكى بشأن شركة البترول الموحدة أن اثنين من كبار الممولين وهما روكفلر ومورجان يتسلطان أما مباشرة ولما بواسطة أعوانهما الذين ينوبون عنهم فى مجالس شركات مختلفة على مجموعة من المشروعات تجمع ما بين مواصلات حديدية ومناجم وآبار بترول ومصارف يبلغ رأس مالهـا ١٢٥ ملياراً من الفرنكات جيد ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٢٠٠ — ٢٠١

بيان أهم المراجع المشار إليها في الكتاب

الكتب الوفرنجية

(أ) الكتب العامة :

- Anslaux**, Traité d'Economie Politique, 2 vol. 1920
Blanchard, Cours d'Economie Politique, 2 vol., 1^{ère}. ed.
Cauwès, Cours d'Economie Politique, 4 vol., 3^{ème}. ed.
Colson, Cours d'Economie Politique, 6 vol., 1907
Gide, Cours d'Economie Politique, 2 vol., 1925 — 1926
 " , Premières Notions d'Economie Politique,
Jevons, Theory of Political Economy, 1911.
Landry, Manuel d'Economie, 1908.
Leroy - Jeauneau, Cours d'Economie Politique, 4 vol., 1900
Marshal, Principles of Economics, 1920.
Nicholson, Principles of Political Economy, 2 vol., 1902,
Perreau, Cours d'Economie Politique, 2 vol., 1914.
Riboud, Précis d'Economie Politique, 1925.
Schmoller, Principes d'Economie Politique, 5 vol., 1905-1908
Seligman, Principles of Economics, 1916.
Stuart Mill, Principles of Political Economy, 1898.
Truchy, Cours d'Economie Politique, 2 vol., 1921 — 1923
 " , Précis élémentaire d'Economie Politique, 1926.
Walras, Eléments d'Economie Politique Pure, 1900.

(ب) الكتب الخاصة :

- Aftalion**, Les Crises Périodiques de Surproduction, 2 vol., 1913.
Andler, Le Manifeste Communiste de Karl Marx et Engels
Arminjon, La Situation Economique et Financière de l'Egypte, 1911
Bernstein, Le Socialisme Théorique, 1900

- Bohm - Bawerk**, Positive Theory of Capital, 1891.
" " , Histoire des Théories de l'intérêt et du Capital
1902.
Bourgeois, La Solidarité, 7me. ed.
Bourguin, Les Systèmes Socialistes et l'Evolution Economique
Chapmann, Lancashire Cotton Industry, 1904.
De Rocquigny, Les Syndicats Agricoles et leur œuvre, 1908
De Rousiers, Les Syndicats Actuels de Production en France et
à L'étranger, 1912.
Fisher, The Nature of Capital et Income, 1912.
Germain Martin, La Grande Industrie sous le règne de Louis
XIV, 1899.
" " , La Grande Industrie en France sous le règne
de Luis XV, 1900.
Gide et Rist, Histoire des Doctrines Economiques, 1922.
Gide, Economie Sociale, 1907.
" , La Coopération, Conférences de Propagande, 1900
Gonnard, Histoire des Doctrines Economiques, 3 vol., 1921.
Lescure, Des Crises Générales et Périodiques de Surproduction,
1923
Liefmann, Cartels et Trusts, 1914.
Marx, Le Capital, 3 vol., 1901.
Martin Saint Léon, Cartels et Trusts, 1909.
Passama, Formes Nouvelles de Concentration Industrielle, 1910
Rimbaud, Histoire des Doctrines Economiques, 1909
See, Les Origines du Capitalisme Moderne, 1926.
Wolf, Cooperation in Agriculture, 1914.

(-) متفرقات :

- Annuaire Statistique de l'Egypte
L'Egypte Contemporaine
Papasian, L'Egypte Economique et Financière
Revue d'Economie Politique
Revue Economique Internationale
Statistiques des Sociétés Anonymes travaillant principalement en
Egypte

الكتب العربية

- دكتور محمد كامل مرسى بك : الملكية والحقوق العينية ، سنة ١٩٢٣
دكتور محمد صالح : شرح القانون التجارى المصرى ، سنة ١٩٢٦
دكتور ابراهيم رشاد : كتاب التعاون الزراعى ، سنة ١٩٢٦
صادق باشا حنين : التعاون فى الزراعة ، سنة ١٩١٧
تقرير لجنة التجارة والصناعة ، المطبعة الاميرية ، سنة ١٩٢٥
الاحصاء السنوى العام للقطر المصرى
مجلة التجارة والصناعة
-

محتويات الجزء الاول

الكتاب الاول

مبادئ عامة في الحياة الاقتصادية وعلم الاقتصاد

صفحة

- ١ الباب الاول : الحياة الاقتصادية ١
- ١ الفصل الاول : النشاط الاقتصادي ١
- ١ — ضرورة تحديد معنى الاصطلاحات الاقتصادية ، ٢ — الحاجات ، ٣ —
- الاموال ، ٤ — الخدمات ، ٥ — النشاط الاقتصادي ١
- ٣ الفصل الثاني : تعريف الاقتصاد السياسي ٣
- ٦ — التعريف ، ٧ — سبب تسمية هذا العلم بالاقتصاد السياسي ، ٧ —
- علاقة ما بين الاقتصاد السياسي والعلوم الاجتماعية الاخرى ، ٨ — علاقة الاقتصاد
- السياسي بعلوم القانون ، ٩ — علاقة الاقتصاد السياسي بعلوم السياسة ٣
- ١٢ الباب الثاني : علم الاقتصاد ١٢
- الفصل الاول : الاقتصاد النظري — الاقتصاد المبدئي — الاقتصاد الاجتماعي
- ١٢ — الاقتصاد الاهلي ١٢
- ١١ — الاقتصاد النظري ، ١٢ — الاقتصاد المبدئي ، ١٣ — الاقتصاد
- الاجتماعي ، ١٤ — الاقتصاد الاهلي ١٢
- ١٥ الفصل الثاني : القوانين الاقتصادية ١٥
- ١٥ — معنى القانون ، ١٦ — هل توجد قوانين اقتصادية ، ١٧ — صفة
- القوانين الاقتصادية ، ١٨ — قوانين السكون وقوانين الحركة ١٥
- ١٨ الفصل الثالث : طرق بحث الاقتصاد السياسي ١٨
- ١٩ — معنى الطريقة علمياً ، ٢٠ — الطريقة الاستنباطية ، ٢١ — الطريقة
- الاستقرائية ، ٢٢ — المناهج الاقتصادية وطرق بحثها ، ٢٣ — (١) للمذهب
- المزج ، ٢٤ — (٢) للمذهب التاريخي ، ٢٥ — (٣) للمذهب
- البيسكولوجي ، ٢٦ — (٤) للمذهب الرياضي ، ٢٧ — الطريقة الخلقية في
- الاقتصاد السياسي ، ٢٨ — استخدام التجارب في الاقتصاد السياسي ، ٢٩
- بعض العلوم التي يستعين بها الاقتصاد السياسي ، ٣٠ — علم الاحصاء ، ٣١
- التحقيق ، ٣٢ — التحقيقات المفردة ٣١
- ٢٨ الفصل الرابع : تقسيم الاقتصاد السياسي ٢٨

محتوى

- ٣٣ — تسميم الاقتصاد السياسى الى انتاج ودناول وتوزيع واستهلاك ،
٣٤ — بعض الملاحظات على هذا التسميم
٣١ الباب الثالث : معلومات أساسية
٣١ الفصل الاول : الحاجات
٣٥ — معنى الحاجة اقتصاديا ، ٣٦ — خواص الحاجات ، ٣٧ — الخاصة
الاولى — قابلية الحاجات للزيادة ، ٣٨ — الخاصة الثانية — قابلية الحاجات
للتنشيع ، ٣٩ — الخاصة الثالثة — امكان احلال حاجة محل الاخرى .
٣٤ الفصل الثانى : للنسبة الاقتصادية
٤٠ — التعريف ، ٤١ صفات للنسبة الاقتصادية ، ٤٢ — قانون
تناقص النسبة والنسبة النهائية ، ٤٤ — المنفعة الكلية
٣٨ الفصل الثالث : القيمة
٤٥ — أهمية بحث القيمة ، ٤٦ — قيمة المنفعة ، ٤٧ — (١) قيمة
منفعة الشيء منزلا عن غيره ، ٤٨ — ما يؤثر فى قيمة المنفعة ، ٤٩ —
(٢) قيمة منفعة الشيء فى علاقته بغيره ، ٥٠ — قيمة الاستبدال ، ٥١ — الثمن
٥٢ — اختلاف الاقتصاديين فى تعيين اسباب تحديد قيمة الاستبدال . .
٤٥ الفصل الرابع : الثروات أو الاموال الاقتصادية
٥٣ — البحث عن تعريف للثروة ، ٥٤ — خواص الثروة
٤٨ الباب الرابع : نظرة عامة فى تاريخ الافكار والمذاهب الاقتصادية
٤٨ الفصل الاول : العهد القديم
٥٦ — اليونان ، ٥٧ — الرومان
٥٠ الفصل الثانى : القرون الوسطى
٥٨ — الآراء الاقتصادية فى القرون الوسطى
٥١ الفصل الثالث : التجاريون
٥٩ — تعريف نظرية التجارين ، ٦٠ — التليل التاريخى لنظرية التجارين
٦١ — مبادئ التجارين ، ٦٢ — تطبيق نظرية التجارين ، ٦٣ — سياسة كليبر
٥٥ الفصل الرابع : للنهب الحر
٦٤ — سوء أثر سياسة التجارين ، ٦٥ — تكوين للنهب الحر ، ٦٦
— مبادئ للنهب الحر ، ٦٧ — سياسة للنهب الحر الاقتصادية ، ٦٨
— للنهب الفردى أو الفردية
٥٨ المبحث الاول : نشأة للنهب الحر
٥٨ § ١ — الفسيوكرات أو الطيبيون
٦٩ — منعب الفسيوكرات أو الطيبيين ، ٧٠ — أئمة الفسيوكرات ، ٧١ —

صفحة

- طريقة الفيديوكرات ، ٧٢ — دورة النتائج الصافي ، ٧٣ — النتائج المتصلية
 لنظرية النتائج الصافي ، ٧٤ — تأثير مذهب الفيديوكرات
 § ٢ — آدم سميت ٦٣
 ٧٥ — حياة آدم سميت ، ٧٦ — أفكار آدم سميت
 ٦٥ — البحث الثاني : انتشار المذهب الحر
 ٧٧ — المذهب القديم
 § ١ — المذهب الحر في إنجلترا ٦٦
 ٧٨ — النفاثون ، ٧٩ — (١) ملنس ، ٨٠ — (ب) ريكاردو ،
 ٨١ — (ج) ستوروت ميل
 § ٢ — المذهب الحر في فرنسا ٦٩
 ٨٢ — جان باتست ساي ، ٨٣ — فردريك بيسنيا
 ٧٢ — التصل الخامس : المذاهب الاشتراكية
 ٧٢ — البحث الاول : معلومات عامة في الاشتراكية
 ٨٤ — تعريف الاشتراكية ، ٨٥ — مميزات للمذاهب الاشتراكية ٨٦ —
 اختلاف المذاهب الاشتراكية عن بعضها
 ٧٧ — البحث الثاني : الميوعية
 ٨٧ — مميزات الميوعية ، ٨٨ — شيوعية أفلاطون ، ٨٩ — الاشتراكية
 الخيالية ، ٩٠ — المفوضوية ، ٩١ — الفلسفية
 ٨٠ — البحث الثالث : اشتراكية رأس المال
 ٩٢ — مميزات اشتراكية رأس المال ، ٩٣ — تكوين هذا المذهب ، ٩٤ —
 سان سيمون ، ٩٥ — روديريس ، ٩٦ — لاسال ، ٩٧ — مذهب
 كارل ماركس وفلسفته الاجتماعية ، ٩٨ — الاشتراكية العلمية ، ٩٩ — قد
 نظريات كارل ماركس ، ١٠٠ — النهاية للنوعية
 ٨٩ — الفصل السادس : مذهب أضرار التدخل
 ١٠١ — التمثيل التاريخي لهذا المذهب ، ١٠٢ — سيموندي ، ١٠٣ —
 فريدريك ليست ، ١٠٤ — روديريس ولاسال ، ١٠٥ — موقف أضرار
 التدخل في ألمانيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر
 ٩١ — البحث الاول : للمذهب التاريخي
 ١٠٦ — نقاء المذهب التاريخي ، ١٠٧ — فرق ما بين المذهب التاريخي
 القديم والحديث ، ١٠٨ — مميزات المذهب التاريخي
 ٩٤ — البحث الثاني : اشتراكية الدولة
 ١٠٩ — مميزات اشتراكية الدولة ، ١١٠ — حدود تدخل الدولة ،

محتوى

- ١١١ — اثر اشتراكية الدولة في الحياة الاقتصادية والعملية
 الفصل السابع : للمذاهب الاقتصادية المسيحية ٩٧
 ١١٢ — المسيحية الاجتماعية ، ١١٣ — اختلاف المسيحية الاجتماعية عن
 كل من الاشتراكية والفردية
 ٩٩ — المبحث الاول : للنزب الكاثوليكي
 ١١٤ — (١) الكاثوليكية الاجتماعية ، ١١٥ — (ب) حزب اليسار ،
 ١١٦ — (ج) حزب الميمين ، ١١٧ — منعب بلاني
 : ١٠٣ — المبحث الثاني : للنزب البروستاني
 ١١٨ — البروستانية الاجتماعية
 ٩٠٥ — الفصل الثامن : منعب التضامن
 ١١٩ — معنى التضامن ، ١٢٠ — منعب التضامن

الكتاب الثاني

عناصر الحياة الاقتصادية وخصائصها

- ٩٠٨ — الباب الاول : البيئة الطبيعية
 ١٢١ — أهمية البيئة الطبيعية
 ١٠٩ — الفصل الاول : أثر الاحوال الطبيعية في الحياة الاقتصادية
 ١٢٢ — تأثير الاحوال الطبيعية في الانسان ، ١٢٣ — تأثير الانسان في
 الاحوال الطبيعية
 ٩١١ — الفصل الثاني : أثر المواد الطبيعية في الحياة الاقتصادية
 ١٢٤ — تأثير المواد الطبيعية في الانسان ، ١٢٥ — تأثير الانسان في
 المواد الطبيعية
 ٩١٣ — الفصل الثالث : تأثير القوى الطبيعية في الحياة الاقتصادية
 ١٢٦ — تأثير القوى الطبيعية في الانسان ، ١٢٧ — تأثير الانسان في
 القوى الطبيعية
 ٩١٦ — الباب الثاني : البيئة الاجتماعية — السكان
 ١٢٨ — علم السكان
 ٩١٧ — الفصل الاول : كثافة السكان وتركيبهم بحسب الجنس والسن
 ١٢٩ — معلومات عامة عن تعداد السكان ، ١٣٠ — كثافة السكان ،
 ١٣١ — اختلاف تركيب السكان ، ١٣٢ — تركيب السكان بحسب الجنس
 ١٣٣ — تركيب السكان بحسب السن

صفحة

١٢٢	الفصل الثاني : حركات السكان من حيث الزيادة والنقصان
١٣٤	— أهمية كثرة السكان ، ١٣٥ — تكاثر السكان في القرنين الثامن
	عشر والتاسع عشر ، ١٣٦ — (١) للواليد ، ١٣٧ — أسباب تناقص
	الواليد ، ١٣٨ — نتائج تناقص المواليد ، ١٣٩ — خطورة تناقص المواليد
	في فرنسا ، ١٤٠ — (ب) الوفيات ، ١٤١ — زيادة للمواليد على الوفيات
١٣١	الفصل الثالث : السكان ومواد المعيشة — نظرية ملنس
١٤٢	— الفرض من هذا البحث ، ١٤٣ — نظرية ملنس ، ١٤٤ —
	موانع زيادة السكان ، ١٤٥ — نقد نظرية ملنس ، ١٤٦ — ملنس نظرية
	ملنس من الصحة
١٣٦	الفصل الرابع : هجرة السكان
١٤٧	— أنواع هجرة السكان ، ١٤٨ — (١) للهجرة الداخلية ،
١٤٩	— أسباب حركة الهجرة من الريف إلى المدن ، ١٥٠ — نتائج الهجرة
	من الريف ، ١٥١ — (٢) الهجرة الخارجية وأنواعها ، ١٥٢ — البلاد
	التي يخرج منها المهاجرون والتي يقصدون إليها ، ١٥٣ — أسباب الهجرة
	الخارجية ، ١٥٤ — نتائج الهجرة الخارجية
١٤٨	الباب الثالث : الهيئة القانونية
١٥٥	— أساس الهيئة القانونية
١٤٨	الفصل الأول : حق الملكية
١٥٦	— تعريف الملكية وصفاتها ، ١٥٧ — تطور حق الملكية ،
١٥٨	— قيود الملكية
١٥٢	الفصل الثاني : للملكية الخاصة والعامة
١٥٢	المبحث الأول : الملكية الخاصة
١٥٩	— أملاك الملكية الخاصة ، ١٦٠ — أهمية الملكية الخاصة من الوجهتين
	الاجتماعية والاقتصادية
١٥٥	المبحث الثاني : للميراث
١٦١	— أنواع الميراث ، ١٦٢ — الميراث بالوصية ، ١٦٣ — الميراث
	الصريح ، ١٦٤ — أثر الميراث من الوجهتين الاجتماعية والاقتصادية ، ١٦٥ —
	تنظيم الميراث
١٥٧	المبحث الثالث : الملكية العامة
١٦٦	— الصفة المميزة للملكية العامة ، ١٦٧ — وجوه استغلال للملكية
	العامة لمصلحة المجدوع
١٥٩	الفصل الثالث : الحرية الاقتصادية

مجملة

- ١٦٨ — الحرية الاقتصادية وحدودها ، ١٦٩ — تطور فكرة الحرية الاقتصادية
- ١٦٠ — للبحث الأول : الحرية الشخصية
- ١٧٠ — معنى الحرية الشخصية وتأثيرها
- ١٦١ — البحث الثاني : حرية العمل
- ١٧١ — التوزيع ، ١٧٢ — نظام الرق ، ١٧٣ — نظام التبعية ، ١٧٤ — نظام الطوائف ، ١٧٥ — نظام الطوائف في مصر ، ١٧٦ — حدود حرية العمل
- ١٦٧ — للبحث الثالث : حرية التعاقد
- ١٧٧ — حرية التعاقد وحدودها
- ١٧٨ — الحرية الاقتصادية وللإنسانية

الكتاب الثالث

الانتاج

- ١٦٩ — مبادئ عامة في الانتاج
- ١٧٩ — تعريف الانتاج ، ١٨٠ — الاعمال المنتجة ، ١٨١ — عوامل الانتاج
- ١٧٣ — الباب الأول : العمل
- ١٨٢ — معنى العمل اقتصادياً ، ١٨٣ — مهمة العمل في الانتاج ، ١٨٤ — عنصر العمل : الألم والوقت
- ١٧٨ — الفصل الأول : أنواع الاعمال
- ١٨٥ — تقسيم الاعمال بحسب طبيعتها ، ١٨٦ — تقسيم الاعمال بحسب شكل ادائها ، ١٨٧ — تقسيم الاعمال بحسب موضوعها ، ١٨٨ — توزيع العمل بين أنواعه المختلفة
- ١٨٢ — الفصل الثاني : كفاية العمل في الانتاج
- ١٨٩ — العوامل التي تتوقف عليها كفاية العمل في الانتاج ، ١٩٠ — اسباب انخراط التعليم الفني ، ١٩١ — طرق اصلاح التعليم الفني
- ١٩٢ — طريقة تيلر ، ١٩٣ — مزاياء وعيوب طريقة تيلر ، ١٩٤ — مدى تطبيق طريقة تيلر
- ١٨٩ — الفصل الثالث : تقسيم العمل
- ١٩٤ — ظاهرة تقسيم العمل

صفحة

١٩٠	المبحث الاول : أنواع تقسيم العمل
١٩٥	— (١) تقسيم العمل الاجتماعي ، ١٩٦ — (٢) تقسيم العمل الحرفي
١٩٧	— (٣) تقسيم العمل الفنى ، ١٩٨ — (٤) تقسيم العمل الاقليمى
	والدولى
١٩٤	المبحث الثانى : شروط تقسيم العمل وحدوده
١٩٩	— أهم شروط تقسيم العمل
١٩٦	المبحث الثالث : نتائج تقسيم العمل
٢٠٠	— فوائد تقسيم العمل ، ٢٠١ — مضار تقسيم العمل
٢٠١	الباب الثانى : رأس المال
٢٠٢	— تعريف رأس المال ، ٢٠٣ — رأس المال المنتج ورأس المال
	المكتسب ، ٢٠٤ — الفرق بين رأس المال والثروة
٢٠٣	الفصل الاول : أنواع رأس المال
٢٠٥	— (١) رأس المال الثابت ورأس المال المتداول ، ٢٠٦ — (٢)
	رأس المال الزراعى والصناعى والتجارى ، ٢٠٧ — (٣) رأس المال القيسى
	ورأس المال المبنى
٢٠٧	الفصل الثانى : تكوين رأس المال
٢٠٨	— كيف يتكون رأس المال ، ٢٠٩ — شروط تكوين رؤوس
	الاموال الجديدة ، ٢١٠ — العوامل التى تسهل الاكسطر والتجميع ، ٢١١ —
	توزيع رؤوس الاموال بين المشروعات المختلفة
٢١١	الفصل الثالث : مهمة رأس المال فى الانتاج
٢١٢	— أهمية رأس المال فى الانتاج ، ٢١٣ — وظيفة رأس المال فى الانتاج
٢١٤	— رأس المال بمفرده لا ينتج شيئاً ، ٢١٥ — الرأسمالية أو النظام الرأسمالى
٢١٥	الفصل الرابع : الآلات
٢١٦	— فرق ما بين الادوات والآلات ، ٢١٧ — عهد الاختراعات
	وانقشار الآلات ، ٢١٨ — أسباب تلك انقشار الآلات فى الزراعة ،
٢١٩	— فوائد الآلات الاقتصادية ، ٢٢٠ مآخذ التصاد على الآلات ،
٢٢١	— الرد على الانتقادات للتقدم
٢٢٦	الباب الثالث : تنظيم الانتاج
٢٢٦	الفصل الاول : للمعروف وصاحب المعروف أو للنظم
٢٢٢	— مرمى الانتاج ، ٢٢٣ — (١) المنتج المستغل ، ٢٢٤ — (٢)
	المعروف ، ٢٢٥ — أهمية الحاطرة فى نظام المعروف ، ٢٢٦ — صاحب
	المعروف أو النظم ، ٢٢٧ — وظيفة النظم الفنية والاقتصادية

محتوى

٢٣٢	الفصل الثانى : أشكال المعروعات
٢٣٢	٢٢٨ — أشكال المعروعات الاربعية
٢٣٢	المبحث الاول : المعروعات الفردية
٢٣٢	٢٢٩ — طبيعة المشروع الفردى ، ٢٣٠ — مزاي وعيوب المشروع الفردى
٢٣٣	المبحث الثانى : للمروعات التى تتخذ شكل الشركات
٢٣٣	٢٣١ — أسباب انتشار الشركات وأنواعها ، ٢٣٢ — شركات التضامن ،
٢٣٣	٢٣٣ — مزاي وعيوب شركات التضامن ، ٢٣٤ — شركات التوصية البسيطة
٢٣٣	٢٣٥ — شركات التوصية بالاسهم ، ٢٣٦ — مزاي وعيوب شركات التوصية
٢٣٣	بالاسهم ، ٢٣٧ — شركات المساهمة ، ٢٣٨ — الاسهم والسندات ،
٢٣٣	٢٣٩ — اختلاف ما بين السهم والسند ، ٢٤٠ — الاسهم المتنازعة ،
٢٣٣	٢٤١ — ادارة الشركات المساهمة ومراقبتها ، ٢٤٢ — الوظيفة الاقتصادية
٢٣٣	للمشروعات المساهمة ، ٢٤٢ — شركات المساهمة فى مصر ، ٢٤٣ — عيوب
٢٣٣	شركات المساهمة
٢٤٥	المبحث الثالث : المعروعات التعاونية
٢٤٥	٢٤٤ — أشكال المعروعات التعاونية ، ٢٤٥ — مميزات المعروعات
٢٤٥	التعاونية ، ٢٤٦ — الصعوبات التى تفتش نجاح المعروعات التعاونية ، ٢٤٧
٢٤٥	— جماعات الانتاج التعاونية ، ٢٤٨ — لمحة تاريخية عن حركة تأليف هذه
٢٤٥	الجماعات ، ٢٤٩ — بعض العوامل التى تساعد على تأليف جماعات الانتاج
٢٤٥	التعاونية ونجاحها ، ٢٥٠ — أسباب فاش نجاح جماعات الانتاج التعاونية .
٢٥٦	المبحث الرابع : المشروعات العامة
٢٥٦	٢٥١ — المسائل التى يتناولها هذا المبحث
٢٥٧	٢٥١ — مدى اتساع نطاق المشروعات العامة
٢٥٧	٢٥٢ — مرونة دائرة المشروعات العامة ، ٢٥٣ — أهم المشروعات التى
٢٥٧	تقوم بها السلطات العامة ، ٢٥٤ — تزايد المشروعات العامة وأسباب ذلك .
٢٦٠	٢٥٥ — الفرض من استقلال المشروعات العامة
٢٦٠	٢٥٥ — اختلاف أغراض المشروعات العامة ، ٢٥٦ — (ا) المشروعات
٢٦٠	التي تقوم بها الدولة بقصد احراز الربح ، ٢٥٧ — (ب) — للمشروعات
٢٦٠	العامة التى ليس الربح هو الفرض الرئيسى من استقلالها ، ٢٥٨ — المشروعات
٢٦٠	البلدية
٢٦٣	٢٥٩ — النظام الاقتصادى للمشروعات العامة
٢٦٣	٢٥٩ — هل يحسن السلطات العامة أن تجعل من مشروعاتها احتكارات .
٢٦٤	٢٦٤ — طرق تنظيم المشروعات العامة

محتوى

٢٦٠	— (١) طريقة الاستغلال المباشر ، ٢٦١ — (ب) طريقة منح الامتياز
٢٦٢	— (١) طريقة مشاطرة الاستغلال ، ٢٦٣ — (ب) طريقة التأجير ،
٢٦٤	— مزاي وعيوب طريقة الاستغلال المباشر ، ٢٦٥ — مزاي وعيوب
	طريقة منح الامتياز ، ٢٦٦ — القراحت لاصلاح عيوب استغلال للمصروعات
	العامة
٢٧٥	المبحث الثالث . تطبيق قواعد تنظيم الانتاج في الزراعة
٢٧٥	المبحث الاول : طرق استغلال الاراضى الزراعية
٢٦٧	— (١) طريقة زراعة المالك ، ٢٦٨ — مزاي وعيوب طريقة زراعة
	المالك ، ٢٦٩ — (٢) طريقة التأجير ، ٢٧٠ — مزاي وعيوب طريقة
	التأجير ، ٢٧١ — (٣) طريقة للمزروعة ، ٢٧٢ — مزاي وعيوب طريقة
	للمزراعة
٢٨٠	المبحث الثانى : جماعات التعاون الزراعية
٢٧٣	— أنواع جماعات التعاون الزراعية ، ٢٧٤ — (١) جماعات التوريد ،
٢٧٦	— (٢) جماعات البيع ، ٢٧٧ — (٣) جماعات الانتاج ، ٢٧٨ —
	(٤) جماعات التأمين ضد أخطار الزراعة ، ٢٧٩ — (٥) جماعات الاقراض
	الزراعى أو مصارف التعاون الزراعى
٢٨٦	المبحث الثالث . التعاون الزراعى في مصر
٢٨٠	— انتصار مصر الى جماعات التعاون الزراعية ، ٢٨١ — حركة التعاون
	الزراعى في مصر ، ٢٨٢ — مواطن الضعف في جماعات التعاون الزراعية
	في مصر
٢٩١	الباب الرابع : تضافر عوامل الانتاج
٢٨٣	— ثمن البيع وقيمة الانتاج
٢٩١	المبحث الاول : نفقة الانتاج
٢٨٤	— عناصر نفقة الانتاج الرئيسية ، ٢٨٥ — تقدير نفقة الانتاج بتميز
	اللمبة بين عوامل الانتاج أو يزيادتها كلها في وقت واحد ، ٢٨٦ — نظرية
	الثقة الغير نسبية ، ٢٨٧ — نقد نظرية الثقة الغير نسبية
٢٩٨	المبحث الثانى : قانون الثقة المتناقصة
٢٩٨	المبحث الاول : قانون الثقة المتناقصة في الزراعة
٢٨٨	— (١) انطباق قانون الثقة المتناقصة على قطعة معينة من الارض
	الزراعية ، ٢٨٩ — (ب) انطباق قانون الثقة المتناقصة على مجموع الاراضى
	الزراعية في بلد معين
٣٠١	المبحث الثانى — قانون الثقة المتناقصة قانون عام

محتبة

- ٢٩٠ — اضطباة على استغلال المناجم والنقل ، ٢٩١ — اضطباة على الصناعة بالمعنى المتداول
- ٣٢٢ الفصل الثالث : الانتاج الكبير — قانون العلة الترايدة
- ٣٠٤ البحث الاول : مميزات الانتاج الكبير
- ٢٩٢ — مميزات الانتاج الكبير في الصناعة ، ٢٩٣ — مميزات الانتاج الكبير في الزراعة ، ٢٩٤ — الزراعة الخفيفة والزراعة الكثيفة
- ٣٠٦ البحث الثاني : مزايا الانتاج الكبير وعيوبه
- ٢٩٥ — مزايا الانتاج الكبير ، ٢٩٦ — عيوب الانتاج الكبير
- ٣١١ الباب الخامس : التوازن بين الانتاج والاستهلاك
- ٣١١ الفصل الاول : كيف يحدث التوازن بين الانتاج والاستهلاك
- ٢٩٧ — مسئلة التوازن في المصور القديمة والحديثة ، ٢٩٨ — وظيفة حركة الأثمان في إيجاد التوازن في نظام المنافسة الحرة
- ٣١٤ الفصل الثاني : حسات المنافسة الحرة وسيئاتها
- ٢٩٩ — تبين الآراء بشأن المنافسة الحرة ، ٣٠٠ — المزايا التي يذكرها الاقتصاديون للمنافسة الحرة ، ٣٠١ — الانتقادات التي وجهت الى المنافسة الحرة
- ٣١٩ الفصل الثالث : الاحتكار
- ٣٠٢ — معنى الاحتكار ، ٣٠٣ — أنواع الاحتكارات ، ٣٠٤ — الاحتكارات العامة والاحتكارات الخاصة ، ٣٠٥ — الاحتكارات القانونية والاحتكارات الفعلية ، ٣٠٦ — حسات الاحتكار وسيئاته ، ٣٠٧ — أشباه الاحتكار وعناصر الاحتكار
- ٣٢٢ الفصل الرابع : الازمات الاقتصادية
- ٣٠٨ — مفهوم اصطلاح الازمة
- ٣٢٢ البحث الاول : الازمات الخاصة
- أولاً في الزراعة : ٣١٠ — (١) أزمات افراط الانتاج ، ٣١١ — (٢) أزمات الانتاج ، ٣١٢ — (٣) أزمات افراط الاستهلاك ، ٣١٣ — (٤) أزمات الاستهلاك . وثانياً في الصناعة : ٣١٤ — (١) أزمات افراط الانتاج ، ٣١٥ — (٢) أزمات الانتاج ، ٣١٦ — (٣) أزمات افراط الاستهلاك ، ٣١٧ — (٤) أزمات الاستهلاك
- ٣٢٩ البحث الثاني : الازمات العامة المورية
- ٣١٨ — كيف تحدث الازمات العامة المورية ، ٣١٩ — مميزات الازمات العامة المورية ، ٣٢٠ — المدة الاقتصادية ، ٣٢١ — نمر الازمات العامة المورية ، ٣٢٢ — أسباب الازمات العامة المورية ، ٣٢٣ — (١)

مقدمة

- نظرية افراط الانتاج العام ، ٢٢٤ — (٢) نظرية قلة الاستهلاك ٢٢٥
 — (٣) نظرية طول عملية انتاج رؤوس الاموال ، ٢٢٦ — (٤) نظرية
 عدم الانتظام في انتاج وسائل الانتاج ، ٢٢٧ — (٥) نظرية تقلبات الارباح
 ٣٤١ المبحث الثالث : الازمات النقدية
 ٣٢٨ — نظرة عامة في الازمات والظواهر النقدية
 ٣٤٢ للمبحث الرابع : أدوية الازمات
 ٣٢٩ — (١) نتائج الازمات من الوجهة الاقتصادية ، ٣٣٠ — (ب)
 نتائج الازمات من الوجهة الاجتماعية ، ٣٣١ — أنواع أدوية الازمات
 ٣٣٢ — (١) أدوية لتخفيف شدة الازمات ، ٣٣٣ — (ب) أدوية
 لاستئصال الازمات
 ٣٥٠ الباب السادس : صفات الانتاج في العصر الحديث
 ٣٥٠ الفصل الاول : التطور الصناعي
 ٢٣٤ — أدوار التطور الصناعي ، ٣٣٥ — (١) دور الصناعة العائلية ،
 ٣٣٦ — (٢) دور العامل للمدخل ، ٣٣٧ — (٣) دور الحرفة ، ٣٣٨
 — (٤) دور الصناعة في محل الإقامة ، ٣٣٩ — حلة الصناعة في محل
 الإقامة في الوقت الحاضر ، ٣٤٠ — (٥) دور المصنع اليدوي ، ٣٤١ —
 (٦) دور المصنع الآلي ، ٣٤٢ — محل صفات نظام الانتاج الحاضر . .
 ٣٦٠ الفصل الثاني : ظاهرة التركيز
 ٣٤٣ — الوجوه المختلفة لظاهرة التركيز
 ٣٦١ المبحث الاول : سير التركيز في فروع الانتاج الرئيسية
 ٣٤٤ — سير التركيز في الصناعة ، ٣٤٥ — سير التركيز في التجارة ،
 ٣٤٦ — (١) المصير الكبير ، ٣٤٧ — بقاء المصير الصغير ، ٣٤٨ —
 (٢) المصير ذو الفروع ، ٣٤٩ — طريقة تفرع المصروع في بعض فروع
 الانتاج الاخرى ، ٣٥٠ — سير التركيز في المصارف ، ٣٥١ — سير التركيز
 في النقل
 ٣٧٢ المبحث الثاني : طرق تحقيق التركيز
 ٣٥٢ — أم الطرق التي يتحقق بها التركيز
 ٣٧٣ المبحث الثالث : أسباب التركيز وآثاره
 ٣٥٣ — أسباب ظاهرة التركيز ، ٣٥٤ — آثار ظاهرة التركيز ، ٣٥٥ —
 (١) أثر التركيز في حلة الانتاج ، ٣٥٦ — (٢) أثر التركيز في حلة الطبقة
 المتوسطة ، ٣٥٧ — المسألة الاولى : تركيز المصروعات لا بضمن تركيزاً في
 الثروات ، ٣٥٨ — المسألة الثانية : مركز المصروعات الصغيرة والمتوسطة

محتوى


	ومستقبلها ، ٣٥٩ — أم الصناعات التي تلزم للمعروعات الصغيرة ، ٣٦٠ —
	وسائل لحماية الطبقة المتوسطة ، ٣٦١ — (٣) أثر التركيز في حالة طبقة العمال
	٣٦٢ — الصناعة الصغيرة والكبيرة في مصر
٣٨٤	المبحث الرابع : انعدام التركيز في الزراعة
	٣٦٣ — ملاحظتان في الاستغلال الزراعي ، ٣٦٤ — الاحصاءات الخاصة
	بالاستغلال الزراعي لا تثبت تركراً فيها
	٣٦٥ — تضارب الآراء في الفاضلة بين الانتاج الكبير والصغير في الزراعة
	٣٦٦ — مزايا الانتاج الكبير في الزراعة ، ٣٦٧ — مزايا الانتاج الصغير
	في الزراعة
٣٩٣	الفصل الثالث : التخصيص والاندماج
٣٩٣	المبحث الاول : تخصيص المعروعات
	٣٦٨ — التخصيص واشكاله ، ٣٦٩ — الانتاج الفزير المتبادل
٣٩٤	المبحث الثاني : الاندماج
	٣٧٠ — تعريف الاندماج وأمنه ، ٣٧١ — الاندماج الرأسي والاندماج
	الافقي ، ٣٧٢ — كيف يصنف الاندماج ، ٣٧٣ — أسباب الاندماج ،
	٣٧٤ — فوائد الاندماج ، ٣٧٥ — حدود الاندماج ، ٣٧٦ — الاندماج
	والتخصص لا يتناقضان
٤٠٢	الفصل الرابع : هيئات الانتاج Cartels
٤٠٢	المبحث الاول : خصائص هيئات الانتاج
	٣٧٧ — التعريف ، ٣٧٨ — خصائص هيئات الانتاج ، ٣٧٩ — نشأة
	هيئات الانتاج وانتشارها ، ٣٨٠ — تحليل ظهور هيئات الانتاج
٤٠٥	المبحث الثاني : أنواع هيئات الانتاج
	٣٨١ — هيئات انتاج للمصنعة وهيئات انتاج البيع ، ٣٨٢ — هيئات الانتاج
	ذات الشكل البسيط وهيئات الانتاج ذات الشكل المركب ، ٣٨٣ — (١)
	هيئات الانتاج ذات الشكل البسيط ، ٣٨٤ — (١) هيئات تحديد الثمن ،
	٣٨٥ — (٢) هيئات تحديد الانتاج ، ٣٨٦ — (٣) هيئات تقسيم الاسواق
	٣٨٧ — (ب) هيئات الانتاج ذات الشكل للمركب ، ٣٨٨ — (١) هيئات
	توزيع التوصيات ، ٣٨٩ — (٢) هيئات توزيع الارباح ، ٣٩٠ —
	(٣) هيئات الادارة التجارية
٤١٠	المبحث الثالث : شروط نجاح هيئات الانتاج
	٣٩١ — أم شروط النجاح ، ٣٩٢ — تأثير التخصيص في هيئات الانتاج وموقف
	السلطات العامة ازاءها ، ٣٩٣ — قوة انتشار هيئات الانتاج في الزراعة والتجارة

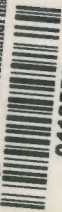
محتوى

- ٤١٤ البحث الرابع : أثر تهابات الانتاج فى الحياة الاقتصادية
 ٣٩٤ — (ا) أثر تهابات الانتاج فى حالة أعضائها ، ٣٩٥ — (ب) أثر
 تهابات الانتاج فى حالة غير أعضائها من أصحاب المشروعات ، ٣٩٦ — (ج) أثر
 تهابات الانتاج فى حالة المفترين ، ٣٩٧ — (د) أثر تهابات الانتاج فى حالة
 العمال ، ٣٩٨ — (هـ) أثر تهابات الانتاج فى الاسواق الخارجية
 ٤٢٠ الفصل الخامس : الشركات الموحدة Trusts
 ٤٢٠ المبحث الأول : نشأة الشركات الموحدة وانتمائها
 ٣٩٩ — التعريف ، ٤٠٠ — نشأة الشركات الموحدة وانتشارها
 ٤٠١ — سبب تسمية هذه الشركات باسم « trusts »
 ٤٢٣ المبحث الثانى : الاشكال المختلفة التى تتخلفها الشركات الموحدة
 ٤٠٢ — الشكل القديم ، ٤٠٣ — الاشكال الجديدة
 ٤٢٥ المبحث الثالث : أثر الشركات الموحدة فى الحياة الاقتصادية
 ٤٢٥ § ١ — فوائد الاقتصادية
 ٤٠٤ — الشركات الموحدة تحقق فوائد التركيز
 ٤٢٦ § ٢ — مضارها بالنسبة لبعض الطبقات والسلطات العامة
 ٤٠٥ — (ا) مضار الشركات الموحدة بالنسبة للمستثمرين الخارجيين عنها ،
 ٤٠٦ — (ب) مضار الشركات الموحدة بالنسبة لمنتجى المواد الاولى ، ٤٠٧ —
 (ج) مضار الشركات الموحدة بالنسبة لطبقة العمال ، ٤٠٨ — (د) مضار
 الشركات الموحدة بالنسبة للمدخرين ، ٤٠٩ — (هـ) مضار الشركات الموحدة
 بالنسبة للمستهلكين ، ٤١٠ — (و) مضار الشركات الموحدة بالنسبة للسلطات
 العامة ، ٤١١ — وجوه الفرق بين تهابات الانتاج والشركات الموحدة
 ٤٣٥ بيان امم مراجع الكتاب

جدول اصلاح الخطأ

وصوابه	ورد	سطر	صفحة	وصوابه	ورد	سطر	صفحة
وفود	وقود	١	١٤٣	ويميزه	وتميزه	٤	٥
٢٣١١٣٩	٣٢١٩٣١	١٥	١٤٣	تروشى	تروش	٣ هامش	٥
الجزء الثاني	الجزء الاول	٢ هامش	١٤٥	مدفوعاً بالرغبة	مدفوعاً	١٥	٩
الأوريين	الأوريون	١٢	١٤٦	الثاني ساعات	الثمانية ساعات	١١	١٤
الانسان	الاناسي	٣	١٤٨	أن	بان	٥	١٦
الجزء الاول	الجزء الثاني	٢٥ هامش	١٥٥	قوانين السكن	القوانين الثابتة	٦	١٨
س ١٣٤	س ٤٠٣			والقوانين المتحركة	والقوانين المتحركة		
الجزء الاول	الجزء الثاني	١ هامش	١٥٦	٢٤٠	٢٤	٤ هامش	١٨
classes	casses	٦	١٧٠	هيكل	بناء هيكل	١٢	٢٠
الباب الاول	الفصل الاول	١	١٧٣	يخته	يخته	٣	٢١
ومن أشهرهم	ومن أشهرهم	٣	١٩٥	لاقتصادى	لاقتصادى	١٩	٢٣
أهم				علم	علمه	٦	٢٤
بدرجة	بدرجة	١٢	١٩٥	extensih-	extensibili-	٤ هامش	٣١
وكلمات	وكلمات	١٣	١٩٥	illité	lité		
والسوقي	والسوقي	٢	٢٠٦	satiabilite	satiabilite	٢ هامش	٣٢
capital	capitale	٣ هامش	٢٠٧	marginale	marginales	١٥	٣٦
الرأسمالية	الرأسمالية	١٥	٢١٤	عمره	عمر	١٦/١٥	٣٧
٢٤١	٦٤١	٦	٢٢٩	الاربع	الاربعة	١٢/١٠	٣٩
self-help	sef-help	٥	٢٤٩	ومن	زمن	٢١	٣٩
الذين	الذين	٢١	٢٥٥	والتيجارة	والتيجارة	١٣	٥٧
اجراء	اجزاء	٥ هامش	٢٥٦	وسكتابه	وكتابه	١٠	٥٨
احتكار	أحتكار	١٨	٢٦٣	produit	prodait	١٢	٥٩
مثالو	مثلى	١٠	٢٧٤	توافقا	توافق	١٩	٥٩
المستأجر	المالك	٣	٢٧٧	éclairé	éclair	١ هامش	٦٠
الامانات	الامات	٨	٢٨٥	الثلاث	الثلاثة	١٥	٦٠
أن يزيد من	أن يزيد من	٣	٢٩٢	س ١٣١	الفصل الثاني من الكتاب الثاني	٩ هامش	٦٦
مساحة قطعة	مساحة قطعة						
الارض ومن	الارض			مق	ق	١٢	٦٨
مقدار العمل				تنازلا	تنازل	١١	٧٩
٢٩٣	٢٣٩	١٨	٣٠٤	أخواتها	اخوتها	٢ هامش	١١٣
الآخرى	الآخرين	١٠	٣١٨	الحس	الحسة	٦	١١٧
monopoles	monapoles	٣ هامش	٣١٩	س ١٤٣	س ٤٣	٢ هامش	١١٩
عهدى	عهدا	٩	٣٢٩	الوفيات بين	الوفيات بين	١٨	١٢٠
عدد	عددا	٤	٣٤٣	الذكور أكثر	الاناث أكثر		
المعملاء	الملاء	١٠	٣٥٢	منها بين الاناث	منها بين الذكور		
غيره	غيره ما	١٢	٤١٦	وفرش	وفرش	١٤	١٢٥
أشكالها	أشكالها	٧	٢٢٣	معدل الوفيات	معدل المواليد	١٧	١٢٩

 Bibliotheca Alexandrina



0412558